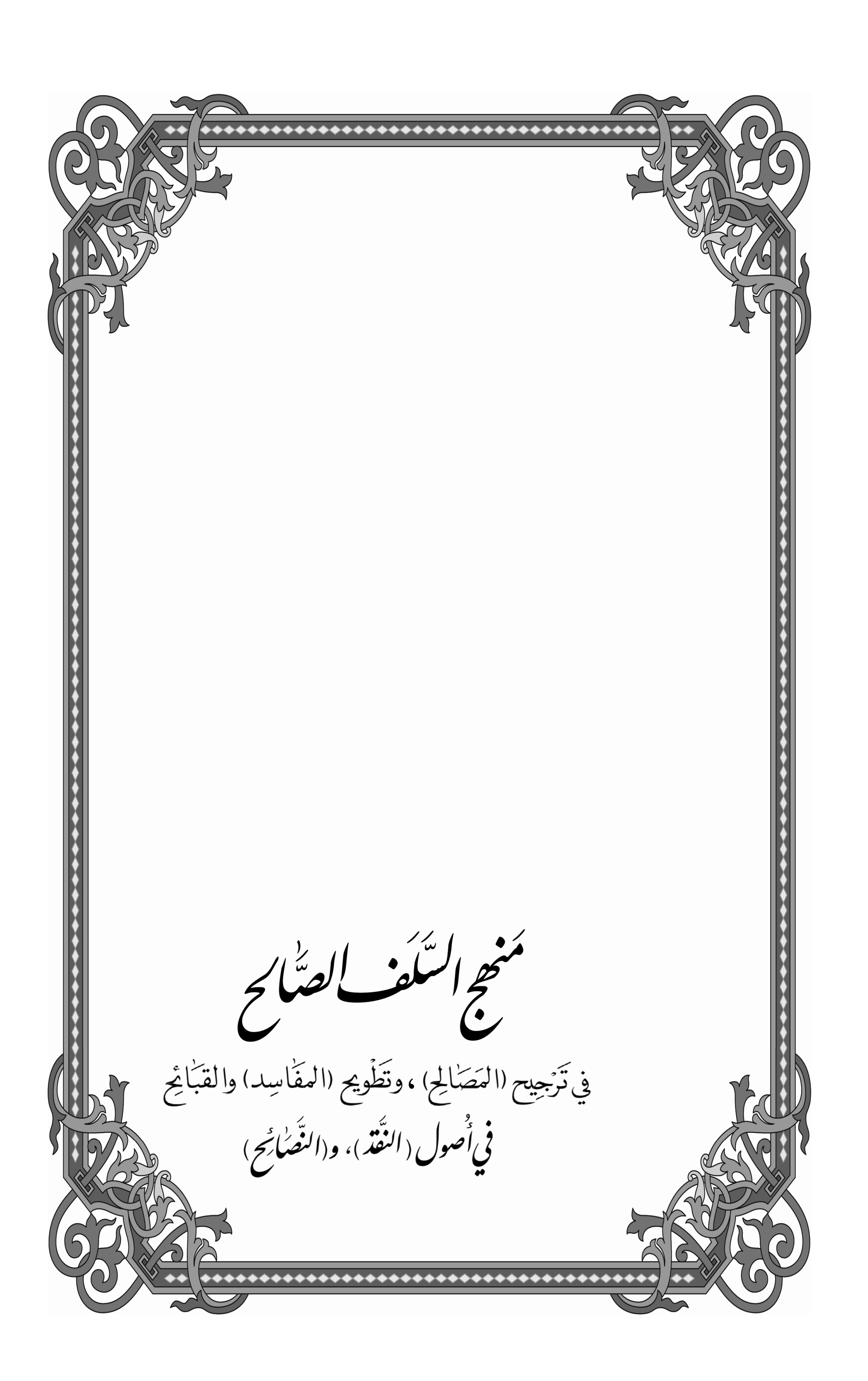


مَنهج السَّلَف الصَّالح

في تَرْجِيح (المَصَالِح)، وتَطْوِيح (المفَاسِد) والقبَائِح

في أُصول (النَّقد)، و(النَّصَائح)



- الطبعة الثانية المنقّحة -

١٤٣١هـ-٢٠١٠م

رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٦٧٦

الدَّارُ الأَثَرِيَّةُ

عمَّان - الأرْدُن

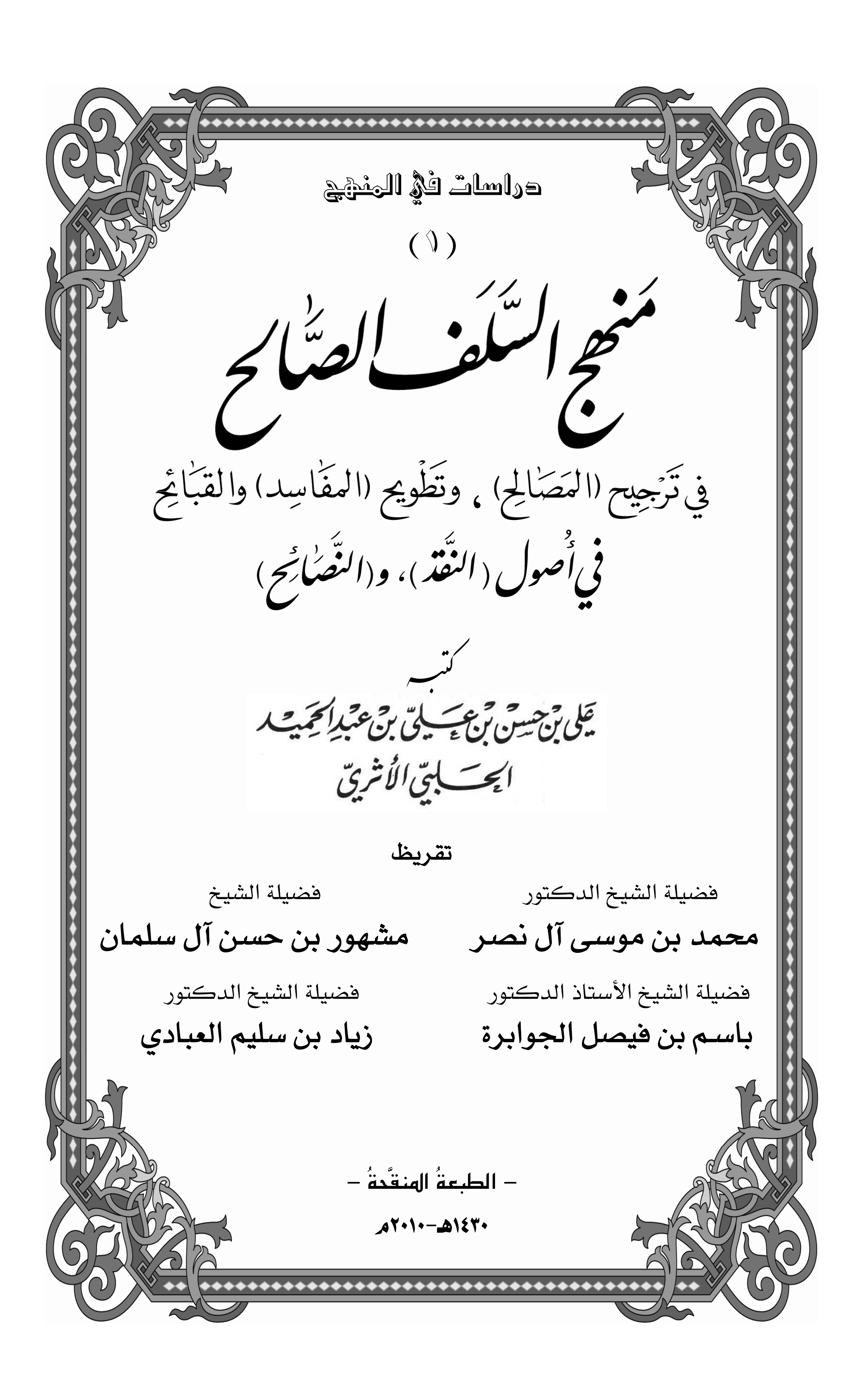
خلوي : ٧٩٥٩٤٣٤٥٦ / ٠٠٩٦٢ - تلفاكس : ٦٥٦٥٨٠٤٥ / ٠٠٩٦٢

ص ب : ٩٢٥٥٩٥ - الرَّمز البريدي : ١١١٩٠

البريد الإلكتروني : alatharya1423@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الدَّارُ الأَثَرِيَّةُ



دراسات في المنهج

(١)

مَنهج السَّلَف الصَّالح

في تَرْجِيح (المَصَالِح)، وتَطْويح (المفَاسِد) والقبَائِح في أُصول (النَّقد)، و(النَّصائح)

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبيّ الأثريّ

تقريظ

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد بن موسى آل نصر

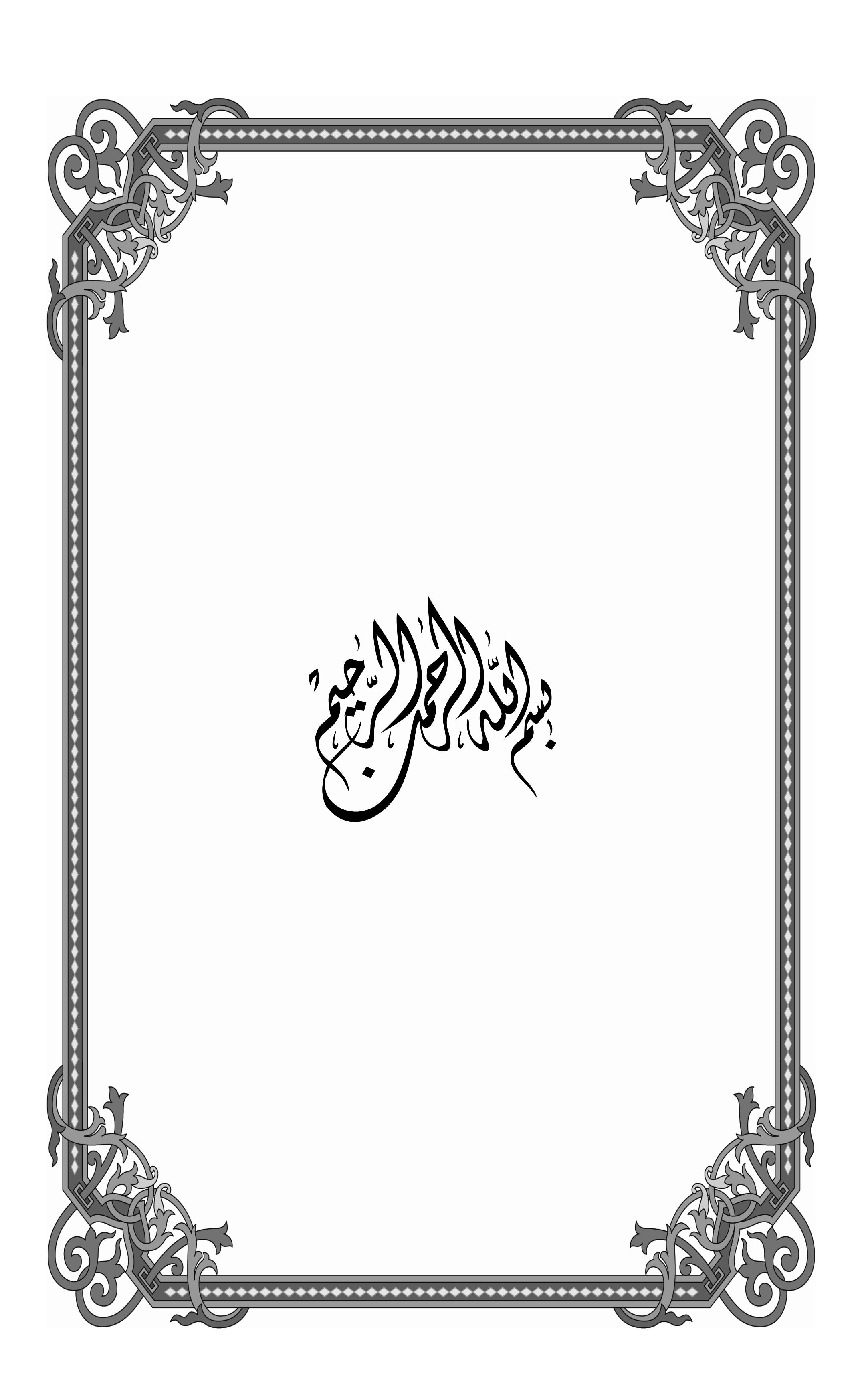
فضيلة الشيخ
مشهور بن حسن آل سلمان

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
باسم بن فيصل الجوابرة

فضيلة الشيخ الدكتور
زياد بن سليم العبادي

- الطبعةُ المنقَّحةُ -

١٤٣٠هـ-٢٠١٠م


بسم الله الرحمن الرحيم



فاتحة القول...

قال الإمامُ **ابنُ قُتَيْبَةَ**[1] **الدِّينَوَرِيُّ** في كتابِه «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٢٠-٢١): «.. وسيُوافِقُ قوْلي -هذا- مِن النَّاسِ ثلاثةً:

١- رجلاً مُنقاداً سَمِعَ قوماً يقولون، فقال كما قالوا! فهو لا يَرْعَوِي، ولا يرجعُ؛ لأَنَّهُ لمْ يعتقدِ الأمرَ بنظرٍ، فيرجعَ عنه بنَظَرٍ!

٢- ورجلاً تَطْمَحُ به عِزَّةُ الرِّياسةِ، وطاعةُ الإخوان، وحُبُّ الشُّهرة؛ فليس يَرُدُّ عِزَّتَهُ، ولا يُثني عَنانَهُ إلَّا الذي خَلَقَهُ -إن شاء-؛ لأنَّ في رجُوعِهِ إقرارَهُ بالغَلَطِ، واعترافَه بالجهل، وتأْبَى عليه الأَنَفَةُ!

وفي ذلك -أيضاً- تشَتُّتُ جمعٍ، وانقطاعُ نظامٍ، واختلافُ إخوانٍ عَقَدتْهُم له النِّحْلَةُ!

والنُّفوسُ لا تَطِيبُ بذلك -إلَّا مَن عصمهُ اللهُ ونَجَّاهُ-.

٣- ورجلاً مُسْتَرْشِداً؛ يُريدُ اللهَ بعملِه، لا تأخذُه فيه لومةُ لائم، ولا تَدْخُلُهُ مِن مُفارِقٍ وحْشَةٌ، ولا تَلفِتُهُ عن الحقِّ أَنَفَةٌ.

فإلى هذا بالقولِ قَصَدْنا، وإيَّاهُ أَرَدْنا»[2].

---

(١) انظُر ما قاله شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١) -في مدحِه-.

(٢) **ولستُ أنقُلُ قولَهُ -هذا- تشبُّهاً بِه (!)؛ ولكنْ: حكايةً للواقعِ -وسَبَبِه-!**





الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله الأمين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ الطيِّبِين الطاهرين، ومَن سارَ على نهجِهِ، واتَّبَع خُطاهُ -بإحسانٍ- إلى يومِ الدِّين، ولا عُدوانَ إلّا على الظالِمِين، والعاقبةُ للمُتَّقين؛ إنَّهُ -سُبحانَهُ- وليُّ المُؤمنين الصادقين.

أمّا بعدُ:

فقد اطَّلَعْنا -جميعاً- على كتاب «**منهج السلف الصالح، في ترجيح المصالح، وتطويح المقابح؛ في أصول النقد، والنصائح**»، الذي ألّفَهُ فضيلةُ أخينا الشيخ علي بن حسن الحلبيّ الأثريّ -وفَّقَهُ اللهُ-؛ فأَلْفَيْناهُ كِتاباً مُفيداً، جامِعاً لتقريرات أئمّة السلف، وتأصيلات عُلماء منهج السلف؛ ممّا يجعلُهُ كالميثاقِ الجامِع الذي تأْتَلِفُ عليه قُلوبُ الدُّعاةِ السلفيِّين -بإحسان- في كُلِّ مكان؛ عَقِبَ كُلِّ هذا التفرُّق والتمزُّق والهوان.

ونعلمُ -ويعلمُ جميعُ **(العُقلاء)** -أنَّ: «**مِن القواعدِ العظيمة -التي هي مِن جِماع الدِّين-: تأليفَ القلوب، واجتماعَ الكلمة، وإصلاحَ ذات البَيْن**» -كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١)-.

ولقد أصَّلَ فضيلةُ الشيخ -في هذا الكتاب- جزاهُ اللهُ خيراً- الأُصولَ

المنهجيَّة السلفيَّة، والقواعدَ العلميَّةَ الأثريَّة: تأصيلاً جيِّداً نافِعاً؛ بِمَا له -بمِنَّة الله وتوفيقِهِ -الأثرُ العظيم في تَشْييد وتأْييد دعوتِنا السلفيَّةِ المُبارَكَةِ، والتي ارْتَبَطَ اسمُها ووصفُها -منذ يومِها الأوَّل- بـ(السُّنَّة)، و(الجماعة)؛ بعيداً عن التحزُّبِ والبدعة، واجتناباً للتشتُّتِ والفُرقة.

وإنَّنا لَنَغْتَنِمُ هذه المناسبةَ البارَّةَ لِنُذكِّرَ (**كُلَّ السلفيِّين**)-المُخلِصِين الصَّادِقين- في مشارِق الأرضِ ومغارِبها- بالحِرصِ على الأخوّة الصادقة في ذاتِ الله، والتي تحملُ أجملَ معاني التَّناصُح في الدِّين، والاعتصام بحبل الله -تعالى- المتين؛ من غير تدابُرٍ أو تطحين...

ونُوصيهم -أيضاً- أنْ يَكُفُّوا عن **المهاتَرات الفارِغة، والجدال الباطل**، والذي لا يستفيدُ مِن أيٍّ منهُ إلّا الشيطانُ الرجيم، وأتباعُهُ مِن المبتدعةِ المُخالِفين.

وعليهم -وفَّقَهُمُ اللهُ- أجمعين- بالحِرصِ على أنْ يَعْمُرُوا أوقاتَهُم بِنَشْرِ العِلم النافع، والقيامِ بالعملِ الصالح؛ بكُلِّ ما تحملُهُ هذه الكلمةُ مِن معانٍ ميمونةٍ؛ تتضمَّنُ تصحيحَ عقائد الناس، وتصفيةَ ما عَلِقَ مِن انحراف في مناهجِهِم، وما أصابَهُم مِن بدعٍ في عباداتِهِم؛ فإنَّ العلمَ والتعلُّمَ سبيلٌ قاصدٌ لأهلِهِ؛ «**يُزَكُّونَ به نفوسَهُم، ويقصِدُونَ فيه اتِّباعَ الحقِّ، لا اتِّباعَ الهوَى، ويسلُكُون فيه سبيلَ العدلِ والإنصافِ، ويُحِبُّونَهُ، ويَلْتَذُّونَ به، ويُحِبُّونَ كثرتَهُ وكثرةَ أهلِهِ، وتنبعثُ هِمَمُهُم على العملِ به، وبموجِبِه، ومُقتضاه**» -كما في «منهاج السُّنَّة» (٨/ ٢١٠) -لشيخِ الإسلام ابن تيميَّة-.

ونُخَوِّفُهُم باللـهِ -جميعاً- مِن انْتِهاجِ مَسْلَكَيِ الإفراطِ والتفريط، **والغُلُـوِّ**[1] **والتَّمْييع**؛ اللَّذَيْنِ هُما بُغْيَةُ شياطينِ الإنسِ والجِنِّ -أجمعين- لـلإضرارِ بالـدعوةِ السلفيَّةِ المُبارَكَةِ، وضَرْبِ دُعاتِها الأبرار، وبَثِّ ألوانِ التفرُّق والتناحُرِ بينهُم...

ونُحَذِّرُهُم -أيـضاً- مِـن **الغُلُـوِّ (في) الأشـخاص** -مهـما سَـمَوْا-، وأن لا يدفَعَهُم **(تقديرُهُم)** لهم إلى **(تقديسِهِم)** إيَّـاهُم، وكـذا -نُحَـذِّرُهُم- مِـن الغُلُـوِّ **(على)** الأشخاصِ -**إذا ما زَلُّوا أو أخطؤوا**-، وأنْ لا تَدفَعَهُم تخطئتُهُم إلى هَـدْرِ حقوقِهم، والذَّهابِ بفضلِهم -إلَّا إنْ كانوا مِن أهلِ البِدَعِ-.

ولْنَمْتَثِلْ -جميعاً- أخـيراً- هَـدْيَ الـصحابيِّ الجليـل عبـد الله بـن مـسعود -**والذي أوْصَى به رسولُ الله** ﷺ-، فيما قال -رضيَ اللهُ عنهُ-:

«**ألا لا يُقَلِّدَنَّ أحدُكُم دينَهُ رجلاً؛ إنْ آمَنَ: آمَنَ، وإنْ كَفَرَ: كَفَرَ؛ فإنْ كُنتُم لا بُدَّ مُقْتَدِين: فبالميِّتِ؛ فإنَّ الحيَّ لا يُؤمَنُ عليه الفتنة**» -أخرجه اللالَكائيُّ (١٣٠)، والطبرانيُّ (٩/ ١٥٢)، وأبو نُعَيم (١/ ١٣٦)-.

وأجلُّ مَن هُم في موضعِ الأُسوةِ لهذا التسنُّنِ والاقتـداء -في هـذا الزمـان- خُلُقاً، وعقيدةً، ومنهجاً، ودَعْوَةً، وعِلماً، وتعامُلاً-: مشايخُ هذه الدعوة السلفيَّة الكِبارُ: **(ابن باز، والألبانيّ، وابن عثيمين)** -رحمهُمُ اللهُ أجمعين-، وَجَعَلَنا وإيَّاكُم أُمناءَ على منهجِهِم، دُعاةً على طريقتِهِم؛ فهي -ذاتُها- طريقـةُ الـسَّلَفِ الأبـرار، وعُلمائِهِ الأخيار.

---

(١) انظُر -لِزاماً-مُبادِراً- ما سيأتِي (ص٤٥٧-٤٥٨) حولَ معنى **(الغُلُوّ)** و**(الغُلاة)**...**(ع)**.

ولئنْ وُجِدَ في هذا الكتابِ -**كسائرِ الكُتُب**- شيءٌ مِن النقصِ، أو الاستدراك، أو الخَلَل -**كسائرِ البشر**-؛ فإنَّ هذا شأنٌ إيجابيٌّ؛ سيزيدُ **(تدارُكُهُ)** الكتابَ ولا يَنْقُصُهُ؛ فالأمرُ في ذلك -بلا شكّ- داخلٌ في عظيمِ مَعنَى قولِ الله -تعالى- في كتابِهِ العظيم: ﴿وَٱلْعَصْرِ . إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾.

وصلَّى اللهُ، وسلَّمَ، وبارَكَ على نبيِّنا محمد، وعلى آلِهِ، وصَحْبِهِ -أجمعين-.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِ العالَمِين.

محمد بن موسى آل نصر

مشهور بن حسن آل سلمان

باسم بن فيصل الجوابرة

زياد بن سليم العبادي



مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ لله حقَّ حمدِه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه وعبدِه، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وجُنْدِه.

أمـا بعـد:

فما أَنْ صَدَرَت الطبعةُ الأولى مِن كتابي -هذا- «**منهج السلف الصالح في ترجيح (المصالح)، وتطويح (المفاسد) والقبائح، في أصول (النقد)**[1]**، و(النصائح)**[2]»، إلّا وتلقَّفَهُ طرفان -كُلٌّ منهُما على اتجاهٍ يُضادُّ الآخر -نقيضان-:

الطرفُ الأوَّل: أكثرُ العُلماءِ وطلبةِ العِلمِ[3]؛ الذين عَدُّوهُ -جميعاً- تصحيحاً

---

(١) حَذَفْتُ كلمةَ (**الجرح**) مِن عُنوان طبعة كتابي الأولى؛ لأنَّ كلمة (**النقد**) تشملُ (**الجرح**) و(**التعديل**) -معاً-.

(٢) ليس لي أن أنسُبَ اجتهادِي (!) إلى منهج السلف -كما فعل غيري مِن إخوانِنا (**الغُلاة**)!-؛ فإنَّ «كثيراً مِن الناس المتأخرين لمْ يعرفوا حقيقةَ كلامِ السلَفِ والأئمَّة؛ فمنهُم مَن يُعظِّمُهُم، ويقول: إنَّهُ مُتَّبعٌ لهم!

مع أنَّهُ مخالِفٌ لهم مِن حيثُ لا يشعُرُ». «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٢/ ٨٧).

ولكنَّ جُلَّ كِتابي -بحمدِ الله- مُستقىً مِن نُصوصِ الوحْيَيْن الشريفَيْن، وآثارِ الصحابة، وأقوال أئمَّة السَّلَف، وعُلماء منهج السلف؛ فَرَضِيتُ -لذلك- بذلك.

(٣) وإنْ كان الكثيرُ منهم رضي بالسلامةِ، وآثَرَ عدمَ الجهرِ بموقفِهِ -واللهُ المُستعان-. =

لواقعٍ أليم، وتصويباً لخللٍ عظيم: أصابَ مقتلاً مِن دعوتِنا السلفيَّة المُباركة، وجَعَلَها في أكثرِ أنحاءِ العالَمِ عُنوانَ فُرقةٍ وتدابُر، وبابَ محنةٍ وتناحُر...

ولقد زيَّنَ هذه الطبعةَ -الثانيةَ- مِن باب: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾- تقريظٌ علميٌّ يجمعُ مُوافقةَ -وإقْرارَ- عددٍ مِن أفاضِلِ شيوخِ بلادِ الشَّام[1] -فجزاهُمُ اللهُ خيراً-.

الطرف الثاني: فئةٌ قليلةٌ مِن أهلِ العلمِ وطُلَّابِهِ؛ نَظَرُوا إلى الكتابِ نظرةً ناقِدةً ضيِّقَةً، فخرجوا بنتائجَ أعْسَرَ وأضيقَ، وأنتجُوا -لِذا- مفاسدَ أكبرَ وأعمقَ!

فتفجَّرَ (!) منهُم خِلافٌ له أوَّلٌ، ونرجو أنْ يكونَ له آخِرٌ:

فُتِحَ فيه بابُ سوءِ الظَّنِّ على مِصراعَيْهِ! ناهيكَ عن السَّبِّ، والشتمِ، والقدحِ!! فضلاً عن التربُّص، والتصيُّد، والتجهيل!!!

= حتَّى إنَّ بعضاً منهم -غفرَ اللهُ له- كَتَبَ لي تقريظاً (**طنَّاناً!**) للكتاب -في طبعتِهِ الأُولَى-، واعتذرتُ منه لعدم نشره؛ لكوني أرغبُ أنْ أنشُرَ مجموعةَ تقاريظَ، لا تقريظاً واحداً؛ فغضبَ منِّي وعَلَيَّ!!

ثُمَّ لَمَّا أثار الزوبعةَ على الكتاب مَن أثار (!): انسحبَ بهدوء (!)، ورضي لنفسِهِ أنْ يكونَ في صَفِّ الرادِّين المُخالِفين -بنوعٍ مِن التحفُّظ!-!

وآخَرُ: -**وإنْ كان موقفُهُ أفضلَ وأجودَ وأحسنَ** -جزاهُ اللهُ خيراً-؛ قرأَ الكتاب، وأقَرَّ أنَّ ما يُقارِب الـ(٩٠٪) منهُ صواب!! ولكنْ!!! **لعلَّهُ معذور** -كَتَبَ اللهُ له الأُجور-.

(١) وهُم -جميعاً- القيِّمُون على (**مركز الإمام الألبانيّ**) في الأُرْدُنّ.

بَلْهَ جعلِ الحقِّ باطِلاً، وقَلْبِ الباطلِ حقًّا -في أكثرِ الأحايين-!!!!

فقد تَوَهَّمَ هؤلاءِ المُخالِفُونَ -وأوهمُوا غيرَهُم!- أنَّ كتابيَ -«**منهج السلف الصالح**»- لمْ يُؤلَّفْ إلّا: «... **للدفاعِ عن أهلِ البدعِ! ومحاربةِ أهلِ السُّنَّة! والابتعادِ بشباب الأُمَّة عن عُلماء السُّنَة -حقًّا- بعد إسقاطِ عددٍ كبيرٍ مِنهُم المرةَ تِلْوَ الأُخرى! ووَصْف أهل السُّنّة لقيامِهِم بالحقِّ بأنَّهُم: غُلاةٌ وغُلاةُ تجريح..**»!!

كذا قال -بالحرفِ- أحدُ مُقَدَّمِيهم(!)، وحَقُّهُ -والله- التأَخُّرُ والتأخيرُ؛ فليس هو -في ذا- مُقدَّماً إلّا مِن بابِ: «**إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِهِ: فانتظِرِ السَّاعةَ**»[1]!!

واللهُ -وحدَهُ- يعلمُ، -ثُمَّ (**عُقلاءُ**) أهل الإنصاف- أنَّ شيئاً مِن هذا لمْ يخطُرْ لي على بال، ولمْ يسنحْ لي في خيال...

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾...

لكنَّها -مِن بعضِ أُولاءِ- أسوأُ الخِلال!

وشرُّ الخَبال!!

وسوءُ الظَّنِّ، وسَيِّئُ المقال!!!

لقد أوقعَ هؤلاءِ الإخوةُ -هدانا اللهُ وإيَّاهُم- الدعوةَ ودُعاتَها في فتنةٍ

(١) رواهُ البخاريُّ (٥٩) عن أبي هريرةَ.

كانوا يستطيعون -بسهولةٍ- أنْ يتجاوَزُوها، وأن يُسَيْطِرُوا عليها «**ولكنَّهُم قومٌ يستعجِلُون**»!

وإنَّ مِنْ أَعْجَبِ مَا نُعَانِيهِ -مِمَّا نُعاينُهُ!- فِي هَذِهِ الفِتْنَةِ (الأَخِيرَةِ) -الَّتِي حَشَرَنا فِيهَا، وَدَفَعَنَا إِلَيْهَا هؤلاءِ الإخوةُ -مِمَّن لاَ يَفْقَهُونَ حَقَائِقَ الأُمُور! وَلاَ يُدْرِكُونَ عَوَاقِبَ الأَحْدَاثِ والحوادثِ!- غَفَرَ اللهُ لهُم-: أَنَّ أَكْثَرَ ظَاهِرِهَا عِلْمِيٌّ! وَأَنَّ جُلَّ الخَائِضِينَ فِيهَا مُتَكَلِّمُونَ بِالعِلْمِ!! بَيْنَمَا جَلِيَّةُ الأَمْرِ -فِي الحَقِيقَةِ- أَنَّهَا -فِي غَالِبِ أَمْرِهَا- وَلِلأَسَفِ- غَيْرُ ذَلِك! فقد قال الإمامُ القصَّابُ في «نُكَت القُرآن» (٢/ ١١٣):

«مَن لمْ يُنْصِفْ خُصومَه في الاحتجاجِ عليهم: لمْ يُقْبَلْ بيانُهُ، وأظلمَ بُرهانُهُ».

فَكَثِيرٌ مِن أُولَئِكَ الخَائِضِينَ (!) إِنَّمَا يَتَنَاوَلُونَ (نُتَفاً) مِنْ بَعْضِ مَسَائِلِ العِلْمِ المطروحةِ - أَكْثَرُهَا جَانِبِيٌّ!- ثُمَّ تَرَاهُم يَنْفُخُونَ فِيهَا!! وَيُضَخِّمُونَهَا!! وَيَجْعَلُونَ لَهَا قَدَمَيْنِ تَمْشِي عَلَيْهِمَا (!) مَع أَنَّهَا كَسْحَاءُ شَلاَّءُ!!

وَأَمَّا المَسَائِلُ الكِبَار؛ ذَاتُ الدَّلائِلِ الكِثَار-وَالَّتِي هِيَ أَصْلُ الخِلافِ الجَارِي-: فَأَكْثَرُ أُولَئِكَ (الْكَثِير) يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ دُونَهَا! وَيَتَجَنَّبُ الخَوْضَ فِيهَا؛ إِمَّا لِعَجْزِهِ عَنْهَا! أَوْ لِفَلَجِ الحُجَّةِ فِيهَا!!

وَحَالُ هَؤُلاَءِ(!) -هَكَذَا!- لاَ يَخْرُجُ عَمَّا يُقَالُ -فِي بَعْضِ الأَمْثَالِ-: (الهُرُوبُ ثُلُثا الرُّجُولَة)!!!

لِذَلِكَ؛ يَعْمَدُ هَذَا الصِّنْفُ -ذُو العَيْنِ الوَاحِدَة! وَالقَدَم الوَاحِدَة!- لِيُدْرِكَ

لِنَفْسِهِ وَلَوْ سَرِيراً فِي غُرْفَةِ (الإِنْعَاش=إنْ عَاش!)- إِلى لُغَةِ[1] التَّسْفِيه، وَالمُصَادَرَة، وَالإِرْهَاب، وَالتَّخْوِيف:

هَذَا بَاطِلٌ؛ فَاحْذَرُوه!

هَذِهِ دَسِيسَةٌ؛ فَانْبِذُوهَا!

هَذَا ضَالٌّ؛ فَاجْتَنِبُوه!

هَذَا جَاهِلٌ؛ فَافْضَحُوه!

هَذَا فَاجِرٌ؛ فَاكْشِفُوه!

هَذَا مُبْتَدِعٌ؛ فَلاَ تَقْرُؤُوا لَهُ!

... ثُمَّ انْظُر -تَرَ- مُفْرَدَاتِ وَتَصَارِيفَ هَذِهِ الكَلِمَات:

.. بُطْلاَن، يُبْطِل، بَطَل (فِعْلاً لاَ اسْماً!!)! دَسَّ، دَسَائِس، دَسِيسة، مُنْدَسّ!! ضَلَّ، ضَلالٌ، يُضِلّ!!! جَهْل، جَهُول، جَهَالَة!!! ابْتَدَعَ، يَبْتَدِعُ، مُبْتَدِعَة!!! فَجَرَ، يَفْجُرُ، فُجُوراً (وَنَخْشَى أَنْ يُقَال: **مُفَجِّر!!**)!!

يَا هَؤُلاء:

... هَذِهِ العِبَارَاتُ، وَهَذِهِ الكَلِمَاتُ، وَهَذِهِ التَّصَارِيفُ: يَسْتَطِيعُ سَبْكَهَا كُلُّ

---

(١) وما أجملَ الوصيَّةَ الذهبيَّةَ التي أوْصَى بها الإمامُ الشافعيُّ بعضَ تلاميذه -رحم اللهُ الجميع- لَمّا قالَ له:

«**أكْسُ ألفاظَكَ أحسنَها**».

كما في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٤٩٣)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢) -كلاهما للسَّخاوِيّ-.

غِرٍّ! وَيَقْدِرُ عَلَى الاسْتِطَالَةِ فِيهَا، وَالتَّطَاوُلِ بِهَا كُلُّ غُمْرٍ!!

وقد قال الإمامُ الشافعيُّ في كتابِهِ «الرسالة» (٤١):

«فالواجبُ على العالِمِين أنْ لا يقولوا إلّا مِن حيثُ عَلِمُوا.

وقد تكلَّمَ في العِلمِ مَن لو أمسكَ عن بعضِ ما تكلَّمَ فيه -منه- لكان الإمساكُ أَوْلَى به، وأقربَ مِن السلامةِ -إنْ شاءَ اللهُ-».

وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذاكَ الجُنُوح -وَالجُمُوح!-: أَنَّ لُغَةَ العِلْمِ الحَاسِمَةَ قَدْ تَدْفَعُ بِبَعْضِ الجَهَلَةِ -وَلَوْ كَانَ لأَسْمَائِهِم شَيْءٌ (!) مِنَ اللَّمَعَان!- إِلَى الخَوْضِ فِيمَا لاَ يَعْلَمُون! وَالدُّخُولِ فِيمَا لاَ يُحْسِنُون!! وَإِلاَّ -كَمَا يُزَيِّنُ لَهُم شَيَاطِينُ الجِنِّ وَالإِنْسِ!- فَإِنَّهُم سَيَخْسَرُونَ الجَوْلَة(!)، وَيَفْقِدُونَ المُشَجِّعِين (!)،وَيَنْفَضُّ عَنْهُم الأَتْبَاعُ!!!

وَهَذَا -وَحْدَهُ- كَافٍ بِالكَرِّ عَلَى العِلْمِ، وَالمَكْرِ فِي أَهْلِه!!!

فَتَرَاهُم لاَ يَكْتَفُونَ بِهَذِهِ المُكَابَرَةِ -الَّتِي يُنْكِرُونَ مِنْ خِلالِهَا الأُصُولَ العِلْمِيَّةَ المُقَرَّرَةَ-؛ بَلْ يَجْعَلُونَ أُولَئِكَ الأَتْبَاع -وَأَكْثَرُهُم رَعَاع!- يُكَابِرُونَ وَيُنْكِرُونَ بِالتَّبَع!!-وذلك مِن خلال تلكم (الكلِمات = اللَّكَمات)، وتصاريفِها المُهلِكات!-!!

وَهَذَا-كيفما كان الأمرُ-حُجّةُ العاجِز!وسلوى الناشِز!!-فضلاً عن كونهِ مِنْ أَشَدِّ الهَوَى، وَأَنْكَى البِدَع!!!

وَوَاللهِ الَّذِي لاَ يُحْلَفُ إلاَّ بِجَلالِهِ وَعَظَمَتِهِ: أَنَّنَا لَمْ نَكْتُبْ، وَلَمْ نُتَابِعْ، وَلَمْ

نَتَصَدَّ، وَلَمْ نَصْبِرْ، وَلَمْ نَتَصَبَّرْ -إِلَى هَذِهِ اللَّحْظَةِ-؛ إلاَّ لِدَفْعِ الفِتْنَةِ، وَدَرْئِهَا، وَالنَّقْضِ عَلَى أَهْلِهَا:

وَإِلاَّ؛ فَبِالله عَلَيْكُم: مَتَى كَانَ الدَّاعِي إِلى (الجَمَاعَةِ) -بِدُونِ تَمْيِيعٍ وَلاَ تَضْيِيعٍ!- ذَا فِتْنَة؟!

وَمَتَى كَانَ المُتَسَلِّحُ بِالعِلْمِ السُّنِّيِّ، وَالمَنْهَجِ السَّنِيِّ -بِالدَّلائِلِ وَالحُجَجِ- دَاعِياً إِلى فِتْنَة؟!

ثُمَّ يَأْتِي -وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد- مَنْ لاَ يَفْقَهُونَ حَقَائِقَ الأُمُور، وَلاَ يُدْرِكُونَ عَوَاقِبَ الأَحْدَاث: فَيَتَّهِمُونَ غَيْرَهُم بِالبَاطِلِ الَّذِي هُمْ مُتَلَبِّسُونَ فِيه، وَغَارِقُونَ طَيَّ ظَوَاهِرِهِ وَخَوافِيه...

فَاللَّهُمَّ اهْدِهِم، وَأَصْلِحْهُم...

يَا هَؤُلاء:

نُرِيدُ لُغَةَ العِلْمِ... لُغَةَ الأَدَبِ... لُغَةَ البُرْهَانِ وَالدَّلِيل...

لا نُرِيدُ لُغَةَ التَّجْهِيلِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالتَّسْفِيهِ، وَالزَّعَارَّة -مُغالَطَةً لِلنَّفْسِ، وَتَغْلِيطاً لِلآخَرِين-..

فَإِنِ اضْطُرَّ (!) وَاحِدُنَا -وَلاَ مَرَدَّ لَه!- لِيَكْشِفَ حَالَ جَهُولٍ مُسْتَطِر، أَوْ يَنْقُضَ حالَ شَرٍّ مُسْتَطَر: فَعَلَيْهِ بِلُغَةِ: «**مَا بَالُ أَقْوامٍ..**»[1] -النَّبَوِيَّة

(١) وعددٌ مِن هذه الأحاديثِ في «الصحيحَيْن» -جمعاً، وإفراداً-. =

المُحَمَّدِيَّـة-وَالَّتِـي لَمْ تُعْجِـبْ[1] (أَقْوامـاً) نَخْـشَى عَلَـيْهِم مِـنْ جـرّاءِ ذَلِـكَ شديدَ الخَطَر!-.

هَذِهِ اللُّغَةُ الشريفةُ العفيفةُ الَّتِي يَنْدَرِجُ تَحْـتَ المُنْتَقَـدِ فِيهَـا -ضِـمْنَ عُمُـومِ الخِطَابِ- (صِفَاتُ) أَقْوام، لاَ تَعْيِينُ (أَعْيَان)!

و... مَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ رِيشَةٌ -مِنْ أَيِّ فِئَةٍ كَان!- فَإِنَّهُ لاَ يَنْفَـكُّ يَتَحَسَّـسُهَا -إِنْقَاذاً لِنَفْسِهِ!- لَيْلَ (!) نَهَار؛ فِي السِّرِّ وَالجَهَار!!

وَلاَ يُمْكِنُ -إِلَى أَبَدِ الـدَّهْرِ!- أَنْ تَكُـونَ نَتِيجَـةُ (وَاحِـد + وَاحِـد)= تِـسْعَةَ أَعْشَار!!! إِلاَّ عِنْدَ أَصْحَابِ الهَوَى المِعْثَار!!!!!

ومَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ -فِي كشف ذَلِكَ- شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ٢٥٦):

«وَصَاحِبُ الهَوَى يُعْمِيهُ الهَوَى وَيُصِمُّهُ؛ فَـلاَ يَسْتَحْـضِرُ مَـا لله وَرَسُـولِهِ فِي ذَلِـك، وَلاَ يَطْلُبُـهُ، وَلاَ يَـرْضَى لِرِضَـا الله وَرَسُـولِه، وَلاَ يَغْـضَبُ لِغَـضَبِ الله وَرَسُولِــه.

= ولعلَّ مِن المناسِبِ -جدًّا- جَمْعَها في «جزء» مُفَرَد.

(١) فهل لو صرَّحْنا كان أعجبَهُم!؟

سُبحانَكَ اللهمَّ!!!

... لقد تحيَّرْنا معهم (!)، وحيَّرُونا!!!

نذهبُ يميناً؛ فيذهبُونَ شمالاً!!

فإذا ذهبنا شمالاً: يذهبُونَ يميناً!!!

بَلْ يَرْضَى إِذَا حَصَلَ مَا يَرْضَاهُ بِهَواه، وَيَغْضَبُ إِذَا حَصَلَ مَا يَغْضَبُ لَهُ بِهَواه!

وَيَكُونُ -مَع ذَلِكَ!- مَعَهُ شُبْهَةُ دِين...»...

... وهُنا موضعُ الفتنةِ -لا شكَّ-!

ثُمَّ العَجَبُ يتضاعَفُ -جدًّا جدًّا- لـمَّا نَرَى بعضاً مِن هؤلاءِ (الإخوة) -ثُمَّ يُتابعُهُم على (رأيِهِم) آخرُون!- يجعلون الخلافَ الذي أحدَثُوهُ معَنَا، والخَلَلَ الذي أَلْصَقُوهُ بنا: (خلافَ أُصولٍ)، و(عقيدة)، و(منهج)!!!

... بلا حُجَج!!

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾!

فَهُم في هذا المَنْحَى -كما يُدركُ كُلُّ بصيرٍ- بعيدونَ عن الصواب -جدًّا-، وإنَّما دَفَعَهُم إليه -دفعاً حثيثاً- مجانبتُهُم الإقرارَ والاعترافَ بأنَّ ذاك الاختلافَ الجاريَ اختلافٌ علميٌّ واجتهاديٌّ -في إطارِ أهل السُّنَّة-!

فلو أنَّهُم (!) أقرُّوا بذا: لَحَكَمُوا على فتنتِهِم بالدَّمار، ولَحَكَمُوا على بضاعتِهِم بالبَوار...

فلا بُدَّ -إذن- مِن الإبصار؛ ولو في عكسِ المِنظار!!

وحتَّى يَفْقَهَ مَن لا يفقهُ -وأكثرُ خائضِي هذه الفتنةِ لم يفقهوا أكثرَ وُجوهِها!- أسوقُ دُرَّةً نفيسةً مِن دُرَرِ كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- تعالى-: فيها (ضبطُ) بعضِ أنواعِ الاختلافِ -العمليِّ والعقائديّ-، وأحكامُ

كُلٍّ -بحَسَبِ الدّليل والبُرهان، وباختلافِ الأحوال والأعيان -(أُصولاً)، و(فرُوعاً)[١]-:

قال -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٩-٦١) -ما نصُّهُ-:

«إنَّ المسائلَ الخبريَّةَ العِلميَّةَ[٢]:

(قد) تكونُ واجبةَ الاعتقادِ.

و**(قد)** تجبُ في حالٍ دونَ حال.

وعلى قومٍ دونَ قوم.

و**(قد)** تكونُ مستحبَّةً غيرَ واجبةٍ.

و**(قد)** تُستحبُّ لطائفةٍ -أو في حالٍ-؛ كالأعمال[٣] -سواءً-.

و**(قد)** تكونُ معرفتُها مُضِرَّةً لبعضِ النَّاس؛ فلا يجوزُ تعريفُهُ بها -كما قال عليٌّ -رضيَ اللهُ عنهُ-: «حدِّثوا النَّاسَ بما يعرِفون، ودَعُوا ما ينكرون؛ أتُحِبُّونَ أنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه»[٤]-.

---

(١) إنْ جاز هذا الوَصْفُ؛ فقد استنكَرَهُ شيخُ الإسلام -أحياناً-، واستعمَلَهُ -أحياناً أُخرى-؛ فانظُر «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٣٨ و١٤١)، و«الاستقامة» (١/ ٩) -وغيرهما-.

(٢) «**الاعتقاديَّة**» -كما في «جواب الاعتراضات المِصريَّة..» (ص٧) -لشيخِ الإسلام-.

(٣) أي: الفقهيَّة؛ لا الاعتقاديَّة.

(٤) رواهُ البخاريُّ (١٢٧).

وقالَ ابنُ مسعودٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-: «ما مِن رجلٍ يحدِّثُ قوماً حديثاً لا تبلُغُهُ عقولُهُم؛ إلاَّ كان فِتْنَةً لبعضِهم»[١].

ومثلُ هذا كثيرٌ عن السَّلَفِ.

فإذا كان العلمُ بهذه المسائلِ **(قد)** يكونُ نافعاً، و**(قد)** يكونُ ضارًّا لبعضِ النَّاس؛ تبيَّنَ لك:

أنَّ القولَ **(قد)** يُنْكَر في حالٍ دون حالٍ.

ومع شخصٍ دون شخصٍ.

وأنَّ العالِـمَ **(قد)** يقولُ القَوْلَيْنِ الصوابَيْنِ، كُلَّ قول مع قومٍ؛ لأنَّ ذلك هو الذي ينفعُهم؛ مع أنَّ القولَيْنِ صحيحانِ لا منافاةَ بينهُما؛ لكنْ؛ **(قد)** يكونُ قولُهما -جميعاً- فيه ضَرَرٌ على الطائفتَيْنِ؛ فلا يجمعُهما إلاَّ لِـمَنْ لا يضرُّهُ الجمعُ.

وإذا كانت:

(قد) تكونُ قطعيَّةً.

و**(قد)** تكونُ اجتهاديَّةً: سَوَّغَ اجتهاديَّتَها ما سَوَّغَ في المسائل العمليَّة[٢].

وكثيرٌ مِن تفسير القُرآن -أو أكثرُه- مِن هذا الباب؛ فإنَّ الاختلافَ في كثيرٍ

---

(١) رواهُ مسلم في مقدِّمَةِ «صحيحه» (٥).

(٢) كذا في المطبوع!

ولعلَّ الصوابَ: (العِلميَّة) -بدلالةِ ما بعدَها-.

مِن التفسيرِ هو مِن باب المسائلِ (العِلْمِيَّةِ) الخبريَّةِ، لا مِن بابِ (العمَلِيَّةِ)؛ لكنْ؛ **(قد)** تقعُ الأهواءُ في المسائلِ الكِبارِ، كما **(قد)** تقع في مسائل العمل!

و**(قد)** يُنْكِرُ أحدُ القائلِينَ على القائلِ الآخِرِ قولَهُ إنكاراً يجعلُهُ كافراً، أو مُبتدعاً فاسِقاً، يستحقُّ الهجرَ -وإنْ لم يستحقَّ ذلك-!

وهو -أيضاً- اجتهادٌ-[1].

و**(قد)** يكونُ ذلك التغليظُ صحيحاً في بعضِ الأشخاصِ، أو بعضِ الأحوالِ؛ لظهورِ السُّنَّةِ التي يُكَفَّرُ مَن خالفَها؛ ولِـمَا في القولِ الآخرِ مِن المفسدةِ الذي يُبَدَّعُ قائلُهُ[2].

فهذه أُمورٌ ينبغِي أنْ يعرفَها العاقلُ[3]؛ فإنَّ القولَ الصدقَ إذا قيلَ؛ فإنَّ صفتَهُ الثبوتيَّةَ اللاّزمةَ أنْ يكونَ مُطابقاً للمُخبَرِ.

أمَّا كونُهُ عند المستمع معلوماً، أو مظنوناً، أو مجهولاً، أو قطعيًّا، أو ظنيًّا، أو يجبُ قَبولَهُ، أو يَحْرُم، أو يُكفَّرُ جاحدُهُ، أو لا يُكفَّرُ: فهذه أحكامٌ عمليَّةٌ تختلفُ باختلافِ الأشخاصِ والأحوال[4].

---

(١) تأمَّلْ -بربِّكَ- وقارِنْ!

(٢) أين أولئكَ المتهوِّرُون مِن هذا الكلامِ المُنضَبِطِ الموزون؟!

(٣) ولكنْ؛ أين هو ذا؟!

(٤) هذا هو العلمُ، والحقُّ، والعَدْلُ...
وقلَّ أنْ تجتمعَ هذه الأوصافُ الغالياتُ -اليومَ- في فَرْدٍ!!
والمُشْتَكَى إلى الله -وحدَهُ-.

فإذا رأيتَ إماماً **(قد)** غَلَّظَ على قائلٍ مَقالَتَهُ، أو كَفَّرَهُ فيها: فلا يُعتبَرُ هذا حُكْماً عامًّا في كُلِّ مَن قالَها، إلاّ إذا حَصَلَ فيه الشرطُ[1] الذي يستحقُّ به التغليظَ عليه، والتكفيرَ له؛ فإنَّ مَن جَحَدَ شيئاً مِن الشرائعِ الظاهرةِ، وكان حديثَ العهدِ بالإسلامِ، أو ناشئاً ببلدِ جهلٍ[2]: لا يُكَفَّرُ حتى تبلغَهُ الحُجَّةُ النبويَّةُ.

وكذلك العكسُ؛ إذا رأيتَ المقالةَ المخطئةَ **(قد)** صدرتْ مِن إمامٍ قديمٍ: فاغتُفِرَتْ - لعدم بُلُوغِ الحُجَّة له؛ فلا يُغتفر لمن بَلَغَتْهُ الحُجَّةُ ما اغْتُفِرَ للأوَّل.

فلهذا يُبَدَّعُ مَن بَلَغَتْهُ أحاديثُ عذاب القبر[3] -ونحوُها- إذا أَنْكَرَ ذلك، ولا نُبَدِّعُ عائشةَ[4] -ونحوَها- ممَّن لم يعرفْ بأنَّ الموتَى يسمعونَ في قبورِهم!

فهذا أصلٌ عظيمٌ: فتدبَّرْهُ؛ فإنَّهُ نافعٌ، وهو أنْ يُنظَرَ في شيئَيْن في المقالة:

- هل هي حقٌّ؟ أم باطلٌ؟

- أمْ تَقْبَلُ التقسيمَ؛ فتكونَ حقًّا باعتبار، باطلاً باعتبارٍ -وهو كثيرٌ وغالبٌ-؟

ثُمَّ النَّظَر الثاني: في حُكمِهِ إثباتاً، أو نفياً، أو تفصيلاً، واختلاف أحوال الناس فيه.

---

(١) وهذا التنزيلُ -المنضبطُ بموافقَة الشرط-: يحتاجُ فِقهاً دقيقاً، وفَهْماً عميقاً...

(٢) وما أكثرَ الجهلَ والجاهلين -اليومَ- في بلادِ المسلمين!

(٣) وهي مُتواترةٌ.

وانظُر «نظم المُتناثر» (ص٣٢ و١٢٧-١٣٠ و٢٤٠) للكَتَّانِيّ، و«الآيات البيِّنات» (ص٨١)، و«تخريج الطحاوية» (ص٧٣)-لشيخِنا- رحمهُ اللهُ-.

(٤) انظُر «الآيات البيِّنات..» (ص٢٤ و٥٣-٥٦، و٦٩-٧١، و٧٦).

فمَن سلك هذا المسلكَ؛ أصابَ الحقَّ قولاً وعملاً، وعرف إبطالَ القولِ وإحقاقَه وَحَمْدَه.

فهذا هذا.

واللهُ يَهدينا ويُرشدنا؛ إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه».

قلتُ:

فهذا فرائدُ فوائدَ؛ لا يُدركُها إلاَّ مَن وفَّقَهُ اللهُ للمنهجِ السَّلَفِيِّ الحقِّ العَدْلِ، المبنيِّ على (**وسطيَّةِ**) أهلِ السُّنَّةِ -الشرعيَّةِ الصحيحة-؛ بعيداً عن الغُلُوِّ والتقصير، والإفراط والتفريطِ -وآثارِ ذلك كُلِّ- القبيحة-...

فكيف يُدْرِكُ -باللهِ- أبعادَ هذه الدقائقِ ومَرامِيَها مَن يجعلُ كُلَّ هذه (الاحتمالاتِ) ذاتَ مسارٍ واحدٍ، واتِّجاهٍ واحدٍ -ضربَةَ لازِبٍ-؟!

... ولئِن أقمتُ في كتابي -هذا- الدلائلَ، والحُجَجَ، والبراهينَ، والبيِّناتِ؛ والتي لم يُواجَه أكثرُها إلّا بالتهويش والتشويش[1]-؛ فإنَّ أقلَّ مِن ذلك -في إطارِ أهلِ العلمِ وأهلِ السُّنَّةِ- (**قد**) يكونُ سبباً للإعْذارِ، وطريقاً للاعتِذار؛ كما وَرَدَ عن الإمام المُبَجَّل أحمد بن حنبل -رحمةُ الله عليه- أنَّهُ قال:

«**لا أُعَنِّفُ مَن قال شيئاً له وجهٌ؛ وإنْ خالَفْناهُ**»[2]..

وهي كلمةٌ علميَّةٌ منهجيَّةٌ عاليةٌ:

---

(١) ومِن أجملِ ما قيل: (**الحُكْم بالإلزام: مِن مَزالِق الأقدام**)...

(٢) «الفُروع» (١/ ١٥٠) لابنِ مُفلح.

فتأمَّلُوا قولَهُ -رحمهُ الله-: **(مَن قالَ شيئاً)** -هكذا- بالتَّنْكيرِ-!

وتأمَّلُوا قولَه -رحمهُ اللهُ-: **(له وَجْهٌ)** -أيضاً- بالتَّنْكِير-!

وتأمَّلُوا قولَهُ -رحمهُ أللهُ-: **(وإنْ خالَفْناه)!!**

.. وقارِنُوا ذلك -كُلَّه- حَفِظَكُمُ اللهُ -نظريًّا وعَمَلِيًّا- بفعائلِ مَن لنا يُخالِفُون، ولأحوالِنا يتربَّصُون، ولأخطائِنا يترصَّدُون، ولدلائلِنا يهدِمُون، ولإسقاطِنا يهدِفُون -بل به يَصْدَعُونَ ويُصَرِّحُون-!

فأين هؤلاءِ -غَفَرَ اللهُ لهم -وأفاعيلُهُم- مِن كلمتِهِ الهادية السديدة -رحمهُ الله- هذه-؟!

ولقد رأيتُ تعليقاً مُبارَكاً على هذه الكلمة الرائدةِ؛ كَتَبَها الأخُ الفاضِلُ، والصديقُ الصدوقُ، الدكتورُ الشيخُ أبو عبد الرحمن عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ-؛ قال فيها:

«**(لا أُعَنِّفُ مَنْ قال شيئاً له وَجْهٌ؛ وإنْ خَالفْنَاهُ)**:

كلمةٌ قالها الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل -رحمهُ اللهُ -تعالى- هي قاعدةٌ في الخلافِ، شهِدتْ لها نصوصُ الشرعِ بالصحةِ، وتحلَّى بها أهلُ الإنصافِ مِن علماءِ المسلمين.

إِنَّهَا كَلِمَةٌ فَيْصَلٌ؛ لُزُومُها يُخْرِجُ المسلمين مِن دائرةِ الخِصام المورِّث للعداوة، الباعث على الشحناء[1]، فما أسعدَ مَن لزمها! وما أسعدَ المسلمين به!

---

(١) وأكثرُ الخِلاف الجاري كذلك -فوا أَسَفَاه-! =

وشرحُ هذه الكلمةِ يتلَخَّصُ فيما يلي:

١- قَلَّ أن تخلوَ مسائلُ العلمِ من خلافٍ بين العلماء.

٢- هذا الخلافُ له درجاتٌ: فمنه خلافٌ قويٌّ، ومنه خلافٌ ضعيفٌ.

٣- الخلافُ القويُّ: هو ما كان في المسائلِ الاجتهاديةِ، أي: التي يكونُ لكل مذهبٍ فيها دليلٌ معتبرٌ، وتحديدُها يرجعُ إلى المجتهدين.

٤- المصيبُ واحدٌ، لكنْ: يجبُ أن يُعلم أن جميعَ المجتهدين إنما تكلَّموا بعلم، واتَّبَعُوا العلم، إلا أن بعضَهم قد يكونُ عنده علمٌ ليس عند الآخَر؛ إما بأن سمع ما لم يسمع الآخرُ، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخرُ.

٥- فإذا خالَفَنا أحدٌ في المسائل الاجتهادية؛ فإنَّ خلافَه سائغٌ، فلا يجوزُ تعنيفُه، فضلاً عن تضليلِه[1].

وبهذه النقاطِ الخمسِ يظهرُ لك عِظَمُ تلك الكلمةِ التي قالها الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ -رحمه الله -تعالى-.

وبها يظهرُ أن مذهبَه -رحمه الله- ليس فيه شِدَّةٌ مذمومةٌ، كما قد يتخيَّلُه

= وما أبدعَ ما نقلَهُ أخونا الفاضلُ الشيخُ الدكتور عبد العزيز السَّدْحان في كتابِهِ «الإمام ابن باز؛ دروس، ومواقف، وعبر» (ص٥٤) -عنهُ- مِن قولِهِ -رحمهُ اللهُ-:

«ما أعلمُ في قلبي غِلًّا على أحدٍ مِن المُسلمين.

ولمْ أعلمْ بين اثنينِ شحناءَ إلّا سارعتُ بالصُّلْحِ بينهُما».

(١) ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾.

بعضُ العوامّ -وغيرُهم-، بل مذهبُه التيسيرُ الموافقُ للشريعة.

هذا وقد وقفتُ على كلامٍ جميلٍ -وتفصيلٍ رائقٍ- لعالمٍ من علماء المسلمين أتمنَّى أن يقفَ عليه -ويتأمَّلَه- طلبةُ العلمِ وأهلُ الحِسبة، إذ هو شرحٌ تفصيليٌّ تأصيليٌّ لمدلولِ كلمةِ الإمامِ أحمد -السابقة-.

إنه كلامٌ للعالم الكبير عِزّ الدين بن عبدالسلام في كتابه «شجرة المعارف والأحوال» (ص٣٨١) -وهو خِتامُ الكتاب-، وهذا خُلاصَتُهُ:

١- الإنكارُ مُتَعَلِّقٌ بما أُجْمِعَ[1] على إيجابِهِ، أو تحريمِه.

٢- فمَن تَرَكَ ما اختُلِفَ في وُجوبِهِ، أو فَعَلَ ما اختُلِفَ في تحريمِهِ، فلا يخلُو مِن أمرَيْن:

أ- إنْ قَلَّدَ بعضَ العُلماءِ في ذلك: فلا إنكارَ عليهِ؛ إلّا أنْ يُقلِّدَهُ في مسألةٍ يُنْقَضُ حُكْمُهُ في مثلِها.

ب- إنْ كان جاهلاً: لم يُنْكَر عليه.

ولا بأسَ بإرشادِهِ إلى الأصلح.

ولماذا لم يُنْكَر عليه؟

لأنه لم يرتكبْ مُحَرَّماً؛ فإنه لا يلزمُه تقليدُ مَن قال بالتحريم، ولا بالإيجاب.

---

(١) قال الإمامُ الشافعيُّ في «الرسالة» (٤٠):

«وفي العلمِ وَجهان: الإجماعُ والاختلاف».

٣- لا بـأس بإرشـادِ العـامِّيّ إلى مـا هـو الأحـوطُ في دينِـه، ولا بمنـاظرةِ المجتهدِ[1]؛ ليرجعَ إلى الدليلِ الراجحِ.

٤- اختلافُ العلماءِ رحمةٌ[2].

وعلى هذا؛ فلا يجوزُ الإنكارُ إلا لمن عَلِمَ أنَّ الفعلَ الذي يَنهى عنه مُجْمَعٌ على تحريمِه، وأنَّ الفعلَ الذي يأمرُ به مجمَعٌ على إيجابِه.

- معنى (النهي عن الإنكار) [3] **-هنا-:**

نعني بـالنهي عـن الإنكـار: أن لا يُنكِـرَه إنكـارَ الحـرام؛ فلـو أَنكـر إنكـارَ الإرشادِ، أو أَمَرَ به أَمْرَ النصحِ والإرشادِ: ساغ ذلك».

---

(١) فكيف الشأنُ بمن لا يرتضي ما هو أقلُّ مِن ذلك! بـل يجعـلُ مناصـحةَ العـالِمِ مِـن بابـةِ التعدِّي عليه!!؟؟

فأين «**النصيحة لعامّة المُسلمين وأئمَّتهم**» -إذن-؟!

(٢) ليس هذا على إطلاقِهِ! وإنَّما على معنى ما وردَ عن الإمامِ عُمر بن عبد العزيز -رحمهُ الله- مِن قولِهِ:

«ما أحبُّ أنَّ أصحابَ رسول الله لم يختلفُوا؛ لأنَّهُ لو كان قولاً واحـداً كـان النـاسُ في ضِـيقٍ، وإنَّهُم أئمَّةٌ يُقتدَى بهم.

فلو أخذَ أحدٌ بقولِ رجُلٍ منهُم كان في سَعَةٍ». «جامع بيان العلم» (١٦٨٩).

وانظُر فائدةً زائدةً -**حول هذا المعنَى**- «أصل صفة صلاة النبيِّ ﷺ» (١/ ٤٤) -لشيخِنا-.

وقد نَقَـلَ شـيخُ الإسـلام في «مجمـوع الفتـاوى» (٣٠/ ٨٠) قـولَ (بعـض العُلـماء) -مُقِـرًّا له- في الصحابة-:

«إجماعُهُم حُجَّةٌ قاطعةٌ، واختلافُهُم رحمةٌ واسعةٌ».

ثُمَّ ذَكَرَ أثرَ عمر بن عبد العزيز -هذا-.

(٣) وهذا -نفسُهُ- معنى (النهي عن الإلزام) الذي كرَّرْتُهُ -مَرَّاتٍ- في هذا الكتاب-؛ فتذكَّـرْ...

ثُمَّ قالَ الشيخُ البرجَسُ -رحمهُ اللهُ- خاتماً-:

«وهو كلامٌ متينٌ، مبنيٌّ على نُصوص الشرع المُطَهَّرِ، ومقاصدِه الجليلةِ، عَضَّ عليه بالنواجِذ، وإياك أن تُخْدَع بما خالفه مِن سَنَنِ المُتَشَدِّدِين[١]، وطرائق الغالين، فالدينُ وَسَطٌ بين الغالي فيه والجافي عنه، والدينُ بَرَاءٌ من التعلُّق بالأشخاص[٢] والمذاهب إلا شخصَ رسولِ الله ﷺ المعظَّم، وصحابته الكرام.

وما زاغ أكثرُ الخلقِ[٣] إلا يومَ أن والَوْا وعادَوْا في غير النبي ﷺ.

واللهُ المستعان».

قلتُ:

فمَن تأمَّلَ ما تقدَّمَ -بقلْبِهِ وعقلِهِ، لا ببصَرِهِ ونظره -فقط!- أيْقَنَ أنَّ ما عَمِلَتْهُ أيدي المتعصِّبين والمُشاغِبين (!) هو (الفتنةُ) -بعينِها- شاءَ مَن شاء، وأبَى مَن أبَى-..

ومِن فرائدِ فوائدِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في كتابِهِ «الاستقامة» (١/ ٣٧-٤١) - التي (يجب) أن نفهَمها، ونتأمَّلَها، ونَجِدَّ في تطبيقِها، وتعميمِ هَدْيِها ونُورِها -في هذا الباب- قولُهُ:

(١) أعاذَنا اللهُ وإيّاكُم مِم مسالِكهم...

(٢) ولو كان ذلك تحتَ اسم (تقدير) العُلماء!

(فتقديرُهُم) لا يجوزُ أنْ يُوصِلَ إلى **(تقديسِهم)** -كما تقدَّمَ (ص٩) -في **(التقريظ)**-!!

فالحذَرَ الحذَرَ...

(٣) نعم؛ **«أكثر الخَلْق»!**

«كُلُّ مَا أوجبَ فِتْنَةً وفُرْقَةً؛ فَلَيْسَ مِن الدِّينِ -سَوَاءٌ كَانَ قَوْلاً أَو فِعْلاً-.

وَلَكِنَّ المُصيبَ العادلَ: عليه أن يصبرَ عن الفتنةِ، ويصبرَ على جهلِ الجَهُولِ وظُلْمِهِ[1] -إنْ كَانَ غيرَ مُتَأَوِّل-.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَاكَ -أَيْضاً- مُتَأَوِّلاً: فخَطَؤُهُ مغفورٌ لَهُ.

وَهُوَ -فِيمَا يُصِيبُ بِهِ[2] مِن أَذىً بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ- لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وخطؤه مغفورٌ لَهُ.

وَذلِكَ مِحْنَةٌ وابْتِلاءٌ في حَقِّ ذَلِكَ المَظْلُومِ؛ فَإِذَا صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ، واتَّقى اللهَ كانت العاقبةُ لَهُ، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗاۚ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦].

فَأَمَرَ -سُبْحَانَهُ- بالصَّبْرِ عَلَى أَذَى المُشْرِكِين وَأَهْل الكِتَاب -مع التقوى-؛ وَذلِكَ تَنْبيهٌ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى أَذَى المُؤْمِنِينَ بَعْضِهِم لِبَعْضٍ **-مُتَأَوِّلين كانوا، أو غيرَ مُتَأَوِّلين**[3]-.

(١) ونحن لا نزالُ بهذا آخِذِين، وبهَدْيِهِ مُلتَزِمين!

(٢) أي: يُصيبُ غَيْرَهُ -نتيجةَ فُنياه واجتهاده-.

(٣) **«مُتَأَوِّلين كانوا، أو غيرَ متأوِّلين»**؛ ما أعظمَ تأصيلَهُ -رحمهُ اللهُ-!

وقد قال -سبحانه-: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة:٨]؛ فنَهَى أنْ يَحْمِلَ المُؤْمِنِينَ بُغْضُهُم لِلكُفَّارِ عَلَى أَلاّ يَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ البُغْضُ **لِفاسِقٍ، أَو مُبْتَدِعٍ مُتَأَوِّل -مِن أَهْلِ الإِيمَان**[1]**-؟!** فَهُوَ أَوْلَى أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَلاّ يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَلاّ يَعْدِلَ عَلَى مُؤْمِنٍ -وَإِنْ كَانَ ظَالِماً لَهُ- **!**

فَهَذَا مَوْضِعٌ عَظِيمُ المَنْفَعَةِ في الدِّين والدُّنْيَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مُوَكَّلٌ بِبَنِي آدَمَ، وَهُوَ يَعْرِضُ لِلجَمِيعِ، ولا يَسْلَمُ أَحَدٌ[2] مِن مِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ -دَعْ مَا سِوَاهَا- مِنْ نَوْعِ تَقْصِيرٍ في مَأْمُورٍ، أو فِعْلِ مَحْظُور- **بِاجْتِهَادٍ أو غيرِ اجْتِهَاد**-، وإِنْ كَانَ هُوَ الحَقَّ.

وقال -سُبْحَانَهُ- لِنَبِيِّهِ -: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ [غافر:٥٥]؛ فَأَمَرَهُ بِالصَّبْرِ، وأَخْبَرَهُ أَنَّ وَعْدَ الله حَقٌّ، وأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِذنْبِهِ.

وَلا تَقَعُ فِتْنَةٌ إِلاّ مِن تَرْكِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَإِنَّهُ -سبحانه- أَمَرَ بِالحَقِّ، وَأَمَرَ بالصَّبْرِ.

فالفِتْنَةُ: **إِمَّا مِن تَرْكِ الحَقِّ، وَإِمَّا مِن تَرْكِ الصَّبْرِ.**

---

(١) فلمْ يمنعْ وصفَهُ بـ**(أهل الإيمان)** و**(التأوُّل)** كونُه **(مُبتدِعاً)!**
فأينَ غُلُوُّ بعضِ إخوانِنا (الغُلاة) في حُكمِهم على (أهل السُّنَّة) -لمجرَّد أخطاءٍ وَقَعُوا فيها!- بأنّهم مُبتدِعُون، ساقِطُون، مُمَيِّعُون؟!

(٢) **لا كبيرٌ، ولا صغيرٌ!**

فالمظلومُ المُحِقُّ الَّذِي لا يُقَصِّرُ في عِلْمِهِ يُـؤْمَرُ بالـصَّبْرِ، فَـإِذَا لَمْ يَـصْبِرْ؛ فَقَـد تَرَكَ المَأْمُورَ.

وإنْ كَانَ مُجْتَهِداً في مَعْرِفَةِ الحَقِّ ولَمْ يَصْبِرْ؛ فَلَيْسَ هَذَا بِوَجْهِ الحَقِّ -مُطْلَقـاً-؛ لَكِنْ؛ هَذَا وَجْهُ نوعِ حَقٍّ فِيمَا أَصَابَهُ، فَيَنْبَغِي أنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ مُقَصِّراً في مَعْرِفَةِ الحَقِّ، فصَارَتْ ثلاثةَ ذُنُوبٍ:

- أَنَّهُ لَمْ يَجْتَهِدْ في مَعْرِفَةِ الحَقِّ.

- وأَنَّهُ لَمْ يُصِبْهُ.

- وأَنَّهُ لَمْ يَصْبِرْ.

وَقَد يَكُونُ مُصِيباً فِيمَا عَرَفَهُ مِن الحَقِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ، ولَمْ يَكُـنْ مُـصِيباً في مَعْرِفَةِ حُكْمِ الله في غَيْرِهِ؛ **وَذلِكَ بِأَنْ يَكُونَ قَد عَلِمَ الحَقَّ في أَصْـلٍ يُخْتَلَـفُ فِيـهِ**[1] **بِسَمَاعٍ وخَبَرٍ، أو بِقِيَاسٍ ونَظَرٍ، أَو بِمَعْرِفَةٍ وَبَصَرٍ**، ويُظَنُّ -مَعَ ذَلِـكَ- أَنَّ ذَلِـكَ الغَيْرَ التَّارِكَ لِلإِقْرَارِ بِذلِكَ الحَقِّ عَاصٍ، أَو فَاسِقٌ، أَو كَافِرٌ**!**

ولا يَكُونُ الأَمْرُ كَذلِكَ؛ لأَنَّ ذَلِكَ الغَيْرَ يَكُونُ مُجْتَهِداً قَـد اسْـتَفْرَغَ وُسْـعَهُ، وَلا يَقْدِرُ عَلَى مَعْرِفَةِ الأَوَّلِ؛ لِعَدَمِ المُقْتَضِي، وَوُجُود المَانِع.

وَأُمُورُ القُلُوب لَـهَا أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ، ولا يَعْرِفُ كُلُّ أَحَدٍ حَالَ غَيْرِهِ مِن إِيـذَاءٍ لَهُ بِقَوْلٍ أو فِعْلٍ قَدْ يَحْسِبُ المُـؤْذَى -إِذَا كَـانَ مَظْلُومـاً لا رَيْـب فيـه- أَنَّ ذَلِـكَ

(١) «أصلٌ يُختَلَفُ فيه».
رَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلام.

المُؤْذِيَ مَحْضُ بَاغٍ عَلَيْهِ، ويَحْسِبُ أَنَّهُ يَدْفَعُ ظُلْمَهُ بِكُلِّ مُمْكِنٍ!! ويَكُونُ مُخْطِئاً في هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ؛ **إِذْ قَد يَكُونُ المُؤْذِي مُتَأَوِّلاً مُخْطِئاً!**

وَإِنْ كَانَ ظَالِماً -لا تَأويلَ لَهُ-؛ فَلا يَحِلُّ دَفْعُ ظُلْمِهِ بِمَا فِيهِ فِتْنَةٌ بَيْنَ الأُمَّةِ، وَبِمَا فِيهِ شَرٌّ أَعْظَمُ مِن ظُلْمِهِ[1].

بَلْ يُؤْمَرُ المَظْلُومُ -هَا هُنَا- بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ في حَقِّهِ مِحْنَةٌ وفِتْنَةٌ.

وَإِنَّمَا يَقَعُ المَظْلُومُ -في هَذَا- لِجَزَعِهِ، وضَعْفِ صَبْرِه، أو لِقِلَّةِ عِلْمِهِ، وَضَعْفِ رَأْيِهِ...

وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- وَصَفَ الأئِمَّةَ بالصَّبْرِ واليَقِينِ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، وَقَالَ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر:٣].

وَذلِكَ أَنَّ المَظْلُومَ -وإنْ كَانَ مَأْذُوناً لَهُ في دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى:٤١]-؛ فَذلِكَ مَشْرُوطٌ بِشَرْطَيْن:

أَحَدُهُمَا: القُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَلاَّ يَعْتَدِيَ.

---

(١) وهذا -تماماً- ما قامَ به إخوانُنا المُخالِفُونَنا ضِدَّنا؛ ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ -غَفَرَ اللهُ لنا ولهم-.

فَإِذَا كَانَ عَاجِزاً -**أَو كَانَ الانْتِصَارُ يُفْضِي إلى عُدْوَانٍ زَائِدٍ**-[1]: لَمْ يَجُزْ.

وَهَذَا هُوَ أَصْلُ النَّهْيِ عَنِ الفِتْنَةِ؛ فَكَانَ إِذَا كَانَ المُنْتَصِرُ عَاجِزاً، وانْتِصَارُهُ فِيهِ عُدْوَانٌ.

فهذا هذا.

ومع ذلك؛ فيَجِبُ الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ، والنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ -**بِحَسبِ إظْهَارِ السُّنَّةِ والشَّرِيعَةِ**[2]-، والنَّهْيُ عَن البِدْعَةِ والضَّلالَةِ -**بِحَسبِ الإِمْكَانِ**- وهما شَرْطان مُهِمَّان..[2] - كَمَا دَلَّ عَلَى وُجُوبِ ذَلِكَ: الكِتَابُ، والسُّنَّةُ، وإِجْمَاعُ الأُمَّةِ-».

قلتُ:

رَحِمَ اللـهُ هذا الإمامَ؛ ما أوْسَعَ عِلْمَهُ...

وما أعظمَ خُلُقَهُ...

وما أشدَّ صَبْرَهُ...

فأينَ نحنُ -السَّلَفِيِّين- منه؟!

وأينَ توجيهاتُهُ مِنَّا؟!

فَلْنَعْتَرِفْ -وَلْيَطِرْ باعترافِنا مَن شاءَ! كيف شاء!! -:

---

(١) في عقلي وقلبي كلامٌ كثيرٌ -حول ما فعلَهُ إخوانُنا بما بَغَوْا بِهِ علينا- أُعَلِّقُهُ على هذا الكلامِ الذهبيِّ؛ لكنِّي أَخْشَى (!) عدمَ السيطرةِ على قَلَمِي؛ فلذا: أنا مُجاهدٌ نَفْسِي، وكابحٌ لِقَلَمِي، ومانِعُهُ -آخذاً بنصيحةِ شيخِ الإسلامِ وتوصيتِهِ-.

(٢) نعم؛ وهما شَرْطان مُهِمَّان..

لا يزالُ البَوْنُ بين توجيهاتِ هذا العَلَم الحَبْر، وبين تطبيقِنا لها، وواقعِنا مَعَها -جميعاً-جميعاً- كبيراً، وكبيراً جدًّا...

إلى متى سنَبْقَى (!) في دائرةِ الترصُّدِ والتصيُّدِ، واتِّهامِ النَّوايا بالخزايا والرَّزَايَا؟!

إلى مَتَى سنظلُّ (!) نَجْتَرُّ بهذه الألْسِنَةِ المُمْتَلِئَةِ سُوءاً، وطَعْناً، وسَبًّا، وحِقْداً، وسَوَاداً، وظُلْماً -أكثرَ وأكثرَ- :

فُلانٌ دَجَّالٌ، فُلانٌ مَكَّارٌ، فُلانٌ خبيثٌ، فُلانٌ منافِقٌ، فلانٌ فاجرٌ، فلانُ دَسِيسةٌ، فُلانٌ نيَّتُهُ كَذا وكذا.....؟!!

... إلى (آخِرِ) هذه العِباراتِ الغليظات -الآثمات- والتي (قد) لا يكونُ لها (آخِر)-!!

وإنَّنِي لَأُوصي إخوانِي السَّلَفِيِّين -في كُلِّ مكان-: أنْ يَتَّقُوا اللهَ - تعالى- في أقلامِهِم، وفي كتاباتِهِم، وفي رُدودِهِم، وفي تعقُّباتِهِم، وفي تعليقاتِهِم...

لا أقولُ لَهُم: لا تَكْتُبُوا!

أو: لا تردُّوا!

أو: لا تُعَلِّقُوا!!

لا... بل اكتُبُوا.. لكنْ؛ **بِعِلْمٍ**...

وَرُدُّوا.. لكنْ؛ **بِحِلْم**...

وعَلِّقُوا.. لكنْ؛ **بِلِين**...

... ولا يَسْتَعْجِلَنَّ (مِنهم) عليَّ مُتَحَمِّسٌ -أو غَيُورٌ- بأنْ يَقولَ:

لكنَّ المخالِفين (!) يسُبُّون، وَيَكْذِبُون، ويُكَذِّبُون، ويَطْعَنُون، ويتَّهِمُون!

فأقولُ -جواباً-:

لا تفعلوا فِعْلَهُم، ولا تَنْساقُوا وراءَهُم، ولا تُسْتَفَزُّوا بصنائِعِهِم!!! فالله حَكَمٌ قِسْطٌ -سبحانه-.

... اُدْعُوا لَهُم بالهدايةِ والسَّداد...

أَخْلِصُوا لِرَبِّكُمْ فيما تُناقِشُونَهُم به...

اصْدُقُوا مع أَنْفُسِكُم...

لا تَجْعَلُوا همَّكُمْ -أَصْغَرَهُ وأَكْبَرَهُ!- الدِّفاعَ (المَحْضَ!) عن فُلان، أو عِلاّن[1]!!

اجْعَلُوا هَمَّكُمْ نُصْرَةَ دينِكُم ومنهجِكُم أنْ يصيبَهُ غُلُوٌّ، أو عُتُوٌّ...

أنْ يصيبَهُ تمييعٌ، أو تضييعٌ، أو تشنيعٌ!!

لا تُجاوِزُوا في المَدْح، ولا تَتجاوزوا في القَدْح...

ومع ذلك أقولُ -إقراراً بواقعٍ لا يُنْكَر-:

---

(١) وإنْ كانَ هذا الصنيعُ -بقَدْرِهِ- مشروعاً، لا ممنوعاً.

إنَّ ذيَّاكَ الهُجُومَ (الكاسِح) -الذي لا يرحمُ!-، وهـذا الإسـقاطَ الـشَّدِيد، والردَّ العَنيف -الذي نُواجَهُ به!- يَدْفَعُ -ولا بُدَّ!- ردَّ فِعْلٍ مُعاكِس!- إلى شَيْءٍ (منه) -شِدَّةً-، ولا أقولُ: (مِثْلِهِ)!!- بل لا (يكاد) يكونُ (عُشْرَهُ) -أو أَقَلَّ-!

وهذا -عَلَى كَوْنِهِ مُخَالِفاً للأَوْلَى- أَمْرٌ مَرْكُوزٌ في طَبائِعِ النُّفوس؛ كَمَا قَالَ ربُّنا -سُبحانَهُ-: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى:٤١]؛ وإنَّما يُجاهِدُ كُلٌّ مِنَّا نَفْسَهُ بما يستطيعُهُ أَوْ يَقْدِرُ عليه؛ دَفْعاً لِداعي (الانتقام)، أو (ردّ العُدوان)؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت:٦٩].

وقد قال شـيخُ الإسـلام ابـنُ تيميَّـةَ -رحمـهُ اللهُ- في «الجـواب الـصحيح» (٥/ ١١١-١١٣) -مُوَضِّحاً، ومُحَرِّراً-:

«ما أحسنَ كلامَ اللـهِ حيثُ يقولُ: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ . وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ . وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ . وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ . وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ . إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى:٤٣].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج:٦٠].

فهذا مِن أحسنِ الكلامِ، وأعْدَلِهِ، وأفْضَلِهِ؛ حيثُ شَرَعَ (العدلَ)، فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾، ثُمَّ نَدَبَ إلى (الفَضْلِ)، فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى:٤٠].

ولَـمَّا نَدَبَ إلى (العَفْوِ): **ذَكَرَ أَنَّهُ لا لَوْم على المُنْتَصِفِ**، لِئَلاَّ يُظَنَّ أنَّ العَفْوَ فَرْضٌ، فقال: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى:٤١].

ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ السَّبيلَ إنَّما يكونُ على الظالِمين، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى:٤٢].

ثُمَّ لَمَّا رَفَعَ عنهُمُ السَّبِيلَ: نَدَبَهُمْ -مع ذلك- إلى (الصَّبْرِ)، و(العَفْوِ)، فقال: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى:٤٣].

فَهَذَا أَحْسَنُ شَرْعٍ وأحْكَمُهُ؛ يُرَغِّبُ في الصَّبْرِ، والغفْرِ، والعَفْوِ، والإصلاحِ بغايةِ التَّرْغيب، ويَذْكُرُ ما فيهِ مِن الفضائلِ والمحاسنِ وحميدِ العاقبةِ، ويرفعُ عن المُنتصِفِ ممَّنْ ظَلَمَهُ المَلامَ والعَذْلَ، ويُبيِّنُ أنَّهُ لا حَرَجَ عليهِ، ولا سبيلَ إذا انْتَصَرَ بعدَ ما ظُلِم.

فهل يُمْكِنُ أنْ تأتِيَ شريعةٌ بأنْ تَجْعَلَ على المُنْتَصِفِ سبيلاً -مع عَدْلِهِ-، وهي لا تجعلُ على الظالِمِ سبيلاً -مع ظُلْمِهِ[1]-؟!».

(١) لا؛ والذي فَلَقَ الحبَّةَ وبرَأَ النَّسْمَةَ.

وقال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤١٩-٤٢٠):

«فكيف يجوزُ لِأُمَّةِ محمدٍ ﷺ أنْ تفترِقَ وتختلِفَ، حتَّى يُوالِيَ الرَّجُلُ طائفةً، ويُعاديَ طائفةً أُخْرَى بالظنِّ والهَوَى؛ بلا بُرهانٍ مِن الله -تعالى-، وقد بَرَّأَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ ممّن كان هكذا؛ فهذا فعلُ أهلِ البدعِ؛ كالخوارجِ الذين فارَقُوا جماعةَ المُسلمين، واستحلُّوا دماءَ مَن خالَفَهُم.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهُم مُعتصِمُونَ بحبلِ الله، وأقلُّ ما في ذلك أنْ يُفَضِّلَ الرجلُ مَن يُوافِقُهُ على هَواه، وإنْ كان غيرُهُ أتْقَى لله مِنه!

وإنَّما الواجبُ: أنْ يُقَدِّمَ مَن قدَّمَهُ اللهُ ورسولُهُ، ويُؤَخِّرَ مَن أخَّرَهُ اللهُ ورسولُهُ، ويُحِبَّ ما أحبَّهُ اللهُ ورسولُهُ، ويُبغِضَ ما أبغضَهُ اللهُ ورسولُهُ؛ ويَنهَى عمَّا نَهَى اللهُ عنهُ ورسولُهُ، وأنْ يَرْضَى بما رضيَ اللهُ به ورسولُهُ؛ وأنْ يكونَ المسلمونَ يداً واحدةً.

فكيف إذا بَلَغَ الأمرُ **ببعضِ الناس** إلى أنْ يُضَلِّلَ غيرَه ويُكَفِّرَهُ، وقد يكونُ الصوابُ معه، وهو الموافقُ للكتابِ والسُّنَّة؛ **ولو كان أخوهُ المُسلمُ قد أخطأ في شيءٍ مِن أُمورِ الدِّينِ: فليسَ كُلُّ مَن أخطأ يكونُ كافِراً ولا فاسِقاً.**

بل قد عَفَا اللهُ لهذه الأُمَّةِ عن الخطإ والنِّسيان، وقد قال -تعالى- في كتابِهِ- في دُعاءِ الرَّسُولِ ﷺ والمُؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وثَبَتَ في «الصحيح» أنَّ اللهَ قال: «**فَعَلْتُ**».

قلتُ:

و أُذَكِّر -بعدُ- كُلَّ عَبْدٍ مظلوم، ذي قلبٍ مَحْموم-تعرَّض (بالباطل) لأيِّ هُجُوم- بقول ربّ العالمين، في كتابه المُبين: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم:٤٢].

وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ -رضي الله عنه-، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا عَبَرُوا الصِّرَاطَ: أُوقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّار؛ فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِم مِنْ بَعْض؛ فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا: أُذِنَ لَهُم فِي دُخُولِ الجَنَّة**»(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَة، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَال: «**يَقْتَصُّ الخَلْقُ بَعْضُهُم مِنْ بَعْض، حَتَّى الجَمَّاء مِنَ القَرْنَاء، وَحَتَّى الذَّرَّة مِنَ الذَّرَّة**»(٢).

فَكَيْفَ الشَّأْنُ -مِنْ جِهَةٍ- بِدُعاةِ دِينِهِ، وَحَمَلَةِ عَقِيدَةِ نَبِيِّه ﷺ، وَحُماةِ مَنْهَجِ سَلَفِهِ الصَّالِح الكِرام-عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلاَم-: أَنْ يُؤْخَذُوا بِأَقَلِّ رِيبَة، وَأَدْنَى زَلَّة (!)، وَأَهْوَنِ خَطَأ؟!!

أَفَلاَ يَقْتَصُّ لَهُم رَبُّهُم -وَهُوَ العَلِيمُ بِهِم، النَّاصِرُ لَهُم- مِمَّن ظَلَمَهُم، وَاعْتَدَى عَلَيْهِم، وَتَجَاوَزَ حَقَّهُم؟!

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٦١٧٠).

(٢) رواهُ أحمد (٢/ ٣٦٣) عن أبي هريرة.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمام الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١٩٦٧).

وبنحوِه -مُختصراً- في «صحيح مُسلم» (٢٥٨٢).

وَكَيْفَ الشَّأْنُ -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى- فِيمَنْ يَتَّهِمُهُم -زُوراً، وَتَعَدِّياً، وَتَقَوُّلاً- بِالطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ[1]، بَلْ فِي العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّة -مِنْهُم- رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- وَقَاتَلَ اللهُ مُنْتَقِصَهُم-؟!

بل وَصَلَ البغيُ -والغَيُّ- ببعضِهِم إلى اتِّهام بعضِ مُخالِفِيه -بِكُلِّ صَلَفٍ وَتِيه- أنَّه طاعنٌ[2] بالنبيِّ الكريم- سيِّد وَلَد آدَم أجمعين- عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم-...

فلا أقولُ -أمامَ هذا البُهتان- إلّا ما قيلَ منذُ زمان:

واللهِ لو كَرِهَتْ يَدي أسلافَها ... لَقَطَعْتُها وَلَقُلْتُ سُحقاً يا يدي

أو أنَّ قلبي لا يحبُّ محمَّداً ... أحرقتُهُ بالنَّارِ لمْ أتردَّدِ

فأنا مَعَ الأسلافِ أقفُو نَهْجَهُم ... وعلى الكتابِ عقيدتِي وتعبُّدِي

وكَيْفَ بِمَنْ يَتَّهِمُهُم -أَيْضاً- وهو -مع شَرِّهِ! أهون- بِالطَّعْنِ بِالعُلَمَاءِ؛ الَّذِينَ إِلَيْهِم نَنْتَسِبُ، وَبِهِم نُعْرَف؟!

وكَيْفَ بِمَنْ طَارَ فِي اتِّهَامِهِ -وَطَيَّر!-؛ لِيَصِلَ إِلى نَوَايَانَا، وَقُلُوبِنا، وَدَواخِلِ أَنْفُسِنا، وَخَبَايَا صُدُورِنا؟!

---

(١) وقد جَمَعَ أخي الشيخ أبو طلحة عمر بن إبراهيم -مِن كُتُبِي- رسالةً لطيفةً بعُنوان «**إتحافُ السائل، وإفحام الجاهل في فضائل الصحابة الأصائل**» -وهي مطبوعة-.

(٢) قارِن بما سيأتي (ص٤٢٣).

وقد ردَّ هذه الفِرْيَة -بلا مِريَة- أخَواي الكريمان، وتلميذاي الفاضلان: ياسين نزَّال، وعماد طارق أبو العبَّاس؛ في كتابهما النافع المُفيد: «**إقامة الدّلائل الصحائح، على المسائل الصرائح، في نَقْضِ الشُّبَه الطوائح على كتاب (منهج السلف الصالح)**».

وكَيْفَ بِمَنْ يَطْعَنُ فِينَا -بِالبَهْتِ الصَّارِخِ- بِأَنَّنا نُدَافِعُ عَنِ الحِزبيِّين، وأَهْلِ البِدَع، وَنُزَكِّيهِم، وَنُثْنِي عَلَيْهِم، بَلْ أَنَّنَا نُقَدِّمُهُم(!) عَلَى العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين؟!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾..

فَواللـهِ الَّذِي لاَ يُحْلَفُ إلاَّ بِجَلاَلِه:

نَحْنُ عَلَى نَهْجِ مُعَادَاةِ الحِزبيَّةِ وأَهْلِ البِدَعِ -دِيناً، وَيَقِيناً- مُنْذُ عَرَفْنَا العِلْمَ، وَخَالَطْنَا أَهْلَهُ، وَصِرْنَا مِنْ دُعَاتِه -والمِنَّةُ لله -قَبْلَ قَرِيبٍ مِنْ ثُلث قَرْن- نَسْأَلُ اللهَ حُسْنَ الخِتَام، وَالوَفَاةَ عَلَى السُّنَّةِ وَالإِسْلاَمَ-...

وَرُدُودُنَا -مُفْرَدَةً، وَمُضَمَّنَةً- عَلَى الحِزبيِّين[1]، وأَهْلِ البِدَعِ، وَالمُبْتَدِعِين- كَثِيرَةٌ، وَكَثِيرَةٌ جِدًّا- وَلله الحَمْدُ- بما لا يخفى على أعشى، ولا أعمى-!

ولكنْ: إنها ﴿لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾...

وَلَنْ أَنْسَى -مَا حَيِيتُ- كَلاَمَ شَيْخِنا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاق- أَخْذاً وردًّا- فِي مُعَامَلَتِهِ مَعَ إِخْوَانِهِ، وَأَبْنائِهِ، وَأَصْحَابِهِ- في عَدَم اللَّدَد في الخصومةِ، ولا اللَّجاجةِ في القولِ-؛ حيث كان يُكْثِرُ أنْ يقولَ:

---

(١) ونحنُ مع وصيَّة علمائِنا السلفيِّين -مِن قبلُ ومِن بعدُ- كما في «عيون البصائر» (٢/ ٢٩٢) -للشيخ محمد البشير الإبراهيمي الجزائري -رحمهُ اللهُ-:

«أُوصيكم بالابتعاد عن هذه **الحزبيّات**؛ التي نَجَمَ بالشرِّ ناجِمُها، وهجمَ لِيَفْتِكَ بالعِلمِ والخيرِ هاجِمُها، وسَجَمَ على الوطنِ بالمِلْحِ الأُجاجِ ساجِمُها.

إنَّ هذه **الأحزابَ** كالميزاب؛ جَمَعَ الماءَ كَدَراً، وفرَّقَهُ هَدْراً؛ فلا الزُّلالَ جَمَع، ولا الأرضَ نَفَع».

«**قُلْ كَلِمَتَكَ وَامْشِ**».....

وَقَوْلَهُ:

«**كَلاَمِي مُعْلِم وَلَيْس بِمُلْزِم**»....

فأين مِثْلُهُ -رحمه الله- اليومَ- ؟!

ثُمَّ:

العَجَبُ -كُلُّهُ- لاَ يَكَادُ (يَنْقُصُ!) -ولا أقولُ: (يَنْقَضِي!)! -مِمَّن لاَ يَزَالُونَ-مُسْتَمْرِئِينَ، مُسْتَمِرِّين!- يُدَاخِلُونَ مَكْنُونَ النَّوَايا! وَيَسْتَخْرِجُونَ خَفِيَّ المَقَاصِد! وَيُعَمِّمُونَ الأَحْكَامَ! وَيُكَرِّرُونَ سَيِّءَ القولِ والكَلاَمِ! وَيُكْثِرُونَ مِنَ العَذْلِ والخِصَام!! ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ بالتكثُّرِ مِن الظُّنُونِ وَالأَوْهَام!

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنِّي أَقُولُهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَاضِحَةً، جَلِيَّةً قَوِيَّة:

«**لاَ يُجْزِئُ مَنْ عَصَى اللهَ فِيكَ؛ بِأَحْسَنَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللهَ فِيه**»[1] -كَمَا قَالَ الصَّحَابِيُّ الجَلِيل، وَالخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّاب-...

... وَبِهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- نَقْتَدِي، وَبِهَدْيِهِ نَهْتَدِي، وَنَهْجَهُ بِأَرْواحِنَا نَفْتَدِي...

﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾...

فالذي (ينبغي):

- أنْ لا نَبْغِي..

(١) «التوبيخ والتنبيه» (١٦٠) لأبي الشيخ الأصبهاني.

– وأنْ نُراجِعَ قُلوبَنا قبل النَّظَر إلى أقلامِنا!!

– وأنْ نَتَأمَّلَ المآلات قبل الحَظْوَةِ (!) بحالاتِ الأوْقات!

– ولْنَعْلُ على (شَخْصَنَةِ) الخِلاف! والتَّعَدِّي في الأحكام والأوصاف!!

... وَلْنَتَّقِ اللهَ –لَعَلَّهُم يَتَّقُون–...

وَ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾..

فَقَدْ عَظُمَ البَغْيُ، وَاشْتَدَّ الظُّلْمُ، وَكَبُرَ الهَوى، وَزَادَ الفَرْيُ وَالفِرَى... و﴿لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ وَ«مَنْ صَمَتَ نَجا»[1]...

.. فَالنَّجَاءَ .. النَّجَاءَ!

ولقد وقفتُ على تنبيهٍ لطيف، وإرشادٍ مُنيف، ذكرَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ –رحمهُ الله– في بعضِ مجالِسِهِ– قال فيه:

«تخطئةُ الإنسانِ لآخَرَ: هذا أمرٌ واجبٌ في الإسلام، والتخطئةُ لا تعني نقداً[2]، ولا طعناً، فَضْلاً عن أن تعنيَ شتماً وسبًّا، وإنَّما بيانُ الحق[3].

---

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٥٠)، والدارميّ (٣/ ٢٧)، وأحمد (٦٤٨١) عن عبد الله بن عَمْرٍو. وصحَّحَهُ شيخُنا في «الصحيحة» (٥٣٦).

(٢) أي: تجريحاً.

(٣) وما يترتَّبُ عليه مِن الرجوع إلى الحقّ –ولو كان الكبيرُ راجِعاً إلى قولِ الصغير–:

قَالَ الإمَامُ أَبُو عُمر ابنُ عَبْدِ البَرِّ في كِتَابِهِ العُجَاب «التَّمْهِيد» (٩/ ٢٣٧):

«قَال عَبْدُالرزاقُ: وأَخْبَرنا مَعْمَرٌ، عن ابنِ طَاوسٍ، عن أبيهِ، أنَّ زَيْدَ بن ثابتٍ وابنَ عَبَّاسٍ=

ولـذلك قـال -عليـه الـسلام- في الحـديث الـصحيح -في «صـحيح البُخاري»[١]-: «**إذا حكم الحاكمُ فاجتهدَ: فأصابَ؛ فله أجرانِ، وإنْ أخطأ؛ فلـه أجرٌ واحدٌ**».

مَن الذي يخطُرُ في باله أنَّ الرسولَ ﷺ إذْ يقولُ عن قاضٍ -أو حـاكمٍ مـا-: أنه أخطأ؛ يعني: أنه ينالُ منه ويسبُّهُ- وهو يجعلُ له أجراً واحداً-؟!

كذلك في قِصَّةٍ رواها البخاري[٢] -أيضاً- في تأويل رؤيا فسَّرها أبو بكرٍ بين يَدَي الرسـولِ -عليـه الـسلام-، فقـال لـه -عليـه الـسلام-: «**أصـبتَ بعـضاً**

=تمارَيَا في صَدْرِ الحَائِضِ قَبْلَ أنْ يكونَ آخِرَ عَهْدها الطَّوافُ بالبَيْتِ! فَقَال ابنُ عبَّاسٍ: تَنْفِرُ، وقـال زيدٌ: لا تَنْفِرُ!

فَدَخَلَ زَيْدٌ على عائِشَةَ، فَسَأَلَها؟ فَقَالَتْ: تَنْفِرُ.

فَخَرَجَ **زَيْدٌ** وَهُوَ يَبْتَسِمُ، وَيَقُول: مَا الكَلامُ إِلا مَا قُلتَ..

قَال أَبُو عُمَر: هَكَذا يَكُونُ الإنْـصَافُ؛ **وَزَيْـدٌ مُعَلِّـمُ ابـنِ عَبَّـاسٍ**، فَـما لنـا لا نَقْتَـدي بِهِـم؟! واللهُ المُسْتَعانُ».

قَالَ أَبو الحَارِثِ -كَانَ اللهُ لَهُ-:

نَعَمْ؛ مَا لَنَا لا نَقْتَدي بِهِم -**بِطَبَقَاتِنا العِلْمِيَّةِ - كَافَّةً**-؟!

فاللهَ اللهَ في الحقِّ -يا أَهلَ الحقِّ-...

قلتُ: وَأَصْلُ الحَدِيْثِ في «صَحِيْحِ مُسْلِمٍ» (١٣٢٨).

(١) (برقم: ٦٩١٩).

ورواهُ مُسلم (١٧١٦).

كلاهُما عن أبي هريرةَ.

(٢) برقم: (٦٦٣٩).

ورواهُ -أيضاً- مُسلم (٢٢٦٩) كلاهُما -عن ابنِ عبَّاس-.

وأخطأتَ بعضاً»؛ فهل يخطُرُ في بالِ الإنسان أن يقول: بأن الرسول سبَّ صاحبَه في الغارِ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ حينما قال له: أخطأتَ بعضاً؟!

لكنَّ هذا مِن تأخُّر المسلمين في ثقافتِهم الإسلاميةِ، وابتعادهم عن اللغةِ الشرعيةِ.

والحقيقةُ أن المتأخِّرين حتى من الفُقَهاء -أو لعلَّ الأصحَّ أن نقول: المتفقِّهين- يتحاشَوْن مثلَ هذه العبارة؛ لأنهم -هم أنفسَهم- قد انقلبَتْ عليهم هذه الحقيقةُ؛ فهم قد يتصوَّرون -والعامَّةُ تَبَعٌ لهم في ذلك -أنَّه إذا قيل: أخطأ فلان! فهذا طعنٌ ولمزٌ في هذا المخطئ، والأمرُ -كما سمعتم- ليس كذلك.

وهذا أمرٌ لا يحتاجُ إلى كبيرِ بيان[1]».

قلتُ:

فلا نخافُ على أنفُسِنا -ولا مِن غيرِنا!-: الردّ! ولا التخطئة!! ولا التغليط!!!

وإنَّما (نخافُ) -على أنفُسِنا، و(على/ مِن) غيرنا -تجاوُزَ القَدْرِ في الردِّ -بالباطلِ-؛ إسقاطاً، وتبديعاً، وهجراً، وتعنيفاً، وتجديعاً...

كُلُّ ذلك مُجاراةً للنُّفوسِ، وخَلْطاً للحقائقِ، وجهلاً بالضوابط...

وأقولُ لنفسي -ولسائرِ إخواني- الموافِق والمُخالِف-:

---

(١) عند مَن يعظِّم النصوص أكثرَ مِن تعظيمِهِ الشخوص!

كُلٌّ مِنَّا حسيبُ نفسِه!! فَلَـيْسَ المُهِـمُّ: (أَنْ نكْتُـبَ!)؛ وَلَكِـنَّ المُهِـمَّ: (مَـاذَا نكْتُبُ؟!!)!

فَالأَخْذُ وَالرَّدُّ! وَالانْتِصَارُ لِلْقَوْلِ أَوِ القَوْلِ الآخَر! وَالمُمَاحَكَـةُ فِي الخِطَـاب! وَالتَّكَثُّرُ بِالأَصْحَاب: كُلُّ ذَلِكَ مِنْ آفَاتِ النُّفُوس، وَأَهْوَاءِ العُقُولِ وَالقُلُوب!!

وَالوَاجِبُ عَلَى العَبْدِ المُوَفَّقِ: تَحَرِّي هَذِهِ الآفَاتِ لاجْتِنَابِهَا، وَتَمْيِيزُهَا لِنَفْيِهَـا، وَمَعْرِفَتُهَا لِلْمُحَاذَرَةِ مِنْهَا...

وَهَذَا –هَكَذَا– مِنْ دَقَائِقِ الإِخْلاَصِ لله –تَعَالَى–؛ فَكَمْ وَكَمْ مِـنَ (النَّـاسِ) مَنْ (يَكْتُبُون!) –فَقَط– لِيَكْتُبُوا –كَيْفَمَا كَانَ الأَمْـرُ–! طَلَبـاً لِنُـصْرَةٍ! أَوْ مُحَافَظَـةً عَلَى أَتْباعٍ!!

وَالمُغَالِطُ –أَوَّلَ مَا يُغَالِطُ!– إِنَّمَا يُغَالِطُ نَفْسَه:

– فَإِنْ كَانَ صَادِقاً؛ فَإِنَّهُ سَيَنْكَفُّ! وَسَيَجُرُّهُ إِلَى الحَقِّ –بِتَوْفِيقِ رَبِّهِ– صِـدْقُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَالله يَحْكُمُ فِيهِ بِعَدْلِهِ –وَلَوْ بَعْدَ حِين–.

وَهَذَا –كُلُّهُ– فِي ذَاتِ الأَمْرِ، وَفِي نَفْسِ المَرْءِ!

أَمَّا مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْهُمَا (!) مِمَّنْ (يُصَفِّقُ) فِي الظَّلاَم! وَ(يُطَبِّلُ) بِالأَوْهَام(!)؛ فَلاَ نَقُولُ لَهُم –فَاعِلاً وَمَفْعُولاً بِهِ!– إِلاَّ:

طَلَبْـتَ لَـكَ التَّكْثِـيرَ فَـازْدَدْتَ قِلَّـةً وَقَدْ يَخْسَرُ الإِنْـسَانُ فِي طَلَـبِ الـرِّبْح!

نَعَمْ؛ لَنْ يَنْفَعَكَ هَؤُلاَءِ المُطَبِّلُون –المُبْطِلُون–!!

بَلْ سَيَخْذُلُونَكَ فِي وَقْتٍ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ مُحْتَاجاً فِيهِ أَنْ يَقِفُوا مَعَك!!

وَلَكِنْ... ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ أَحَدُ إِخْوَانِنَا -وفَّقَهُ المَوْلَى-:

(... إِنْ هِيَ إِلاَّ ساعَةٌ...

وَسَنَرْحَلُ بِلاَ أَصْحَاب..

وَلاَ أَلْقَاب..

... يَوْمَئِذٍ؛ يَقُومُ الأَشْهَادُ بِالحَقِّ...

لاَ شَيْءَ غَيْرُ الحَقِّ)..

وَأَسُوقُ -خِتاماً-لِلسَّلْوَى!-: خَبَرَ العَلاَّمَةِ النَّحْوِيِّ جَمَالِ الدِّينِ ابْنِ مَالِك -المُتَوَفَّى سَنَة (٦٧٢هـ)- فِيمَا ذَكَرَهُ العَلاَّمَةُ السَّخَاوِيُّ فِي «الإِعْلاَن بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّارِيخ» (ص٤٣٣- «عِلْمُ التَّارِيخِ عِنْدَ المُسْلِمِين»)-:

أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ: «عُورِضَ فِيمَا اسْتَقَرَّ فِيهِ مِنْ خِطَابَةٍ بِبَعْضِ قُرَى دِمَشْقَ- مِنْ بَعْضِ جَهَلَتِهَا-، وَانْتُزِعَتْ مِنْهُ لَهُ! فَكَادَ أَنْ يَمُوتَ!! سِيَّمَا وَقَد حَضَرَ [هُوَ] الجُمْعَةَ، وَسَأَلَ الجَاهِلَ المُشَارَ إِلَيْهِ -بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الخُطْبَةِ وَالصَّلاَةِ- عَنْ مَخْرَجِ الأَلِف!؟

فَتَحَيَّرَ! وَظَنَّ أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِالعَجَمِيَّة! ثُمَّ عَدَّدَ لَهُ حُرُوفَ الهِجَاءِ مُبْتَدِئاً بِالأَلِف!

وَسَرَدَها!

فَصَاحَ العَامَّةُ -الَّذِينَ تَعَصَّبُوا لِهَذَا الجَاهِلِ سُرُوراً!!-؛ لِكَوْنِهِ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ بِتِسْعٍ وَعِشْرِين!!

وَمَا وَجَدَ (الجَمَالُ) نَاصِراً، بَل اسْتَكَان!

وَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ يَسِيرَةٍ!..».

... وَنَحْنُ -بِمِنَّةِ الله- لاَ نَخْشَى مَوْتاً كَهَذَا -أَوْ غَيْرِه!-؛ إِذِ المَوْتُ هُوَ النِّهَايَةُ الحَتْمِيَّةُ لِكُلِّ حَيٍّ؛ إِلاَّ الحَيَّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ- سُبْحَانَهُ-.

وَلَنْ نَخْشَى عَلَى (الحَقِّ) أَنْ يَضِيعَ؛ فَالله -تَعَالَى- كَفِيلٌ بِنَصْرِهِ، وَعِزَّةِ أَهْلِهِ...

وَلَكِنَّنَا (نَخْشَى) عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا -وَأَخُصُّ إِخْوَانَنَا- مِمَّن (قَدْ) يُشْبِهُ حَالُهُم حَالَ أَهْلِ تِلْكُمُ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها؛ المُنْتَصِرِينَ بِجَهْلِهِم لِلبَاطِل، وَالمُصَفِّقِينَ بِتَعَصُّبِهِم لِلجَاهِلِ...

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُول: «**أَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِك: تَكُنْ مُسلماً**»[1]...

- مَهْمَا غَالَطَ المُغَالِطُ! وَمَهْمَا مَاحَكَ المُمَاحِكُ!! وَمَهْمَا اشْتَدَّ لَدَدُ المُخَالِفِ!!! وَمَهْمَا انْتَشَى هَذَا -أَوْ ذَاك- بِنَشْوَةِ تَصْفِيقِ الأَتْبَاع!! وَتأْيِيدِ الرَّعَاع!!!

﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾..

وَ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾...

---

(١) قطعةٌ مِن حديثٍ رواهُ الترمذيُّ (٢٣٠٥)، وابنُ ماجه (٤٢١٧)، وأحمد (٨٠٨١)، والطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٧٠٥٤)، والخرائطيُّ في «مكارِم الأخلاق» (ص٤٢) عن أبي هُرَيْرَةَ.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٩٣٠).

﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾...

ومِن نافلةِ القولِ -خِتاماً- الإشارةُ إلى أَنَّهُ وَقَعَ في كتابي -هـذا- ولا بُـدَّ!- شيءٌ مِن الأخطاء، وعددٌ مِن الأغلاط -كسائرِ ما يكتُبُهُ البشرُ، وكَسائرِ أحـوالِ بني آدم -سواءً بسواءٍ-.

ولقد كنتُ كتبتُ مقالاً في منتـدياتِنا العلميَّـة (**منتـدياتِ كُـلِّ الـسلفيِّين**)[1] -على (الإنترنت) - قبل عدّة شهور- بعُنوان: «**لا تجعلوا (كتابي!) هو المُشكلة! فالأمرُ أعظمُ مِن ذلك!!**»، قلتُ فيه:

«... **حَصْرُ (المشكلة) في الكتابِ: إخراجٌ للبحثِ الحقِّ الجادِّ وبُرهانِـه، عـن مجالِه وميدانِه، وتحويلٌ للقضيَّة إلى مسألةٍ مَحْضِ شخصيَّة!!**

فمِن قائل: وقفتُ على خطئَيْن فيه!

فأقولُ:

لقد أقلَلْتَ -يا أخي- إذاً!!

فباليقين: ما في (كتابي) مِن الأخطاء أو المُلاحظات أكثرُ مِن ذلك بكثير...

---

(١) والتي لمْ نَفْتَتِحْها -أصلاً- إلّا لإظهارِ حَقِّنا بعد كَبْتِهِ! وردِّ ظُلمِنـا بعـد نَـشْرِهِ!! بعـد أنْ وُوجِهنا بأشدِّ الحِصار، وَوُوجِهَتْ مقالاتُنا بالحَرْب والدَّمار، والموقف الغَدَّار!!

ولقد نالَ (**منتـدياتِنا**) -هذه- بعامَّةٍ -في خِضَمِّ هذه الفتنـةِ- مِـن سـوءِ الأوصـاف، وأنـواع السبّ، وأصناف الشتم ما نالها -ونحنُ صابِرُون-!! حتّى قيـل: (**مُنتـدَى الكُـلّ إلّا الـسلفيِّين!**)، و:(**مُنتدَى التَّلَفِيِّين!**) و.. و..

لكنَّ اللهَ هُو السِّتِّير..».

... ولقد طار بهذه الكلمةِ –وهي واضحةُ المقصد والمُراد –وطيَّرَها –بعضُ الناقدين بغيرِ حقّ! ذاهِباً بها إلى مقصودِ هَواه بغيرِ وجه!!

مع أنَّ مقصودَها واضحٌ جدًّا، وهو –تماماً– معنى ما اشْتُهِرَ عن الإمام الشافعيِّ –رحمهُ اللهُ– مِن قولِهِ: «أَبى اللهُ أنْ يكونَ كتاباً صحيحاً غيرُ كتابِهِ»[(١)].

مع أنَّ ذاك (المُطَيِّرُ) –هداهُ اللهُ– حذَفَ مِن كلمتِي تِلك ما يُوْضِحُها –وهو ما بعدَها –مُباشرةً–، وهو قولي –ثمّةَ–:

«ثم:

ألم تعلم –أيُّها الأخ المُوَفَّق– **«أنَّ الأخطاء لا يَسْلَمُ منها بشرٌ، وإنَّما أُعْطِيَتِ العِصمةُ للأنبياء فيما يُبلِّغونهُ عن الله، وَمَنْ عداهم: فقد يُخطئ في أقوالِهِ الاجتهادية، وفيما ينقلُه عن الرسول ﷺ، وفيما ينقلُهُ عن غيرِه.**

وقدِ استدركتْ عائشةُ على عددٍ مِن الصحابة أخطاءً وقعوا فيها[(٢)].

وللإمام الشافعيِّ مذهبانِ: القديمُ، والجديدُ، وقد يكونُ –مع ذلك– الصوابُ –أحياناً– في القديم!

وكان في غايةٍ من الإنصاف والتواضع، فيقولُ [للإمام أحمد]: «أنتم أعلمُ

---

(١) انظُر «حاشيةَ ابن عابدين» (٢/ ٢٧)، و«الجِدَّ الحثِيث» (٤) للغَزِّيّ.

(٢) وَجَمَعَ ذلك –كُلَّه– الإمامُ الزركشيُّ في كتابِهِ «الإجابة لإيراد ما اسْتَدْرَكَتْهُ السيدةُ عائشةُ على الصحابة» –وهو مطبوعٌ–.

بالحديثِ والرجالِ منِّي، فأيُّ حديثٍ صحَّ، فأخبروني به؛ لآخُذَ به»[١].

وقد ردَّ على شيخِه[٢] الإمام مالكٍ.

وردَّ على أبي حنيفةَ وصاحبَيْه أشياءَ كثيرةً جدًّا.

وردَّ الليثُ على الإمام مالك في «رسالةٍ»[٣] معروفةٍ.

وهذا أبو حنيفةَ -رحمهُ اللهُ- يخالفُهُ صاحبَاهُ أبو يوسف ومحمدُ بنُ الحسنِ في ثُلُثِ المذهبِ[٤].

وهذا الإمامُ البخاريُّ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ وعُلومِه -بما في ذلك علمُ الرجال- انتقدَهُ الإمامان أبو زُرعة وأبو حاتم الرازيَّان في حوالي واحد وسبعين رجلاً وسبعمائة رجل[٥]!

ولم يَسْلَمَا[٦] في نقدِهما من الخطأ»...

---

(١) رواهُ ابنُ أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» (ص٩٤-٩٥).

ولهُ طُرُقٌ أُخرَى؛ ذَكَرَها شيخُنا في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٥١-٥٢)؛ فانظُرها.

(٢) ولمْ يَعُدَّ أحدٌ ذلك منه (تعدِّياً)، أو (انتِقاصاً)، أو (طعناً)!

لكنَّهُ اختلافُ الزَّمانِ والمكانِ! والأشخاصِ والأحوال!! والقُلوب والعُقول!!!

(٣) انظُرْها في «إعلام الموقِّعِين» (٣/ ٨٣-٨٨) -للإمام ابن القيِّم-.

(٤) ونحن (!) لمْ نُخالِفْ مَن خالفناهُ -مِن **أفاضِل الشيوخ**- ولا في **عُشر** (!) ما يذهبُ إليه مِن مسائلَ!

(٥) ونحن (!) لمْ نُخالِفْ مَن خالفناهُ -مِن **أفاضِل الشيوخ**- ولا في **عُشر** (!) مَن انتقدَهُم، أو طَعَنَ فيهم مِن شخصيَّات!

(٦) وقد نكونُ (نحنُ) كذلك -أيضاً-!

-كما هو نصُّ كلامِ فضيلةِ الشيخِ ربيعِ بن هادي في كتابِه «بيان فساد المعيار» (ص٧-٨)- لِمَنْ أَنْصَفَ-!

فكان ماذا؟!

وترى هذا (المُطَيِّرَ) -نفسَه- (يأمرنا!) بالتراجع! فإذا طُولِبَ بـ(قائمة!) فيما (يُريدُ): أعرضَ -حيرةً-، ونَأَى بجانبِه -تهوُّكاً!!-، ولمْ يَجِدْ إلّا أنْ يقولَ: فلانٌ مُبتدِعٌ، وأنت تُخالِفنا! فلانٌ حِزبيٌّ، وأنت تُخالِفُنا!!

وما أجملَ ما قال ابنُ حزمٍ في «الأخلاق والسير» (ص١١٠): «إن نصحتَ بشرطِ القَبول منك: فأنت ظالم...».

... فهل أنت هُو؟!

وأُكَرِّرُ -بعدُ- قائلاً- هُنا -ما قُلتُهُ هُنالك:

«نعم؛ ليس (كتابي) هو المُشكلةَ، ولن أجعلَهُ -يوماً- هو المُشكلةَ؛ بل -واللهِ الذي لا إلهَ إلاّ هُو-: إنَّنِي مُستعدٌّ -لو ظهر لي الحقُّ- أنْ أتراجَعَ عن كتابي -كُلِّه-، وأنْ أحبِسَهُ، وأمْحُوَهُ...

وكمْ وكمْ -في تاريخ الإسلام العلميّ- مِمَّن هُم خيرٌ مِنَّا، وأجلُّ مِنَّا- مَن غَسَلَ كُتُبَهُ، أو دَفَنَهَا، أو أحرقَها[1]:

فقد أُقَصِّرُ في نَقْلٍ...

---

(١) وما أجملَ ما قالَهُ بعضُ المُعاصِرين:

«وكم مِن إمام سلفيٍّ غَسَلَ كُتُبَهُ بالماء، أو دَفَنَها في دَهْنَاء».

أو يكبُو بيَ القَلَمُ في تَعْبِيرٍ أو عبارةٍ...

أو أَضْعُفُ عن إبانةِ قَصْدِي في مسألةٍ..

... هذا كُلُّه -وغيرُه!- واردٌ، بل واردٌ جدًّا[1]...

ومِن أجلِ ذا: أَرسلتُ كتابي -قبل طَبْعِهِ- إلى عددٍ ليس بالقليل -مِن أهـل العلم وطُلاَّبه- مِمَّن أراهُم أهلاً للإفـادةِ والاسـتفادة - كـما صرَّحْـتُ في كتـابي (ص٣١٧ - الطبعة الأولى)-.

وهَاأَنَذَا -حقًّا- قد استفدتُ...

ثُمَّ إنِّي أُكَرِّرُ -ها هُنا- رجائي -ثالثاً ورابعاً- لإخواني السلفيِّين- أجمعين-:

لا تجعلوا مَن تُحِبُّون بهِ تَمْتَحِنُون...

لا تجعلوا كلامَ مَن تُقَدِّرُون طريقاً لغيرِه تفتِنون...

---

(١) وقد أصلحتُ أكثرَ ذلك؛ مُستفيداً مِن كثيرٍ ممّن كَتَبَ، أو ردَّ، أو نَصَحَ...

فللجميع الشكرُ -**كُلٌّ بحسب نيَّتِهِ**-!

وكُلُّ ذلك الإصلاحِ -بحمد الله- **واقِعٌ في مُلَحِ الكتاب، لا في صُلْبِهِ!**

فافْهَم...

وإنِّي على اطمئنان تامّ أنَّ رُجوعِي عمّا ظهر لي خطؤه -في ذا- **لا يزيدُني إلّا خيراً**، ولو فَرِحَ بـه -شماتةً- قومٌ آخَرون!!

فليسوا عندي يُقَدِّمُون ولا يُؤَخِّرون!!

بل لَو (!) صنعتُ -هُنا- ما صَنَعْتُهُ في الطبعة (الأخيرة) مِن كتابي «**التحذير مِن فتنةِ التكفير**» -بأن أحذفَ كُلَّ (!) ما انتُقِد عـليَّ-: لَـمَا كـان ذلـك ذا أثـرٍ -ولـو قلـيلاً!- **في مـنهج الكتـاب، وفكرتِه الأساس!**

لا تجعلوا (كتابي) مدارَ ما عنهُ تُدافِعُون، ولمنتقدِيه تردُّون...

... اجعلوا عِلاجَ (مُشكلة) الغُلُوِّ في التبديع -والإسقاطِ، والإقصاءِ- هي العُنوانَ والمضمون...

اجعلوا فتنةَ التعصُّب الشديد- والتحزُّب الأكيد -بأصحابِهِ المناكيد!- أبرزَ ما له تنقُضون وتنتقِدُون..

اجعلوا رَدَّ بليَّة (التقليد الجديد[1]!) -وما يَتْبَعُهُ مِن التضليل[2] المَديد- أكبرَ ما به تهتمُّون...

... فـ(عليٌّ) سيموتُ...

و(عَمْروٌ) سيزولُ...

و(فُلانٌ) سيذهبُ..

ولا بقاءَ إلاَّ للحقِّ الغالي، والنهجِ العالي... ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ.وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧].

اِحرِصوا -بربِّكُم- على دعوتِكم السلفيَّة بصورتِها النقيَّة..

لا تعصُّب، ولا حِزبيَّة - لا خفيَّة! ولا جليَّة-...

---

(١) كُلُّ العداوات قد تُرجَى مودَّتُها إلّا عـداوةَ مَـن عـاداكَ تقـليداً!!!

(٢) حتَّى سمعتُ بأُذُنَيَّ (!) مِن (بعضِ النَّاسِ!) قولَهُم: «إنَّ هـذه الفتنـةَ (!) أشـدُّ مِـن فتنـةِ خَلْقِ القُرآن»!!!

فأيُّ غُلُوٍّ أشدّ -إذنْ-؟؟!!

لا يستخِفَّنَّكُم الذين لا يعلمون: بقبيحِ ما يكتبُون، أو يُكذِّبُون...

يسبُّون، أو يشتُمون...

يخلِطُون، أو يجهلون...

يجيؤون، أو يروحون...

... فانظُر -فيما له تَنْصُر- مواضعَ قدمِك، ومواقعَ قلمِك:

هل أنت ناصحٌ صادق؟!

أم أنَّك بغيرِ وَجْهِ الحقِّ ناطق؟!

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة في «الرُّوح» (ص٢٣٣):

«إنَّ الناصحَ لا يُعاديك إذا لم تقبلْ نصيحتَه، وقال: قد وَقَعَ أجري على الله -قبلتَ أو لم تَقْبَلْ-.

ويدعو لك بظهر الغيب، ولا يذكُر عيوبَك، ولا يُبيِّنُها للنَّاس.

والمؤنِّبُ ضدُّ ذلك».

... فبالله عليك: اصدُق معَ نفسِك..

وكُن مِرآةً صافيةً رَقراقةً وضَّاءةً لإخوانِك...

أين (نحنُ) مِن هذه الصفات العاليات، الغاليات؟!

أمَّا (أنا) -مُستعيذاً باللـهِ مِن شرِّ نفسي؛ أُخبرُ عنها، ولا أزكِّيها- سائلاً اللهَ

الثباتَ حتَّى المَمات-؛ فـ«لله الحمد -منذ عرفتُ منهج السلف- محبٌّ له وذابٌّ عنه، مبغضٌ للبِدع، منفِّرٌ منها.

وكلَّما تقدّم بي السِّنُّ [وأنا -الآنَ- على أبواب الخمسين][1]: ازدَدْتُ معرفةً به وبمنهج أهله، وخاصَّةً موقفَهم من أهل البدع، وازددتُ له حبًّا وعنه ذبًّا، وللبدع بُغضاً، ولها ولأهلها نقداً، ومنها ومنهم تَنْفيراً وتَحْذيراً.

وأسألُ اللهَ أنْ يُثيبَني على ذلك، وأنْ يتوفَّاني عليه راضياً عنِّي».

- مُستعيراً لنفسي هذا الكلامَ الحَسَنَ الذي كتبَهُ فضيلةُ الشيخِ **ربيع بن هادي**- عن نفسِه- في كتابِه «بيان فساد المعيار»(ص١٤٦-١٤٧)-.

وإنَّا -واللـهِ- (للحقِّ) صاغرون، وعلى أعتابِهِ أذلاّءُ خاضعُون..

لكنْ؛ أينَ هُوَ صاحبُ الحقِّ ذا -في خِضَمِّ غُبار ما يجري؛ ممّا لأكثر بواعثِه ودوافعِه -بعد إحسان الظنِّ!- لا أعرفُ ولا أدري!؟!

وأقولُها -كلمةً صريحةً واضحةً-:

أولاً:

كنتُ أعتقدُ -حقًّا وصدقاً- ولا أزالُ- والذي لا إله إلاّ هو- أنَّ كتابي هذا -«منهج السلف الصالح..»- سيكونُ بمثابةِ ميثاقِ اجتماعِ كلمةِ السلفيِّين -بعضِهم مع بعضٍ-؛ لأنَّهُ:

---

(١) وهي -نفسُها- أبوابُ **العَقْد السادس**؛ فاللهمّ حُسْنَ الخِتام...

يفتحُ بابَ (ضبط) حُسن الظَّنِّ..

يفتحُ بابَ (ضبطِ) الاجتهادِ السائغِ..

يفتحُ بابَ (ضبط) الخلافِ السُّنِّيِّ المُعْتَبَرِ...

يفتحُ بابَ (ضبط) تحقيقِ الأُخُوَّةِ الصادقةِ...

يفتحُ بابَ (ضبط) لُغةِ العلمِ والدليل..

يفتحُ بابَ (ضبط) التعامُل مع المخالِف -سُنِّيًّا مُخطئاً، أو مبتدعاً مُبطِلاً-...

ومِثْلُ كِتابي -هذا- منهجيَّةً، ومقصداً، ومُراداً-تماماً-: كتابُ «رِفقاً -أهلَ السُّنَّةِ- بأهلِ السُّنَّة»[1] -لأُستاذِنا الشيخ عبد المحسن بن حَمَد العبَّاد البَدْر -أطالَ اللهُ بالخيرِ بقاءَه-.

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، كبيرُ المعنى؛ كتبتُ فيه -مُنذُ أوّل صدوره- مقالَ مدحٍ بعُنوان: «**كلمةٌ تسوَى ألفَ كلمةٍ**».

ولمْ يَمْنَعْنِي ثنائي على الكتاب -ومَدحي له- مِن نقدي إيَّاهُ في بعضِ المسائلِ -مع كُلِّ الحبِّ والتقدير- إنصافاً واعترافاً-.

وهذا -نفسُهُ- ما فعلهُ شيخُنا العبّاد -حفظهُ اللهُ- عندما ردَّ على د. محمد الأشقر -رحمهُ اللهُ- في رأيِهِ الباطلِ في روايةِ أبي بَكْرَة -في «صحيح البخاري»-؛

---

(١) ومثلُهما -أيضاً- تحسُّساً لمواضع الألم -نفسِه!-: كتابُ «**النصيحة**» للأخ الدكتور إبراهيم الرُّحَيْلي، و«نصيحة الإخوان» للأخ الشيخ سُلطان العِيد.

وفَّقَ اللهُ الجميعَ لِما فيه خيرُ دعوتنا.

فبيَّن -حفظهُ اللهُ- أنَّهُ (**يحذِّرُ مِن زلَّتِه الشنيعة، ولا يحذِّرُ مِن كتاباتِه المُفيدة**) -كما في «مجموع رسائله» (٦/ ٢٨٦)-.

والإمامُ أحمد كذلك: -كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٦٩)- ذمَّ محمد بن الحسن الشَّيْبانِيَّ بأنّه «كان يذهبُ مذهبَ جَهْم».

ولمّا قيل له: هذه المسائلُ الدقائقُ؛ مِن أين لك؟! قال: «مِن كُتُبِ محمد بن الحسن». «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٦٨).

ولقد سمعتُ فضيلةَ الأستاذ الشيخ محمد علي آدم الإثيوبيِّ المكِّي -نَفَعَ اللهُ بعلومِهِ- في منزلِهِ في مكَّة -أواسطَ شهر ذي القَعْدَة (سنةَ ١٤٣٠هـ) وهو يقولُ -مُبادِراً- في كتابِ شيخِنا العبّاد- لَمَّا ذَكَرْنا فتنةَ الغُلُوِّ والتجريح: **أعجبني هذا الكتابُ -جِدًّا-**...

وقُلتُ له -وقتَها-: إنَّ كتابي «منهج السلف الصالح...» كالشرح لكتاب «رِفقاً -أهلَ السُّنَّة-..» لشيخِنا العبَّاد[1]...

---

(١) وها هُنا فائدتان:

الأولَى: أنَّهُ قد بَلَغَنِي مِن خَبَرِ الثِّقَة (!) -قبل بضعة أشهر- أنَّ بعضَ المشايخ المُخالفيننا في كتابي «**منهج السلف الصالح...**» -هذا- اقترحَ أنْ يكونَ الشيخ الإثيوبيّ -حفظهُ اللهُ- هو الحَكَمَ في هذا الكتاب!!!

وقد قبِلْتُ -فوراً-.

ولا أدري -إلى هذه الساعةِ- سَبَبَ نُكولِ صاحب الاقتراح -نفسه- بَعْدُ-!!

الثانية: أنَّ الشيخ الإثيوبي -في آخرِ زيارتِي المذكورة- له- أكرمَنِي بالإجازةِ العِلميَّةِ الحديثيَّةِ في جميعِ ما يحويه ثَبَتُهُ «**مواهِب الصَّمَد..**» -مِن غير طلبٍ مِنِّي- حُسْنَ ظَنٍّ، وبابَ ثقةٍ-.

فجزاهُ اللهُ -تعالى- خيراً.

وكنتُ -ولا أزالُ- على يقينٍ أنَّ ما ذكرتُهُ في كتابي هذا -«منهج السلف الصالح»- سيكونُ له رُدودُ أفعالٍ (صعبةٌ) -نوعاً ما-، و(قاسيةٌ) -شيئاً ما-!

مع أنَّ مردَّ هذه (القساوةِ)، وتلكُمُ (الصعوبةِ) راجعٌ (عندي) إلى أنَّ أكثرَ إخواننا السلفيِّين -فضلاً عن بعض المشايخ!- لمْ يتعوَّدُوا النَّظَرَ -فضلاً عن المُمارسة- لهذه المعاني المنهجيَّةِ التي تتضمَّنُ ما ذكرتُ -وللأسف!- مِن تخطئةِ السُّنِّيِّ المُخطئ مع حفظ كرامتِهِ ومَكانتِهِ-.

وقد ذكرتُ في الكتابِ أمْرَيْن -وأُكَرِّرُهُما الآن-:

الأول: أنَّ كلامِي -كُلَّه- مُوجَّهٌ لإخوانِنا السلفيِّين، وبخاصَّةٍ مَنْ رُمِيَ بالبدعةِ -بغيرِ حقٍّ- فيما أرَى- منهُم دفاعاً عنهم-.

وليس هو مُوَجِّهاً للقُطْبيِّين! ولا التكفيريِّين! ولا الحدَّاديِّين! ولا المُمَيِّعِين! ولا الإخوانيِّين[1]، و.. و.... و..!!

الثاني: أنَّهُ لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يستغلَّ أيَّ كلامٍ لي -في كتابي هذا، أو غيره- لتفريقِ كلمةِ السلفيِّين، أو لِلفَتِّ في عَضُدِهم...

وواللهِ ما كتبتُ الذي كتبتُ إلاّ بضدِّ ذلك؛ مِن حرصٍ على الأُلْفَةِ، والاتِّفاق، والاجتماع..

---

(١) والعجبُ أنَّ بعضَ الشيوخ -لمجرَّدِ مخالفتي رأيَهُ في بعضِ نقده!- **اتَّهَمَني بالإخوانيَّة!** فأقولُ له -غَفَرَ اللهُ له-: هُم (!) لن يقبلوني -يافضيلة الشيخ-؛ فأدْرِكْ!

وأمَّا (ثانياً):

فصِلَتِي العلميةُ بفضيلةِ الشيخ ربيع بن هادي -حفظهُ اللـهُ- صِـلةٌ وُثقَـى؛ مَضَى عليها ما يَقْرُبُ مِـن ثُلُـثِ قَـرْن، وهـي صِـلَةٌ عاليـةٌ كبـيرةٌ؛ لهـا صُـورُها، ووجوهُها، وعُمقُها، وكِبَرُ قَدْرِها...

فإنِ اختلفْنا في مسألةٍ -أو مسائلَ- وهي ليست مِن (الأصولِ)[1] -والحمـدُ لله-؛ فإنَّ هذا لنْ يكونَ سبباً في صَدْعِ أُخُوَّتِنا، وكسرِ مَوَدَّتِنا[2]..

---

(١) رُغم أنفِ كُلِّ معترضٍ مُعارض، ومُدَّعٍ مُعانِد.

(٢) وقد وَرَدَ مِن آثارِ السَّلَفِ وأخبارِهم -رحمهم الله-: عَدَمُ التفاتهم لما قيل فيهم -ذاتيًّا-، أو انتُقِدَ عليهم -**شخصيًّا!**- حرصاً على مصلحةِ الحقِّ ودعوته -**عُموماً**-:

فقد قال أبو داود: جاء رجلٌ إلى **أحمد**، فقال: أنكتبُ عن محمد بن منصور الطُّوسي؟

فقال: إذا لم تكتُبْ عن محمد بن منصور **فعمَّن**؟! -يقول ذلك مراراً-.

ثُمَّ قال له الرجل: **إنَّه يتكلَّمُ فيك!**

فقال أحمد: **رجلٌ صالحٌ ابتُلِي بِنا! فما نعمـل؟!** [«بحر الدم» (٩٣٩)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٥)]

... إنّه ترجيحُ **(المصلحة الشرعية العامَّة)** على **(المصالح الشخصية الضيِّقة!)**...

... وها هُوَ -رحمهُ اللهُ- كما في «السِّيَر» (١١/ ٣١٧)- يَسْأَلُ بعضَ تلاميذِهِ:

مِن أينَ أَقْبَلْتُمْ؟

قالوا: مِن مجلس أبي كُرَيْب.

فقال: **اكتبُوا عنه؛ فإنَّهُ شيخٌ صالحٌ.**

فقالوا: إنَّهُ يطعَنُ عليك!!

قال: فأيُّ شيءٍ حيلتي؟! شيخٌ صالحٌ قد بُلِيَ بي»!!!

قلتُ: فلم يَجْعَلْ -رحمهُ اللهُ- الطَّعْنَ فيه -والكلامَ عليه- **طعناً في الـدِّين!** أو سـبباً **لإسـقاطِ** الطَّاعِن بـه (!) مِـن قائمـة الـصادقين! أو **إخراجِـه مِـن إطـارِ الـسَّلَفِيِّين! أو تبديعِـهِ وتـضليلِه=**

فمَن فَرِحَ بشيءٍ مِن ذلك؛ فلْيَكْسِرْ قَلَمَهُ...

ومَن ينتظِر شيئاً مِن ذلك -مِن جهتِي على الأقلّ!-؛ فلْيُراجِعْ نفسَه!

فالمرجوُّ -رجاءً حارًّا شديداً-: الحِفاظُ على منزلتِه، ومكانتِه، وسَبْقِهِ، وسُنَّتِهِ، ومحبَّتِهِ[1]...

= -بالجزم واليقين!-!!

.. **تلكم هي الروحُ الإسلاميَّةُ الحقَّةُ الصادقةُ..**

هَضْمٌ للنَّفْسِ، وتقديمٌ للمصلحةِ -ولو خالفت الهوى-!

... **فأين الهُدى؟!**

وبين هذا وذاك:

نرى أسلافَنا الصالِحين -رحمهم الله- **لا يسترسلون في أحكامِهم** -ربطاً للماضي بالحاضر؛ فضلاً عن توصيلِ الحاضر بالمستقبل!! **حبلاً واحداً، وسلسلةً لا تنقطعُ!!**

بل يُمَيِّزون، ويتفَقَّدون، ويصبرون، ويتأَنَّونَ، ويتأَمَّلُون، وَبِالثَّبْتِ يحكُمون:

فقد قال أبو مُزاحم موسى بن عُبيد الله: سأل عمّي أبو علي عبدالرحمن بن يحيى **أحمدَ بنَ حنبل** عن ابن المؤذِّن؟ فقال:

كان مع ابنِ أبي دُؤاد وفي ناحيتِهِ، ولا أعرفُ رأيَه اليوم! «تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٦).

... فمَن ذا لا (**يتغيَّر**) -سواءٌ -في هذا- **السلبُ** أو **الإيجاب**-؟!

نسألُ اللهَ **الثباتَ** حتى **المماتِ** -على **نهج السلف وأئمَّته الأثبات**-...

قلتُ:

وهذه الآثارُ **السلفيةُ** -المذكورةُ -هُنا- **عن أئمّةِ السُّنَّة النَّبويَّةِ** -وغيرُها- مُقْتَطَفَةٌ مِن كتابي **«التحقيق المؤصَّل، والتطبيق المُفصَّل - في العقيدة، والسُّنَّة، والمنهج، والأخلاق - عند الإمام المُبجَّل أحمدَ بن حنبل»** -يسَّر اللهُ إتمامَه-.

(١) وذلك مثلُ سائرِ العُلماء المشايخ السلفيِّين -وإن خالفناهُم في بعضِ الأمرِ-!

نعم؛ بَحْثُ ما قد يُطرَحُ مِن مسائلَ، أو يُناقَشُ مِن دلائلَ، والردُّ والجوابُ، والتعقُّبُ والتعقيبُ والتخطئةُ -بأدبٍ، وعلمٍ، واحترام، وحُجَّةٍ -لا يُسْخِطُ إلاّ المَرْضَى؛ الذين ندعو ربَّنا -سبحانَه- أنْ يَشْفِيَهُم، ويُعافِيَهُم!!!

فها هُو ذا فضيلتُهُ -حفظه الله، ونَفَعَ به يقول -نداءً أشدَّ حرارةً-:

«أنا لم أدّعِ[1] العصمةَ والكمالَ في شَيْءٍ من أعمالي العلمية -ولا غيرها-.

ولا ادَّعى هذا أحدٌ مِن أهل العلم والعقل؛ فقد يقعُ العالِمُ في الأخطاء والمخالفات الكثيرة[2] للكتاب والسُّنَّة، فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية...

وقد يكون إماماً في فَنٍّ مِن الفنون، فَتُوجد له كَبَوَاتٌ في فنِّه؛ فهذا سيبويهِ إمامٌ في اللغة قد استدرك عليه ابنُ تيميَّة ثمانين خطأً[3].

وكم مِن فقيهٍ له أخطاؤه؟!

وكم مِن محدِّث ومفسِّر لهم أخطاؤهُمُ الكثيرةُ!!؟

وكُلُّ هذه الأخطاء لا تضرُّ أصحابَها، ولا تحطُّ مِن مكانتهم؛ إذ لا يحطُّ مِن مكانة الرَّجل إلا ارتكابُ الكبائر، أو اقتحامُ البدع[4]، وعِداءُ أهل السُّنَّة.

---

(١) وظنُّنَا الحَسَنُ -بعُمومِ إخوانِنا- أنْ لا يدَّعِي أحدٌ العصمةَ فيه -ولا في غيرِه-؛ لا حالاً، ولا قالاً!

(٢) «**المخالفات الكثيرة**»؛ فتأمَّل...

(٣) انظُر «الردّ الوافِر» (ص٦٤)، و«الشهادة الزكيَّة» (ص٣٢).

(٤) مع التنبيه -المُتكرِّر- إلى أنَّهُ: **ليس كُلُّ مَن وَقَعَ في بدعةٍ صارَ مُبتدِعاً.**

وهذا أصلٌ ينبغي أنْ يكون مُقَرَّراً في النفوس، ومحرَّراً في العُقول، وثابتاً في الواقع -وإن كان الشأنُ الجاري -في كثيرٍ مِن صُوَرِه- غيرَ ذلك!-.

هذا هو منهجُ أهل السُّنَّة والجماعة[1].

أمَّا أهلُ البدع -لا سيَّما الحاقدون منهم- فإنَّهم -لِحِرْصِهِم على إسقاطِ أهل السُّنَّة- يفرحون بمثل هذه السَّقَطَات[2] التي لا يسلَمُ منها أحد! ظناً منهم أنهم قد ظَفِرُوا بما يحلمون به ويتمنَّوْنَه؛ انتقاماً لسادتِهم الذين خرجوا عن منهجِ أهلِ السُّنَّة -عقيدةً وشريعةً- مُتَعَمِّدين[3] لكثيرٍ ممَّا خرجوا عنه.

فإذا ظفِروا بشيء مِن الهَفَوات -التي لا تضرُّ- جعلوها في مصافِّ البدع الكبرى! وصوَّروها في صور المُوبِقات المُهلِكات[4]!!!!

---

(١) مع التنبيهِ على أنَّهُ: ليس كُلُّ مَن خالفَ أحداً مِن أهل السُّنَّة -علمائِهم وطلبتِهم- يكونُ مُعادياً لهم! وإلّا؛ فقائمةُ (العِداء) و(المعاداة) طويلةٌ -إذن-!

وليس هذا مِن الحقِّ في شيء!

(٢) تأمَّلُوا -رعاكُمُ اللهُ-؛ فالمؤمنُ الحقُّ «يتوجَّعُ لعثرةِ أخيه المؤمن إذا عَثَرَ؛ حتَّى كأنّه هو الذي عَثَرَ بها.

ولا يشمتُ به».

«مدارج السالكين» (١/ ٤٣٩).

(٣) نعوذُ بالله أنْ نتعمَّدَ مُخالفةَ السُّنَّةِ، أو مُناوأةَ أهلِها.

-عافانا اللهُ وإيَّاكُم-.

وقد قالَ الإمامُ الشافعيُّ -رحمهُ اللهُ- في «الرسالة» (ص٢١٩):

«**وأمَّا أنْ نُخالفَ حديثاً عن رسولِ الله ﷺ -ثابِتاً عنه-: فأرجُو أنْ لا يُؤخَذَ ذلك علينا -إنْ شاءَ اللهُ-.**

وليس ذلك لأحدٍ.

ولكنْ؛ قد يجهلُ الرجلُ السُّنَّةَ، فيكونُ له قولٌ يُخالِفُنا؛ لا أنَّهُ عَمَدَ خِلافَها.

وقد يغفُلُ المرءُ، ويُخطئُ في التأْويل».

(٤) وللأسفِ أنَّ بعضَ غُلاةِ الإخوةِ السلفيِّين صار حالُهُ مثلَ حالهم! ويعملُ أكثرَ مِن عملِهم!!

تلك الأخطاءُ التي يقع في أكثرَ منها بعضُ الأئمَّة -ولا تضرُّهم-، فطار المساكينُ بها فَرَحاً، وضخّموها، وهوّلوا عليها بالعناوينِ الضخمةِ التي يصدُقُ عليها المَثَلُ: (يبنون مِن الحَبّة قُبَّة)!

جاهلين أنهم يُنادون على أنفسهم -بهذا الأسلوبِ- بأنهم أجهلُ النَّاس بمنهج (أهل السُّنَّة والجماعة) في الفَرق بين (ما يُسقِط) و(ما لا يُسقِط)! [(١)]».

وقال -حفظه الله- في «النقد منهج شرعي»:

«وكُتُبي هذه: خُذوها واقرأوها، وأنا لا أقولُ لكم: إنَّ كلَّ ما فيها صوابٌ -لا بُدّ-!

وأؤكّد لكم أن فيها أخطاءً.

قال أحدُهم -مرةً-: فلان يريدُ أن يناقشَك!

قلت: فلْيسرِعْ قبل أن أموتَ؛ يُبيّن أخطائي.

وأنا أرجوكم؛ اذهبوا وترجَّوْا (سلمان) و(سفر) [(٢)] -كلَّهم-: يجمعوا كُتُبي، ويُناقشوها، ويُبيِّنُوا الحقَّ فيها؛ حتى أتوبَ منها قبل موتي.

ما نغضبُ مِن النَّقد أبداً، والله نفرح.

وأنا أُحمِّلُ كُلًّا منكم المسؤوليَّة: يذهبُ إليهم ليأخُذُوا كُتُبي ويُناقشوها، والذي يَطْلَع بخطأ أقول له: جزاك الله خيراً، وأُرسل لهم جوائز، وإذا عَجَزْتُ أدعو لهم.

---

(١) ولضبط هذا الأصلِ بنيتُ كِتابي -واللهُ يشهدُ-.

(٢) فكيف الشأنُ بمن كان أقربَ إليه -حفظه الله- مِن هذين؟!

واللهِ ما نخافُ مِن النَّقد؛ لأننا لسنا معصومين[١]...

وأستغفرُ اللهَ العظيمَ، مَنْ نحن حتى نقول: لسنا بمعصومين؟!

هذا يُقال للصحابة والأئمة (الكبار)؛ أمَّا نحن - والعياذ بالله - فالزلل والأخطاء الكبيرة[٢] مُتوَقَّعةٌ منّا..

فأنا أرجو أن يَأْخذوا كُتُبي هذه، وينتقدوها: في الصفحةِ الفلانيةِ قلتَ كذا؛ وهو غلطٌ! واستدلالُك غَلَطٌ من الوجهِ الفلانيّ، والوجهِ الفلانيّ! والحديثُ الفلاني أخطأتَ في الاستدلال به! والحديثُ نقلتَه غَلَطاً!

هيا -يا أخي- تفضَّل؛ لماذا تغضبون وتُعلِّمون النَّاسَ التَّعصُّبَ والهوى والجهلَ والهَمَجِيَّة والفوضى[٣]؟!

لماذا تُدَمِّرون عقولَ الشَّبابِ بهذه العصبيَّةِ العمياءِ؟!

هل في يوم من الأيام تعصَّبَ أناسٌ للشافعيِّ ومالكٍ مثلَ هذا التَّعصُّب؟!

هذا التَّعصُّب لا نعرفُه إلا من الروافض! يعني: يُرْفَعُ الرجلُ إلى درجة الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- ما يُنتقد[٤]!

---

(١) كُلُّنا ذاك الرَّجُل...

ولكنَّ الشأنَ في **غُلُوِّ الأتْباع** -وبخاصَّة منهم الرَّعاع-!

(٢) فهل يَسُوغُ أنْ يأتيَ أحدٌ -هُنا- ويقولُ -هَتْكاً للغيبِ!-: بيِّن هذا لنا!؟ واكشِف لنا هذه!؟

(٣) نعم -والله- لماذا؟!

ويُغنِي (**لسان الحالِ**) -أحياناً- عن (**لسان المقال**)؛ فافهم!

(٤) فلْيَتَأَمَّل بعضُ (**إخوانِنا**) هذا الكلامَ الذهبيّ، ولْيُقارِنُوه ببعضِ واقِعِهم (!) الغبيّ!

أنا أسمعُ مِن بعض الناس أنه يقولُ: نحن نفرحُ بالنقدِ، ونرحِّبُ بالنقد، لكنْ -والله- إنه يموتُ من النقد، والناس يموتون وراءه، لماذا تنتقدُه[١]؟!

لهذا رأينا كُلَّ ما وَجَّهْنَاهُ من نقد إلى أخطائهم لا يتراجعون عنها -أبداً-، لا هم ولا أتباعُهم، يعني: كأنَّ دينَنا غيرُ دينهم! كأنَّ عندنا ديناً غيرَ الدين الذي عرفوه!

يا أخي؛ أليس تقولون: إنَّ منهجَكم سلفيٌّ، وأنكم تَدْعُون إلى الكتاب والسُّنَّة! ما معنى (الدعوة إلى الكتاب والسُّنَّة)؟!

أن ننقد أخطاءَ الناسِ -كلِّهم-.

وليس معناها: أن نجمع أخطاءكَ[٢]، ونقولَ: الكتاب والسُّنَّة!...».

... مِن أجلِ هذا كان كلامي المُباشرُ -مُواجَهَةً- لفضيلتِه -خَتَمَ اللهُ لي ولَهُ بالحُسنَى-في منزلِه- في العَشْرِ الأواسطِ مِن شهر رمضان ١٤٢٩هـ- عَقِبَ نقاشٍ (حارٍّ) في عدّة مسائلَ ممَّا نحنُ فيه-:

«يا شيخُ.. **لن أُعاديَك**[٣] كما عاداك غيري... بيني وبينك العلمُ»..

---

(١) وهُنا المصيبةُ -التي هي مِن أكبر المصائب-: **الفرق بين (النظرية)، و(التطبيق)!**

فأكثرُنا يُحسن القولَ، لكنّ الأقلّ مِنَّا (!) مَن يُحسن الفعلَ الموافقَ له.

(٢) بل هذا سبيلُ المريضةِ قلوبُهم! العليلةِ عقولُهم!!

ثُمَّ رأيتُ في كتاب «**دَعِ القَلَقَ وابدأ الحياة!**» (ص٢٣١) قولَ مُؤلِّفه: «**ذوو النفوسِ الدَّنِيئةِ يَجِدُونَ المُتْعَةَ في البحثِ عن أخطاءِ رجلٍ عظيم**»!!

(٣) وأنا لا أزالُ عند هذا الوعد -بحمدِ الله-؛ أخوَّةً، ومحبَّةً، وتقديراً، واحتراماً... =

وقلتُ له -في المجلس -نفسه-، كما في مرَّاتٍ سَبَقَتْ-: **لم نُقَلِّد -يا شيخُ- مَن هو أعظمُ منك -كشيخِنا الإمام الألبانيِّ وطبقتِه-؛ فلنْ نُقلِّدَكَ...**

نعم؛ **لن نُقَلِّدَك... لن نُقَلِّدَك.**

ثُمَّ:

إنِّني أعتقِدُ -**للخُروجِ مِن هذه المآزِق**-: أنَّنا لو الْتَزَمْنا **القواعدَ الشرعية** -التي وَرَدَتْنا في الكتاب والسُّنَّة، ومنهج سَلَف الأُمَّة-، واتَّبَعْنا **الأصولَ العلميَّة** -التي وَصَلَتْنَا مِن طريق العُلماء والأئمَّة -**علماً وحِلْماً، قولاً وفعلاً**- مع **الإخلاصِ لله، وصِدقِ النَّفْسِ**-: لانْقَشَعَتْ عنَّا غُيومُ **الفُرقة**، وزالت مِنَّا ذُيولُ **المِحنة**، ولَرَجَعْنا كما أرادَنا ربُّنا -سبحانه-: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، وكما رَضِيَ لنا نبيُّنا ﷺ: «**مَثَلُ المؤمن للمؤمن كالبُنيان: يشُدُّ بعضُه بعضاً**»[1]؛ ليكونَ ذلك -كُلُّهُ- «طريقاً للسَّلامةِ في الحالِ، والصلاحِ في المآل»[2].

ولكنْ -وللأسف-؛ فإنَّ كثيراً مِن هذه المعاني العظيمةِ التي أرشدَ إليها هذانِ النَّصَّان الشَّرْعِيَّان -وما يُشبِهُهُما- **غائبةٌ عنَّا، نائيةٌ مِنَّا!**

... ولا مُفَرِّجَ؛ إلَّا اللهُ -تعالى-...

= وما فُهِمَ منه غيرُ ذلك -مِن **لوازِم** بعضِ كتاباتِ إخوانِنا في (**منتديات كُلِّ السلفيِّين**)-على (الإنترنت)-؛ فأنا بريءٌ منه؛ أحذفُهُ ولا أرتضيه، أردُّهُ ولا أُبقيهِ.

(١) رواهُ البخاريُّ (٤٦٧)، ومسلم (٢٥٨٥) عن أبي موسى الأشعريّ.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٣٥٢) -للحافظ ابن حجر-.

وأعظمُ ما ينبغي تأصيلُهُ -اليومَ-، وتقعيدُهُ-، ضَبْطاً لعُقول الشباب وفُهومِهم -وجمعِ كلمتِهم فيما هم فيه مُختلِفون-؛ أمورٌ:

أوَّلاً: تأصيلُ وتفصيلُ علومِ ومعارفِ الجرح والتعديل[١]، وإدراك مكانته الشرعية، وضبط أهمِّ مسائلِه، وبخاصَّة نفيَ التفريق الحادثِ بين نقد الرُّواة، والكلام في أهل البِدع؛ فهُما -كأصلٍ- مِن بابةٍ واحدةٍ.

... وأنَّ ذلك -كُلَّهُ-، يحتاجُ إلى تفسيرٍ مُبَرْهَنٍ جليل، وبيانٍ (**مُقْنِعٍ**) وتدليل، ونقضٍ لمجرَّدِ القالِ والقيل!!

ثانياً: تفعيلُ دَوْرِ (النصيحة)؛ لعظيمِ أَثَرِها في جمع الكلمة، ولمِّ الشَّمْل؛ «**فإنَّ أعظمَ ما عُبِدَ اللهُ به: نصيحةُ خلقِه**؛ وبذلك بَعَثَ اللهُ الأنبياء والمرسَلين»[٢].

ثالثاً: تأصيلُ أُسُس الترجيح بين المصالح والمفاسد -وهو مِن أدَقِّ المعارفِ وأعمقِها-؛ فإنَّ «**الشريعةَ جاءتْ بتحصيل المصالحِ وتكميلِها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها**»[٣]، «**بحَسَب الإمكان**»[٤].

---

(١) **وليس هو مجالاً مفسوحاً، أو باباً مفتوحاً لكل مَن هَبَّ ودَرَجَ!!**

بل هو لخاصَّةِ أهلِ العلمِ...

وما أجملَ ما قالَ العلَّامَةُ الثِّقَةُ أبو سِنان الأَسَدي:

«**إذا كان طالبُ العلمِ -قبل أن يتعلَّم مسألةً في الدِّين!- يتعلَّمُ الوقيعةَ في الناس؛ متى يُفلحُ؟!**»!

كما في «رياض النُّفوس» (١/ ٣٨٨)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٤-١٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١٥) لشيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمهُ الله-.

(٣) «المصدر السابق» (١/ ٢٦٥).

(٤) «المصدر السابق» (٨/ ٩٤).

ولا يتمُّ ذلك -على الحقِّ والحقيقة- إلَّا أن «**يعلَمَ الإنسانُ خيرَ الخيرَيْن، وشرَّ الشَّرَّيْن**»[(١)] -وهذا هو الفِقهُ-.

رابعاً: لُزومُ الرِّفْق واللِّين في الدعوةِ، وبخاصَّة بين دُعاةِ السُّنَّة، وحَمَلَةِ عقيدة السَّلَف الصالح، ونَبْذُ اتِّخاذ العُنف منهجاً وطريقاً؛ إذ «**التشديد يُحْسِنهُ كُلُّ أحد**»[(٢)]؛ بعكس الرِّفْق واللِّين؛ الذي يحتاجُ إلى مُجاهدةِ النَّفْسِ، ومُقاومةِ الهوى -وما أشَدَّهُما!-...

خامساً: رفضُ (التقليد)، وبيان أنَّهُ مصادمٌ لدين الله -تعالى-؛ **إلَّا لضرورة**.

«وإنَّما دَخَلَتِ الداخِلةُ على الناسِ مِن قِبَلِ **(التقليد)؛ لأنَّهُم** إذا تكلَّم العالمُ عند مَن لا يُنْعِمُ النَّظَرَ -بشيءٍ-: كَتَبَهُ، وجَعَلَهُ ديناً يَرُدُّ به مَن خالفَهُ!! دونَ أن يعرفَ الوجهَ فيه؛ **فيقعَ الخَلَلُ!!**»[(٣)]...

سادساً: منعُ **الشباب والأَغْرار** مِن وُلوجِ الفتن، والدُّخُولِ في الخِلافات **(العميقة=الدقيقة)**، والتي **تُزلزِلُهُم** عن الهُدى، **وتحرِفُهُم** إلى الهَوى.

وهذه **الأُصولُ** -كُلُّها- إنَّما نذكُرُها، ونُرَكِّزُ عليها انطِلاقاً مِن باب النَّصيحة الهادفة، والكلمةِ الطيِّبة -دون تربُّصٍ، أو تصيُّد، أو ترصُّدٍ-...

---

(١) «المصدر السابق» (١٠/ ٥٦٢).

(٢) «الاستذكار» (٨/ ٢٧٥) -لابن عبد البَرّ-، و«صفة الفتوى» (ص٣٢) -لابن حمدان-.

(٣) «التمهيد» (١٢/ ١٢٦) للحافظ ابن عبد البَرّ.

عسى أن يكونَ لها أثرُها الحَسَنُ المبارَكُ -بين إخوانِنا ومشايخِنا- في «**استئصال شَأْفَةِ الفُرقة وأسبابِها**»[1].

ممَّا جَعَلَ «الأعداءَ فَرِحِين[1]»؛ لظنِّهم الفاسد: أنَّ «**الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ توقَّفَتْ وضُربت**»[1]!

ولَئِنْ حصَل شيٌ مِن ذلك -الآنَ!- وبعضُهُ حاصلٌ بلا رَيْبٍ!- فوا أسَفِي الشَّديد-: فهو تطبيقٌ واقِعِيٌّ لقولِ الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾...

ولكنَّ الأمرَ -بإذنِ الله-؛ كما قال -سُبحانَه تعالى- وهو العليُّ الكبير-: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾...

فالأملُ معقودٌ بالله ذي الجلالِ -سبحانه- أنْ يكونَ ذلك الوَهَنُ -كُلُّهُ أو جُلُّهُ- **نَبْوَةَ سيف، أو كَبْوَةَ جواد!!** لتعودَ الدعوةُ -ودُعاتُها- على جادَّةِ الإنصاف، وطريقِ السَّلامة، وبابِ الأُلفةِ؛ **مِن غير إفراطٍ ولا تفريط، ولا غُلُوٍّ ولا تقصير...**

ولنْ يتمَّ ذلك -**لا في قليلٍ ولا في كثير**- إلا بتطبيق- أوامرِ الله -تعالى- وأحكامه؛ التي فيها سعادتُنا في المعاش والمعاد-:

---

(١) «**الحَثُّ على المودَّة والائتلاف، والتحذير مِن الفُرقة والاختلاف**» (ص٤٧) لفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ-.

﴿...وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾.

والإطارُ الكبيرُ لهذا كُلِّه هو (**النصيحةُ**)؛ والتي هي -أساساً-: «**عنايةُ القلب للمنصوح له -مَن كان-**»[1].

ولنْ يكونَ ذلك على وجهِ اليقين -تحقيقاً لِـحُكْمِ الدِّين- إلَّا بـ«أن يُحِبَّ لهم ما يُحِبُّ لنفسِه، و يكرهَ لهم ما يكرَهُ لنفسِه، **ويُشْفِقَ عليهم، ويرحمَ صغيرَهم، ويُوَقِّرَ كبيرَهم**، ويحزنَ لحُزْنِهم، ويفرحَ لفرحِهم... **ويُحِبُّ صلاحَهم، وأُلْفَتَهُم**، ودوامَ النِّعَمِ عليهم، ونصْرَهم على عَدُوِّهم، **ودفْعَ كُلِّ أذىً ومكروهٍ عنهم**»[2].

ولكنْ -**بكُلِّ أسىً وأسفٍ**-:

أين الناصحون الصادقون؟!

وأينَ مَن يقبلُ النصيحةَ -ممَّن يتَّقون-؟!

قيل للإمام عبد الله بن المبارك -المتوفَّى سنة (١٨١هـ) -رحمهُ اللهُ-:

هل بقي مَن ينصحُ؟!

فقال: «**وهل تعرفُ مَن يقبلُ؟!**»[3]...

---

(١) «تعظيم قَدْر الصَّلاة» (٢/ ٦٩١) للحافظ محمد بن نصر المروزي -رحمه الله-.

(٢) «المصدر السابق» (٢/ ٦٩٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩١).

... هذا في زمانِه -**قبل قرون وقُرونٍ!**-؛ فكيف في زمانِنا هذا؟!!

وما أجملَ وصيَّةَ الإمام سفيان الثوري -المتوفَّى سنة (١٦١هـ) -رحمهُ اللهُ- ليوسُفَ بنِ أَسْباط- **لعلَّ ذوي النَّصَفَةِ (!) يُدركونها**-؛ قال:

«إذا بَلَغَكَ عن رجُلٍ بالمشرقِ -صاحب سُنَّة-، وآخَرَ بالمغرب؛ فابْعَثْ إليهما بالسَّلام، وادْعُ لهما...

ما أقلَّ أهلَ السُّنَّة والجماعة!»[1].

فكيف الشأنُ -بالله عليكم- بمَن لا يُقيم وزناً لهذه الحقائق؟! ليكونَ جُلُّ همِّه -بعدُ- التطبيقَ **الحِزْبِيَّ الظالمَ الجَائرَ لقاعدةٍ يَسُوقُها -ويُسَوِّقُها!**- بالباطل-، ناسِبَها بسُوءِ فِعْلِه وصَنِيعِه -**زُوراً وبُهتاناً**- إلى منهج السُّنَّةِ، وطريقِ أهلِ السُّنَّةِ- فيهم وعليهم! -قائلاً- **غالباً بلسان الحالِ، وأحياناً بلسان المقال!!**-:

«مَن لم يكن معنا؛ فهو ضِدّنا؛ ولا بُدَّ مِن إسقاطِه»[2]!!

---

(١) «شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٥٠) للَّالَكائي، و«حِلْيَة الأولياء» (٧/ ٣٤).

(٢) كما نعاه عليهم (!) الأخ الشيخ سُلطان العيد في رسالتِه «**نصيحة الإخوان**» (ص١) -جزاهُ اللهُ خيراً-.

قلتُ: فأهلُ الأحزابِ يجعلونَ هذه (القاعدةَ) عامَّةً في كُلِّ مَن خالَفَهُم -**ولو كان أعْظَمَ داعٍ إلى السُّنَّةِ!!**-!

بينما أهلُ السُّنَّةِ -**وهُم أرحمُ الخلقِ بالخَلْقِ، وأعرفُهم بالحقّ** -يجعلونَها فيمَن **ظَهَرَتْ بدعتُهُ**، وانكَشَفَتْ حقيقتُه؛ **مُعادِياً السُّنَّةَ وهَدْيَها، ومُنابِذاً عُلماءَها وأهلَها**...

ولا يجعلونَ ذلك -بحالٍ- في (**سلفيٍّ**) اختارَ قولاً -ما- في مسألةٍ -ما- **مِن مسائل (الاجتهاد) المُعْتَبَرة** عند أهل العِلْم -**دون مسائل (الإجماع) المُقَرَّرَة** -عِندهم-. =

... وما ذلك كذلك إلا لأنَّهم -غفر الله لهم- يَبْنُونَ سائرَ مواقِفِهم على **ردود الأفعال! والإلزامات! والاحتمالات! والظُّنون! والتخرُّصات!!** -هداهُم اللهُ-...

فَأَشْبَهَ حَالُهُمْ حالَ أولئك القومِ(!) الذين ذكرهم -مُحَذِّراً- بَعْضُ أَفَاضِلِ أَهْلِ عِلْمِ عَصْرِنا -أَعَانَهُ اللهُ-؛ بِقَوْلِهِ:

«**إنَّ مِن حماقتِهم:**

أنَّهُم **يسمعونَ** كلامَ أهل العلمِ -على غير وجهه-**!**

ويفهمون غيرَ ما سمعوه -من غلَطِهِ-**!**

ويكتُبون غيرَ ما فهموه -مغلوطاً-**!**

ويقرؤون غيرَ ما كتبوه -ممسوخاً-**!**

فيُمْسَخُ كلامُ أهلِ العلمِ -مِن طريقهم- أربعَ مرَّات كاملات»**!!!**

= **وهذا ممَّا (لا يجوزُ) أنْ يختلفَ فيه اثنان...**

وعلى هذا التأصيل والتفصيل: (يجب) أنْ يُحملَ -لُزوماً- **ما نُقِلَ عن بعضِ (آحادِ) السَّلَفِ** -إنْ صحَّ!- **ممَّا يُشْبِهُ** هذا المعنى...

فمِن **المُسْتَنْكَرِ** -جِدًّا- في المنهج السَّلَفِيّ -أن «يَسْتَخْدِمَ» مثلَ هذه الآثار (بعضُ النَّاسِ) «في جعلِ غيرِه [مِن أهلِ السُّنَّة] تَبَعاً له، **ومُقَلِّداً لأقوالِه**»**!**

... فهذا -**هكذا**- ليس مِن (الولاء والبراء) في شيءٍ؛ بل هو «**مِن الغُلُوّ** المذموم، **والتعصُّب المَقيت**»**!!**

ولا أُطِيل...

وانظُر ما سيأتي (ص١٨٠).

وذلك على وَفْقِ ما قيلَ:

أقولُ له عَمْراً فيسمعُهُ سَعْدا ويكتُبُهُ بَكْراً وينطِقُهُ زَيــدا!!

... فأين هم -أُولاءِ- هداهُم المَوْلَى -سُبحانه- في مواقِفهم مِن إخوانِهم مِن أهـل الـسُّنَّة -**إذا زَلُّـوا، أو أخطـأوا**- ممَّـا رواهُ البيهقـيُّ في «شُـعَب الإيـمان» (٨٣٣٦)، وهَنَّـادٌ في «الزُّهْـد» (١٢٢٥)، وأبـو نُعَـيْم في «حِليـة الأوليـاء» (٢/ ٢٨٥) عن أبي قِلابة؛ قال:

«**إذا بَلَغَكَ عن أخيك شيءٌ تكرهُهُ؛ فالتمِس له العُذْرَ جَهْدَك؛ فإنْ لم تجدْ لـه عُذْراً؛ فقُل في نفسِك: لعلَّ لأخِي عُذراً لا أعلمُهُ!**»!؟!

نَعَم؛ مَعَ لُزُومِ الاستعلامِ، وبـذل النـصيحة، والحِـرْص، والقـول الطيِّـب، والتواصي بالحقِّ، والتواصي بالصَّبْر...

سامِحْ صديقَك إنْ زَلَّتْ به القدَمُ فـليس يَسْلَمُ إنسانٌ مِـن الـزَّلَلِ

... لا أنْ تقفَ لهُ **بالمِرصاد**؛ تنتظرُ منهُ الهفوةَ، وتتصيَّدُ له الزَّلَّة!!

وإلَّا؛ فلْيَكُن الأمرُ -مَعَهُ- على وَفْقِ ما قيل:

وعاشِرْ بمعروفٍ وسامِحْ مَن اعتدى وفارِقْ ولكنْ (بالَّــتي هــي أحسنُ)

لا: (**بالتي هي أخشنُ!**)؛ إسقاطاً، وتبديعاً، وتضليلاً، وتنفيراً...

فواجبُ المسلم -الحقّ- على إخوانِه المسلمين -بالحقِّ-: «إعانتُهم عـلى مـا حُمِّلُوا القيامَ به، **وتنبيهُهم عند الغفلة، وسدُّ خَلَّتِهم عنـد الهفـوة**، وجمـعُ الكلمـةِ

عليهم، وَرَدُّ القُلوب النافرةِ إليهم...»[١].

«**فإنَّ الهفوة والزَّلَل.. لا يخلو منه أحدٌ**»[٢].

لذا؛ فمِن أجملِ (القول): ما نُقِلَ عن فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ اللهُ- في بعضِ «توجيهاته»-:

«**لا تُقَلِّدُونِي، ورُدُّوا عَلَيَّ خَطَئِي**[٣]**، وانْصَحُونِي**».

دفعاً لتحرير العقول، وصَفْعاً للمُتَعَصِّبِ الجَهول؛ فجزاهُ اللهُ خيراً، وزادَهُ فضلاً وبِرًّا -جادَّة العُلَماء الربَّانِيِّين -أجمعين-.

... ذلكُم أنَّ مِن الناسِ -اليومَ- مَن يُخالِفُ قولَهم فعلُهُم؛ وذلك على حَدِّ ما قيل:

يقولونَ أقوالاً ولا يُثْبِتُونَها وإنْ قيلَ هاتُوا حَقِّقُوا لمْ يُحَقِّقُوا!!

فاللهُ المُستعانُ...

ويُشبه هذا -**تأصيلاً سَلَفِيًّا مُباركاً**-: ما رواهُ الإمامُ ابنُ أبي يَعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩٢):

«سأَلَ رجلٌ أحمدَ بن حَنْبَلٍ، فقال: أَكْتُبُ كُتُبَ الرَّأْيِ؟ قال: لا تفعلْ، **عليك**

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٣٨) لابن حَجَر.

وأصلُ الكلام للكَلاباذي في «بحر الفوائد» (رقم:٦٧).

(٢) «تثبيت الإمامة» (رقم:١٥٩) لأبي نُعَيْم.

(٣) فإذا فَعَلْنا؛ فلهُ اتَّبَعْنا -سواءٌ أخطأنا أمْ أصَبْنا-!

بالآثار والحديث، فقال لـه السـائلُ: إنَّ عبـد الله بـن المبـارك قـد كتبهـا؟ فقـال له أحمد:

ابنُ المُبارك **لم ينزِلْ مِن السَّماء، إنَّما أُمِرْنَا أن نأخُذَ العِلْمَ مِن فوق**».

وهكذا سائرُ مَن بعدَهُ مِن أهل العِلم؛ لمْ ينزلُوا مِن السَّماء **-مـع احـترامِهِم، وتقديرِهم-!**

وما أجملَ ما كتبه العلَّامةُ الشيخُ سُليمان بن سَحْمَان -رحمـهُ الله- في «الـدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النجدية» (٨/ ٤٩٠) -لبعض إخوانِه- **تصحيحاً لِـمَا أَخْطَـأ به في بعضِ ما كَتَبَهُ**-:

«وتذكَّرْ: أنِّي إنْ رأيتُ في كلامِك **عثرةً، أو هفوةً**؛ فـ«**المؤمنُ مرآة أخيه**»[1].

فاعلمْ -وفَّقك اللهُ لِـمَا يُحِبُّه ويَرضاه-: أنَّهُ وقع في كلامِك الـذي كتبـتَ ... **بعضُ الهفوةِ والعثرةِ** -غفلةً منك-.

---

(١) رواهُ الإمامُ البخاريُّ في «الأدب المُفرد» (٢٣٩) عن أبي هريرةَ -مرفوعاً-.

ورواهُ (٢٣٨) عنهُ -رضي اللهُ عنهُ-موقوفاً-، وزاد:

«... **إذا رأى فيه عيباً أصلحه**».

وروَى ابنُ المبارَكِ في «الزُّهد» (١٣٧٦)، والخَوْلانِيّ في «تاريخ دارِيَّـا» (رقـم:٧٦) عـن عبـد الرحمن بن يزيدَ بن جابر، قال:

قال لي بلالُ بنُ سعد: (بلغني أنَّ «المؤمن مرآة أخيه»؛ **فهل تستريب مِنِّي مِن أمري شيئاً؟!**).

وروَى ابنُ المُبارَكِ في «الزُّهد» (١٣٧٩)، وأبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (١٦) عن مَعْمَـرَ، قال: «**أنصحُ الناس: مَن يخافُ اللهَ -عزَّ وجَلَّ- فيك**».

ولمْ يَكُنْ ذلك الخطأُ منك على بالٍ، ولمْ تقصِدْ ذلك المعنى على عَمْدٍ واعتقادٍ، ولكنْ لمْ تُحْسِنِ التعبيرَ...».

... فأينَ هذا الصنفُ أينَ؟!!

«**كدتُ أنْ لا أراهُم إلّا في كتاب، أو تحت تُراب**»[١].

فكيف الشأنُ -والحالةُ هذه- فيمَن خالفَ ذلك كُلَّهُ -قافِزاً فوقَ التواريخ، مُتجاوِزاً الأعراف!- مُتَغافِلاً -أو غافِلاً!- عن قولِ الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾؟؟!!

ومثلُهُ: قولُ نبيِّه الأمين ﷺ: «**حُسْنُ العهد من الإيمان**»[٢]..

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٨٥):

«ولا يَسُوغُ الذمُّ والعقوبةُ **بالشُّبُهاتِ**، ولا يَسُوغُ جعلُ الشيءِ حقًّا أو باطلاً -أو صواباً أو خطأً- **بالشُّبهاتِ**».

... فكيف **بتقويلِهِ** ما لمْ يقُلْهُ، ولا تَلَفَّظَ به ولا فاه؟! **والتثبيتِ عليه** بما نفاه، **وإلزامِه** بما لم يُلزِمْهُ به خالقُهُ ومولاه؟!

---

(١) «تذكِرة الحُفَّاظ» (١/ ٤) -للإمام الذهبيِّ-.

(٢) رواهُ الحاكِم (١/ ١٥-١٦)، والقُضاعِيُّ في «مسند الشهاب» (٩٧١)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢٣/ ١٤/ رقم٢٣)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٩١٢٢) عن عائشةَ.

وانظُر «السلسلة الصحيحة» (٢١٦).

وأُكَرِّرُ -ثَمَّةَ- ما قالَهُ **والدُنا وأستاذُنا**[١] العلَّامَةُ الإمامُ الشيخُ محمد ناصر الدين الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ-تعالى- **مُشتكِياً حالَ بعضِ أهلِ زمانِه!**-:

(... إنَّني في بعضِ الأحيانِ قد يبدُرُ مِنِّي -أثناءَ حديثِي- عباراتٌ في أشخاص، أو كلماتٌ في أعيانٍ -أو هيئات-؛ ما قلتُها إلا غَيْرَةً على الدِّين، واهتماماً بأحكامِه؛ **لا تحريضاً على أحد، ولا إثارةً لأحقادٍ**[٢].

وليس هذا غريباً مِن أمثالِنا -**نحنُ الخَلَف والمحاطين بظُلُماتٍ مِن الفِتنِ**-، فقد صدَرَ نحوُها -أو مِثلُها-، أو ما هو أقسى منها- مِن الرسولِ ﷺ، أو بعض الصحابةِ، مثل قولِ أحدِهم للرسول ﷺ: ما شاء اللهُ وشئتَ يا رسولَ الله! فقال له ﷺ: «**أجَعَلْتَنِي لله نِدًّا؟!**»[٣]، وقولِهِ ﷺ لذلك الخطيب الذي قال: مَن يُطِعِ

---

(١) و(بعضُ الناس!) يتجاوزونَ العقلَ، والزَّمنَ، والشواهدَ، والشُّهُودَ؛ (مُشَكِّكِين!) بالباطِلِ **المَكْشُوفِ** -تسديداً لِحسابات خاسِرة!- في **تَلْمَذَتِنَا** لشيخِنا، **ومشيخَتِهِ** لنا -رحمهُ اللهُ-!

ولا أَرَى مَن صَدَرَ مِنهُ هذا النفيُ الجائرُ -(**صغيراً**) **كان أو** (**كبيراً**) -مِن بابِ حُسْنِ الظَّنِّ به!- إلَّا مُتراجِعاً عن نفيِه -**إذا راقَبَ ربَّه، وسَكَنَ غَضَبُه، وَهَدَأَتْ نَفْسُهُ**-.

وسيأتي لهذه المسألةِ مزيدُ بحثٍ (ص٣٤١).

واللهُ الهادي..

(٢) وقال شيخُنا -رحمهُ اللهُ- في بعضِ «مجالِسه»:

«... نحنُ الذين **نظُنُّ أنَّنا نَتَّئِدُ في إصدار الأحكام**: قد يصدُرُ مِنَّا شيءٌ!

وما فَكَّرْنا أنَّهُ سيَفهمُ الناسُ مِنَّا غيرَ ما نُريدُ!!

فكُلُّ إنسانٍ مُعَرَّضٌ للسَّهْوِ في التعبيرِ عمَّا يستقرُّ في قلبِه، وفي داخِلِ نفسِه».

(٣) رواهُ ابنُ ماجه (٢١١٧)، والبخاريُّ في «الأدب المُفرَد» (٧٨٧) -عن ابن عبّاس-. وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (١٣٩).

اللهَ ورسولَهُ فقد رَشَدَ، ومَن يَعْصِهِما فقد غَوَى! فقال له ﷺ: «**بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ**»[١]...

... فمثلُ هذه الكلمات لا يجوزُ أنْ يُبنى عليها اتهامٌ لقائليها[٢].

ولكنَّا قد ابتُلينا في العصر الحاضرِ بأُناسٍ **يتتبَّعون العثراتِ والمتشابهاتِ، ويُعْرِضُون عن المُحْكَمات الواضحات** -المؤكِّدات لما قُلنا-؛ **بقصد إيقاع الفتنة بين الإخوة المؤمنين، أو بينهم وبين بعضِ أولياء الأُمور!**

ولذلك؛ فقد رأينا أن نُعَدِّلَ بعضَ الكلماتِ التي تبيَّن لنا -بعد دراسةٍ-... أنَّها مِن ذاك القَبيل، **وأنَّ الأَوْلى عدمُ النُّطْقِ**[٣] بها.

ثم لْيَمُتِ المُفْسِدونَ في الأرضِ غيظاً؛ أولئك الذين قال اللهُ في حقِّ أمثالهم: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾.

وقالَ نبيُّنا -عليه السلام-: «**يا معشرَ مَن آمَنَ بلسانِه ولم يدخُل الإيمانُ قلبَه! لا تغتابوا المسلمين، ولا تتَّبِعُوا عوراتِهم؛ فإنَّه مَن تتبَّعَ عورةَ أخيهِ المسلم تتبَّعَ اللهُ عورتَه، ومَن تتبَّعَ اللهُ عورتَه، فضحَه اللهُ ولو في جوفِ بيتِه**»[٤]...)[٥].

---

(١) رواهُ مسلم (٨٧٠) عن عَدِيِّ بنِ حاتِم.

(٢) وأكثر اتِّهاماتِ هذه الأيَّام (!) بسببِ أمثالِ هذا الكلام!!

(٣) **ومَن يسلمُ مِن هذا -فضلاً عمَّا هو أكثرُ منه-؟!**

(٤) رواهُ أحمد (١٩٨١٦)، وأبو داود (٤٨٨٠)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٦٧٠٤)، وأبو يَعْلَى في «مُسندِهِ» (٧٤٢٣) عن أبي بَرْزَة.

وله شواهدُ عِدَّة؛ فانظُر «غاية المرام» (٤٢٠) -لشيخِنا الإمام-.

(٥) مُقدِّمة «مجموع فتاويه» (١/ ٥-تحت الطَّبْع) -بإملائِه-. =

وقالَ أُستاذُنا الشيخُ عبدُ المُحْسِن العَبَّاد -حفظهُ اللهُ- في «مجموع كُتُبِهِ ورسائلِهِ» (٦/ ٢٨٦):

«وأُوْصِي أنْ يحذَرَ الشبابُ مِنَ الاشتغالِ بتَتَبُّعِ عَثَراتِ طُلّابِ العِلمِ، **وتتبُّعِ مواقعِ (الإنترنت)** [١] التي تُعنَى بجَمْعِ عَثَراتِهِم، والتحذيرِ مِنهُم بسببِها».

صديقيَ مِرآةٌ أُميطُ بها الأذى وعَضْبُ حُسامٍ إن مُنِعْتُ حُقوقي
وإنْ ضاق أمري أو ألَمَّتْ مُلِمَّةٌ لَجأتُ إليه دون كُلِّ شقيقي

فأين -اليومَ- هذه المعاني السامية **الرائعة؟!**

إنَّها -وَرَبِّ الكعبةِ- **«الأخلاق الضائعة»** [٢]!!

... و(قد) لا يخلو مِن فُقدان هذه (الأخلاق)، وضياعِه: **(كبيرٌ)** أو صغير، **جليلٌ** أو حقير...

فَوَاغَوْثَاه...

= وقد وفَّقَنِي اللهُ -سبحانَهُ- أنْ أكُونَ أوَّلَ مَن نَقَلَ هذه الكلمةَ عن شيخِنا -رحمهُ اللهُ- مِن (إملائِه)- في مقدِّمَةِ «فتاواه» -في رسالتي **«إنها سلفيَّة العقيدة والمنهج»** -قبل عشر سنوات-.

مع أنَّ كتابَ «الفتاوى» لم يُطبعْ -إلى هذه الساعة-!!

ونَقَلَها عنِّي غيرُ واحدٍ (!) دون أيِّ إشارةٍ!!

واللهُ المُستعانُ...

(١) وهي -على ما فيها مِن (بعضِ) نَفْع!- مِن أشدِّ آفاتِ هذا الزَّمان، ومِن أعظمِ أسبابِ تفاقُمِ الفُرقةِ بين الإخوان...

(٢) وفي رسالتي **«منهج التربية الربَّانِي عند الإمام الألباني»** بيانٌ أوسعُ...

ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله...

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

وإنِّي لأختِمُ هذه (المقدمة) بما ذَكَرَهُ فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ الله- في بعض «أجوبتِه» تحذيراً مِن **(الإرهاب الفِكري)**؛ المتعلِّق بـ: «كِتَابٍ يقولُ كلمةَ الحقِّ، ويَصْدَعُ بالحقّ»، قال:

«... فتُثارُ حولَهُ الضجَّة، والتحذير، والترهيب، **والإرهاب الفكري؛** فنعوذُ بالله!!

هذا يدلُّ على أنَّ الأُمَّةَ -إلا مَن سلَّمَ اللهُ- **انحدَرَتْ إلى حضيض الحضيض**؛ معناه: أنَّها **لا تُريد الحقّ!** معناهُ أنها تعبُدُ[1] الأشخاص -فقط-!

ما هُم أصحابَ مبادئ، ولا أصحابَ مناهج سليمة؛ أسلموا عقولَهم للشيطان».

فالأساسُ -**بين عُقلاءِ النَّاس**-: الحُجَّةُ بالحُجَّةِ، والدليلُ بالدليل، والبُرهان بالبُرهان...

أَمَّا التهارُشُ، والتَّناوُشُ: فيقدِرُ عليه كُلُّ أحدٍ!!

---

(١) لا ينبغي أنْ يذهبَ **غُلُوُّ** البعضِ -و**طَيْشُهُ**- إلى المُؤاخذةِ -بالخطأِ الخطير- في هذا التعبير! فضلاً عنْ أنْ يَبْنِيَ عليه (!) حُكْمَ التكفير!

... فهذا إسقاطٌ عَسِير...

والأصلُ الكبير: **حملُ الكلامِ** (بين أهلِ السُّنَّةِ) **-بغير تَخْسير!-؛ على حُسْنِ الظَّنِّ -بحُسنِ التقدير-.**

فإذا كان ذلك في إِطار **أهل السُّنَّة** -والعاملين بها، والداعين إليها-؛ فأَوْلَى وأَوْلَى:

قال سماحةُ أستاذِنا الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمهُ اللهُ- في «مجموع فتاواه ومقالاتِه» (٢٧/ ١٩):

«**فالواجبُ على الداعي إلى اللهِ**: أن يُرغِّبَ الناسَ في العِلم -في حضورِ دعوة علماء أهل السُّنَّةِ-، ويدعُوَهم إلى القَبولِ منهم.

ويحْذَرَ التَّنْفِيرَ مِن أهل العِلم المعروفين بالعقيدةِ الصحيحة، والدعوة إلى الله -عز وجل-.

وكُلُّ واحدٍ له أخطاءٌ، ما أحدٌ يَسْلَمُ...

فالواجبُ: **أنْ يُنَبَّهَ على أخطائِه بالأُسلوبِ الحَسَنِ**، ولكنْ: **لا يُنَفَّر منه**-وهو مِن أهل السُّنَّة-، بل يُوَجَّهُ إلى الخيرِ، ويُعلَّمُ الخير، ويُنصحُ **بالرِّفْقِ في دعوتِه** إلى الله -عَزَّ وجَلَّ-، **ويُنَبَّهُ على خطئِه**، ويُدعى الناسُ إلى أن يَطْلُبُوا منهُ العلمَ، ويتفقَّهوا -**ما دام مِن أهل السُّنَّة والجماعة**-.

فالخطأُ لا يوجبُ التنفيرَ منه، ولكنْ: يُنَبَّهُ على الخطأ الذي وقع منه.

فكلُّ إنسانٍ له أخطاءٌ، ولكنَّ الاعتبار بما غلب عليه، وبما عُرِفَ عنهُ من العقيدةِ الطيِّبَةِ...

فالواجبُ -على عُلماءِ السُّنَّةِ-: التعاونُ على البِرِّ والتَّقوى، **والتَّناسي عمَّا قد يَقَعُ مِن زَلَّةٍ وهَفْوَةٍ.**

مَن ذا الذي يَسْلَم؟!

المُهِمُّ أنْ تكونَ الدعوةُ سَلَفِيَّةً[١] على طريق الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم وأرضاهُم-، واتِّباعِهِم بإحسانٍ...

فالدَّاعِي إلى الله، والعالمُ المُوجِّهُ للخيرِ إذا أخطأ: فله أجرُ الاجتهاد، وإذا أصاب: له أجرانِ[٢] **-ما دام على الطريقةِ السَّلَفِيَّةِ** -طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ- **ما دام مُوحِّداً قاصداً الخيرَ-...**

وأُوصيكم بالتَّعاون...، والرِّفْقِ بالدَّعْوَةِ، **وحُسنِ الظَّنِّ بإخوانِكم أهلِ السُّنَّةِ**، وعَدَمِ نشْرِ ما يُشَوِّهُ سُمْعَتَهُمْ مِن أغلاطٍ[٣].

بل عالجُوها بالطُّرُقِ القَيِّمَة -بالمحادثةِ بينِكم، بالاتصال الهاتفيّ، بالزِّيارة، بالمُكاتبةِ الطَّيِّبَةِ-...

حتى **تزولَ الوحشةُ**، وحتى **يتَّضِحَ الحقُّ**، وحتى **يزولَ الخطأُ**، والهدفُ هو طاعةُ الله ورسولِه...».

... لا الانتصارُ، والغَلَبَةُ، والظَّفَرُ!!

فيا أيُّها المسلمون الصادقون، ويا أيُّها السَّلَفِيُّونَ الواثقون:

---

(١) نعم؛ **هذا هو المهمُّ**؛ لا إسقاطُ سلفيَّةِ كُلِّ مَن يُخالِفُ (!) -ولو في أُمورٍ اجتهاديَّة**!!**-.

(٢) كما في «صحيح البخاريّ» (٩٧)، و«صحيح مسلم» (١٥٤) عن أبي هريرة.

(٣) أين هذه التوجيهات العزيزات ممَّا نُعايشُهُ -ونُعانيه- من غُلُوٍّ وانفِلات! وبلايا وَرَزايا وطامّات؟!

«**احـذروا سـماسرةَ الأعـداءِ؛ الـذين يُلْقُـونَ بـين المـسلمين بُـذورَ العـداوةِ والشِّقاقِ**»[1] -وما أكثرَهُم!-، وقد (يندسُّون) بيننا، ويتكلَّمُونَ باسْمِنا!!

... فلو خُلِّيَ أيُّ خلافٍ -بين العُلماءِ -وبَيْنَ مَن دونهم مِن الرَّعاع!-: لَسَهُلَ الأمرُ، وهانَ الخَطْبُ، وخَنَسَتِ الفِتَنُ...

ولكنْ؛ «**نعوذُ بالله مِن الهوى والفَظاظة**»[2].

قلتُ:

وما أجملَ -آخِراً- ما قالـهُ الإمـامُ ابـنُ قتَيْبَـة في كتابِـه «**إصـلاح الغَلَـط**..» (ص٤٩):

«.. وقد كُنَّا -زمانـاً- نعتـذرُ مِـن الجهـلِ! فقـد صِرْنـا -الآنَ- **نحتـاجُ إلى الاعتذار من العِلم!!**

وكُنَّا نُؤَمِّلُ شُكْرَ النَّاسِ بالتَّنْبيهِ والدِّلالَةِ؛ **فصِرْنا نرضَى بالسَّلامةِ!**

وليس هذا بعجيبٍ مع **انقلابِ الأحوال**، ولا يُنْكَرُ مع **تغيُّرِ الزَّمان**...».

«فالمؤمنُ **إذا امتُحِن**: صَبَرَ واتَّعَظَ واستغفر، **ولم يتشاغل بذمِّ مَن انْتَقَمَ مِنْهُ**[3]-؛ فاللهُ حَكَمٌ مُقْسِطٌ[4].

---

(١) «الرياض الناضرة» (ص٥٧) للعلامة السعدي -رحمهُ الله-.

(٢) «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٤٠) -للإمامِ الحافظِ شمسِ الدِّينِ الذَّهَبِيِّ -رحمهُ اللهُ-.

(٣) فهذه أخلاقُ **السَّلَف**، وسُلوكِيَّاتُ **السَّلَفِ**؛ الذين هُم **قُـدْوَتُنا**، **ورمـزُ دعوتِنـا** -رحمهُـمُ اللهُ-تعالى-.

(٤) وثَبَتَ نحوُ هذا المعنى عن الصحابيِّ الجليل مُعاذ بن جَبَل: =

ثُمَّ: يحمدُ اللهَ على سلامةِ دينِه..»[١].

... «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ؛ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»[٢].

فلعلَّ ما ها هُنا - الساعةَ- يكونُ فاتحةً لِبابِ هُدى، ونافيةً لُبَابَ رَدَى...

﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾[٣].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

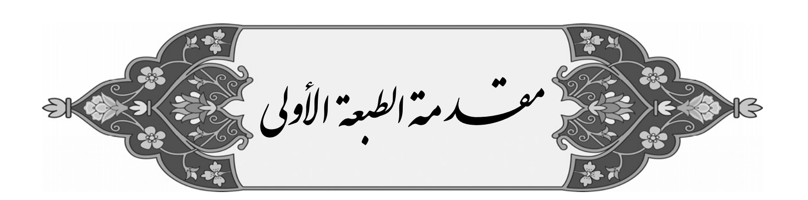
= رواهُ أبو داود (٤٦١١)، وعبد الرزاق (٢٠٧٥٠)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨٩٩٤)، وأبو نُعَيْم في «الحلية» (١/ ٢٣٣) بسندٍ صحيح.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٨١) -للإمامِ الذَّهَبِيِّ -رحمهُ اللهُ-.

(٢) رواهُ مسلم (٧٧٠) عن عائشة -رضي اللهُ عنها-.

(٣) تَمَّ الفراغُ مِن إعدادِ هذه المقدِّمَةِ ليلةَ الاثنين: ٢٧-ذي الحِجَّة- ١٤٣٠هـ.

والحمدُ لله أوَّلاً وآخِراً، وظاهِراً وباطِناً.



مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الحَمْدَ لله؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، **وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ خَيْرَ الكَلاَمِ كَلاَمُ الله، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فَإِنَّ «**النَّصِيحَةَ هِيَ المَسْؤُولِيَّةُ المُشْتَرَكَةُ فِي العَمَلِ الدَّعْوِيّ**»(١) -تَوَاصِياً بِالحَقِّ، وَتَواصِياً بِالصَّبْرِ، وَتَواصِياً بِالمَرْحَمَة-.

وَهِيَ دَلِيلٌ مُهِمٌّ -مِنْ أَدِلَّةٍ- عَلَى «**سَمَاحَةِ الإِسْلاَمِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الرَّحْمَة**»(١) -تَحْقِيقاً لِلأُخُوَّةِ الإِسْلاَمِيَّة العظيمة؛ المبنِيَّة على كتاب الله -تعالى-، وسُنَّة رسولِه ﷺ-.

وَفِي سَبِيلِ تَحْقِيق هَذِهِ الأُخُوَّةِ الإِسْلاَمِيَّة -وَمَا يَسْبِقُها -وَيَتْبَعُها- مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى عقيدةِ الإِسْلاَمِ، وَهَدْيِ الإِسْلاَمِ، وَمَنْهَجِ الإِسْلاَمِ-: أَجَازَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَالسِّيرَةُ المُحَمَّدِيَّةُ -بِأُصولٍ مُحكَمةٍ، وضوابطَ ثابتةٍ- «**التَّنَازُلَ عَنْ بَعْضِ الوَاجِبَات، وَمُراعَاةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ -عِنْدَ الحَاجَاتِ وَالضَّرُورَات-**»(١).

ومِن بابِ (**تخريج الفروع على الأصول**)(٢): كَانَتْ هَذِهِ الرِّسالَةُ

---

(١) مِن عناوين الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- لبعضِ «مقالاته»، وكُتُبِه.

(٢) هو -في الأساس-: علمٌ يُعنَى بربطِ الفروعِ بقواعِدِها؛ إبرازاً للثَّمَراتِ المترتِّبةِ على أصولِها:

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ -رَحِمَهُ الله- كَمَا فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ٨٣):

«... لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الإِنْسَانِ **أُصُولٌ كُلِّيَّةٌ يَرُدُّ إِلَيْهَا الجُزْئِيَّاتِ**؛ لِيَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفَ الجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ؛ وَإِلاَّ يَبْقَى **فِي جَهْلٍ وَكَذِبٍ فِي الجُزْئِيَّات، وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الكُلِّيَّات**؛ فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيم».

وانظُر «المُسَوَّدَة» (٥٣٣) -لآل تيميَّة-، و«الإنصاف» (١/ ٦)، (١٢/ ٢٥٧) -للمَرْداوي-، و«المدخل المفصَّل» (١/ ٢٦٨) -للشيخ بكر أبو زيد -رحمهُ الله-.

العِلْمِيَّةُ[1] النَّاصَّة -مُتَضَمِّنَةً أُصُولَ (**نَصِيحَةٍ**) خَاصَّة-؛ كَتبَهَا بَعْضُ أَفَاضِلِ أَهْلِ العِلْمِ الُمعاصِرِين، لِأَخٍ لَهُ فِي العقيدةِ والدِّين؛ جَمَعَتْهُم الصُّحْبَةُ العِلْمِيَّةُ الدَّعْوِيَّـةُ -مِن السِّنين- أكثرَ مِن ثَلاَثِين...

كَتبَهَا لَهُ وَرَقَةً وَرَقَة؛ بِعِلمٍ، وَحِرْصٍ، وَإِخْلاَصٍ، وَشَفَقَة.

وَلاَ نُزَكِّي عَلَى الله أَحَدا -لا غِلاًّ ولا حَسَدا-.

وَلاَ أَحْـمِلُ الحِقْدَ القَـدِيمَ عَـلَيْهِمُ

وَلَيْسَ (سَوِيُّ) القَوْمِ مَنْ يَحْمِلُ الحِقْدَا

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾، أَوْ يَدْرَأُ بِهَا طَيْشا...

---

(١) **وليس مِن شَرْطِي في (كُلِّ) مَن نقلتُ عنهُم شيئاً مِن الكلمات -أو بعضاً مِن العبارات-: أنْ أكونَ مؤيِّداً لهم فِي كُلِّ شَيْءٍ، أو موافِقاً إِيَّاهم فِي سَائِرِ أَمْرِهِمْ؛ بل إنَّ (كثيراً) مِـن هَـذِهِ النُّقُـول: إنَّما هو على وَجْهِ الإلزامات لِما خالَفَ أفعالُ (هؤلاء) ما صَدَرَ عنهُم مِن مقولات!**

فَكَمْ رَأَيْنا -ولا حولَ ولا قُوَّة إلَّا بالله- مَنْ يُخالِفُ (فِعْلُهُ)=(قَوْلَه)!!

وَيْكَأَنَّهُ (يفهمُ) قاعدةَ: (القَوْل مُقَدَّم عَلَى الفِعْل)!!! عكسيًّا -**فَيَتَعَمَّدُهَا!**-!

وَانْظُـر «عُمْـدَة القَـارِي» (٤/ ١٤٢)، وَ«عَـوْن الَمعْبُـود» (١٢/ ١٢٠)، وَ«تُحْفَـة الأَحْـوَذِي» (١/ ٥٠)، وَ«الَمحْصُول» (ص١١١) -لابْنِ العَرَبِيّ-.

وقال شـيخُ الإسـلام ابـنُ تيميَّـةَ -رحمـهُ اللهُ- في «الفتـوى الحموية الكـبرى» (ص٥١٦- ط. التويجري)-في مطالبَ أعظمَ-:

«.. وليس كُلُّ مَن ذَكَرْنا شيئاً مِن قولِه -مِن المتكلِّمين- وغيرِهم-؛ يَقولُ بجميعِ ما نَقولُـهُ في هذا البابِ -وغيرِه-، **والحقُّ يُقبَلُ مِن كُلِّ مَن تَكَلَّمَ به**».

قلتُ: والعكس صحيحٌ؛ فلا نقولُ -أيضاً- بجميع ما يقولونه -سواءً بسواءٍ-.

... فَقَدْ كَتبَهَا بِنفْسِيَّةٍ هادِئَةٍ وَقَلَمٍ مَضْبُوط، لَيْسَ عَلَيْهَا شَدٌّ، وَلاَ جَذْبٌ، وَلا ضُغُوط.

فَخَرَجَتْ -وَالحَمْدُ لله- مُؤَصَّلَةً تَأْصِيلاً عِلْمِيًّا رَائِقا، وَمُحَقَّقَةً تَحْقِيقاً مَنْهَجِيًّا فَائِقا.

وَذَلِكَ عَلَى وَجازَتِها، وَمَحْدُودِيَّةِ صَفَحَاتِهَا.

وَتِلْكُمُ (**النَّصِيحَةُ**) مَكْتُوبَةٌ قَبْلَ خَمْسِ سِنِين -باليقين-، وَوُجِّهَت إِلَى مَنْ كُتِبَت لَهُ بِالسِّرّ، وَبَقِيَتْ مَكْتُومَةً حِيناً مِنَ الدَّهْر.

... إِلَى أَنْ **طَفَّ الصَّاع، وَانْكَشَفَ القِنَاع-وَوَقَعَ التبديعُ والابْتِداع!**-: فَظَهَرَتْ، وَنُشِرَت، وَانْتَشَرَتْ وَتُدُووِلَتْ...

وَمَا كَانَ ذَلِكَ -قَطْعاً- فِي الأصل -هُوَ الْمُرَاد-!

وَاللهُ وَلِيُّ السَّدَاد...

وَلَكِنْ؛ ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾؛ فَلَعَلَّ نَشْرَهَا يَكُونُ لِحَقِّهَا أَكْثَرَ تَجَاوُباً، وَقَبُولا..

... وَلَقَدْ أَعْجَبَتْنِي هَذِهِ (**النَّصِيحَةُ**) -جِدًّا-؛ لَـمَّا رَأَيْتُ فِيهَا عِلْماً وَحِلْماً، وَلِيناً وَصَبْراً، وَرِفْقاً وَهَدْياً وَلُطْفاً[1]-؛ تَحْقِيقاً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَة**»[2].

---

(١) وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

قَدْ يَمْكُثُ النَّاسُ دَهْراً لَيْسَ بَيْنَهُمُ ... وُدٌّ فَيَزْرَعُهُ التَّسْلِيمُ وَاللُّطْفُ

(٢) رَوَاهُ مُسْلِم (٥٥) عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيّ -رَضِيَ اللهُ عَنْه-.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ النَّارَ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ قَرِيبٍ سَهْل**»[(١)].

وقولِه ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لم يبْعَثْنِي مُعَنِّتاً، ولا مُتَعَنِّتاً، ولكنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[(٢)].

وَإِنَّ هَذِهِ الأَخْلاقَ التي تَدُلُّ عليها هذه النُّصوصُ الشرعيَّةُ -وَرَبِّ السَّمَاء- لَهِيَ أَخْلاَقُ أَصْحَابِ الإِيـمَان، وَآدَابُ ذَوِي الـبِرِّ وَالإِحْـسَان -مِـنْ أَهْـلِ الـسُّنَّةِ وَالقُرْآن-.

وَاللهُ -وَحْدَهُ- يَعْلَمُ كَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَيْهَا؛ لِلاجْتِمَاعِ عَلَيْهَا؛ **فَهِي الأَسَـاس في اجْتِمَاعِ النَّاس**:

﴿وَٱلۡعَصۡرِ . إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ .

---

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٤٨٨)، وابنُ حِبَّان (٤٦٩)، وأحمد (٣٩٣٨)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (١١٢٥١) عن ابن مسعود.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «صَحِيح التَّرْغِيب» (١٧٤٤).

(٢) رواهُ مسلمٌ (١٤٧٨) عن جابر بن عبد الله.

أَقُول:

يَظُنُّ (البَعْضُ!) -وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد- أَنَّ الداعيَ إلى الله -تعالى- كُلَّمَا (**تَعَنَّتَ!**) أَكْثَـرَ، وَكُلَّمَا (**تَشَدَّدَ**) أَكْثَر، وَكُلَّمَا (**عَنَّفَ!**) أَكْثَر: كَانَ **سَلَفِيًّا** أَكْثَر**!!!**

وَهَذَا -وَالله- ظَنٌّ فَاسِدٌ -جِدًّا-.

وَسَيَأْتِي -**مِن وُجوهٍ شتَّى**- نَقْدُ هذا، وَنَقْضُهُ...

وكما قيل: **مِن آثارِهم تعرفونَهم!**

نَعَم؛ الشدّةُ على أهل البدع محمودةٌ إذا كانت في موضعِها الصحيح، وفي مقامها الحقّ الرجيح.

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾.

وَلَـمَّا كَانَت الحَاجَةُ مَاسَّةً -هَذِهِ الأَيَّـام- **بَـلْ مُنْـذُ أَعْـوَام!!**- إِلَى مِثْـلِ هَـذه (**النَّصِيحَة**): كَانَ لاَ بُدَّ مِـنْ نَـشْرِهَا، وَنَثْـرِ دُرِّهَـا؛ لَعَلَّهَـا تُعَـالِجُ (بَعْـضاً!) مِـنْ أَمْرَاضِنَا، وَتُلَمْلِمُ (شَيْئاً) مِنْ جِراحاتِنا، وَتُدَاوِي (مَوَاضِعَ) مِنْ أَدْوَائِنَا؛ وَتَجْمَـعُ مُتَفَرِّقَ شَمْلِنَا[1]؛ لِمَا حَوَتْهُ مِنْ تأصيلاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مواضيعَ شتَّى؛ مِنها[2]:

١- الجرحُ يحتاجُ إلى أدلَّةٍ وأسبابٍ معتبرةٍ (**مُقنِعَةٍ**).

٢- اشتراطُ تفسيرِ الجرحِ المُبْهَم، **وقد يختلفُ العُلماء في (المفسَّرِ) مِنهُ** -قُبـولاً وردًّا-؛ فيُردَّ أحياناً عند بعضِهم.

(١) وَذَلِكَ فِينا -نحنُ دُعاةَ منهج السَّلَف الحقّ، وأصحابَ العقيدة السلفيَّة الصحيحة-.

لا (عُموم المسلمين!)؛ فضلاً عن أهل البدعِ والمُبتـدِعين -مـن (**إخـوانِيِّين**)، و(**سُروريِّـين**)، و(**قُطْبِيِّين**)، و(**تكفيريِّين**)، و.. و.. و..-!!!

فَلِهَؤُلاءِ - بِهَذَا - سَبِيلٌ آخَرُ، وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى...

وَكَمَا قِيل: **الأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالمَعْرُوف!**

(٢) وقد لَخَّصَها -مِنْ كِتَابِي-هَذا-هُنا-أحدُ تلامذتي -بـاركَ اللهُ لـه- بعـدَ قراءتِـهِ الكتـابَ -قبلَ طبعِه-.

(**تنبيهٌ**): وفَّقَنِي اللهُ -تعالى- لتوزيع عشرات النُّسَخ (الخاصَّة) مِن كتـابي -هـذا- قبـل طَبْعِـهِ ونشرِه- على جماعةٍ مِن أهل العِلم، وطَلَبَتِهِ-؛ لِأَنْتَفِعَ بمُلاحظاتِهم في هذه المسائلِ الدقيقةِ.

وقد حَصَلَ كثيرٌ مِن ذلك -قَبلاً وبَعداً -بحمدِ الله-؛ فجزَى اللهُ الجميعَ خيراً.

وانظُر -**لِزاماً-حالاً!**- (ص٤٥٧)- ممَّا يأتي-؛ لاستِكْمالِ فائدة هذا التنبيه -**دفعاً لأيِّ تمويه**-...

٣- علمُ الجرحِ والتعديلِ له **أهلُه المُخْتَصُّون فيه.**

٤- الاختلافُ -قبولاً وردًّا- في عالِمِ النَّقْدِ؛ ليس سبباً في الخُصومة أو الإسقاط ما دام على أُصولِه، وبضوابطِه[1].

٥- عدم اعتدادِ أَحَدٍ بقولِ جارحٍ أو معدِّل لا يُعدُّ سبباً للطَّعْنِ فيه.

٦- مَن أَكْثَرَ الوقيعةَ في العُلماءِ والصُّلَحَاء سَقَطَ مِن أعْيُنِ النَّاس.

٧- الخِلافُ في تنزيلِ أُصولِ النَّقْدِ -مع **اتِّفاقِ** المُخالِف والمخالَف في أصولِ العقيدة والمنهج -جُملةً وتفصيلاً-: لا يُفسدُ الوُدَّ والإخاء.

٨- العالِمُ قد **يُخطِئُ** -جرحاً أو تعديلاً-، **فيُصحِّحُ لهُ** أخوهُ خطأَهُ.

٩- يُرَدُّ الجرحُ بغيرِ جارحٍ إنصافاً لِمَن وَقَعَ عليه هذا الجَرح.

١٠- تجنُّبُ شماتَة الأعداء **مقصَدٌ شرعيّ** عالٍ.

١١- إعمالُ قاعدة (**التعاوُن الشَّرْعِيِّ والتواصي بالحقِّ والصَّبْر**) -بين دُعاةِ المَنهجِ السَّلَفِيِّ- حتى تقوم الحُجَّة.

١٢- طريقةُ السَّلَفِ: التفصيلُ والبيانُ في نقدِ أهل البِدع والأخطاء؛ حتى يتبيَّن **خطأ المجتهدين**، وتستبينَ **سبيلُ المُفسِدِين.**

---

(١) **فَلَسْنا نحتجُّ بالاختلافِ -مِن حيث هو-، ولسنا نُهَوِّنُ الحقَّ بسببِه...**

فتأمَّلوا -أيُّها المُحِبُّون-، ولا تَطِشْ بكُم خيالاتُ الظُّنون**!!**

وسيأتي توضيحٌ آخرُ لهذا المعنى -أكثرَ- عند ذِكر (الإلزام في مسائل الخلاف الاجتهادية) -بعد-؛ فانتظره.

١٣- لمْ يكْتَفِ عُلماءُ السَّلَفِ بإصدارِ الأحكامِ بدونِ إقامةِ الحُجَجِ، والبراهين (المُقْنِعَة).

١٤- التوسُّطُ الشَّرْعِيُّ مِن الأَناةِ التي يحبُّها اللهُ؛ **بخِلافِ التَّشَدُّدِ**[1] غيرِ الشَّرْعِيِّ.

١٥- على المقلِّدِ أنْ يهجُرَ أهلَ البِدَعِ **هَجْراً وِقائيًّا**[2]، ولا يَعْنِي هذا أنْ يَجْعَلَ الجَرحَ والتبديعَ شُغْلَهُ الشَّاغِل.

١٦- على الشَّبابِ ألَّا يدْخُلُوا في الفِتْنَةِ، أو يخوضوا فيها، وإلَّا جرَفَتْهُم ومَزَّقَتْهُم؛ وعليهم أنْ يَدَعُوا العِلاجَ للعُلماء.

١٧- إنَّ العُلماءَ النَّاصِحِينَ قد **يسكُتُونَ عن أشخاصٍ مُراعاةً للمصالِحِ**؛ إذ قد يترتَّبُ على الكلام مفاسدُ أعْظَمُ مِن السُّكُوتِ.

---

(١) وَقَدْ تَنَبَّهْتُ (قَدِيماً) -بِفَضْلِ الله-تَعَالَى- إِلَى خَلَلِ هَذَا التَّشَدُّدِ المَذْمُوم! وَأَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ حَوَاشِيَّ عَلَى أَحَدِ مُؤَلَّفَاتِي؛ وَهُوَ كِتَابُ «**رُؤْيَة وَاقِعِيَّة فِي المَنَاهِجِ الدَّعَوِيَّة**» (ص١٠ - طُبِعَ سَنَة ١٤١٢ هـ)؛ فَقَدْ قُلْتُ -**مُشِيراً إِلَى وَاقِعِ بَعْضِ إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين** -فِي بَعْضِ رُدُودِهِم!-**يوْمَئِذٍ**-:

«**وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِ (البَعْضِ) مِنْهُم نَوْعُ غُلُوٍّ لاَ نَرْضَاه؛ نَقُولُ هَذا إِنْصَافاً وَأَمَانَةً**»!

قلتُ: فأين ما ادّعاهُ عليَّ البعضُ مِن (تغيُّر منهجي)، و(اختلاف دعوتي)!؟!

أمَّا كوني (غيّرت) شيئاً ما -من (**أسلوب!**) النقد، وطريقة الردّ- في سياق مُعيَّن، ونطاق محدود-؛ فلا شِيَةَ في هذا عند مَن يفهمُ ويعقلُ؛ **فطالبُ الحقِّ رجَّاعٌ إلى الحقِّ -إذا ظَهَرَ له-**...

(٢) وللهجر الشرعيِّ أسبابٌ متعدِّدةٌ غيرُ هذا.

وانظُر ما سيأتي (ص١٩٨-٢٠٠) -نقلاً عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ-.

١٨- لا تَظُنَّ أنَّ كُلَّ تصريحٍ نصيحة، ولا كُلَّ سُكوتٍ غِشٌّ للإسلامِ والمُسلمين.

١٩- العاقِلُ المُنْصِفُ البصيرُ يُدْرِكُ متى يجِبُ -أو يجوزُ- الكَلامُ، أو السُّكوتُ.

٢٠- الواجبُ على كُلِّ طالبِ عِلْمٍ أنْ يستشيرَ إخوانَهُ، ويَسْتَنِيرَ بآرائِهم.

٢١- بَيَانُ بَعْضِ مَسَائِلِ الإِيمان -**عَلَى مَنْهَجِ السَّلَف**-.

٢٢- دَعْوَةٌ نَاصِحَةٌ (**عامَّة=هامَّة**) لِلدُّعَاةِ إِلَى الله -تآخِياً، وَمَحَبَّةً، وَاجْتِماعاً، وَتَضَافُراً-.

... وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ تَنْبِيهَاتٍ نَافِعَات، وَفَوائِدَ مُبَارَكَات.

وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ المَبْرُورَةُ -بِإِذْنِ الله- أرجو أن تكونَ كَالتَّقْدِمَةِ لِكِتَابِي الآخَر: «**القَوَاعِدُ النَّاصِرَة فِي تَطْبِيقَاتِ**[١] **عِلْمِ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل) المُعَاصِرَة**» -يَسَّرَ اللهُ إِتْمَامَهُ -عَلَى خَيْرٍ وَبَرَكَة-.

ولَقَد ارْتَأَيْتُ لُزُومَ حذفِ أَسْمَاءِ (جميع) الأشخاصِ المذكورين طَيَّ هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ حِرْصاً عَلَى أَنْ تَكُونَ عَامَّةَ التَّوْجِيهِ، شَامِلَةَ البَيَان؛ مُسْتَوْعِبَةً لِكَثِيرٍ مِن **الزمان والمكان والأعيان**[٢].

وَحَتَّى تَأْخُذَ مضامينُ (**النصيحةِ**) مَلْحَظَ العُمُوم؛ فَلاَ يُظَنَّ (!) أَنَّهَا مُوَجَّهَةٌ

---

(١) **فَالعِلْمُ هُوَ هُو، وَقَواعِدُهُ هِيَ هِيَ**؛ وَلَكِنَّ بَحْثِي -جُلَّهُ- فِي تَصَرُّفَاتِ التَّطْبِيقَات، وَهِيَ الَّتِي يَحْتَاجُ كَثِيرٌ (مِنْهَا) إِلَى مُعالَجَةٍ وَتَسْدِيد..

(٢) ولمْ يُعْجِبْ هذا السُّلوكُ (**بعضَ النَّاسِ!**)؛ فصارَ يُنَزِّلُ أسماءَ بعض الأشخاص على وَفْق اجتهادِهِ (!) واختياره؛ مُخالِفاً مقصِدي الأساسَ من هذا الكتاب -وقد صَرَّحْتُ به-.

لِأَحَدٍ بِعَيْنِهِ، أَوْ لِجِهَةٍ بِذَاتِهَا؛ فَتَمْنَعَ الأَسْبَاب، وَتُغْلِقَ الأَبْوَاب...

وَلَعَلَّ هَذا -هَكَذا- **أَدْعَى لِلقَبُول، وَأَقْرَبُ للقُلُوب:**

قال الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٤- ٤٤٥ -بتحقيقي):

«فإذا أردتَ الاطِّلاعَ على **كُنْهِ المعنى** -هل هو حقٌّ أو باطِلٌ-:

فَجَرِّدْهُ مِن لِباسِ العِبارةِ، وجرِّد قَلْبَكَ عن النَّفْرَةِ والمَيْل، ثمَّ أَعْطِ النَّظَرَ حقَّهُ، ناظراً بعَيْنِ الإنصافِ.

ولا تكُن ممَّن ينظُرُ في مقالةِ أصحابِهِ -ومَن يُحَسِّنُ ظنَّهُ به- نظراً تامًّا بكلِّ قلبِهِ! ثمَّ ينظُرُ في مَقالةِ خُصومِهِ -ومَن يسيءُ ظنَّهُ به- كنَظَرِ الشَّزْرِ والمُلاحَظَةِ!!

فالنَّاظِرُ بعَيْنِ العَداوةِ يَرى المحاسِنَ مساوئَ، والنَّاظِرُ بعَيْنِ المحبَّةِ عكسُهُ!

وما سَلِمَ مِن هذا إلا مَن أرادَ اللهُ كرامتَهُ، وارْتَضاهُ لِقَبُولِ الحقِّ.

وقد قيلَ:

وعينُ الرِّضا عن كُلِّ عيبٍ كليلةٌ
كما أنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبدي المساوِيا

وقال الآخَرُ:

نَظَروا بعينِ عداوةٍ لو أنَّها
عَيْنُ الرِّضا لاسْتَحْسَنُوا ما اسْتَقْبَحوا

فإذا كانَ هذا في نَظَرِ العَيْنِ الذي يُدْرِكُ المحسوساتِ، ولا يتمكَّنُ مِن المُكابرَةِ فيها؛ فما الظَّنُّ بنَظَرِ القَلْبِ الذي يُدْرِكُ المعانيَ التي هي عُرْضَةُ المُكابرةِ؟!

واللهُ المستعانُ على معرفةِ الحقِّ وقَبولِه[1]، وردِّ الباطلِ وعدمِ الاغْترارِ به».

قُلْتُ:

وَقَدْ اقْتَضَى نَشْرُ هذه **(النصيحة)** -كما أردتُ- بَعْضَ التَّعْدِيل[2] -اليَسِير-، وَحَذْفَ[2] شَيْءٍ مِمَّا لاَ يُمْكِنُ ضَبْطُ لَفْظِهِ إلاَّ بِذِكْرِ اسْمِ (زَيْدٍ) أَوْ (عَمْرٍو) -وَسَرْدِ حِكايتِهما!-؛ ممَّا لو فعلتُهُ لأَضَعْتُ مقصودَ الرسالةِ، ولُبَّ **(النصيحةِ)**!!

وَلَكِنَّ هَذَا -كُلَّهُ- لَمْ يُغَيِّرْ شَيْئاً -**لا قليلاً، ولا كثيراً**- مِنْ مَضْمُونِ هَذِهِ **(النَّصِيحَةِ)** وَرُوحِهَا، وحقِّها وحقيقتِها[3]...

مُنَبِّهاً -قبلَ كُلِّ شيءٍ- إلى أنَّ هذا الكتابَ مُوَجَّهٌ لكُلِّ مَن خالَفَ منهجَ مشايخِنا -المُنْضَبِطَ- في الجَرْحِ والتعديلِ؛ نازِعين مَنْزِعَ الغُلُوِّ[4] والتبديع،

---

(١) قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٠):

«فالقلبُ الصحيحُ السليمُ: ليس بينه وبين قَبُولِ الحقِّ -ومحبَّتِهِ وإيثارِهِ- سِوَى إدراكِهِ؛ فهو صحيحُ الإدراكِ للحقِّ، تامُّ الانقيادِ والقَبولِ له».

(٢) وفعلي -هذا- أشبهُ ما يكونُ بـ(التهذيب) -كما هو معروفٌ مِن أنواع التصنيف-.

(٣) وكُلُّ التعليقات والحواشي بقلمي، إلَّا ما كان مختوماً بكلمة (منهُ)؛ فهي لصاحبِ أصلِ **(النَّصيحةِ)** -وَفَّقَهُ اللهُ، وَسَدَّدَ خُطَاه-وهي قليلةٌ-.

(٤) وأقولُ -**مُنْصِفاً نفسي، ومُعْتَرِفاً بتجاوُزِي!**-مع ثباتِي على منهجي -**وبهِ اعتِزازِي**-:

لئنْ تَقَدَّمَ مِنِّي -قَبْلاً- ولو قليلاً- **يدُ سَبْقٍ** في (شيءٍ!) مِن هذا (الغُلُوِّ!) وأربابه؛ فإنِّي أرجو ربِّي أنْ يكونَ لي **قَدَمُ صِدْقٍ** في رَدِّ الحقِّ إلى نِصابِهِ، وتحرير هَدْيِهِ وصوابِهِ... =

والإسقاط والتَّشنيع؛ لعلَّ اللهَ -سُبحانَه- يهديهم، ويُظْهِرُ الحقَّ لهم..

ولا أُبيحُ لِـمُمَيِّعٍ أو مُضَيِّعٍ أنْ يستغلَّه- أو بعضَه!- للطَّعْن في السَّلَفِيِّين، ومنهجهم الأمين...

فلا يزالُ النَّاسُ يُخطِئون، ويُصَوِّبُ بعضُهم بعضاً[1]!!

= ولعلَّهُ -في مِثْلِ هذا الواقع- قال الإمامُ الشَّافِعِيُّ كلمتَهُ الذَّهَبِيَّة:

«ما رَفَعْتُ (أحداً) فوقَ منزلتِهِ إلا اتَّضَعَ مِن قَدْرِي (عندَه) بمِقدار ما أكْرَمْتُهُ».

أخرجَهُ السِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (٥٧٩)، وابنُ أبي حاتم في «مناقِب الشَّافِعِيّ» (ص١٢٢)، والبيهقيُّ في «المناقِب» (٢/ ١٩٠).

وَهَذَا «**مِنْ آفَاتِ المُبَالَغَة**» -كَمَا قَالَ الحَافِظُ السَّخَاوِي فِي «الإِعْلاَن بِالتَّوْبِيخ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّوْرِيخ» (ص١٢٣)-.

وَهُوَ مُخَرَّجٌ عَلَى مَعْنَى مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- فِي «بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى بُطْلاَنِ التَّحْلِيل» (ص٢١٥): «**رُبَّ قَاعِدَةٍ لَوْ عَلِمَ صَاحِبُهَا مَا تُفْضِي إِلَيْهِ؛ لَمْ يَقُلْهَا**»!!

وقال السخاويُّ -أيضاً- (ص١٢٣): «يُحملُ على الأنذال اللّئام، غير الكِرام».

قلتُ: وما أكثرَهُم في هذه الأيَّام!!

(١) فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ -أَخِي السَّلَفِيُّ المُوَفَّق- أَنْ تَدْفَعَ فِي نَحْرِ كِتَابِي هَذَا -وفِي نُقُولِهِ، وَأُصُولِهِ، وَفُصُولِهِ- **بِشُهُبِ ظُنُونِك، وَأَوْهَامِك، وَتَخَرُّصَاتِك؛ فَتَقُول: قَصَدْتَ فلاَناً!**

أَوْ:

أَرَدْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ!

أَوْ:

قَصْدُكَ كَذَا وَكَذَا!!!

... فَهَذِهِ -وَرَبِّكَ- صَنْعَةُ البَطَّالِين؛ وَلَكِنْ:

- مَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ حَقٍّ أَصَابَك؛ فَافْرَحْ بِهِ، وَادْعُ لِكَاتِبِه.

- وَمَا وَجَدْتَ فِيهِ غَيْرَ ذَلِك -وَلاَ بُدَّ وَاجِدٌ-؛ فَادْعُ لِكَاتِبِه، وَأَدِّ حَقَّ النُّصْحِ وَالنَّصِيحَة.. =

(تَنْبيهٌ لِكُلِّ نَبيه):

قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٣٣٦) -مُفَسِّراً قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا﴾ [يونس:٧٨] :

أَيْ: أَجِئْتَنَا لِتَصُدَّنا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آباءَنا، مِنَ الشِّرْكِ وَعِبَادَةِ غَيْرِ الله، وَتَأْمُرُنا بِأَنْ نَعْبُدَ الله -وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَه-؟!...

وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس:٧٨] ، أَيْ: وَجِئْتُمُونَا لِتَكُونُوا

= - **وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ** مِنْ سُوءِ الظَّنّ؛ «**فَإِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ لَمْ تُؤْجَر، وَإِنْ أَخْطَأْتَ أَثِمْتَ**» -على (نحوِ) ما فِي «حِلْيَة الأَوْلِيَاء» (٢/ ٢٢٦)-.

- **وإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاك** -سَدَّدَنِي اللهُ وَإِيَّاك- مِمَّا يَتْبَعُ سُوءَ الظَّنِّ -هَذا-؛ مِنْ خُصُومَات، وَهَجْر، وَتَنَافُر؛ **فَضْلاً عَن الإِسْقَاطِ، وَالتَّبْدِيع**، و..و..

... وَاللهُ يُعِينُنا -جَمِيعاً- عَلَى مَا فِيهِ خَيْرُ عَقِيدَتِنَا، وَجَمْعُ كَلِمَتِنا -بِالحَقِّ إِلَى الحَقّ-...

وَفِي هَذَا المَعْنَى مَا قِيل:

وَمَنْ يَتَّبِعْ جَاهِداً كُلَّ عَثْرَةٍ   يَجِدْهَا وَلاَ يَسْلَمْ لَهُ الدَّهْرَ صَاحِبُ

(تنبيهٌ):

فوا أَسَفِي الشديدُ: أنَّ كثيراً مِمَّا حَذَّرْتُهُم منه (!) فعلوه؛ كأنِّي أُلَقِّنُهُم حُجَّتَهُم!!

فأَشْبَهَ حالِي وحالُهُم -في ذا!- تحذيرَ نبيِّ اللهِ يعقوبَ لبنيهِ -في أخيهم النبيِّ يوسُفَ- عليهم السّلام-بقولِهِ: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾!

فتلقَّفُوها منه! وفعلوا فِعْلَتَهُم!! وقالوا -في حقِّ أخيهم- قالَتَهُم: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾!!!

وللأمانةِ العلميَّةِ؛ فإنِّي سمعتُ هذه اللَّفْتَةَ الذكيَّةَ -في هذا المقام-قبل نحوِ سنةٍ- من الأخ الفاضل الشيخ الدكتور محمد سعيد رسلان -حفظهُ الله، ونَفَعَ به-.

أَنْتُم الرُّؤَسَاء، وَلِتُخْرِجُونَا مِنْ أَرَاضِينَا! وَهَذا **تَمْوِيهٌ** مِنْهُم، **وَتَرْوِيجٌ** عَلَى جُهَّالِهِم، **وَتَهْيِيجٌ** لِعَوَامِّهِم عَلَى مُعَادَاةِ مُوسَى، وَعَدَمِ الإِيمَانِ بِه.

وَهَذَا لاَ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ عَرِفَ الحَقَائِق، وَمَيَّزَ بَيْنَ الأُمُور؛ فَإِنَّ الحُجَجَ لاَ تُدْفَعُ إِلاَّ بِالحُجَجِ وَالبَرَاهِين.

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بِالحَقّ، فَرُدَّ قَوْلُهُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الأُمُور؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَجْزِ مُورِدِهَا، **وَلَمْ يَلْجأْ إِلَى قَوْلِهِ: قَصْدُكَ كَذَا! أَوْ مُرَادِكَ كَذَا**[1]! سَوَاءٌ كَانَ صَادِقاً فِي قَوْلِهِ وَإِخْبَارِهِ عَنْ قَصْدِ خَصْمِهِ، أَوْ كَاذِباً».

وكم مِن عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُهُ مِن الفَهْمِ السقيمِ!

****

(١) كما هو حالُ كثيرٍ مِن **المعترضين** -أو **المُعارضين**- اليومَ-؟!

... ولقد ضَبَطْتُ نَصَّ هذه (النَّصيحة)، وَقَدَّمْتُ لَهَا، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهَا؛ بِمَا أَظُنُّهُ نَافِعاً -إِنْ شَاءَ اللهُ- ومُفيداً؛ لِكُلِّ قارئٍ وناظِرٍ -وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ القَصْد-...

سَائِلاً رَبِّي -سُبْحَانَهُ- لِي، وَلإِخْوَانِي، وَمَشَايِخِي-: أَنْ لاَ نَكُونَ مِمَّن اسْتَعاذَ بِالله مِنْ شَرِّهِم نَبِيُّ الإِسْلامِ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ- بِقَوْلِهِ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خَلِيلٍ مَاكِرٍ، عَيْنُهُ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي؛ إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا»[١]!

فَـ:

«نَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنا»[٢].

---

(١) رواهُ الطبرانيُّ في «الدُّعاء» (١٣٣٩) عن أبي هريرةَ؛ بسندٍ جوَّدَهُ شيخُنا في «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٣١٣٧).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٣١/ ١١٤):

«**ومِن أعظم التَّقْصير: نسبةُ الغَلَطِ إلى متكلِّم مع إمكانِ تصحيحِ كلامِه، وجَرَيانِه على أحسنِ أساليبِ كلام النَّاس؛ ثم يُعْتَبَرُ أحدُ الموضعَيْن المُتَعارِضَيْن بالغَلَطِ دونَ الآخرِ**».

(٢) جُزْءٌ مِنْ (خُطْبَة الحَاجَة) -النبويَّة-، وقَد رَوَى حديثَها أحمد (٣٧٢٠)، وأبو داود (٢١١٨)، والترمذيّ (١١٠٥)، وابنُ ماجه (١٨٩٢)، والنَّسائيُّ (١٤٠٤)، عن ابنِ مسعود.

ولشيخِنا -رحمهُ اللهُ- رسالةٌ مُفردةٌ في تخريجِها.

وانظُر «تمَام المِنَّة» (ص٣٣٤).

«وكُلُّ ذلك عِنْدِي»[(١)].

﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

وَلَعَلَّ مِنْ أَجَلِّ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ هَذا الكِتَابُ: كَلِمَةَ إِمَامِ هَذا العِلْمِ الأَمِين، شَيْخِ المُحَدِّثِين؛ الإِمَام مُحَمَّد بِن إِسْمَاعِيل البُخَارِي -رَحِمَهُ الله- صَاحِبِ «الصَّحِيح» -المَشْهُور-؛ قَالَ -رَحِمَهُ الله-:

«وَلَمْ يَنْجُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلاَمِ بَعْضِ النَّاسِ فِيهِم[(٢)]...

وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ العِلْمِ -فِي هَذا النَّحْوِ- إِلاَّ بِبَيَانٍ وَحُجَّةٍ.

وَلَمْ تُسْقَطْ عَدَالَتُهُمْ إِلاَّ بِبُرْهَانٍ ثَابِتٍ وَحُجَّةٍ.

وَالكَلاَمُ فِي هَذا كَثِير»[(٣)]...

فَيَا أَيُّهَا السَّلَفِيُّ الأَبِيُّ: «احْذَرْ مِنْ كُلِّ مَنْ لاَ يُنْصِف، وَكُلِّ مَنْ لاَ يَفْهَم، وَلاَ تُكَلِّمْ إِلاَّ مَنْ تَرْجُو إِنْصَافَهُ وَفَهْمَهُ»[(٤)].

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٦٠٣٥)، ومسلمٌ (٢٧١٩) عن أبي موسى.

(٢) وَقَالَ -إِنْصَافاً وَتَحْقِيقاً- وَمَا أَعَزَّهُما!-:

«فَلَرُبَّمَا يَتَكَلَّمُ الإِنْسَانُ فَيَرْمِي صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلاَ يَتَّهِمُهُ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا».

قلتُ: وهذا معنى عميق؛ مِن فقهٍ دقيق، ونهجٍ أنيق...

فأين هُم -أُولاءِ- السَّالِكُونَهُ؟!

(٣) «جُزْء القِرَاءَة خَلْف الإِمَام» (ص٣٣).

(٤) «مَجْمُوعُ رَسَائِلِ ابْنِ حَزْم» (٤/ ٣٤١).

وعليه؛ فإنَّ «**المناظرةَ والمُحاجَّةَ لا تنفعُ إلّا مع العدلِ والإنصافِ.**

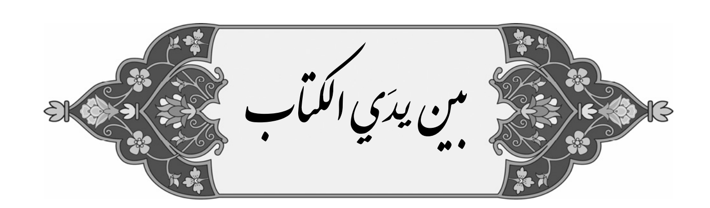
وإلّا؛ فالظالمُ يجحدُ الحقَّ الذي يعلمُهُ»(١).

... واللهُ -وحدَهُ- المُستعانُ.

* * * * *

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٠٩) -لشيخ الإسلام ابنِ تيميَّة-.





بين يدي الكتاب

وَفِيهَا سِتَّ عشرةَ مسألةً:

المَسْأَلَةُ الأُولَى: السلفيَّة؛ منهج عَمَل؛ لا جَدَل:

«**السلفيَّة هي: اتِّباعُ منهج النبي ﷺ وأصحابه**؛ لأنهم هم الذين سلفونا، وتقدَّمونا، وتقدّموا علينا، **فاتِّبَاعُهم هو السلفيةُ.**

وأما اتِّخاذُ السلفيَّة كمنهج خاصّ ينفردُ به الإنسانُ، ويضلِّلُ مَن خالفه مِن المسلمين -ولو كانوا على حقٍّ-! واتخاذُ السلفية كمنهج حزبي-: فلا شكَّ أن هذا خلافُ السلفيَّة!!

السلف -كلُّهم- يَدْعون إلى الإسلام، **والالتئام** حول كتاب الله، وسنَّة رسوله -صلى الله عليه وآله سلم-، **ولا يُضلِّلون مَن خالفهم عن تأويل، اللهم إلا في العقائد**[1]**، فإنهم يرون أن من خالف فيها فهو ضالٌّ.**

---

(١) قال العلاّمةُ **الشاطبي** في «الاعتصام» (٣/ ١٧٧) -عندما ذكر **الفرق الضالَّة**-:

«إنَّ هذه الفرقَ إنما تصيرُ فِرَقاً **بخلافِها للفرقةِ الناجية في معنىً كُلِّيٍّ في الدين وقاعدةٍ مِن قواعد الشريعة**؛ لا في جُزئي مِن **الجزئيات**؛ إذ الجزئيُّ والفرعُ الشاذُّ لا ينشأُ عنه مخالفةٌ يقعُ بسببها التفرُّقُ شِيَعاً، **وإنَّما ينشأُ التفرُّقُ عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية**؛ لأن الكليات تضمُّ مِن الجزئياتِ غير قليلٍ، وشأنُها -في الغالبِ- أن لا تختصَّ بمحلٍّ دون محلٍّ، ولا ببابٍ دون باب».

وانظُر ما سيأتي (ص٢٨٥) مِن كلامِ الشَّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظهُ اللهُ-.

أما المسائلُ العملياتُ: فإنهم يُخَفِّفُون فيها كثيراً.

لكنَّ بعضَ من انتهج السلفيَّة في **عصرنا** -هذا-: صار **يُضلِّل** كُلَّ من خالفه **-ولو كان الحقُّ معه-**.

واتَّخذها بعضُهم **منهجاً حزبيّاً** كمنهج **الأحزاب الأخرى** التي تنتسب إلى الإسلام، **وهذا هو الذي يُنكَر، ولا يُمكن إقراره.**

ويُقال:

انظروا إلى **مذهب السلف الصالح**؛ ماذا يفعلون في منهجهم، **وفي سَعَة صدورهم للخلاف الذي يَسُوغُ فيه الاجتهاد**، حتى إنهم كانوا **يختلفون في مسائلَ كبيرة ، في مسائلَ عقديَّة، وفي مسائلَ عمليَّة؟!**

فتجدُ بعضَهم -مثلاً- يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربَّه، **وبعضَهم** يقرُّ بذلك.

وبعضَهم يقول : إن الذي يُوزن يوم القيامة هي الأعمال، **وبعضَهم يرى** أن صحائف الأعمال هي التي تُوزن.

وتراهم -أيضاً- في مسائل الفقه -يختلفون كثيراً؛ في النكاح، في الفرائض، في العِدَد ، في البيوع -في غيرها-.

ومع ذلك: لا يُضلِّل بعضُهم بعضاً.

فالسلفيَّة -بمعنى أن تكون حزباً خاصّاً له مميزاتُهُ، ويُضلِّل من سواهم-؛ نقول: هؤلاء ليسوا من السلفيَّة في شيء!

السلفية: **اتّباعُ منهجِ السلفِ -عقيدةً وقولاً وعملاً، وائتلافاً واتفاقاً،**

وتراحُماً وتوادًّا -كما قـال النبـيُّ -عليـه الـصلاة والـسلام-: «**مَثَـلُ المـؤمنين في توادِّهم وتعاطفهم وتراحُمهم كمثل الجسد الواحد- إذا اشتكى منه عُضوٌ تَداعى له سائرُ الجسدِ بالحُمَّى والسهر**» [مُتَّفَقٌ عليه][1].

... وبهذا الكلامِ **العالي** أُردِّدُ مع الشاعرِ قولَه **الغالي**-:

وأُعْرِضُ عن أشياءَ لو شئتُ قُلْتُها

ولو قُلْتُها لمْ أُبْقِ للصُّلْحِ موضِعا...

وقولَ الآخَرِ -**على التوالي**-:

مِن الظُّلْمِ (تشغيبُ) امرئٍ غيرِ منصفٍ

وما بامرئٍ لم يظلمِ الناسَ مِن باس...

.. مع **الرجاءِ** -كُلِّه-: أنْ تكونَ على وَفْقِ هذا الحقِّ **فِعالي**...

قلتُ:

وللعُمُرِ -في هذا كُلِّهِ- أَثَرٌ وعِبْرَة -قِلَّةً وكثرة-:

---

(١) وأقولُ -مُبادراً- على عَجَلٍ**!**-:

.. لا تَعْجَلْ - أُخَيَّ-، ولا تستعجِلْ، ولا أقولُ: لا تَشْغَبْ، ولا تُشَغِّبْ**!!**

فهذا الكلامُ ليسَ مِن **إنشائي!** ولا هُو مِن **إملائي!!**

إنَّما هو كلامُ سماحةِ أُستاذِنا العلاّمةِ الفقيهِ الشيخ **محمد بن صالح العُثيمين** -رحمهُ اللهُ-تعالى- في «اللقاء المفتوح» (رقم:٥٧).

فافْهَمْهُ واسْتَوْعِبْه، واحْذَرْ وتنبَّه...

فقد قال عبدُ الله بن أحمد: سمعتُ أبا مالك، قال: قال حسين بن حبَّان وعباس ليحيى بن معين: **لو أمسكتَ لسانكَ عن النَّاس! فإنَّ أحمد يَتوقَّى ذلك؟!**

فقال: **هو والله كان أشدَّ في الكلامِ في الرِّجالِ مِنِّي، ولكنَّه -اليومَ- هو ذا يُمسك نفسَه**[1]. [«العلل» (٦٩٦)].

وفي أغلبِ الظَّنِّ أنَّ هذا التوجيهَ -**الوجيهَ**- كان في أواخِرِ عُمر الإمام يحيى؛ **فابنُ مَعين** -(المولودُ سنة ١٥٨هـ)- أَسَنُّ مِن **أحمد** - (المولود سنةَ ١٦٤هـ)، وقد ماتَ **الأَوَّلُ** -أوَّلاً- عن خمس وسبعين سنة، ثُمَّ ماتَ **الآخَرُ** -بعده- عن سبعٍ وسبعين سنةً -**رحمهُما المولى-سبحانه**-.

... **أقولُ** هذا وأنا على أبوابِ **العَقد السادس**[2] مِن عُمري؛ أَفْنَيْتُ نحوَ ثُلُثَيْهَا -**بحمدِ الله ومِنَّتِهِ**- في العلمِ، وبين أهل العلمِ -**مِن عُلماء السَّلَفِ وأئمة العقيدة**-؛ لم أَتَلَبَّس **بحزبيَّة**، ولم أتلوَّث **بمناهجَ** وافدة، ولم أتأثَّر **بقالٍ أو قيل**، ولم (أتنقَّل) بين **أفكار**-:

ولقد قضيتُ **نحوَ رُبع قرن** بصُحبةِ ومُلازمة شيخنا الإمام العلاّمة أبي عبد الرحمن **محمد ناصر الدين الألباني** -رحمهُ الله- إلى ما قبل **يومَيْنِ** مِن وفاتِه -تغمَّده اللهُ برحمته-.

وأمضيتُ **أكثرَ مِن ذلك -سنواتٍ**- في زيارات **متواصلةٍ**، ولقاءات علميَّة

(١) ونحنُ ننتظِرُ (!) مِمَّنْ يتشبَّه بالإمام أحمدَ -في بعضِ أمْرِهِ!- أنْ يؤولَ حالُهُ كحالِهِ!

(٢) وهي -نفسُها- أبوابُ الخمسين -خَتَمَ اللهُ لي بالحُسْنَى-.

بارَّةٍ مع فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي**، وفضيلة الشيخ **عبد المُحسن العبَّاد** -حفظهُما المولى- وغيرِهما-.

عَدَا لقاءاتِنا وتواصُلَنا مع أستاذَيْنا الفاضلَيْنِ، الشيخَيْن الجليلَيْن-: سماحة الشيخ **ابن باز**، وسماحة الشيخ **ابن عثيمين**، وشيخَيْنَا الفاضلَيْن وأُستاذَيْنا الجليلَيْن: فضيلة الشيخ **حمَّاد الأنصاري** -ولي منه **إجازةٌ**-، وفضيلة الشيخ **عُمر ابن محمد فُلاّته** -رحمَ اللهُ الجميعَ-.

.. فأين نحنُ مِن هؤلاء (الكُبراء) -بحقّ ولا مِراء، بصدقٍ لا امْتِراء-؟!

فاللهم أَلْحِقْنَا بهم في الصالحين مِن عبادِك -**غيرَ خزايا ولا ندامى، لا مُبَدِّلين، ولا مُغيِّرين**..

اللهمُ يا مُقَلِّبَ القُلوب **ثبِّت قلبي على دينِك**..

اللهم أسأَلُك **حُسنَ الخِتام، والوفاةَ على السُّنَّةِ والإسلام**...

ورحمَ اللهُ مَن قالَ:

«**المجالسة للمُناصَحة: فتحُ باب الفائدة، والمُجالسة للمُناظرة: غَلْقُ بابِ الفائدة**»[1].

وبخاصَّةٍ أَنَّهُ: «**لا يصحُّ الجَدَلُ مع المُوافقَةِ في المذهب؛ إلاَّ أنْ يتكلَّما على طريق المُباحَثة**»[2].

---

(١) «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٦٦)، «الإبانة الكُبرى» (٢/ ٥٤٨) -لابنِ بطّة-، و«الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٤) -لابن مفلح-.

(٢) «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٧٤).

وكُلُّنا -بحمدِ الله وتوفيقِه- على منهج السلف **ثـابتون**، ولأنـوارِه **داعـون**، وبأُصولِه **مُلتزمُون**، ولأخلاق أهلِه **(راجُون)**...

ورَحِـمَ اللهُ الإمـامَ **ابـنَ رجـبٍ الحنـبليَّ** -القائـلَ- كـما في «جـامع العلـوم والحِكَم» (ص٢٨٩)-:

«وها هُنا أمرٌ **(خَفِيٌّ)** -ينبغي التفطُّنُ له-، وهو:

أنَّ كثيراً مِن أئمة الدِّين قد يقولُ قولاً مرجوحاً، ويكون **مجتهداً** فيه، **مأجوراً** على اجتهادِه فيه، **موضوعاً عنه خطؤُهُ** فيه، ولا يكـون **المنتـصرُ لمقالتِـه** -تلـك- بمنـزلتِه في هذه الدرجة؛ **لأنه قد لا ينتصرُ لهذا القول إلاّ لكونِ متبوعِه قد قالـه!** بحيث إنّه لو قاله غيرُه مِن أئمة الـدِّين **لَـمَا قبلـه! ولا انتـصر لـه! ولا والى مَـن وافقَه! ولا عادَى مَن خالفه!**

وهو -مع هذا- **يظنُّ أنّه إنّما انتصر للحقِّ -بمنـزلةِ متبوعِهِ-!!**

وليس كذلك؛ فإن **متبوعهُ** إنما كان قصدُهُ **الانتـصارَ للحـقِّ** -وإن **أخطـأ** في اجتهادِه-؛ وأمَّا هذا **التَّابعُ**؛ فقد **شاب** انتصارَهُ لِـمَا يظنُّهُ الحقَّ **إرادةُ عُلُوِّ متبوعِه! وظُهورِ كلمتِه! وأن لا يُنْسَبَ إلى الخطإ!!**

وهذه دَسيسةٌ تقدحُ في قصدِ الانتصارِ للحقِّ.

فافْهَمْ هذا: فإنَّهُ مُهِمٌّ عظيمٌ، واللهُ يهدي مَن يشاءُ إلى صراطٍ مُستقيم».

قلتُ:

فهلاَّ كانت هذه الأُصولُ العلميَّةُ السلفيةُ -**وهي حقٌّ ظاهرٌ**- وثيقةً أخويَّـةً

أمينةً؛ تُعيدُ اللُّحْمَةَ إلى **البناءِ السلفيِّ المعمور،** وتجمع **كَلِمَتَهُم** على قلبٍ واحدٍ **بالحبِّ الصادقِ مغمور؟!!**

(راجِياً ربِّي) -**مِن صميمِ قَلْبِي**- أنْ تكونَ كتابتي هذه -**وغيرُها**- على معنى قول القائل: «**لسانٌ يُسَبِّحُ، وقلمٌ لا يُقَبِّحُ**»...

وما أجملَ ما قالَ فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -أيّدهُ اللهُ- في كتابِه «**أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية**» (ص١٠١)؛ قال:

«إِنَّنِي أُوَجِّهُ **نصيحةً مُخْلِصَةً** للشَّبابِ المُسلم:

١- أن يكونَ مِن أولِ مزاياه: **حبُّ الحقّ**، والإلحاحُ في البحثِ عنه، ونصرتُه.

٢- وأن يهدأ ويستريحَ مِن العيشِ في **دوامةِ العواطفِ العمياء، والتعصُّب المَقِيت لهذا الشخص**، أو ذاك، فإنَّ هذا **الأسلوبَ** يُدْخِلُهُ في عِداد مَن قال اللهُ فيهم: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾»...

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

المَسْأَلَةُ الثانية: خطأ العالِم، ورجوعُه إلى الحقّ:

في الوقت الذي يُعَدُّ فيه هذا المنهجُ منهجَ حقٍّ: نَرَى «**الأئمةَ والعلماءَ الذين كتبوا ومنهجُهم صحيحٌ قد يكون لهم أخطاءٌ، فابنُ تيميَّة لو كان عنده خطأٌ - والله- لا نقبلُه؛ ابن تيميَّة، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، وابن باز -وغيرهم-: إذا عندهم أخطاءٌ نعرضُها على كتاب الله وسنة الرسول -على المنهج السلفي-، ونقول: هذا خطأ -وجزاك الله خيراً-.**

لا ذمٌّ، لا طعن، لا تجريح، لا تشهير، لكنْ: بيانٌ للناس أن هذا الكلامَ يتنافى مع الأصل الفلاني، ومع النص الفلاني -بغايةِ الأدبِ وبغايةِ الاحترام -.

كما يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة وابن رجب -وغيرهما-: إِن هؤلاء نناقشُ أقوالَهم باحترام، وبأدب، ومقاصد حسنةَ.

والمرادُ: البيانُ»[(١)].

أقولُ: وهذا **التأصيل الجميل -الجليل-** يدفعُنا لتحقيق مسألةٍ تتصلُ به **-جدًّا-**؛ وهي:

معرفةُ ميزان الخطأ والصواب -عند أُولي الألباب-:

---

(١) مِن كلامِ فضيلة الشيخ **ربيع** في بعض «توجيهاته».

فلا يكادُ **عَجَبِي** ينقضِي مِن أُناسٍ لم تنضبطْ عندهم -**إلى هذه الساعةِ**- القواعدُ العلميَّةُ **المقرَّرَةُ** عند العلماء، **والمحرَّرَة** عند الكبراء؛ والتي مِن أهمِّها: **كيف نعرف الخطأ؟!**

وبم نعرف الخطأ؟!

وأنَّهُ لا صِلَةَ **مباشرةً** لهذا -ولا لذاك- بمجرَّد زمان أو (**أوزان**)، أو مكان أو (**أثمان**)، أو أعيان أو (**طُغيان**)؛ فـ:

«الأصلُ أَلاَّ يُرَدَّ الكَلاَمُ بِـ[حَسَب] الأَشْخَاص! **بَلْ يُقْبَلُ الكَلاَمُ وَيُرَدُّ بِحَسْبِ مُوافَقَتِهِ لِلحَقِّ؛ أَوْ مُخالَفَتِهِ لَهُ؛ فَإِن وَافَقَ الحَقَّ** قَبِلْنَاه، **وَإِنْ خَالَفَ الحَقَّ** رَدَدْنَاه.

أَمَّا أَنْ يُرَدَّ الكَلاَمُ عَلَى قَائِلِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّ قَائِلَهُ **لَيْسَ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار**: فَلا[1]؛ لِمُخالَفَتِهِ الأَصْلَ، وَهُو أَنَّ **الحَقَّ لاَ يُعْرَفُ بِالرِّجَال**.

ثُمَّ؛ إِنَّ كَوْنَ القائِلِ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار: **لاَ يَعْنَي أَنَّ كُلَّ كَلاَمِهِ حَقّ**، وَكَذَا كَوْنُهُ مِنَ المَشَايِخِ الَّذِينَ **لَمْ يَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ العُلَمَاءِ الكِبَار**: لاَ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ كَلاَمِهِ **بَاطِل**.

وَكَمَا جَاءَ عَنِ الإِمَام مَالِك -رَحِمَهُ الله-: «**مَا مِنَّا إِلاَّ رادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلاَّ صَاحِبَ هَذا القَبْر**»[2].

---

(١) **أَوْ أَنْ يَقْبَلَهُ لِمُجَرَّدِ أَنَّ قَائِلَهُ مِن العُلَمَاءِ الكِبَار؛ فَلاَ!**

(٢) انظُر (ص٣٨٩) -فيما يأتي-.

فَعَادَ الأَمْرُ إِلى النَّظَرِ فِي دَلِيلِ هَذا القَائِل، وَمَدَى مُوافَقَتِهِ لِلحَقِّ أَوْ مُخالَفَتِه».

كما قالَهُ فضيلةُ أخينا الشيخ الدكتور أبي مالك (**محمد**) بن عمر بازمول -حفظهُ اللهُ ونَفَعَ به- في رسالتِه «**عبارات مُوهمة**» (ص٥٤-٥٥).

قلتُ:

وهو كلامٌ **مستقيم** يدفعُ كُلَّ هَذْرٍ **سقيم**...

فالحقُّ لا يُعْرَفُ -**حَسْبُ**- بالأسماء...

ولا بعدد المؤلَّفات...

ولا بالشهرة..

ولا بالسِّنِّ...

ولا بالإثارةِ..

ولا بالصوت...

ولا بالشهادات، و(الدَّكْتَرات!)!!

ولا بالتزكياتِ!!

ولا بالتشغيب!!

ومع تقدير كُلٍّ؛ فإنَّ الحقَّ -حقًّا- لا يُعْرَفُ إلا بدلائلِه، لا بقائلِه...

وقد قال العلاّمةُ المُفَسِّرُ **محمدُ الأمين الشِّنْقِيطِيّ** -رحمهُ اللهُ- في «أضواء البيان» (١/ ٤):

«**ونُرَجِّحُ** ما ظهر لنا أنّه الراجحُ بالدليل **مِن غيرِ تعصّبٍ** لمذهبٍ معـيَّن، ولا لقولِ قائلٍ معيّن؛ **لأنّنا ننظرُ إلى ذات القول لا إلى قائلِه**».

وقال العلاّمةُ السَّلَفِيّ **صدِّيق حَسن خان** في «أبجد العُلوم» (ص٢٤٨):

«**أكثر المقلِّدين ينظرون إلى حال القائل، وأمّا المحقِّقُ -الذي لا ينظُر إلى حال القائل-؛ فهو نادرٌ**».

أقولُ: إنَّ ميزانَ معرفة الخطأ والصواب -**والذي به يُحافِظُ السلفيُّون على دينِهم، وعلى منهجِهم السلفيّ -دون تكثير للخصومات، وتنقُّلٍ بين الأهواء**- قائمٌ على الانتصار للدليل؛ لا على مُصادرةِ المُخالف، وكَتْمِ أنفاسِه!

قائمٌ على البيِّنةِ والحُجَّةِ؛ **لا على الإرهاب الفكري!**

قائمٌ على التواصي بالحقِّ والتواصي بالصبر؛ **لا على التعصُّبِ والقَمْع!**

قائمٌ على التناصُح في الدِّين؛ **لا على التحزُّبِ الفاسِد!**

قال العلاّمةُ **الشَّوكانيُّ** في «أدب الطلب» (ص١٢٢):

«فإنَّ المجتهدَ هو الذي **لا ينظُرُ إلى مَن قال، بل إلى ما قال**؛ فإن وجد نفسَه تُنازِعُهُ إلى **الدخول** في قول الأكثرين -**والخروج** عن قول الأقلِّين- إلى مُتابعةِ مَن له **جلالةُ** قَدْر، **ونَبالةُ** ذِكْر، **وسَعَةُ** دائرةِ علمٍ -**لا لأمرٍ سِوى ذلك**-؛ فلْيَعْلَمْ أنَّهُ بقي فيه عِرْقٌ مِن عُروقِ **العصبيَّةِ**، وشُعْبَةٌ مِن شُعَبِ **التقليد**، وأنَّهُ لم يُوَفِّ الاجتهادَ حقَّهُ».

وما أجملَ ما قالهُ سماحةُ أُستاذنا الشيخ **ابن عثيمين** -رحمهُ اللهُ- في «شرح رياض الصالحين» (ص٤٧٧) -أثناء شرحِه لحديث «**الدين النصيحة**» -الذي رواه مسلم-:

«ومِن النُّصحِ -أيضاً- لعُلماء المسلمين: أنْ لا يتتبَّعَ الإنسانُ عوراتِهم وزلَّاتِهم، وما يُخطئون فيه، **لأنهم غيرُ معصومين؛ قد يزِلُّون، وقد يُخطئون**، و«**كُلُّ ابن آدم خطَّاء، وخيرُ الخطَّائين التوابون**»[1].

ولا سيَّما مَن يتلَقَّى العلمَ؛ فإنه يجبُ أنْ يكونَ أبلغَ الناس في تحمُّلِ **الأخطاء** التي **يُخطئ** بها شيخُه، ويُنَبِّهُهُ عليها؛ **فكم مِن إنسانٍ انْتَفَعَ مِن تلاميذِهِ**[2]، **يُنَبِّهونَهُ على بعضِ الشيء؛ على الخطأ العلميّ، أو على الخطأ العمليِّ، وعلى أخطاءٍ كثيرةٍ؛ لأن الإنسان بشرٌ!**».

قلتُ:

فلمْ يجعلْ -رحمهُ اللهُ- محضَ **الصوابَ** خاصًّا **بالشيخ**، ولا عينَ **الخطأ** لاصقاً **بالتلميذ!**

فالحقُّ (أكبرُ) مِن الجميع..

---

(١) رواه الترمذيّ (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، والدارِميّ (٢٧٢٧)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٧١٢٧) عن أنس.

وقَوَّاه الحافِظ ابن حجر في «بُلوغ المَرام» (٣٠١).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيح الترغيب» (٣١٣٩).

(٢) **والاعترافُ بهذا -اليومَ- إنْ وُجِدَ!- يكادُ يكونُ أقربَ إلى الخيال!!**

ولا (كبيرَ) مع العلمِ إلا العلم..

وكم مِن **مغمورٍ** فاق **مشهوراً!** وكم من **صغيرٍ** صوَّب **كبيراً!!**

وفي التاريخ عبرةٌ:

* قال العلاّمةُ أبو بكر ابن العربيّ المالكيّ -المتوفَّى سنة (٥٤٣هـ) في كتابِه «أحكام القرآن» (١/ ١٨٢):

أخبرني محمد بن قاسم العُثْماني -غير مرة-:

«وصلتُ الفُسطاط مرةً، فجئتُ مجلسَ **الشيخ أبي الفضل الجوهري**، وحضرتُ كلامَه على الناس، فكان مما قال -في أول مجلس جلستُ إليه-:

إن النبيَّ ﷺ طلَّق وظاهرَ وآلَى! فلمَّا خرج تَبِعْتُهُ، حتى بلغتُ معه إلى منزله في جماعةٍ، فجلس معنا في الدِّهْليز، وعرَّفهم أمري؛ **فإنه رأى إشارةَ الغُربَة، ولم يعرف الشخصَ قبل ذلك في الوارِدين عليه!**

فلمَّا انفضَّ عنه أكثرُهُم، قال لي: **أراكَ غريباً**، هل لك من كلام؟! قلتُ: نعم، قال لجلسائه: اِفْرِجُوا له عن كلامِه.

فقاموا، وبقيتُ وحدي معه، فقلتُ له: حضرتُ المجلسَ -اليومَ- مُتَبَرِّكاً(!) بك، وسمعتُك تقول: آلَى رسولُ الله ﷺ؛ وصَدَقْتَ، و:طلّق رسولُ الله ﷺ؛ وصدَقْتَ، وقُلْتَ: وظاهرَ رسولُ الله ﷺ وهذا لم يكن! ولا يصح أن يكون!! لأنَّ الظِّهار مُنكر من القول وزورٌ؛ وذلك لا يجوزُ أنْ يقعَ مِن النبيِّ ﷺ،

فضمَّني إلى نفسِه، وقبَّل رأسي، وقال لي: **أنا تائبٌ مِن ذلك، جزاك الله عنِّي مِن مُعَلِّمٍ خيراً.**

ثُمَّ انقلبتُ عنه، وبكَّرْتُ إلى مجلسِه في اليوم الثاني، فألْفَيْتُهُ قد سبقني إلى الجامع، وجلس على المنبر، فلما دخلتُ مِن باب الجامع، ورآني. نادَى بأعلى صوتِه: **مَرْحباً بمعلِّمي؛ أفْسِحُوا لمعلِّمي**، فتطاولَتِ الأعناقُ إليَّ، وحدَّقَتِ الأبصارُ نحوي، وتعرفني -يا أبا بكر! -يشير إلى عظيم حيائِه، فإنه كان إذا سلَّم عليه أحدٌ-أو فاجأه-خَجِلَ لعظيمِ حيائِه، واحمرَّ حتَّى كأن وجهه طُلِيَ بجُلَّنَار-.

قال: وتبادرَ الناسُ إليَّ يرفعونني على الأيدي، ويتدافعوني حتى بلغتُ المنبر، وأنا لِعِظَمِ الحياء لا أعرفُ في أيِّ بُقعة أنا من الأرض! والجامعُ غاصٌّ بأهلِه، وأَسَالَ الحياءُ بدَنِي عَرَقاً، وأقبل **الشيخُ** على الخَلْق، فقال لهم: **أنا معلِّمُكم، وهذا معلّمي**؛ لَـمَّا كان بالأمس قُلْتُ لكم: آلَى رسولُ الله ﷺ، وطلّق، وظاهر؛ فما كان أحدٌ منكم فَقِهَ عني ولا ردَّ عليَّ، فاتَّبَعني إلى منزلي، وقال لي كذا وكذا -وأعاد ما جرى بيني وبينه-، وأنا تائبٌ عن قَوْلِي بالأمس، **وراجِعٌ عنه إلى الحقّ**؛ فمن سمعه ممّن حضر فلا يعوِّل عليه، ومَن غاب فلْيُبَلِّغه مَن حضر؛ **فجزاهُ اللهُ خيراً**؛ وجعل يَحْفِلُ في الدُّعاء، والخلْقُ يؤمِّنون».

ثم قال العلاّمةُ ابنُ العربيّ -معلِّقاً-:

(فانظروا -رحمكم اللهُ- إلى هذا الدِّين المَتين، والاعتراف بالعِلم لأهلِه على رءوس الملإِ مِن رجلٍ ظهرَتْ رياستُهُ، واشتهرتْ نفاستُه، لغريب مجهول العَيْن، لا يُعْرَف مَن؟ ولا مِن أين؟

فاقتدوا به تَرْشُدُوا).

* وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِه» (٤/ ٣٠١): حكى **أبو الحسن الدارقُطْنِيّ** أَنَّه حَضَرَ **العلاّمةَ اللغويَّ أبا بكر الأنباريّ** في مجلس أملاه يوم جُمُعة، فصحَّفَ اسماً أوردهُ في إسنادِ حديثٍ -إما كان (حبان)، فقال: (حيان)، أو (حيان)، فقال: (حبان)-.

قال أبو الحسن: فأعظمتُ أنْ يُحْمَلَ عن مثلِه **في فَضْلِه وجلالتِه** وَهْمٌ، **وهِبْتُهُ** أن أُوقفَهُ على ذلك، فلما انْقَضَى الإملاء، تقدَّمْتُ إلى المستملي، **وذكرتُ له وَهْمَهُ، وعرَّفْتُهُ صواب القولِ فيه،** وانصرفتُ، ثم حضرتُ الجُمُعَة الثانية مجلسه، فقال أبو بكر للمُستملي: عرِّف جماعة الحاضرين أنا **صَحَّفْنا** الاسم الفُلاني لما أملينا حديث كذا في الجُمُعة الماضية، **ونبَّهنا ذلك الشاب على الصواب**، وهو كذا، وعرِّف ذلك **الشاب** أنا رجعنا إلى **الأصل**، فوجدناه كما قال.

قلتُ:

ففي الخبرِ الأولِ: **مغمورٌ** يردُّ على **مشهور**...

وفي الخبر الثاني: **صغيرٌ** يردُّ على **كبير**..

والذي جعل هذيْن -**في ذَيْنِ**- خيراً مِن هذيْن: أنوارُ **الدليل**، وبُرهانُ **الحُجَّة** -دون أيِّ تزيُّداتٍ -أو مُزايداتٍ أُخرى-!

أَمَّا تراشُقُ **التُّهَم** -قدحاً-، والتطاوُلُ **للتزكيات** -مدحاً-: فهذانِ أمرانِ **قلَّ** أن يخلُوَ منهما **زمانٌ أو مكان، في أشخاص أو أعيان، أو مذاهبَ أو أفكار**...

ولا نافعَ -**على الحقيقةِ**- في هـذا كُلِّـه- إلاّ قُـوَّةُ **الـدليل**، ونـصاعةُ **الحُجَّـة**، وثُبوتُ **البُرهان**...

وقد رَوَى الحافظُ أبو نُعَيْم في «حِلية الأولياء» (٦/ ٣٢١) عـن مُطَـرِّف بـنِ عبد الله: قال لي مالكٌ:

ما يقولُ الناسُ فيَّ؟

قلتُ: **أمَّا الصديقُ فيُثْني، وأمَّا العَدُوُّ فيَقَعُ!**

فقال: ما زال الناسُ كذلك، ولكن: نعوذُ باللهِ مِن **تتابُعِ الألسنةِ** كُلِّها[١].

قلتُ:

ولولا ما حَفِظْتُهُ عن والدي -رحمهُ اللهُ- قديماً- **وهو مِن عامَّة المسلمين!**- مِن قولِه الحكيم -مُنذُ سِنينَ وسِنين-: «**الإنسان بحقِّ نفسِه ضعيفٌ**»: لكَشَفْتُ ما وراء هذه الكلمةِ (**المالكيَّة**) العظيمة، **مما قد يَخْفَى** -أو يُعْرَف-:

أمَّا في الحياة:

فالخلقُ لا يُرجى اجتماعُ قلوبِهـم
لا بُـدَّ مِن مُثْـنٍ عليـكَ وقـالـي

وأمَّا بعد الممات:

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفَيْنِ شامتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كـنتُ أصنـعُ

---

(١) هذه إشارة -ولو غير مباشرة!- إلى موضوع (**الإجماع**) و(**الخِلاف**) -في الجَرح-!

ولعلَّ ممَّا يجمعُ ما سَبَقَ -كُلَّهُ-: قولَ الإمام ربيعةَ -شيخ الإمام مالك- كما علَّقه الإمامُ البخاريُّ في «صحيحِه» (١/ ٤٢)-:

«**لا ينبغي لأحدٍ عنده (شيءٌ)**[1] **مِن العلم أن يُضَيِّعَ نفسَه**»..

فلمْ يجعلْ -رحمهُ اللهُ- هذا (**العلمَ**) مرتبطاً بقَدْرٍ ما -**قلَّةً أو كثرةً**-!

ولا **بسنٍّ** -صِغَراً أو كِبَراً-.

ولا بشهادات -كِبَراً أو كثرةً-!

ولا **بتآليفَ** -عدداً أو عِدَّةً-!

ولا **بشُهرةٍ** -وجوداً أو عدماً-!

ولا **بعددِ أتباعٍ** -وَفْرَةً ونُدْرَةً-!

فالعلمُ هو (العلمُ)..

والحقُّ هو (**الحقُّ**)..

والدليل هو (الدليل)..

والبُرهانُ هو (**البُرهان**)..

وربُّ العالمين يقولُ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾:

(١) على التنكير!

ولهذا دِلالَتُهُ...

فلمْ يُمَيِّز -سبحانَه وتعالى- بين **إنسانٍ وآخَر** -**أو وصفٍ وثانٍ**- في ظُهورِ الصدق؛ وإنَّما جَعَلَ **البُرهان** -وحدَه- هو **الحُجَّة، وهو النُّور المُستبِين، الهادي الصادقين**..

وهذا -نفسُه- ما قرَّرَهُ شيخُ الإسلامِ، وعَلَمُ الأعلام، الإمامُ الهُمام أبو العبّاس **ابن تيميَّة** -رحمهُ اللهُ- بقولِه -كما في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠١)-:

«**الحقُّ يُقْبَلُ مِن كُلِّ مَن تَكَلَّمَ به**».

وقال -رحمهُ اللهُ- في «**منهاج السُّنَّة**» (١/ ٥٦):

«والقولُ الحقُّ -**الذي يقومُ عليه الدليلُ** -**يُقْبَلُ مِن كُلِّ مَن قاله** -وإنْ لم يُقْبَل بِمُجَرَّدِ **إخبار** المُخبِرِ به».

وهذا هُو (ميزانُ) دعوتِنا السلفيةِ المباركةِ..

شاءَ مَن شاءَ، وأبَى مَن أبَى[1]!

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) مع إيمانِنَا الجازِمِ: أنَّهُ لا يُوجَدُ حَقٌّ عند (أهل البِدع) إلّا وعند أهلِ السُّنَّةِ ما هو أوضحُ -وأكثرُ- منهُ.
فلا تَخْلِطْ!

المَسْأَلةُ الثالثة: فتنةُ فلسطين[١] -الدَّعْوِيَّة!-:

مِنْ أَوَاخِرِ مَا جَرَى مِنَ الفِتَنِ -بِسَبَبِ قِلَّةِ العِلْم -**عُموماً**-، والجهل بِأَسَالِيبِ (النَّصِيحَة، وَالنَّقْد، وَالتَّرْجِيح بينَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِد) -**خصوصاً**-: مَا وَقَعَ فِي **فِلَسْطِين الحَبِيبَة** -**السَّلِيبَة**[٢] -مُنْذُ بِضْعَةِ شُهُورٍ-؛ لَـمَّا أَنْكَرَ (أحدُهُم) عَلَى كَاتِبَ هَذِهِ السُّطُور -عَفَا اللهُ عَنْهُ- زِيارَةَ بَعْضِ الدُّعاةِ مِن **طَلَبَةِ العِلْمِ**[٣] لَـهُ

(١) وما جَرَى -بعد تأليفِ هذا الكتاب- في (فِلِسْطِين) -مِن (مجازِرَ!) و(مَهازِلَ!) تحت اسم (الدعوة)! وتحت شِعار (الهَجْر!) كافٍ في كشفِ الحقائق، ومعرفة الدقائق، وفضح البوائق!!

(٢) انْظُر مَا سَيَأْتِي (ص٣٦٤).

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي صَنِيعُ هَؤُلاءِ -هَكَذا- بِمَا قَالَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- رَدًّا عَلَى مَنْ شَنَّعَ عَلَى بَعْضِ العُلَمَاءِ سُكُوتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ البَيَانِ -قَائِلاً- فِي بَعْضِ «نَصَائِحِهِ»-:

«هُوَ لَمْ يَسْكُتْ جُبْناً وَلا غِشًّا، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ أَسْئِلَةِ أُنَاسٍ لَهُم أَغْرَاضٌ وَمَقَاصِدُ سَيِّئَة؛ مِنْهَا: **إِسْقَاط أُنَاسٍ فِي بَلَدِهِم هُمْ أَمْثَلُ النَّاس، وَبِإِسْقَاطِهِم تَنْتَهِي الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ البَلَد**».

قُلْتُ: وهذا عَيْنُ مَا جَرَى فِي فِلَسْطِين -وَانْجَرَّ إِلى **غَيْرِهَا** مِن بَعْضِ بلدان المسلمين-.

(٣) و(**بعضُ الناس!**) ينقُلُ عنِّي (!) -**دُونَ رويَّةٍ ولا تثبُّتٍ**- أَنِّي أقولُ عن هذا الأخ -**غُلُوًّا!**-: إمامٌ في السَّلَفِيَّة!

وهذا لم يكُنْ -قطُّ!-؛ والواقعُ: أَنَّنِي أَعْرِفُهُ مُنْذُ سِنِينَ -عَنْ قُرْبٍ- واعِظاً دعويًّا ناجحاً؛ ناصِراً ومناصِراً منهجَ السَّلَف، وعقيدةَ السَّلَف -**بارك اللهُ فيه**-، وَإِنَّمَا أَدْفَعُ عنه -البدعةَ والتبديع؛ وذلك مِن باب «**انصُر أخاكَ ظالماً أو مظلوماً**» -كما رواهُ البخاريُّ (٢٣١٢) عن أنس-!

فضلاً عن أنْ يكونَ كلامِي عنهُ -**كما قد يُتَوَهَّمُ**-بل يُوْهَمُ!- شُغْلِيَ الشَّاغِل!

وَلاَ يَنْجُو مِنَ الخَطأ إِنْسَان -كَائِناً مَنْ كَان- سِوَى مَنْ عَصَمَهُ رَبُّنَا الرَّحْمَن -واللهُ المُستعان-.

-مِمَّن هُوَ عِنْدَهُ(!) مُبْتَدِعٌ[(١)]!-؛ إِنْكاراً شَدِيداً غَلِيظاً -جِدًّا-.

حَتَّى إِنَّ ذاك (المذكورَ!) -بِسَبَبِ ذَا- لَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلاَمَ! وَرَفَض مَعِي الكَلاَمَ!! وَصَارَ يُلْزِمُ الآخَرِينَ بِقَوْلِهِ أَيَّمَا إِلْزَام!!! وَيَبْنِي عَلَيْهِ الهَجْرَ، والتبديعَ، وَالخِصَام!!!!

... كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُنَاصَحَةٍ، وَلاَ بَيَانٍ، وَلاَ اسْتِفْسَار، وَلاَ اعْتِبَار...

---

(١) مع كَوْن ذا مقلِّداً في هذا التبديع!

وبالرُّغْمِ مِن أنَّ ما أُوخِذَ عليه ذاك الداعي إلى الله -تعالى- ممَّا هو سببُ تبديعِهِ له!- قد ناصَحْناهُ به؛ فرأَيْنَا مِنهُ -والفضلُ لله-وحده- تجاوُباً واستجابةً.

وإنْ كُنَّا نطمعُ مِنهُ -سدَّدَهُ اللهُ- المزيدَ مِن الوضوح، والمزيدَ مِن البيان -**مطلباً شرعيًّا صادقاً**-...

وَ (**أَهْلُ السُّنَّةِ أَعْرَفُ النَّاسِ بِالحَقّ، وَأَرْحَمُهُمْ بِالخَلْق**) -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم -كَمَا سَيَأْتِي (ص٣٦٥)-.

وقارِنْ بما سيأتي (ص١٨٥-١٨٩) - في بيانِ حالِ شيخِ الإسلامِ -نفسِه- في ذلك-واقعِيًّا-.

وقال شيخُ الإسلام في «تفسير آيات أشكلت» (٢/ ٥٩٥):

«**ومَن تدبَّر أصولَ الشَّرْعِ عَلِمَ أَنَّهُ يُتَلَطَّفُ بالناس في التَّوبةِ بكُلِّ طريق**».

ومِن توجيهاتِ فضيلةِ الشيخِ **ربيع بنِ هادي** في بعضِ «رُدودِه» على (الحدَّادِيَّة!)-:

«قلتُ لهم: إذا قُلنا: (أشعري) معناهُ أَنَّهُ: عنده بدعة؛ الإنسان يريد أن يتأدَّب في لفظِهِ؛ ليس لازِماً أنْ نقولَ عنه: مبتدع».

إلى أن قال: «أنا أقرأ لكم تراجمَ مِن «البخاري»؛ يمرُّ على (جابر الجُعْفِي)، ويمرُّ على غيرِه، لا يقولُ: مبتدع -وهو يعرف أنه رافضي-، ولا يقول: إنه مبتدع؛ لأن هذا ليس لازماً.

بيِّن ضَلالَهُ نُصحاً للنَّاس، لكنْ؛ ليس لازِماً أن تقول: مبتدع، أو: غير مبتدع».

قلتُ:

وهذا ما نفعلُهُ (نحنُ) فيمَن أخطأ مِن (إخوانِنا)؛ **نُحذِّر** مِن خطئِه، **ونُناصِحُهُ**: ليرجعَ، **ونصبرُ** عليه ليعودَ..

أمّا المُخطئ مِن خُلَّص أهل البِدع؛ فنقولُ: (مُبتدِع)، ولا نُبالي!

نعم؛ قد نتلطَّف -أحياناً- في البيان! مُراعاةً لِجَلْبِ المصالِح، ودَفْع المَفاسِد؛ فتنبَّه...

مَعَ أَنِّي طَلَبْتُ ذَلِكَ -كُلَّه-مِـن ذاك- مِـنْ تِلْقَـاءِ نَفْـسِي- مِـراراً- مُكاتبـةً، ومُراسلةً-!! فَلَمْ أَجِدْ إلاَّ الصَّدَّ وَالرَّدَّ -تَكْراراً-!

فَكَانَ أَثَرُ فَعَائِلِهِم -وُقُوعاً- عَيْنَ مَا حَذَّرَ مِنْهُ شَيْخُ الإِسْـلاَمِ ابْـنُ تَيْمِيَّـة فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٢/ ٣٥٧) -مِن: «**التَّفَرُّق وَالاخْتِلاف المُخَـالِف لِلاجْـتِمَاع وَالائْتِلاف**؛ حَتَّى يَصِيرَ بَعْضُهُم يُبْغِضُ بَعْـضاً وَيُعادِيـهِ، وَيُحِـبُّ بَعْـضاً وَيُوالِيـه -عَلَى غَيْرِ ذَاتِ الله-.

وَحَتَّى يُفْضِيَ الأَمْرُ بِبَعْضِهِمْ إِلى **الطَّعْن، وَاللَّعْن، وَالهَمْز، وَاللَّمْز**، وَبِبَعْضِهِم إِلَى الاقْتِتَالِ بِالأَيْدِي[1] وَالسِّلاَح، وَبِبَعْـضِهِم إِلى المُهَـاجَرَة وَالمُقاطَعَـة؛ حَتَّـى لا يُصَلِّيَ بَعْضُهُم خَلْفَ بَعْض!

وَهَذا -كُلُّهُ- مِنْ أَعْظَمِ الأُمُورِ الَّتِي حَرَّمَها اللهُ وَرَسُولُه».

وقال -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٢٠) -أيضاً-:

«العاقلُ لا يبني قصراً، ويهدمُ مِصْراً»!

... فحالُ هذا -أيضاً- كحالِ **«مَن أرادَ أنْ يُطِبَّ زُكاماً؛ فأحدَثَ جُذاماً»!!**

ومَن أرادَ نُصْرَةَ السُّنَّةِ، وردَّ البِدْعَةِ لا يلزمُ -بحالٍ- أنْ يَؤولَ صنيعُهُ «**تمزيقاً لشملِ الأُمَّةِ؛ ولا تفريقاً لصفِّها**»[2].

---

(١) روى أبو عَمْرو الدَّاني فِي «السُّنَن الوَارِدَة فِي الفِتَن» (١٧١) -من طريق ابن جُرَيج، قال: قال ابنُ عبَّاسٍ قولَهُ: «**إنَّما الفتنةُ باللِّسان، وليست باليد**».

قلتُ: فكيف إذا اجْتَمَعَا؟!

(٢) «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٣/ ٧٢).

قُلْتُ: وَلَقَدْ عَظُمَت الفِتْنَةُ -بَعْدُ - جِدًّا-؛ بِسَبَبِ هَذا **التَّهَوُّر**، وَبِسَبَبِ ذاك **التَّنَطُّع**، وَالَّذِي لَمْ يَقُمْ أَصْحَابُهُ **بِالحَدِّ الأَدْنَى مِنَ الوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ**؛ بَعْدَ أَنْ كَانُوا -لَنَا-بِالأَمْسِ القَرِيب- ذَوِي احْتِرامٍ وَتَقْدِير، وَإِجْلالٍ كَبِير...

... وفَجْأَةً؛ قَلَبُوا لَنَا ظَهْرَ المِجَنّ... وَبِغَيْرِ سَبَبٍ سِوَى الظُّلْمِ والإِحَن!

ثُمَّ صَارَ (كَبِيرُهُم)[١] -فَجْأَةً- هَدَاهُ الله- يَتَّهِمُنا **بِالتَّمَيُّع**[٢] -حِيناً-، **وَبِالحَدَّادِيَّة** -حِيناً آخر-!! -معَ تناقُضِ الوَصْفَيْنِ-!

واجتماعُ ضِدَّيْن معاً في حالِ مِن أقبحَ ما يأتي مِن المقالِ

وآخِراً (!) صار يتَّهِمُنا[٣] -وبعضَ إخوانِنا- **بكُلِّ صَلَف!**- بالخارجيَّةِ والتَّكْفِيرِ والقُطْبِيَّةِ!!!

---

(١) قَالَ العَلاَّمَةُ البَاجِي فِي «المِنْهَاجِ فِي تَرْتِيبِ الحِجَاج» (ص١٠):
«**وَلاَ يُنَاظَرُ مَنْ عَادَتُهُ التَّسَفُّهُ فِي الكَلاَمِ، وَلاَ مَنْ عَادَتُهُ التَّفْظِيعُ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَسْتَفِيد..**».

(٢) ومصطلح (**التميُّع**) -أو (**التمييع**)-: مُصطلحٌ (هُلامِيٌّ) فضفاضٌ -**أوَّلاً**-، وتُهْمَةٌ جاهزةٌ يتراشقُ بها المُختلِفون -فيما بينَهم- كيفما كانوا!-للإسقاط -**ثانياً**-.

وضبطُ معناهُ -**الصوابُ**-؛ أنَّهُ: **تضييعُ الحقِّ -أو تأخيرُ بيانِهِ- بعدمِ إقامةِ الدّليلِ الشرعيِّ البيِّنِ عليه**- بغَضِّ النَّظَرِ عن إدراكِ الصَّوابِ فيه، أو عدمِه-.

(٣) وكُلُّ هذا مسجَّلٌ بصوتِه!

فالواجبُ على هؤلاء «أن يتَّقوا اللهَ في أنفسِهم وفي المنهج السلفي الذي نالـه من **التشويه وشماتَة الأعداء**؛ الأمر الذي لا يُطاق؛ بسبب كتابات أُناس مجهولين، لا تُعرف عقائدُهم، ولا مناهجهم، ولا سِيَرُهُم، ولا أخلاقُهم **باسم السلفية والسلفيين!!**

وأصبحوا يُطارِدون السَّلَفِيِّين عن حِياضِهم، ويَشُنُّونَ عليهم حملات الطعون **والاتهامات الخطيرة بالتمييع** -وغيره-» -كما في «المجموع الواضح..» (ص١٧) -للشيخ **ربيع بن هادي**-.

وهذا -لَعَمْرِي!- عَجَبٌ عُجابٌ:

فَـ:

شَـتَّانَ بَيْـنَ الحَالَتَيْنِ فَإِنْ تُرِدْ جَـمْعاً فَـمَا الضِّدَّانِ يَجْتَمِعَانِ

... فَأَيْنَ التَّنَاصُحُ فِي الدِّين؟!

وَأَيْنَ التَّوَاصِي **بِالحَقِّ المُبِين**، وَالتَّواصِي **بِالصَّبْر واليقين؟!**

أَيْنَ صنائعُ هَؤُلاء الهُـوجِ -هَـدَاهُم الله- مِـنْ بَعْـضِ «تَوْجِيهَـات» فَـضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي المدخلي** -وَفَّقَهُ المَوْلَى -النَّافِعَة-؛ لَـمَّا قَال:

«**إِنَّ مُرَاعَاةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الإِسْلاَمِ وَأُصُولِهِ، وَكَمْ يَجْلِـبُ اللهُ بِذَلِكَ مِنَ الخَيْرِ، وَيَدْفَعُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ!**

وَعَدَمُ مُراعَاتِهَا فِيهِ بَلاءٌ عَظِيم»[١].

قُلْتُ:

فَمَا نَتِيجَةُ فِعْلِهِم -ذَاك-، وَثَمَرَةُ تَشَدُّدِهِم-ذَيَّاك-؛ إِلَّا الفُرقَـةَ، والتـشتُّتَ، والخُصوماتِ، والضَّعْفَ، والذُّلَّ، وتسلُّطَ الأعداءِ[٢]؟!

---

(١) وصَلَ البلاءُ والفتنةُ ببعضِ **مَن دَاخَلَ هذه الفِتَنَ** -مِن المسلمين الجُدُد -**في بلاد الغَرْب**- إلى أَنَّهُ **ارْتَدَّ عن دينِهِ!**

ولا مُفَرِّجَ إِلَّا الله -تعالى-.

(٢) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٥٤):

«وبلادُ الشرقِ مِن أسباب تسليط الله **التَّتَرَ** عليها: **كثرةُ التفـرُّقِ والفـتن بيـنهم** في المـذاهب=

بَلْ مَاذَا سَيُجيبُ هؤلاءِ -هَدَاهُم الله- في موضوع (الزِّيارة!) -ذاك- وَالَّذِي هُوَ **سَبَبُ فِتْنَتِهم (الظَّاهِرُ!)**- عَلَى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (١٠/ ٢٦٢) عَنْ يَعْقُوبَ بنِ يُوسفَ المُطَّوِّعِيِّ، قال:

«كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن صَالِحِ الأَزْدِيُّ رافِضِيًّا، وَكَانَ **يَغْشَى** أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، **فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه**، فَقِيلَ لَه: يَا أَبَا عَبْدِ الله! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صَالِحٍ رافِضِيٌّ؟!

فَقَال: سُبْحَانَ الله! رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ نَقُولُ لَهُ: لاَ تُحِبَّهُم! هُوَ ثِقَة»[1].

=-وغيرِها-؛ حتى تجد المنتسبَ إلى الشافعيّ **يتعصَّبُ** لمذهبِه على مذهب أبي حنيفة؛ حتى يَخْرُجَ عن الدِّين! والمنتسبَ إلى أبي حنيفة **يتعصَّبُ** لمذهبِه على مذهبِ الشافعيّ -وغيره-؛ حتى يَخْرُجَ عنِ الدِّين! والمنتسبَ إلى أحمدَ **يتعصَّبُ** لمذهبِه على مذهبِ هذا وهذا!

وفي المغربِ: تجدُ المنتسبَ إلى مالكٍ **يتعصَّبُ** لمذهبِه على هذا وهذا!

وكُلُّ هذا مِن التَّفَرُّقِ والاختلافِ الذي نَهى اللهُ ورسولُه عنه.

وكلُّ هؤلاء **المتعصِّبين بالباطل**، والمتَّبِعين ﴿ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾، المُتَّبِعين لأهوائِهم بغيرِ هُدىً مِن الله: مستحقُّون للذَّمِّ والعِقاب.

وهذا بابٌ واسعٌ؛ **فإنَّ الاعْتِصامَ بالجماعةِ، والائْتِلافَ مِن أصولِ الدِّين**، و(الفرعَ) المتنازَعَ فيه مِن الفروع الخفيفةِ، **فكيف يُقْدَحُ في الأصلِ بحفظِ الفَرْع؟!**».

قلتُ: و(الفَرْعُ) -المُشارُ إليه-: مسألةُ رَفْعِ اليَدَيْن لحنفيٍّ يُخالفُ مذهبَهُ؛ **فَبُدِّعَ** بسببِ ذلك!

... **والتاريخُ -نفسُهُ-** يتكَرَّرُ! -**بِسَبَبِ السَّفَهِ وَالحُمْقِ**-!!

وَكَمَا قَال ﷺ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِه؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَة**» -رَوَاهُ البُخَارِي: (٥٩)-.

وفي «معجم البلدان» (١/ ٢٠٩)، و(٣/ ١١٧) قصَّتان عجيبتان (!) فيما كان يجري بين (الشافعية) و(الحنفية) مِن **فتن، وحروب**، و.. و..!!

(١) ولا يتعارَضُ هذ النصُّ مع ما رواهُ الخلّالُ في «السُّنَّة» (٧٩٩) مِن أنَّ الإمام أحمد قد أنكرَ عليه روايتَهُ الأحاديثَ الرديئةَ في أصحابِ رسولِ الله ﷺ، «فجعل يقولُ: قد حدّث بها=

بَلْ مَاذا سَيَقُولُونَ -أَصْلَحَهُم الله- فِيمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- فِي بَعْضِ «أَجْوبَتِهِ» -فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ البِدَعِ، وَالجُلُوسِ مَعَهُم لِلنُّصْح)-؛ لَـمَّا قَال:

«... فَأَنَا لاَ أَذْهَبُ إِلى بُيُوتِهِم وَمجَالِسِهِم، **فَإِذَا جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْهُم إِلَى بَيْتِي**[1]: **نَاصَحْتُه، وَبَيَّنْتُ لَهُ الحَقّ.**

وَهَذا لَيْسَ بِعَيب؛ فَقَدْ كَانَ الْمُنَافِقُون يَحْضُرُونَ مجَالِسَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُناصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الإِسْلاَمَ وَالحَقّ.

= فلانٌ، وحدّث بها فلان -**وأنا أُرْفِقُ به**، وهو يحتجُّ-، فرأيتُه -بعدُ-، فأعرضتُ عنه، ولم أُكَلِّمْهُ»!

... ذلكم أنَّ مدَّةَ (الرِّفْقِ) قد تطولُ مِن شخصٍ إلى آخَر(!)، وفي زمانٍ دونَ آخَر(!)؛ فلِمَ الإنكارُ -الْمُباشرُ- لمجرَّدِ (زيارة) -أو أكثر- وهي (قد) تكون ضِمْنَ دائرة ذاك (الرِّفق) الحنبليّ -تلك-؟!

أَمْ أنَّ الأمرَ (!) يعودُ إلى منطقِ اختلافِ الموازين، وتنوُّع المكاييل؟!

وممَّا يدلُّ على (**تغيُّر الزَّمان**) بتغيُّرِ أساليبِه، وطُرُقِهِ -قُوَّةً وضعفاً-أيضاً-:

ما رواهُ الخلّالُ -أيضاً- (٨٢٦) في هذا **الرافضيّ** -نفسِهِ- من قولِ الإمامِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ القَطِيعِيِّ -من شيوخ البخاريِّ ومسلم- أنه قال فيه: «**خُذُوا برِجْلِهِ، وجُرُّوهُ، وأخْرِجُوهُ مِن المسجد**»؛ فجُرَّ برجلَيْهِ، وأُخرِجَ مِن المسجد!!

قلتُ: فما أكثرَ -في هذا الزمان- مَن يحتاجُ إلى أن يُؤخذَ برجليْهِ! وأن يُجَرَّ مِن أُذُنَيْهِ! وأنْ يُخرجَ مِن المساجد على رُكْبَتَيْه!!

ولكنْ؛ لا نَرَى مِن ذلك -وقد لا نَرى!- في (**الواقع!**) شيئاً!!

(١) مَعَ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بن حَنْبَل -رَحِمَهُ الله- رَفَضَ زِيَارَةَ **داوُد بن عَلِي الظَّاهِرِيِّ** لَهُ، وَدُخُولَهُ عَلَيْه! كَمَا فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (٨/ ٣٧٣) -**فِي خَبَرٍ يُكَرِّرُهُ الكَثِيرُونَ (!) دُونَ حُسْنِ فَهْم!**-.

... **وَلَكِنَّهُ تَغَيُّرُ الزَّمَان، وَالنَّظَرُ فِي المَصَالِح...**

وَهُمَا أَصْلاَن مُهِمَّان؛ يَغِيبَانِ عَنِ الكَثِيرِين؛ مِمَّن -للباطلِ مِن الـمُتَحَمِّسِين!

وَهَذا الشَّيْخُ ابْنُ بَاز[1] -رَحِمَهُ الله- يَأْتِيهِ أَهْلُ البِدَعِ، وَأَهْلُ التَّحَزُّبِ إِلَى مَجْلِسِه، فَيُنَاصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الحَقّ.

وَهَذا المُفْتِي، وَ(هَيْئَةُ كِبارِ العُلَماء) يَأْتِيهِم أَهْلُ البِدَع فِي (رَابِطَةِ العَالَمِ الإِسْلَامي)، وَفِي مَجَالِسِهِم -أَيْضاً-، وَيَنْصَحُونَهُم -فِيما أَعْتَقِد-.

وَلاَ أَعْرِفُ أَحَداً مِنَ العُلَماءِ قَالَ لِي: أَنْتَ تُجَالِسُ أَهْلَ البِدَع! وَلاَ أَحَدٌ رَدَّ عَلَيَّ مِنَ العُلَمَاءِ فِي هَذا الأَمْر!»[2].

قلتُ:

وقد قالَ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -في بعضِ مجالِسِهِ- كما في كتاب «حياة الألبانيّ، وآثاره» (١/ ٣٧٩٥)-:

«كان يحضرُ دروسي في سُوريَّا أعضاءٌ مِن **الإخوان**، ومِن حزب **التحرير**، ومِن جماعة **التبليغ**، ومِن **المذهبيِّين**، وفي هؤلاءِ مَن يُصَرِّحُ بتَتَلْمُذِهِ عَلَيَّ[3]، ويُقِرُّ بالفضلِ..».

---

(١) انظُر ما سَيَأْتِي (ص٣٧٩).

(٢) مع أنَّ الشيخ عُبيد الجابري -سدَّدَهُ اللهُ- ذَكَرَ -في «**الموقف الحقّ مِن المخالِف**» -بعضَ المبتدِعة- بأسمائهم!-، ثُمَّ قال:

«.. مع أنِّي أُشْهِدُكُم: لو أرادوا زيارتي ما مَكَّنْتُهُم مِن زيارتي، والله لا يدخلونَ بيتي -إن شاء الله- .. **مستعدٌّ أنْ أُمَكِّنَ (حميرَ) آبائِهم، ولا أُمكِّنَهُمْ مِن زيارةِ بيتي**»!!!

(٣) **مع اختلافِ المنهج!!**

... فماذا سيقولُ مَن بَغَى علينا مِن هؤلاءِ (الإخوان) فيما عَمِلَ به هذانِ (الشيخان)؟!

وماذا سيحكُمونَ عليهِما؟!

أَقُول:

وَلَيْسَ لِي -بَعْدُ- إِلاَّ أَنْ أَدْعُوَ رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعالَى- لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ -قَائِلاً لَهُم- وَفِيهِم- بدُعاءِ الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- لأمثالهم-:

«أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُم.

أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْمَعَ كَلِمَتَكُم عَلَى الحَقِّ.

أَسْأَلُ اللهُ أَنْ يُذْهِبَ عَنْكُمْ كَيْدَ الشَّيْطَان.

اجْتَهِدُوا فِي بَذْلِ الأَسْبَابِ لِذَلِك؛ ابْذُلُوا الأَسْبَابَ فِي اسْتِئْصَالِ شَأْفَةِ الفُرْقَةِ وَأَسْبَابِهَا.

وَفَّقَكُم اللهُ، وَسَدَّدَ خُطَاكُم -حَيَّاكُم اللهُ-.

وَانْظُرُوا إِلَى الأَعْدَاءِ فَرِحين! **فَإِنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ تَوَقَّفَت، وَضُرِبَت**[1]...

فَاتَّقُوا اللهَ فِي أَنْفُسِكُم، **وَاتَّقُوا اللهَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَة**، وَابْذُلُوا الأَسْبَابَ الَّتِي تَمْحُو **هَذِهِ الأَبَاطِيلَ، وَهَذِهِ الفِتَن**»[2].

---

(١) نعم -والله-؛ فلم يبقَ لأكثرِ السَّلَفِيِّين شغلٌ شاغلٌ إلا **تجريحَ بعضِهم بعضاً**؛ فآلُوا ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾!!

(٢) «**الحَثّ عَلَى المَوَدَّةَ وَالائْتِلاَف، وَالتَّحْذِير مِنَ الفُرْقَة وَالاخْتِلاف**» (ص٤٧). =

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة» (٤/ ٣٤٣):

«**وَالفِتْنَةُ إِذَا وَقَعَتْ: عَجَزَ العُقَلاَءُ فيها عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاء، فَصَارَ الأَكَابِرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- عَاجِزِينَ عَنْ إِطْفَاءِ الفِتْنَة، وَكَفِّ أَهْلِهَا!**

وَهَذَا شَأْنُ الفِتَن، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥] ، **وَإِذَا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ، لَمْ يَسْلَمْ مِنَ التَّلَوُّثِ بِهَا، إِلاَّ مَنْ عَصَمَهُ الله**».

وَلْنُكَرِّرْ مَعَ شيخِنا الوالِدِ، العلَّامةِ الإمامِ محمد ناصرِ الدِّينِ الألبانيِّ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِه- قولَهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٧١٣):

«**واللهُ المُستعانُ على فسادِ أهلِ هذا الزَّمان، وإعجابِ كُلِّ ذي رأيٍ برأيه**»...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

= **قُلْتُ**:

وَكَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذِهِ المَعَانِي! فَهِيَ -وَالله- غُرَّةُ الأَمَانِي...

المَسْأَلَةُ الرابعة: تأصيلُ (الجرح والتعديل):

مِنَ المَسَائِلِ الَّتِي يُكَرِّرُ ذِكْرَها (**بعضُ النَّاس!**)[1] -دون استيعابٍ للمَقَام-: مَسْأَلَةُ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل) -وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَدِلَّتِهَا، وَحُكْمِهَا-؛ فَأَقُول -مُلَخِّصاً مَا عِنْدِي- بِوُضُوحٍ وَبَصِيرَة:

أَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ -فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّة- ظَاهِرَةٌ بَاهِرَة، مَعْرُوفَةٌ لاَ تَخْفَى عَلَى أَقَلِّ طَالِبِ عِلْمٍ شَاد؛ فَلاَ يَحْتَاجُ الحَسْمُ فِيهَا إِلَى أَدْنَى حَشْدٍ (!)، أَوْ أَقَلِّ إِرْشَاد**!**

ولكنَّ البحثَ -وهو مُرادِي ومَقصودِي- في: **تَقَاسِيمِهِ وَأَنْوَاعِهِ، وقواعدِهِ وتأصيلاتِهِ وتفعيلاتِهِ، وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ؛** فقد حدثتْ -بعدُ- مُؤَصَّلَةً على أيدِي عُلماء السُّنَّةِ الرَّبَّانِيِّين، ولَيْسَ مِنْهَا فِي الوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ إلاَّ بعضُ عُموماتٍ...

وَكَوْنُهُ (عِلْماً = نَشَأَ) لِمَصْلَحَةِ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظِ الدِّين؛ **فَهَذا مِمَّا لاَ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَان، وَلاَ يَنْتَطِحُ فِيهِ كَبْشَان..**

---

(١) ولم أُصَرِّحْ بالأسماءِ -هُنا- في مواضِع كشف الانتقاد-؛ مُكتفياً بهذه الإشارة!!

حِرْصاً على السَّتْرِ -مِن جِهَةٍ، وعدمِ الإثارةِ -مِن جهةٍ أُخرى-!!

ولي في ذلك سَلَفٌ جليلٌ؛ وهو **الإمامُ البخاريُّ** -رحمهُ اللهُ-، حيثُ ذكرَ في «صحيحِه» -العظيم- الردَّ على عددٍ مِن **أهلِ العلمِ**؛ مكتفياً بقولِه: (**وقال بعضُ النَّاس!**)!

وذلك في نَحْوٍ مِن ثلاثين موضعاً..

وألّف عددٌ مِن العُلماءِ كُتُباً مُستقِلَّةً في تحقيقِ -وتعيينِ- (**بعض الناس**) -هؤلاء-!

وَمَا قَرَّرْتُهُ -ثَمَّةَ-بِفُرُوعِهِ الثَّلاثَةِ- هُوَ ما قاله الإمام أبو عَمْرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٥٠) -تماماً-:

«رُوِّينا عن صالح بن محمد -الحافظ جَزَرَة-، قال: **أولُ** مَن تكلَّمَ في الرِّجالِ: شُعْبَة بن الحجَّاج، ثُمَّ تَبِعَهُ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان، ثُمَّ بَعْدَهُ أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين -وهؤلاء-.

قلتُ: **يعني أَنَّهُ أَوَّلُ مَن تصدَّى لذلك، وعُنِيَ به.**

وإلا؛ فالكلامُ فيهم -جرحاً وتعديلاً- مُتَقَدِّمٌ ثابتٌ عن رسولِ الله ﷺ، ثم عَن كثيرٍ مِن الصَّحابةِ والتابِعِين -فَمَن بعدَهم-.

وَجُوِّزَ ذلك صوناً للشريعةِ، ونفياً للخطأِ والكذِبِ عنها؛ كما جازَ الجرحُ في الشهودِ: جازَ الجرحُ في الرواةِ».

قلتُ: وَمَنْ حَمَّلَ كَلامِي -فِي بَعْضِ المَجَالِسِ!- على خِلافِ هذا التَّقْريرِ؛ فقد تَقَوَّلَ -أو تأَوَّل-!..

وَإِذَا صَاحَبْتَ فَاصْحَبْ صَاحِباً ذَا حَيَاءٍ وَعَفَافٍ وَكَرَمْ
قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ: لاَ؛ إِنْ قُلْتَ: لاَ وإِذَا قُلْتَ: نَعَم؛ قَالَ: نَعَمْ[١]

وَرَحِمَ اللهُ الإِمَامَ ابْنَ القَيِّمِ -القَائِلَ-:

«**فَقِيهُ النَّفْسِ** يَقُول: مَا أَرَدْتَ؟ **وَنِصْفُ الفَقِيهِ**[٢] يَقُول: مَا قُلْتَ؟**!**

---

(١) «التَّوْضِيح بِشَرْحِ الجَامِعِ الصَّحِيح» (٢/ ٣٥٥) لِلحَافِظِ ابْنِ المُلَقِّن.

(٢) و(**غيرُ الفقيه!**) يقولُ: ابتدعتَ، وميَّعْتَ: فَسَقَطْتَ**!!**

فَاللَّغْوُ فِي الأَقْوَالِ نَظِيرُ الخَطَأ وَالنِّسْيَانِ[١] فِي الأَفْعَال».

كما في «إعلام الموقِّعين» (٣/ ٥٤).

وَلاَ يَنْقَضِي عَجَبِي مِن (**بعضِ النَّاس!**)؛ لَـمَّا رَاجَعَنِي فِي مَسْأَلَة مشروعيَّة الجَرح والتعديل -هذه-، مُبيِّناً لَهُ قَصْدِي، وذاكِراً لَهُ حَقِيقَةَ قَوْلِي وَمُرَادِي، وَأَنَّ كَلاَمِي (ذَاكَ) -إِذَا سَلَّمْنَا بِانْتِقَادِهِ!- لاَ يَخْرُجُ عن كَوْنِهِ (خَطَأً لَفْظِيًّا)، فَأَصَرَّ -جِدًّا!- على أَنَّهُ (خَطَأٌ حَقِيقِيّ)!!

والواجبُ: «**أن يُفَسَّرَ كلامُ المُتكلِّمِ بعضُهُ ببعضٍ**[٢]، **ويُؤخذَ كلامُهُ ها هُنا، وها هُنا، ويُعْرَفَ ما -عادتَهُ- يَعْنِيهِ ويُرِيدُهُ**..»[٣] -كما قال شيخُ الإسلامِ في «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٤)-.

وقال -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦):

«.. ليس لأحدٍ أنْ يحملَ كلامَ أحدٍ مِن الناسِ إلَّا على ما عُرِفَ أنَّهُ أرادَهُ؛ لا على ما يحتملُهُ ذلك اللفظُ في كلامِ كُلِّ أحدٍ».

... وحالُ ذاك المُعترِضِ -**هداهُ اللهُ**- خلافُ حالِ مَن سُئِلَ عن قَولِي على

---

(١) ولكنْ؛ أين مَن يُقَدِّر هذا -نظريًّا-، ويُطَبِّقُهُ -عَمَليًّا-؟!

(٢) **إنْ كانَ وَفْقَ أُصُولِ أهل السُّنَّةِ**.

أمَّا المُبتدِعُ؛ فما (قد) يُفهَمُ مِن كلامِهِ أنَّهُ صوابٌ: فإنَّهُ يُحْمَلُ -ولا بُدَّ- على أصولِهِ الفاسدة؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ مُلبِّساً ومُدَلِّساً في فرعِهِ وفصلِهِ؛ حمايةً لأساسِهِ وأصلِهِ!!!

(٣) ثُمَّ ذَكَرَ -رحمهُ اللهُ- حُكْمَ استعمالِ لفظٍ في معنىً لمْ تَجْرِ عادتُهُ باستعمالِهِ فيه؛ فلْيُنْظَرْ.

وجه الاستعداء!-؛ فأجاب -على سَبِيلِ الإنصاف- **وفَّقَهُ اللهُ**- بما حَرْفُهُ: «ما أظنُّ أخانا **الشيخَ عليًّا** يجهل هذا»...

فَجَزاهُ اللهُ خَيْراً، وَزَادَهُ فَضْلاً وَبِرًّا؛ فَـ«**مَا زَالَ الحَمْلُ عَلَى السَّلاَمَةِ -عِنْدَ الاحْتِمَالِ-: شِعَارَ العَارِفِين، وَالصَّالِحِين، وَالمُتَّقِين**»[١].

وَقَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِيُّ فِي «القَوَاعِد وَالأُصُول الجَامِعَة» (ص٨٤):

«**فَيَنْبَغِي أَنْ يُراعَى فِي أَلْفَاظِ النَّاسِ عُرْفُهُم وَعَوائِدُهُم؛ فَإِنَّ لَهَا دَخْلاً كَبِيراً فِي مَعْرِفَةِ مُرادِهِم وَمَقَاصِدِهِم**».

وقال شيخُ الإسلامِ في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ١٦٥):

«والاستفسارُ[٢] -مع ظهورِ المقصود- نوعٌ من اللَّدَدِ في الكلامِ، و(**أبغضُ الرِّجالِ إلى الله الألدُّ الخَصِمُ**)[٣]».

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّان:

«**خيرُ الإخوان مَن لم يُناقِش..**»[٤].

---

(١) «العَوَاصِم والقَوَاصِم» (٥/ ١٤) لابْنِ الوَزِير اليَمَانِي.

(٢) فكيف بالاعتراض، والإصْرارِ على الرَّدِّ والانتقاض؟!

(٣) رواهُ البخاريُّ (٢٣٢٥)، ومسلم (٢٦٦٨) عن عائشة.

(٤) «روضة العُقلاء» (ص٨٧)، والمقصودُ: **المُناقشةُ بِلا جدوى!**

وإلّا؛ فنحنُ نقولُ: ناقِش، ثُمَّ ناقِش، ثُمَّ ناقِش...

بل -خَطِّئ مَن أردتَ -ما أردتَ-!

وإنَّما الذي نَحْذَرُ منه -ونُحاذِره- الألفاظُ، والتبديع، والهجر، والتشنيع!!

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله- فِي «الرَّدّ عَلَى البَكْرِي» (١/ ٢٦٣):

«وَمَا زَالَ أَهْلُ العِلْمِ إِذَا انْتَهَى النِّزَاعُ بَيْنَهُم إِلَى **الأَلْفَاظ** -مَعَ اتِّفَاقِهِم عَلَى المَعَانِي- يَقُولُون: **هَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَالنِّزَاعُ اللَّفْظِيُّ لاَ اعْتِبَارَ بِه**؛ يَسْتَهِينُونَ بِالنِّزَاعِ **فِي الأَلْفَاظ**، إِذَا وَقَعَ الاتِّفَاقُ عَلَى **المَعَانِي** الَّتِي يَعْقِلُها الأَيْقَاظ».

قُلْتُ: وَأَدِلَّةُ ما أردتُ -حول (**تأصيلات**) و(**تفصيلات**)، و(**نشأة**) هذا العِلم -غيرُ ما ذكرتُ- عَدِيدَةٌ؛ أَشْهَرُهَا:

مَا رَوَاهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ» (١/ ١٢) عَن ابْنِ سِيرِين، أَنَّهُ قَال: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُون عَنِ الإِسْنَاد، فَلَمَّا وَقَعَت الفِتْنَة، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُم؛ فَيُنْظَرُ إِلَى **أَهْلِ السُّنَّة**: فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُم، وَيُنْظَرُ إِلَى **أَهْلِ البِدَع**: فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُم».

وَهُوَ دَلِيلٌ تَارِيخِيٌّ بَيِّنٌ عَلَى (نَشْأَةِ) عِلْمِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل -بِأُصُولِهِ وَقَوَاعِدِهِ-؛ فَتَأَمَّلْ، وَلاَ تَتَعَجَّلْ.

وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ ذَا قَالَ فَضِيلَةُ الأُسْتَاذ الدُّكْتُور الشَّيْخ وَصِيّ الله عَبَّاس -نَفَعَ اللهُ بِعُلُومِهِ- فِي (مُقَدِّمَتِه) عَلَى «عِلَل الإِمَام أَحْمَد» (١/ ١٨) -بَعْدَ ذِكْرِهِ النُّصُوصَ القُرْآنِيَّةَ العَامَّةَ فِي (التَّحقُّق، وَالتَّثَبُّتِ مِنَ الأَخْبَار)-:

«وَمِن هَذَا المُنْطَلَق القُرْآنِي الكَرِيم: **تَوَجَّهَ** أَهْلُ الحَدِيثِ -رَحْمَةُ الله عَلَيْهِم-

فَبَذَلُوا قُصَارَى جُهودِهُم...» -إلَخ-...

وَمِنْهُ: قَوْلُ الإمَامِ النَّوَوِيِّ فِي «شَرْح صَحِيح مُسْلِم» (١/ ١٢٤):

«اعْلَم أَنَّ جَرْحَ الرُّواةِ جَائِزٌ، بَلْ وَاجِبٌ -بِالِاتِّفَاق-؛ **لِلضَّرُورَةِ**[١] الدَّاعِيَةِ إِلَيْه؛ **لِصِيانَةِ الشَّرِيعَةِ المكرَّمة**».

وَفِي رِسَالَةِ «**قَواعِد القَواعِد**» -لِفَضِيلَة الأَخِ الصَّدِيق مَعَالِي العلَّامةِ الشَّيْخ صَالِح بنِ عَبْدِ العَزِيز آل الشَّيْخ -نَفَعَ اللهُ بِهِ- قَوْلُهُ:

«**القَوَاعِدُ أَنْشَأَهَا العُلَمَاءُ... وَهِي -فِي الأَصْلِ- لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً**[٢]..».

قُلْتُ: وَهَذا عَيْنُ مَقْصُودِي، وَذَاتُ مُرادِي..

فَإِيَّاكَ أَنْ تُغالِطَ، أو تُعَادِي!!

وأختِمُ هذا البحثَ -وقد طال!- بكلامٍ عزيزٍ مُطابقٍ -تماماً- لكلامي؛ قالَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ- في رسالتِه «**التوحيد أولاً -يا دُعاةَ الإسلام-**» (ص٢٦):

(١) ومِن مقرَّرات العُلماء قَوْلُهُم: «**الضرورة تُقَدَّرُ بقَدْرِها**».

كما في «المُوافَقات» (٤/ ٥٩ -طبعة دراز) -وغيره-.

فَلاَ نَتَجَاوَزُ (القَدْرَ) المَشْرُوعَ مِنْ (النَّقْدِ)، وَ(الرَّدِّ)؛ لِأَنَّهُ خِلافُ الأَصْلِ؛ فَتَنَبَّه وَاحْذَر...

(٢) فكيف الشَّأْنُ بمن قدَّم (**علم الجرح والتعديل**) -قالاً وحالاً!- على (**علم التوحيد والعقيدة**)؟!

وأنَّهُ -على حَدِّ زَعْمِهِ!-: لولا ذاك لما وَصَلَنَا هذا!!!

«.. **أوضاعُنا -اليومَ- تختلفُ -تماماً- عما كان عليه المسلمون الأوائل**؛ فلا يجوزُ أنْ نتوهَّمَ بأنَّ الدعوةَ إلى العقيدة الصحيحة هي -اليومَ- من اليُسر كما كان الحالُ في العهد الأوَّل.

وأُقَرِّبُ هذا في مَثَلٍ لا يختلفُ فيه اثنانِ، ولا ينتطحُ فيه عَنْزان -إن شاء الله-:

مِن اليُسْرِ المعروفِ -حينئذٍ- أنَّ الصحابيَّ يسمعُ الحديثَ من رسولِ الله ﷺ مُباشرةً، ثم التابعيَّ يسمعُ الحديثَ من الصحابيِّ -مُباشرةً-...

وهكذا؛ نقفُ عند القرون الثلاثةِ المشهودِ لها بالخيريَّةِ، ونسألُ: **هل كان هُناك شيءٌ اسمُه (علمُ الحديث)**؟ الجوابُ: **لا**[1].

وهل كان هناك شيءٌ اسمهُ (علمُ الجرحِ والتعديل)؟ الجوابُ: **لا**[1].

أمَّا الآن؛ فهذانِ العِلمانِ لا بُدَّ منهُما لطالبِ العلمِ، **وهُما مِن فروضِ الكِفايةِ**..».

وهذا -نفسُهُ- ما قالَهُ الشَّيْخُ **ربيعُ بنُ هادِي** في «مجموع ردوده» (ص١٩٧) حول «عِلم الجرح والتعديل»، وأنَّهُ: «**أُنْشِئَ لحمايةِ الدِّينِ، ولإنزالِ النَّاسِ منازلَهم**».

---

(١) لا نُريد أنْ يُسارِعَ (!) بعضُ الهُوج -وما أكثرَهُم!- إلى الطعنِ بشيخِنا الإمام، أو تَقْوِيلِه ما يُخالِفُ قصدَهُ ومُرادَهُ مِن الكلام!!

وهو عينُ ما فَعَلُوهُ (!) مَعَنَا -هداهُم اللهُ- المَلِكُ العَلَّام-.

و:

(قَطَعَتْ جهيزةُ قولَ كُلِّ خطيب)[1]...

... والأمرُ -**لوضوحِه**- لا يحتاجُ لأكثرَ مِن هذا!

ولكنْ؛ هدَى اللهُ مَن كانَ السَّبَبَ في هذا الاستِرسال -ولا يخلُو مِن فائدةٍ -إنْ شاءَ اللهُ-!

ورحِمَ اللهُ مَن قالَ -مِن مشايخِنا-: **(توضيحُ الواضحات مِن المشكِلات)!!**

مدحاً وذمًّا وما جاوزتَ وصْفَهُما
والحقُّ قد يعتريهِ سوءُ تعبيرِ!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) انظُر -للفائدة- «المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ١٩٧)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٩١).

المَسْأَلَةُ الخامسة: حُكم (الجمعيَّات)[(١)] **-وما يتعلَّقُ بها-:**

زُرْتُ -قريباً- (**بعضَ النَّاس!**)؛ فوَاجَهَنِي -فَوْراً- **دُونَ أيِّ مُقَدِّمَات!!**- بالامْتِحَان (!): فِي رأْيِي وَمَوْقِفِي مِن (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي)[(٢)] -الكُوَيْتِيَّة-؟!!

فَابْتَدَأْتُ مَعَهُ: أَنَّنِي لَسْتُ مَعَهَا، ولا تابعاً لها، ولا محسوباً عليها!

مع إبدائي مجموعةً مِن الملحوظات -المتضمِّنَةِ عدداً مِن النَّصائح والمناصَحات-؛ فَأَبَى، وَاسْتَنْكَر؛ قَائِلاً: لاَ؛ بَلْ أَنْتَ تُؤَيِّدُهُم، وَتُدَافِعُ عَنْهُم!! **وَهُم (قُطْبِيُّون)، (إِخْوَانِيُّون)، (تَكْفِيرِيُّون)!!**

---

(١) مع أنَّ الكلامَ -حَسْبُ- عن (جمعيّة) واحدة -أو اثنتَيْن!-؛ إلَّا أنِّي رأيتُ كثيراً مِن الشّباب -وبخاصَّة في (**العراق!**)- جعلوا حُكم (الجمعيَّات) عامًّا -**تبديعاً، وتضليلاً!**- دون ضوابطَ، ولا فوارقَ!! **ممَّا أَوْقَعَ الفُرقةَ بينهم، وشتَّتَ -جِدًّا- كلمتَهم...**

وَانْظُر فِي تَجْوِيزِ الجَمْعِيَّات -**لمشايخِنا الكِبار**-: «الأسئلة الشامية» (رقم:١) -لشيخِنا **الألبانيِّ**-، و«مَجْمُوع فَتَاوى **ابْن بَاز**» (٥/ ١٩٤)، وَ«مَجْمُوع فَتَاوَى **ابْن عُثَيْمِين**» (١٦/ ١٣٩).

وَفِي «جَمَاعَة وَاحِدَة لاَ جَمَاعَات..» (ص٥٢) -للشيخ **ربيع بن هادي**-: الإِقْرَارُ بِالجَمْعِيَّاتِ «**القَائِمَة عَلَى مَنْهَجِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة**»؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالمَنْعَ مُتَعَلِّقٌ بمنهجِ (الجمعيَّة) -أيِّ جمعيَّةٍ-، وطريقتِها، لاَ لِمُجَرَّدِ صُورَتِهَا وَنِظَامِهَا؛ **فتنبَّهْ**...

وانظُر «دفع المِراء..» للأخِ الشيخِ حَمد العُثمان، و«نقد كتب مشبوهة» للأخِ الشيخِ (محمد) عُمَر بازمول.

(٢) ولا أدري كيفَ فَهِمَ بعضُ (**الغُلاةِ**) مِن كلامِي (**العَرَبِيِّ**) -ها هُنا- عن هذه (الجمعيَّة) -هُنا- بأنَّهُ: (**دفاعٌ مُستميتٌ!**)؛ فكأنَّهُ يقرأُ **بالعِبريَّة**، ويكتُبُ **بالفارِسيَّة!!**

وَلَقَدْ أَجَبْتُهُ -سَاعَتَئِذٍ-؛ وَوَاجَهْتُهُ، وبيَّنْتُ له؛ لَكِنْ: **بِلاَ فَائِدَةٍ!!**

فَأَقُولُ -الآنَ-مُوَضِّحاً- أكثرَ وأكثرَ:

قَدْ رَأَيْتُ -فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْدَانِ- خِلافاً كَبِيراً -جِدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي) -فِي الكُوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ -فِي جَلِيِّ أمرِها[1]- **شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة**؛ (**مجتهدةً**) في تطبيقِ ذلك؛ ممَّا يجعلُها (**تصيبُ**) أحياناً، و(**تُخطِئُ**) أحياناً أُخرى!

وَسَبَبُ هَذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ (**بَعْضِ**) أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين فيها، وَنَقْدُهُم إِيَّاهَا...

وَبعضُ هَؤُلاَءِ العُلَماءِ مُصِيبُون في شيءٍ مِن نَقْدِهِم -**وبخاصَّة فيما وَقَعَ مِن تفريقٍ وفُرقةٍ في عددٍ مِن البلادِ -بسببِها-**؛ والبعضُ الآخَرُ في كلامِه نوعُ غُلُوٍّ...

وإِنِّي لأَذْكُرُ -تَماماً- أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) -عِنْدَ بَعْضِ رُؤُوسِها، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِير بِالعَمَلِ السِّيَاسِي -واستغراقُهم فيه-.

وَثَانِيهَا: بعضُ المَسَالِكِ الحِزْبِيَّةِ فِيهِم -وَقَد اعْتَرَفَ بِهَا كَبِيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي!-.

---

(١) ولا أزالُ على هذا القولِ؛ لأَنَّهُ هو **الواقعُ** -إجمالاً-.

مع تأكيدي -**أكثرَ وأكثرَ**- على وُجودِ (أخطاء) و(أغلاط) **يجبُ** تصحيحُها، **ويجبُ** الخُروجُ منها.

وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُوَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْد الخَالِق)- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُهُ**!** -نازعاً مَنْزِعَ التَّكْفِيرِ!- وَهُمْ يَعْرِفُون-[1]**!!**

... **وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكَرِّرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ** -رُغْمَ مُخَالَفَتِي لَهُم في أشياء-: بِلُزُوم التَّبَرُّؤِ مِنْ هَذا **الرَّأْس**؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَدَمِ التَّبَرُّؤِ -مِنْهُ- مِنْ شَدِيدِ البلاءِ **والبَأْس!!**

فضلاً عن المُلاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانا اللهُ وإيَّاهُم مِنها-؛ **هم -لِدَعْوَتِهِم- في غِنىً عنها.**

... **لعلَّهُم يستجيبون، ويتجاوبون!** وليس ذلك ببعيدٍ عنهم -جزاهم اللهُ خيراً-؛ فقد رأينا منهم بعضَ التجاوُبِ -عِياناً- زادَهُمُ اللهُ توفيقاً-.

وَلِلشَّيْخ مُقْبِل بن هَادِي -رحمهُ اللهُ- فِي «قَمْعِ المُعَانِد» (ص١٤٩-١٥٣) رِسَالَةُ مُناصَحَة لهذه (الجَمْعِيَّة) -نَفْسِهَا- تَضَمَّنَت نَقْدَ (عَبْد الرَّحْمَن عَبْد الخَالِق)**!**

وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات -جَمِيعاً- إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَها، وَلاَ مُخاصَمَتَهَا..

---

(١) فقد سمعتُ عدداً مِن فضلائهم يُنْكِرُ عليه **مخالفاتِه**، ويُشَدِّدُ عليه في **انحرافاتِه**.

وقد فهمتُ منهم -سدَّدَهُمُ اللهُ- أنَّ لهم اجتهاداً خاصًّا في عدم البراءةِ منه- علَناً-؛ لأسبابٍ خاصَّةٍ بهم، مُتَعَلِّقَةٍ ببلدِهم!

وإنْ كُنتُ -شخصيًّا- لا أرتضِي هذا الأسلوبَ، ولا أُوافِقُهُ.

والحقُّ أحقُّ بالاتِّباع...

ومِن آخِر ما اطَّلَعْتُ عليه -**مِن انتقادِهم الصريح له**-: ما في كتاب «أُصول الشيخ عبد العزيز ابن باز -رحمهُ اللهُ- في الرَّدّ على المخالف» (ص٢٥٦-٢٥٧) للأخ الفاضل فيصل قزار الجاسم -وفَّقَهُ اللهُ-.

وَلاَ أُقِرُّ -البَتَّةَ- ادِّعَاءَ أَنَّهَا -بالعُمومِ[1]- (قُطْبِيَّة)، أَوْ (تَكْفِيرِيَّة)! **بَلْ أَنَا عَلَى (يَقِين) أَنَّهُم على عَكْسِ ذَلِك.**

وَلاَ أَظْلِمُ مَنْ أُخَالِفُ -**مَا اسْتَطَعْتُ إِلى ذَلِكَ سَبِيلاً**-؛ مُتَبَرِّئاً إِلى الله مِنَ الخُنُوعِ لِمَا أَهْوَاه ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ...

وَحَالِي مَعَهُم -وَمَعَ مَشَايِخِهِم- **مَعَ الفَارِق!**- كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فِي إِسْحَاقَ ابن رَاهويه:

«لَمْ يَعْبُر الجِسْرَ -إِلى خُرَاسَان- مِثْلُ إِسْحَاقَ [بنِ راهويه] -وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُنَا فِي أَشْيَاءَ-؛ **فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَل يُخَالِفُ بَعْضُهُم بَعْضاً**».

كَمَا فِي «سِيَرِ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ» (١١/ ٣٧١).

وَمِثْلُهُ -مَعَهُم، وَمَعَ مَشَايِخِهِم-أَيْضاً- **مع الفارِق!**- مَا قَالَهُ الإِمَامُ يُونُسُ الصَّدَفِيُّ -رَحِمَهُ الله-:

«مَا رَأَيْتُ **أَعْقَلَ** مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ نَاظَرْتُهُ يَوْماً فِي **مَسْأَلَةٍ**[2]، ثُمَّ افْتَرَقْنَا، وَلَقِيَنِي، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَال:

---

(١) أقولُ: «**بالعُمومِ**»؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ بعضُ قِياداتِ (فروعِها) كذلك؛ فالواجبُ الحذرُ والمُحاذرةُ..

(٢) لم يذكُر صفةَ هذه المسألة؛ أهي **أصليَّةٌ أمْ فَرْعِيَّةٌ؟!**

ومع ذلك فالكلامُ **عامٌّ**، والخلافُ في إطارِ **أهل السُّنَّةِ** قد يَسَعُ هذا وذاك -**بحسبِ الضوابط**-؛ كما تقدَّمَ (ص٢٠-٢٤) مِن كلامِ شيخِ الإسلام.

«**يَا أَبَا مُوسَى! أَلاَ يَسْتَقِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَاناً وَإِنْ لَمْ نَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَة**[١]؟!».

كَمَا فِي «سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاَء» (١٠/ ١٦) -أَيْضاً-، وَقَالَ -عَقِبَهَا-:

«هَـذَا يَـدُلُّ عَـلَى كَـمَالِ عَقْـلِ هَـذَا الإِمَـام، وَفِقْـهِ نَفْـسِه؛ **فَـمَا زَالَ النُّظَرَاءُ يَخْتَلِفُون**»[٢]...

-رَحِمَ اللهُ الجَمِيع-.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِين -كَمَا فِي «جَرِيدَة الْمُسْلِمُون» (٤٧٣٠)-:

«**وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقَوِّمَ شَخْصاً -تَقْوِيماً كَامِلاً -إِذَا دَعَتِ الحَاجَةُ- أَنْ يَذْكُرَ مَسَاوِئَه، وَمَحَاسِنَه**»[٣].

---

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) بَلْ قَدْ يَكُونُ الأَمْرُ -أَحْياناً- **أَعْظَمَ مِنْ ذَلِك**؛ فَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْن تَيْمِيَّـة -رَحِمَـهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٩/ ٢٢٩) إِلَى بَعْضِ (المَسَائِلِ الخبريَّـة القوليَّـة **العقائديَّـة**)، وَ(المَسَائِلِ العَمَلِيَّة **الفقهيَّة**)، ثُمَّ قَال:

«**وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِن هَذِهِ المَسَائِل، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَـدٌ عَـلَى أَحَـدٍ لا بِكُفْـر، وَلاَ بِفِسْق، وَلاَ مَعْصِيَة...**».

وَقَـالَ -أَيْـضاً- فِي (١٩/ ١٢٣) -مِنْـهُ-: «**وَتَنَـازَعُوا** -أَيْ: الـصَّحَابَة- **فِي مَـسَائِلَ عِلْمِيَّـةٍ اعْتِقادِيَّة**؛ كَسَماعِ المَيِّتِ صَوْتَ الحَيّ، وَتَعْذِيبِ الميِّت بِبُكاءِ أَهْلِه، وَرُؤْيَةِ مُحَمَّدٍ رَبَّهُ قَبْـلَ المَـوْت، مَـعَ **بَقَاءِ الجَمَاعَةِ وَالأُلْفَة...**».

(٣) وَلاَ يُقَال -إِلْقاءً لِلكَلاَمِ عَلَى عَواهِنِه!-: **هَذَا (مَنْهَجُ المُوَازَنَات)!!**

فَنَحْنُ عَارِفُونَ بِمَدَارِكِ هَذَا (المَنْهَج)، خَبِيرُونَ -وَالحَمْدُ لله- بِمَا يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لاَ يَجُوز..

وَالشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِين **إِمَام**؛ فَلاَ يُواجَهُ بِمِثْلِ هَذَا **الكَلاَم**-وَمَا فِيهِ مِن غَمْزٍ **وَمَلاَم**-!!

والقولُ في (التَّقْوِيم) غيرُ القولِ في (التَّحْذير)؛ فلا تَخْلِطْ..

وانظُر ما سيأتي (ص٢٥٧-٢٦٢) -مُفَصَّلاً-.

وَلَسْتُ فِي هَذا المَوْقِفِ بِدْعاً مِنَ النَّاسِ -وَأَيِّ نَاس!-:

١- فَهَذا فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزَان -وَفَّقَهُ الله- يُقَرِّظُ كِتَابَ «**حُكْم العَمَل الجَمَاعِي في الإسلام**» لِلشَّيْخ عَبْد الله السَّبْت -وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)-.

٢- وَهَذَا فَضِيلَةُ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْن عُثَيْمِين-رَحِمَهُ الله- يُسْأَلُ- فِي «لِقَاء البَاب المَفْتُوح» (رَقَم: ١٠٤/ ١١):

«بِخُصُوصِ الدَّعْوَةِ عِنْدَنا بِالتَّنْظِيم خَاصَّة؛ فَنُوَزِّعُ المَنْطِقَةَ عِنْدَنا -خَاصَّة (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث)-، حَيْثُ تَتَوَزَّعُ عَلَى عِدَّةِ قِطَع، وَكُلُّ قِطْعَةٍ لَهَا مَسْؤُول، وَهَذا المَسْؤُولُ يَرْجِعُ إِلَى مَسْؤُولٍ أَعْلَى مِنْه، كَتَنْظِيمٍ دَعَوِيٍّ -مِنْ نَاحِيَةِ دُرُوسٍ وَغَيْرِه-، فَالسُّؤَالُ هُنا:

هَلْ هَذا المَسْؤُولُ طَاعَتُهُ وَاجِبَة؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ -رَحْمَةُ الله عَلَيْه-:

«إِذَا كَانَ هَذا التَّنْظِيمُ مِنْ قِبَل وَلِيِّ الأَمْر: فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّمَشِّي بِما يَقُول؛ لِأَنَّهُ نَائِب عَنْ وَلِيِّ الأَمْر الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ الله.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَنْظِيماً دَاخِلِيًّا؛ لاَ عَلاَقَةَ لِلحُكُومَةِ فِيه؛ فَهَؤُلاءِ إِنْ رَضُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمِيرَهُم: فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا: فَلاَ يَجِبُ طَاعَتُه»[1].

(١) راجع «الجهاد» (ص٣٢٦)، و«دفع المراء» (ص٧٤) للأخ الشيخ حمد العثمان -حفظه الله-.

٣- وَأَمَّا **تَزْكِياتُ** الشَّيْخ ابْن بَاز، وَالشَّيْخ العُبَيْكَان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ -لِلْجَمْعِيَّة-: فَمَشْهُورَة لا تُدْفَعُ...

٤- وَهَؤُلاءِ أَئِمَّةُ الحَرَمِ المَكِّي -وَفَّقَهُم اللهُ- يَزُورُونَ (الجَمْعِيَّة) -**مِثْل الشَّيْخ مُحَمَّد السُّبَيِّل**[١]... وَالشَّيْخ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدَيْس[٢]- وَيُثْنُونَ عَلَيْهَا.

مِنْ ذَلِك: كَلامُ الشَّيْخ السُّدَيْس -وَفَّقَهُ اللهُ- فِي (الجَمْعِيَّة)،وَأَنَّهَا: «**عَلَم مِنْ أَعْلامِ المَنْهَج السَّلَفِيِّ المُتَمَيِّز، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة..**» -كَمَا هُوَ مقطوعٌ بِهِ عَنْهُ-.

... وَمَعَ أَنِّي ذَكَرْتُ هَذِهِ النِّقَاطَ الأَرْبَعَ؛ إلاَّ أَنِّي -بِنَفْسِي- أُعَلِّقُ عَلَيْهَا، وأُجيبُ عنها -وَاحِدَةً وَاحِدَة-:

أَمَّا الأُولَى: فَقَدْ طَلَبَ مِنِّي الشَّيْخُ عَبْدُ الله السَّبْت -نَفْسُهُ- تَقْرِيظَ كِتَابِهِ هَذا -قَبْلَ طَلَبِهِ مِنَ الشيخِ الفُوزَان-، وَرَفَضْتُ -وَذَلِكَ فِي (دُبَيّ)-.

فَمَوْقِفِي مِنَ العَمَلِ الجَمَاعِيِّ التَّنْظِيمِيِّ[٣] -**المبنيِّ على الولاءِ والبراءِ!**-مَعْرُوف.

---

(١) انْظُر ثَناءَ فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -وَفَّقَهُ الله- عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِكِتابِهِ «النَّصْر العَزِيز...» (ص١١)، وكذا كتابِهِ «المجموع الواضح» (ص٤٦٣).

(٢) وَلاَ شَكَّ أَنَّ (**جُلَّهُم**) مُزَكَّوْنَ مِنْ قِبَلِ أَوْلِيَاءِ الأُمُور -**أُمَرَاءَ وَعُلَمَاءَ**-؛ إِذْ لاَ يُمْكِنُ -**في الغالب**- أَنْ يَتَبَوَّأوا مِثْلَ هَذا المَنْصِبِ الفَخْم دُونَ **أَهْلِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مَنْهَجِيَّةٍ عَقَائِدِيَّةٍ مأمونةٍ**..

فَالطَّعْنُ بِهِم -وَالحَالَةُ هَذِهِ- **(قد)** يكونُ طعناً بِمَنْ زَكَّاهُم، وَبَوَّأَهُم..

نَعَم؛ يُخْطِئُ الجَمِيعُ؛ لَكِنَّ البَحْثَ فِي أحكام البِدَعِ وَالتَّبْدِيع!!

(٣) هذا على اعتبار تنزيل كلامه (النظري) -هُنا- على واقعِهِ الحركيِّ -هُناك-؛ فتأَمَّلْ**!!**

قلتُ: وأَمَّا ما أَلْزَمَنَا به (الأخ) الشيخ عبد الله السبت -هداهُ الله- في بعضِ مقالاتِهِ (الصحفيَّة!) -لتجويز العمل الجماعيّ! -مِن وُجود مركزنا العلميّ (مركز الإمام الألبانيّ)- بجامع التنظيم(!)-؛=

وَقَدْ كَتَبْتُ رِسَالَتي «**البَيْعَةِ بَيْنَ السُّنَّة وَالبِدْعَة -عِنْدَ الجَمَاعَاتِ الإِسْلاَمِيَّة-**» قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ قَرْن! ومثلُها -بعدَها بيسيرٍ- كتابي: «**الدعوةُ إلى الله بين التجمُّع الحِزبي، والتعاوُن الشَّرْعِيّ**».

أَمَّا الثَّانِيَّة: فَكَلاَمُ الشَّيْخ ابْنِ عُثَيْمِين -فِي فَتْوَاه- لاَ يَخْرُجُ -**تَفْصِيلاً**- عَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّبْتُ فِي رِسَالَتِه -**تَأْصِيلاً**-، وَقَرَّظَهَا لَهُ الشَّيْخ الفُوزَان!

وَمَا قُلْتُهُ هُناك أَقُولُهُ هُنا!

وإنِّي على يقينٍ بأَنَّهُ: لا واجبَ إلَّا ما وَجَبَ بالنَّصِّ الشرعيِّ، والدليلِ المَرْعِيِّ...

ولمْ يدخُل الحزبيُّون على أشياعِهم -بالتعصُّب- إلَّا مِن باب الرِّضا بالإمارةِ، ووُجوبِ طاعةِ أربابِها!!

نعم؛ قد يكونُ تجويزُ **الشيخَيْن الفاضلَيْن** لهذا الأمرِ مِن بابِ **التَّرْتِيبِ، والتنسيق، والنظام الإداري**.. لا مِن باب **الإمارةِ** الحزبيَّةِ، أو **البيعةِ** غيرِ الشَّرْعِيَّةِ، **والإلزام** بما لا يَلْزَمُ!!

ولكنْ؛ يجبُ الانتباهُ إلى خطَرِ التعميم في الفتوى، والذي قد يُسْتَغَلُّ لِمَآرِب أُخرَى! وأهدافٍ بالشَّرِّ أَحْرَى!!

= مُعتبراً أنَّ ذلك حزبيَّة؛ كالتي فَرَرْنا منها -على حدِّ زعمِهِ-:

فهذا -منهُ- مبنيٌّ على الجهلِ -المُزْرِي- بحالِ (المركز) -حقيقةً-، ولو عرفه -حقًّا- لَـمَا تفوَّهَ بالذي تفوَّه به -مُقِرًّا- مِن جهةٍ أُخرى -ببعضِ حزبيَّتِهِ!!

وإنكارُنَا: مُتَوَجِّهٌ إلى العملِ الجماعيِّ (الحِزبِيِّ!)؛ لا: الصادق (الأخويّ)!

فتنبَّه...

أَمَّا الثَّالِثَة: فَأَنا -كَمَا تَقَدَّم- لَمْ أَزُر (الجَمْعِيَّة) -قَبْلاً-، مَعَ تَكَرُّرِ دَعَواتِهِم لِي -جزاهُمُ اللهُ خيراً، ووَفَّقَهُم-.

وَلِلأَمَانَة أقولُ: صِلاَتِي العِلْمِيَّة (بِمَشَايِخِها) -كما أَشَرْتُ قَبْلاً- حَسَنَةٌ؛ أُناصِحُهُم، وَأَتَواصى وَإِيَّاهُم بِالحَقِّ وَالصَّبْر؛ مِن غَيْرِ تَبْدِيعٍ وَلاَ تَضْلِيل..

نَعَم؛ قَدْ أَنْتَقِدُهُم بِرِفْقٍ، وَأُناصِحُهُم بِشَفَقَة.

وقد يقعُ الانتقادُ-والمناصحةُ- منهم إِلَيَّ؛ فكُلُّنا ذوو خَطَأ...

أَمَّا الرَّابِعَة: فَلَمْ يصدُرْ عنِّي تزكِيَةٌ مُطلقةٌ (!) للجَمْعِيَّةِ -قَطُّ-؛ **بَل انْتَقَدْتُها عدَّة انْتِقَاداتٍ -مِنْ غَيْرِ تَبْديعٍ وَلا تَضْلِيل-كَمَا قَدَّمْتُ-.**

وَلَكِنِّي -**لِلحَقِّ**- (قد) أُدافِعُ عَنْهَا- كَمَا (قد) أُدافِعُ عَنْ غَيْرِهَا -بِالحَقّ-؛ وَذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُ مَا تُظْلَمُ بِهِ، أَوْ يُقَالُ فِيهَا بِغَيْرِ صَواب -**كَتُهْمَةِ (القُطْبِيَّة)، وَ(التَّكْفِير) -وما أشبهَهُما-...**

وَهَذا -عِنْدِي- **أَقْرَبُ إِلَى الحَقِّ مِن إِعْلاَنِ المُعادَاةِ لَهَا، وَإِشْهَارِ المُخاصَمَةِ مَعَهَا**، وَجَعْلِ المَوْقِفِ مِنْهَا **امْتِحاناً بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّة، وَفِتْنَةً لهُم**؛ مِمَّا يَزِيدُ الفِتْنَة، وَيُعْظِمُ البَلاَء...

وَلَيْسَ هَذا مِنْ مَقاصِدِ الإِسْلاَمِ فِي شَيْء..

بَلِ الشَّرْعُ يَحُثُّ -دَائِماً- عَلَى الأُلْفَة، وَالوِحْدَة، وَالتَّعَاوُن، وَالاعْتِصَام -**ضِمْن ضَوابِط الشَّرْع**-..

وَلَسْتُ أَلُومُ غَيْرِي إِذا رَأَى غَيْرَ رَأْيِي؛ لَكِنْ: لِيَعْذِرْنِي[1]...

وإذْ قد ذكرتُ مسالك العُلماءِ المذكورين -آنِفاً- في تعامُلِهم مع (الجمعيَّة)؛ فإنَّما أذكُرُهُ بياناً للواقع، وتقليلاً للشرِّ؛ وليس احتجاجاً بالخلافِ!

فالخطأُ مردودٌ مع كُلِّ أحدٍ قالَهُ؛ حتَّى لو كان (كبيراً) -مع التقدير والاحترام-.

مع مُحاذرة التفريق بين (كبير)، و(كبير) التي يُمارِسُها (بعضُ) إخوانِنا بانتقائيَّةٍ شديدة السُّوء!

وَاسْتِكْمالاً لِلبَيَان -وَأَداءً لِلأَمَانَة- أَقُول:

أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّةُ) -قَبْلَ ثَلاثَةَ عَشَرَ عَاماً- وَرَقاتٍ مَجْمُوعَةً إِلَى سَاحَةِ

---

(١) وأثْنَى العلَّامةُ الشيخُ عبدُ الرزّاق عفيفي على الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، بأنَّهُ: «**عُرِفَ عنهُ .. طلبُ السَّلامةِ فيما يجرُّ إلى شرٍّ، أوْ يُفضِي إلى نزاعٍ، أو شِقاق**».

وقد وَصَفَهُ تلميذُهُ الأبرزُ أستاذنا العلّامةُ الشيخ محمد بن صالح العثيمين، بأنَّهُ: «.. **كان يحبُّ العُذر ممّن حَصَلَتْ منهُ هفوةٌ؛ حيثُ يُوَجِّهُها توجيهاً يحصُلُ به عُذْرُ مَن هَفا**».

-كما في مقدِّمة «منهج السَّالِكين» (ص١١- طبع أضواء السلف)- رَحِمَ اللهُ الجميع-.

قلتُ:

هذا -تماماً- هو مقصودي السلفيُّ مِن هذه (المعذِرة) -هُنا-، وليس هو على طريقة (حسن البنَّا) و(جماعته)!!

وفي الوقتِ الذي يَجِدُّ هذا العالِمُ الكبيرُ -فيه- على (**حُبِّ العُذْرِ مِمَّنْ حَصَلَتْ منهُ هَفْوَةٌ؛ حيثُ يُوجِّهُها توجيهاً يحصُلُ به عُذْرُ مَن هَفا**): نَرَى مَن يَحُكُّهُ جِلْدُهُ! ولا ينقطعُ جَلَدُهُ: في تَتَبُّعِ الهَفوات! والتربُّص بالزَّلّات! والتصيُّد للعَثَرَات -بالعَشَرات!!!- والنَّفْخِ فيها، والتثوير بها!!!

فأين هؤلاء مِن ذاك؟!

أُسْتَاذِنا الشَّيْخ **ابْن بَـاز** -رَحِمَـهُ الله- فِيهَـا بَيَـانُ «**مَـنْهَج (الجَمْعِيَّـة) فِي العَقِيـدَة، وَالدَّعْوَة**»، وَبَعْض المَسَائِل المَنْهَجِيَّة -**يَسْتَنْصِحُونَه**-.

فَكَتَبَ لَهُم -رَحِمَهُ الله- جَواباً بِتَارِيخ ٢٨/ ٤/ ١٤١٦هـ، بِـرَقَم ٨٦٠/خ؛ أَقَرَّهُم عَلَى مَنْهَجِهِم، وَأَيَّدَهُم فِيهِ -سِوَى (**مُلاحَظات يَسِيرَة**) -كَمَا قَال-.

وَقَد أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّـةُ)[1] -بَعْـدُ- نُـسْخَةً (مَطْبُوعَـةً) مِـنْ هَـذِهِ الرِّسَـالَةِ -«**المنهج**»-نَفْسِهَا- لِشَيْخِنا الإِمَام **الأَلْبَانِي** -لإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيها-.

فَكَتَبَ -رَحِمَهُ الله- عَلَى نُسْخَتِهِ الخاصَّةِ وَرَقَتَيْنِ؛ تَضَمَّنَتا (**مُلاحَظَاتٍ يَسِيرَة**) -أَيْضاً-، **دُونَ نَكيرٍ عَلَى أصلِ إنشاءِ (الجَمْعِيَّة)**[2] -**وَمَا هِي عَلَيْه**-.

... وَلاَ يُقَال: هَؤُلاءِ المَشَايِخ -**وَهُم الكِبَارُ الكِبَارُ: ابنُ بَاز، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْـنُ عُثَيْمِين**-: لاَ يَعْرِفُون(!)، وَنَحْنُ نَعْرِف[3]!!

---

(١) وأمَّا ما نَقَلَهُ البعضُ عن شيخِنا -رحمهُ اللهُ- أنَّهُ قال: (الجمعيَّات أستار الحزبيَّات)؛ فأنـا لا أعرفُ ذلك عنهُ -رحمهُ الله-، **وإنْ كنـتُ لا أسـتبعدُهُ** -وقـد أشرتُ إلى هـذا المعنـى بالتفـصيل -قديماً- **صراحةً** - في كتابي «**الدعوة إلى الله بين التجمُّع الحِزبي والتعاوُن الشرعيّ**»-.

ولكنَّ الشأنَ -ها هُنا- في تنزيل **الحُكم العامّ على الواقع المعيَّن**.

ومُوافقةُ الشيخين -ابن باز والألبانيّ- على **منهج (الجمعيَّة)** أصالةً، وعليها -نفسِها- تبعاً- لا يُنكِرُهُ إلّا مُكابرٌ.

نعم؛ للجمعيَّة أغلاطُها، ولها اجتهاداتُها، ولا نُدافعُ -بالباطلِ- لا عنها، ولا عن غيرِها..

(٢) ولا يُمْكِن لأيِّ عاقلٍ (!) إنكارُ أصل إنشاء (الجمعيَّة) لكونِها (جمعيَّةً) -فقط-!!

(٣) **فهذا لَـمْزٌ يُشبِهُ -مِن بابٍ آخَرَ!- غمزَ عُلَمَائِنا هؤلاءِ بجهلِ (فقه الواقع)!!**

فَهَذَا -كما يُقال-: (**عُذرٌ أقبحُ مِن ذنب**)! بـل (قـد) يكـونُ غمـزاً خفيًّـا في هؤلاء المشايخ!!

وَمَعَ ذَلِك: فَالأَمْرُ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَة!!

إذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَـال -بالمُقابـل- وهـو الأقـربُ إلى واقـع العُلـماء-: **عَرَفُـوا، وَلَكِن: رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ فِتْنَةِ النَّاسِ بِذَلِك، أو أَنَّ مَا أُوخِذُوا بِهِ لاَ يَـصِلُ إلى أَنْ يَكُونَ سَبِيلَ تَبْدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ لَهُم!!!**

... لقد أَطَلْتُ فِي هَذا التَّعْلِيق (العِلْمِيّ)؛ حَتَّى أُبَيِّنَ لإِخْوَانِي السَّلَفِيِّين -فِي كُلِّ مَكان- أَنَّ القَوْلَ فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) مِنْ **مَوَارِدِ النِّزَاع، وَلَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الإِجْمَاع!**

فَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ -كَائِناً مَنْ كَان- أَنْ يُلْزِمَ غَـيْرَهُ بِرَأْيِـهِ إلاَّ بِالحُجَّـةِ والبَيَـان، وَالدَّلِيل وَالبُرْهَان -**دُون الفِتْنَةِ وَالامْتِحَان**-.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٦/ ٢٠٢):

«**وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاع**[١].

وَإِنَّمَا الحُجَّةُ: النَّصُّ، **وَالإِجْمَاعُ**، وَدَلِيـلٌ مُـسْتَنْبَطٌ مِـنْ ذَلِـكَ تُقَـرَّرُ مُقَدِّمَاتُـهُ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، **لاَ بِأَقْوَالِ (بَعْضِ)العُلَمَاء**».

... مُؤَكِّداً -فِي البِدْءِ وَالخِتَـام- أَنِّي مَـا كَتَبْـتُ هَـذا إلاَّ لِلإِنْـصَافِ -لِنَفْـسِي وَلِغَيْرِي- **مِن مشايخي، وإخواني السَّلَفِيِّين**-؛ دَفْعاً لِلتَّقَوُّلِ وَالتَّقْوِيل، وَرَدًّا لِلظَّنِّ

---

(١) **الاجتهاديَّة**. وانظُر ما سيأتي (ص٢١٦).

وَالأَقَاوِيل، ونَقْضاً لما قد يكونُ -بغيرِ حقٍّ- سَبَباً للإرجافِ والتهويل...

وَكذلك؛ تَجَاوُباً مَعَ ذلك الأثَـر الـسَّلَفِيّ الجميـل: «**اعـدِل لعـدوِّك عـدلَك لصديقِك**»(١)، واستجابةً -أيضاً- لبعضِ «تَوْجِيهَات» فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيـع بـن هادي** -وَفَّقَهُ الله-؛ إِذْ يَقُول:

«**نُحَذِّرُكُم مِنَ الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَـنْ تُخَاصِـمُونَهُم بِحَقّ -لَوْ كُنْتُم عَلَى حَقّ-؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذا فِي حَقِّ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِالبَـاطِلِ**»(٢).

وقال الإمامُ القَرَافِيُّ في «الفُروق» (٤/ ٢٠٦): «**والتفكُّه بأعراضِ المُسلِمِين: حرامٌ، والأصلُ فيها: العِصمةُ**».

وبخاصَّةٍ أنَّ في تنصيص شيخَي الإسلام -ابنِ تيميَّةَ، وابن القَيِّم- مـا يـدلُّ على خلافِ دعاوى غُلاةِ التَّبْديع -أولئك-:

---

(١) رواهُ الميَّانَجِي في «الأمالي» (رقم: ٤٠).

أقولُ: فكيفَ إذا لمْ يصلِ الأمرُ إلى العداوةِ؟!

(٢) وَمَا قِيلَ فِي هَذِهِ «الجَمْعِيَّةِ» قِيلَ مِثْلُهُ -وَلِلأَسَفِ- فِي «جَمْعِيَّةِ دَارِ البِرّ» -فِي دُبَيّ-!!!

مَعَ أَنَّ القَوْلَ (الحَقَّ) -فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)- أَوْضَحُ -بِكَثِيرٍ-:

فَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّنا خَالَطْنَا هَذِهِ «الجَمْعِيَّة» -عَنْ قُرْب-؛ وَعَايَشْنَا القَائِمِينَ عَلَيْهَا -سَـفَراً وَحَـضَراً-، وَعَرَفْنَا أَفْكَارَهُم، وَتَوَجُّهَاتِهِم -مُطَالَعَةً وَنَظراً-؛ فَلَمْ نَرَ إِلاَّ الدَّعْوَةَ إِلَى الـسُّنَّة، وَلَمْ نَـرَ إِلاَّ الحِـرْصَ عَلَى العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ نَرَ إِلاَّ الحَقَّ وَأَهْلَه، وَالرِّفْقَ، وَاللِّينَ، والحِكمةَ..

فَعَجَباً.. هَلْ هَكَذا يَكُونُ الاتِّهَام لِلكِرام -بِمَحْضِ الخِصَام-؟!!

أولاً: قال شيخُ الإسلامِ -كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٢)- مُبيِّناً أنَّ الهجرَ مشروطٌ بتحصيل المصالح ودفع المفاسد-:

«فإذا تعذَّرَ إقامةُ الواجبات مِن العلم والجهاد -وغير ذلك- إلَّا **بمن فيه بدعةٌ** مضرَّتُها دونَ مضرَّةِ تركِ ذلك الواجب؛ **كان تحصيلُ مصلحةِ الواجب -مع مفسدةٍ مرجوحةٍ معه- خيراً من العكس.**

ولهذا كان الكلامُ في هذه المسائل فيه تفصيلٌ»[١].

ثانياً: ذَكَرَ الإمامُ ابنُ القيِّم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٣-مؤسسة الرسالة) من فوائد يوم الحُدَيبية: «أنَّ المشركين **وأهلَ البدع** والفجور والبُغاة والظلمة، **إذا طلبوا أمراً يُعَظِّمُونَ فيه حُرمةً مِن حرمات الله** -تعالى-؛ **أُجيبوا إليه، وأُعْطَوْهُ، وأُعينوا عليه**[٢] - وإنْ مَنَعُوا غيرَه-؛ **فيُعاوَنُونَ على ما فيه تعظيمُ حُرُماتِ الله**؛ لا على كفرِهم وبغيِهم، **ويُمنعون ما سِوى ذلك.**

فكُلُّ مَن الْتَمَسَ المعاونةَ على محبوبٍ لله -تعالى- مُرْضٍ له؛ أُجيبَ إلى ذلك -كائناً مَن كان-؛ **ما لم يترتَّب على إعانتِه على ذلك المحبوب مبغوضٌ لله أعظمُ منه.**

وهذا مِن أدَقِّ المواضع، أو أصعبِها، **وأشقِّها على النُّفوس**».

قلتُ: هذا كلامُ هذَيْن الإمامَيْن الجليلَيْن:

---

(١) وللكلام تتمَّةٌ مهمَّةٌ؛ فانظُرها -فيما يأتي- (ص١٩٩).

(٢) أخْشَى أنْ يأتيَ مُتَسَرِّع -وبالباطلِ مُتَدَرِّع!-؛ **لِيَتَّهِمَ** الإمامَ ابنَ القيِّم -رحمهُ اللهُ- **بالتَّهاوُن، والتَّمْييع، و.. و..!!**

- **أحدُهما** يتكلَّمُ على صورةٍ مِن صُورِ التعاون مع **(مَن فيه بدعة)**.

- **والآخَر** يتكلَّم -أيضاً- على صورةٍ مِن صُور التعاون مع **(أهل البدع)!!**

فلَئِنْ لمْ نَقْبَلِ الأخيرةَ -مع قولِه لها وإقْرَارِه لها-؛ فلن نَرُدَّ الأُولى -لمجرَّد التهويش! -**مع حرصِنا على الضوابط الشرعية لذلك**- ما استطَعْنا إلى ذلك سبيلاً- فيما نحنُ فيه-...

وَلَمْ أَقُلْ هَذا -كُلاًّ وَبَعْضاً- دِفَاعاً عَنْ مُبْتَدِعَة، وَلاَ تَرْوِيجاً لِبِدْعَة! مَعَ التَّخْطِئةِ لبعضِ مُمارساتِهم **التي (أَرى) فيها مُخالفةَ الحقِّ والصواب**-كما تقدَّمَ-...

أمَّا أنْ نُبَدِّعَهُم! ثُمَّ نُبَدِّعَ مَن يتعامَلُ معهم (!) -أو نُسقِطَهُ!-: فهذا أمْرٌ لا نَضَعُهُ في أعناقِنا، ولا نرتضيه لأنفسِنا: أنْ نُقابلَ به ربَّنا، و«**الظُّلْمُ ظُلُماتٌ**»(١)...

ومَن أبَى ذلك مِنَّا؛ فلْيَفْعَلْ هُوَ ما يُريد -كما يُريد-!!

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾...

وَرَسُولُنا ﷺ يَقُول: «**مَنْ ذَبَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيه بِالغَيْبَة: كَانَ حَقًّا عَلى الله أَنْ يُعْتِقَهُ مِنَ النَّار**»(٢).

... وظَنُّنا بربِّنا حَسَنٌ.

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٣١٥)، ومسلم (٢٥٧٩) عن ابنِ عُمَر.

(٢) رواهُ أحمد (٢٧٥٨٣)، والطبرانيّ (٢٤/ ١٧٦/ رقم ٤٤٣)، وابن أبي الدُّنيا في «الصمت» (٢٤٠) عن أسماء.

وحسَّنَهُ المُنذِريُّ في «الترغيب» (٢٨٤٧ - «صحيحه»)، وشيخُنا في «غاية المَرام» (٤٣١).

المَسْأَلَةُ السادسة: العُلماءُ (الكِبارُ)[1] -معنىً-:

الحَقُّ يُعْرَفُ بِنُورِهِ، وَحُجَّتِهِ، وَدَلِيلِهِ، وَبُرْهَانِهِ؛ **فلا كبيرَ -في العِلم- إلَّا العلمُ**...

لِذَا؛ كَانَ «مِن العِبَارَاتِ المُوهِمَة[2]: قَوْلُ بَعْضِهِم: «**هَـذا الـشَّيْخُ لَـيْسَ مِـنَ العُلَمَاءِ الكِبَار**»!

هَذِهِ الكَلِمَةُ يُرَدِّدُهَا بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَرادَ أَنْ يَرُدَّ كَلامَاً قَالَهُ أَحَدُ المَشَايِخ، أَوْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصْرِفَ أَحَداً عَنْ السَّمَاعِ لِهَذا الشَّيْخِ، أَوِ الأَخْذِ مِنْه؛ وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ المُنْكَرِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ البِدَع، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الخَطأ.

وَهَذا مِنَ البَاطِلِ، الَّذِي هُوَ مِن نَفَثَاتِ الشَّيْطَان؛ لِيَصْرِفَ عَنِ السَّمَاعِ لِلحَقِّ أَوْ قَبُولَه.

وَهِيَ كَلِمَةٌ مَرْدُودَةٌ مِنْ وُجُوه...

مِنْهَا: أَنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلّ- إِنَّمَا أَمَرَ بِالرُّجُوعِ إِلى أَهْلِ العِلْمِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّة -أَهْل الذِّكْر-، **وَلَمْ يَشْتَرِط أَنْ يَكُونُوا مِنَ المَشْهُورِين، أَوْ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار**، فَقَالَ

---

(١) وفي فضلِ (الكِبار) -وتبجيلهم- نصوصٌ عِدَّةٌ، منها: قولُ النبيِّ ﷺ:
«**البَرَكَةُ مع أكابِرِكُم**».
«السلسلة الصحيحة» (١٧٧٨).

(٢) نَقْلاً -**باخْتِصَار**- عَنْ كِتَاب «**عِبَارات مُوهِمَة**» (ص٥٤-٥٥) لِلأَخِ الصَّدِيق الدُّكْتُور الشَّيْخ أَبِي مَالِك (مُحَمَّد) بن عُمَر بَازْمُول -نَفَعَ اللهُ بِهِ-.

تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ . بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل:٤٣-٤٤] .

وَمِنْهَا: أَنَّ العَالِمَ حِينَما يَذْكُرُ لَكَ بِدْعَةً أَوْ خَطأً وَقَعَ فِيهِ هَـذا الرَّجُـل أَوْ ذَاك، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ، وَ(خَبَرُ الثِّقَةِ) مَقْبُول[1]، إِلاَّ أَنْ يُعارِضَهُ خَبَرٌ مِثْلُهُ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مِنَ العُلَماءِ المَشْهُورِين، أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنَ العُلَماءِ الكِبَار؛ إِذْ هَذا لَمْ يَذْكُرْهُ الأَئِمَّةُ فِي شُرُوطِ قَبُولِ الخَبَر!

فَالقَوْلُ بِهِ خُرُوجٌ عَمَّا قَرَّرَهُ أَهْلُ العِلْم»!

قُلْتُ: وَتأْكِيداً لِهَذا المَعْنَى: أَنْقُلُ جَوابَ السُّؤَالِ الَّذِي سُئِلَهُ الشَّيْخُ زَيْـد بـن هَادِي المَدْخَلِي -حَفِظَهُ الله-:

مَتَى يُطْلَقُ عَلَى الشَّخْص (طَالِب عِلْم)؟!

فَقَال:

«يُطْلَقُ عَلَيْه: (طَالِب عِلْم) إِذَا طَلَبَ العِلْمَ؛ إِذَا شَرَعَ فِي طَلَـبِ العِلْـمِ فَهُـوَ طَالِبُ عِلْمٍ صَغِير:

---

(١) بَيَّنْتُ (ص٢٢٩-٢٣٢)-فيما يأتي-تفصيلَ الفَرْقِ بَيْنَ (خَبَرِ الثِّقَة)، وَ(حُكْمِ الثِّقَة) -بِثِقَة!-. وفي كتابي «**الأوجُه المُتَّسِقة في تمييز (الحكم) عن (خبر الثقة)**» -يسَّرَ اللهُ إِتْمَامَـهُ- مزيـدُ بيـانٍ، وفيه استيعابٌ -بإذنِ الله- لفُروعِ هذه المسألةِ الدقيقةِ.

فَالصَّغِيرُ الْمُبْتَدِئ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالْمُتَوَسِّطُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالكَبِيرُ الْمُجْتَهِدُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

فَكُلُّ مَنْ سَعَى وَسَلَكَ فِي طَرِيقِ العِلْمِ لِيُحَصِّلَهُ؛ فَهُوَ طَالِبُ عِلْمٍ.

وَهُوَ لَقَبٌ شَرِيفٌ؛ فَإِنَّ العِلْمَ مِيراثُ الأَنْبِيَاء، وَمَنْ طَلَبَهُ فَقَدْ طَلَبَ أَغْلَى المِيرَاثِ، وَهُوَ مِيرَاثُ الرُّسُلِ وَالأَنْبِياء.

وَلَيْسَ لِطَلَبِ العِلْمِ مُنْتَهَى؛ بَلْ كُلَّما ازْدَادَ العَالِمُ مِنَ العِلْمِ: رَأَى أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلى أَكْثَرَ مِمَّا لَدَيْهِ وَعِنْدَه[1].

لِذَا؛ **مَهْمَا عُمِّرَ طَالِبُ العِلْمِ**[2]، **مَهْمَا طَالَ عُمْرُهُ**: فَإِنَّهُ لاَ يَسْتَغْنِي عَنِ الطَّلَبِ -أَبداً-، وَلاَ يَجْلِسُ عَنِ الطَّلَبِ؛ لاَ سِيَّمَا إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ العِلْمِ: رَأَى حَاجَتَهُ إِلى المَزِيد؛ كَمَا قَالَ الله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾...».

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ رَجَب -رَحِمَهُ اللهُ- تَعَالَى- فِي «**بَيَان فَضْلِ عِلْمِ السَّلَف، عَلَى عِلْمِ الخَلَف**» (ص ٥٤ - بتحقيقي) -فِي سِيَاقِ ذِكْرِهِ عَلاَمَاتِ العِلْمِ الَّذِي يَنْفَعُ صَاحِبَهُ، وَالَّذِي لاَ يَنْفَعُ صَاحِبَه-:

---

(١) وما أجملَ ما قيلَ:

كُلَّما أَدَّبَنِي العِلمُ أَرَانِي نَقْصَ عَقْلِي

وإذا ما ازْدَدْتُ عِلماً زادَنِي عِلماً بجَهْلِي

(٢) وكم مِن مَرَّةٍ سَمِعْنَا شيخَنا الإمامَ الألبانيَّ -رحمهُ اللهُ- يقولُ: «**إنَّما أنا طالبُ عِلْمٍ**»! وكان يقولُها -أحياناً-: «**أنا طُوَيْلِب علمٍ**»!

«وَمِنْ عَلاَمَاتِ ذَلِك: عَدَمُ قَبُولِ الحَقّ، وَالانْقِيـادِ إِلَيْـه، وَالتَّكَـبُّرُ عَـلَى مَـنْ يَقُولُ الحَقّ -**خُصُوصاً إِنْ كَانَ دُونَهُم فِي أَعْيُنِ النَّاس**- وَالإِصْرَار عَـلَى البَاطِـل، خِشْيَةَ تَفَرُّقِ قُلُوبِ النَّاسِ عَنْهُم، بِإِظْهَارِ الرُّجُوعِ إِلَى الحَقّ».

قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنْ مُصْطَلَحِ (العُلَمَاءِ الكِبَار) -وَمَا إِلَيْهِ!- **وَقَدْ ظَهَـرَ وَجْهُهُ الحَقُّ**-: كَلِمَةٌ **(تناقَلَها)** البَعْضُ، **وَنَفَاهَا** بَعْضٌ آخَرُ!- ذُكِرَتْ بِحَـقِّ أَحَـدِ فُضلاءِ المَشَايِخ-، وأَنَّهُ: (**مَعْصُومٌ فِي المَنْهَج**)!!!

وَلَسْتُ فِي مَعْرِضِ تَمْحِيصِ النِّسْبَةِ (القَوْلِيَّة) -**إثباتاً أو نفياً**-؛ إِذْ حَالُ (كثـيرٍ) مِن المُتَعَصِّبَةِ -وَالمُقَلِّدَةِ- يَدُلُّ -تَماماً- عَلَى وُجُودِ هَذا (المَعْنَى) فِي **(الوَاقِع)**!

بَلْ نُقِلَ -أيضاً- قولُ مَن قال -فِي حَقِّ ذاك (الشَّيْخ!) -نفسِه-: «**نَقْبَلُ كَلاَمَهُ فِي الجَمَاعَاتِ وَالأَفْرَادِ دُونَ تَمْحِيص**[1]»!!

---

(١) وبِغَضِّ النظرِ عن ثُبوتِ هذه الكلمةِ أو نَفْيِها؛ فإنَّ واقعَ (الكثيرين) يؤيِّدُها، وينصُرُها!!

نَعَم؛ قد تُقالُ هذه العبارةُ -أو أمثالُها-أحياناً- مِن بـاب حُـسن الظـنِّ بـبعضِ أهـل العلـمِ؛ ولكنّ الواجبَ ضبطُ ذلك بالدليل والتحقيق، عند النظر والتطبيق...

ولعلَّ ممّا يعضُدُ حالَ هؤلاء (الواقِعِين) -في واقعِهم المُـشين!- مـا ثَبَـتَ -يقينـاً- مِـن قـولِ **(بعضِ النَّاس!)** في أحكامِه النقديَّة -عن نفسِه!-، بأنَّها: **(ليست اجتهاديَّة)!**

فليس ثَمَّةَ **إلّا**:

أ- الجهل والتسرُّع!

أو:

ب- العصمة والكمال!!

فأيُّهما المقصود والمُراد -يا هؤلاء العِباد-؟!

فإنْ قيلَ: البحث، والتتبُّع، والتحرِّي، والدِّقَّة!! **فنقولُ**: وهل (الاجتهاد) إلّا هذا؟!

وانظُر ما سيأتي (ص١٨٤).

وَمِنَ الْمُقَرَّرِ أَنَّ «**لِسَانَ الحَال أَبْلَغُ مِنْ لِسَانِ المَقَال**» -كَمَا فِي «تَفْسِير القُرْطُبِي» (٩/ ١٤٨)-وَغَيْرِه-.

فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْـنُ تَيْمِيَّـةَ فِي «مِنْهَـاجِ الـسُّنَّةِ النَّبَوِيَّـة» (٦/ ١٨٩-١٩١):

«وَكَثِيرٌ مِنَ الغُلاَةِ فِي المَشَايِخِ يَعْتَقِدُ أَحَـدُهُم فِي شَـيْخِهِ نحـو ذلـك [يُرِيـدُ: العِصْمَةَ!]، **وَيَقُولُون: الشَّيْخُ مَحْفُوظٌ!** وَيَأْمُرُونَ بِاتِّبَاعِ الشَّيْخِ **فِي كُلِّ مَا يَفْعَل! لاَ يُخَالَفُ**[1] فِي شَيْءٍ أَصْلاً!!

وَهَذا مِنْ جِنْسِ غُلُوِّ الرَّافِضَة وَالنَّصَارَى وَالإِسْمَاعِيلِيَّة: تَدَّعِي فِي أَئِمَّتِهَا أَنَّهُم كَانُوا مَعْصُومِين!!

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الأَقْوَال مُخَالِفَةٌ لِدِينِ الإِسْلاَمِ -لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَـاعِ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا-؛ فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَى- يَقُول: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [سورة النساء: ٥٩].

فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِـالرَّدِّ عِنْـدَ التَّنَـازُعِ إِلاَّ إِلى اللهِ وَالرَّسُـول؛ فَمَـنْ أَثْبَـتَ شَخْـصاً مَعْصُوماً غَيْرَ الرَّسُول، أَوْجَبَ رَدَّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَيْـه، لِأَنَّـهُ لاَ يَقُـولُ عِنْـدَهُ إِلاَّ الحَقَّ -كَالرَّسُولِ-!

---

(١) قد لا يكونُ ذلك -بِالضَّرُورَةِ!- (قالاً)! وإنَّما يكونُ وجودُهُ -حَقِيقَةً- (حالاً)!

وَهَذا خِلاَفُ القُرْآن.

وَأَيْضاً؛ **فَإِنَّ المَعْصُومَ تَجِبُ طَاعَتُهُ مُطْلَقاً -بِلاَ قَيْد-، وَمُخَالِفُهُ يَسْتَحِقُّ الوَعِيدَ.**

وَالقُرْآنُ إِنَّمَا أَثْبَتَ هَذَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ خَاصَّةً، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي ذَلِكَ طَاعَةَ مَعْصُومٍ آخَرَ!!

وَلِهَذَا اتَّفَقَ أَهْلُ العِلْمِ -أَهْلُ الكِتَابِ وَالسُّنَّة- عَلَى أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ -سِوَى الرَّسُول- فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَك، إِلاَّ رَسُولَ الله ﷺ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ[1] **فِي كُلِّ ما أَمَرَ**، فَإِنَّهُ المَعْصُومُ الَّذِي لاَ ﴿**يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ**﴾، وَهُوَ الَّذِي يُسْأَلُ النَّاسُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَة -كَمَا قَالَ-تَعَالَى-: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سُورَة الأعراف: ٦].

وَهُوَ الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ النَّاسُ فِي قُبُورِهِم؛ «**فَيُقَالُ لِأَحَدِهِم: مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟ وَيُقَال: مَا تَقُولُ فِي هَذا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُم؟ فَـ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾، فَيَقُول: هُوَ عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، جاءنا بالبيِّناتِ والهُدى؛ فآمنَّا به واتَّبعناه**»[2].

---

(١) وَقَدْ رَأَيْتُ -كثيراً!- مَنْ يُوجِبُ (طَاعَةَ!) شَيْخ -بِعَيْنِه- مِنْ أَفَاضِلِ الشُّيُوخ-؛ وَيُرَتِّبُ عَلَى مُخَالَفَةِ الأَمْرِ (بِطَاعَتِهِ) **التَّهْدِيدَ بالإسقاطِ! وَالوَعِيدَ بالإخراجِ مِن السَّلَفِيَّةِ!!**

وَهَذَا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ -خِلافٌ- شَدِيد-!

وَإِلاَّ؛ فَمَا الفَرْقُ -وَالحَالَةُ هَذِه- بَيْنَنا وَبَيْنَ مَنْ نَنْتَقِدُ حِزْبِيَّتَهُم وَخُنُوعَهُم لِأَشْيَاخِهِم؟!!

(٢) رواهُ أبو داود (٤٧٥٣)، والبيهقي (٣٩٥)، وأحمد (١٨٥٥٧)، والطيالسي (٧٥٣) عن البَراء. وانظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٦٢٨) -لشيخِنا العلامة الألباني -رحمهُ الله-.

ولو ذَكَرَ بَدَلَ (الرسولِ) مَن ذكره مِن الصحابةِ والأئمَّةِ والتابعين والعُلماء: لم ينفَعْهُ ذلك! ولا يُمتحنُ في قبرِهِ بشخصٍ غير الرَّسول».

وَقَدْ قَالَ العَلاَّمَةُ المُعَلِّمِيُّ اليَمَانِيُّ فِي «التَّنْكِيل» (١/ ٦): «**مِنْ أَوْسَعِ أَوْدِيَةِ البَاطِلِ: الغُلُوُّ فِي الأَفَاضِلِ.**

ومِن أمضَى أسلحتِه: أنْ يَرْمِيَ الغالي كلَّ مَن يحاولُ ردَّه إلى الحقِّ **بِبُغْضِ** أولئك الأفاضلِ **ومعاداتِهم!!**»[1].

وما أجملَ ما قالَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في «الفرق بين النَّصيحةِ والتعيير» (ص٨-بتحقيقي): «وكلُّهم معترفون بأنَّ الإحاطةَ بالعلمِ كلِّه مِن غير شُذوذ شيءٍ منه ليس هو مرتبةَ أحدٍ منهم، ولا ادَّعاهُ أحدٌ مِن المتقدِّمين ولا مِن المتأخِّرين؛ **فلهذا كان أئمَّةُ السَّلَف المُجْمَعُ على عِلْمِهم وفضلِهم يَقْبَلُونَ الحقَّ مِمَّنْ أوردَهُ عليهم، وإنْ كان صغيراً**[2]، ويُوصُونَ أصحابَهم وأتْبَاعَهُم بقَبولِ الحقِّ إذا ظَهَرَ في غيرِ قولِهم».

وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٩٠):

«**على المسلمِ البصيرِ في دينِهِ، الرحيم بنفسِهِ: أنْ لا يُسَلِّمَ قيادةَ عقلِه،**

---

(١) **وهذا هو الواقع -ما له مِن دافع-!**

(٢) وانظُر قصَّة الدَّارَقُطْنِي -لـمَّا كَانَ (صَغِيراً)-عِنْدَمَا صَحَّح للحافظِ الإمام ابن الأنباريِّ بَعْضَ غَلَطِه، **وهو إمامٌ (كبيرٌ) جليلٌ** -فقَبِلَ هذا من ذاك-: فيما تقدَّم (ص١١٩).

وانظُر ما سيأتي (ص٣٧٤).

وتفكيرِه، وعقيدتِه لغيْرِ معصوم -مهما كان شأْنُهُ في العِلمِ والتّقوى والصَّلاح-، بل عليه أنْ يأْخُذَ مِن حيثُ أخذُوا مِن الكتابِ والسُّنَّةِ -إن كان أهلاً لذلك-؛ وإلّا سألَ المتأَهِّلِين لذلك، واللهُ -تعالى- يقولُ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾»...

... ولْيَعْلَمِ الجميعُ -مِن قبلُ ومِن بعدُ-: «أنَّنا -ولله الحمدُ- لا نقبلُ خطأ أيِّ عالمٍ[1]، ولا أحمدَ بن حنبل، ولا ابنَ تيميَّة، ولا ابنَ عبد الوهّاب[2]...

ونَقِفُ مِن أخطائِهم -مهما عَلَتْ منازِلُهُم- موقفَ السَّلَفِ منها.

ولسنا بَبْغَاوَات، ولا رُبِّينا -والحمدُ لله- على البَبْغاوِيَّة، والتَّقليدِ الأعمى، والتعصُّبِ الأهْوَجِ»[3].

---

(١) مع احترامِنا، وتقديرِنا، وإكبارِنا.

(٢) فضلاً عمَّن بعدَهم -ممَّن دونَهم- على تفاوتِ مراتِبِهم-؛ كابنِ باز، والألبانيِّ، والوادعيِّ، والفَوْزان، والمدخلي، و.. و...

-حفِظ اللهُ أحياءَهُم-، ورحِم أمواتَهُم-...

وقال فضيلةُ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحِمهُ اللهُ- في كتابِه «فضائح ونصائح..» (ص١٢٦):

«وأنا لا أطلبُ منكم أنْ تُقَلِّدُوا الشيخَ (ربيعاً)؛ لكنْ: تستفيدون مِن علمِه..».

قلتُ:

وهذه النصيحةُ مِنهُ -رحمهُ اللهُ- بِشِقَّيْهَا- **عامَّةٌ** في كُلِّ أهل العِلم الثِّقات السَّلَفِيِّين؛ **وليست خاصَّةً** في واحدٍ -منهم-بعينِه...

(٣) «إزهاق أباطيل..» (ص١١-١٢) للشيخ ربيع بن هادي المدخلي -وفَّقَهُ اللهُ-.

المَسْأَلَةُ السابعة: وجوبُ الرَّدّ على المُخالِف:

لَيْسَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ مِنْ **أَعْظَمِ أَقْلامِ الحَقِّ، وَأَجَلِّهَا، وَأَكْبرها فَائِدَةً وَنَفْعاً**: «**قَلَمَ الرَّدِّ عَلَى المُبْطِلِين**، وَرَفْعِ سُـنَّةِ المُحِقِّـين، وَكَـشْفِ أَبَاطِيـلِ المُبْطِلِـين -عَلَى اخْتِلافِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِها-، وَبَيَانِ تَنَاقُضِهِم، وَتهافُتِهِم، وَخُرُوجِهِم عَنِ الحَقِّ، وَدُخُولِهِم فِي البَاطِلِ.

وَهَذا القَلَمُ -فِي الأَقْلاَمِ- نَظِيرُ المُلُوكِ فِي الأَنَام.

وَأَصْحَابُهُ أَهْلُ الحُجَّةِ النَّاصِرُونَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُل، المُحَارِبُونَ لأَعْدَائِهِم.

وَهُم الدَّاعُونَ إِلى الله بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَة، المُجَادِلُونَ لِمَنْ خَرَجَ عَنْ سَبِيلِهِ بِأَنْوَاعِ الجِدَال.

وَأَصْحَابُ هَذا القَلَمِ حَرْبٌ لِكُلِّ مُبْطِل، وعَدُوٌّ لِكُلِّ مُخَالِفٍ لِلرُّسُل؛ فَهُم فِي شَأْنٍ، وَغَيْرُهُم مِنْ أَصْحَابِ الأَقْلاَمِ فِي شَأْنٍ»[1].

وَ «لَـمَّا كَانَ كُلُّ مُكلَّفٍ مِنَ البَشَرِ لاَ يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَشُوبَ طَاعَتَهُ بِمَعْصِيَةٍ: **لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى أَلاَّ يُقْبَلَ إِلاَّ طَائِعٌ مَحْضَ الطَّاعَة؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَلاَّ يُقْبَلَ أَحَدٌ!**

وَهَكَذا؛ لاَ سَبِيلَ إِلَى قَبُولِ كُلِّ عَاصٍ؛ **لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَلاَّ يُرَدَّ أَحَدٌ!**

---

(١) «التِّبْيَان فِي أَيْمَان القُرْآن» (ص٢١٠) لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّم.

وَقَدْ أَمَرَ اللهُ -تَعَالَى- بِقَبُولِ العَدْلِ، وَرَدِّ الفَاسِقِ؛ فَاحْتِيجَ إِلى التَّفْصِيلِ لِوَصْفِهِمَا[١]» -**سُنَّةً وَبِدْعَةً، خَطأً وَصَواباً، حَقًّا وَبَاطِلاً**-.

وَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَإِنَّ الأَصْلَ الوَاجِبَ عَلَى المُتَكَلِّم -فِي بَابِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ- أَنْ يَكُونَ كَلاَمُهُ بِقَدْرٍ وَاعْتِدَال، وَبِحَسْبِ مَا يَقْضِيهِ الوَاقِعُ وَالحَال -بِلاَ تَزَيُّدٍ وَلاَ إِخْلاَل-.

وَقَدْ رَوَى الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الجَامِع لِأَخْلاَق الرَّاوِي وَآدَاب السَّامِع» (٢/ ٣٠٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخ دِمَشْق» (٣٥/ ٣٦٥) عَن الإِمَام يَحْيَى بن مَعِين قَوْلَه:

«**إِنَّا لَنَطْعَنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُم قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُم فِي الجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَتَيْ سَنَةٍ..**».

فَالوَاجِبُ الحَتْمُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَصْلَحَةِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ -**مِنْ جِهَة**-، وَبَيْنَ الغُلُوِّ وَالتِّشْدِيدِ، وَمُجَاوَزَةِ الحَدِّ فِي المُنْتَقَدِ، وَالمَرْدُودِ عَلَيْه -**مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى**-.

فَمَن نَقُولُ فِيهِ: «ضَالٌّ».

أَوْ: «مُبْتَدِعٌ».

أَوْ: «مُنْحَرِفٌ».

إِنَّما نَقُولُهُ -فِيه- بِحَسْبِ مَا تَأْذَنُ لَنا بِهِ أَوْصَافُ الشَّرْعِ الشَّرِيف، وَأَحْكَامُ

(١) «الكِفَايَة فِي عِلْمِ الرِّوَايَة» (١/ ٣١٧) لِلخَطِيب البَغْدَادِي.

الدِّينِ الحَنِيف؛ لَا بِمَا تُمْلِيهِ (**بعضُ**) أغراضِ نُفُوسِنا (!)، أَوْ تَخْتَلِطُ -عَلَيْنَا- فِيـهِ- نِيَّاتُنا!! أو تحملُنا عليه أهواؤُنا!!!

فَإِنَّ «**المُؤْمِنَ لا يَشْفِي غَيْظَه**»[1].

وَهَذا -كُلُّهُ- عَيْنُ مَا أَرْشَدَ إِلَيْهِ سَمَاحَةُ أُستاذِنا الشَّيْخ عَبْـد العَزِيـز بـن بَـاز - فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٧/ ٣١٣)- بِقَوْلِهِ- فِي بَيَانِ صِفَةِ الرَّدِّ، وَالنَّقْد-:

«فَيَكُونُ ذَلِكَ بِأَحْسَنِ عِبَـارَةٍ، وَأَلْطَـفِ إِشَـارَةٍ؛ **دُونَ تَهَجُّـم، أَوْ تَجْـرِيح، أَوْ شَطَطٍ فِي القَوْلِ يَدْعُو إِلَى رَدِّ الحَقِّ، أَو الإِعْراض عَنْه**.

وَدُونَ تَعَـرُّضٍ لِلأَشْـخَاص[2]، **أو اتِّهَـامٍ لِلنِّيَّـات**، أَوْ زِيـادَةٍ فِي الكَـلاَم لاَ مُسَوِّغَ لَهَا».

وقال الإمامُ ابنُ الجوزيِّ في كتابِهِ «تلبيس إبليس» (ص١٢٠) -**مُحَذِّراً**-:

«ومِن تلبيس إبليس على **أصحابِ الحديث**: قدحُ بعضِهم في بعـض -طلبـاً للتَّشَفِّي-، ويُخْرِجُونَ ذلك **مَخْرَجَ الجرحِ والتعديلِ (!)** الذي استعمَلَهُ قُدَماءُ هذه الأمةِ للذَّبِّ عن الشرعِ -والله أعلمُ بالمقاصدِ-.

ودليلُ مقصدِ خُبْثِ هؤلاء: سكوتُهُم عمَّن أخذوا عنه**!**

---

(١) «**تَفْضِيلُ الكِلاب عَلَى كَثِيرٍ مِمَّن لَبِسَ الثِّيَاب**» (ص١٦) لابْنِ المَرْزُبَان.

(٢) على اعتبار أنَّ ذلك هو الأصلُ -على مبدأ «**ما بالُ أقوام...؟!**»-، وإلَّا؛ فقـد قـال شـيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٣):

«فلا بُدَّ مِن التحذيرِ مِن تلك البدع، **وإنِ اقتضَى ذلك ذكرَهُم وتعيينَهُم...**».

وما كان القُدماءُ هكذا؛ فقد كان عليُّ بنُ المَدِينيِّ يُحدِّثُ عن أبيه[١] -وكان ضعيفاً-، ثم يقولُ: وفي حديثِ الشيخ ما فيه!».

وَقَالَ الشَّيْخُ عُبَيد الجَابِري -وَفَّقَهُ المَوْلَى- فِي «**أُصُول وَقَواعِد فِي المَنْهَجِ السَّلَفِيّ**»:

«إِنْ كَانَ هَذا المُخالِفُ أُصُولُهُ سُنَّةٌ، وَدَعْوَتُهُ سُنَّةٌ، وَكُلُّ[٢] مَا جَاءَ عَنْهُ سُنَّةٌ: فَإِنَّ خَطَأَهُ يُرَدُّ، وَلا يُتابَعُ عَلَى زَلَّتِه، **وَتُحْفَظُ كَرامَتُه**.

وَإِنْ كَانَ ضَالاًّ مُبْتَدِعاً، لاَ يَعْرِفُ لِلسُّنَّةِ وَزْناً، وَلَمْ تَقُمْ لَهَا -عِنْدَهُ- قَائِمَةٌ، مُؤَسِّساً أُصُولَهُ عَلى الضَّلالَة: **فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ كَمَا يُرَدُّ عَلى المبتدعة الضُّلاَّل**، وَيُقَابَلُ بِالزَّجْر، وَالإِغْلاَظ، وَالتَّحْذِير مِنْه؛ **إِلاَّ إِذَا تَرَتَّبَ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ**[٣] **عَلَى هَذا التَّحْذِير**»[٤]..

وَقَالَ أَيْضاً فِي (مَجْلِسِهِ) «حَقَائِق عِلْمِيَّةٍ عَنْ أَخْطارٍ تُواجِهُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّة»:

«رَدّ المُخَالَفَاتِ وَمُجَانَبَاتِ الصَّوَاب، سَواءٌ كَانَتْ بِدْعِيَّةً، أَوْ غَيْرَ بِدْعِيَّةٍ، إِذَا انْتَشَرَتْ وَشَاعَتْ فِي النَّاس؛ رُدَّت عَلَى قائِلِهَا -كَائِناً مَنْ كَان-؛ **ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا المُخَالِفُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّة، وَمُؤَصِّلاً عَلَى السُّنَّة، تَعْلِيماً، وَدَعْوَةً، وَنَشْراً، وَدِفاعاً**

---

(١) انظُر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٥-طبعة الرسالة).

(٢) أَيْ: مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ وَالعُمُوم؛ وَإِلاَّ: **فَهَذَا لاَ يَجْتَمِعُ وَالبَشَرِيَّةَ إِلاَّ بِالعِصْمَة!**

(٣) وَهَذِهِ نَظْرَةٌ عَالِيَةٌ غَالِيَة... ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ ...

(٤) وللشيخ عُبَيْد الجابري -وفَّقَهُ اللهُ- مجلسٌ بعُنوان: «**الموقف مِن المخالف**»؛ ضَبَطَ فِيهِ المَسْأَلَةَ -فِيما أَحْسِبُ- ضَبْطاً حَسَناً...

عَنْهَا؛ فَإِنَّهُ لاَ يُتَابَعُ عَلَى زَلَّتِهِ، وَتُرَدُّ مُخالَفَتُهُ، مَعَ حِفْظِ كَرَامَتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا الصِّنْفَ مِنَ النَّاس، الغَالِبُ عَلَيْه أَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِداً، طَالِباً لِلحَقّ، بَلْ هَذَا مَنْ عَرَفْنَاهُ مِنْهُم، يَجْتَهِدُ، يَطْلُبُ الحَقّ، لَكِن يُخْطِئ الطَّرِيقَ، فَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِه، مَغْفُورٌ لَهُ خَطَؤُه -إِنْ شَاءَ اللهُ -تَعَالَى-»[1].

وَعَلَيْه؛ فَأَنْ يُقَال -فِي مَعْرِض الرَّدِّ وَالنَّقْد-: (**فُلان أَضَرُّ عَلَى الدَّعْوَةِ مِنْ إِبْلِيس!**)، وَ: (**فُلاَن أَخْبَثُ مَنْ عَلَى وَجْهِ الأَرْض**)!!- وَمَا هُوَ أَمْثَالُ هَذِهِ العِبَاراتِ الغَلِيظَات-: فَالوَاجِبُ اجْتِنابُهُ، وَالحَذَرُ مِنْهُ، وَالوُقُوفُ علَى القَدْرِ اللاَّزِمِ فِي التَّحْذِيرِ أَوِ الرَّدّ -**دُونَ تَجَاوُزِ حَدّ، أَوْ تَعَدّ**-.

وَأَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَاتِ مُسْتَدِلٌّ -(بِبَعْضِ) الآثَارِ عَنْ (بَعْضِ) السَّلَف- وَالنُّقُولِ عَنْهُم-: فَهَذا لاَ يُسَلَّمُ -البَتَّة-**!**

وَإِذ الأَمْرُ فِي هَذا الاسْتِدْلاَل -الَّذِي يُرادُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ تَأْصِيلٌ- هكذا؛ فالواجبُ أَنْ يُرَدَّ بِمَا قَالَهُ شَيْخُنا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ الله- فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ»- **وَهُوَ مَنْ هُوَ** -مُؤَصِّلاً، وَمُفَصِّلاً-:

«**الآثَارُ السَّلَفِيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَضَافِرَةً مُتَواتِرَةً؛ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا مَنْهَجٌ**.

---

(١) ولكنْ؛ لـمَّا ردَّ (هُو) -سدَّدَهُ اللهُ- على بعضِ دُعاةِ المنهجِ السَّلَفِيِّ-**المعروفين**-؛ بسببِ مخالفتِهِ لهُ في الحُكم على (**بعض**) مَن بدَّعَهُ(**!**): خالَفَ -وفَّقَهُ اللهُ- (**موقفَهُ مِن المخالِف!**)؛ فتكلَّم بمُخالِفِهِ -ذاك- كلاماً شديداً مديداً**!!!**

نَعَم؛ (كُلُّنَا) بَشَرٌ -غَفَرَ اللهُ للجميعِ-...

هَذَا المَنْهَجُ خِلافُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عَنِ السَّلَفِ -أَنْفُسِهم-: أَنَّ المُسْلِمَ لاَ يَخْـرُجُ مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلاَمِ لِمُجَرَّدِ مَعْصِيَة، أَوْ بِدْعَة، أَوْ ذَنْب يَرْتَكِبُه.

فَإِذَا وَجَدْنا مَا يُخَالِفُ هَذِهِ القَاعِدَةَ لَجَأْنَا إِلى تَأْوِيلِهَا؛ مِنْ أَنَّ هَذا مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ وَالتَّأْنِيب، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الاعْتِقَاد».

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْن تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٢١٣):

«... وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الإِمَامِ أَحْمَد -وَغَيْرِهِ مِنَ الأَئِمَّـةِ- **خَـرَجَ عَلَى سُـؤَالِ سَائِل، قَدْ عَلِمَ المَسْؤُولُ حَالَه، أَوْ خَرَجَ خِطاباً لِمُعَيَّن قَدْ عُلِمَ حَالُه**؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ **قَضَايَا الأَعْيَان** الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، إِنَّما يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا»[1].

أَقُول:

نَعَـم؛ إِذَا وُجِـدَتْ عِبَـارَاتٌ مِثْـلُ تِلْـك، أَوْ قَرِيبَـةٌ مِنْهَـا -عَـنْ بعْـضِ السَّلَفِ - فِيمَن خَالَفَ الحَقَّ وَأَهْلَه-؛ فَإِنَّها تُخَالِفُ **أَصْلَ مَا هُـمْ عَلَيْـهِ** -رَحِمَهُـم الله- مِنْ **رِفْقٍ، وَلِينٍ، وَلُطْفٍ، وَرِقَّةٍ.**

---

(١) وإغفالُ هذا المعنى الدقيق أوقعَ كثيراً مِن إخواننا في بحارٍ مِـن التلفيـق؛ يكـونُ الواحـدُ منهُم -فيها- كالغريق!!

ويُشْبِهُ هذا التأصيلَ -تَطْبِيقِيًّا-: ما قالَهُ أخونـا الـشيخُ محمـد بـن هـادي -وفَّقَـهُ المـولى- في محاضرتِهِ «**تحذير السلفيِّين مِن ألاعيب الحِزْبيِّين**»:

«الحدَّادِيُّون بالَغوا في تعظيم الآثار! إلى أنْ تَرَكُوا الأَخْبَار الواردةَ عن رسولِ الله ﷺ!

بالَغُوا في هذا؛ فوَقَعُوا في هَجْرِ وتَرْكِ الأحاديث...

تقولُ له: قال النبيُّ ﷺ، يقولُ: قال (فلان)!

سُبْحانَ الله!

قولُ (فلان) إنما هو تَبَعٌ لقولِ النبيِّ ﷺ».

فَأَنْ يُجْعَلَ مَا هُوَ خِلافُ (الأَصْلِ) أَصْلاً: فَهُوَ خَلَل -وَأَيُّ خَلَل-...

نَاهِيكَ عَمَّا يَتَرَتَّب عَلى هَذِهِ الكَلِمَات الغَلِيظَات مِنْ آثَارٍ سَيِّئَاتٍ **تَنْقَلِبُ عَلى الدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا** -رَدًّا لِحَقِّهِم، وَنَقْضاً لِهَدْيِهِم-...

وخُلاصةُ القولِ:

أنَّ «**أهميَّةُ الردِّ على المُخالف**» مركوزةٌ في قُلوبِ **دُعاة السُّنَّة**، وحَمَلَةِ **منهج السَّلَفِ**؛ لِمَا يتضمَّنَهُ الردُّ «**مِن ثِمار**» عظيمة، حافظتْ على منهج السَّلَفِ مِن كيدِ **الكائدِين**، وجهْلِ **الجاهلين**..

ويكفي في تأصيل هذا الأُسِّ المهمّ: قولُ النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: «**يحملُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ؛ ينفونَ عنهُ تحريفَ الغالِين، وانتحالَ المُبْطِلِين، وتأويل الجاهلين**»[1]:

فالنَّفيُ -هُنا-: **النقضُ والرَّدُّ**.

وهو **العلمُ العالي**، المُوَجَّهُ **بسيفِ الحقّ** إلى:

- **تحريفِ كُلِّ غالٍ**؛ يدفعُه غُلُوُّهُ إلى الظُّلْمِ ومجاوزةِ الحَدِّ.
- **وانْتِحالِ كُلِّ مُبطِلٍ**: يَؤُزُّهُ باطلُهُ إلى ردِّ الحقِّ بالتسلُّق الفاسِد...
- **وتأويل كُلِّ جاهلٍ**: يَرمِي به جهلُهُ في مهامِهِ الدّعاوى الغبيَّةِ الفارغة...

---

(١) حديثٌ حَسَنٌ.

انظُر «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٧٩) -للإمام ابن القيِّم- وتعليقي عليه-.

ولكنَّ **العِبْرَةَ** -كُلَّ العبرةِ- **في ضبطِ** وُجوهِ هذا الـردِّ -**إذا كـان موجَّهـاً إلى سُنِّيٍّ، سَلَفِيٍّ**-: **بالعِلم** والبصيرةِ، **وبالحِلم** والأَناة، **وبالرِّفْقِ** واللِّين...

نَعَمْ؛ قد يُغْلَظُ على (المبتدِع) الذي ذَرَّ قرنُ بدعتِه، ولا رجاءَ لشفائِه...

فـ:

... **إلى حيث ألْقَتْ رحلَها أُمُّ قَشْعَمِ**[1]**!!**

وإنَّما الكلام -**بالالتزام**- مُوَجَّهٌ لأهلِ السُّنَّةِ **الكِرام** -بيـنهم- دون تـشغيبٍ ولا خِصام، **ولا اتِّهام** -بل ولا إلْزام-...

* * * * *

(١) انظُـر «ثِـمار القُلـوب» (ص٢٦٠) -للثعـالِبِيّ-، و«اتّفـاق المبـاني وافـتراق المعـاني» (ص١٦٦) -لأبي الربيع الدَّقيقي-، و«نفحة الريحانة» (٢/ ١١٦) -للمُحِبِّي-.

المسألةُ الثامنة: الخِلافُ وَآثارُهُ:

إِنَّ الخِـلافَ الجَـارِيَ -**وَالمُتَفَـاقِمَ**- الآن- أَكْثَـرُهُ واقِـعٌ -وَلِلأَسَـفِ- بَـيْنَ المُنْتَسِبِين إِلى (السَّلَفِيَّة)؛ **فَهَذَا يُبَدِّعُ ذَاك، وَذَاكَ يُضَلِّلُ ذَيَّاك!**

وَلَقَدْ كَادَت الدُّمُوعُ تَطُفُّ مِنْ عَيْنِي -**وَالله**- لَـمَّا قَرَأْتُ كَلامَ بَعْضِ خُـصُومِ الشَّيْخ **ربيع بن هـادي المـدخلي** -سـدَّدَهُ الله- وَكِلاَهُمَـا مُنْتَسِبٌ إِلى الـدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ!- يَصِفُهُ بِقَوْلِهِ: (**عَدُوُّ الله..**)..!!

فَهَلاَّ اتَّقَى -هذا القائلُ- رَبَّـه! فَجَعَـلَ خِلافَـهَ -إِنْ كَـانَ وَلاَ بُـدَّ!- عِلْمِيًّـا -**بِالحُجَّةِ وَالدَّلِيلِ وَالبُرْهَان**-؛ **دُونَ مُعَادَاة، وَمِن غَيْرِ مُخَاصَمَة، وَلاَ عُنْفُوان...**

وهكذا... فلا يَخْلُو بَلَدٌ إِسْلاَمِيٌّ -وَلِلأَسَـفِ- مِـنْ مِثْـلِ هَـذا **الاخْـتِلاف، وَالتَّخَاصُم، وَالتَّدَابُر، وَالتَّهَارُش!!**

وَهَذا لَمْ يَكُن -قَطُّ- مِنْ مَقَاصِدِ الإِسْلاَمِ العَظِيم:

فَالإِسْلاَمُ مَبْنِيٌّ على ما يُرْشِدُ إليه قولُهُ -تَعَالَى-: ﴿**وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ**﴾ -وَمَا فِي مَعْنَاه-.

وَهُوَ كَثِيرٌ.

فَالائْتِلافُ هُوَ الأَصْل؛ لاَ الاخْتِلاف! والاتِّفاقُ هُوَ الأَسَاس؛ لا الافْتِراقُ!

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم ابْنُ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٥١):

«**تَعْلَمُونَ أَنَّ مِنَ القَواعِدِ العَظِيمَة -الَّتِي هِيَ مِنْ جِمَاعِ الدِّين-**: تَأْلِيفَ القُلُوب، وَاجْتِماعَ الكَلِمَة، وَصَلاحَ ذَاتِ البَيْن».

وَقَال -رَحِمَهُ الله- (١٣/ ٣٣٢):

«**وَكُلَّما كَانَ العَصْرُ أَشْرَفَ: كَانَ الاجْتِماعُ وَالائْتِلافُ وَالعِلْمُ وَالبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ**».

قُلْتُ:

نَعَم؛ مَنْ خَالَفَ الحَقَّ: وُوجِهَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ الحَكِيم -بِالشُّرُوطِ العِلْمِيَّةِ المُقَرَّرَة-؛ كَما قَال -تَعَالَى-: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ إِثۡمٗا فَإِنَّمَا يَكۡسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ﴾.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ١٥-١٦):

«فَإِذَا كَانَ المُعَلِّمُ أَو الأُسْتَاذُ قَدْ أَمَرَ بِهَجْرِ شَخْصٍ، أَوْ **بِإِهْدَارِهِ وَإِسْقَاطِهِ** وَإِبْعَادِه -وَنَحْوِ ذَلِك-؛ نُظِرَ فِيه:

- فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَنْباً شَرْعِيًّا: **عُوقِبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ -بِلاَ زِيادَة-**.

- وَإِنْ لَمْ يَكُن أَذْنَبَ ذَنْباً شَرْعِيًّا: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعاقَبَ بِشَيْءٍ لِأَجْل غَرَض المُعَلِّم -أَوْ غَيْره-.

وَلَيْسَ لِلمُعَلِّمِين أَنْ يُحَزِّبُوا النَّاسَ، وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُم العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاء[1]،

---

(١) ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾.

بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ **الإِخْوَةِ المُتَعَاوِنِين عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى**، كَمَا قَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾»..

قلتُ: لِذَلِك؛ قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- تَأْصِيلاً-: «**الخِلافُ شَرٌّ**»[1].

وَأَجَلُّ مِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ -تَقْعِيداً-: «**الجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالفُرْقَةُ عَذاب**»[2].

فَكُنْ مِنْ هَذا عَلى ذُكْر -دُونَ أيِّ نُكْر-.

وَإِنِّي لأَخْشَى اللهَ وَأَتَّقِيهِ -فِي بَعْضِ المُنْتَسِبين إِلى السَّلَفِيَّة- أَنْ يَكُونَ فِيهِم مِنَ البَاحِثِينَ عَنِ الأَخْطَاء، المُتَصَيِّدِين لِلأَغْلاَط، الفَرِحِينَ بالزَّلَّاتِ[3]-: مِثْلُ مَنْ قَالَ فِيهِم الإِمَامُ ابْنُ القَيِّم -رَحِمَهُ الله- فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (١/ ٤٠٣):

«وَمِنَ النَّاس مَنْ طَبْعُهُ طَبْعُ خِنْزِير[4]؛ يَمُرُّ بِالطَّيِّبَاتِ فَلا يَلْوِي عَلَيْهَا...

وَهَكَذا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ يَسْمَعُ مِنْكَ -وَيَرَى- مِنَ المَحَاسِن أَضْعافَ

---

(١) «صَحِيح سُنَن أَبِي دَاوُد» (١٧٢٦).

(٢) «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٦٦٧).

(٣) قال الشيخُ عُبيد الجابري في بعضِ «**أجوبتِه**»:

«**فالسلفيُّ بَشَرٌ، ينسى أحياناً، ويُخْطِئُ أحياناً، ويجهلُ أحياناً، ينسى.. يحصُلُ عنده أمورٌ..**

... فلا تتعجَّلُوا -باركَ اللهُ فيكُم- في جرحِ الأشخاص».

(٤) وفي «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٦/ ١٥٠) -لشيخِ الإسلام- **تشبيهُ (ذا) بالذُّباب!**

عافانا اللهُ وإيَّاكُم -وسائر إخوانِنا -كيفما كانوا- مِن هذه الصفات، وتلك الطبائع...

أَضْعافِ المَساوئ؛ فَلاَ يَحْفَظُها وَلاَ يَنْقُلُها -وَلاَ تُناسِبُهُ!-؛ فَإِذَا رَأَى سَقطَةً، أَوْ كَلِمَةً عَوْراءَ: وَجَدَ بُغْيَتَهُ وَمَا يُنَاسِبُها، فَجَعَلَها فَاكِهَتَهُ وَنُقْلَه»!

قلتُ:

ونحنُ -في هذا البابِ- مع كُلِّ داعٍ إلى السُّنَّةِ، وناصرٍ لمنهجِ السَّلَفِ -ولو أخطأ!- على مِثْلِ ما قال الإمامُ ابنُ القيِّم -رحمهُ اللهُ- في «بدائع الفوائد» (٢/ ٦٤٩-٦٥٠) -لَمَّا بيَّن صفاتِ أهل العلمِ والإيمانِ-:

«هُم إلى الله ورسوله مُتحيِّزون، وإلى مَحْضِ سُنَّتِهِ مُنْتَسِبُون.

يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ أَنَّى توجَّهَتْ رَكائبُهُ، ويستقرُّونَ معه حيث استقرَّتْ مضارِبُهُ.

لا تستفزُّهم بَدَواتُ آراء المُخْتَلِفين، ولا تُزَلْزِلُهم شُبُهاتُ المُبْطِلين؛ فهُم الحُكَّامُ على أربابِ المقالات، والمُمَيِّزونَ لِما فيها مِن الحقِّ والشُّبُهات.

يردُّونَ على كُلٍّ باطِلَه، ويُوافقونَهُ فيما معه مِن الحقِّ[1]؛ فهم في الحقِّ سِلْمُهُ، وفي الباطلِ حَرْبُه.

لا يميلون مع طائفةٍ على طائفةٍ، ولا يَجْحَدُونَ حقَّها لِما قالَتْهُ مِن باطِلٍ سِواه.

---

(١) فليس الحُكْمُ على مَن عندَهُ باطلٌ: بأنَّهُ باطلٌ -كُلُّهُ-! وليس الحكمُ على مَن عندَهُ حقٌّ: بأنَّهُ حقٌّ -كُلُّه-!

بل هُم مُمْتَثِلون قولَ الله -تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[المائدة:٨].

فإذا كان قد نهى عبادَهُ أن يحملَهم بُغْضُهُم لأعدائِهم على أن لا يعدلوا عليهم -مع ظُهورِ عداوتِهم، ومخالفتهم، وتكذيبِهم لله ورسولِه-؛ **فكيف يسوغُ لِـمَنْ يدَّعِي الإيمانَ أنْ يحملَهُ بُغْضُهُ لطائفةٍ مُنْتَسِبَةٍ إلى الرسولِ تصيبُ وتُخطِئ على أن لا يعدلَ فيهم، بل يُجَرِّدُ لهم العداوةَ وأنواعَ الأذى؟!**

ولعلَّهُ لا يدري أَنَّهُم أَوْلَى بالله ورسولِه، وما جاء به -مِنه -عِلماً، وعملاً، ودعوةً إلى الله على بصيرة، وصَبْراً مِن قومِهم على الأذى في الله، وإقامةً لحُجَّةِ الله، ومعذِرةً لِـمَن خالفَهم بالجَهْلِ!-.

لا كَمَن نَصَبَ مقالةً صادرةً عن آراءِ الرِّجالِ[1]، فدَعا إليها، وعاقَبَ عليها، وعادَى مَن خالَفَها بالعصبِيَّةِ وحَمِيَّةِ الجاهليَّة».

... ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؟!

* * * * *

(١) سواءٌ كان (اجتهاداً)، أو (إحداثاً)؛ **فَهَذا أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ مَنْسُوبٍ إِلَى الدِّينِ، وَالدِّينُ مِنْهُ بَراءٌ**...

المسألةُ التاسعة: البدْعَةُ والتَّبْدِيع:

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ أَهَمِّ المَسَائِلِ وأَدَقِّها -**وأخطرِها، وأشدِّها**-:

وَقَدْ تَنَبَّهْتُ لِخَطَرِ (البدع) و(المبتدعة) -**مُبَكِّراً**-وَلله الحَمْدُ-، وَأَلَّفْتُ فِي ذَلِك: «عِلْمَ أُصُولِ البِدَع»، وَحَقَّقْتُ: «الحَوادِثَ وَالبِدَع» -لِلطُّرْطُوشِي-...

وَالخَلَلُ الأَهَمُّ -**فِي تَطْبِيقِ هَذا الأَصْلِ -اليَوْم**- كَامِنٌ فِي تَسَلْسُلِ الحُكْمِ بِالبِدْعَةِ عَلَى مَنْ خَالَفَ غَيْرَهُ فِي الحُكْمِ عَلَى (فُلاَن) أَوْ (عِلاَّن) بِأَنَّهُ: مُبْتَدِع!

نَعَم؛ بَعْضُهُم (!) يُنْكِرُ ذَلِكَ (قَوْلاً)، وَلكِنَّهُ يُواقِعُهُ (مُمَارَسَةً)، وَ(حَالاً)!!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ -حَقًّا- تَبْدِيعٌ؛ فتَرَاهُ يَسْتَعْمِلُ فِي مُخَالِفِهِ عِبَاراتٍ شَدِيدَةً، وَأَلْفاظاً قَاسِيَةً؛ (تَكادُ) تَكُونُ -أَحْياناً- مِثْلَ التَّبْدِيعِ -بل أَشَدَّ-!

فَتَرَاهُم (!) يَقُولُون -لِلمُنْتَقَد-:

سَاقِطٌ! مُمَيِّع! ضَائِع! مُتَهَاوِن! لاَ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ! مَتْرُوك! **مُتَفَلْسِف**[1]!!

---

(١) والرميُ بـ(**التَّفَلْسُف!**) -بغير حقٍّ- قديمٌ:

فلقد قال ابنُ مَعِينٍ في (أحمد بن صالح المصري): «**كَذَّاب يَتَفَلْسَف!**».

وقال الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٢٤١):

«**آذى النَّسائيُّ نفسَه بكلامِه فيه**»!

وقال العلَّامةُ المُعَلِّمِيُّ في «التنكيل» (١/ ١١٣) -في (أحمد بن صالح)-:

«**معروفٌ بالصِّدْق؛ لا شأنَ له بالتَّفَلْسُف**»! =

... وَأَشْبَاهُ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَلِيظَاتِ[1]!

= وقال العِراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٧):

«لعلّ ابن مَعِين لا يدري ما الفلسفة! فإنَّه ليس مِن أهلِها»!

(تنبيه): لمْ يَرْتَضِ الإمامُ الذهبيُّ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبَلاء» (١٢/ ١٦٨) كلامَ ابنِ حِبَّان في «ثقاتِه» (٨/ ٢٥) أنَّ (أحمد بن صالح) -هذا- آخَرُ!

ولعلَّ (مِن) الحُجَجِ (الذهبيَّة) -في هذا-: أنَّ هذا مِصْرِيٌّ، وذاك مَكِّيٌّ، فتنبَّه!

قلتُ:

ولي تحت الطَّبْع -بتوفيقِ المولى -سبحانه- رسالةٌ بعُنوان: «**النقد السلَفي للفكر الفلسَفي**».

ثم يأتي (البعضُ!)، فيتَّهِمُني بها (!) وأنا أَنْقُدُها وأنقضُها!!

هذا -كُلُّه- مع اتِّفاقِنا -جميعاً- على أُصول المنهج السَّلَفِيّ، وأُسس الاعتِقاد السَّلَفِيَّة!!

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾...

وَلَكِنْ:

وَقُلْ لِـمَنْ يَدَّعِي فِي العِلْمِ (فَلْسَفَةً!) عَلِمْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْـكَ أَشْيَـاءُ!

(١) وَقَدْ يَصِلُ الحَدُّ بـ(**بعضِ النَّاس**) (!) -**لِمُجَرَّدِ مُخالَفَتِهِ!**- إلى التَّشْكيكِ بسلفيّة مَن **يُخالفُهُ!!** كَأَنْ يقولُ: (**سَلَفِيَّتُكَ غَيْرُ سَلَفِيَّتِنا**)!!

مُتَناسِياً -هَذا- غَفَرَ اللهُ لهُ- أَنَّ **السَّلَفِيَّةَ وَاحِدَة** -أَبداً-، وأنَّ مَا قَدْ يَقَعُ مِن اخْتِلافٍ بَيْنَ الأَشْخَاص: إنَّما هو بِسَبَبِ سُوءِ الفَهْمِ -وَالخَلَل-، أَوْ سُوءِ التَّصَرُّفِ والعَمَل!

وَلَقَدْ ذَكَّرَتْنِي هَذِهِ الكَلِمَةُ (!) بِمَا قَالَهُ (**بَعْضُ النّاس!**) -أيضاً- قَدِيماً- بِحَقِّ شَيْخِنا الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ الله-: «**سَلَفِيَّتُنا أَقْوَى مِنْ سَلَفِيَّةِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِي**»!!

فَهَذِهِ مِن تِلْكَ -سَواءً بِسَواءٍ-! وَلَكِنْ -مَعْذِرَةً!- بِأُسْلُوبٍ آخَرَ!!

والعجَبُ يَعْظُمُ إذا عرفتَ -أخي طالبَ العلم- أنَّ قائلَ هذه الكلمةِ -غَفَرَ اللهُ لنا وله- خَرَّجَها (!) -بَعْدُ- على معنى الذَّبِّ، وَالدِّفاعِ عن الشيخ الألباني!!!

ولستُ أدري كيف !؟ ولماذا؟!

ومع ذلك... **فلمْ نَقِفْ عندها -كثيراً-! ولمْ نُدَنْدِنْ حولَها -ولو يسيراً-!!** =

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ **رَبِيعُ بْنُ هَادِي** -وَفَّقَهُ المَوْلَى- فِي «جَلْسَة فِي الخَرْج»:

«وَكَذَلِكَ: **كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي البِدْعَةِ؛ لاَ يُبَدَّعُ**؛ لأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِهَذِهِ القَاعِدَة؛ لَبَدَّعْنَا أَكْثَرَ أَئِمَّةِ الإِسْلاَم، فَيَقُولُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله-: «إِنَّهُ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالخَلَف، **وَقَعَ فِي البِدْعَةِ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُر**؛ إِمَّا لأَنَّهُ اعْتَمَدَ حَدِيثاً ضَعِيفاً، أَوْ فَهِمَ مِنَ النَّصِّ غَيْرَ مُرَادِ الله وَمُرَادِ رَسُولِه، أَوْ لاِجْتِهَاد.

الآنَ عِنْدَنا أَئِمَّةٌ مُجْتَهِدُون، وَقَدْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ [إِلَى خطأ أَوْ بِدْعَة؛ فَإِذَا] عَرَفْنَا **سَلاَمَةَ المَنْهَج، وَسَلاَمَةَ القَصْد، وَالبُعْد عَنِ الهَوَى، وَتَحَرِّي الحَقّ**؛ إِذَا عُرِفَ هَذَا عَنْه، ثُمَّ وَقَعَ فِي بِدْعَة: **لاَ يُبَدَّع**.

لَكِنْ؛ إِذَا عَرَفْنَا مِنْهُ **الهَوَى**، وَعَرَفْنَا مِنْهُ **سُوءَ القَصْد**، وَعَرَفْنَا مِنْهُ أَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ **يُرِيدُ البِدْعَة**: هَذَا يُبَدَّع.

لِهَذَا تَجِدُهُم حَكَمُوا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاس، بِأَنَّهُم مُبْتَدِعَة؛ **وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَقَعُوا فِي أَخْطَاء، مَا سَمَّوْهُم مُبْتَدِعَة**؛ لأَنَّهُم عَرَفُوا سَلاَمَةَ مَقْصِدَهُم، وَحُسْنَ نَوَايَاهُم، وَتَحَرِّيهِم لِلحَقّ، **وَسَلاَمَةَ المَنْهَجِ** الَّذِي يَسِيرُونَ عَلَيْه».

وَلِشَيْخِنا الإِمَام الأَلْبَانِي -رَحِمَهُ الله-فِي بَعْضِ «مَجَالِسِهِ»- جَوَابٌ مُهِمٌّ عَلَى سُؤَال: «مَا رأْيُكُم فِي هَذِهِ القَواعِد:

= ثُمَّ أقولُ -الآن-:

هل يقبلُ قائلُ تلكَ العبارةِ -والمُدافِعُون عنه، والباحِثون عن العذر له -أنْ نَقْلِبَها عليهم؛ فنقولُ: (**سلفيَّتنا أقوَى مِن سلفيَّتِكُم**) -وعَلَى أيِّ مَعنى يُريدون-!؟!

فأيُّ عُذْرٍ لهم (!) هو عُذْرٌ لنا -سواءً بسواءٍ-!!

(مَنْ لَمْ يُكَفِّر الكَافِر فهُو كَافِر)، وَ(**مَنْ لَمْ يُبَدِّع المُبْتَدِعَ فَهُو مُبْتَدِع**)، وَ(**مَنْ لَمْ يَكُن مَعَنا فَهو ضِدّنا**)»[1]؟!

فَأَجابَ شَيْخُنا الإمامُ -رَحِمَهُ الله- مَا مُلَخَّصُهُ-:

«**مِنْ أَيْنَ جاءَتْ هَذِهِ القَواعِد؟!**

وَمَنْ قَعَّدَها؟!!

لَيْسَ شَرْطاً -أَبَداً- أَنَّ مَنْ كَفَّرَ شَخْصاً وَأَقَامَ عَلَيْهِ الحُجَّة؛ **أَنْ يَكُونَ كُلُّ النَّاسِ مَعَهُ فِي التَّكْفِير**[2]؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُوَ **مَتأَوِّلاً**[3]، وَيَرَى العَالِمُ الآخَرُ أَنَّهُ لاَ يَجُوز التَّكْفِيرُ.

---

(١) انظُر -لِزاماً-لشيءٍ مِن التفصيل حول هذه الكلمةِ- ما تقدَّم (ص٧٣-٧٤)، ورسالتي: «**المِنَح الصَّحيحة في أُصولِ (النقدِ) و(النصيحة)**» (ص١٥-١٧)، و«كتاب العِلم» (ص٧٣) -للشَّيخ ابنِ عثيمين-**وهُو مهمّ**-، وقد وَصَفَ مثلَ هذه (القاعدة!) بقولِهِ: «**هذا مبدأٌ خبيثٌ**»...

(**تنبيهٌ**): رسالة «المنح الصحيحة» مختصرةٌ مِن مَتْن كتابي -هـذا-، بإضافةِ مُقَدِّمَةٍ شِبْهِ مُوسَّعةٍ -نوعاً ما- عليه.

وانظُر -لمزيدٍ مِن الفائدة- كتابَ: «**إقامة الدلائل الصَّحائح، على المسائل الصَّرائح، في نقضِ الشُّبَه الطوائح على كتاب (منهج السلف الصالح)**» -لأخَوَيَّ الفاضِلَيْن، وتلميذَيَّ الكريمَيْنِ ياسين نزال، وعماد طارق أبو العباس -حفظهما الله، وزادَهُما توفيقاً-.

(٢) وَقَدْ نَاقَشَنِي (!) (**بَعْضُ النَّاس!**) عَلَى هَذا الشَّرْطِ -هَكَذا!-بالإِلْزَام!-؛ مُؤَكِّداً -بجزمٍ دون تردُّدٍ!- عَلَى **أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ مُتابعتِهِ عَلَى مِثْلِ هَذا التَّكْفِير!**

وَلَـمَّا عَارَضْتُهُ بِمَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ الحُكَّام -الَّتِي يَقُولُ بِهَا **بَعْضُ** أَهْلِ العِلْمِ المُعَاصِرِين!-، قَال: لاَ نُوافِقُهُم؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ خِلافُ قَوْلِهِ!

فَقُلْتُ لهُ: **هَذِهِ كَهَذِهِ!!!**

وَقَوْلُ شَيْخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- هُنا- هُوَ الحَقُّ الَّذِي لاَ رَيْبَ فِيه، وانظُر -لِزاماً-ما سيأتي في حاشية (ص١٠٨).

(٣) فَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَنْظَارُ فِي (**دِلالات**) بعض النُّصوص -قَطْعِيِّهَا، وَظَنِّيِّها-. =

كَذَلِكَ التَّفْسِيقُ، والتَّبْدِيعُ.

فَهَذِهِ مِنْ **فِتَنِ** العَصْرِ الحَاضِر، وَمِنْ **تَسَرُّعِ** بَعْضِ الشَّبَابِ[1] فِي ادِّعَاءِ العِلْم.

هَذَا بابٌ واسِعٌ[2]؛ قَدْ يَرَى عالِمٌ أَمراً وَاجِباً، وَيراهُ الآخَرُ لَيْسَ كَذَلِك! **-كَمَا اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد-.**

لِأَنَّ بَاب الاجْتِهَاد **لاَ يُلْزِمُ** الآخَرِين بِأَنْ يَأْخُذُوا بِرَأْيِه.

الَّذِي يجبُ عليه الأَخْذُ بِرَأْيِ الآخَرِ إِنَّما هُوَ **الْمُقَلِّدُ الَّذِي لاَ عِلْمَ عِنْدَه، فَهُو يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَلِّد**[3].

= وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ عَالِمَان!

وَهَذا لاَ يَقُولُهُ أَحَدٌ -مِنْ قَبْلُ، وَلاَ الآن-!!

نَعَم؛ الكَلاَمُ فِي (**ثُبُوتِ**) الأَدِلَّةِ -قَطْعاً وَظَنًّا- مِن حيثُ هُو -شَأْنٌ آخَرٌ -فيه نَفَسٌ بِـدْعِيٌّ-؛ فَلاَ تَخْلِط!!

وانظُر «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٨٨)، و(٢٠/ ٢٥٧).

(١) وكذا (بَعْضِ) الشيوخ -في الإفتاء بالعلم-!

(٢) تَأَمَّل، وَبِالهُدَى تَجَمَّلْ.

(٣) لاَ يَفْهَمَنَّ أَحَدٌ مِنْ هَذا الكَلاَمِ أَنَّهُ إِقْرارٌ لِلتَّقْلِيدِ وَالمُقَلِّدَة، وَمُوافَقَةٌ لِأَحْكَامِها...

وَإِنَّمَا هَذا مِنْ بَابِ **حِكَايَةِ الوَاقِعِ** -حَسْبُ-.

فَقَدْ فَهِمَ البَعْضُ (!) مِنْ شَيْءٍ مِنْ كِلاَمٍ لِي -يُشْبِهُ هَذا- إِقْرارَ التَّقْلِيد!!

وَكِلاَهُما باطِلٌ.

نعم؛ (قد) يجوزُ التقليدُ لضرورةٍ، وبشروطٍ.

وانظُر «إعلام الموقِّعين» (٢/ ١٦٩ و٢٤١) -للإمام ابن القيِّم-.

وَانْظُر مَا سَيَأْتِي (ص٢٤٢).

أَمَّا مَنْ كَانَ عَالِماً -**كَالَّذِي كَفَّرَ، أَوْ فَسَّقَ، أَو بَدَّع**[١] -وَلاَ يَرَى مِثْلَ رأْيِهِ-؛ **فَلاَ يَلْزَمُهُ أَبَداً**[٢] **أَنْ يُتابِعَ ذَلِكَ العَالِمِ**».

قُلْت:

وَهَذا الجَوابُ **الدَّقِيقُ**، وَالنَّهْجُ **الأَنِيقُ** مِنْ شَيْخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-: يُذَكِّرُنِي بِقِصَّتَيْنِ اثنتَيْن وَقَعَتا لِي مَعَهُ -شَخْصِيًّا- -يَرْحَمُهُ اللهُ-:

الأُولَى: عِنْدَ حَرْبِ الخَلِيجِ الأُولَى؛ لَـمَّا خَرَجَ (سَلْمان العَوْدَة)، وَ(سَفَر الحَوَالِي) -ومَن معهما- عَلَى عُلَمَاءِ بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْن، وَخَالَفُوهُم بِمَا أَفْتَوْا بِهِ -حِينَذَاك-.

فكَانَتْ كَلِمَةُ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايِخِ السَّلَفِيَّةِ مُجْتَمِعَةً على انْتِقَادِ هَؤُلاء، وَالكَلاَمِ

---

(١) هذا توكيدٌ لِـمَا كرَّرْتُهُ -مِراراً- مِن أنَّ **الاختلافَ في التبديعِ** -**في إطارِ (أهل السُّنَّة)**- **اختلافٌ سائغٌ؛ لا يُوجِبُ هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً**.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ اللهُ- في بعضِ «مقالاتِه»- مُبَيِّناً بعضَ صِفَات (الحَدَّادِيَّة) -**ومُحَذِّراً** منها-:

«**تَبْدِيعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَة، وَعَداوتُهُ، وَحَرْبُهُ**..»...

وَأَقُول:

كَثِيرٌ مِنَ (الشَّبَابِ) -اليَوْم- يُكَرِّرُونَ مُصْطَلَح (الحَدَّادِيَّة) -عَلَى وَجْهِ الإِنْكَارِ وَالتَّبْدِيع!-، وَلاَ يَعْرِفُونَ مَنْشَأَهُ وَمُبْتَدَأَهُ! وَلاَ يَعْرِفُونَ أَصْلَ نِسْبَتِهِ! وَلاَ يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ فِكْرَتِه!!

وكُلُّ ذلك تَقْلِيدٌ فِي تَقْلِيدٍ ﴿ظُلُمَٰتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ ...

نعم؛ (الحدَّادِيَّة) قومٌ غُلاةٌ في أكثرِ ما عندَهُم -والعِياذُ بالله- هداهُمُ اللهُ-.

(٢) هَذا تَوْكِيدٌ آخَرُ لِذَلِكَ الإِلْزَامِ غير اللَّازم (!) فِي مَوْضُوعِ التَّكْفِير -الَّذِي تَقَدَّمَت الإِشَارَةُ إِلَيْه-.

عَلَيْهِم، -بَلْ تَبْدِيعِهِم-[١].

وَلَمْ يَكُنْ هَـذا الأَمْـرُ -فِي الأَوَّلِ- ظَـاهِراً لِـشَيْخِنا-رِحَمِـهُ اللهُ-؛ بَـلْ كَـانَ -غَالِباً- **يُدافِعُ عَنْهُم، ويُثْنِي عليهِم، وَيَنْقُضُ** قَوْلَ الطَّاعِنِ بِهِم.

وَرَأَيْتُ -بِأُمِّ عَيْنِي- رُدُودَ شَيْخِنا -القَوِيَّةَ- عَلَى ذَاكَ الشَّابِ المُتَحَمِّس القَادِمِ مِنْ سَفَرٍ بَعِيدٍ -ومُنْذُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَهُ!- **لِيَنْتَزِعَ مِنْ شَيْخِنا حُكْماً بِتَبْدِيعِ هَؤُلاء!**

فَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُنا بِقُوَّة، وَنَاقَشَهُ بِشِدَّة؛ فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الشَّابِّ إِلَّا أَن مَـرِض فجأَةً، وَذَهَبَ إِلى المُسْتَشْفَى -لَيْلَتَها-، ثُمَّ كَرَّ مُـسافِراً (رَاجِعـاً) صَـبِيحَةَ اليَـوْمِ التَّالِي -مُباشَرَةً[٢]-!

وَفِي الوَقْت الَّذِي كَانَ فِيهِ مَوْقِفُ شَيْخِنا عَلَى هَذا الحَالِ؛ كُنْتُ أَنَا -مَعَ أَكْثَـرِ

---

(١) وَالعَجَبُ الَّذِي لاَ يَكَادُ يَنْقَضِي -مِمَّا سَمِعْتُهُ (شَخْصِيًّا) -قريباً- مِنْ (**بعض الناس!**) عِنْدَ إِنْكَارِهِ عَلَيَّ عَدَمَ مُوافَقَتِهِ عَلَى تَبْدِيعِهِ بَعْضَهُم!-: أَنَّهُ لاَ يُبَدِّعُ هَذَيْن!

مَعَ أَنَّهُما -بِدُونِ مَثْنَوِيَّةٍ- مُشْعِلا أَوَّلِ شَرَارَةٍ مِنْ نَـارِ الفُرْقَـةِ والاِخْـتِلاف، وَالتَّكْفِـير، وَفِتْنَـةِ الخُرُوجِ وَالإِرْجَاء، وَ.. وَ.. -وَهُوَ مُقِرٌّ لِهَذا كُلِّه أَنَّهُ مِن باطلِ هؤلاءِ-!!

فَمَا ضَوَابِطُ التَّبْدِيع -إِذَن-؟!

وَهَلاَّ أَنْكَرْنَا عَلَيْهِ مَا أَنْكَرَهُ عَلَيْنا؟! أَمْ أَنَّ (الخُروج)، و(التكفير) لَيْسَا مِن البِدَع؟!

لا أظُنُّ ذلك كذلك! -وبخاصَّةٍ أَنَّهُ قد بَلَغَنِي نفيُهُ لِـمَا صَـدَرَ عنـهُ!-؛ **فكأَنَّـهُ -سـدَّدَهُ اللهُ- لم يتذكَّر الأَوْلَى!**

أو نَسِيَ الثانيةَ!!-!

مَعَ أَنَّ (كَثِيراً!) مِمَّن يُبَدِّعُهُم لَيْسُوا أَكْثَرَ شَرًّا مِنْ هَذَيْن!!

فَأَيْش -إِذَنْ-؟!!

(٢) ومنذُ ذلك اليوم لمْ أَرَه!

وَقَدْ كَانَ هذا قَبْلَ أكثر مِن خمسة عشر عاماً!

إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين في الأُرْدُنّ- مُخَالِفينَ لَـهُ، وَمُـوافِقينَ كَـلامَ بعـض عُلـماء بـلاد الحَرَمَيْن -ومنهُم الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ الله- فِي هَذَيْن -وَمَـنْ مَعَهُـما- رَدًّا وَتَحْذِيراً-[١].

وَلَمْ نَرَ شَيْخَنا -يَوْماً- سَاخِطاً مِنْ هَذِهِ المُخَالَفَة، وَلاَ طَالِباً مِنَّا تَغْيِيرَ مَوْقِفِنـا، وَلاَ مُهَدِّداً -أو مُمْتَحِناً- لَنا، وَلاَ مُلْزِماً إِيَّانا!!

بَلْ كَانَ -رَحِمَهُ الله- كَثِيراً مَا يَقُول -فِي مِثْلِ هَذِهِ الحالات-:

«**كَلاَمِي مُعْلِم لَيْسَ بِمُلْزِم**»[٢].

وَ: «**قُلْ كَلِمَتَكَ وَامْشِ**»[٣].

---

(١) ثُـمَّ ظَهَـرَ -بَعْـدُ- لِـشَيْخِنا -رَحِمَـهُ الله- حَـالُهُم، وَانْكَـشَفَ غِطـاؤُهُم؛ فَـتَكَلَّمَ فِـيهِم، وَوَصَفَهُم بِـ(**الخَارِجِيَّة العَصْرِيَّة**)!

وَانْظُر كِتَابِي «**الدُّرَر المُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِي فِرْيَةَ مُوافقتِهِ لِلمُرْجِئَة**».

(٢) قارِن بما تقدَّم (ص١٥٩) حولَ كلمة (**الشيخ «فلان» معصوم في المنهج**) -وما فيها-!

(٣) قَالَ الهَيْثَمُ بْنُ جَمِيل:

قُلْتُ لِمَالِك بن أَنَس: يَا أَبَا عَبْدِ الله! الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِماً بِالسُّنَّة؛ أَيُجادِلُ عَنْهَا؟!

قَال: لاَ، وَلَكِن؛ **يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ مِنه؛ وَإِلاَّ سَكَت**...

«جَامِعُ بَيَانِ العِلْم وَفَضْلِه» (٤١٤) لابْنِ عَبْدِ البر، وَ«السِّيَر» (٨/ ١٠٨).

وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَد؛ لَـمَّا قِيلَ لَه:

«يَا أَبَا عَبْدِ الله! أَكُونُ فِي المَجْلِسِ لَيْسَ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُ السُّنَّةَ غَيْرِي، فَيَتَكَلَّمُ مُبْتَدِعٌ؛ أَرُدُّ عَلَيْه؟!

قَال: **لاَ تَنْصِبْ نَفْسَكَ لِهَذا، أَخْبِرْهُ بِالسُّنَّةِ، وَلاَ تُخَاصِم**.

فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ القَوْل!

فَقَال: **مَا أَرَاكَ إِلاَّ مُخَاصِماً**.. =

... ومُرَدِّداً: «﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾».

يَرْحَمُهُ الله -تَعَالَى-.

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي كَلاَمُ شَيْخِنا -رَحِمَهُ الله- وصنيعُهُ: بِكَلاَمٍ لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله-؛ قَالَهُ فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٨/ ٥٢):

«تَعْلَمُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْكُم- أَنِّي لاَ أُحِبُّ أَنْ يُؤْذَى أَحَدٌ مِنْ عُمُومِ الْمُسْلِمِين -فَضْلاً عَنْ أَصْحَابِنا- بِشَيْءٍ -أَصْلاً- لاَ بَاطِناً وَلاَ ظَاهِراً-، وَلاَ عِنْدِي عَتْبٌ[1] عَلَى أَحَدٍ مِنْهُم، وَلاَ لَوْمٌ -أَصْلاً-.

بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مِنَ الكَرامَةِ، وَالإِجْلاَلِ، وَالمَحَبَّة، وَالتَّعْظِيمِ: أَضْعافُ أَضْعافِ مَا كان -**كُلٌّ بِحَسَبِه**-».

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القَيِّم القائلَ في «مدارِج السَّالِكِين» (٣/ ٧٧٨) -**مُبَيِّناً**

= كَذَا فِي «الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (١/ ٢٢١) لابْنِ مُفْلِح.

قُلْتُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَى هَذَانِ الإِمَامَانِ بَعْضَ إِخْوَانِنا مِن دُعَاةِ السَّلَفِيَّةِ -اليَوْمَ- هداهُمُ اللهُ- مِمَّن يَلِجُّون، ويُلِحُّون، وَ(يَلِدُّون!)؛ **فَتَراهُم يَنَامُونَ عَلَى المُخاصَمَة! وَيَسْهَرُونَ عَلَيْهَا! ويحلُمُونَ بها! وَيَقُومُونَ عَلَيْهَا!**

بَلْ (يَكادُون) أَنْ يَكُونُوا لَيْسَ عِنْدَهُم هَمٌّ إِلاَّ التَّبْدِيع، وَالتَّشْنِيع، وَالتَّفْظِيع!!

وفيمَن؟!

... مُعْظَمُ ذلك في إخوانِهم **السَّلَفِيِّين المُوَحِّدِين**؛ بسبب خطأٍ وقَعُوا فيه، أو هَفْوَةٍ زَلُّوا بها!! **-إنْ كانوا في انتقادِهم مُصيبِين-!**

(١) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٣٦٨):

«.. مَن توهَّمَ أنَّهُ بالعفوِ يَسقطُ حقُّه أو يَنْقُصُ: غالطٌ، جاهلٌ، ضالٌّ، بل بالعفوِ يكونُ أجرُهُ أعظمَ. فكذلك مَن توهَّم أنَّه بالعفوِ يحصلُ له ذُلٌّ، ويحصلُ للظالمِ عِزٌّ واستطالةٌ عليه؛ فهو غالطٌ في ذلك».

منزلةَ (الإحسان إلى الخَلْق، والأخلاقِ الكريمة، والآداب الفاضلة)-:

«...ومَن أرادَ فَهْمَ هذه الدرجةِ -كما ينبغي-؛ فلْيَنْظُرْ إلى سيرةِ النَّبيِّ ﷺ مع النَّاس: يَجِدْها هذه بعينِها.

ولمْ يكُنْ كمالُ هذه الدرجةِ لأحدٍ سِواه، ثم للورثةِ [1] مِنها بحَسَبِ سهامِهم مِن التَّرِكَةِ.

وما رأيتُ أحداً -قَطُّ- أجمعَ لهذه الخِصالِ مِن شيخِ الإسلام ابن تيميَّة -قدَّسَ اللهُ روحَه-.

وكانَ بعضُ أصحابِه الأكابر يقولُ: **وَدِدْتُ أنِّي لأصحابي مثلَه لأعدائِه وخصومِه!**

وما رأيتُه يدعو على أحدٍ منهم -قطُّ-، وكان يدعو لهم.

وجئتُ يوماً مُبَشِّراً بموتِ **أكبرِ أعدائه، وأشدِّه عداوةً وأذىً له؛ فنَهَرَنِي،** وتنكَّرَ لي، واسْتَرْجَعَ، **ثُمَّ قامَ مِن فَوْرِهِ إلى بيتِ أهلِه، فعزَّاهُم،** وقال:

إنِّي لكم مكانَه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجونَ فيه إلى مُساعدةٍ إلا ساعدتُكُم

---

(١) وَهُمُ العُلَماءُ.

كَمَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إنَّ العُلَماءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاء**».

رواهُ أبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣)، والترمذي (٢٦٨٢)، والدارِميُّ (٣٤٢)، وابن حِبَّان (٨٨) عن أبي الدَّرْداء.

وعلَّقَهُ البُخاريُّ في ترجمة باب (١/ ٣٧).

وأوردَهُ شيخُنا في «صَحِيح التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (٧٠).

فيه -ونحوِ هذا من الكلامِ-[1].

فسُرُّوا به، ودَعَوْا له، وعَظَّمُوا هذه الحالَ منه.

فرَحِمَهُ اللهُ ورضِيَ عنه».

وقد وَقَعَ له -رحمهُ اللهُ- أشدُّ مِن ذلك- مِن جهةِ أعدائِهِ -وصَبَرَ؛ وغَفَرَ -قدَّسَ اللهُ روحَهُ- كما ذَكَرَ ذلك الإمامُ ابنُ عبد الهادي في «الانتصار» (ص٣١٧-٣١٨)، قال:

«فلمَّا كان في رابع شهرِ رجبٍ مِن سنةِ إحدَى عشرةَ وسبعمائة، جاء رجلٌ -فيما بلغنِي- إلى أخيه الشيخ شرف الدين -وهو في مَسْكَنِهِ بالقاهرة-.

فقال له: إنَّ جماعةً بجامع مصر قد تعصَّبُوا على الشيخ، وتفرَّدُوا به، وضربوه.

فقال: حَسْبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيل.

وكان بعضُ أصحاب الشيخ جالساً عند شرف الدين، قال:

فقُمْتُ مِن عندِهِ، وجئتُ إلى مصرَ، فوجدتُ خَلْقاً كثيراً مِن الحُسينيَّة -وغيرها- رجالاً وفُرساناً يسألون عن الشيخ، فجئتُ، فوجدتُهُ بمسجد الفخر كاتب المماليك -على البحر-، واجتمع عنده جماعةٌ، وتتابعَ الناسُ، وقال له

(١) وانظُر رِفْقَ الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في بعضِ خُصومِه: «الدُّرَر السَّنِيَّة» (١/ ٣٢)، و«مجموع المُؤلَّفات» (٥/ ٢٠٦، و٢٨٠).

بعضُهُم: يا سيِّدي! قد جاء خَلْقٌ مِن الحُسَينيَّةِ، ولو أمرتَهُم أنْ يهدِمُوا مِصرَ -كُلَّها- لَفَعَلُوا.

فقال لهمُ الشيخُ: لأيِّ شيءٍ؟!

قال: لأجلِكَ.

فقال لهُم: **هذا يجوزُ؟!**

فقالوا: نحنُ نذهبُ إلى بيوتِ هؤلاء الذين آذَوْكَ، فنقتُلُهُم ونُخَرِّبُ دُورَهُم؛ فإنَّهُم شَوَّشُوا على الخَلْقِ، وأثاروا هذه الفتنةَ على النَّاس.

فقال لهُم: **هذا ما يَحِلُّ.**

قالوا: فهذا الذي قد فعلوهُ معكَ يَحِلُّ؟! هذا شيءٌ لا نصبِرُ عليه! ولا بُدَّ أنْ نَرُوحَ إليهم ونُقاتلَهُم على ما فَعَلُوا.

والشيخُ ينهاهُم ويَزْجُرُهُم.

فلمَّا أكثرُوا القولَ، قال لهُم: إمَّا أنْ يكونَ الحقُّ لي، أو لكُم، أو لله:

- **فإنْ كان الحقُّ لي**؛ فهُم في حِلٍّ منه.

- **وإنْ كان لكُم**؛ فإن لم تسمعوا منِّي: فلا تستفتُوني، فافعلُوا ما شئتم.

- **وإن كان الحقُّ لله**؛ فالله يأخُذُ حقَّهُ -إن شاء كما يشاء-.

قالوا: فهذا الذي فعلوه معك هو حلالٌ لهم؟!

قال: هذا الذي فعلوه قد يكونونَ مُثابِين عليه مأجورِين فيه!

قالوا: فتكونُ أنتَ على الباطِل، وهُم على الحقِّ؟ فإذا كنت تقولُ: إنَّهُم مأجورون فاسمعْ منهم، ووافِقْهُم على قولِهم!

فقال لهم: ما الأمرُ كما تزعُمُون! فإنَّهُم قد يكونون **مجتهدين مخطئين**، ففَعَلُوا ذلك باجتهادِهِم، **والمُجتهِدُ له أجرٌ**».

أَللهُ أَكْبَر..

هَذا هُوَ القَلْبُ الكَبِير..

هَذِهِ هِي النَّفْسِيَّةُ العَالِيَةُ الغَالِيَة..

هَؤُلاءِ هُمُ الهَاضِمُونَ أَنْفُسَهُم فِي سَبِيلِ الحَقِّ، وَأَهْلِ الحَقّ..

وَلَكِنْ:

أَيْنَ هُم؟! أَيْنَ هُم[1]؟!

وَعَلَيْه؛ فَالدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ لَمْ تَكُنْ -يَوْماً- وَلَنْ تَكُونَ- **حِزْبِيَّةَ** التَّوْجِيهَات، أَوْ **عَسْكَرِيَّةَ** الأَوَامِر، أَوْ **صُوفِيَّةَ** الأَواصِر؛ عَلَى المَبْدأ الصوفيِّ الحِزبِيِّ: (**مَن اعْتَرَض انْطَرَد**)!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنا الأَلْبَانِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» -**فِيمَا يُشْبِه ما نحنُ فيه**-:

(١) وَلَوْ حَصَلَ مِنْ أَحَدٍ (مِنَّا) -اليَوْمَ- مِثْلُ مَا فَعَلَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ -فِي الأَمْسِ- مَعَ الإقرارِ بالفارِقِ!-: لَكَانَ نَصِيبُهُ الهَجْرَ وَالتَّبْدِيع، وَالسَّبَّ وَالتَّشْنِيع -بِالسُّقُوطِ وَالتَّمْيِيع-!!

«أَمَّا مَا أَسْمَعُهُ -الآن- مِنْ أَنْ **يُفْصَلَ**[(١)] المُسْلِمُ عَن الجَمَاعَةِ السَّلَفِيَّة!! لِمُجَـرَّدِ أَنَّه أَخطأَ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فِي أُخْرَى: **فَمَا أَرَاهُ إِلاَّ مِنْ عَدْوَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى!**

هَذَا الفَصْلُ هُوَ نِظَـامُ بَعْـضِ الأَحْـزَابِ الإِسْـلاَمِيَّة الَّتِـي لاَ تَتَبَنَّـى المَـنْهَجَ السَّلَفِيَّ مَنْهَجاً فِي الفِقْهِ، وَالفَهْم لِلإِسْلاَم؛ وَإِنَّمَا هُوَ حِزْبٌ يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَا يَغْلِـبُ عَلَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى مِنَ التَّكَتُّلِ وَالتَّجَمُّعِ عَلَى أَسَاسِ الدَّوْلَـةِ المُـصَغَّرَة؛ مَـنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ رَئِيسِها أُنْذِر-أَوَّلاً! وَثَانِياً! وَثَالِثاً-رُبَّما-، ثُمَّ حُكِمَ بِفَصْلِهِ[(٢)]!

مِثْلُ هَذا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَبَنَّاهُ جَمَاعَةٌ يَنْتَمُونَ -بِحَـقٍّ- إِلَى كِتَـابِ الله، وَإِلَى سُـنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَعَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِح...

هَذَا ابْتِدَاعٌ [(٣)] **فِي الدِّين مَا أَنْزَلَ الله بِهِ مِنْ سُلْطَان**».

قُلْتُ:

وَفِي كَلِمَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَالِيَةٍ لِفَضِيلَةِ أُسْتَاذِنَا الـشَّيْخ عَبْـد المُحْـسِن العَبَّـاد البَـدْر

---

(١) حَبَّذا لَوْ ظَلَّ الأَمْرُ مَوْصُولاً بِـ (الفَصْل) -فقط-؛ لَهَانَ الخَطْبُ -إِذَنْ-!

لكنَّ هَذا (الفَـصْلَ) -حقيقـةً- **مَوْصُـولٌ بِالمُلاَحَقَـة، وَالمُتَابَعَـة، وَاللَّـدَدِ فِي الخُـصُومَة، إِلَى حَـدِّ الإِسْقَاطِ وَالاسْتِئْصَال!!! -وَلاَ بُدَّ-!**

(٢) بَلْ نَرَى الآن (!) فِي بَعْضِ المَسْلَكِيَّاتِ السَّلَفِيَّةِ المُعاصِرَة -هدى اللهُ ذَوِيها- مَنْ (**يَفْصِلُ**)، **وَيُسْقِطُ، وَيَسْتَأْصِلُ بِدُونِ أَيِّ إِنْذَار!**

فإِنْ فَعَلَ: فعَلَى وَجْهِ الإلزام، والإيجاب -ولا بُدَّ-!

(٣) لا يَخْفَى عَلَى (الفَاطِنِ)، وَ(الفَطُونِ)، وَ(**الفَطِين!**) أَنَّ «**اتِّخَـاذَ أَقـوالِ رجـلٍ بعَيْنِـهِ بمنزلـةِ نُصوصِ الشَّرْعِ -لا يُلْتَفَتُ إلى قولِ مَن سِواه، بل ولا إلى نصوص الشرع إلا إذا وافقـتْ نـصوصَ قولِه-**: أجمعت الأُمَّةُ على أَنَّهُ مُحَرَّمٌ في دينِ الله.

ولمْ يظهرْ في الأُمَّة إلا بعد انْقِراضِ القُرونِ الفاضِلةِ».

كما قال ابنُ القيِّمِ في «إعلام المُوَقِّعين» (٢/ ٢٣٦).

-حَفِظَهُ اللهُ- فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ» -فِي مَعْرِضِ الكَلاَمِ عَمَّن يُنْتَقَدُ بِشَيْءٍ مِنَ (البِدَع)- قَال-:

«... **وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُشْغَلَ الوَقْتُ كُلُّهُ بِمُتابَعَتِهِ، وَبِامْتِحَانِ النَّاسِ بِهِ، وَأَنَّ مَنْ لاَ يُبَدِّعُهُ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعاً(!)**، ثُمَّ يَتَهَاجَرُ النَّاسُ، وَيُفْتَنُ النَّاسُ فِيما بَيْنَهُم، وَتَعُمُّ الفِتَنُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِسَبَبِ هَذا الامْتِحَان فِي مَوْقِفِ الإِنْسَان مِنْ (فُلاَن الفُلاَنِي) الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ (فُلان الفُلاَنِي) بِكَذا وَكَذا!!

فَمِثْلُ هَذا لاَ يَسُوغُ، وَلاَ يَجُوزُ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةَ السَّلَف.

وَاللهُ -عَزَّ وَجَلّ- يَقُول: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ. لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾.

وَالإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ البَلاغُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَشْغَلُ وَقْتَهُ فِي مُتابَعَةِ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَالمَرْدُودُ عَلَيْهِ يَرُدّ، ثُمَّ يَصِيرُ الوَقْتُ كُلُّهُ رُدُوداً، وَمُقَابَلَةً، وَذَمَّا! ثُمَّ يَنْقَسِمُ النَّاسُ إِلَى مَجْمُوعَتَيْن[1]: مَجْمُوعَةٍ تُؤَيِّدُ هَذا، وَمَجْمُوعَةٍ تُؤَيِّدُ هَذا! **وَمَنْ لاَ يُبَدِّعُ هَذا يُهْجَر!** فَتَنْتَقِلُ العَدْوَى إِلى مُخْتَلَفِ الأَمَاكِن، وَإِلى مُخْتَلَفِ البِلاَد[2]:

---

(١) بَلْ أَكْثَرُ وأَكْثَرُ!!

(٢) وقد حَصَلَ هذا -فعلاً-!

وإلَّا؛ فأرُوني -بالله عليكم- بلداً (واحداً) -فقط- طُولاً وعَرضاً- كلمةُ السَّلَفِيِّين فيه مؤتَلِفَةٌ؟!

فَمِثْلُ هَذَا العَمَلِ -كُلُّهُ- مِنَ الجَهْل.

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَيْسَ هَذا عَمَلَهُم...

لاَ شَكَّ أَنَّ هَذا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا مِنَ الفِتَن».

ثُمَّ ذَكَرَ -حَفِظَهُ اللهُ- مَنْهَجَ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ بَاز وَابْنِ عُثَيْمِين -فِي ذَلِكَ- قَائِلاً-:

«**فَإِنَّ شَأْنَهُم أَنَّهُم يُبَيِّنُونَ الحَقَّ، وَيَشْتَغِلُونَ بِالعِلْم، وَلاَ يَكُونُ شُغْلُهُم الشَّاغِلُ مُتَابَعَةَ الشَّخْصِ الَّذِي رَدُّوا عَلَيْه**».

وَسُئِلَ الشَّيْخ أَحْمَد النَّجْمِي -رَحِمَهُ اللهُ- كَمَا فِي كتابِه «الكَوَاشِف الجَلِيَّة» (ص٢٧-٢٨) -عَن: الَّذِين يَشْغَلُون أَنْفُسَهُم **فِي الكَلاَمِ عَلَى الحِزْبِيِّين**، وَعَنْ قَوْلِهِم: مَا رَأْيُكَ فِي فُلاَن؟ وَما رَأْيُكَ فِي فُلاَن؟!

فَأَجَابَ -رَحْمَةُ الله عَلَيْه-:

«**إِنَّ المُبَالَغَةَ فِي هَذِهِ الأُمُور تَخْرُجُ بِطَالِبِ العِلْمِ عَنْ نِطَاقِ الحَقِّ إِلَى الجَدَل، وَتَضْيِيعِ الوَقْتِ فِي الكَلاَمِ الَّذِي لاَ يَنْتُجُ عَنْهُ فَائِدَةٌ، بَلْ يَكُونُ الإِنْسَانُ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَغَة!**

فَهَذَا لاَ يَنْبَغِي.

بَلْ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَسْتَغِلَّ وَقْتَهُ فِي طَاعَةِ الله، وَفِي البَحْثِ عَنِ العِلْم، وَحُضُورِ الحَلَقَات.

وَلاَ بَأْسَ بِأَنْ يَسْمَعَ التَّحْذِيرَ مِنْهُم -مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّة-، وَبَيانِ صِفَاتِهِم حَتَّى يَحْذَرَهُم[١].

أَمَّا لَوْ أَنَّنا جَعَلْنا كُلَّ أَوْقَاتِنا فِي الكَلاَمِ فِيهِم-وَلاَ نَنْشَغِلُ بِطَلَبِ العِلْمِ الَّذِي يَنْفَعُنا-؛ فَهَذا -لاَ شَكَّ- خَطأٌ كَبِيرٌ، وَخَطأٌ عَظِيمٌ[٢]».

وقد سُئِلَ سماحةُ أستاذِنا الشيخِ ابنِ عُثَيْمِين-رحمهُ اللهُ- أثناء «شرحِه» كتابَ «حِلْيَة طالب العلم»-:

«يُوجدُ -الآن- مع الأسف- عند بعضِ طلبةِ العلمِ: أَنَّهُم يتعمَّدُونَ[٣] البحْثَ في أشرطةٍ وكُتَيِّباتٍ عَن زَلاَّتِ **بعضِ العُلماء الذين نَحْسَبُهُم على الطريق الصحيح**؛ هل -يا شيخ- هذا الأمر جائزٌ؟».

فأجابَ -رحمهُ اللهُ-:

«هذا لا يجوزُ؛ تَتَبُّعُ عوراتِ المسلمين -ولا سيَّما العلماء- مُحَرَّمةٌ؛ فقد جاء في الحديث: **«يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بِلِسانِه، ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تُؤذوا المسلمين، ولا تتَّبعوا عوراتِهم؛ فإنَّ مَنْ تتبَّع عورةَ أخيه المُسلم: تتبَّع اللهُ عورتَه، ومَن تتبَّع اللهُ عورتَهُ فَضَحَهُ ولو في جَوْفِ بَيْتِه»**[٤].

---

(١) ضِمْنَ الشُّروط المُنْضَبِطَة التي ستأتِي -مُفَصَّلَةً-.

(٢) هذا هو (العدلُ) الذي ما بعدَهُ إلا (الظُّلم)...

(٣) بل يتنعَّمُون بذلك! ويَفرحُون لذلك!!

(٤) الحَدِيثُ حَسَنٌ، وقد تقدَّمَ تخريجُه.

فلا يجوزُ أن تُتَتَبَّعَ العورات -وتتبُّع العورات عورةٌ-.

يعني: هذا الذي ذهب يتتبّعُ عوراتِ النَّاس هو الآن واقعٌ في عورات!

والواجبُ فِيمَنْ صَدَرَ منه ما يُنْتَقَدُ عليه: أَنْ يُدافِعَ الإِنْسَانُ عَنْ أَخِيه إِذَا سَمِعَ مَنْ يَنْتَقِدُهُ فِي هَذا، وَيَقُول: لَعَلَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الأمرُ! لعلَّهُ تأوَّله[1]!

ولا سيَّما مَن عُرِفَ بالصِّدْق، والإخلاص، وحُبِّ نشر العِلم».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «الشَّرْح المُمْتِع» (٥/ ٣٨٠-٣٨١) -فِي (كِتَاب الجَنَائِز) -مِنْهُ-:

«وقولُه: (**ظَاهِرُهُ العَدَالَة**)؛ أَيْ: وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِالفُسُوقِ وَالفُجُور؛ فَلاَ حَرَجَ أَنْ نُسِيءَ الظَّنَّ بِهِ؛ لأَنَّهُ أَهْلٌ لِذَلِك.

وَمَعَ هَذَا لاَ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ عَوْرَاتِ النَّاس، وَيَبْحَثَ عَنْهَا، لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُتَجَسِّساً بِهَذَا العَمَل».

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«قَال: (**وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الخَيْرِ لِلْمُسْلِم**)؛ أَيْ: يُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَظُنَّ بِالمُسْلِمِين خَيْراً.

وَإِذَا وَرَدَتْ كَلِمَةٌ مِنْ إِنْسَان، تَحْتَمِلُ الخَيْرَ والشَّرَّ؛ فَاحْمِلْهَا عَلَى الخَيْر -مَا

---

(١) هذا يقولُه أصحابُ النُّفوسِ الرضيَّة -حَسْبُ-.

أمَّا (غيرُهم): فبالعكس!!

وَجَدْتَ لَهَا مَحْمَلاً-؛ وإذا حصل فِعْلٌ مِن إنسانٍ -يحتملُ الخيرَ والشرّ-؛ فاحمِلْهُ على الخيرِ -ما وجدتَ له محملاً-؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُزِيلُ مَا فِي قَلْبِكَ مِنَ الحِقْدِ وَالعَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ، وَيُرِيحُكَ.

فَإِذَا كَانَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمْ يُكَلِّفْكَ أَنْ تَبْحَثَ وَتُنَقِّبَ؛ **فَاحْمَدِ اللهَ عَلَى العَافِيَةِ، وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِإِخْوَانِكَ المُسْلِمِين**، وَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم...».

إِلَى أَنْ قَالَ -رَحِمَهُ الله-:

«وَهَذَا هُوَ اللاَّئِقُ بِالمُسْلِم، أَمَّا مَنْ فُتِنَ -وَالعِيَاذُ بِالله-، **وَصَارَ يَتَتَبَّعُ عَوْرَاتِ النَّاس، وَيَبْحَثُ عَنْهَا، وَإِذَا رَأَى شَيْئاً يَحْتَمِلُ الشَّرَّ -وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ بَعِيد!- طَارَ بِهِ** فَرَحاً، وَنَشَرَهُ؛ فَلْيُبْشِر؛ بِأَنَّ: «**مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةِ أَخِيه؛ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، فَضَحَهُ، وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِه**»[1].

قُلْتُ:

نَعَمْ -أُكَرِّرُ-: يُواجَهُ المُخالِفُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ الحَنِيف -**بِالشُّرُوطِ العِلْمِيَّةِ المُقَرَّرَة**- نقداً وردًّا-، وَلاَ نُدَاهِن، وَلا نُهَادِن، **وَلاَ نُمَيِّع**، وَلاَ نُضَيِّع، وَلاَ نُشَدِّدُ، **وَلاَ نَغْلُو**...

كُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ العَدْلِ وَالإِنْصَاف..

أَمَّا القِصَّةُ الثَّانِيَةُ -مع شيخِنا الألبانيِّ -رحِمَهُ اللهُ-: فَهِيَ: مَوْقِفُهُ -رَحِمَهُ الله-

---

(١) تقدَّمَ تخريجُ الحديثِ -الحَسَنِ- الواردِ في ذلك.

مِنْ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ مُحَمَّد نَسِيب الرِّفاعِي -رَحِمَهُ الله-؛ **فَقَدْ كَانَ هَاجِراً**[١] **لَهُ سِنِينَ عَدَداً** -بِسَبَبِ مَسْأَلَةٍ **عَقائِدِيَّةٍ اجْتِهادِيَّة!**-؛ وَمَع ذَلِك؛ فَقَد كَانَ شَيْخُنا الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يَعْلَمُ- فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ- أَنَّنا نَزُورُ الشَّيْخَ (نَسِيباً)، وَأَنَّنا نُرَتِّبُ لَهُ دُروساً، وَأَنَّنا نُساعِدُهُ فِي بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَنَّنا نُحْضِرُ إِلَى بَيْتِهِ بَعْضَ أفاضِلِ الضُّيُوفِ[٢] -**مِن أهلِ العِلمِ** -مِنْ هُنَا أَوْ هُنالِك-، و.. و..

وَأُكَرِّر:

والله؛ **لَمْ نَرَ شَيْخَنا -يَوْماً- سَاخِطاً مِنْ هَذِهِ المُخَالَفَة، وَلاَ طَالِباً مِنَّا تَغْيِيرَ مَوْقِفِنا، وَلاَ مُهَدِّداً -أو مُمْتَحِناً- لَنا، وَلا مُلْزِماً إِيَّانا!!**

... فَضْلاً عَنْ أنْ يُقاطِعَنا، أَوْ يُشَكِّكَ بِسَلَفِيَّتِنا (!)، أَوْ يُسْقِطَنَا، أَوْ يُحَذِّرَ مِنَّا!! وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ رَبِيع المَدْخَلِي -أَيَّدَهُ الله- فِي بَعْضِ «مَجَالِسِه»:

«مَنْ كَانَ مِنْكُم رَافِعاً لِرايَةِ السُّنَّةِ -وَنُسْقِطُهُ لِخَطَئِه-: هَذَا مَذْهَبُ الخَوَارِج»..

وَمَا أَجْمَلَ كَلامَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٠/ ٨-٩):

«فَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الأَصْلَ فِي الدِّينِ لِشَخْصٍ[٣]**؛ إِلاَّ لِرَسُولِ الله ﷺ، وَلاَ لِقَوْلٍ؛ إِلاَّ لِكِتَابِ الله -عَزَّ وَجَلَّ-.**

---

(١) قارِن بما سيأتي (ص٣٨١) -وتأمَّلْ-.

(٢) أَذْكُرُ مِنْهُم مَعَالِي الأَخ العلّامةِ الشَّيْخ **صَالِح بنِ عَبْدِ العَزِيز آل الشَّيْخ** -حَفِظَهُ الله-. وَذَلِكَ قَبْلَ نَحْوِ عِشْرِينَ سَنَةً.

(٣) **اسْمَعُوا -إِخْوَانِي- وَعُوا...**

وَمَنْ نَصَّبَ شَخْصاً -كَائِناً مَنْ كَان-، فَوَالَى وَعَادَى عَلَى مُوافَقَتِهِ فِي القَوْلِ وَالفِعْلِ؛ فَهُوَ ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾ .

وَإِذَا تَفَقَّهَ الرَّجُلُ، وَتَأَدَّب بِطَرِيقَةِ قَوْمٍ مِنَ المُؤْمِنين -مِثْل: أَتْبَاع الأَئِمَّةِ وَالمَشَايِخ-؛ **فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ قُدْوَتَه وَأَصْحَابَهُ هُم العِيَارَ؛ فَيُوالِيَ مَنْ وَافَقَهُم، وَيُعادِيَ مَنْ خَالَفَهُم**.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَقَالَةٍ -أَوْ يَعْتَقِدَهَا- لِكَوْنِهَا قَوْلَ أَصْحَابِه -وَلاَ يُناجِزَ عَلَيْها-؛ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهَا مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، أَوْ أَخْبَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، لِكَوْنِ ذَلِكَ طَاعَةً لله وَرَسُولِهِ ﷺ».

قلتُ:

فَهلاَّ كَانَتْ هَذِهِ الأَخْلاقُ العِلْمِيَّةُ المَنْهَجِيَّةُ الأَدَبِيَّةُ -العاليةُ- هِيَ السَّبِيلَ الأَمْثَلَ **عِنْدَ اخْتِلافِنا -نَحْنُ السَّلَفِيِّين-فِي** مسألة -ما-، أو حُكْمٍ -مَا- عَلَى شَخْصٍ -مَا- **أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ، أَوْ يَجِبُ هَجْرُهُ!!**

... بَدَلاً مِن ذاك التَّسَلْسُلِ المُريع الفظيع، بِأَحْكَامِ التَّبْدِيع، وَالهَجْر، وَالتَّشْنِيع، وَالإِسْقَاط، وَالاسْتِئْصَال -الَّتِي تُمَارَس اليَوْمَ- بِصُوَرٍ شَتَّى**!!**

وقال الشيخُ عُبَيْدٌ الجابريُّ -سلَّمَهُ اللهُ- في بعضِ «أجوبتِه»:

«يجبُ على السلفيِّين أن يَرفُقوا ببعضِهم، وأن يتأَنَّوْا، وأن لا يتسرَّعُوا في الهجر؛ فإن هذا خَطأٌ.. والمُخالفةُ تُردُّ، المخالفةُ تُردُّ ولا تُقْبَلُ، ويُبَيَّنُ الخطأُ أنَّهُ خطأٌ، وأن الحقَّ خلافُهُ بالدَّلِيل.

وإنما يُهْجَرُ المبتدعُ الذي قامت عليه الحُجَّةُ، وظهرت بدعتُه، فإنَّهُ يُهْجَـرُ ولا كرامةَ عنده، **إلا إذا ترتَّبَ على الهجرِ مفسدةٌ أكبرُ مِن ذلك**، فإنَّهُ يُكتَفَـى بالحَـذَرِ منه، والحَذَرِ مِن مُجالستِه، ولا يُهْجَرُ هجراً تامًّا، بحيث إنَّهُ لا يُسَلِّمُ عليـه، وغـيرُ ذلك من الأُمورِ.

والحقيقةُ أنَّ كثيراً مِن السَّلَفِيِّين اشتدُّوا على إخوانِهِم في هذا البابِ -حسب ما بلغنا-؛ فبِمُجَرَّدِ ما يرى سلفيٌّ أخاهُ يُكَلِّمُ آخَرَ غَيْرَ مَرْضِيٍّ عنه، **يهجُرُه!!**

وهذا -في الحقيقةِ- لا ينبغي، هذا خطأٌ».

ولشيخِ الإسلام ابن تيميَّة -رحمهُ اللهُ- كلامٌ عظيمٌ في **أحكامِ الهجرِ**، ورَبْـطِ ذلك **بالمصالحِ** -جَلْباً-، **وبالمفاسدِ** -دفعاً-، وبيان أثر الزَّمَان والمكان في أحكام -وحِكَم -هذا الهجر للأعيان- **وجوداً وعدماً**-؛ قـال -رحمـهُ اللهُ- في «مجمـوع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٢-٢١٣):

«**فالهجرانُ:**

قد يكونُ مقصودُه: تركَ سيئةِ البدعةِ التي هي ظُلْمٌ وذنبٌ وإثمٌ وفسادٌ.

وقد يكونُ مقـصودُه: فِعْـلَ حـسنةِ الجهـاد، والنهـي عـن المنكـرِ، وعُقوبـةِ الظالمين؛ لِيَنـْزَجِروا، ويرتدعوا، ولِيَقْوَى الإيمانُ والعملُ الصالحُ عند أهلِه.

فإنَّ عقوبةَ الظالم تمنعُ النفوسَ عن ظلمِه، وتحضُّها على فعلٍ ضِدَّ ظُلْمِه- مِن الإيمان والسُّنَّة -ونحوِ ذلك-.

فإذا لم يكنْ في هجرانِه انزجارُ أحدٍ، ولا انتهاءُ أحـدٍ؛ بـل بطـلانُ كثـيرٍ مِـن

الحسنات المأمورِ بها: لمْ تكنْ هجرةً مأموراً بها، كما ذكره أحمدُ عن أهل خُراسان -إذ ذاك-: أنهم لم يكونوا يَقْوَوْنَ بالجهميةِ[1]، فإذا عَجَزُوا عن إظهارِ العداوةِ لهم **سَقَطَ الأمرُ بِفِعْلِ** هذه الحسنة، **وكان مداراتُهم**[2] **فيه دفعُ الضررِ عن المؤمن الضعيف.**

ولعلَّهُ أنْ يكونَ فيه تأليفُ[2] **الفاجرِ القويِّ.**

وكذلك لـمّا كَثُرَ القَدَرُ في أهل البصرةِ؛ فلو تُرِكَ[3] **روايةُ الحديثِ عنهم لانْدَرَسَ العلمُ والسننُ والآثارُ المحفوظةُ فيهم.**

فإذا تعذَّرَ إقامةُ الواجباتِ مِن العلمِ والجهادِ -وغير ذلك- إلا بمن فيه بدعةٌ مضرَّتُها دونَ مضرَّةِ تركِ ذلك الواجب: كان تحصيلُ مصلحةِ الواجبِ -مع مفسدةٍ مرجوحةٍ معه- خيراً من العكس.

ولهذا كان الكلامُ في هذه المسائل **فيه تفصيلٌ**.

---

(١) انظُر «مسائل أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه» (٣٤٤٤).

(٢) وهذا مِن دلائل اعتبار (القوّة والضعف)، وأثرِها على الأعيان في إقامةِ الأحكام.

فالذي يطلُب مِن جميع الناس (!) -في جميع البلدان- إقامة جميع الأحكام -مِن غيرِ النظر المذكور-؛ فقد غلِطَ غلطاً شنيعاً...

(٣) و(**بعضُ النَّاس!**) توهَّم أنَّ مصلحة -حفظِ السُّنَّة- فقط- هي السببُ في تجويزِ قَبولِ رواية بعض ثقاتِ أهل البدع!!

وهذا حَصْرٌ للمصلحةِ بغير حُجَّة!!

وكلامُ شيخ الإسلام -بعد- فيه تعميمٌ للمصالحِ، التي قد تختلفُ في وجوهِها، وقد يُخْتَلَفُ في تقدير...

وقد سَبَقَ بعضُه (ص١٥٤) -بنحوِه-.

وكثيرٌ مِن أجوبةِ الإمام أحمدَ -وغيرِهِ مِن الأئمَّةِ- **خَرَجَ على سؤالِ سائلٍ** قد علِمَ المسؤولُ حالَهُ، **أو خرجَ خِطاباً لمعيَّن قد عُلِمَ حالُه**، فيكونُ بمنـزلةِ **قـضايا الأعيانِ الصادرةِ** عن الرسولِ ﷺ: **إنَّما يثبُتُ حُكْمُها في نظيرِها.**

فإنَّ أقواماً جعلوا ذلك عامًّا، فاستعملوا مِن الهجر والإنكارِ ما لم يُؤْمَرُوا بـه -فلا يجبُ ولا يُـسْتَحَبُّ-، وربَّـما تركـوا بـه واجبـاتٍ أو مـستحبَّاتٍ، وفعلـوا به محرّماتٍ.

وآخَرونَ: أعرضوا عن ذلك بالكُلِّيَّـةِ، فلـم يَهْجُـرُوا مـا أُمِـرُوا بهجـره مِـن الـسيِّئات البدعيَّـةِ: بـل تركوهـا تَـرْكَ المُعْـرِضِ؛ لا تَـرْكَ المُنْتَهِـي الكـارِه، أو وقعوا فيها.

وقد يتركونَها تركَ المنتهي الكـارِهِ، ولا يَنْهَـوْنَ عنهـا غـيرَهم، ولا يُعـاقِبُون بالهجرةِ -ونحوِها- مَن يستحقُّ العقوبةَ عليها، فيكونون قد ضيَّعوا مِـن النهـيِ عن المنكر ما أُمِرُوا به إيجاباً أو استحباباً، فهم بين فِعْلِ المُنْكَرِ، أو تركِ المَنْهِيِّ عنه.

وذلك: **فعلُ ما نُهُوا عنه، وتركُ ما أُمِرُوا به.**

فهذا هذا.

ودينُ الله وَسَطٌ[1] **بين الغالي فيه، والجافي عنه**».

قلتُ:

فالتأصيلُ -في هذا الباب الأصيل-: **مُتَّفَقٌ عليه** بين جميع دُعاة السنةِ، وحَمَلَةِ

(١) فاللهمَّ اجْعَلْنا مِن أهل هذا الوسط (الشرعيِّ).

منهج السَّلَف، و**إنَّما وَقَعَ الاختلافُ مِن جهةِ التطبيقِ**- حسبُ- كما هو صريحُ كلامِ شيخ الإسلام-.

فهذا مَسْرَحُ النَّظَرِ، ومَناطُ الفِكَر...

فهل هذا -إنْ حَصَلَ أيُّ خِلافٍ فيه!- مُسْتَنْكَر؟!

وَهَذا يَفْتَحُ لَنا البَابَ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى -مُهِمَّة-؛ هِيَ:

* * * * *

المسألةُ العاشرة: الامْتِحَانُ[١] بالأشْخَاص:

وَالمَقْصُودُ بِذَلِك: **امْتِحانُ النَّاسِ بِالنَّاس**؛ فَمَثَلاً: فُلاَنٌ مُبْتَدِع؛ مَاذا تَقُولُ فِيه؟

إِنْ قَال: هُوَ مُبْتَدِع!

فَهَذا سُنِّيٌّ...

وَإِنْ قَال: لَيْسَ مُبْتَدِعاً!

فَهَذا مُبْطِل، وَسَاقِط، وَ(مَايع)، وَ(ضَايع)، ومُتَفَلْسِف!

وَقَدْ [٢] **يُلْحَقُ بِهِ؛ لِيَصِيرَ -بَعْدُ- مُبْتَدِعاً مِثْلَه!!**

فَكَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ لاَ يُدْرِكُ حَقِيقَةَ هَذِهِ المَسْأَلَةِ حَقَّ الإِدْرَاك، وَلاَ يَفْهَمُهَا تَمَامَ الفَهْم...

وَالنَّاسُ فِيهَا طَرَفَان، وَوَسَط:

---

(١) لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ فروعٌ شَتَّى:

فقد رأيتُ مَن يخلِطُ بينَ الامتحانِ (للشَّخْص)، والامتحان (بالشَّخْص)**!!-وقد يجتمعان!-!**

ورأيتُ مَن لمْ يتَنَبَّه إلى بعضِ كلامِ عُلماءِ السَّلَفِ في (الامتحانِ بالأشخاصِ) -في بعضِ الأزمانِ دون بعضٍ-، وكونِهِ مُنَزَّلاً بحَسَبِ بُلدانٍ دونَ أُخرى...

فهذانِ أمرانِ لم يتنبَّهْ إليهما كثيرٌ ممَّن خاضَ -مُتَسَرِّعاً- هذه المسألةَ!

(٢) وَلَوْ حَذَفْتُ (قَدْ) لَكَانَ الأَمْرُ أَقْرَبَ إِلى الوَاقِع!

- **أَمَّا الطَّرَفُ الأَوَّل**: فَهُوَ الَّذِي يَمْتَحِنُ بِبَعْضِ المُنْتَسِبِين إِلَى السُّنَّة، وَأَهْلِ السُّنَّة -مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِير، وَبَيْنَ إِمَام، وَعَالِمٍ، وَطَالِبِ عِلْمٍ-!

وَهَذا غُلُوٌّ وَإِفْرَاطٌ.

- **وَالطَّرَفُ الثَّانِي**: الَّذِي يَنْفِي الامْتِحانَ بِالأَشْخَاصِ -مُطْلَقاً-، وَيَجْعَلُهَا بِدْعَةً، وَيُنْكِرُها!!

وَهَذا تَقْصِيرٌ وَتَفْرِيط.

- **وَالحَقُّ** هُوَ الوَسَطُ العَدْلُ -**بِلاَ إِفْرَاطٍ وَلاَ تَفْرِيط**-:

وقد عرفناهُ مِنْ كَلِمَاتِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين -وسِيَرِهِمْ- فِي ذِكْرِهِم وَعَدِّهِم مَن امْتَحَنُوا الآخَرِينَ بِهِم-:

مِثَالُهُ:

مَا ذَكَرَهُ الإمامُ البَرْبَهَارِيُّ فِي «شَرْح السُّنَّة» (ص٢٢٠- بِشَرْحِ الشَّيْخ النَّجْمِي)، قَال:

«**إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ** أَبا هُرَيْرَة، وَأَنَس بن مَالِك، وَأُسَيْد بن حُضَير: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة** -إِنْ شَاءَ الله-.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَيُّوبَ، وَابْنَ عَوْن، وَيُونُس بن عُبَيد، وَعَبْدَ الله بنَ إِدْرِيس الأَوْدِي، وَالشَّعْبِي، وَمالِك بن مِغْوَل، وَيَزِيد بن زُرَيع، وَمُعاذ بن مُعَاذ، وَوَهْبَ بن جَرِير، وَحَمَّاد بن زَيْد، وَحَمَّاد بن سَلَمَة، وَمَالِك بن أَنَس، وَالأَوْزَاعِي، وَزَائِدَة بن قُدامَة: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة.**

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بن حَنْبَل، وَالحَجَّاجَ بن المِنْهَال، وَأَحْمَدَ بن نَصْر[1] -وَذَكَرَهُم بِخَيْر، وَقَالَ قَوْلَهُم-: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة**».

... هَذا فِي الامْتِحَان بِحُبّ أَهْلِ السُّنَّة[2].

وَأَمَّا فِي الامْتِحَان بِبُغْضِ أَهْلِ البِدْعَةِ -ومُنابَذَتِهِم-؛ فَفِي قَوْلِهِ (ص٢٢٦) -رحمهُ اللهُ-:

«**إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذْكُرُ ابْنَ أَبِي دُؤَاد**[3]، وَالمَرِيسِي، أَوْ ثُمَامَة، وأَبا الهُذَيْل، وَهِشَاماً

(١) مَعَ أَنَّ الإِمَامَ ابْنَ كَثِيرٍ ذَكَرَ فِي «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (١٠/ ٣٠٤) أَنَّهُ: «**أُخِذَتْ لَهُ (البَيْعَة) للخُرُوجِ عَلَى السُّلْطَان**»!

(٢) ومنه ما ذكرهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (٥/ ١٨) نقلاً عن الإمامِ ابنِ مَعِين أَنَّهُ قال: «إذا رأيتَ إنساناً يقعُ في عِكْرِمَةَ، وفي حمادٍ: فاتَّهِمْهُ على الإسلام».

ثُمَّ علَّقَ الذَّهَبِيُّ -قائلاً-:

«**هذا محمولٌ على الوُقوعِ فيهما بهوىً وحَيْف -في وزنهما-، أمَّا مَن نَقَلَ ما قيل في جرحِهما، وتعديلِهما -على الإنصاف؛ فقد أصاب..**».

(٣) وفي «الميزان» (٥/ ١٦٨) -في ترجمة (عليّ بنِ المدينيِّ) -**أَنَّهُ كان يميلُ لابنِ أبي دُؤاد، ويُحْسِنُ إليهِ!**

وقد روَى عن ابن المدينيِّ الكبراءُ؛ منهُم **الإمامُ أحمدُ** -نفسُه-.

والإمامُ أحمد -رحمهُ اللهُ- أثبتَ رواياتِه عنه في «مسندِهِ» المكتوب، والمحفوظ، والمتداوَل؛ والذي هو للنَّاس إمامٌ...

وعددُ رواياتِهِ عنهُ -في «مسنده»: **اثنان وستُّون حديثاً** -كما في «معجم شيوخ الإمام أحمد..» (ص٢٧٢-٢٧٣) -للدكتور عامر صبري-.

ولقد كان مِن منهج الإمام أحمد في الروايةِ الضربُ على ما لمْ يرتضِ مِن الحديث -في «مسنده»- كما في (٢٩٥٠)، و(٦٩٤٧)، و(٧٩٩٢)، و(١٤٣١٧)، و(١٦٩٢٥). =

الفُوَطِي -أَوْ وَاحِداً مِنْ أَتْباعِهِم وَأَشْياعِهِم-؛ فَاحْذَرْه؛ **فَإِنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ**[١]...

وَاتْرُكْ هَذا الرَّجُلَ الَّذِي ذَكَرَهُم بِخَيْرٍ..».

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذا النَّصِّ -بِطَرَفَيْهِ- مَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالحَدِيث؛ مثلُ: «شَرْح أُصُول اعْتِقَاد أَهْلِ السُّنَّة» (١/ ٤٧ و٥١)، وَ«سِيَر أَعْلَام النُّبَلاء» (١١/ ١٩٥ و ١٩٨ و ٣٧٠)، وَ«تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٦/ ٢١٨)، -وَغَيْرِها[٢]-.

فَالمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن -**أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَة**-: أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ -كِلَيْهِما- **رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيه**:

فَأَهْلُ السُّنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ **رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة**.

وَأَهْلُ البدعةِ المَذْكُورُون هُمْ **رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة**[٣].

= فإبقاؤه رواياتِه عن عليِّ بنِ المدينيِّ؛ مع سماعِ ابنه منه -بعد المِحنة- كما سيأتي- يدلُّ على ارتضائِه له، ولروايتِه.

فسماعُ عبد الله بن أحمد مِن أبيه «المسندَ» -وغيرَهُ- إنَّما كان **بعد محنةِ خَلْقِ القُرآن** -كما قال الذهبيُّ في «السِّيَر» (١١/ ١٨١)-.

(١) وأمَّا قولُهُ -بعدُ- مُباشرةً-:

(وإنَّ هؤلاء كانوا على الردَّة):

فلمْ أُوردْهُ في (الطبعةِ الأُولَى) -مِن كتابي هذا- لاستشكالي إيَّاه!

ثُمَّ رأيتُ الشيخَ الفوزان -حفظهُ اللهُ- يقولُ في شرحِه «إرشاد القاري» (٢/ ٢٣٨) -مُبَيِّناً-: «أي: **(بعضهم مرتدّ)**، وهُم أئمَّة الجهميَّة والمعتزلة الذين **(تعمَّدُوا)** مُخالفة الكتاب والسُّنَّة..».

(٢) وَقَدْ ذَكَرْتُ جَانِباً مِنْ هَذِهِ الأَقْوَال فِي مُقَدِّمَة كِتَابِي «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة..» (ص٤٢)، وَكتابي «التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة..» (ص١٣٧).

(٣) أَلَمْ يُمْتَحَنْ (!) -إلى الأمس القريب!- بحُبِّ (فلان!)، ويُبَدَّع (المُشِيرُ إِلَيْه!)؛ فَضْلاً=

فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ -بَل الأَهَمُّ- هُنَا- هُوَ:

هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ -أَوْ داعٍ إِلَيْهَا- عالِماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً -فِيهَا- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ(عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان)[1] كَمِثْلِ مَا يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟!

وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ -أَوْ عَامِلٍ بِهَا- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيهَا- **يُمْتَحَنُ بِهِ؟!**

هُنا المِحَكُّ، وَمَرْبَطُ الفَرَسِ[2] -كَمَا يُقَال-.

فَهَلْ يَجُوزُ إِلْحَاقُ (عُمُومِ) ثِقاتِ الرُّواةِ بِأُولَئِكَ المَذْكُورِين بِأَسْمَائِهِم -عَلَى وَجْهِ الخُصُوص-؛ لِيُمْتَحَنَ بِهِم؟!

فَمَا فَائِدَةُ (تَخْصِيصِ) أُولَئِكَ الأَعْيَان -فَقَط[3]-؟!

=عَن المُتكلِّمِ فيه! باعتِبارِه (**مِحْنَة أَهْلِ السُّنَّة**)؟!!

ثمّ (انقلبَ) الأمرُ -فيه!-؛ فصارَ يُمْتَحَنُ (ببُغضِهِ) -نفسِه!-، ويُبَدَّعُ -حَتَّى- المُدافِعَ عنه!!

فلئنْ كان الموقفُ (الأولُ) خطأً؛ فما الذي يمنعُ أنْ يكونَ الموقفُ (الثاني) خطأً -أيضاً-؛ **لكنْ؛ باتجاهٍ آخَرَ!؟!**

... لا إله إلا الله..

اللهمَّ ثبِّتْنا على هُداك حتى نلقاك...

(١) فهم البعضُ (!) أنَّني أقصدُ أحداً بذاتِهِ -ها هُنا-!!

وليس الأمرُ -حَسْبُ- إلّا التمثيل!!!

(٢) انْظُر فَائِدَةً لُغَوِيَّةً -فِي ذَلِك-: «الأُصُول فِي النَّحْو» (١/ ٢٠١) للسرَّاج.

(٣) ولا نقولُ: لا يُمْتَحَنُ إلّا بهؤلاءِ المذكورِين في الآثارِ!! -كما فَهِمَهُ (!) بعضُ الناقدِين-!!!=

وَمِثْلُ ذَلِكَ -سَواءً بِسَواءٍ- يُقَال فِي المُبْتَدِعَةِ، وَرُؤُوسِهِم...

فَضْلاً عَن أَنْ يَكُونَ **(الامْتِحانُ)** بِأَشْخَاصٍ يَنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّة، وَيَدْعُونَ إِلَيْهِما، وَيُعْرَفُونَ بِهِما؛ لَكِن: **وَقَعَت مِنْهُم أَخطَاءٌ، وَوَقَعُوا فِي أَغْلَاط!**

فَهَذا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الحَقِّ (الامْتِحَانُ) بِهِ:

قَالَ شَيْخُنا الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ»-:

«فَهَذا المُنْتَمِي إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ **-عَلَى نِسْبَةِ قُرْبِهِ وَبُعْدِهِ فِي تَحْقِيقِ انْتِسَابِهِ إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ**[1]- يُقَالُ فِيه: إِنَّهُ مَعَ السَّلَفِ -عَلَى الأَقَلّ -مَا لَمْ يَنْقُضْ بِفِعْلِهِ مَا يَقُولُهُ بِلِسانِهِ- لَا يَصِحُّ أَنْ نَقُول: **إِنَّهُ لَيْسَ سَلَفِيًّا** [2] -مَا دَامَ يَدْعُو إِلَى **مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِح، مَا دَام يَدْعُو إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَدَمِ التَّعَصُّبِ لِإِمَامٍ مِنَ الأَئِمَّة**، فَضْلاً عَنْ أَنْ **يَتَعَصَّبَ** لِطَرِيقٍ مِنَ الطُّرُق، فَضْلاً عَنْ أَنْ **يَتَعَصَّبَ** لِحِزْبٍ مِنَ الأَحْزَاب-؛ **لَكِنْ لَهُ آرَاءٌ يَشِذُّ فِيهَا -فِي بَعْضِ المَسائِلِ الاجْتِهادِيَّة-!**

وَهذَا لَا بُدَّ مِنْهُ[3]، لَكِن؛ يُنْظَر إِلَى القَاعِدَة: **هَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ بِهَا؟ هَلْ هُوَ دَاعٍ إِلَيْهَا؟**».

= وإنَّما المقصودُ: ضربُ المثالِ بهؤلاءِ على مَن كان مثلَهُم؛ دون إلحاقِ أيِّ مُخطِئ -كيف كان- بهم؟!

(١) فلا يُقال -فقط-: أسود أو أبيض!! ثُمَّ وإسقاط ما بينهما من درجات!!!

(٢) قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (١٥/ ٣٠٨):

«فَإِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يُخْطِئَ فَيُعاقِبَ بَرِيئاً، أَوْ يُخْطِئ فَيَعْفُو عَنْ مُذْنِب: كَانَ هَذا الخَطأُ خَيْرَ الخَطَأَيْن..».

وانظُر ما سيأتي (ص٣٨٤).

(٣) لِكَوْنِهِ بَشَراً مِنَ البَشَر.

قُلْتُ:

وَمِنْهُ: كَلاَمُ شَيْخِ الإِسْلاَم ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٤/ ١٤٩) -رَدًّا عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ حَوْلَ (التَّسَتُّرِ بِمَذْهَبِ السَّلَف)- قَال:

«وَإِنْ أَرَدْتَ بِـ(التَّسَتُّر): أَنَّهُم يَجْتَنُّونَ بِهِ، وَيَتَّقُونَ بِهِ غَيْرَهُم، وَيَتَظَاهَرُونَ بِهِ، حَتَّى إِذَا خُوطِبَ أَحَدُهُم قَال: أَنا عَلَى مَذْهَبِ السَّلَف؟ -وَهَذا الَّذِي أَرَادَهُ -وَالله أَعْلَم-؛ فَيُقَالُ لَه:

لاَ عَيْبَ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ مَذْهَبَ السَّلَف، وَانْتَسَبَ إِلَيْه، وَاعْتَزَى إِلَيْه، بَلْ يَجِبُ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ بِالاتِّفَاق؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ حَقًّا:

- **فَإِنْ كَانَ مُوافِقاً لَهُ -باطِناً وَظَاهِراً-**: فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ **المُؤْمِنِ** الَّذِي هُوَ عَلَى الحَقِّ -بَاطِناً وَظَاهِراً-.

- **وَإِنْ كَانَ مُوافِقاً لَهُ فِي الظَّاهِر -فَقَط- دُونَ البَاطِن**: فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ **المُنَافِق**؛ فَتُقْبَلُ مِنْهُ عَلانِيَتُهُ، وَتُوكَلُ سَرِيرَتُهُ إِلى الله -فَإِنَّا (**لَمْ نُؤْمَرَ أَنْ نُنَقِّبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلاَ نَشُقَّ بُطونَهُم**)»[(١)].

وقد رَوَى البخاريُّ (برقم:٢٤٩٨) عن الخليفةِ الرَّاشدِ عُمر بن الخطَّاب -رضيَ اللهُ عنهُ-:

(أَنَّ أُناساً كانوا يُؤخَذُون بالوحيِ في عهدِ رسولِ الله ﷺ، وإنَّ الوحيَ قد

(١) كَمَا رواهُ البُخَارِي (٤٠٩٤)، وَ مُسْلِم» (١٠٦٤) عَنْ أَبِي سَعِيد الخُدْرِي.
وانظُر تتمَّةَ كلام شيخ الإسلام (ص٢٩٧) -فيما يأتي-.

انقطعَ، وإنما نأخذُكم الآن بما ظَهَرَ لنا مِن أعمالِكم؛ فمَن أظْهَرَ لنا خيراً أمِنَّاهُ وقرَّبْنَاهُ، وليس إلينا في سريرتِه شيءٌ، اللهُ يحاسبُ سريرتَه، ومَن أظهَرَ لنا سُوءاً لمْ نأمَنْهُ، ولم نُصَدِّقْهُ، وإنْ قالَ: إنَّ سريرتَهُ حسنة!).

ومعنى هذا؛ أنَّ: «مَنْ اسْتَمْرَأَ السُّوءَ -**مُظْهِراً له، مستمرًّا عليه**- لا يُقبَل منه -مع الإصرارِ!- ادِّعاءُ حُسْن السَّريرة!!

ومَن رَجَعَ عن خطئِه -**قولاً**-، وتراجع عن غلطِه -**فِعلاً**-: فنحن قابِلوه، ولنا ظاهرُه؛ **ولا يجوزُ التَّشْكِيكُ برجوعِه؛ بَلْهَ إغلاقِ بابِ التوبةِ دونَه...**

وادِّعاءُ حُسنِ السريرةِ -مع التراجعِ- مقبولٌ مَرْضِيٌّ...

وأمرُ صاحبِهِ موكولٌ إلى خالقِه -وهو أوْلَى بـه-: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وهو وحدَهُ -سُبحانَهُ- الذي: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾.

ولْنَتَذَكَّرْ -جميعاً- أنَّنا دُعاةٌ لمنهج السَّلَف، وهو المَهْيَعُ الحقُّ الجليل -والحقُّ ثقيل، وأهلُه قليل-:

فلا ينبغي أنْ يكونَ فينا -فوق ثِقَلِ حقِّنا- ثِقَلُ طريقتِنا وأسلوبِنا؛ حتَّى لا نُنَفِّرَ مِنَّا، أو يُنَفَّرَ عنَّا -كما كان -شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ- يكرِّرُه على مسامِعِنا -**مُحَذِّراً**-كثيراً-...»[١].

قُلْتُ:

وَعَلَى مِثْلِ هَذا التَّأْصِيلِ وَالتَّفْصِيل يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ -ولا بُدَّ- كَلامُ أستاذِنا

---

(١) «رسالتنا (**الأصالة**)» (عدد:٣٧) (ص٦٩).

العَلاَّمَة الشيخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد -حَفِظَهُ اللهُ- فِي رِسالَتِه «الحَثّ عَلَى اتِّبَاع السُّنَّة» (٤/ ٢٥٧-«مَجْمُوع رَسَائِلِهِ»)؛ لَـمَّا قَال تَحْتَ عُنْوَان: (بِدْعَةُ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ) -مَا مُلَخَّصُهُ-:

«**وَمِنَ البِدَعِ المُنْكَرَةِ**: مَا حَدَثَ فِي هَذا الزَّمَانِ مِن **امْتِحَانِ بَعْضٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْضاً بِأَشْخَاصٍ** -سَواءٌ كَانَ البَاعِثُ على الامتحانِ الجفاءَ في شخصٍ يُمْتَحَنُ به، أو كان الباعثُ عَلَيْهِ الإِطْرَاءَ لِشَخْصٍ آخَرَ-.

وَإِذَا كَانَتْ نَتِيجَةُ الامْتِحَانِ المُوافَقَةَ لِمَا أَرَادَهُ المُمْتَحِنُ: ظَفِرَ بِالتَّرْحِيبِ وَالمَدْحِ وَالثَّنَاء! وَإِلاَّ: كَانَ حَظُّهُ التَّجْرِيحَ وَالتَّبْدِيعَ، وَالهجْرَ وَالتَّحْذِير!!

وَهَذِهِ نُقُولٌ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة؛ فِي **أَوَّلِهَا**: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ بِأَشْخاصٍ -لِلجَفَاء فِيهِم-، وَ**فِي آخِرِهَا**: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ بِأَشْخَاصٍ آخَرِينَ -لإِطْرَائِهِم-:

قَال -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣/ ٤١٣-٤١٤) -فِي كَلامٍ لَهُ عَنْ يَزِيدَ بِن مُعاوِيَة-:

«... **فَالوَاجِبُ الإِعْرَاضُ** عَنْ ذِكْرِ يَزِيدَ بن مُعاوِيَة، **وَامْتِحانِ المُسْلِمِين بِهِ**؛ فَإِنَّ هَذا مِنَ البِدَعِ المُخالِفَةِ لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة».

وَقَال (٣/ ٤١٥): «**وَكَذَلِكَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الأُمَّةِ وَامْتِحَانُهَا بِمَا لَمْ يَأْمُر اللهُ بِهِ وَلاَ رَسُولُهُ** ﷺ».

وَقَالَ (٢٠/ ١٦٤): «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْصِبَ لِلأُمَّةِ شَخْصاً يَدْعُو إِلى

طَرِيقَتِه، وَيُوَالِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلاَ يَنْصِبَ لَهُمْ كَلاَماً يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي: غَيْرَ كَلاَمِ الله، وَرَسُولِهِ، وَما اجْتَمَعَتْ[1] عَلَيْهِ الأُمَّة.

بَلْ هَذا مِنْ **فِعْلِ أَهْلِ البِدَعِ** الَّذِينَ يَنْصِبُونَ لَهُم شَخْصاً -أَوْ كَلاماً- **يُفَرِّقُونَ** بِهِ بَيْنَ الأُمَّة، يُوالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الكَلامِ -أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ-، **وَيُعَادُونَ**[2]».

ثُمَّ قَال أُسْتَاذُنا العَبَّادُ -بَعْدُ-:

«**وَلَوْ سَاغَ**[3] **امْتِحَانُ النَّاسِ بِشَخْصٍ فِي هَذا الزَّمَان -لِمَعْرِفَةِ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ- أَوْ غَيْرِهِم -بِهَذا الامْتِحَان-**؛ لَكَانَ الأَحَقَّ وَالأَوْلَى بِذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَمُفْتِي الدُّنْيا، وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَّة فِي زَمَانِهِ، الشَّيْخُ عَبْدُ العَزِيزِ بن عَبْد الله بن بَاز -رَحِمَهُ الله-...

فَقَدْ كَانَ ذَا مَنْهَجٍ فَذٍّ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الله، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ الخَيْرَ، وَأَمْرِهِم

---

(١) **وَهَذَا قَيْدٌ مُهِمٌّ -جِدًّا-**؛ لَوْ تَأَمَّلَهُ دُعاةُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَحَمَلَتُها، وَحُماتُها: **لَهَوَّنُوا عَلَى أَنْفُسِهِم كَثِيراً مِنَ المَضَايِقِ وَالمَصَايِبِ، وَلأَغْلَقُوا عَلَى أَعْدائِهِم كَثِيراً مِنَ المَصَايِدِ!**

وَمِنْه: قَوْلُ الحَافِظِ ابْنِ رَجَب الحَنْبَلِي فِي «جَامِع العُلُومِ وَالحِكَم» (ص٣٠٦):

«**وَالمُنْكَر الَّذِي يَجِبُ إِنْكَارُهُ: مَا كَانَ مُجْمَعاً [عَلَيْه].**

فَأَمَّا المُخْتَلَفُ فِيه:

فَمِنْ أَصْحَابِنا مَنْ قَال: لاَ يَجِبُ إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ مُجْتَهِداً، أَوْ مُقَلِّداً لِمُجْتَهِدٍ -تقليداً سَائِغاً-».

وانظُر ما سيأتي -قريباً- في حاشية (ص٢١٧-٢١٩).

(٢) اللهُ المُسْتَعَان... هَذَا هُوَ الوَاقِع -مَا لَهُ مِنْ دَافِع-!

(٣) **تَأَمَّلُوا -بِالله عَلَيْكُم- هَذَا التَّحَفُّظَ- مَا أَعْظَمَهُ!**

بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِم عَنِ الْمُنْكَر، **يَتَّسِمُ بِالرِّفْقِ واللِّينِ فِي نُصْحِهِ**، وَرُدُودِهِ الكَثِيرَةِ عَلَى غَيْرِه:

مَنْهَجٌ سَدِيدٌ: يُقَوِّمُ أَهْلَ السُّنَّةِ، **وَلاَ يُقاوِمُهُم**.

وَيَنْهَضُ بِهِم، **وَلاَ يُناهِضُهُم**.

وَيَسْمُو بِهِم، **وَلاَ يَسِمُهُم**.

[ويَعَظُهُم، ولا يَعَضُّهُم][1].

مَنْهَجٌ يُجَمِّعُ، **وَلاَ يُفَرِّقُ**.

وَيَلُمُّ، **وَلاَ يُمَزِّق**.

وَيُسَدِّدُ، **وَلاَ يُبَدِّد**.

وَيُيَسِّرُ، **وَلاَ يُعَسِّر**[2]....

---

(١) سمعتُهُ -مُباشرةً- مِن فِي **شيخِنا العَبَّاد البَدْر** -نَفَعَ اللهُ به- في منزلِهِ الكريم- في المدينة النبويَّة، بتاريخ (١٩-رجب-١٤٣٠هـ)؛ لَمَّا فُتِحَ البحثُ حول الخلاف الجاري بين السلفيِّين بسبب (الغُلُوِّ) في مسائل الجرح، والنقد، و.. و..

وكان ذلك بحضورِ عددٍ مِن المشايخ وطلبة العِلم؛ منهم: الشيخ مشهور حسن، والشيخ محمد موسى نصر -وغيرهما-.

(٢) **كِدْنا** لا نَرَى شيئاً مِن هذه السِّماتِ العزيزاتِ -لا قِلَّةً ولا كَثْرَةً- فيما عايَشْنَا وشاهَدْنا-!

بل المُشاهَدُ -والعِياذُ بالله-: أضْدادُها.

والمُعَايَنُ: نقائضُها.

والملموسُ المحسوسُ: عكسُها...

... فَإِلَى مَتَى؟! إِلَى مَتَى؟!

وَمَا أَحْوَجَ المُشْتَغِلِين بِالعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ إِلَى سُلُوكِ هَذا المَسْلَكِ القَوِيمِ، وَالمَنْهَجِ العَظِيمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ خَيْرٍ لِلْمُسْلِمِين، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُم!

وَالوَاجِبُ عَلَى الأَتْبَاعِ وَالمَتْبُوعِين -الَّذِينَ وَقَعُوا فِي ذَلِكَ الامْتِحَان- أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ هَذا المَسْلَكِ الَّذِي فَرَّقَ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَعَادَى بَعْضُهُم بَعْضاً -بِسَبَبِه-؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتْرُكَ الأَتْبَاعُ **الامْتِحَانَ**، وَكُلَّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ بُغْضٍ وَهَجْرٍ وَتَقَاطُعٍ، وَأَنْ يَكُونُوا **إِخْوَةً مُتآلِفِينَ، مُتَعَاوِنِينَ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى**، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ المَتْبُوعُونَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَة الَّتِي تُوبِعُوا عَلَيْهَا، وَيُعْلِنُوا بَرَاءَتَهُم مِنْهَا، وَمِنْ عَمَلِ مَنْ يَقَعُ فِيهَا.

وَبِذَلِكَ؛ يَسْلَمُ الأَتْبَاعُ مِنْ هَذا البَلاَء، وَالمَتْبُوعُونَ مِنْ تَبِعَةِ التَّسَبُّبِ بِهَذا **الامْتِحَان**، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَضْرَارٍ تَعُودُ عَلَيْهِم وَعَلى غَيْرِهِم».

قلتُ:

ولـمَّا ذكرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ مسالةَ (رؤية الكُفَّار لربِّهم) -سُبحانَه-؛ قال:

«**لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألةَ محنةً وشِعاراً يُفَضِّلون**[1] **بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثلَ هذا ممَّا يكرهُهُ اللهُ ورسولُهُ**».

أَقُول:

فَلَئِن لَمْ يَرْضَ (البَعْضُ!) بهذه النُّقولِ الجليلةِ عن هؤلاء العُلماءِ المُبارَكين -عند عامَّة السَّلَفِيِّين- **مع أنَّنا لَسْنَا نُرْغِمُه، ولاَ نُلْزِمُه!** -﴿مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾-:

---

(١) **فكيف إذا كانوا: يُسْقِطُون، ويُبَدِّعُون، ومِن الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ يُخْرِجُون؟!!**

فَـلاَ أَقَـلَّ مِـنْ أَنْ **يَعْـذِرُونا فِـيمَا نُرَجِّحُـهُ**، وَلاَ يُوَجِّهُـوا عَلَيْنَـا -وَإِلَيْنـا- منـذُ الآن! -بِالأَسْنَان!- حِرابَ (**الامْتِحَان!**)؛ لِيَضْرِبُوا مِنَّا كُلَّ بَنَان -بِكُلِّ هَوَان-!

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾..

﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾..

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾..

﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المسألةُ الحادية عشرةَ: (الجَرْح المُفَسَّر)[1]:

وَهِـيَ مَـسْأَلَةٌ -اليَـوْمَ- مِـنَ أهـمِّ المَسَائِلِ المُفْـضِيَةِ إلى النِّـزَاعِ، وَالخِـصَام، وَالإِلْزَام[2]**! -بسبب سوء التصوُّر، أو خَلَلِ التصرُّف-!**

---

(١) وفي كتابي «**إيضاح ما تيسَّر لضوابطِ قَبُول (الجرح المُفَسَّر)**» مزيـدُ بيـانٍ، وفيـه اسـتيعابٌ -بإذنِ الله- لفروعِ هذه المسائلِ الدقيقةِ.

(٢) قال شيخُنا الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٦/ ١/ ٣٠) -في معرِضِ ذكْرِهِ بعضَ مُناقشاتِه-:

«ولـمَّا يَئِسْنَا منهُ [أي: المناقَش] قُلنا له: **إنَّ فرضَكَ على غيرِك أنْ يتبنَّى رأيَك وهو (غيرُ مُقْتَنِعٍ به): يُنافِي أصلاً مِن أُصولِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وهو: أنَّ الحاكِمِيَّةَ لله وحدَهُ**».

قلتُ:

ومُصْطَلَحُ **(الحاكِمِيَّة)** -هُنا- مِن شيخِنا- على الجادَّة -بحمدِ الله- وعلى وجه التَّمام.

فليس المقصودُ به مسألةَ الحُكَّام، وما يُبْنَى عليها مِن آثارٍ وأحكام!!

نعم؛ الأَوْلَى عندي -هذه الأيَّام- تركُ مثلِ هذا الكَلام؛ لما قد يُغيِّره عن وجهِه- أو يطيرُ به!- بعضُ اللِّئام!

وانظُر ما سيأتي -(ص٢٤٧) في المسألة الثالثةَ عشرة - حول مصطلح (الحاكمية)-.

وقال شيخُ الإسلام في «التسعينيَّة» (١/ ١٧٥-١٧٦):

«**ليس لأحدٍ من الناس أنْ يُلزِمَ الناسَ، ويُوجِبَ عليهم إلّا ما أوجبه اللهُ ورسـولُهُ، ولا يحظُـرَ عليهم إلّا ما حظره اللهُ ورسولُهُ؛ فمَـن أوجـبَ مـا لم يُوجبـه اللهُ ورسـولُهُ، وحَـرَّمَ مـا لم يُحَرِّمْـهُ اللهُ ورسولُهُ: فقد شَرَعَ مِن الدِّين ما لمْ يأذنْ به الله**، وهو مُضاهٍ لمن ذمَّهُ اللهُ في كتابِهِ مِـن حـال المـشركين وأهل الكتاب الّذين اتَّخَذُوا ديناً لم يأمُرْهُم اللهُ به، وحرَّمُوا ما لم يُحَرِّمْهُ الله عليهم...

ولهذا كان مِن **شعارِ أهل البدع** إحداثُ قولٍ أو فعلٍ، **وإلزامُ الناس بـه**، وإكـراهُهُم عليـه، أو الموالاةُ عليه والمعاداةُ على تركِهِ -كما ابتدعت الخوارجُ رأيها وألزمتِ الناسَ به، ووالت وعـادت=

فَكُلُّ (!) مَنْ جَرَحَ شَخْصاً نَرَاهُ يُلْزِمُ الآخَرِينَ بِهِ؛ **بِحُجَّةِ أَنَّ جَرْحَهُ -لَهُ- مُفَسَّرٌ، وَأَنَّهُ (وَاجِبٌ) قَبُولُ الجَرْحِ المُفَسَّر!!!**

=عليه-...».

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «التسعينيَّة» (١/ ١٧٧) -بعدُ-:

«**كان أئمَّةُ أهل السُّنَّة والجماعة لا يُلْزِمُونَ النَّاس بما يقولونَه مِن موارد الاجتهاد، ولا يُكْرِهُون أحداً عليه**».

وقال -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٧):

«**فلا يَجِبُ على النَّاس أن يقولوا ما لم يوجب اللهُ قولَه عليهم.**

وقد يقولُ الرَّجُلُ كلمةً -وتكون حقًّا- لكن؛ لا يجبُ على كل النَّاس أن يقولوها!

وليس له أن يوجبَ على الناس أن يقولوها، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلاً؟!».

وقد ذَكَرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «**مجموع الفتاوى**» (٣٠/ ٧٩) -«**فيما يسوغُ فيه الاجتهادُ**»- **أنَّهُ**: «**ليس للحاكِم، ولا للعالِمِ، ولا للمُفتِي أنْ يُلزِمَ النَاسَ باتِّباعِهِ في مثلِ هذه المسائل**».

وقد تقدَّمَ (ص١٥٢) قولُ شيخِ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢)-:

«**وليس لأحدٍ أنْ يحتجَّ بقولِ أحدٍ في مسائلَ النِّزاعِ.**

وإنَّما الحُجَّةُ: النصُّ، والإجماعُ، ودليلٌ مُستنبَطٌ مِن ذلكَ تُقَرَّرُ مُقدِّماتُهُ بالأدلَّةِ الشرعيَّةِ، **لا بأقوالِ (بعضِ) العُلَماء**».

قُلتُ:

وهذه النصوصُ -جميعاً- تدلُّ -بما لا ريبَ فيه- على أنَّ **(الإلزامَ)** لا يجوزُ -ألْبَتَّةَ- سواءٌ أكانَ ذلك في:

أ- الأقوال المُحْدَثَة.

أو:

ب- المسائل **الاجتهاديَّة.**

وخِلافُ ذلك جهلٌ، أو غُلُوٌّ، أو تشغيبٌ!

مَعَ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَةِ -كَمَا قَدْ يَتَصَوَّرُهُ -أَوْ يُصَوِّرُهُ- البَعْضُ!

وَبَيَانُهُ -فِي الرُّواةِ-مَثَلاً-:

(عِكْرِمَة -مَوْلَى ابْن عَبَّاس-)[١]:

احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَثْبُت عِنْدَهُ فِيهِ جَرْحٌ.

بَيْنَمَا تَرَكَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ الاحتجاجَ به[٢]؛ لِكَلاَمِ الإِمَام مَالِك -فِيه-، وَجَرْحِهِ لَهُ.

وَمُسْلِمٌ تِلْمِيذُ البُخَارِي -رَحِمَهُمَا الله-.

فَهَل اخْتِلافُ هَذَيْنِ الإِمَامَيْنِ الجَبَلَيْنِ فِي هَذَا الرَّاوِي نَاشِئٌ عَنْ (جَرْحٍ مُبْهَم)؟!

وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِك -أصلاً- وَقَدْ قِيلَ فِي (عِكْرِمَة) -هَذَا-: «كَذَّاب»[٣]؟!

أَمْ أَنَّهُ اخْتِلافٌ فِي قَبُول -أَوْ رَدِّ- (جَرْح مُفَسَّر=الكَذِب) رَضِيَهُ وَاحِدٌ، وَرَدَّهُ الآخَر؟!

---

(١) وأصلُ الاستدلالِ بـ(عِكْرِمَة) -في هذا السِّياق- إنَّما هو لفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** في بعضِ كُتُبِهِ -كما سيأتي (ص٣٢٢) -وهو استدلالٌ صحيحٌ-؛ فتنبَّه.

وانْظُر «هَدْي السَّارِي» (ص٦٦٧)، وَمَا تقدَّم (ص٢٠٤).

(٢) وإنَّما رَوَى عنهُ مقروناً!

وانظُر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣٩٥) لابنِ طاهرٍ المقدسيِّ.

(٣) وَقَدْ قَالَهَا -فِيهِ- كِبَارٌ؛ فَانْظُر «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٣/ ١٣٦).

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا -مَثَلاً- كِتَابَي الإِمَامِ الذَّهَبِي: «**مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوَثَّق**»، وَ«**الرُّواة الثِّقات المُتكَلَّمُ فِيهِم بِمَا لاَ يُوجِبُ الرَّدَّ**»[1]: لَرَأَيْنَا مِنْ هَذا البَابِ الشَّيْءَ الكَثِيرَ الكَثِير...

وَانْظُرْ إِلى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «الكِفايَة» (٢٨٠)، وَالفَسَوِيُّ فِي «المَعْرِفَة وَالتَّارِيخ» (٢/ ١٩١) عَنْ أَحْمَد بن صَالِح -وَذُكِرَ مَسْلَمَةُ بن عَلِيّ-؛ فَقَال:

«**لاَ يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِه..**»[2].

وقد قالَ العلاّمةُ السَّخاوِيُّ -عَقِبَها- في «فتح المُغيث» (٢/ ٢٩٠): «يعني: بخلافِ قولِهم: ضعيف».

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الإِمَامِ النَّسَائِيّ: «**لاَ يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ**»[3].

---

(١) وَكَذَلِكَ مَا فِي «هَدْي السَّارِي مُقَدِّمَة (صَحِيح البُخَارِي)» (ص٣٨٤-٤٥٦) الفَصْل التَّاسِع: «أَسْمَاء مَنْ طُعِنَ فِيه.. وَالجَوَابُ عَن الاعْتِراضَات...».

فهل كُلُّ (جرحٍ) -فيه- (جرحٌ مُبْهَمٌ غيرُ مُفَسَّر)؟!!

(٢) وقد نقل **الإمامُ الصَّنْعانِيُّ** في «إرشاد النُّقَّاد» (ص١٣-١٤/ ج١- من مجموع الرسائل المنيرية) قولَ مَن قال:

«قد يختلفُ كلامُ إماميْنِ مِن أئمَّةِ الحديثِ في الرَّاوِي الواحِدِ، وفي الحديثِ الواحِدِ، فَيُضَعِّفُ هذا حديثاً، وهذا يُصَحِّحُهُ! ويَرْمِي هذا رجُلاً مِن الرُّواةِ بالجرْحِ، وآخَرُ يُعَدِّلُهُ!»، ثم قال -عَقِبَهُ- مُقِرًّا-:

«**إنَّ الأمرَ كذلك؛ أي: إنَّهُ قد تختلف أقوالُهم**».

(٣) انْظُر «النُّكَت عَلَى ابْنِ الصَّلاَح» (١/ ٤٨٣)، وَ«تَوْضِيح الأَفْكَار» (١/ ٢٢٠)، وَ«الرَّفْع وَالتَّكْمِيل» (٣٠٧). =

فَأَيْنَ بَابُ (الجَرْحِ المُفَسَّر) -هُنا-؟!

= (تنبيهٌ): مُرادِي مِن إيرادِ كلامِ الإمامَيْن النَّسائيّ وأحمد بن صالح: أنَّ مـذهبَهُما -رحمهُـما اللهُ- أنَّهُما لا يُلْزِمان (مِن غيرِهما) -فضلاً عن أنْ يلتزِما (بأنفُسِهما)- بجَـرحِ راوٍ لمْ يُجمَـع عـلى تجريحِـه؛ وإنَّما بحسبِ ما يظهرُ مِن الحُجَّة (المقنِعة) ممَّاً فُسِّر به جرحُ المجروحِ مِن قِبَلِ جارحِهِ.

وليس مُراداً -أَلْبَتَّةَ- أنَّهُما لا يجرحان إلّا مَن أجمعُوا على تجريحِه!

فما هوَّشَ به البعضُ -**تشغيباً**- فليس له وجهٌ...

(تَنْبِيهٌ آخَرُ): قُلْتُ فِي بَعْضِ مَجالِسِي: **لاَ (يُلْزَمُ) أَحَدٌ بِالأَخْذِ بِقَـوْلِ جَـارِحٍ إِلاَّ بِبَيِّنَـةٍ (مُقْنِعَـةٍ)**، وَسَبَبٍ وَاضِحٍ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ عِلْمِيٍّ مُعْتَبَر.

فَفَهِمَها البَعْضُ -**وَلاَ أَدْرِي كَيْفَ!**- عَلَى أَصْلِ الجَرْحِ، وأَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ إِجْمَاع!!

وَفَرْقٌ بَيْنَ (قوله)، أو (قَبُولِهِ)، وَبينَ **(الإِلْزَامِ بِهِ)** كبيرٌ كثيرٌ -كَمَا لاَ يَخْفَى-!!

فَمَنْ (قَبِلَهُ) -مُقْتَنِعاً بِهِ-؛ فَنِعِمَّا هُـو؛ **وَمَـنْ لَمْ** يَقْبَلْـهُ -لِعَـدَمِ (قَنَاعَتِـهِ=الـشَّرْعِيَّة العِلْمِيَّـة)-؛ لاَ يُلْزَمُ بِه..

وَإِلاَّ؛ فَكَيْفَ يُلْزِمُ المُخْتَلِفَانِ فِي (وَاحِدٍ) غَيْرَهُمَا؟!

وَمَا دَلِيلُ كُلٍّ فِي هَذا الإِلْزَام؟!

وَمَا مَوْقِفُ (المُلْزَم)؟!

ثم؛ إنَّ (الإلزامَ) المنفيَّ -ها هُنا- هو ما يترتَّب عليه تبديعٌ، وتجديعٌ، وتشنيعٌ!

أمَّا (الإلزام) بمعنى: الانتصار والتأييد، وجَمْع الأدلّة لنُصرةِ قولٍ -مـا-: فهـذا مقبـولٌ غـير مرذول...

وقد قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَر» (١١/ ٨٢): «**وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعْدِيلٍ، أَوْ تَجْرِيحٍ؛ فَتَمَسَّكْ بِهِ**».

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّة النَّبَوِيَّـة» (٣/ ٩٨): «وَالحَـقُّ: أَنَّ أَهْـلَ الـسُّنَّةِ لَمْ يَتَّفِقُـوا -قَطُّ- عَلَى خَطأ».

وَالكَلاَمُ -كُلُّهُ- حَوْلَ (أَهْلِ السُّنَّة) -وَفِيهِم-؛ لاَ بِالمُبْتَدِعَةِ، وَذَوِيهِم!

فَلاَ تَتَجَنَّ!!

وانظُر ما تقدَّم (ص٢٨ و١٥٢).

وَيَدُلُّكَ عَلَى عُمُومِ هَذا:

مَا بَوَّبَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الكِفَايَة» (ص٣٤٢): «**بَابُ ذِكْرِ بَعْض أَخْبَار مَنْ اسْتُفْسرَ فِي الجَرْح، فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ العَدَالَة**»..

ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً فِي ذَلِك عَن ابْنِ مَعِين[1]، وَوَهْب بن جَرِير -وَغَيْرِهِمَا-.

وَمِنْهَا:

مَا رَوَاهُ في «الكفاية» (٢٨٤) -أيضاً- أَنَّهُ قِيلَ لِلإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاج -المُلَقَّب -بِحَقٍّ- بِـ (أَمِير المُؤْمِنِين فِي الحَدِيث)-: **لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلاَن؟!**

---

(١) وفي «التنكيل» (١/ ٦٧-٩٨) -للعلَّامة المُعَلِّمي-، قال:

«كان ابنُ معينٍ إذا لقي في رحلتِهِ شيخاً، فسمِعَ منه مجلساً، أو ورد بغدادَ شيخٌ، فسمِع منه مجلساً، فرأى تلك الأحاديثَ مستقيمةً، ثُمَّ سُئِلَ عن الشيخ؟ وثَّقه.

وقد يتَّفِقُ أنْ يكونَ الشيخُ دجَّالاً استقبَل ابنَ معينٍ بأحاديثَ صحيحةٍ! ويكون قد خَلَطَ قبلَ ذلك، أو يخلطُ بعد ذلك!

ذَكَرَ ابنُ الجُنَيْد أنه سأل ابنَ معين عن محمد بن كَثِير القُرَشي الكوفي؟ فقال: «ما كان به بأسٌ»، فحكى له عنه أحاديثَ تُسْتَنْكَرُ، فقال ابنُ معين: «فإن كان هذا الشَّيْخ رَوَى هذا فهو كَذَّابٌ؛ **وإلا**؛ فإنِّي رأيتُ حديثَ الشيخِ مستقيماً».

وقال ابنُ معين في محمد بن القاسم الأَسَدِيّ: «**ثقةٌ، وقد كتبتُ عنه**».

وقد كذَّبَهُ أحمد، وقال: «أحاديثُهُ موضوعةٌ»، وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثُهُ موضوعةٌ».

وهكذا يقعُ في التضعيفِ؛ رُبَّما يجرحُ أحدُهم الراويَ لحديثٍ واحدٍ استنكرهُ، وقد يكونُ له عُذْرٌ».

قلتُ: ولمْ يتناحَرَا بسببِهِ! ولا طَعَنَ أحدُهما في الآخرِ مِن أجلِهِ!!

قَالَ: «**رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ**[١]**، فَتَرَكْتُ حَدِيثَه**»[٢].

ثُمَّ ذَكَرَ -عن شُعْبَةَ- أَخْبَاراً عِدَّةً مُتَفَرِّقَةً -فِي البَابِ نَفْسِهِ- (٢٨٣)، وَ(٢٨٦)، وَ(٢٨٧)، وَ(٢٨٨)، وَ(٢٨٩)، وَ(٢٩٠)، وَ(٢٩١)، وَ(٢٩٢)، وَ(٢٩٣) -وَغَيْرَها- تُقَوِّي عُمومَ الحكمِ المرادِ إثباتُهُ...

فَهَلْ يُقَال: إِنَّ شُعْبَةَ -وهُو مَن هُو!- يَجْرَحُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟!

أَمْ يُقَال: هُوَ حَقٌّ له بَيِّنَتُهُ[٣] **-عِنْدَهُ-؛ لَكِنَّ غَيْرَهُ مِن الحُفَّاظِ خَالَفَهُ فِيهِ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْه -لِتَفَاوُت الأَنْظَار-؟!!**

ومثلُ ذلك ما قالَهُ فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** في بعضِ «أجوبتِهِ»:

«... نحنُ نطلُبُ مِن الجارِحِين: التفسير؛ إذا تبيَّنُوا (أسباب الجرح الصحيحة)؛ فيجبُ اتِّباعُهُم؛ لأنَّ هذا اتباعٌ للحقِّ، وردُّ ما عندَهُم مِن الحقِّ رفضٌ للحقِّ».

---

(١) هُوَ ما لَيْسَ عَرَبِيًّا مِنَ البِغَالِ وَالخَيْل.

(٢) وفي سند هذا الخبر ضَعْفٌ!

لكنْ؛ قلَّ كتابٌ مِن كُتُبِ مصطلح الحديث يخلو مِن ذِكْرِه، ولعلَّ ذلك لِما وَرَدَ مِن مثلِه في معناه -كما أشرتُ أعلاه-.

وانظُر -للفائدة- كتابَ «المقترح» (رقم:١١٢) للشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ-.

(٣) ولما زُرْنا فضيلةَ الشيخ **محمد علي آدم الإثيوبيّ** -في أواسط شهر ذي القَعْدَة (سنة ١٤٣٠هـ) -في منزلِهِ بمكَّةَ -ذَكَرَ لنا مِثالاً آخَرَ على ذلك؛ وهو تركُ شُعبَة لِلروايةِ عن المِنْهال بن عَمْرٍو؛ لأنَّه سَمِعَ مِن دارِهِ -صوتَ طُنْبُور!

ثُمَّ ذَكَرَ قولَ وَهْب بن جرير له:

«**فهلَّا سألتَهُ عسى كان لا يعلم!**» -كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٣)-.

أقولُ:

فليس تفسيرُ الجرحِ -فقط- هو المُوجِبَ لقَبُولِهِ، وإنَّما المُوجِبُ لذلك هو تفسيرُهُ بـ(أسباب الجرح الصحيحة)، والتي لمْ يُطلَبْ تفسيرُ الجرحِ -أصلاً- إلّا مِن أجلِها!

وَفِي «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٩/ ١٣١) عَن أَبِي عَلِيٍّ النِّيسَابُورِيّ، قَال: «قُلْتُ لابْنِ خُزَيْمَة: لَوْ أَخَذْتَ الإسنادَ عَنْ مُحَمَّد بن حُمَيد؛ فَإِنَّ أَحْمَد قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْه؟!

فَقَال: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْه؛ وَلَو عَرَفَهُ -كَمَا عَرَفْنَاه- مَا أَثْنَى عَلَيْهِ[1] -أَصْلاً-»[2].

قُلْتُ:

فَلَمْ يَقُل -أَوْ يُقَلْ!- عَن الإمامِ أَحْمَد -في هذا- مع الإقرارِ بالفارِقِ!-: مِسْكِين[3]، ضَايع، مَايع، مُتَفَلْسِف، مُدافع عن أهل البدع!!

---

(١) وقد لا يفعلُ؛ لوجود مانعٍ قد يظهرُ له.

(٢) وقد تحقَّقَ للإمام أحمد -بَعْدُ- ردُّ خبرِه؛ بناءً على ما ظهر له مِن أنَّهُ يأتي في روايتِهِ عن أهلِ بلدِهِ بأشياءَ لا تُعرف! ولا يُدرَى ما هي!!

فضلاً عمَّا قالَهُ له -رحمهُ اللهُ- أبو زُرعة، وابنُ وَارَةَ مِن أنَّهُ يكذبُ...

فكان إذا ذُكِرَ ابنُ حُمَيد عندَه -بعد ذلك- ينفض يَدَهُ!

كما في «المجروحين» (٢/ ٢٩٦-٢٩٧) -لابنِ حبان-.

وهذا صنيعُ أهل الإنصاف -جعلنا اللهُ وإيّاكُم منهم-.

(٣) أرجو اللهَ -جَلَّتْ قُدْرَتُه- أنْ يُحْيِيَنِي مِسكيناً، وأنْ يُمِيتَنِي مِسكيناً، وأنْ يَحْشُرَنِي في زُمْرَةِ **المَساكينِ**... =

وَقَد انْتَقَد ابْنُ الجَوْزِي فِي «المُنْتَظَم» (٨/ ٢٦٧) الخَطِيبَ البَغْدَادِيَّ بِـ «الجَرْي عَلَى عَادَةِ عَوامّ المُحَدِّثِين فِي (الجَرْح وَالتَّعْدِيل)!»؛ مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِه: «...**فَإِنَّهُم يُجَرِّحُونَ مَا لَيْسَ بِجَرْحٍ**..».

قُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ عِنْدَ ابن الجوزيِّ -**سَواءٌ أَخَطأَ فِي نَقْدِهِ أَمْ أَصَابَ!**- **إِلاَّ بِسَبَبِ الاخْتِلافِ فِي قَبُولِ (الجَرْحِ المُفَسّر)، أَوْ رَدِّه**...

ثُمَّ إِنْ نَجَا مِن هذا النقدِ الخطيبُ البغداديُّ: فليسَ مِن شكٍّ أَنَّ غيرَهُ لَمْ يَنْجُ منهُ!

وَمِنْهُ -أَخِيراً- هُنا-: قَوْلُ أُسْتَاذِنا العلّامة الشَّيْخ (البَدْر) عَبْد المُحْسِن العَبَّاد البَدْر -حفظهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوع رَسائِلِه» (٤/ ٢٥٩-٢٦٠) -مُحَذِّراً-:

«وَقَرِيبٌ مِنْ **بِدْعَةِ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ**: مَا حَصَلَ فِي هَذا الزَّمَان مِن افْتِتانِ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ بِتَجْرِيحِ بَعْضِ إِخْوَانِهِم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَبْدِيعِهِم، **وَمَا تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ، وَتَقَاطُعٍ بَيْنَهُم، وَقَطْعٍ لِطَرِيقِ الإِفَادَةِ مِنْهُم**.

وَذَلِكَ التَّجْرِيحُ وَالتَّبْدِيعُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى ظَنٍّ[1] **مَا لَيْسَ بِبِدْعَةٍ بِدْعَةً!**»[2].

= وفي هذا المعنى حديثٌ نبويٌّ شريفٌ صحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في كتابه «إرواء الغليل» (رقم: ٨٦١)، ولي في تخريجه «جُزْءٌ» بعُنوان: «التَّعْليقة الأمينة...» -وهو مطبوعٌ -قديماً-.

وَإِنْ كَانَ (البَعْضُ) يُطْلِقُ هَذِهِ الكَلِمَةَ (!) نَبْزاً وَغَمْزاً -**عَلَى وَجْهٍ آخَرَ**-!

(١) تنبَّه!

(٢) أو ظنِّ ما ليس بِمُبَدِّعٍ مُبَدِّعاً!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ «**مَا مِنَ الأَئِمَّةِ إِلاَّ مَنْ لَهُ أَقْوَالٌ وَأَفعَالٌ لاَ يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ لاَ يُذَمُّ عَلَيْهَا**.

وَأَمَّا الأَقْوَالُ وَالأَفْعَالُ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ -**قَطْعاً**- مُخَالَفَتُها لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّة، بَلْ هِيَ مِن **مَوارِدِ الاجْتِهَادِ** الَّتِي **تَنَازَعَ** فِيهَا أَهْلُ العِلْمِ وَالإِيـمَان: فَهَـذِهِ الأُمُـورُ قَـدْ تَكُونُ **قَطْعِيَّةً**[١] عِنْدَ بَعْضِ مَنْ بَيَّنَ اللهُ لَـهُ الحَـقَّ فِيهَـا، **لَكِنَّـهُ لاَ يُمْكِنُـهُ أَنْ يُلْـزِمَ النَّاسَ**[٢] **بِمَا بَانَ لَهُ وَلَمْ يَبِنْ لَهُم**».

كَمَا فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤).

قُلْتُ:

وَحَتَّى لاَ يَأْتِيَ مُعْتَرِضٌ -أَوْ مُؤَوِّلٌ!- فَيَجْعَلَ هَذا الكَلاَمَ العَدْلَ الحَـقَّ غَـيْرَ شَامِلٍ لِبَابِ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل)، وَالكَلاَمَ فِي (الرِّجَال): أَنْقُلُ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- قَوْلَهُ فِي «رَفْع المَلاَم عَن الأَئِمَّة الأَعْلاَم» (ص٧):

«**وَلِلْعُلَمَاءِ بِالرِّجَالِ -وَأَحْوَالهم فِي ذَلِكَ- مِنَ الإِجْمَاعِ وَالاِخْتِلاف- مِثْـلُ مَـا لِغَيْرِهِم مِنْ سَائِرِ أَهْلِ العِلْمِ فِي عُلُومِهِم**».

---

(١) **تنبَّه لهذه الفائدة الرائدة -التي يُشَدُّ لها الرَّحْلُ-:**

مسألةٌ (قطعيَّةٌ) عند صاحبِها، ولا يُلْزِمُ بها...

فكيفَ يكونُ شأنُ المُلزِمِ بها (ليس قطعيًّا)؟! وأين هو ذا مِن التأصيلات العلميَّة المنضبطة؟!

نعم؛ لا مانعَ مِن أن ينتصرَ لما يراهُ حقًّا، ويدافعَ عنه، ويحشُدَ له؛ لكن: بدون إلزام! -بالخِصام!-.

وقارِن بما تقدَّم في حاشية (ص٢١ و١٨٠).

(٢) تَنَبَّه!

وقال الحافظُ عبدُ العظيم المُنْذِرِيّ في «جواب أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣):

«**واختلافُ هؤلاء [المحدِّثين] كاختلاف الفقهاء؛ كُلُّ ذلك يقتضيه الاجتهادُ**[١]، **فإنَّ الحاكمَ إذا شُهِدَ عنده بجَرْحِ شخصٍ، اجتهدَ في: أنَّ ذلك القَدْرَ مُؤَثِّرٌ أم لا؟**

وكذلك المحدِّثُ إذا أراد الاحتجاجَ بحديثِ شخصٍ، ونُقِلَ إليه فيه جَرْحٌ؛ اجتهدَ فيه: **هل هو مُؤَثِّر أم لا؟**

ويجري الكلامُ عندَهُ فيما يكونُ جَرْحاً، **وفي تفسير الجَرْحِ** وعَدَمِهِ، وفي اشْتِراطِ العَدَد في ذلك -كما يجري عند الفقيه-.

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الجارحُ مُخْبِراً بذلك للمحدِّث مُشافَهَةً، أو ناقِلاً له عن غيرِه بطريقِه -واللهُ -عزَّ وجَلَّ- أعلمُ-».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَجَلَّ مِنْ هَذا -وذاك- قالَ الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «العِلَل الصَّغِير» (٥/ ٧٥٦ -مُلْحَقٌ بِـ «سُنَنِه»):

«**وَقَد اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي تَضْعِيفِ الرِّجَال؛ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي سَوَى ذَلِكَ مِنَ العِلْم**»[٢].

---

(١) فقَوْلُ مَن قالَ: (**أحكامِي ليست اجتهاديَّةً!**): خطيرٌ جدًّا! -له أو عليه-!!

(٢) **وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ سِمَانٌ تُغْنِي عَنْ كُلِّ جِدَالٍ -لِمَنْ عَقِل-.**

وفي «جواب الحافظ المنذري» (ص٦٥) -أيضاً- نقلٌ لهذه الكلمة، وإقرارٌ.

ورأيتُ للعلَّامةِ الأُصوليِّ الفقيهِ أبي بكر السَّرَخْسِيِّ -المُتَوَفَّى سَنَة (٤٩٠هـ)- تفصيلاً حَسَناً في (الجرح المُفسَّر) -لم أرَهُ لغيرِهِ-، قال في «أُصُولِه» (٢/ ٩):

«وأما ما يكونُ مِن أئمة الحديث؛ فهو الطَّعْنُ في الرُّواة؛ وذلك نوعان:

مبهمٌ، ومُفَسَّرٌ:

ثمَّ المُفَسَّر نوعانِ: ما لا يصلحُ أنْ يكونَ طعناً، وما يصلحُ أن يكون(١):

والذي يصلحُ نوعان: مُجْتَهَدٌ فيه، أو مُتَّفَقٌ عليه(٢):

والمُتَّفَقُ عليه نوعانِ: أنْ يكونَ ممَّن هو مشهورٌ بالنصيحةِ والإتقان، أو ممَّن هو معروفٌ بالتعصُّبِ والعداوة:

فأمَّا الطعنُ المُبْهَمُ؛ فهو عند الفقهاء لا يكون جرحاً؛ لأنَّ العدالة -باعتِبارِ ظاهر الدِّين- ثابتَةٌ لكلِّ مسلم -خصوصاً مَن كان مِن القرون الثلاثة-.

فلا يُتْرَكُ ذلك بطعْنٍ مُبْهَمٍ؛ ألا ترى أنَّ الشَّهادة أضيقُ مِن رواية الخبر في هذا؟!

ثُمَّ الطَّعْنُ المُبْهَمُ مِن المُدَّعَى عليه لا يكونُ جَرحاً...

والمُفَسَّرُ الذي لا يصلُحُ أنْ يكونَ طعناً لا يُوجِبُ الجَرْحَ -أيضاً-...».

---

(١) وهذا تأصيلٌ جامعٌ فريد؛ وَهُوَ -لِكَلاَمِي الحَقِّ- أَعْظَمُ تَأْكِيد، وَأَكْبَرُ تأْيِيد.

(٢) وهذا عَيْنُ ما نُدَنْدِنُ حولَهُ -ولله الحمدُ-.

إلى أن قال:

«**وأما الطَّعْنُ (المفسَّرُ) بما يكونُ موجِباً للجَرْحِ؛ فإنْ حَصَلَ ممَّنْ هو معروفٌ بالتعصُّب -أو مُتَّهَمٌ به لظهورِ سببٍ باعِثٍ له على العداوة-؛ فإنَّهُ لا يُوجِبُ الجَرْحَ.**

وذلك نحو طَعْنِ المُلْحِدِين والمُتَّهَمِين ببعضِ الأهواء المُضِلَّة في أهل السُّنَّة...»[1].

* * * * *

(١) وَفِي كِتَابِي «القَواعِدُ النَّاصِرَة لِتَطْبِيقَاتِ (عِلْم الجَرْح وَالتَّعْدِيل) -المُعَاصِرَة-» -يسَّرَ اللهُ إتمامَهُ- مَزِيدُ بَيَانٍ، وَعَدِيدُ أَمْثِلَةٍ.

المسألةُ الثانية عشرةَ: القَالُ وَالقِيل، وَنَقْلُ الأَقَاوِيل:

وَهِيَ -وَالله- آفَةٌ كُبْرَى، **تُوغِرُ** الصُّدُور، **وَتُغَيِّرُ** العُقُول، **وَتَقْلِبُ** السُّلُوك..

وَ(أَخْشَى) أَنْ لاَ يَكُونَ حَالُ الدَّاخِلِ هَذا البَاب؛ إِلاَّ مَا قِيلَ -قَدِيماً-:

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا

سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا!

... وَكَمْ مِنْ مَرَّةٍ سَمِعْتُ الطَّعْنَ وَالغَمْزَ بِبَعْضِ أَهْلِ العِلْم، أَوْ طُلاَّبِ العِلْم -مِن بعضِ أفاضِل المشايخ!-؛ فَلَمَّا كُنْتُ أَتَثَبَّتُ وأَسْتَعْلِمُ؛ يَكُونُ الجَوابُ: (حَدَّثَنا فُلاَنٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ)! -أو نحو هذا الكلام-!

... ثم إذا به: بلا خِطام! ولا زِمام!!

وقد قيل -قديماً-:

فما آفةُ الأخيارِ إلَّا غُواتُها وما آفةُ الأخبارِ إلَّا رُواتُها

... فكيف إذا اجْتَمَعَا؟!!

وكم -وكم- عانَيْنَا -وغيرُنا- مِن أهل التحريش والتشويش!! البلاءَ تِلْوَ البلاءِ!!

قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَن بن نَاصِر السَّعْدِي فِي «الرِّيَاض النَّاضِرَة» (ص٢٠٩):

«مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ[١] بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضاً، وَمَدْحاً وَذَمًّا.

فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة!

وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُموراً لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة!

فَالوَاجِبُ عَلَى (العَاقِل): التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع.

وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقْلُهُ»[٢].

وَلَقَدْ حَصَلَ مَرَّةً -أَمَامِي- شَيْءٌ مِنْ ذَلِك -مِنْ قِبَلِ (**بَعْضِ النَّاس!**)-؛ فكان اتِّهَامٌ -مِنْهُ- لِبَعْضِ مَنْ أَعرِفُ بِالسُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّةِ -مُنْذُ سِنِين-؛ حَيْثُ قال -فيه-: **إِنَّهُ تَكْفِيرِيٌّ!!!** وَأَنَّهُ **يَجْتَمِعُ مَعَ التَّكْفِيرِيِّين** -وَذَكَرَ اسمَ واحِدٍ منهم-!

---

(١) انتبه -يا رَعاكَ اللهُ-؛ فَلَمْ يُمَيِّزِ الشَّيْخُ في التحذيرِ مِن هذا (القَبُول) **بين ثِقَةٍ وغيرِ ثِقَةٍ!** مُشيراً إلى ما قد يَقَعُ مِن (**غَلَط**) -**حتى مِن الثقةِ**- تترتَّب عليه مفاسدُ ومِحَن، وبلاءٌ وإِحَن!!

(٢) قَالَ الإِمَامُ ابْنُ حِبَّان فِي «**رَوْضَة العُقَلاء**» (ص١١٩):

«مِنْ عَلاَمَاتِ **الحُمْقِ** الَّتِي يَجِبُ لِلعَاقِلِ تَفَقُّدُهَا -فِيمَن خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ-: **سُرْعَةُ الجَواب، وَتَرْكُ التَّثَبُّت**.. وَالوَقِيعَةُ فِي الأَخْيَار، وَالاخْتِلاَطُ بِالأَشْرَار».

قُلْتُ: وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الشِّرِّير -**فَوَاأَسَفاهُ!**- أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُ هديٌ ظاهرٌ!!

فالشِّرِّيرُ: هُوَ الَّذِي **يَتَسَقَّط، وَيَتَلَقَّط، وَيَتَرَبَّص، وَيَتَرَصَّد، وَيَتَصَيَّد**، و..و.. -وَلَوْ كَانَ ذا هديٍ ظاهرٍ -بِلِحْيَةٍ وعِمامةٍ!-وَلِلأَسَف-!!

فَاتَّصَلَ بِي -بَعْدُ- بِقَدَرِ الله- هَذَا الَّذِي اتُّهِمَ (!) تَكْفِيرِيًّا -نفسُهُ-؛ فَسَأَلْتُهُ -**مُعاتِباً**- عَن اجْتِمَاعِهِ مَع (فُلاَن) التَّكْفِيرِيّ ؟!

فَقَال: «وَالله؛ لاَ أَعْرِفُ فُلاناً، وَلَمْ أَسْمَع بِهِ؛ فضلاً عن أنْ أَلْتَقِيَ بِه»!

... وَ«**مَنْ قَال فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ؛ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الخَبَال؛ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَال**»[1] .

فَأَيْنَ هُوَ ذَاكَ (الثِّقَةُ)[2] -إِذَن-؟!

---

(١) «إِرْواء الغَلِيل» (٢٣١٨).

و«**رَدْغَة الخَبال**»، أو: «**طينةُ الخَبال**» هي: «**عُصارة أهل النّار**» -كما في «صحيح مُسلم» (٢٠٠٢).

(٢) وَهَذَا يَفْتَحُ لَنَا -**لِزاماً**- بَابَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ (**خَبَر الثِّقَة**)، وَ(**حُكْم الثِّقَة**)!!

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُما فَقَدْ غَلِطَ غَلَطاً شَنِيعاً...

فَهَلْ يَسْتَوِي خَبَرُ الثِّقَةِ عَن (فُلاَن) أَنَّهُ: (مَوْجُود)؛ كَالحُكْمِ عَلَى هَذا الـ (مَوْجُود) بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع)!!

فَكَيْفَ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْم الثِّقَة) مَعَ (حُكْمِ ثِقَةٍ) -آخَرَ-؟!

وَمَا السَّبِيلُ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْمُ الثِّقَة) مَعَ مَا يَعْرِفُهُ المُتَلَقِّي عَنْهُ الحُكْمَ مِنْ حُكْمٍ يُخَالِفُهُ؟!

هل كُلُّ ذلك سواءٌ؟!

لاَ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً...

ومِن أَعْجَبِ ما رأيتُ -قريباً-: **ردٌّ كَتَبَهُ بعضُ الصِّغار** - هَدَاهُم اللهُ العَلِيُّ الجَبَّار- في هذه المسألةِ -وَغَيْرِها!-**مُشَرِّقاً ومُغَرِّباً!**-، حاشداً -مِنْ ضِمْنِ ذَلِك- الأدلَّةَ (!) على (وُجوب قَبُول خَبَرِ الثِّقة)!

ويعلمُ (المِسْكِين!) -و(**الجزاءُ مِن جِنسِ العَمَل!**)- وَقَدْ لاَ يَعْلَمُ!- أنَّ هذا ممَّا لا يَخْفَى على صِبْيان الكتاتِيب، وَلاَ يَحْتَاجُ مثلَ هَذَا الحَشْد العَجِيب!! =

وما حَدُّ (الثِّقَة)؟!

بَلْ مَا حَالُهُ؟!

وَمَا مآلُهُ؟!

= فأهلُ السُّنَّة -في هذا- على قولٍ مؤتلف -غيرِ مُختِلف-...

لكنَّهُ لم يُدْرِكْ -**وأرجو أنْ يُدْرِكَ!**- مَناطَ المسألةِ، وبُعْدَ غَوْرِها!!!

ولو تأمَّلَ هَذَا (النَّاقِدُ!) -مثلاً- كلامَ شيخِ الإسلام في «درء التَّعارض» (٧/ ٤٦٤):

«**ومعلومٌ أنَّ (الحُكْمَ) بين النَّاسِ في عقائدِهم وأقوالِهم أعظمُ مِن الحُكْمِ بينَهم في مَبايعِهم وأموالِهم**»:

مَعَ ضَمِيمَةِ كَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي «الإِحْكَام فِي أُصُولِ الأَحْكَام» (١/ ١٢٣ -طَبْعَة زَكَرِيَّا عَلِي يُوسُف):

«وَلاَ يَصِحُّ الخَطَأُ فِي (خَبَرِ **الثِّقَة**) إلاَّ بِأَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُه:

١- إِمَّا تَثَبُّتُ الرَّاوِي، وَاعْتِرافُهُ بِأَنَّهُ أَخْطأ.

٢- وَإِمَّا شَهَادَةُ عَدْلٍ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ الخَبَرَ مَعَ رَاوِيهِ، فَوَهِمَ فِيهِ فُلاَنٌ.

٣- وَإِمَّا بِأَنْ تُوجِبَ (المُشَاهَدَةُ) أَنَّهُ أَخْطأَ»:

لَكَرَّ عَلَى مَقَالِهِ -كُلِّهِ- بِالرَّفْض، وَقَابَلَ مَا خَطَّتْهُ يَدَاهُ -جَمِيعَهُ- بِالنَّقْض!

لَكِنَّهُ الجَهْلُ وَالهَوَى...

وَمِنْ كَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ نَاصِر الدِّين الدِّمَشْقِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَيَانِ شُرُوطِ المُتَكَلِّمِ فِي الرِّجَال- فِي «الرَّدّ الوافِر» (ص٣٧):

«**.. أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِالأَسْبَابِ الَّتِي يُجَرَّحُ بِمِثْلِها الإِنْسَان؛ وَإِلاَّ: لَمْ يُقْبَل قَوْلُهُ فِيمَن تَكَلَّم، وَكَانَ مِمَّن اغْتَابَ وَفَاهَ بِمُحَرَّم**».

وَمَا سَيَأْتِي (ص٣١٨-٣١٩) مِنْ (وُجُوب بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ بِالبِدْعَة) كَافٍ.

وفي كتاب «قُرَّة عيون السلفيِّين..» لأخينا وتلميذِنا الشيخ علي أبو هنيَّة الفِلَسْطِينِيّ ردٌّ مَكِين على ذاك الجاهل غير الأمين!

ومِن ذا: تَعْلَمُ حجمَ الجنايةِ التي يرتكبُها (البعضُ) -مِمَّن يُشارُ إليهم بالبَنان!-، **في هَدْم أهل السُّنَّة الأعيان، ونَقْضِ ما هُم عليه مِن بُنْيان!** بتبديعِهم بلا بُرهان -بل ثِقَةً (!) بأهل الزُّورِ والبُهتان -في بعضِ الأحيانِ-!!

وَتَحْذِيراً مِنْ القَالِ وَالقِيل -فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل- أَوْ هَذا القَبِيل!- جَاءَت تَوْجِيهَاتُ فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- فِي «نَصِيحَةٍ» -لَهُ- قَائِلاً-:

«**نُحَذِّرُكُم مِن الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَن تُخَاصِمُونَهُم بِحَقّ -لَوْ كُنْتُم عَلَى حَقّ-**، فَضْلاً عن أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذا فِي حَقِّ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِالبَاطِل؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلى عِبَادِه[1].

وَظُلْمُ العَبْدِ المُسْلِم، وَانْتِهَاكُ عِرْضِهِ -لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِنْ دُعَاةِ الحَقِّ وَالسُّنَّة- مِنْ أَشَدِّ أَنْوَاعِ الظُّلْم، بَلْ هُوَ أَشَدُّ حُرْمَةً مِنَ الرِّبَا -كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ رَسُولُ الهُدَى وَالعَدْل ﷺ بِقَوْلِهِ العَادِلِ الحَكِيم: «**الرِّبا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ بَاباً؛ أَدْنَاهَا مِثْلُ إِتْيَانِ الرَّجُلِ أُمَّه، وَإِنَّ أَرْبَى الرِّبَا اسْتِطَالَةُ الرَّجُلِ فِي عِرْضِ أَخِيه**»[2].

وَفِي حَدِيثٍ آخَر: «**أَرْبَى الرِّبَا شَتْمُ الأَعْرَاض**» [انْظُر «الصَّحِيحَة» لِلأَلْبَانِي بِرَقَم (١٨٧١)].

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ **المُشَدِّدَة الزَّاجِرَة عَن انْتِهَاكِ أَعْرَاضِ المُسْلِمِين بِالظُّلْمِ وَالهَوَى.**

---

(١) كَمَا فِي حَدِيث أَبِي ذَرّ فِي «صَحِيح مُسْلِم» (٢٥٧٧).

(٢) «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٣٩٥٠).

وَإِنَّنِي لأَخَافُ عَلَى كثِيرٍ مِنْ **أَصْحَابِ العَوَاطِفِ العَمْيَاءِ، وَالتَّبَعِيَّةِ**[١] **البَلْهَاءِ** أَنْ يَقَعُوا فِي اسْتِحْلاَلِ أَعْرَاضِ الأَبْرِيَاءِ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ وَالحَقِّ -فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِم مِنَ الأَبْرِياء-»[٢].

وَقَالَ -حَفِظَهُ الله- فِي «تَعْلِيقٍ» لَهُ عَلَى كِتَاب «**الفَرْق بَيْن النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِير**» -لِلحَافِظِ ابْنِ رَجَب-:

«**أَنْتَ إِذَا نَقَدْتَ شَخْصاً يَجِبُ أَنْ تَلْتَزِمَ الحَقَّ وَالصِّدْقَ وَالإِخْلاَص، وَيَكُونَ قَصْدُكَ بَيَانَ الحَقّ، وَالتَّنْبِيهَ عَلَى الخَطَأِ الَّذِي يُنافِي هَذا الحَقَّ**[٣].

إِذَا كَانَ هَذا قَصْدَكَ؛ **فَهَذا مَقْصَدٌ شَرِيفٌ**؛ وَأَمْرٌ عَظِيمٌ تُشْكَرُ عَلَيْهِ مِنَ الأُمَّةِ كُلِّهَا، وَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّهِمَكَ بِسُوء.

وَإِذَا كَانَ لَكَ **مَقَاصِدُ سَيِّئَةٌ**، وَتَبَيَّنَ -بِالسَّبْرِ وَالدِّرَاسَةِ- أَنَّكَ صَاحِبُ هَوىً؛ فَلِلنَّاسِ الحَقُّ أَنْ يَتَكَلَّمُوا فِيك[٤]».

وَأَجْمَلُ مِنْ ذَا -وَأَعْمَقُ-: كَلاَمُ العَلاَّمَةِ السُّنِّيِّ الهَادِي بن إِبْرَاهِيم الوَزِير

---

(١) وَهَذِهِ (التَّبَعِيَّةُ) لاَ تَكُونُ إِلاَّ بِالتَّقْلِيدِ الأَعْمَى، وَعَدَمِ التَّثَبُّتِ الحَقِّ -بِالحَقِّ- ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾...

(٢) نُرِيدُ -**مِن أنفُسِنا**- مِصداقيَّةَ هذه الكلماتِ العالياتِ على أرضِ الواقعِ؛ **حتى لا نَقَعَ في الفارق السَّحِيق بين النظرية والتطبيق!**

(٣) وهذا -واللهِ- هو مَقْصُودِي الأساسُ مِن كتابي -هذا- وما عليه يدور-، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾...

(٤) بِالحَقّ.

-المُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٤٢هـ)[1] -فِي كِتَابِهِ «**الجَوَاب النَّاطِق بِالحَقِّ وَاليَقِين؛ الشَّافِي لِصُدُورِ المُتَّقِين**»، حَيْثُ قَال:

«... إِنَّ مِنْ حَقِّ النَّاقِضِ لِكَلاَمِ غَيْرِهِ أَنْ يَفْهَمَهُ -**أَوَّلاً**-، وَيَعْرِفَ مَا قَصَدَ بِهِ -**ثَانِياً**-، وَيَتَحَقَّقَ مَعْنَى مَقَالَتِهِ، وَيَتَبَيَّنَ فَحْوَى عِبَارَتِهِ.

فَأَمَّا لَوْ جَمَعَ لِخَصْمِهِ بَيْنَ **عَدَمِ الفَهْمِ لِقَصْدِه، وَالمُؤَاخَذَةِ لَهُ بِظَاهِرِ قَوْلِه**: كَانَ كَمَن رَمَى فَأَشْوَى، وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَا!

ثُمَّ إِنْ نَسَبَ إِلَيْهِ قَوْلاً **لَمْ يَعْرِفْه**، وَحَمَّلَهُ ذَنْباً **لَمْ يَقْتَرِفْه**: كَانَ ذَلِكَ زِيادَةً فِي الإِقْصَا، وَخِلافاً لِمَا بِهِ اللهُ -تَعَالَى- وَصَّى؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾[الأنعام:١٥٢]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾[الأعراف:٢٩]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة:٨] -إِلَى أَمْثَالِهَا مِنَ الآيَات-...».

إِلَى أَنْ قَالَ: «**فَأَمَّا مُجَرَّدُ البَهْتِ الصُّرَاح؛ فَلاَ يَلِيقُ بِذَوِي الصَّلاَح**».

كَذَا فِي مُقَدِّمَةِ «العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (١/ ٣٧-٣٨).

قُلْتُ:

وَلاَ شَكَّ وَلاَ رَيْبَ أَنَّ (القَال وَالقِيل) -فِي عِلْمِ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل)- لَيْسَ مِن (**الحَقِّ، وَلا الصِّدْق، وَلاَ الإِخْلاَص**) **فِي شَيْءٍ!**

---

(١) انْظُر **فَوائِدَ عَزِيزَةً** -فِي تَرْجَمَتِه-: «البَدْر الطَّالِع» (رقم٥٦٢-طبع دمشق)، وَ«إِنْبَاء الغُمْر» (٣/ ٢١٠)، وَ«الضَّوْء اللاَّمِع» (١٠/ ٢٠٦)، وَ«هجَر العِلْم وَمَعَاقِله فِي اليَمَن» (٣/ ١٣٤٥-١٣٦٤).

بَلْ هُوَ مِن (الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ الأَعْرَاض)!!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذا البَابُ مَحْصُوراً فِي خَاصَّةِ أَهْلِ العِلْمِ -بِاليَقِين، أَو الظَّنِّ الرَّاجِح-؛ فَإِنَّهُ سَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ المَفَاسِدِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ..

وَقَدْ نَقَلَ السَّخَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ ابْن حَجَر فِي «ذَيْل التِّبْر المَسْبُوك»[1] (ص٤) -قولَه-:

«إِنَّ الَّذِي يَتَصَدَّى لِضَبْطِ الوَقَائِعِ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَال وَالرِّجَال يَلْزَمُهُ التَّحَرِّي فِي النَّقْل؛ **فَلاَ يَجْزِمُ إِلاَّ بِمَا يَتَحَقَّقُهُ.**

وَلاَ يَكْتَفِي بِالنَّقْلِ الشَّائِع -وَلاَ سِيَّمَا إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ مِنْ الطَّعْنِ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالصَّلاَحِ-.

وَإِنْ كَانَ فِي الوَاقِعَةِ أَمْرٌ قَادِحٌ -سَواءٌ كَانَ قَوْلاً أَوْ فِعْلاً، أَوْ مَوْقِفاً فِي حَقِّ المَسْتُور-: **فَيَنْبَغِي أَنْ لاَ يُبَالِغَ فِي إِفْشَائِهِ**[2]، وَيَكْتَفِي بِالإِشَارَةِ؛ لَئَلاَّ يَكُونَ قَدْ

---

(١) وكذا في «مسائل نفيسة في منهج كتابة التاريخ» (ص١٨-١٩) -لَه-.

وما بين المعقوفَيْن منه.

(٢) وقد حَصَلَ لِي -ووَقَعَ منِّي- فِي مُكَالَمَةٍ هَاتِفِيَّةٍ (خَاصَّة) سُجِّلَتْ (عَلَيَّ!) بِغَيْرِ إِذْنِي ولا مَعْرِفَتِي!- أَنْ: (فَلَتَتْ!) مِنِّي كَلِمَةٌ شِبْهُ (!) **شديدةٍ** -رَدَّةَ فِعْلٍ!- في حَقِّ (**بَعْضِ النَّاس!**)؛ لِمَوْقِفٍ مَغْلُوطٍ صَدَرَ مِنْه!

فَقَامَ بَعْضُ (المُتَرَبِّصِين) -**شِفَاءً لِغَيْظِ قَلْبِهِ!**- فَنَشَرَها، وَأَفْشَاهَا، وَأَذَاعَها، وَحَمَّلَها مَا لاَ تَحْتَمِل!!!

وَلَـمَّا اجْتَمَعْتُ بِمَنْ نَقَدْتُهُ -قَبْلَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ مِن كتابةِ هذا التعليق-في منتصف شهر رمضان (١٤٢٩هـ)-: **اعْتَذَرْتُ لَهُ عن تِلْكُم الكَلِمَة، وَاسْتَسْمَحْتُهُ بِشَأْنِهَا...**

فَاللَّهُمَّ اغْفِر لِي، وَلَهُ، وَ(لَهُم)! =

صَدَرَ مِنْهُ فَلْتَةٌ[1]، [فإذا ضُبِطَتْ عليه: لَزِمَهُ عارُها -أبداً-].

= **قُلْتُ**: وَفِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخ عَلِي بن مُوسَى بِن إِبْرَاهِيم الرُّومِي الحَنَفِي القَاهِرِي -مِنَ «الضَّوء اللاَّمِع» (٦/ ٤٢) -لِلسَّخَاوِي- قال:

«... وَحَضَرَ مَجْلِسَ الحَدِيثِ -بِالقَلْعَة- فِي (**رَمَضَان**: سَنَة أَرْبَعٍ وَثَلاثِين)؛ فَوَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَاتُ لِسَانٍ؛ حَمَلَهُ عَلَيْهَا بَعْضُ النَّاس -فِيمَا زعم-، ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِك».

.. فكَانَ مَاذا ؟!

(١) وَهذا مِن واجِبِ حُسْنِ الظَّنِّ -المأمورِ به-.

وقد قال الشيخُ بكر أبو زيد -رَحِمَهُ الله- في «الرُّدُود» (ص٤٠٤-٤٠٥) -مُبَيِّناً ما في أساليب (البعض!) مِن: «**تتبُّع العورات، وتلمُّس الزلّات والهَفوات؛ فيُجَرَّحُ بالخطأ، ويُتَبَّعُ العالِـمُ بالزَّلَّـةِ، ولا تُغْفَرُ له هفوةٌ**»، قال:

«وهذا مَنْهَجٌ مُرْدٍ!

فَمَنْ ذا الذي سَلِمَ مِن الخَطأ -غيرَ أنبياءِ الله ورسلِه-؟!

وكَم لبعضِ المشاهير من العُلماء مِن زَلاّت! لكنَّها مُغْتَفَرَة بجانِب ما هُم عليه مِن الحقِّ، والهُدى، والخير الكثير:

مَنِ الذي ما ساءَ قَطّ؟!   ومَنْ لهُ الحُسْنَى فَقَطْ؟!

[**قلتُ**: وَلَقَدْ كَانَ شيخُنا العَلاَّمَةُ الأَلْبَانِيُّ يُرَدِّدُ هَذا البَيْتَ مِن الشِّعْر -كَثِيراً جِدًّا- فِي مَجَالِسِه].

ولو أُخِذَ كُلُّ إنسانٍ بهذا لَـمَا بَقِيَ معنا أحدٌ، ولَصِرْنا مِثْلَ دودة القَزِّ؛ تطوي على نفسِها بنفسِها حتى تموتَ!

ومِن طرائِقِهم: ترتيبُ سوء الظنِّ، وحملُ التصرُّفاتِ -قولاً، وفِعلاً- على محامِلِ السُّوء والشُّكُوك.

ومِنه: التناوُش مِن مكانٍ بعيدٍ؛ لحَمْلِ الكلامِ على مَحامِل السُّوء -بَعْدَ بذْل الهَمِّ القاطِع للترصُّد، والتربُّص-، والفرح العظيم بأنَّهُ وَجَدَ على فُلان كذا! وعلى فلان كذا!!

ومتى صار مِن دِين الله: فرحُ المسلم بمُقارَفةِ أخيه المسلم للآثام؟!

ألا إنَّ هذا التَّصَيُّدَ **داءٌ خبيثٌ**؛ مَتَى ما تمكَّن مِن نفس أطفأ ما فيها مِن نور الإيمان، وصَيَّرَ=

وَلِذَلِكَ؛ يَحْتَاجُ الْمُؤَرِّخُ أَنْ يَكُونَ عَارِفاً **بِمَقَادِيرِ النَّاسِ** وَأَحْوَالِهِم وَمَنَازِلِهِم؛ **فَلاَ يَرْفَعُ الوَضِيع، وَلاَ يَضَعُ الرَّفِيع**»[1].

=القلبَ خراباً يباباً، يستقبلُ الأهواءَ والشهواتِ، ويُفرزُها -نعوذُ باللهِ مِن الخذلان-».

وَمِنْ كَلاَمِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ **رَبِيع بِن هَادِي** -أَكْرَمَهُ اللهُ- فِي الشَّيْخِ بَكْرٍ- قَوْلُهُ -فِي «لِقَاء جُدَّة المَفْتُوح»:

«قُلْتُ لَكُم: لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلأَشْخَاص: (**بَكْر أَبُو زَيْد**) **أَخُونَا، أَخْطَأ**، وَنَرْجُو اللهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَنْ يَأْخُذَ بِنَاصِيَتِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَالحَقّ، **نَحْنُ نَاقَشْنَاهُ** بِحَسْبِ مَا عِنْدِنا مِنَ المَعْرِفَةِ لِلحَقِّ وَالصَّوَاب، وَمَا جَاءَنِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلى الآن، **وَنَرْجُو مِنْهُ الخَيْرَ -إِنْ شَاءَ الله-**.

بَكْر أَبُو زَيْد لَهُ مَاضٍ مُشْرِقٌ، يَعْنِي: كَتَبَ كَثِيراً فِي مُقَاوَمَةِ البِدَعِ وَالفِتَن، فَهَذِهِ الكُتُبُ نَعْتَزُّ بِهَا وَنَنْشُرُهَا، **وَلَوْ عِنْدَنا إِمْكَانِيَّةٌ؛ نَطْبَعُهَا، وَنَنْشُرُهَا**.

وَأَخْطَاؤُهُ -وَاللهِ- أَرُدُّهَا، كَمَا قُلْنَا لَكُم: لَوْ كَانَ ابْنُ بَاز وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل، حَتَّى الصَّحَابَة، أَخْطَاؤُهُم مَا نَقْبَلُهَا».

(١) وَمِنْ أَعْجَبِ تَصَرُّفَاتِ هَؤُلاَءِ (!) -هَدَاهُم اللهُ- فِي هَذَا البَاب-: أَنَّهُم -فِي أحيانٍ كثيرةٍ- يَأْخُذُونَ بِقَوْلِ مَنْ **يَجْهَلُ** ضِدَّ مَنْ يَعْلَم، وَبِقَوْلِ **الحُدَثَاءِ** ضِدَّ القُدَمَاء! وَبِقَوْلِ **المَجَاهِيل** ضِدّ المَعْرُوفِين!! وبقولِ **الصُّغَرَاءِ** ضِدَّ الكُبَراء!!! وَبِقَوْلِ **المُبْتَدِئِين** ضِدّ المُتَقَدِّمِين!!!! فَيَجْعَلُونَ (**الفَطِين**)= (مِسْكِيناً)، وَ(**المِسْكِين**)=(فَطِيناً)!!! -**على حَسْب اصطلاحاتِهم، وتقسيماتِهم**-!

المُهِمّ -عندَهم!-: **أَنْ يدورَ في فَلَكِهِم، ولا يتجاوزَ إطارَهم، ولا يتعدَّى رِكابَهم!**

... وَهَذِهِ مَسَالِكُ رَدِيَّةٌ -خَطِيرَة-، تُنَاقِضُ أَحْكَامَ السِّيرَةِ وَالسَّرِيرَة..

وَاللهُ -تَعَالَى- يَقُول-: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ ؟!

نَعَمْ؛ العِبْرَةُ بِمَنْ صَدَق، وَلَيْسَت بِمَنْ سَبَق... وَلَكِنْ:

كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْ هَذا -وَتَحْقِيقِهِ- إِلاَّ بِالسَّبْر، وَالتَّتَبُّع، وَالمَعْرِفَة القَوِيَّةِ الجَادَّة؟!!

وَتَذَكَّرْ -أَخِي طَالِبَ العِلْمِ- مَوْقِفَ الإِمَامِ ابْنِ مَعِين مِنْ تَوْثِيقِهِ بَعْضَ الكَذَّابِين الَّذِينَ **غَرَّرُوهُ بِظَوَاهِرِهِم**!! -كما تَقَدَّمَ (ص٢٢٠)-. =

= **قُلْتُ:**

وَلَعَلَّ مِمَّا يُقْنِعُ (هَؤُلاَءِ!) بِبُطْلاَنِ هَذِهِ التَّزْكِيَاتِ (**السَّرِيعَةِ=الطَّيَّارَةِ!**) -وما يُشْبِهُها-: مَا أَخْرَجَهُ البَيْهَقِي فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (١٠/ ١٢٥)، وَ«الصُّغْرَى» (٤/ ١٣٤)، و«معرفة السُّنَن والآثار» (٦٠٣٦)، وَالخَطِيب فِي «الكِفَايَة» (٢١٩)، وَالعُقَيْلِي فِي «الضُّعَفَاء» (٣/ ٤٥٤) أَنَّهُ:

شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، فَقَالَ لَهُ عُمَر: **إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُك -وَلاَ يَضُرُّكَ أَنِّي لاَ أَعْرِفُك-**، فَائْتِنِي بِمَنْ يَعْرِفُك؟

فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَعْرِفُهُ -يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِين-، قَال: بِأَيِّ شَيْءٍ تَعْرِفُه؟ فَقَال: بِالعَدَالَة، قَال: هُوَ جَارُكَ الأَدْنَى؛ تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَه، وَمَدْخَلَهُ وَمَخْرَجه؟**!** قَال: لاَ، قَال: فَعَامَلَكَ بِالدِّرْهَم وَالدِّينَارِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الوَرَع؟**!** قَال: لاَ، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الأَخْلاق؟**!** قَالَ: لاَ، قَال:

فَلَسْتَ تَعْرِفُهُ.

ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُل: **ائْتِنِي بِمَنْ يَعْرِفُك.**

قُلْتُ: وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «الإِرْوَاء» (٢٦٣٧)، وَابْنُ السَّكَن -كَمَا نقلهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَر فِي «التَّلْخِيص الحَبِير» (٤/ ١٩٧)-.

وَنَقَلَ العَجْلُونِي فِي «كَشْف الخَفَاء» (١/ ٥٤٩) عَنِ العَلاَّمَةِ النَّجْم الغَزِّي -(تُوُفِّي ١٠٦١هـ)- تَحْسِينَ سَنَدِه.

وَلَعَلَّ أَصْلَ هَذا التَّحْسِين منقولٌ عَنِ الإِمَامِ ابْنِ كَثِير فِي «الإِرْشَاد» -كَمَا فِي «سُبُل السَّلاَم» (٤/ ٢٥٩) -لِلصَّنْعَانِي-.

قلتُ:

ومِمَّا ينقُضُ هذه التزكياتِ (السريعةَ!)، ويُبْطِلُها: قولُ النبيِّ ﷺ: «**السَّمْتُ الحَسَنُ، والتُّؤَدَةُ، والاقتصادُ: جزءٌ مِن أربعةٍ وعشرين جزءاً مِن النُّبُوَّةِ**»، رواهُ الترمذيُّ (٢٠١٠)، والضياءُ في «المختارة» (٣٧٨)، عن عبد الله بن سَرْجَس -وهو في «صحيح الترغيب» (١٦٩٦)-:

فالسَّمْتُ الحَسَنُ يُنافيه: الطَّيْشُ!

والتُّؤَدَةُ تُنافيها: العَجَلَةُ!

والاقتصادُ يُنافيه: الإسرافُ! =

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ -رَحِمَهُ الله- فِي **«الأَخْلاَق وَالسِّيَر»** (ص٩١):

«لاَ آفَةَ أَضَرُّ عَلَى العُلُومِ وَأَهْلِهَا مِنَ الدُّخَلاءِ [1] فِيهَا -وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا-؛

= وَقَدْ قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِيُّ فِي «فَتْح الرَّحِيم المَلِك العَلاَّم...» (ص١٦٨) -لـمَّا ذَكَرَ قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾-:

«هَذَا إِرْشَادٌ مِنْهُ لِعِبَادِهِ؛ إِذَا سَمِعُوا الأَقْوَالَ القَادِحَةَ فِي إِخْوَانِهِم المُؤْمِنِين؛ رَجَعُوا إِلَى مَا عَلِمُوا مِنْ إِيمَانِهِم، وَإِلَى ظَاهِرِ أَحْوَالِهِم، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلى أَقْوَالِ القَادِحِين، بَلْ رَجَعُوا إِلَى الأَصْلِ، وَأَنْكَرُوا مَا يُنافِيه».

وَقَالَ فِي «تَفْسِيره» (ص٥٦٣) -فِي الآيَةِ نَفْسِهَا-:

«أَيْ: ظَنَّ المُؤْمِنُونَ ببَعْضِهِم خَيْراً، وَهُوَ السَّلاَمَةُ مِمَّا رُمُوا بِهِ، وَأَنَّ مَا مَعَهُم مِنَ الإِيـمَانِ المَعْلُوم يَدْفَعُ مَا قِيلَ فِيهِم مِنَ الإِفْكِ البَاطِلِ».

(١) وَلَقَدْ ذَكَّرَتْنِي بعضُ صنائعِ (بعض!) هؤلاءِ (الدُّخَلاء) -غَفَرَ اللهُ لَهُم- بِكَلاَمٍ للعَلاَّمَةِ المَاوَرْدِي؛ قَال:

«وَلَقَدْ رَأَيْتُ... رَجُلاً يُناظِرُ فِي مَجْلِسٍ حَافِلٍ، وَقَدِ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ الخَصْمُ بِدَلالَةٍ صَحِيحَة، فَكَانَ جَوابُهُ عَنْهَا أَنْ قَال: إِنَّ هَذِهِ دِلالَةٌ فَاسِدَةٌ؛ وَوَجْهُ فَسَادِهَا أَنَّ **شَيْخِي لَمْ يَذْكُرْهَا! وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ لاَ خَيْرَ فِيه**»! -كَمَا فِي كِتَاب «أَدَب الدُّنْيا وَالدِّين» (ص٧٠) -لَه-.

فَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ (!):

وَمَا أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ!

... قال العلَّامةُ المُعَلِّمِيُّ في «رَفْع الاشتباه عن مَعنى (العِبادة)، و(الإله)» (ص١٥٢):

«واعلمْ أنَّ اللهَ -تعالى- قد يُوقِعُ بعضَ المُخْلِصين في شيءٍ مِن الخَطَأ، ابتِلاءً لغيره؛ أَيَتَّبِعُونَ الحقَّ ويَدَعُونَ قولَه؟! أم يَغْتَرُّونَ بفضلِه وجلالتِه؟! وهو معذورٌ، بل مأجورٌ لاجتهادِه وقصدِهِ الخيرَ، وعدم تقصيرِه.

ولكنْ؛ مَنِ اتَّبَعَهُ مُغْتَرًّا بعظمتِه -بدون التِفاتٍ إلى الحُجَجِ الحقيقيةِ مِن كتابِ الله -تعالى-=

فَإِنَّهُم **يَجْهَلُونَ**، وَيَظُنُّون أَنَّهُم يَعْلَمُون! **وَيُفْسِدُونَ**، وَيُقَدِّرُونَ أَنَّهُم يُصْلِحُون!».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَكْثَرَ هَذا (القَال وَالقِيل) صَادِرٌ مِـنَ **عَـوامِّ الـشَّباب**؛ الَّـذِينَ لاَ يَجُوزُ لَهُم -أَصْلاً- الدُّخُولُ فِي هَذا البَاب -لِمَا فِيهِ مِنَ البَلاَيَا والصِّعَاب-:

وَلَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بن يَحْيَى النَّجْمِي [1] -رَحِمَهُ الله-:

«هَلْ يَجُـوزُ لِطالِـبِ العِلْـمِ المُـتَمَكِّنِ أَنْ يُبَـدِّعَ أَوْ يُكَفِّـرَ؟ أَمْ أَنَّ هَـذا لِأَهْـلِ العِلْمِ خَاصَّة؟».

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ الله-:

«لاَ يَجُوزُ لِطَالِبِ العِلْمِ المُبْتَدِئِ أَنْ يُبَدِّعَ أَوْ يُكَفِّرَ؛ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَتَأَهَّلَ [2] لذلك، وَعَلَيْهِ إِسْنَادُ الأَمْرِ لِكِبَارِ [3] أَهْلِ العِلْمِ خَاصَّةً».

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُـوزَان -وَفَّقَـهُ الله- فِي «المُنْتَقَـى مِـنْ فَتَاوِيـه» (٢/ رقم١٨١):

=وسُنَّةِ رسولِه ﷺ- فلا يكونُ معذوراً، بل هو على خطرٍ عظيم.».

وَرَحِمَ اللهُ العِزَّ بن عَبْدِ السَّلاَم القَائِلَ -كَمَا فِي «قَواعِدِهِ الكُبْرَى» (٢/ ٢٧٥)-:

«فَالبَحْثُ مَعَ هَؤُلاَءِ **ضَائِعٌ مُفْضٍ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ** مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ يَجْنِيهَا.

وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ **الحَقُّ** فِي غَيْرِهِ..

فَسُبْحَانَ الله مَا أَكْثَرَ مَنْ أَعْمَى **التَّقْلِيدُ** بَصَرَهُ!».

(١) «الفَتَاوَى الجَلِيَّة» (٢/ ٧٢).

(٢) وأكبرُ المَشاكِل: أنَّ سائرَ (هؤلاء!) يَعْتَبِرُونَ أَنْفُسَهُمْ مُتَأَهِّلِين -كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْم-!! فما الحلُّ -إذَنْ-؟!

(٣) انْظُر مَا تَقَدَّم (ص١٥٦-١٦٣) حَوْلَ مُصْطَلَحِ (كِبَار أَهْلِ العِلْم)، أَو (أَهْل العِلْم الكِبَار).

«**لا يَنْبَغِي لِلطَّلَبَةِ المُبْتَدِئِين -وَغَيْرِهِم مِن العَامَّةِ- أَنْ يَشْتَغِلُوا بِالتَّبْدِيعِ وَالتَّفْسِيق؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ خَطِيرٌ** -وَهُم لَيْسَ عِنْدَهُم عِلْمٌ وَدِرايَةٌ فِي هَذا المَوْضُوع-.

وَأَيْضاً؛ هَذا يُحْدِثُ العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ بَيْنَهُم.

فَالوَاجِبُ عَلَيْهِم الاشْتِغَالُ بِطَلَبِ العِلْمِ، **وَكَفُّ أَلْسِنَتِهِم عَمَّا لاَ فَائِدَةَ فِيه، بَلْ فِيهِ مَضَرَّةٌ عَلَيْهِم وَعَلَى غَيْرِهِم**».

قلتُ:

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ أَخُونَا الدُّكْتور الشَّيْخ عَبْد السَّلاَم البَرْجَس -رَحِمَهُ الله- فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ- بِعُنْوَان- «**مَظَاهِرُ الغُلُوِّ فِي الاعْتِقَادِ، وَالعَمَلِ، وَالحُكْمِ عَلَى النَّاس**»:

«**التَّبْدِيعُ بِغَيْرِ حَقّ، وَالتَّفْسِيقُ بِغَيْرِ حَقّ: يَقُودُ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّبَاغُض.**

وَهُوَ سَبِيلٌ إِلَى التَّكْفِيرِ[1] بِغَيْرِ حَقّ».

وَقَال -رَحِمَهُ الله-:

«تَتَابَعَت نُصُوصُ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ المُتَصَدِّيَ لِلأَحْكَامِ عَلَى النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِم -أَوْ عَدَالَتِهِم- لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ **مِنَ العُلَمَاءِ وَأَهْلِ الوَرَع**.

مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ الحافِظِ الذَّهَبِيِّ -رَحِمَهُ الله-تَعَالَى-: «وَالكَلاَمُ فِي الرِّجَال لاَ يَجُوزُ إِلاَّ **لِتَامِّ المَعْرِفَةِ، تَامِّ الوَرَع**[2]» -«مِيزَان الاعْتِدَال» (٣/ ٤٦)-».

---

(١) وَهَذا مَا حَصَلَ (بعضُهُ!) مِنْ بَعْضِ الأَشْخَاصِ فِي عَدَدٍ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ (القَرِيبَةِ مِنَّا)!!

فَالحَذَرَ الحَذَرَ... وَالحِرْصَ الحِرْصَ...

وانظُر ما سيأتي (ص٣٧٦).

(٢) فَأَيْنَ هُوَ ذَا؟!

وَقَارِن بِكَلامِ الحَافِظِ الذَّهَبِي -نَفْسِهِ- فِي «تَذْكِرَة الحُفَّاظ» (١/ ٣).

قُلْتُ:

أَمَّا المُقَلِّدُ؛ فَحَسْبُهُ أَنْ يَكُونَ مُقَلِّداً[(١)]!!

كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْـنُ تَيْمِيَّـةَ فِي «مَجْمُـوعِ الفَتَـاوَى» (٣٥/ ٢٣٣) -مُؤَصِّلاً-:

«وَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّحَ قَوْلاً عَلَى قَوْلٍ **بِغَيْرِ دَلِيلٍ**، وَلاَ يَتَعَصَّبَ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ، **وَلاَ قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ**.

بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّداً: لَزِمَ حُكْمَ التَّقْلِيدِ[(٢)]؛ **فَلَمْ يُرَجِّحْ، وَلَمْ يُزَيِّفْ، وَلَمْ يُصَوِّبْ، وَلَمْ يُخَطِّئْ**[(٣)].

---

(١) **وَاقِعاً، لاَ مُوافَقَةً أَوْ إِقْراراً!!** -فتنبَّه-!

فَإِنْ تَرَقَّى عن مرتبة التقليد؛ فَلَيْسَ هَذَا -هكذا- مَمْنُوعاً عن مرتبة الاتباع وأحكامها، وَلكنْ: لَيْسَ هُوَ مَجَالَ بَحْثِنا!

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّم (ص١٨١).

(٢) أَيْ: فِي نَفْسِه.

(٣) أَيْ: فِي غَيْرِه.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «الفتاوى الكُبرى» (٣/ ٣١٢):

«**فمَن خَرَجَ عن حَدِّ التقليد السائغ -والاجتهاد-** كان فيه شَبَهٌ مِـن: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وكان مِمَّن اتَّبَعَ هواهُ بغير هُدىً مِن الله».

ونَرَى أكثرَ المُقَلِّدَةِ -اليومَ- هُم مُسْعِرِي نارِ حُروبِ الفِتَنِ والخِلافات، والمشاكلِ والنِّزاعات!

وإنِّي لأخشى أنْ يكونَ (بَعْضُ!) هؤلاء (!) مُنْدَسِّين بين السَّلَفِيِّين -عَمْداً- لِلْفَتِّ في عَضُدِهم، والتفريق بينهم، وتمزيق جَمْعِهم!! =

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ **العِلْمِ وَالبَيَانِ** مَا يَقُولُهُ؛ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْه:

- فَقُبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقّ.

- وَرُدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِل.

- وَوُقِفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّن فِيهِ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ[1].

وَاللهُ -تَعَالَى- قَد **فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوَى الأَذْهَان**؛ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُم في قُوَى الأَبْدَان».

وَمَا أَجْمَلَ -وأَعْظَمَ- مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٤/ ٥١):

«فَالثَّبَاتُ وَالاسْتِقْرَارُ فِي أَهْلِ الحَدِيثِ وَالسُّنَّة أَضْعَافُ أَضْعَافِ أَضْعَافِ مَا

= **وليس ذلك بغريبٍ على دُعاةِ الحزبيَّة، وأساليبِهم الجاسوسية، ودهاليزِهم السرِّيَّة!**

وبالأمسِ القريب (اعْتَرَف!) واحِدٌ مِن ذاك الصّنف -**فِي لَحْظَةِ غَفْلَةٍ أَوْ خُبْثٍ! أَوْ عُجْبٍ وَتَكَبُّر!**- أنَّه (جاءه!) كذا وكذا مِن الأموال (!!) **لإسقاطِ (فُلان)، و(فُلان) -مِن مشايخ السَّلَفِيَّة في بعضِ البُلدان-!**

و﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾.

وَ﴿**لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى**﴾؛ مِنْ «**أَذِيَّةِ الكَلاَمِ الَّتِي لاَ سَبِيلَ إِلَى السَّلاَمَةِ مِنْهَا مِنْ كُلِّ مُعَادٍ**».

كَمَا قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِي فِي «تَفْسِيرِه» (ص٦٤ -طَبْعَةُ الرِّسَالَة).

[1] فليس قولُ ذي العلمِ والبيان -كَبِيراً كان، أَوْ دُونَهُ- لازِمَ القَبُول -ولا بُدَّ-.

نَعَمْ؛ إذا (**أَقْنَعَ**) مَن أمامَهُ مِن العُلماء وطَلَبَة العِلم؛ (**فاقْتَنَعَ**) -بالحُجَّةِ البُرهانيَّةِ والأدِلَّةِ العِلْمِيَّة- لَزِمَ، وَوَجَبَ.

هَذَا هُوَ مَنْهَجُ السَّلَف؛ لاَ الاسْتِعْدَاء، وَالتَّأْلِيب، وَالقَهْر، وَالضَّغْط، وَالتَّرْهِيب!!

هُوَ عِنْد أَهْلِ الكَلاَمِ وَالفَلْسَفَة[١]...

وَأَيْضاً؛ تَجِدُ أَهْلَ الفَلْسَفَةِ وَالكَلاَمِ أَعْظَمَ النَّاسِ **افْتِراقاً وَاخْتِلافاً**[٢] مَعَ **دَعْوَى** كُلٍّ مِنْهُم أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ **حَقٌّ مَقْطُوعٌ بِهِ**[٣] قَامَ عَلَيْهِ البُرْهَان!

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالحَدِيث أَعْظَمُ النَّاسِ اتِّفَاقاً وَائْتِلافاً.

وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الطَّوَائِفِ إِلَيْهِم أَقْرَبَ؛ كَانَ إِلَى الاتِّفاق وَالائْتِلاف أَقْرَبَ».

قُلْتُ:

بالله عليكم.. **فلْنُجِبْ بصِدْقٍ وشفافيةٍ:**

أين هُوَ هذا (الثَّبَاتُ) و(الاسْتِقْرارُ) في كثيرٍ مِن إخوانِنا السَّلَفِيِّين -اليَوْمَ-،

---

(١) وَصَفَ (البَعْضُ!) شَيْئاً مِنْ كَلاَمِي العِلْمِيّ -بِغَضِّ النَّظَرِ عن صوابي أو خَطَئي فيه!- أَنَّهُ: **(فَلْسَفَة)!! وَ: (قَواعِدُ فَلْسَفِيَّة)!!**

وهذا -والله- بعيدٌ عنِّي، وليس منِّي...

فلماذا هذا هكذا؟!

نَعَم؛ **خَطِّئْ مَن شئتَ مَا شِئْتَ(!) لَكِن: بِالعَدْلِ وَالإِنْصَاف؛ لاَ بِالتَّعَدِّي والجَوْر وَالاعْتِسَاف.**

وَقَارِن بِمَا تَقَدَّمَ (ص١٧٧): (البدعة والتبديع).

(٢) فالمُتَّهِمون غيرَهم بـ(الفلسفة) **-وما يترتَّبُ على ادِّعاءاتِهم مِن فتن!-** هُم أقربُ (واقعاً) إلى أنْ يُتَّهَمُوا (**بالحقِّ**) بما رَمَوْا به غيرَهم (**بغيرِ حَقّ**)...

(٣) وَهَذِهِ دَعْوَى -بَلْ دَعَاوَى!- نَسْمَعُها مِنْ (بعضِ!) إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين (!) فِي مَسَائِلِ النِّزَاع، وَمَوَاضِعِ الخِلاَف!

فَتَرَاهُم -بَعْدُ- يُقِيمُونَ الفِتَن، وَيُؤَجِّجُونَ الصُّدُورَ، وَيُوغِرُونَ القُلُوبَ، وَيُشَتِّتُونَ الكَلِمَةَ!!

... فَهَل هَذا -هَكَذا- مِنَ الحَقِّ فِي شَيْء؟!!

وَقَدْ عَمَّ **الخِلافُ**، وَقَلَّ **الإِنْصَافُ**، وَكَثُرَ **الاخْتِلافُ**، وَنَدَرَ **الائْـتِلافُ** -فِي عُمُومِ أَنْحَاءِ الدُّنْيَا-وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد-؛ حَتَّى صِرْنا -بِذَا- **أو كِدْنا!**- فِتْنَةً لِغَيْرِنا؟!!

وَلَـمْ تَزَلْ قِلَّةُ الإِنْصَافِ قَاطِعَةً بَيْنَ الأَنَامِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

... ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾..

ولا ﴿...لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾..

فكيف بالمؤمنين؟! فإنَّ «**أهلَ الحقِّ ليسَ فيهم اختلافٌ**».

لِذا؛ قال الإمامُ مُطَرِّفُ بنُ عبد الله بن الشِّخِّير -رحمهُ اللهُ-:

«**لو كانت الأهواءُ -كلُّها- واحداً؛ لقال القائلُ: لعلَّ الحقَّ فيه!**

فلمَّا تشعَّبَت وتفرَّقَتْ: عَرَفَ كُلُّ ذي عَقْلٍ أنَّ الحقَّ لا يتفرَّق»[1].

وَمَعَ ذَلِك؛ فَالأَمَلُ بِالله -سبحانه- كَبِيرٌ: أَنْ **يُـسَدِّدَنا**، وأنْ **يَهْـدِيَ** إِخْوَانَنـا، وَأَنْ **يُصْلِحَ** مُنَاوِئِينا، وَأَنْ **يُرْشِدَ** ضَالَّنا، وَأَنْ **يُثَبِّتَ** صَالِحَنا..

* * * * *

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٣١٢) -للَّالَكائيِّ-.

المسألةُ الثالثةَ عشرةَ: بين (العقيدة)، و(المنهج):

لم يُحسِن فهمَ كلامي -في بيان **(العقيدة)، و(المنهج)** -والفرق بينهما- بعضُ **(الشَّبَبَة)** الصِّغار، فطيَّروه كُلَّ مطار، وأحاطُوه بالخَلَل والعَثار!

وممَّا كتبتُه -في هذا الأمر- قبل نحو عشرين سنةً[1]- في كتابي «**رؤية واقعية في المناهج الدعوية**» (ص١٢-٢١) -باختصار-:

«ليس مِن شكٍّ أنَّ عدداً مِن دُعاة بعضِ هذه المناهج الدعويَّة الحادثةِ هم مُشتركون معنا في **(أصول العقيدة)**، بمعنى أنّهم مُقِرُّون بالعقيدة وَفق طريقةِ السَّلَفِ في ذلك، سواءٌ منها ما كان مُتعلِّقاً بتوحيد الألوهية، أو توحيد الأسماء والصفات، أو أبواب الإيمان ونحوِها.

وإنَّما قلتُ: «في **(أصول العقيدة)**»؛ لأنَّ ثمَّةَ افتراقاً في تطبيق بعضِ تفصيلاتِ هذه العقيدة:

ولْأَضْرِبْ على ذلك مثالاً بـ«توحيد الألوهية»: فبعضُ هؤلاء (الدُّعاة) يُفَرِّقُ بين «توحيد الأُلوهية» و«الحاكمية»!

وهذه -الأخيرة- كلمةٌ أولَ ما نُقِلَتْ في هذا العصر ضِمْنَ كتابات أبي **الأعلى المَوْدودي وسيّد قُطب، ومِن ثَمَّ أخيه محمد قُطب** -ومَن جاراهُم-!

---

(١) وأظُنُّ أنَّ (بعضَهم!) كان -حينذاك- في فترةِ **الفِصال!** -هذا إنْ كان **مولوداً** -وقتَئِذٍ-!! نسألُك -اللهمَّ- الثباتَ وحُسْنَ الخِتام، والوفاةَ على الإيمان...

فأخذَها (هؤلاء) عـن (أولئـك)؛ **فوافقـت رَغَبـاتِ الـشباب المُنْبَعِثَـةَ مِـن حماساتِهم وعواطِفِهِم، فطارُوا بها**، وجعلوهـا عُنوانـاً مِـن عنـاوينِ (دعـوتِهم)، وشعاراً مِن شعاراتِ **(منهجِهم)!**

ولو تأمَّلَ (هؤلاء) و(أُولئك) **لعَرَفُوا خطأَ اصطلاحِهم** -مِن وجهَيْن-:

١- أَنَّهُ اصطلاحٌ حادثٌ لا ثمرةَ مِن ورائِه، ولا فائدةَ تُجنى منه، **إلَّا تـضخيم** (مسائلَ) على حسابِ أُخرى**!!**

٢- أنَّ (الحاكميَّة) التي هي (عندهم)[1] معنى قولِه -تعالى-: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، هي في الحقيقةِ جزءٌ ممَّا يدُلُّ عليه شمولُ **(توحيد الأُلوهية)** بعمومِه ودلالاتِه كما هو ظاهرٌ: ﴿...أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾.

فهو تحصيلٌ حاصلٌ -كما يقولون-!

إذ **(توحيدُ الألوهية)** هو «**الجانبُ الأهمُّ مِن دَعَواتِ الرُّسُـلِ** الـذي عرضَـهُ علينا القرآنُ، فهو موضوعُ الصِّراع الدائرِ بينهم وبين خُصومِهم مِن المـستكبرين والمُعانِدين مِن كُلِّ الأُمم.

ولا يزالُ هو موضوعَ الصِّراعِ إلى اليوم، ولعلَّه يستمرُّ إلى يومِ القيامةِ؛ ابتلاءً واختباراً لوَرَثَة الرُّسُل ورفعاً لمنزِلَتِهم»[2].

---

(١) انظُر -ما تقدَّم (ص٢١٥) - في (المسألة الحاديةَ عشرةَ) - حول مصطلح (الحاكمية).

(٢) «منهج الأنبياء..» (ص٢٤) للشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ-.

وهذا التفريقُ بين «**توحيد الألُوهيَّة**» و«**الحاكميَّـة**» جَعَـلَ الأولويَّـات عنـد أصحابِه مُتضاربة**!!** كما قال المودودي في «الأُسُس الأخلاقية» (ص٢٢): «غاية الدين الحقيقية: إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة»**!**

وهذا كلامٌ لا سَنَدَ له، «لأن غايةَ الدِّينِ الحقيقيَّة، والغايـةَ مِـن خَلْـق الجِـنِّ والإنسِ، والغايةَ مِن بعثةِ الرُّسُل، وإنـزالِ الكتـب هـي: عبـادةُ الله وإخـلاصِ الدِّين له»[١].

ومع ذلك؛ **فإنَّ صورةَ الافتراقِ تتبدَّى ظـاهرةً في (المـنهج) والـسبيل الـذي يسيرُ عليه (أولئك)** الدُّعاةُ إلى الله؛ لتحقيق شأن العقيدةِ وهدَفِها.

وهذا هو **مَكْمَنُ الخلافِ بين الدَّعوة السَّلَفِيَّة وغيرِهـا مِـن الـدَّعَوات التـي تتبنَّى (العقيدة) وتُخالفُ في (المنهج)**[٢].

نَعَم؛ هُناك دَعَواتٌ أثبتَ التاريخُ المعاصرُ **(فَشَلَها) و(إفْلاسَها)**، مضى عَلَيْها

---

(١) المرجع السابق (ص١٠٨).

(٢) وفي كلامٍ لفضيلةِ الشيخ **ربيع بن هادي** -أَيَّدَهُ اللهُ بالحقِّ- في مجلس «لقاء مفتوح..» يقولُ: «هؤلاء الذين قاتلهم عليٌّ [أي: الخوارج]، كانـت -**والله**- **عقيـدتُهم سـلفيَّة**.. ولكـن؛ كـان **عندهم انحرافٌ سياسيٌّ في الحاكميَّة**»**!**

وقال في مجلس «**الفُرقة الناجية وأهل الأهواء**»:

«إن الخوارج... **ما كان عندهم انحـرافٌ في أنـواع العبـادة الثلاثـة**... إنـما كـانوا.. **في حُـسن المعتقد، وفي صحة المعتقد**...

فانحرافُهم ينحصر في باب الغُلُوّ في الحاكميَّة -كما هو مشاهدٌ الآن مِن كثيرٍ مِن الجماعات-»**!!**

قلتُ: وفي هذا الكلامِ -بطرفَيْهِ**!**- ما يحتاجُ إلى نَظَر وتحقيق**!!!**

ستُّونَ عاماً، أو أربعون عاماً، أو خمسةٌ، أو عشرةٌ.. وهكذا..

فهذه الدَّعَوات: **الخلافُ بيننا وبينها (عَقَدِيٌّ) و(منهجيٌّ)**؛ وليس كتابُنا هذا مُؤَسَّساً للردِّ عليها، ونَقْضِ أفكارِها وطرائقِها!

وإنَّما هذا الكتاب أَقَمْتُهُ ردًّا على مَن وافَقَنا في **(أصل العقيدة)** وخالَفَنا في **(المنهج)** الذي يجبُ سلوكُه والسَّيْرُ على هُداه -بحَزمٍ دونَما تهاوُنٍ-...

ولِبَيَانِ الفَرْقِ بين (العقيدة) و(المنهج) أقولُ:

وقال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]:

قال ابنُ عَبَّاس: «سبيلاً وسُنَّةً»(١).

قال ابنُ كثير في «تفسيرِه» (٢/ ١٠٥): «هذا إخبارٌ عن الأُمَمِ المُختلفة الأديان، باعتبار ما بَعَثَ اللهُ به رُسُلَهُ الكرامَ مِن الشَّرائع المختلفةِ في الأحكام، **المتَّفِقَةِ في التَّوحيد**».

قلتُ: فهذه إشارةٌ إلى **وحدة دعوة الأنبياء في التوحيد، واختلافِهم في الشِّرْعَةِ والطريق والسبيل**.

وقال -جَلَّ اسمُه-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية:١٨]:

قال سُفيان بن حُسين: «على السُّنَّة»(١).

فهذه **(الشريعةُ)** ذاتُ **(المنهاج)** الواضحِ الذي نحنُ مأمورُون باتِّباعِه

(١) رواهُ اللَّالَكائيُّ (٦٦)، والطَّبَرِيُّ (٦/ ٢٧١).

وامتِثالِه، هي (**سبيلُ المؤمنين**) الأوحد، الذي نصَّ القُرآنُ الكريمُ عليه بكُلِّ وضوحٍ، وبِأَتمِّ بيانٍ، وَحَضَّ على اتِّباعِه، ونَعَى على مُخالفَتِه، كما في قولِه -تعالى-:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

فهذا بيانٌ واضحٌ بوجوبِ اتِّباعِ سبيل المؤمنين.

وليس المؤمنون -وقتَ نزول الآيةِ- إلَّا الصحابةَ الكرامَ -رضوانُ الله عليهم-.

وإذ نُؤكِّدُ على (**المنهج**) وأهميَّته، وأَنَّهُ (**منهجُ الصحابةِ**) -رضيَ اللهُ عنهُم-، ومَن سَلَكَ سبيلَهم مِن التابعين وأتْباعِهم -وهم السَّلَف الصالحُ المُزَكَّوْنَ على لسانِ النبيِّ ﷺ[1]-: فإنَّ ذلك لما جُبِلُوا عليه مِن فَهْمٍ؛ فَهُمُ الذين عايشوا الوحيَ، وشهدوا التنزيلَ، فكانُوا أقربَ النَّاسِ إلى مُرادِ الله -تعالى-، ومقصودِ الرَّسول ﷺ، ومعرفةِ مدارِكِ الأحكامِ.

فعلى مِنهاجِهم نسيرُ، وبضِياءِ فهمِهم نهتدي، وإليهِم ننتسبُ وندعو:

فمِنهاجُهُم الأناةُ في الدَّعْوَة، والتَّواصي بالحقِّ، والالتزامُ بالصِّراطِ السَّوِيِّ:

﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾.

---

(١) انظُر كتابي «الأربعون حديثاً في الدَّعوة والدُّعاة» (رقم:٨).

قلتُ: هذه نُبَذٌ مِن فضلِ (**منهجِ السَّلَفِ**) وتميُّزِهِ عن غيره مِن المناهجِ الحادثةِ أو المنحرفةِ، وأَنَّهُ قائمٌ على مُطْلَقِ التَّسليم لأمرِ الله ورسولِه، دونَ النَّظَر إلى (مصلحةٍ) -مظنونة-، أو الالتفات إلى (استحسان) -عقلي-، أو الارتكاز على (عاطفة) ثائرة، أو (حماس)، أو (رأيٍ)!!

وأدلَّة ذلك مُتكاثرةٌ مِن القُرآن والسُّنَّة، أكتفي -هُنا- باثنَيْنِ مِنها؛ فيهما **بيانٌ جَلِيٌّ للإطارِ العامِّ لذلك المنهج السَّوَيِّ**:

أولاً: قولُ الله -تعالى-: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾.

ثانياً: قولُ رافِع بن خَديج -رضيَ اللهُ عنهُ- في حديثِ المُحاقَلَة: «نهانا رسولُ الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعاً، **وطواعيةُ الله ورسولِه أنفعُ لنا**»[1].

قلتُ:

فبهذا ظَهَرَ -ولله الحمدُ- مُجْمَلُ الفرقِ بين (العقيدة) و(المنهج)، وأنَّ (المنهجَ) قائمٌ على التسليم المُطلق؛ فلا أُطيلُ!

ولكنَّ ها هُنا أمراً يَجِبُ بيانُه وإيضاحُه، وهو: **أنَّ استمرار الانحراف عن (المنهج) يُؤَدِّي إلى انحرافٍ في (العقيدة) -نَفْسِهَا، والتوحيد -ذاتِه-..**

---

(١) رواهُ مسلم (١٥٤٨).

و«**المحاقَلَة**»: بيعُ الزرع في سُنْبُله -قبل بُدُوِّ صلاحِهِ- بالحَبِّ.

والناظرُ في بعضِ الجماعات (الدَّعَوِيَّة) المُعاصرة يرى دليلَ ذلك واضحاً!!

«ومعلومٌ مِن **فقهِ التَّرْبِيَة الإيمانيَّة**، أنَّ اللهَ يُعاقبُ على الذَّنْبِ بالـذَّنْبِ، وهـي أقسى صنوفِ العقوبات.

وهكذا عُوقِبَت الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ على انحرافِها العَمَلِيِّ والسُّلوكيِّ، بانحرافٍ أشدَّ منه في **العقيدة والتصوُّر**»[1].

واللهُ العاصمُ».

قلتُ:

هذا التأصيلُ العلميُّ -**رُغْمَ قِدَمِ كتابتِي له!**- إلَّا أنَّه يلتقي تماماً -ما بَيَّنَهُ فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- في بعضِ «أجوبتِه»[2] -بقولِه-:

و(المنهجُ): قد كثُرَ الكلامُ فيه، والحديثُ عنه في هذا العصر.

بعكس ما كان عند السلف؛ قد يذكرون كلمة (منهج)، و(منهاج)؛ لكن؛ ما كان عندهم هذا اللَّهْجُ بـ(المنهج).

لكن؛ لَمَّا انتشرَ: اضطُرَّ[3] السَّلَفِيُّون أنْ يقولوا: **(المنهج)**، **(المنهج)**.

---

(١) كما في كتاب «العلمانية» (ص٥٠٧) -لسَفَر الحَوَالي!- على مذهب «رمَتْنِي **بدائِها وانسلّت**»!!

(٢) «الأجوبة على أسئلة أبي رواحة المنهجيَّة» (ص٤٢).

(٣) وهذه إشارةٌ إلى تأثيرِ الزَّمانِ على أحكامِ المسائلِ والأعيان...

أنا سمعتُ الشيخَ ابنَ باز لا يُفَرِّقُ بين العقيدة والمنهج[1]**!**

ويقولُ: كلُّها شيءٌ واحدٌ.

والشيخُ الألبانيُّ يفرِّقُ، وأنا أُفَرِّق:

أرى أنَّ (**المنهجَ**) أشملُ من (**العقيدةِ**)، فـ(**المنهج**) يشملُ (**العقيدةَ**)، ويشملُ العبادات، ويشملُ كيف تتفقَّه، ويشملُ كيف تواجهُ أهلَ البِدَعِ...

فـ(**المنهج**) شاملٌ:

(منهجَ أهل السُّنَّة في العقيدة)، (منهجَهم في العِبادة)، (منهجَهم في التَّلَقِّي)، و(منهجَهم) في كذا، (منهجَهم) في كذا...

فـ(المنهج) أشملُ -بلا شكٍّ-.

لكنَّ أهل الأهواء بعضُهم يُفَرِّقُ بين (العقيدةِ) و(المنهج)؛ لأهدافٍ حزبيَّةٍ وسياسيَّةٍ[2]؛ فيحتالونَ على كثيرٍ مِن (السَّلَفِيِّين)، فيقولون: أنت تبقى على

---

(١) ومِن مشهورِ ما يروِيه تلامذةُ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ- عنه:

أنَّه لَمَّا رَأَى -رحمهُ اللهُ- مَنْ عَلَّقَ لائحةً في المكتبة، مكتوباً عليها: «**كُتُبُ المنهج**»! أخذ الورقةَ، ومزَّقَها بعُنف وغضب شديدَيْن، قائلاً: «**وهل المنهج إلا الكتاب والسُّنَّة، والقُرْآن والحديث؟!**» -أو ما هذا معناه-.

(٢) وهذا هو الخَلَلُ الأعظم، والخَطَرُ الأكبرُ الذي يجبُ أنْ يتكاتفَ السلفيُّون بنقضِهِ وردِّه؛ بدلاً مِن الخوضِ والافتراق على مصطلحاتٍ وأسماء!

وهذا هو -نفسُهُ- ما قال فيه الشيخ العلامة محمد أمان الجامي في بعض «أجوبته»:

«هذه مِن بدع الحزبيِّين: التفريق بين (المنهج) وبين (العقيدة)..». =

عقيدتِك! ولكن المنهج نحن مُحتاجُون أن نتعاونَ فيه؛ فلا مانعَ أنْ نقولَ: أنا سلفيٌّ -عقيدةً-؛ إخوانيٌّ -منهجاً-[1]!

ومعلومٌ أنَّ مِن منهج الإخوان؛ حربَ العقيدة السَّلَفِيَّة!

فهذا السَّلَفِيُّ الذي يقولُ: أنا سلفيٌّ إذا قال: أنا «**سلفي (العقيدة)، إخواني (المنهج)**»! أو: «تبليغي (المنهج)»! فهُو يُنادي على نفسِه بأنَّهُ يُحاربُ (المنهجَ) السَّلَفِيّ، و(العقيدة) السَّلَفِيَّة...

فهو مِن الحِيَل الحِزبيَّة والسياسيَّة التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرَّقوا بين (**العقيدة**)، و(**المنهج**) -للتلاعب بعقُول السَّلَفِيِّين -خاصَّة-».

قُلتُ:

ويُستفاد مِن كلامِ فضيلتِه -نَفَعَ اللهُ به- **وجودُ خلافٍ سُنِّيٍّ**[2] **في التفريق بين (العقيدة)، و(المنهج) -نفياً وإثباتاً- بين مشايخ أهل السُّنَّةِ الكِبار** -الشيخ ابن باز، والشيخ الألبانيّ-!

= **قلتُ:**

ولا إخالُهُ -رحمهُ اللهُ- قَصَدَ -ألبتَّة- ما أرادَهُ الشيخانِ الألبانيُّ والمدخليُّ، ولا أرادَ ما قَصَداه!

فالبحثُ -إذن- بحثُ مفاهيم وثمرات، لا مجرَّد بحث ألفاظ واصطلاحات...

(١) **وبعضُهم يُغَيِّرُ (تلبيساً وتدليساً!)؛ فيقولُ: سلفيَّة العقيدة؛ عصريَّة المواجَهة!!**

(٢) **وإنْ كان غيرَ مُؤَثِّر مِن حيثُ التطبيقُ السَّلَفِيُّ -بحمدِ الله-.**

ولا يُقالُ -ثَمَّةَ- بأنَّ في ذِكرِ هذا الخلافِ السُّنِّيِّ، والإشارة إليه -هُنا- تمييعاً للقضيَّة!

بل هو -واللهِ- ضبطٌ لها، وتحديدٌ لمسارِها؛ حتَّى لا يُصبح مجرَّد الإنكار -كيفما كان- هو الحقّ- ولو كان باطِلاً في نفسِهِ-!!!

فماذا يقولُ الغُلاةُ المُطَيِّرونَ للكلامِ! والمُتَشَدِّدُونَ المُوَجِّهُون للسِّهام[١]؟!

وخُلاصةُ القولِ -**بعد الإشارةِ إلى وُجُودِ الاختلافِ (السُّنِّيِّ) المذكورِ في ضَبْطِ الفَرْقِ (الاصطلاحيِّ) بين (العقيدة) و(المنهج)**-:

المنهجُ سِياجُ العقيدة، وحِصنُها المَنِيعُ؛ فلو (حَصَلَ) أنَّ أحداً كان ذا (عقيدةٍ) سلفيَّةٍ -في نفسِه-، ولكنَّهُ منحرفٌ في (منهجِه) -حزبيًّا كان أم غيرَه-: فإنَّ الشيءَ الأقوى فيه -(منهجاً) أو (عقيدةً)- هو الذي سَيُسَيْطِرُ عليه، ويُؤَثِّرُ فيه؛ بحيث لا يستمرُّ -كما يُقالُ- في حالةِ انعدام الوزن التي يعيشُها!!

فإمَّا أنْ يُؤثِّر (منهجُهُ) على (عقيدتِه)؛ فيَؤولَ مبتدعاً مكشوفاً!

وإمَّا أن تُؤثِّر (عقيدتُهُ) على (منهجِه)؛ فيُصبحَ سَلَفِيًّا معروفاً!

...وإنَّ الأخيرةَ لأَحَبُّ إلينا مِن الأُولى-بل لا مَحِيدَ عنها (حقًّا) إلى غيرِها[٢]-؛ **ولذلك ندعو، ونَجِدُّ، ونصبرُ، ونتصبَّرُ...**

أمَّا الخلطُ القبيح بين دعوى صحّة (العقيدة)، مع خَلَل (المنهج): فباطلٌ مِن القولِ وزُور...

---

(١) وعُنوانُ كتابي «**إنَّها سلفيَّة العقيدة والمنهج**» -المطبوع قبل عشر سنوات- دالٌّ على عدم التفريق -في معناه الإيجابيّ- -**لو كانوا يعقلون!**-!

(٢) أمَّا مَن فَهِمَ (!) مِن هذا المبحثِ -أولِهِ وآخرِهِ!- اغتفارَ المنهج الخطأ لِـمَن عقيدتُـهُ صحيحةٌ!!! فهذا جهلٌ عظيم، فيه عَوْدٌ للُّغاتِ العبرية! والفارسية!! والأُرْدِيَّة!!!

فنعوذُ بالله مِن الجهل والهوى -أحدِهِما أو كِلَيْهِما-.

وكنتُ قد علَّقْتُ -**مُنذُ سنوات**- في رسالتِي «الأسئلة الـشاميَّة» (ص٨٢- ط. المنهاج) -على هذا الموضوع- بقولِي:

«**فالتفريقُ بـين (المـنهج) و(العقيـدة) [عنـد مَـن فَـرَّقَ] تفريـقٌ مِـن حيـث الحُدوث والواقِع، وليس تفريقاً مِن حيثُ [أحكام] الشّرع -مِن جهـة-، فـضلاً عن النتيجةِ والأثر -مِن جهةٍ أُخرى-؛ فتأمَّلْ، وتنبَّهْ..**».

وكلامي هذا -هُنا- تفصيلاً- مُنَزَّلٌ على ما قالهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّـةَ في «منهاج السُّنَّةِ النبويَّة» (١/ ٥٤٧) -تأصيلاً-:

«**أهلُ الـسُّنَّةِ يُخـبِرونَ بـالواقع، ويـأمرون بالواجـب؛ فيـشهدون بـما وَقَـعَ، ويأمرون بما أمر اللهُ ورسولُه**»[1].

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(١) ولم يستوعب (!) بعضُ **جَهَلةِ الحاقدين** هـذا البحـثَ الموسَّـعَ المنـضبطَ الـدقيق؛ فعـدّه -بهواه- مِن باب (ردّ الحلبيّ على الحلبيّ!) -كذا زَعَمَ-!!

وإنَّما هو مِن **ارتكاسة** فهمِهِ العليل، **وانتكاسةِ** رأيه الكليل!

والكلامُ -بحمدِ الله- جِدُّ واضح؛ **فلا أَزيدُ**.

المسألةُ الرابعةَ عشرةَ: (منهجُ الموازنات) -تفصيلاً-:

لقد تقرَّر عند عُقلاءِ أهل السُّنَّة وحُكمائهم -في هذا الزمان- أنَّ أهلَ البدع والأهواء(١) لا تُذْكَر حسناتُهُم في معرِضِ الردِّ عليهم، والنقدِ لأفكارِهِم، والنقضِ على تصوُّرَاتِهم؛ لِـمَا في ذلك مِن تلبيسٍ على العامَّةِ -وبعضِ الخاصَّة- بالاغترار بهذه الحسنات، وغَضّ الطرفِ عن تلك المخازي والسيِّئات...

وهذا في كلامِ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمهُ اللهُ- وإخوانِهِ العُلماءِ الكِبار- كثيرٌ، بل كثيرٌ جدًّا(٢)...

وهو الأصلُ الذي ننطلقُ منه، ونَصْدُرُ عنهُ في هذا...

---

(١) مع التوكيد -**ثانياً، وخامساً، وعاشراً!**- على التفريق بين السُّنِّيِّ الواقع في بدعةٍ أو بِدَعٍ، وبين أهل البدع الخُلَّص؛ فالخلطُ بينهُما مُزرٍ!

(٢) وإنَّما أعرضتُ عن التطويل بذكرِ نقولِهِ -في الطبعة الأُولى مِن كتابي هذا- لأنِّي حَسِبْتُهُ واضحاً عند دُعاةِ منهج السلف، مركوزاً في قلوبِهم وعقولِهم!

ولقد صَدَمَنِي (!) أنَّ الواقعَ غيرُ ذلك!!

مع أنَّ لي رأياً (خاصًّا!) في أصلِ موضوع (المُوازَنات) -هذا-، وهو أنَّ ذِكْرَهُ -أساساً- إنَّما هو استدراجٌ مِن بعضِ الأحزابِ **لِيَضْرِبُوا أهلَ السُّنَّةِ بعضِهُم ببعضٍ!**

بمعنى: أنَّنا لو تنزَّلْنا إلى **مذهبِهم الفاسد** (!) في وُجوبِ ذِكْرِ حَسَنات مَن نردُّ عليه؛ فهل هم سيقبَلُونَ نقدَهُ؟! وهل سيرتضُون الردَّ عليه؟! وهل سيرجعون إلى الحقِّ الذي عندَنا؟!

إنِّي على مِثلِ اليقين أنَّ شيئاً مِن ذلك لنْ يحدُثَ!

فلْيَتَنَبَّهْ أهلُ السُّنَّةِ إلى ألاعيبِ أهل البِدع والانحرافات، وما يُحيكونَهُ ضدَّهُم مِن مُؤامَرات...

ثُمَّ أقولُ -بَعْدُ-:

لن أزيدَ -بعد هذا التقعيد الأصيل- على أجوبةِ سماحةِ أُستاذنا الشَّيْخ **عبد العزيز ابن باز** -رحمهُ اللهُ- (الدقيقة) -في هذا الباب-؛ لِـمَا فيها مِن فوائدَ زوائدَ؛ وذلك لَـمَّا سُئل:

(بالنِّسْبَةِ لمنهجِ أهل السُّنَّة في نقدِ أهل البِدَعِ وكُتُبِهم، **هل من الواجب ذِكْرُ محاسنِهم ومساوِئِهم، أم: فقط مساوئِهم**)؟

فأجابَ -رحمهُ اللهُ-:

«المعروفُ في كلامِ أهلِ العلمِ نقدُ المساوئِ للتحذيرِ، وبيانِ الأخطاءِ[1] التي أخطأوا فيها للتحذيرِ منها، أمَّا الطَّيِّب معروف، مقبول، الطيب، لكن المقصود التحذير مِن أخطائهم -الجهمية، المعتزلة، الرافضة- وما أشبه ذلك-.

---

(١) ولقد قَرَأْتُ مَن نَقَلَ (قريباً) عن الشيخِ **ربيع بن هادي** -مِن بطانتِهِ**!**-وبإقرارِه -قريباً- قولَهُ فيَّ؛ بأنِّي -في مسائل كتابي هذا- «منهج السلف الصالح»-: **(مُخطِئ)!**

فأقولُ: وهذه التخطئة لا تضرُّنِي، ولا تَضِير الشيخ **ربيعاً**.

وإنَّما الذي **يَضيرُ ويَضُرُّ**: النفخُ في هذه التخطئة**!** وتضخيمُ أمْرِها**!** وتفخيمُ شأنها**!** ثم بناءُ بعضِ رَعاع الأتباع عليها الهجرَ، والتبديعَ، والإسقاطَ، والتحذيرَ المُطلَق**!!!**

نعم؛ ما ظهر لي -واقتنعتُ به- مِن هذه الأخطاءِ -**وهو يسيرٌ جدًّا**- ولله الحمدُ- رجعتُ عنه -جادَّة أهل العلم مِن قبلُ ومِن بعدُ- جَعَلَنِي اللهُ وإيَّاكُم منهم-.

ولكنْ؛ هل مِن **المصلحةِ الشرعيَّةِ العامَّةِ للدعوةِ السلفيَّةِ** -بما يتضمَّنه ذلك مِن الاجتماع، ونَبْذ التفرُّق- أنْ يُقامَ الولاءُ والبراءُ على مسألةٍ أكثرُ ما يُقالُ في المواقعِ لها بأنَّهُ: **(مخطئ)؟!**

فإذا دَعَتِ الحاجةُ إلى بيانِ ما عندَهم مِن حقٍّ، يُبَيَّنُ، وإذا سأل السائلُ: ما عندَهم مِن الحقِّ؟ ماذا وافقوا فيه أهل السُّنَّة؟ والمسؤول يعلم ذلك، **يُبَيِّن**، لكن المقصود الأعظم والمهم: **بيان ما عندهم مِن الباطل، ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم**».

فسألَهُ آخر: فيه أُناس يُوجِبونَ الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدِعاً بِبدعةٍ لتحذِّرَ الناسَ منه يجبُ أنْ تَذْكُرَ حسناتِه حتى لا تظلمَه؟

فأجابَ الشَّيخُ: «**لا، ما هو بلازِم**، ولهذا: إذا قرَأْتَ كتُبَ أهلَ السُّنَّةِ وجدتَ المُرادَ: التحذير.

اقرأ كُتُبَ البخاريِّ «خَلْق أفعال العِباد»، في كتاب الأدب في «الصحيح»، كتاب «السُّنَّة» لعبدِ الله بن أحمد، كتاب «التوحيد» لابنِ خُزَيْمَة، و«رد عثمان بن سعيد على أهلِ البِدَع»... إلى غيرِ ذلك؛ **يُوْرِدُونَهُ للتحذيرِ مِن باطِلِهم، ليس المقصودُ تعديدَ محاسنِهم... المقصود التحذير مِن باطِلِهم.**

ومحاسنُهم لا قيمةَ لها بالنِّسْبَةِ لَمِن كَفَرَ، إذا كانت بدعتُهُ تُكَفِّرُهُ، بطلت حسناتُه، وإذا كانت لا تُكَفِّرُهُ، فهو على خطرٍ.

فالمقصودُ هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجبُ الحذرُ منها»[1].

---

(١) كما نَقَلَهُ الشيخ **ربيع بن هادي** في كتابِه «منهج أهل السُّنَّة والجماعة في نقدِ الرِّجال والكُتُب والطَّوائف» (ص٨-٩) -وهذا كلامٌ كَثُرَ مادِحُوه وناقِلُوه؛ **إذْ لَيْسَ هو (حَمَّالَ وُجوه)**!-.

وانظُر ما تقدَّم في حاشية (ص٢٤٨) مِن (المسألة الثالثةَ عشرة) -التي سبقت- مِن كلام الشيخ **ربيع بن هادي** في (الخوارج).

قلتُ:

ويُوَضِّحُ هذا الكلامَ -**أكثرَ وأكثرَ**- كلامٌ آخَرُ لسماحتِهِ -رحمهُ اللهُ-:

فقد سُئِلَ -رحمهُ اللهُ-:

«عندما نُنْكِرُ الأخطاءَ والبِدَعَ التي يقعُ فيها مَن له تأثيرٌ على النَّاسِ، وتنتشرُ بدعتُهُ -خُصوصاً العقيدة-، ويغالي فيها، عندما نُنْكِرُ بدعةً يتصدَّى لنا البعضُ بدعوى أنَّ الحقَّ يتطلَّبُ ذِكْرَ الحسناتِ والعيوب، وأنَّ جهادَهُ في الدَّعْوَةِ وقِدَمَهُ يَحُولُ دونَ نقدِهِ عَلَناً.

نرجو بيان المنهج الحقّ، هل يلزمُ ذِكْرُ الحسناتِ؟ وهل السَّابِقَةُ في الدَّعْوَةِ تُعفي مِن ذِكْرِ أخطائِه المُشْتَهِرَةِ والمُتَرَدِّدَةِ بين النَّاس؟»:

فأجابَ:

«الواجبُ على أهلِ العِلْمِ إنكارُ البِدَعِ والمعاصي الظاهرة بالأدلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وبالتَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ والأُسلوبِ الحَسَنِ، **ولا يلزمُ عند ذلك ذِكْرُ حسنات المُبتدِع، ولكن متى ذكرها الآمِرُ بالمعروفِ والنَّاهِي عن المُنْكَرِ لِمَن وَقَعَتِ البِدْعَةُ أو المُنْكَرُ منه تذكيراً له بأعمالِه الطَّيِّبَةِ، وترغيباً له في التَّوْبَةِ، فذلك حَسَنٌ، ومِن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة.**

وفَّقَ اللهُ الجميعَ»[1].

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوِّعة» (٩/ ٣٥٢) -له-رحمهُ اللهُ-.

فهذه أربعُ مسائلَ؛ تتحصَّلُ مِن مجموعِ كلامِ عُلمائِنا -عامَّةً-، وكَلامِ سماحةِ أُستاذِنا الشيخ ابن باز -رحمهُ اللهُ- خاصَّةً-:

١- الأصلُ **(منعُ)** الموازنات عند الردِّ على أهل البدع، أو نقدِهم.

٢- (عدم وُجُوبِ)[1] ذِكْرِ الحَسَناتِ؛ فضلاً عن الإلزامِ بذلك.

٣- (جوازُ) ذِكْرِ حسناتِ المردودِ عليهِ -عند الحاجةِ-.

٤- (استحسانُ) ذِكْرِ حسناتِ المَرْدُودِ عليه -إذا كان ذلك بابَ ترغيب له **للرُّجُوعِ إلى الحقِّ**-.

قلتُ:

وثَمَّةَ نُقْطَةٌ **خامسةٌ** -مِن بابٍ آخَر-؛ وهي:

٥- «الواجِبُ على مَن أرادَ أنْ (يُقَوِّم) شخصاً -تقويماً كامِلاً- إذا دعتِ الحاجةُ -أنْ يَذْكُرَ مساوئَهُ ومحاسنَه-»[2].

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ الحافظَ شمسَ الدِّينِ الذَّهَبِيَّ -**وهو مِن أهل الاستقراءِ التَّامِّ**[3]- إذ يقولُ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبَلَاء» (٢٠/ ٤٦):

---

(١) **وقد يحرُمُ ذلك في بعضِ الحالات** -بل هذا هو الأصل- كما قدَّمتُ-.

(٢) كما قال سماحةُ أُستاذِنا الشَّيْخِ ابنِ عُثَيْمِين -رحمهُ اللهُ-.

وانظُر ما تقدَّم (ص١٤٥) -مِن هذا الكتاب-.

(٣) كما وَصَفَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «نُزهة النَّظَر» (ص١٩٠-«النُّكَت»).

وانظُر «الرفع والتكميل» (٢٨٤) للَّكْنَوِيِّ، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٩/ ١٥٠).

«نسألُ اللهَ العَفْوَ والمغفرةَ لأهلِ التَّوْحِيدِ.

ونبرأُ إلى الله مِن الهوى والبِدع.

ونحبُّ السُّنَّةَ وأهلَها.

ونحبُّ العالمَ على ما فيه مِن الاتِّباع والصِّفات الحميدة.

ولا نحبُّ ما ابْتَدَعَ -فيه- بتأويلٍ سائغٍ؛ **وإنَّما العِبرةُ بكثرة المحاسن**».

قال أبو الحارث -عفا اللهُ عنه- بمنِّه-:

وهذا -نفسُهُ- معنى ما رواهُ ابنُ عبد البَرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٤٨) عن الإمام سعيد بن المسيّب أنَّهُ قال:

«ليس مِن عالِمٍ ولا شريف ولا ذي فضلٍ إلّا **وفيه عيبٌ**، ولكنْ مَن كان فضلُهُ **أكثرُ** مِن نقصِهِ ذَهَبَ نقصُهُ لفضلِه، كما أنَّهُ مَن **غَلَبَ** عليه نقصانه ذهب فضلُهُ.

وقال غيرُهُ: لا يَسْلَمُ العالِمُ مِن الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالِم، ومَن أصابَ قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهِل».

وفي «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٨/ ٣٥٢) -للإمام الذهبيّ- عن الإمام عبد الله ابن المبارك، قال:

«إذا غَلبت محاسنُ الرجلِ على مساوئِه لم تُذكر المساوئُ، وإذا غَلبت المساوئُ على المحاسنِ لم تُذكر المحاسنُ».

المسألةُ الخامسةَ عشرةَ: تتبُّع العثراتِ[1]... مَنْقَصَةٌ:

في «نونية القحطاني» -**السَّلَفِيَّة**- (رقم: ٤٢١ -بتحقيقي) قولُهُ:

«لا تُشْغَلَنَّ بعَيبِ غيرِك غافِلاً عن عيبِ نفسِك إنه عَيْبانِ»

ومِنْهُ ما قيل:

وأعظمُ الذَّنْبِ بعد الشِّركِ تعملُه في كُلِّ نفسٍ عَماهَا عن مساوِيها
عِرفانُها بعُيوبِ النَّاس تُبْصِرُها منهم ولا تُبْصِرُ العيبَ الذي فيها[2]

وقيلَ -قديماً-: «تَعِسَ الطَّيْشُ مركباً، والجهلُ قريناً»!!

وكُلُّ هذا مِمَّا نُنَزِّهُ عنهُ (جُلَّ) إخوانِنا السَّلَفِيِّين -الصادقين المُخلِصين-؛ مِمَّن سَمْتُهُمُ: **التُّؤَدَةُ والأناةُ**، وسِمَتُهُمُ: **العلمُ والتَّفَقُّه** -حفظهُم الله، وزادَهم مِن فضلِه-.

... فهذه هي النفسيَّةُ الطيِّبَةُ الصَّادقَةُ التي تعيشُ بالهُدى؛ راجيةً له، طامعةً به؛ تأنَسُ بالطُّمَأْنينةِ، وتسعدُ بثمراتِها، **تُحِبُّ الأُلْفَة، وتفرحُ بالتَّوبَة، وتَنْتَعِشُ بإقالةِ العَثَرَات، وتسخطُ -وتتسخَّطُ- بالوُقوفِ على الزَّلات...**

---

(١) مِن وصايا الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفوائد» (ص٢٦٠): **«اشتغِل بعُيوبِ نفسِك وشؤونك عن عيوب الناس وشؤونهم».**

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٧٨٠) لابنِ عبد البَرّ.

فهمُّها -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ-: **تتبُّعُ الحقِّ ونشرُه؛ لا تلقُّطُ الخطأِ والخطيئةِ، وبَثُّها!**

... أمَّا (هؤلاءِ) المُتَلَقِّطون -المُتَسَقِّطُون!-؛ فحالُهُم كمَنْ:

يمشونَ في النَّاسِ يَبْغُونَ العُيوبَ لِمَنْ لا عَيْبَ فيه[1] لكَيْ يُسْتَشْرَفَ العطبُ

إن يعلموا الخيرَ يُخْفُوه وإنْ عَلِمُوا شرًّا أذاعُوا وإن لم يعلموا (غَضِبُوا)!

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّان في «روضة العُقلاء» (ص١٢٥):

«فمَنِ اشْتَغَلَ بعيوبِ النَّاس عن عيوبِ نفسِه عَمِيَ قلبُهُ، وتَعِبَ بدنُهُ، وتعذَّرَ عليه تركُ عيوبِ نفسه؛ فإنَّ أعجزَ النَّاس مَن عابَ النَّاسَ بما فيهم، وأعجزَ منه مَن عابَهُم بما فيه»!

نعم؛ لن يَضُرَّ هذا الصنفُ إلا نفسَه، وسَيُدْرِكُ ذلك ويُعايِنُهُ، ولو قَبْلَ أنْ يُوارَى رَمْسَه...

وسيُدْرِكُ كُلُّ عاقل -**ولا أقولُ: كُلُّ عالمٍ!**- فسادَ ما عليه هؤلاء مِن طريقة، تُخالف الحقَّ والحقيقة-ولو بعد حين!-؛ فانتظروا -يا صالِحِي المؤمنين-...

فاللهُ -تعالى- بهم عليم؛ لكونِهم مُخالفين هَدْيَ الرحمن الرحيم- في وصف أهل النَّعيم المُقيم-: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾...

---

(١) أي: ظاهرٌ بادٍ.

وإلا؛ فـ«**كل بني آدم خطَّاء**»، ذو عيُوب وعيوب.

واللهُ هو الذي يسترُ ويعفُو، وعلى عبادِه الصادقين يتُوب...

نفوسٌ منكوسة، وقلوبٌ معكوسة؛ يُخالفُون بها الهديَ النبويَّ الرشيد، والنظرَ الإنسانيَّ السديد: «**أَحِبَّ للنَّاسِ ما تُحبُّ لنفسِك تكُن مؤمناً**»[1].

فهُم على مِثلِ ما قيل:

إن يسمعوا سيِّئاً طاروا به فَرَحا   مِنِّي وما سمعوا مِن صالحٍ دَفَنوا!

... لا تفرحْ بهذا -يا ذا- ؛ فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾.

فلا تَفْرَحَنْ مِن غَلْطَةٍ أنت بُؤْتَها   فأوَّلُ راضٍ سيرةً مَن يَسِيرُها!!

واجعلْ فَرَحَكَ بالصَّواب؛ **لا بالشَّكِّ والارْتِياب...**

اجعلْ فَرَحَكَ بأخيكَ كفَرَحِكَ بما فيك..

اجعلْ فَرَحَكَ بالمودَّةِ والائتلاف؛ **لا بالفُرقةِ والاختلاف..**

اجعَلْ فَرَحَكَ بالبحثِ عن تقويةِ الصِّلات؛ **لا بالتَّنْقيرِ عن الزَّلات، والتنقيب عن العَثَرات...**

اجعلْ فَرَحَكَ مع الله بحُسن عَمَلِك، ولا تُفسِدْ على نفسِك نفسَكَ بسُوءِ أملِك...

﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مِن أوهام مَن (يعملون)، أو أغلاط مَن (يتكلَّمون)!!

فمَن ذا ناجٍ -يا ذا-؛ قل لي -بربِّك-؟!

---

(١) تقدَّم تخريجُه.

أمَا لك عَقْلٌ[1] -يا أيُّها المتربِّص-؟!

ألا تعلمُ أنَّ مَن جَرَّ أذْيالَ النَّاسِ بالباطِلِ جَرُّوا ذيلَه بالحقِّ؟!

بالله عليك؛ هل نهايةُ العالِمِ ستقفُ عند هذا التسقُّطِ والتَّلَقُّطِ الذي تُمارسُهُ **بِشَغَفٍ واهتمام**؛ أو ذاك التربُّصِ والتصيُّدِ **الذي تعيشُه -بل تعيش له وبه-؟!**

أليس هُناك آخِرةٌ وحِساب؟!

وثوابٌ وعقاب؟!

فهلا أعددتَ لهذا مِن جواب -صواب-؟!

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾...

هلا تأمَّلْتَ قولَهُ -تعالى-: ﴿فَرْدًا﴾، رابطَهُ بقولِ الله -عزَّ شأنُهُ-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ...﴾:

... ﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ لماذا؟!

قال العلامةُ اللغويُّ المُفَسِّرُ أبو حَيَّان الأندلسي -رحمهُ اللهُ- في «البحر المحيط» (٧/ ٢٩٠-٢٩١):

«والمعنى: إنَّما أعظُكُم بواحدةٍ فيها إصابتُكم الحقّ وخَلاصُكم، وهي: أن

---

(١) انتقدَ الحافظُ الذهبيُّ بعضَ أحكامِ الحافظِ العُقَيْلِيِّ -صاحبِ «الضعفاء»- **على إمامتِه**-؛ قائلاً له:

«**أمَا لك عقلٌ يا عُقَيْلِيّ؟!**» -كما في «الميزان» (٥/ ١٦٩)-.

تقوموا لوجه الله متفرِّقين اثنين اثنين، وواحداً واحداً، ثمَّ تتفكَّروا...

وإنما قال: (مثنى وفُرادى)؛ **لأنَّ الجماعة يكونُ مع اجتماعِهم تشويشُ الخاطِر، والمنعُ مِن التفكُّر، وتخليطُ الكلام، والتعصُّب للمذاهب، وقلَّةُ الإنصافِ** -كما هو مُشاهَدٌ في الدُّروس التي يجتمع فيها الجماعة، فلا يُوْقَفُ فيها على تحقيق-.

وأمَّا الاثنانِ: **إذا نَظَرَا نَظَرَ إنصافٍ**، وعَرَضَ كُلٌّ واحدٍ منهما على صاحبِه ما ظهر لهُ؛ **فلا يكادُ الحقُّ أنْ يعْدُوَهُما**.

وأمَّا الواحدُ: إذا كان **جيدَ الفِكر**، **صحيحَ النظر**، **عارياً عن التعصُّب**، **طالباً للحقِّ**: فبعيدٌ أن يَعْدُوَهُ...».

وإلى هذا المعنى -نفسِه- أشارَ الإمامُ ابنُ القيِّم -رحمهُ اللهُ- في «الفوائد» (ص٧١) -بقولِه-:

«الاجتماعُ بالإخوانِ قسمان:

أحدُهما: اجتماعٌ على مُؤانسةِ الطَّبْع، وشُغْل الوقت:

فهذا مَضَرَّتُهُ أرجحُ مِن منفعتِهِ، وأقلُّ ما فيه: أنَّهُ يُفسِدُ القلبَ، ويُضَيِّعُ الوقتَ.

الثاني: الاجتماعُ بهم على التعاونِ على أسباب النجاة، والتواصي بالحقِّ والصَّبْر:

فهذا مِن أعظم الغنيمةِ وأنفعِها.

ولكنَّ فيه ثلاثَ آفاتٍ:

أحدُها: تزيُّنُ بعضهم لبعض.

الثانية: الكلامُ والخِلْطَةُ أكثرَ مِن الحاجة.

الثالثة: أنْ يصيرَ ذلك شهوةً وعادةً ينقطعُ بها عن المقصود.

وبالجملةِ؛ فالاجتماعُ والخِلْطةُ لِقاحٌ:

- إما للنَّفْسِ الأمَّارةِ.

- وإمَّا للقلبِ والنَّفْسِ المُطْمئنَّة.

والنتيجةُ مستفادةٌ مِن اللِّقاحِ:

فمَن طابَ لِقاحُه؛ طابتْ ثمرتُه.

وهكذا الأرواحُ الطيبةُ: لِقاحُها مِن المَلَكِ، والخبيثةُ: لِقاحُها مِن الشيطان».

فالأمرُ -كما قال اللهُ- تعالى-: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾ (١):

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزية -رحمهُ اللهُ-:

«ومَن تأمَّل الشريعةَ -في مصادرِها ومواردِها- عَلِمَ ارتباطَ أعمالِ الجوارحِ بأعمالِ القُلوبِ، وأنَّها لا تنفعُ بدونها، **وأن أعمالَ القلوبِ أفرضُ على العبدِ مِن أعمالِ الجوارحِ.**

---

(١) وفي «تفسير الطبري» (٣٢٩٧٢) عن الإمام قتادَة قولُهُ -في تفسيرِ الآية-: **«إذا شئتَ -والله- رأيتَه بصيراً بعيوبِ الناس وذُنوبِهم، غافلاً عن ذُنوبِه»!!**

وهل يُمَيَّزُ المؤمنُ عن المنافق إلا بما في قلب كُلِّ واحدٍ منهما مِن الأعمال التي مَيَّزَتْ بينهُما؟!

وهل يُمكن أحدٌ الدخولَ في الإسلامِ إلا بعمل قلبِه قبلَ جوارحِه؟!

وعُبوديَّةُ القلبِ أعظمُ مِن عبوديَّة الجوارح، وأكثرُ، وأدْوَمُ؛ فهي واجبةٌ في كُلِّ وقتٍ...»[1].

... فلا تنسَ -أُخَيَّ- قلبَك وباطِنَك وأنتَ (مُنشَغِلٌ!) بتحسينِ فِعْلِكَ وظاهِرِك!

بل راقِبْ قلبَك -وربَّك- بكلِّ كلمة، لفظة، إشارة، حركة، سُكون...

... فمَن لم يستطِع تقديمَ عُذْرِهِ اليومَ -لسوءِ صنيعِه-؛ فهل هو قادرٌ على أن يُقدِّمَهُ غداً -**بين يدَي ربِّه**-؟!

أيُّها الأخُ المكرَّمُ -سدَّدَكَ اللهُ وأَعانَكَ-:

إنَّ التأصيلَ العلميَّ لمسائلِ الشَّرْعِ شَأْنٌ مهمٌّ غايةَ الأهمِّيَّة؛ بل بدونِه يكونُ الواحدُ مِنَّا تائهاً ضائعاً، مُذَبْذَباً مُتردِّداً...

وإنْ أظهَرَ أحدٌ نفسَه بخلاف حقيقتِه؛ فلن يهدأَ له بال..

ولن يستقرَّ على حال...

وسيظلُّ على التنقُّل بين الأحوال.

---

(١) «بدائع الفوائد» (٣/ ١٩٣).

و:

... الأوحال!

فتأصيلاً لنقدِ وإبطـالِ تلكـم الطريقـة القبيحـة -التـي يُـوهِم (الـبعضُ!) أنفسَهم أنَّها مِن الـدِّين، ومِـن النُّـصرة للمـسلمين -**تتبُّعـاً للعَثَـرات، وتربُّـصاً بالزَّلات، وتصيُّداً للسَّقَطات**-؛ أقولُ:

قد صحَّ[1] عن رسولِ الله ﷺ قولُهُ: «**أعْرِضُوا عن الناس**[2]**؛ أَلَمْ تَـرَ أَنَّـكَ إن تتَبَّعْتَ عوراتِ المسلمين أفسدتَهم، أو كِدتَ تفسِدُهم**».

وصحَّ عنه ﷺ -أيـضاً- قولُـهُ الـشَّرِيفُ: «**أقيلـوا ذَوِي الهيئـاتِ عَثَرَاتِـهِم إلَّا الحُدودَ**»[3].

ومِن ذلك -أيضاً-: الحديثُ النبويُّ الصحيحُ:

«**يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بِلِسانِه، ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَـه، لا تُـؤذوا المـسلمين، ولا تتَّبعوا عوراتِهم؛ فإنَّ مَنْ تتبَّع عورةَ أخيه المُسلم: تتبَّع اللهُ عورتَـه، ومَـن تتبَّـع اللهُ عورتَهُ فَضَحَهُ ولو في جَوْفِ بَيْتِه**»[4].

---

(١) «غاية المَرام» (٤٢٤) لشيخِنا الإمام الألبانيّ -رحمهُ اللهُ-.

(٢) أين هذا التوجيه مِن واقعِ بعضِ (الغُلاة) الكريه؟!

(٣) «السلسلة الصحيحة» (٦٣٨)، و«صحيح الجامع» (١٠٤٩).

ونَقَلَ شيخُنا -فيه- عن الحافظِ ابن حَجَر في «الفتح» (١٢/ ٨٨) قولَه:

«**ويدخُلُ فيه سائرُ الأحاديث الواردة في نَدْب السّتر على المسلم**».

(٤) الحَدِيثُ حَسَنٌ؛ وقد تقدَّمَ -هُنا- مِراراً-.

وقال ابنُ الوَرْدِيِّ:

تجنَّبْ أصدقاءَكَ أَوْ تَغافَلْ لَهُمْ تَظْفَرْ بِوُدِّهِم المُبِينِ

وإنْ (يتغيَّرُوا) يوماً فَعُذْراً فإنَّ القومَ مِن ماءٍ وطِينِ

وفي «سُنَنِ أبي داود» (١٥٦٤) عنِ العبَّاس بن جُلَيْد الحَجْرِيِّ، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ عَمْرٍو يقولُ:

«جاء رجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! كم نعفُو عن الخادِمِ؟ فَصَمَتَ. ثُمَّ أعادَ عليه الكلامَ، فصَمَتَ، فلمَّا كان في الثَّالِثةِ؛ قال:

«**اعفُوا عنهُ في كُلِّ يومٍ سَبْعِينَ مرَّة**»[1].

قلتُ: فلَئِنْ كان هذا الموقفُ مع الخادِمِ -**وهو عاملٌ مدفوعُ الأجْرِ!**-؛ فكيفَ الشَّأْنُ بالأخِ المؤمنِ الذي لا يدفعُهُ إلى الصِّلَةِ بأخيهِ إلَّا حُبُّ الله ورسولِه؟!

ولأجلِ هذا المعنى: وَرَدَ عن السَّلَفِ آثارٌ مُتَعَدِّدَةٌ في إبداءِ مِثلِ هذه الأعذارِ -بل التَّوَسُّعِ فيها- **ضِمْنَ إطارِ الشَّرْعِ الحكيمِ**-:

ففي «شُعَب الإيمان» (٨٣٤٤) -للإمامِ البيهقيِّ-، عن الإمامِ جعفرِ بنِ محمد، قال:

«إذا بَلَغَكَ عن أخيكَ الشيءُ تُنْكِرُهُ؛ فالْتَمِسْ لهُ عُذْراً واحداً، **إلى سبعين عُذراً**؛ فإنْ أصبتَه، وإلَّا قُل: لعلَّ لهُ عُذراً لا أعْرِفُه»[2].

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٤٨٨) -لشيخِنا الإمام الألبانيِّ-رحمهُ اللهُ-.

(٢) وانظُر -في معناه- عن **ابنِ سيرين**؛ عند أبي الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (ص٥٣).
وعن **أبي قِلابة**؛ في «مُداراة الناس» (ص٤٩) لابنِ أبي الدُّنْيا.

وفيهِ (١١٩٨)، وفي «آداب الصُّحْبَة» (ص٤٥) -للسُّلَمِيّ- عن حمدُونَ القَصَّار-، قال:

«إذا زَلَّ أخٌ مِن إخوانِكم؛ فاطلُبوا له **سبعين عُذراً**، فإنْ لم تقبلْه قلوبُكُم: فاعلموا أنَّ المعيبَ أنفسُكُم...».

وفيه (١١٩٧) -عن عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ مُنازل-، قال:

«**المؤمنُ** يطلُبُ معاذيرَ إخوانِه، **والمُنافقُ** يَطْلُبُ عثراتِ إخوانِه»[١].

ورحمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القيِّم -طبيبَ القُلوبِ، وعارفَ عِلَلِهَا-؛ فقد ذَكَرَ -رحمةُ الله عليه-: «حكمةَ الله في تخليتِهِ بين العبدِ وبين الذنب، وإقدارِه عليه، وتهيئةِ أسبابه له، وأنَّهُ لو شاء لَعَصَمَهُ، وحالَ بينَه وبينَه، ولكنَّهُ خلَّى بينَه وبينَه لِحِكَمٍ عظيمةٍ لا يعلمُ مجموعَها إلا اللهُ»[٢]؛ فكان منها قولُه -رحمهُ اللهُ-:

«**أنَّهُ يُوجِبُ له الإمساكَ عن عيوبِ النَّاس والفكرِ فيها؛ فإنَّهُ في شُغْلٍ بعيبِه ونفسِه، و«طُوبَى لِمَن شَغَلَهُ عيبُه عن عيوبِ النَّاس»[٣]، وويلٌ لمَن نسيَ عيبَه وتفرَّغ لعيوبِ النَّاسِ!**

فالأوَّلُ: علامةُ السَّعادة، **والثاني**: علامةُ الشَّقاوة»[٤].

---

(١) انظُر -**لمزيدِ الفائدةِ**- «مجموع فتاوى ابن باز» (٢٦/ ٣٦٥).

(٢) «طريق الهجرتَيْن» (١/ ٣٦٢).

(٣) يُروى مرفوعاً، ولا يصحُّ!

وانظُر «تحريم آلات الطرب» (ص٧٤) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمهُ اللهُ-.

(٤) «المصدر السابق» (١/ ٣٧٠).

وهو المعنى -نفسُه -الذي ذَكَرَهُ- رحمهُ الله- في كتابِه «مفتاح دار السَّعادة» لـمَّا ذَكَرَ في (٢/ ٢٥٧ -بتحقيقي) -منه-: «حكمةَ الله في أقضيتِه وأقدارِه التي يُجْرِيها على عبادِه باختياراتِهم وإراداتِهم»، وأنَّها «مِن أَلْطَفِ ما تكلَّمَ فيه النَّاسُ وأدقِّهِ وأغمَضِهِ.

وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمُها إلا الحكيمُ العليمُ -سبحانَهُ-».

فذَكَرَ (٢/ ٢٩٧) -منها-:

«أنَّهُ يُوجِبُ له الإمساكَ عن عُيوبِ النَّاسِ والفكرِ فيها؛ فإنَّهُ في شُغْلٍ بعَيْبِ نَفسه، فـ«طُوبى لَمن شغله عيبُه عن عيوب النَّاس»، وويلٌ لـمَن نَسِيَ عَيْبَهُ وتفرَّغَ لعُيوبِ النَّاس.

هذا مِن علامةِ الشَّقاوة، كما أنَّ الأوَّل مِن أماراتِ السَّعادة».

فإنَّ «**مَن نَظَرَ في عيوبِ النَّاس**: عَمِيَ عن عيوبِ نفسِه، ومَن عُنِيَ بالنَّار والفِردوس: شُغِلَ عن القِيلِ والقال، **ومَن هَرَبَ مِن النَّاس**: سَلِمَ مِن شُرورِهم»[1].

وقد روَى الإمامُ ابنُ أبي الدُّنيا في «مُداراة الناس» (١٤٣)، و«ذَمّ الغِيبَة والنَّميمة» (٥٩) عن عَوْنِ بنِ عبدِ الله قولَه:

«ما أحسِبُ أحداً تفرَّغَ لِعُيوبِ النَّاس؛ إلا مِن غَفْلَةٍ غَفِلَها عن نفسِه».

ورَوَى -أيضاً- (٦٠) عن بكرِ بنِ عبدِ الله المُزَنِيِّ، أنَّهُ قالَ:

(١) «شُعَب الإيمان» (١٠٣٧٥)، و«الزُّهْد الكبير» (١٩٢) -كِلاهُما للإمامِ البيهقيِّ-.

«إذا رأيتُمُ الرَّجُلَ مُوْلَعاً بعُيوبِ النَّاسِ ناسياً لعيبِه؛ فاعْلَمُوا أَنَّهُ قد مُكِرَ به».

وفي «جامِعِ بيانِ العِلْمِ وفضلِه» (٦٥٦) -لابنِ عبدِ البَرِّ- عن الفُضَيْلِ بنِ عِياض قولُه:

«ما مِن أحدٍ أحبَّ الرِّئاسَةَ إلا حَسَدَ، وبَغَى، وتتبَّعَ عيوبَ النَّاس، وكَرِهَ أنْ يُذْكَرَ أحدٌ بخيرٍ»...

نعم؛ (**تتبَّعَ عيوبَ النَّاسِ! وكَرِهَ أنْ يُذْكَرَ أحدٌ بخيرٍ!!**) -كأَنَّهُ جَرَبٌ فيه!- فتراهُ: يُلاحِقُهُ..

يسأَلُ عنهُ...

يَتَتَبَّعُهُ....

لا يَهْدَأُ إلا بنقضِهِ!

ولا يرتاحُ إلا بإسْقاطِهِ!!

ولا يَنْعَمُ إلا بإخراجِهِ!!!

إنَّها الأَدْوَاءُ **الدَّفِينَةُ**..

إنَّها الأمراضُ **الخَزِينَةُ**...

إنَّها البَلاءات المُتراكِبَةُ **الأَلِيمَةُ**...

.. ولا يجوزُ لأحدٍ (!) أنْ يُكابِرَ المحسوسَ، أو أنْ يَسْتَعْلِيَ على الموجودِ المُشاهَدِ؛ فذا -كُلُّهُ- واقع ﴿مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ **-شاء مَن شاء، وأَبَى مَن أبَى-!!**

قلتُ:

وبعدَ هذه الجولةِ في نُصوصِ الشَّرْعِ الحكيم، وكلماتِ السَّلَفِ وأَئِمَّة العلم -في التحذيرِ مِن هذا الدَّاءِ الأليم، وهذا البلاءِ العظيم- أقولُ:

أوَّلا:

لا يجوزُ -أَلْبَتَّةَ- أنْ يَفْهَمَ أحدٌ - أو يستدلَّ آخَرُ!- بهذا النَّهْيِ المُؤَكَّد عن (**تتبُّع العورات، وتلَقُّطِ السَّقَطات**): على (**تمييعِ**) مسائلِ الجرحِ والتعديلِ -الشرعيَّة-؛ فإنَّ لهذه المسائل أصولَها المنضبطةَ، وقواعدَها الموثَّقَةَ؛ بَدْءاً مِن (**أُصول القُرآن والسُّنَّة في أدلَّةِ**[1] **مشروعيَّتها**) -وهي معروفةٌ لكُلِّ أحدٍ-، ومُروراً بـ(**تأصيلات عُلماءِ السَّلَفِ لقواعِدِها وأُسُسِها**)، وانتهاءً بـ(**تطبيقاتِ عُلماءِ المسلمين** -على مَرِّ السِّنين، وإلى هذا الحين-جرحاً وتعديلا لِكُلِّ مَن يستحقُّ هذا أو ذاك-بالحقِّ واليقين، مِن المنحرفين أو المُبتدعين-).

ثانياً:

مَن يعملُ لا بُدَّ أنْ يُخطِئ[2]**، والمعصومُ مَن عَصَمَهُ اللهُ:**

(١) وفي كتابي «التنبيهات المُتوائمة..» (ص١٧٢-١٧٣-المطبوع سنة/ ٢٠٠٣) بحثٌ بعُنوان: (**الرَّدُّ أصلٌ شرعيّ..**).

ذكرتُ فيه أهميَّة الردود -**المبنيَّة على عِلم (الجرح والتعديل)**- بأُصولِه وقواعِدِه-، ثمَّ مثَّلْتُ بِرُدود بعض أهل العِلم المعاصرين؛ كشيخِنا الألبانيّ، والشيخ **ربيع بن هادي** -وغيرهما-.

(٢) (لعلَّ) عدد مؤلَّفاتي (المطبوعة) وصل -اليومَ- والمانُّ هو اللهُ -وحدَه- إلى أكثرَ مِن مئتي كتاب -ما بين رسالة، وكتاب، ومجلد، ومجلدات-!

وهذا -**لِوُضوحِه**- لا يحتاجُ إلى تقرير، ولا يفتقرُ إلى تدليل..

وكلمةُ القاضي الفاضلِ عبدِ الرَّحيمِ البَيْسَانِيِّ (المتوفَّى سَنَةَ ٥٩٦هـ) تُعَبِّرُ عن هذه الحقيقة؛ **بأُسلوبٍ عِلميٍّ أدبيٍّ رفيعٍ -لِمَن يُدركُه!-**؛ إذ يقولُ -رحمهُ اللهُ-تعالى-:

«**إنِّي رأيتُ أنَّهُ لا يَكْتُبُ إنسانٌ كِتاباً في يوم، إلا قالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أحسنَ! ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَنُ! ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضلَ! ولو تُرِكَ هذا لكانَ أجملَ!**

وهذا مِن أعْظَمِ العِبَر، وهو دليلٌ على **استيلاءِ النَّقْصِ على جُملَةِ البَشَر**»[1].

أقولُ:

وراقِمُ هذه الكَلِماتِ، وكاتِبُ هذه الصَّفَحاتِ: لا يَخْرُجُ -هو ولا غيرُهُ!- عن هذا الإطار، ولا يتجاوزُ هذا المِقدار، **والرُّجُوعُ إلى الحقّ أحبُّ إليه مِن ممادحِ الخَلْق**[2]...

فالباحثُ عن العَثَرَات، والمتربِّص للسَّقَطات: سيجدُ مِن ذلك -لا مَحالَة-؛ فمَن يعمَل لا بُدَّ أن يُخْطِئ؛ بخِلافِ (السَّاكِن) أو (الكامِن)!!

وأوَّلُ كتابٍ (طُبِعَ) لي: قبل أكثر مِن رُبع قَرْنٍ -بحمدِ الله-.

... **فأسألُ اللهَ -لي ولكُلِّ مُسلمٍ صادقٍ- الإخلاص، والسنةَ، وحُسنَ الخِتام**...

(١) «الإعلام بأعلام البَلَد الحرام» (ص٤٥٦) -للنَّهروالي-.

وانظُر «شرح الإحياء» (١/ ٣) -للزَّبيدِيِّ-.

(٢) أضْرِبُ (مِثالا تطبيقيًّا) على النُّقْطَتَيْنِ السَّابِقَتَيْن؛ يُظهِرُ شيئاً مِمَّا سَنَحَتِ الفُرصةُ المناسِبةُ لبيانِه -بتوفيقِ الله- وحدَه-: =

= فقد طُبِعَ -قبل ثمانِ سنوات- كتابُ «**التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**» -للزَّبيدِي- مكتوباً على طُرَّتِه: «أشرف على طَبْعِه: علي بن حسن...»!

وفي مقدِّمَتِي عليه (صفحة:ت) قُلتُ:

«لخَّصْنَا غريبَ الحديث -المتعلِّق بنُصوص الكتاب- مُختَصَراً مِن «التوشيح بشرح الجامع الصحيح» للعلامةِ السُّيُوطِيِّ..».

ثُمَّ قُلتُ -بعد هذا بسطرَيْن-:

«ولقد خَرَجَ هذا الكتابُ على هذه الصُّورة البهيَّة -إنْ شاءَ اللهُ- **جرَّاءَ تعاوُنِ عددٍ مِن طُلابِ العِلْمِ** -كُلٌّ بحَسَبِه؛ بإشرافي ومُتابعتي، **وذلك لِقِلَّةِ الفَراغِ، وكثرةِ المطلوب**».

ولكنْ -وللأسَف الشديد!- لم يتيسَّرْ لي -لأسبابٍ عدَّةٍ يومئذٍ!- النَّظَرُ في **المُراجعةِ الأخيرةِ** له؛ فخَرَجَ **ناقصاً** (مقدِّمَة) الزَّبِيدِيِّ لكتابِه -كاملةً!-، فضلا عن عددٍ مِن **الأخطاء العقائديَّة** التي وَقَعَ فيها السُّيُوطِيُّ -لأشعَرِيَّتِه المعروفة -**فضلاً عن غيرِ ذلك!**-، وتابَعَهُ مُلَخِّصُ كلامِه -غَفَرَ اللهُ له- في حاشيتِه على «التجريد»-!

حتى مقدِّمَتِي الوجيزةِ -والتي هي في أقلّ مِن ثلاث صفحات! -وَقَعَ فيها عددٌ مِن **الأخطاء** -بسبب **عدم المُراجعة** المشار إليه قبلاً-؛ فمِن ذلك:

١- (صفحة:ب): (تحت الكُتُبْ)!

كذا! والصواب: الكتبِ -مكسورةً-.

٢- (صفحة:ت): (مع كونها غيرُ مُكَرَّرَ)!

كذا! والصَّواب: غيرَ! -منصوبةً-.

٣- (صفحة:ت): (مختصرٌ مِن «التوشيح..»)!

كذا! والصواب: مُختصراً !! -منصوبةً-.

... وهكذا.

وممَّا وَقَعَ في الحواشي المذكورة -آنِفاً- **مِن أخطاءٍ عقائديَّة** - أذكرُها على سبيلِ التمثيل، **لا الحَصْر**- ثُمَّ أرُدُّ عليها؛ **مُبيِّناً خَطَأَها**- ما يلي:

١- التعليقُ على (ص٢٦) على حديث: «**لا يمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا..**»؛ ذاكِراً أنَّهُ «مُحالٌ على الله»!=

= وانظُر لدفعِ هذا القِيل -بالتفصيل-: «تأويل مُختلف الحديث» (ص٢٣٨) لابنِ قُتَيْبَةَ، و«التمهيد» (٧/ ١٥٢) لابنِ عبدِ البَرِّ، و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ٢٠٩)، و«فتاوى ابن عثيمين» (١/ ١٧٤).

ففيها تقريرُ الجواب، وتحريرُ الصواب..

٢- التعليقُ على (ص٢٨) تعريفاً لِـ(الإيمان)، قال:

«الإيمانُ -لُغةً-: التصديقُ، وهو -في الشَّرْعِ-: تصديقٌ مخصوصٌ».

وانظُر تحريرَ المعنى اللغويّ للإيمان في كتاب «الإيمان» (٧/ ٢٨٩ - فما بعد، و٤٣٩-مهم- «مجموع الفتاوى») لشيخِ الإسلام.

وأمَّا المعنى الشَّرْعِيّ؛ فهو أنَّ **الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ -منهجاً سلفيًّا صحيحاً خالصاً - بحمدِ الله ومِنَّتِهِ-** على تفصيلٍ مهمّ **(معروف) -دقيق-** ذكرتُهُ **-ودافعتُ عنه-** في كثيرٍ مِن كُتُبِي-.

وانظُر **-لِزاماً-** ما سيأتي (ص٢٩٧-٣٠٢).

٣- التعليقُ على (ص٤٦) على حديثٍ فيه قولُهُ ﷺ: «... **فعَتَبَ اللهُ عليه**»، قال:

«لمْ يَرْضَ قولَه»**!**

وهذا غَلَطٌ؛ **فالأصلُ إمرارُ صِفات الباري -جَلَّ وعلا- على معناها اللُّغَوِيِّ وَفْقَ ما يَليقُ بالله -تبارك وتعالى-** الذي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وانظُر -لِشيءٍ مِن التفصيلِ- «بدائع الفوائد» (٤/ ٩٨٧ - طبع الباز) لابنِ القيِّم.

٤- التعليق (ص٥٠١) على حديثِ **«اهتزَّ عرشُ الرَّحْمَن لموتِ سعد..»**.

قال: «المُرادُ باهتزازِ العرشِ: استبشارُهُ وسُرورُه..»**!**

وهذا تأويلٌ باطلٌ؛ فانظُر -لردِّهِ- «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٥٤).

٥- التعليق (ص٥٨٧) على الحديث الوارد (ص٥٨٥) -وهذا مِن الأخطاء المطبعيَّة الظاهرة: فالتعليقُ على الحديث قبل صفحة مِن وُرودِ مَتْن الحديث -نفسه-**!!**-: «**يُؤذيني ابنُ آدَمَ؛ يسبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ..**».

قال: «هو توسُّعٌ في الكَلام: لأنَّهُ سبحانَه -مُنَزَّهٌ عن إضافة الأذَى الله..».

وإنَّما هذا -هكذا- لتوهُّمِه أنَّ إيذاءَ الله -سبحانَه- كإيذاء البشر القائم على الضعف=

=والوَهَن!! وحاشا لله -تعالى-.

وانظُر «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٤٤ - طَبْع مكتبة الرياض)، و«الفتاوى الكُبرى» (٥/ ٦٤ - طبعة مَخْلُوف) -لشيخ الإسلام-.

٦- وكذا في (ص٦٦٦) مِن قولِه: «لا فاعِل إلا الله»!

وهذا مِن عقائد الأشاعرة الجبريَّة!

فانظُر -لإبطال ذلك-: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٠٥ و٣٨٩)، و«منهاج السُّنَّة» (٣/ ١٤٦) لشيخِ الإسلام.

٧- وكذا في (ص٧٢٨) مِن قولِه: «حبيبتان إلى الرحمن؛ أي: محبوبتان، أيْ: محبوبٌ قائلُها ... لأنَّ القصدَ من الحديثِ بيانُ سعة رحمةِ الله لعبادِه»!!

وهذا باطلٌ؛ فنحنُ نُثْبِتُ صفةَ (الحُبِّ) لله -تعالى- كما يَليقُ بجلالِه وكمالِه -سُبحانه-.

وهذا مِن أعظمِ أُصول أهل السُّنَّة في (باب الأسماء والصفات) **-كما تقرَّر وتكرَّر-**..

قلتُ:

... **وقد يُوْجَدُ غيرُ هذه الملاحظاتِ** -أيضاً- في حواشي هذا الكتاب -وللأسفِ الشديدِ-.

«**اللهمّ اغفِرْ لي هَزْلِي وجَدِّي، وخَطَئِي وعَمْدِي، وكُلُّ ذلك عندي**» -رواهُ البخاريُّ (٦٠٣٦)، ومسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى الأشعريِّ -رضيَ اللهُ عنهُ- عن النبيِّ ﷺ-.

وإنَّما المقصودُ -حَسْبُ-: بيانُ حيثيَّات ما وَقَعَ في بعضِ حواشي هذا الكتاب -على وجهِ الخُصوص-، مع ضَرْبِ الأمثلةِ -منه- **تحذيراً، وبياناً** -مِن جهةٍ-، **ودفعاً لاستغلالِ مُسْتَغِلّ، وردًّا لأيِّ هوىً مُضِلّ** -مِن جهةٍ أُخرى-.

وبعد هذا البيان **أقولُ:**

إنِّي لا أسامحُ -ألْبَتَّةَ- مَن ينسِبُ إليَّ هذه التعليقاتِ -بعضاً أو كُلاًّ-، أو رِضايَ عنها، أو يُشَكِّكُ بي -بسببِها-!

نعم؛ **قد أُخْطِئُ في غيرِها**، وقد يُوْجَدُ في كُتُبِي أشياءُ أُخَرُ مِن ذلك؛ فالمرجُوُّ مِمَّن وَجَدَ -أو يجدُ- شيئاً مِن ذلك: أنْ ينبِّهَنِي على ذلك، وإنِّي -بحمدِ الله- **راجعٌ عمَّا يظهرُ لي مِن خطأ كذلك -في حياتي وبعد مماتي-.**

ولْنَنْظُرْ -خِتاماً- إلى **الطريقةِ المُثْلَى** -والتي عزَّ وُجُودُها اليومَ!- للتّعامُل مع **أهل السُّنَّةِ إذا أخطأُوا** - ولو في باب العقيدة-:

... هذا البابُ الذي رَأَيْنا كثيراً مِن (النَّاس) -فيه -اليومَ- على طَرَفَيْ نقيض:

- **أحدُهُما**: لا ينصحُ، ولا يُخَطِّئ، ولا ينتقِدُ؛ بل يتَعَامَى، ويسكُتُ عن بيانِ الحقِّ -ولو بالتي هي أحسنُ للّتِي هي أقومُ-**!!!**

وهذا باطلٌ...

- **والآخرُ**: يُبَدِّعُ، ويُضَلِّلُ، ويُسْقِطُ، ويستأْصِلُ؛ مِن غيرِ اعتبارٍ للمصالِح والمفاسِد، ولا نظرٍ في سيرة المردود عليه، أو حقيقةِ موقفِهِ ودورِهِ -زماناً ومكاناً-**!!**

وهذا أشدُّ بُطلاناً مِن سابِقِهِ...

ولقد قال معالي الأخ الصَّدِيق الأنيق الشيخ العلاَّمةِ المُتَفَنِّنِ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في محاضرتِه «**الفتوى بين مُطابقة الشَّرْع ومُسايَرة الأهواء**» -محقِّقاً- ما نَصُّه-:

«إذا كانت المسألةُ متعلقةً **بالعقائد**، أو كانت المسألةُ متعلقةً بعالمٍ من أهل العلم في **الفتوى** -في أمرٍ من الأمور-؛ **فإنه هنا يجبُ النظرُ فيما يؤولُ إليه الأمرُ من المصالح، ودفع المفاسد.**

ولهذا ترى أئمةَ الدعوةِ -رحمهم الله -تعالى- من وقت الشيخ عبدالرحمن بن

عبد اللطيف بن حَسَن -أحد الأئمّة المشهورين-، والشيخ محمّد بن إبراهيم- **إذا كان الأمرُ متعلقًا (بعالم)، أو (بإمام)، أو (بمن له أَثَرٌ في السنة)**[1]**؛ فإنهم يتورَّعون، ويبتعدون عن الدخول في ذلك:**

١- الشيخ صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي الهندي -المعروف-، عند علمائنا **له شأنٌ**[2]، ويُقَدِّرُون كتابَه «الدين الخالص»، **مع أنه نَقَدَ الدعوة**[3] **في أكثَرَ من كتاب له!**

لكن، يَغُضُّونَ النظرَ عن ذلك، ولا يُصَعِّدون هذا، لأجل الانتفاع بأصل الشيء، وهو تحقيقُ التوحيد، ودرءُ الشرك.

٢- الإمام محمد بن إسماعيل الصَّنْعاني -المعروف[4]-، صاحب كتاب «سُبُل السلام» -وغيره-، له كتاب «تطهير الاعتقاد»، وله جهودٌ كبيرةٌ في رَدِّ الناس إلى السنة، والبُعد عن التقليد المذموم، والتعصُّب، وعن البدع.

---

(١) تأمَّلْ هذا الوصفَ -رعاكَ اللهُ-.

(٢) انظُر كِتَاب «**رَجْم أَهْل التَّحْقِيق وَالإِيمَان عَلَى مُكَفِّرِي صِدِّيق حَسَنْ خَان**» -لِلعَلاَّمَة سُلَيْمَان بنِ سَحْمَان النَّجْدِي-رَحِمَهُ الله-، وكتاب «السيد صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي: آراؤُه الاعتقادية، وموقفُه مِن عقيدة السَّلَف» للدُّكتور أختر جمال لقمان -نشر: دار الهجرة / السعودية، ومُقدِّمة تحقيق كتابِه «قطف الثّمر..» (ص٥-١٩) للأخ الصديق الشيخ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي -حفظهُ اللهُ-، و«مجموع كتب ورسائل الشيخ حمد بن عتيق» (ص٤١-٤٢).

(٣) وليس -فقط- (شيخاً) مِن شيوخِها؛ قد يُخالِفُ الحقَّ، أو يغلُو في تقريرِهِ.

(٤) انظُر كتاب «الوُجهة السَّلَفِيَّة عند الأمير الصَّنْعانِيّ» للدكتور إبراهيم هلال - نشر: دار النهضة العربية/ مصر.

لكن؛ زلّ في بعض المسائل، ومنها: ما يُنسب إليه في قصيدته المشهورة، لَـمَّا أثنى على الدعوة، قيل: إنه رجع عن قصيدته تلك بأخرى**!** يقول فيها:

«رجعتُ عن القول الذي قد قلتُ في النَّجْـدي

..................................»[1]

يعني: محمد بن عبد الوهاب النجدي**!**

ويأخـذ هـذه القـصيدةَ أربـابُ البـدع، وهـي تُنـسَب لـه -وتُنـسَب لابنـه إبراهيم-، وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيدًا للدعوة، لكنه رجع**!!**

٣- والشوكاني -أيضًا -رحمه الله -تعالى-: مقامُهُ -أيضًا- معروفٌ[2]، ومع

(١) انظُر «علماء نجد» (٣/ ٩٤٨) للبسَّام.

(٢) انظُر كتاب «منهج الإمام الشوكاني في العقيدة» للدكتور عبد الله نومسوك - نشر: مكتبة دار القلم والكتاب/ السعودية.

وإذ قد ذُكِرَ الإمامُ الشَّوْكانيُّ -رحمهُ اللهُ-؛ فقد وقفتُ له على **كلمةٍ راقيـةٍ رائعـةٍ تُمَثِّـلُ** المـنهجَ العلميَّ الصافي في **احتمال المعاذير، وفتح باب حُسن الظَّنّ** -ضمن ضوابط الشرع الحكيم-...

فقد ذكر -رحمهُ اللهُ- في «البدر الطالع» (ص٥٥٦-٥٥٨/ طَبْع دمشق)-استطراداً- حالَ ابن سبعين، والتلمساني، وابن عربي - الصوفية الغُلاة المعروفين-، وذكر شِعْراً في تكفيرهم، ثم قال:

وكان تحريرُ هذا الجواب في عُنْفُوان الشباب!

وأنا الآن (أتَوَقَّفُ في حالِ هؤلاء)، و(أتبرَّأ مِن كُلِّ ما كان مِن أقوالِهم وأفعالِهم)[أ] **مُخالِفاً لهذه الشريعة البيضاءِ الواضحةِ التي «ليلُها كنهارِها»**. =

....

(أ) فالتوقُّفُ في حالِهم لمْ يمنع مِن البراءة ممّا خالَفَ الحقَّ مِن كلماتهم، ومقولاتِهم؛ فتأمَّلْ..

= فلا نخلطُ بين الأمرَيْن!

ولم يتعبَّدْني اللهُ **بتكفيرِ** مَن صار في ظاهرِ أمرِه مِن أهل الإسلام.

وهَبْ أنَّ المُرادَ بها في كُتُبِهم -وما نُقِلَ عنهم مِن الكلماتِ المستنكرة- المعنى الظاهرُ، والمدلولُ العربيُّ، وأنه قاضٍ على قائلِه بالكُفْرِ البَوَاح، والضَّلالِ الصُّراح، **فمِن أين لنا أنَّ قائلَه لم يَتُبْ عنه؟!**

ونحن لو كُنَّا في عصرِه -بل في مِصْرِه- بل في منزِلِهِ الذي يُعالِجُ فيه سكراتِ الموتِ- **لم يكنْ لنا إلى القَطْعِ بعدمِ التَّوْبَةِ سبيلٌ**؛ لأنها تقعُ مِن العبدِ بمجرَّدِ عقد القلب ما لم يُغَرغر بالموتِ!؟ **فكيف وبيننا وبينهم مِن السنين عِدَّةُ مِئين؟!**

وفي هذه الإشارة كفايةٌ لِـمَن له هداية، وفي ذُنوبِنا التي قد أثقلَتْ ظُهورَنا لقُلوبِنا أعظمُ شُغْلَةٍ، و«**طُوبى لَمن شَغَلَتْهُ عُيُوبُه**»، و«**مِن حُسن إسلام المرءِ تركُهُ ما لا يَعْنِيه**».

فالراحلةُ التي قد حُمِّلَتْ ما لا تكادُ تنوءُ به إذا وُضِعَ عليها زيادةٌ عليه انقطع ظهرُها! وقعدت على الطريقِ قبل وصولِ المنزل!

وبلا شكَّ أنَّ التَّوَثُّبَ على ثلبِ أعراضِ المشكوكِ في إسلامِهم -فضلاً عن المقطوعِ بإسلامِهم- جراءةٌ غير محمودة، فربَّما كذَب الظَّنُّ، وبَطَلَ الحديثُ، وتقشَّعَتْ سحائبُ الشكوك، وتجلَّتْ ظُلُماتُ الظُّنون، وطاحت الدقائقُ، وحقَّت الحقائقُ.

وإنَّ يوماً يَفِرُّ المرءُ مِن أبيه، ويَشِحُّ بما معه من الحسنات على أحبابِه وذويه: لَـحَقيقٌ بأنْ يُحافِظَ فيه على الحسناتِ، ولا يَدَعَها يومَ القيامةِ نَهَباً بين قومٍ قد صاروا تحت أطباق الثَّرى قبل أنْ يخرجَ إلى هذا العالم بدُهُور! وهو غير محمودٍ على ذلك ولا مأجور!!

فهذا ما لا يفعلُهُ بنفسِه العاقلُ!!

وأشدُّ مِن ذلك أنْ ينثُرَ جِرابَ طاعاتِه، ويَنْثِلَ كِنانَةَ **حسناتِه على أعدائِه**، غيرَ مشكور؛ بل مقهور..

وهكذا يُفْعَلُ عند الحضورِ للحسابِ -بين يدَي الجبَّار- **بالمُغتابين، والنَّمامين، والهمَّازين اللمَّازين**.

فإنَّهُ قد عُلِمَ بالضرورةِ الدينيةِ أنَّ مَظْلَمَةَ العِرْضِ كمَظْلَمَةِ المالِ والدَّم، ومجردُ التَّفاوُتُ في مقدار المَظْلَمَة لا يُوجِبُ عدمَ إنصافِ ذلك الشيء المتفاوت أو بعضِه؛ بكونِه مظلمةً.

فكلُّ واحدةٍ مِن هذه الثلاثِ مظلمةٌ لآدميٍّ، وكُلُّ مظلمةٍ لآدميٍّ لا تسقطُ إلا بعفوِه. =

ذلك كان علماؤنا يرون للشوكاني **اجتهاداً خاطئاً في التوسُّل، وله اجتهادٌ خـاطئٌ في الصفات.**

= **وما لم يُعْفَ عنه باقٍ على فاعلِه يُوافي عَرَصَاتِ القيامة.**

فقُل لي: كيف يرجو مَن ظَلَمَ ميْتاً بثَلْبِ عِرْضِهِ أنْ يَعْفُوَ عنه؟!

ومَنْ ذاك الذي يَعْفُو في هذا الموقِف وهو أحوجُ ما كان إلى ما يقيهِ عنِ النَّار؟!

وإذا الْتَبَسَ عليكَ هذا: فانظُر ما تجدُهُ مِن **الطِّباعِ البشريَّةِ** في هذه الدَّار؛ فإنَّهُ لو أُلْقِـيَ الواحـدُ مِن هذا النَّوعِ الإنسانيِّ إلى نارٍ من نِيارِ هـذه الـدُّنْيا، أو أمكَنَـهُ أنْ يَتَّقِيَهـا بأبيـهِ أو بأُمِّـهِ أو بابنِـهِ أو بحبيبِهِ: لَفَعَلَ؛ فكيف بنارِ الآخرةِ التي ليست نارُ هذه الدُّنيا بالنِّسبةِ إليها شيئاً؟!

ومِن هذه الحيثيَّةِ قال بعضُ مَنْ نَظَرَ بعينِ الحقيقةِ: **لو كنـتُ مُغتابـاً أحـداً لاغْتَبْـتُ أبي وأمِّـي لأنَّهما أحقُّ بحَسَناتِي التي تُؤْخَذ منِّي قَسْراً.**

وما أحسنَ هذا الكلامَ!

ولا رَيْبَ أنَّ أشدَّ أنواعِ الغِيبةِ وأضرَّها وأشرَّها وأكثرَها بـلاءً وعِقابـاً مـا بلـغ منهـا إلى حـدِّ التكفيرِ واللَّعْنِ؛ فإنَّهُ قد صحَّ أنَّ تكفيرَ المؤمنِ كُفْرٌ، ولَعْنَهُ راجعٌ على فاعلِه، وسِبابَهُ فِسْقٌ.

وهذه عُقوبةٌ مِن جِهَةِ الله -سُبحانَه-.

وأمَّا مَن وَقَعَ له التَّكْفِيرُ واللَّعْنُ والسَّبُّ: فَمَظْلَمَتُهُ باقيةٌ على ظهرِ المُكَفِّرِ واللَّاعِنِ والسَّبَّابِ.

فانظُرْ كيف صارَ المُكَفِّرُ كافِراً، واللَّاعِنُ مَلْعُوناً، والسَّابُّ فاسِقاً، ولم يكُنْ ذلك حدَّ عقوبتِـه؛ بل غريمُهُ ينتظرُ بِعَرَصَاتِ المحـشر؛ ليأخُـذَ مِـن حـسناتِه -أو يَـضَعَ عليـه مِـن سـيِّئاتِه- بمقـدارِ تلك المظلمةِ.

ومَعَ ذلك: فلا بُدَّ مِن شيءٍ غير ذلك، وهو العقوبةُ عـلى مخالفـةِ النَّهْـي؛ لأن اللهَ قـد نَهَـى في كتابِه، وعلى لسانِ رسولِه عن الغيبةِ بجميعِ أقسامِها، ومخالفُ النَّهْيِ فاعـلُ محـرَّمٍ، **وفاعـلُ المحـرّم مُعاقَبٌ عليه.**

وهذا عارِضٌ مِن القولِ جَرَى به القلمُ، ثم أُحْجِمُ عن الكلامِ، سائلاً مِن الله حُسنَ الخِتامِ».

و«تفسيرُهُ»[1] -في بعض الآيات- له تأويلٌ.

وله كلامٌ في عمر -رضي الله عنه- ليس بالجيِّد، وله كلامٌ -أيضًا- في معاوية[2] -رضي الله عنه- ليس بالجيد، **لكن العلماء لا يذكرون ذلك.**

وألَّف الشيخ سُلَيمان بن سَحْمان -رحمه الله- كتاب «تبرئة الشيخين الإمامين» -يعني بهما: الإمامَ الصنعانيَّ، والإمامَ الشوكانيَّ-.

وهذا لماذا؟ لماذا فعل ذلك؟

لأن الأصلَ الذي يَبني عليه هؤلاء العلماءُ هو: السُّنَّةُ.

فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، وما خالفونا في التوحيد، ولا خالفونا في نُصرة السنة، ولا خالفونا في رَدِّ البدع[3]، وإنما اجتهدوا، فأخطأوا في مسائلَ.

والعالم لا يُتَتَبَّعُ بزلَّته، كما أنه لا يُتَّبَعُ -أي: لا يُقتدى- به فيها؛ **فهذه تُتْرَكُ**

(١) وهو المشهورُ بـ«فتح القدير» -مطبوعٌ مُتداولٌ-.

(٢) انظُر موقفَه -رحمهُ الله- **مِن الصحابة - وتعظيمَه لهم-** في: «قَطْر الوليّ على حديث الوليّ» (ص٢٩٢)، و«أدب الطلب» (ص٩٦)، و«البدر الطالع» (١/ ٢٢٣-٢٣٥).

وما وَرَدَ في أكثرِ طَبَعَات كتابِه «**نيل الأوطار**» -التجارية!- في (كتاب الحدود - أبواب حدّ شارب الخمر: الباب السادس): مِن لعن مُعاوية وولده يزيد: **باطلٌ!!**

إذ لا أصلَ له في النُّسَخ المخطوطة الأصيلة الموثَّقة -والفضلُ لله- وحدَه-.

وقد بيَّنَ ذلك -مُحَقِّقاً- الأخُ محمد صُبحي حلَّاق فيما علَّق عليه مِن «النَّيْل» (١٣/ ٤٢٦).

(٣) **وهذه هي الأصول (المنهجيَّة) -الأساسيَّة- التي يكون بها المسلمُ سلفيًّا، أو يخرجُ -بِمُخالفتِها- مِن السَّلَفِيَّة -ضمن الشروط والضوابط-؛ فتنبَّه، وتيقَّظْ...**

وانظُر ما تقدَّم (ص١٠٥) مِن كلامِ العلّامة الشاطبيّ.

ويُسْكَتُ عنها، ويُنْشَرُ الحق، ويُنْشَرُ من كلامه ما يُؤَيِّدُ به.

وعلماءُ السُّنَّة لَـمَّا زلّ ابنُ خُزيمة -رحمهُ الله- في مسألة الصورة[1] -كما هو معلومٌ-، ونفى صفةَ الصورةِ لله -جَلَّ وعَلا-؛ ردّ عليه ابنُ تيميَّة -رحمه الله- في أكثرَ من مئة صفحة[2].

ومع ذلك: علماءُ السنة يقولون عن ابن خزيمة: إنه **إمام الأئمة، ولا يَرْضَوْنَ أنَّ أحدًا يطعنُ في ابنِ خُزيمة**، لأن كتابه «التوحيد» ملأه بالدفاع عن التوحيد لله رب العالمين، وبإثبات أنواع الكمالات لله -جلَّ وعلا-، في أسمائه ونعوته -جلَّ جلالُه-، وتقدَّست أسماؤه.

والذهبيُّ -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء»[3] قال: «**وزلَّ ابنُ خُزيمة في هذه المسألة**».

فإذاً -هنا- إذا وقع زَلَلٌ في مثل هذه المسائل؛ فما الموقفُ منها؟

الموقف: **أنه يُنْظَرُ إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، ونصرته للتوحيد، نصرته لنشر العلم النافع، ودعوته إلى الهدى[4] -ونحو ذلك من الأصول العامة-**، ويُنصح في ذلك، وربما رُدَّ عليه على حِدَةٍ، **لكن لا يُقدح فيه قدحًا يُلْغيه -تمامًا-.**

---

(١) وذلك في شرحه لحديث: «**خلق اللهُ آدمَ على صورتِه**» -المتَّفَقِ على صحَّتِه- عن أبي هريرة- في «كتاب التَّوحيد» (برقم:٤٧) -له-.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعِهم الكلاميَّة» (٦/ ٣٧٧- فما بعد).

(٣) (١٤/ ٣٧٤).

(٤) وهي أُصولُ (الأُصول) -كما تقدَّم (ص١٠٥ و٢٨٥)-.

وعلى هذا كان منهجُ أئمة الدعوة في هذه المسائل -كما هو معروفٌ-.

وقد حدَّثني فضيلةُ الشيخ صالح بن محمد اللُّحيدان -حفظه الله -تعالى- حينما ذَكَرَ قصيدةَ الصنعاني الأخيرة: «رجعتُ عن القول الذي قلت في النجدي» التي يقال: إنه رجع فيها**!** أو أنه كتبها**!** قال:

سألتُ شيخَنا محمد بن إبراهيم -رحمه الله- عنها، هل هي له، أم ليست له؟ قال: فقال لي:

الظاهرُ أنها له، والمشايخُ -مشايخُنا- يُرَجِّحُون أنها له، ولكنْ؛ لا يريدون أنْ يُقال ذلك، **لأنه نَصَرَ السُّنَّةَ، ورَدَّ البِدْعَةَ**، مع أنه **هجم على الدعوة، وتكلَّم في هذه القصيدة عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب.**

ثم الشوكاني له قصيدةٌ[١] أرسلها إلى الإمام سعود، ينهاه فيها عن كثير من الأفعال، من القتال، ومن التوسُّع في البلاد، ونحو ذلك في أشياء، **لكنْ: مقامُهُ محفوظٌ**[٢].

لكنْ؛ ما زلُّوا فيه: لا يُتَابَعون عليه، ويُنهى عن مُتابَعَتِهِم فيه».

إلى أن قال -حفظه الله-:

«لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها،

---

(١) انظُر ديوانَهُ «أسلاك الجوهر» (ص١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ٣١٣).

(٢) **هذا هو الفقهُ الدقيق، والأدَبُ العميق...**

فأين منهُ -اليومَ- كثيرٌ مِن إخوانِنا، و(بعض**!**) أشياخنا؟**!**

وفَّقَ اللهُ الجميعَ لِـمَا فيه هُداه، وما كُلُّنا -بالحقِّ- نتمنَّاه...

وهذه القاعدة -المُتَّفَقُ عليها- لها أثرٌ كبيرٌ، بل يجب أن يكون لها أثرٌ كبيرٌ في الفتوى...».

قُلْتُ:

وعليه؛ فإنَّ ما يُخالفُ هذا التأصيلَ العلميَّ المتوارَثَ الأصيلَ إنَّما هو ناشئٌ بسببِ «**الجهلِ المُفْرِط، والغُلُوِّ الزَّائد في إساءةِ الظَّنِّ بالمسلمين**» -كما قال الإمامُ ابنُ القيِّمُ في «الوابِلِ الصَّيِّب» (ص٢٤)-.

وقد ذَكَرَ -رحمهُ اللهُ- في «بدائع الفوائد» (٢/ ٨٠٠) حَالَ: «مَن سبَقَتْ له مِن الله **موهبةُ السُّنَّة**، ومعاداةُ أهل البِدَع والضَّلال»، وأنَّ الشيطان ينقله إلى «الكبائر -على اختلافِ أنواعها-»، ثُمَّ قال:

«فهو أشدُّ حرصاً على أن يوقعَه فيها، ولا سيَّما إن كان **عالماً متبوعاً**، فهو حريصٌ على ذلك **لينفِّرَ النَّاسَ عنه**، ثم يُشيعَ مِن ذنوبِه ومعاصيه في النَّاس، ويستنيبَ منهم مَن يُشيعُها ويُذِيعُها تديُّناً وتقرُّباً -بزعمِه- إلى الله -تعالى-!

وهو نائبُ إبليس ولا يشعرُ!!

فـ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ -هذا إذا أحبُّوا إشاعتَها وإذاعتَها-؛ فكيف إذا تَوَلَّوْا هُم إشاعتَها وإذاعتَها؛ **لا نصيحةً منهم**، ولكنْ طاعةً لإبليس، ونيابةً عنه؟!

كل ذلك ليُنَفِّرَ النَّاسَ عنه، وعن الانتفاعِ به!

وذُنوبُ هذا -ولو بلغت عَنان السَّماء- أَهْوَنُ عند الله مِن ذُنوبِ

هؤلاء؛ فإنَّها ظلمٌ منه لنفسِه، إذا استغفرَ اللهَ وتـابَ إليـه قَبِـلَ اللهُ توبتَـه، وبـدَّلَ سيئاتِه حسناتٍ.

وأمَّا ذُنوبُ أولئك: فظُلمٌ للمؤمنين، وتَتَبُّعٌ لعورتِهم، وقصدٌ لفضيحتِهم.

واللهُ -سبحانه- بالمرصادِ؛ لا تخفى عليه كمائنُ الصُّدور، ودسائسُ النُّفوس».

... فكُن -يا أخي المُوَفَّق- **كبيرَ الهِمَّة، نَقِيَّ الذِّمَّة**؛ على نحـو ذلـك الـنَّمَط الفريد الذي وَصَفَهُ العلاَّمةُ الشيخُ محمد الخَضر حُسين -رحمهُ اللهُ- بقولِه:

«كبيرُ الهِمَّة يستبينُ خطأً في رأيِ عالمٍ، أو عبارةِ كاتبٍ، فيكتفـي بعـرضِ مـا استبانَ مِن خطأٍ على طُلاَّبِ العِلْمِ؛ ليفقهوه[1]...

ويأبَى له أدبُهُ أنْ ينزلَ إلى سِقْط الكلام، أو يَخِفَّ إلى التبجُّح بما عنده!

وقد حَدَّثَنا التاريخُ عن رجالٍ كانوا أذكياءَ، ولكنَّهم ابتُلُوا بـشيء مِـن هـذا الخُلُق المكروه، فكان **عِوَجاً** في سيرِهم، **ولَطْخاً** في صُحُفِهم!!

ولو تحامَوْهُ لَكان ذِكْرُهُم أعلى، ومقامُهُم في النُّفوس أَسْمَى، ومنزلتُهُم عنـد الله أَرْقَى»[2].

... وأُنهي هذه (المسألةَ) -واللهُ المُوَفِّق- بـأربع كلـماتٍ **(سـلفيةٍ)** عزيـزة؛ **نُقايسُ بها أنفُسَنا وقُلُوبَنا، ونقارنُ بها أفعالَنا وأقوالَنا:**

---

(١) **لا لِيَشْمَتُوا به، أو يُسْقِطُوه، أو يتفكَّهوا بعِرْضِه -بِطُولِه وعَرْضِه!-!!**

(٢) «رسائل الإصلاح» (١/ ٨٩) -له-.

١- قال الإمامُ الحسنُ البصريُّ -رحمهُ اللهُ- كما في «شرح أصول أهل السُّنَّة» (رقم:١٩) -لِلاَّلَكَائي-:

«يا أهلَ السُّنَّة **ترفَّقوا** -رحمكمُ اللهُ-؛ **فإنَّكم مِن أقلِّ النَّاس**»[١].

٢- وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨٨):

«إنَّ العلمَ ما قام عليه الدليلُ، والنَّافع منهُ ما جاء به الرّسولُ؛ **فالشَّأنُ في أنْ نقولَ عِلماً هو النَّقْلُ المُصدَّق، والبحثُ المُحقَّق**؛ فإنَّ ما سِوَى ذلك -وإن زَخْرَفَ مثلَهُ (**بعضُ النَّاس!**) - خَزَفٌ مُزَوَّق، وإلا: فباطِلٌ مُطْلَق».

٣- قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد أَمَان **الجَامِيُّ**[٢] -رَحِمَهُ الله- فِي «شَرْح العَقِيدَة الطَّحَاوِيَّة»:

«**إِنَّ الإِنْسَانَ إِنَّمَا يُؤَاخَذُ بِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ، وَفِي كَلاَمِهِ.**

وَإِنْ وُجِدَ مِنْ كَلاَمِهِ -أَحْيَاناً- فِي أَثْنَاءِ الاسْتِطْرَادِ وَالتَّكْرَارِ- مَا يُوهِمُ هَذَا المَعْنَى، فَمِنَ الإِنْصَافِ: أَنَّهُ يُرَدُّ هَذا الكَلاَمُ غَيْرُ الصَّحِيح -الَّذِي فِيه الإِجْمَال- إِلى

(١) هذا في زمانِهم -وهو زمانُ السُّنَّةِ وأهلِها-! فكيف الحالُ في زمانِنا -وهو زمانُ الغُرْبَةِ وبلائِها-؟!

(٢) وَبَعْضُ النَّاسِ يُطْلِقُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِيِّينَ -هَذِهِ الأَيَّام-تنفيراً!- أَنَّهُم (جَامِيَّة!) -نِسْبَةً إِلَى هَذَا الشَّيْخِ الفَاضِلِ -رَحِمَهُ الله-!

وَلَمْ نَعْرِفْ عَنْهُ -تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِه- دَعْوَةً إِلى حِزْبِيَّةٍ، وَلاَ انْحِرافَاتٍ مَنْهَجِيَّةً، أَوْ عَقَائِدِيَّة..

لَكِنَّهَا -حقيقةً- حِزْبِيَّةُ المُخَالِفِين، وَعَدَمُ قُدْرَتِهِم عَلَى مُوَاجَهَةِ الحَقَائِقِ إِلاَّ بِالتُّهَم!!

كَلاَمِهِ الصَّرِيح، كَمَا يُرَدُّ المُتَشَابِهُ إِلى مَا هُوَ أَقْرَبُ -المُحْكَمُ-.

كَذَلِكَ كَلاَمُ أَهْلِ العِلْمِ؛ وَخُصُوصاً **إِنْ عُرِفُوا بِسَلاَمَةِ العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى السُّنَّة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّة.**

مَنْ عُرِفُوا بِهَذِهِ العَقِيدَةِ، وَبِهَذَا المَوْقِفِ الكَرِيم، **إِنْ وُجِدَ فِي كَلاَمِهِم مَا يَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ ذَلِك؛ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلى مَا هُوَ صَرِيحٌ مِنْ كَلاَمِهِم»**.

٤- وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٧) -أيضاً-:

«وما أكثرَ ما تفعلُ النُّفُوسُ ما تهواهُ؛ ظانَّةً[1] أنَّها تفعلُهُ طاعةً لله»[2]!

*** * * * ***

(١) وقال -رحمهُ اللهُ- في «الرد على البكريّ» (٢/ ٧٢٩):
«والعلمُ شيئانِ: إمَّا نقلٌ مُصدَّق، وإمَّا بحثٌ مُحَقَّق.
وما سِوى ذلك: فَهذيانٌ مُزَوَّق..».

(٢) فالحَذَرَ الحَذَر؛ فالأمرُ جِدٌّ!

المسألةُ السادسةَ عشرةَ: ذمُّ الكذبِ، وأهلِهِ، وأثرُ ذلك في الدعوةِ:

قال الإمامُ ابنُ القيِّمِ في «الفوائد» (ص٢٩٩-٣٠٠- «فوائده»-بتحقيقي):

«إيَّاكَ والكذبَ؛ فإنَّهُ يُفْسِدُ عليكَ تصوُّرَ المعلوماتِ على ما هي عليه، ويُفسِدُ عليكَ تصويرَها وتعليمَها للنَّاسِ، فإنَّ الكاذِبَ يُصَوِّرُ المعدومَ موجوداً، والموجودَ معدوماً، والحقَّ باطِلاً، والباطِلَ حقًّا، والخيرَ شرًّا، والشرَّ خيراً، فيَفْسُدُ عليه تصوُّرُهُ وعلمُهُ -عقوبةً له-، ثُمَّ يُصوِّرُ ذلك في نفسِ المخاطَبِ المغترِّ به الراكنِ إليه، فيُفْسِدُ عليه تصوُّرَهُ وعلمَهُ.

ونفسُ الكاذبِ مُعرِضةٌ عن الحقيقةِ الموجودةِ، نزَّاعةٌ إلى العدمِ، مُؤثِرَةٌ للباطِلِ.

وإذا فسَدَتْ عليه تلك الأفعالُ، وسَرَى حُكْمُ الكذبِ إليها، فصارَ صدورُها عنه كصدورِ الكذب عن اللِّسانِ؛ فلا ينتفعُ بلسانِهِ ولا بأعمالِهِ.

ولهذا كان الكذبُ أساسَ الفُجورِ؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ الكذبَ يهدي إلى الفُجورِ، وإنَّ الفُجورَ يهدي إلى النار**»[1].

وأوّلُ ما يسري الكذبُ مِن النَّفْسِ إلى اللسانِ فيُفسدُهُ، ثُمَّ يسري إلى الجوارحِ فيُفسِدُ عليها أعمالَها كما أفسدَ على اللسانِ أقوالَهُ، فيعمُّ الكذبُ أقوالَهُ

(١) رواهُ البخاريُّ (٦٠٩٤)، ومُسلم (٢٦٠٦، ٢٦٠٧) عن عبدِ الله بنِ مسعود.

وأعمالَهُ وأحوالَهُ، فيستحكِمُ عليه الفسادُ، ويَتَرامَى داؤُهُ إلى الهَلَكَةِ؛ إنْ لمْ يتداركْهُ اللهُ بدواءِ الصِّدْقِ يَقْلَعُ تلك المادَّةَ مِن أصلِها.

ولهذا؛ كان أصلُ أعمالِ القُلوبِ[1] -كُلِّها- الصدقَ.

وأضدادُها مِن الرِّياءِ والعُجْبِ، والكِبْرِ والفَخْرِ، والخُيَلاء والبَطْرِ والأشرِ، والعجزِ والكسلِ، والجُبْنِ والمهانةِ -وغيرِها- أصلُها الكذبُ.

فكلُّ عملٍ صالحٍ ظاهرٍ أو باطنٍ فمنشؤُهُ الصدقُ.

وكلُّ عملٍ فاسدٍ ظاهرٍ أو باطنٍ فمنشؤه الكذب[2].

واللهُ -تعالى- يعاقبُ الكذَّابَ بأنْ يُقْعِدَهُ ويُثَبِّطَهُ عن مصالِحِهِ ومنافعِهِ، ويُثيبُ الصادقَ بأنْ يُوفِّقَهُ للقيامِ بمصالحِ دُنياهُ وآخرتِهِ.

---

(١) وقال الإمامُ ابنُ القيِّم في «بدائع الفوائد» (٣/ ٧٠٥):

«فمعرفةُ أحكام القلوب أهمُّ مِن معرفةِ أحكام الجوارح؛ إذ هي أصلُها، وأحكام الجوارح مُتَفَرِّعةٌ عليها..».

(٢) ومصيرُه الخيانةُ!

فكيف إذا اجتمعَا -والعياذُ بالله-؟!

وفي «الصمت» (٥٤٨) لابنِ أبي الدنيا، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٢٦٣)، و«معجم الطبراني الكبير» (٨٩٠٩) -عن ابنِ مسعود-، قال:

«كُلُّ الخِلالِ يُطوَى عليها المؤمنُ؛ إلّا الخيانةَ، والكذبَ».

ورَوَى مثلَهُ ابنُ أبي شيبة (٥/ ٢٣٦)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٤٨٠٨)، وفي «السُّنَن» (٢٠٦١٦) -وقال: «وهو صحيحٌ» -عن سعدٍ-.

ورَوَى مثلَه -أيضاً- عبدُ الرزَّاق (٢٠٢٠١) عن الشَّعْبِيِّ.

فما استُجْلِبَتْ مصالحُ الدُّنيا والآخرةِ بمثلِ الصدقِ، ولا مفاسدُهُما ومضارُّهُما بمثلِ الكذب، قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[التوبة:١١٩]، وقال -تعالى-: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩]، وقال: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[محمد:٢١]، وقال: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة:٩٠]».

قلتُ:

وقال -رحمهُ اللهُ- في «إغاثة اللهفان» (ص٣٥٨):

«**عُقوبةُ الكاذبِ: إهْدارُ كلامِهِ، وردُّهُ عليه**».

ورَوَى الإمامُ أحمد (٢/ ٣٤٩)، وابنُ وَهْب في «الجامِع» (٤٦٤)، و(٥٣٧) عن أبي هريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لا يجتمعُ الإيمانُ والكُفرُ في قَلْبِ امرِئٍ، ولا يجتمعُ الكذِبُ والصِّدقُ -جميعاً-، ولا تجتمعُ الخيانةُ والأمانةُ -جميعاً-**».

وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٤١).

ورَوَى ابنُ أبي الدنيا في «الصمت» (٥٤٦) والخطيبُ في «الكفاية» (٣٠٥) عن ابن المبارك قولَهُ: «**أوَّلُ عُقوبةِ الكاذبِ -مِن كذِبِهِ- أنْ يُرَدَّ عليه صدقُهُ**».

قلتُ: وهذانِ الخُلُقانِ الذميمانِ -مُجتمعَيْنِ- هُما اللَّذانِ دَفَعانا -حثيثاً- لِمُقاطعةِ بعضِ مَن كان له قَدَمٌ بيننا -بعد كثيرِ صَبْرٍ، وكبيرِ نُصحٍ-، واللهُ المُستعانُ!

المَسْأَلَةُ السابعة عَشْرَة: تَأْثِيرُ الزَّمَانِ وَالمَكَان عَلى القَضَايا وَالأَعْيَان[١]:

وفي تحقيقِ هذا المعنى -وبيانه- نُقُولٌ علميَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ:

أولها -وهو أهمُّها -تأصيلاً وتفصيلاً-:

١- كلامُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٩)، قال:

«إن المسائل الخبريَّة العلميَّة قد تكونُ واجبةَ الاعتقاد، **وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبَّةً غيرَ واجبةٍ، وقد تُستَحَبُّ لطائفةٍ -أو في حال** - كالأعمال-سواءً-...».

.... في كلامٍ علميٍّ بديعٍ دقيقٍ، تقدَّم إيرادُهُ تامًّا - لأهميَّتِهِ ونفاستِهِ-.

٢- قال الإمامُ البَرْبَهارِيُّ في «شرح السُّنَّة» (رقم:١٥٣):

و«المِحنة في الإسلام بدعة، **وأما اليومَ**: فيُمْتَحَنُ بالسُّنَّة..».

قلتُ: فما الذي فَرَّقَ -حُكماً- بين (الأمس) و(اليوم) إلا النظرُ في المصلحة والمفسدة -بحَسَب اختلافِ الزَّمان-!

٣- قال شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥١٤):

«مَن أَمْكَنَهُ الهُدى من غير انتسابٍ إلى شيخٍ معيَّن؛ فلا حاجةَ به إلى ذلك، ولا يُسْتَحَبُّ له ذلك، بل يُكره له.

وأمَّا إن كان لا يُمْكِنُهُ أنْ يعبدَ اللهَ بما أَمَرَهُ إلا بذلك: **مثل أن يكونَ في مكانٍ**

---

(١) وهي مسألةٌ جديرةٌ بأنْ تُفْرَدَ بالتأليفِ.

يَضْعُفُ فيه الهُدى والعلمُ والإيمانُ والدِّينُ -يُعَلِّمُونَهُ ويُؤَدِّبُونَهُ- لا يبذُلون له ذلك إلا بانتِسابٍ إلى شيخِهم، أو يكون انتسابه إلى شيخٍ يزيدُ في دينِه وعلمِه- **فإنَّهُ يفعلُ الأصلحَ لدينِه.**

وهذا لا يكونُ -في الغالب- إلا لتفريطِه؛ وإلا: فلو طَلَبَ الهُدى على وجهه لوجدَه...».

قلتُ:

فما الذي جَعَلَ ما كان مكروهاً -في (مكان)- محموداً في (مكانٍ آخر)؛ إلا النظرُ في المصلحة والمفسدة؟**!**

٤- وقال شيخُ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٧) -مُتكلِّماً عن الأشاعرة-:

«... في كلامِهم مِن الأدلّةِ الصحيحةِ، ومُوافقةِ السُّنَّةِ ما لا يُوْجَدُ في كلام عامَّة الطوائف؛ **فإنهم أقربُ طوائفِ أهل الكلام إلى السُّنَّة والجماعة والحديث**، وهم يُعَدُّون مِن **(أهْل السُّنَّة والجماعة)** عند النَّظَرِ إلى مثل المعتزلة والرافضة -وغيرهم-.

بل هم (أهلُ السُّنَّة والجماعة) في البلادِ التي يكونُ أهلُ البدعِ فيها هم المعتزلةَ والرافضةَ -ونحوهم-».

قلتُ:

فما الذي جعلَ (أهلَ البدعِ) -**في مكانٍ**- هم -أنفسَهم- (أهلَ سُنَّةٍ) في مكانٍ آخَرَ؛ إلا **النَّظرُ في المصالح والمفاسد؟!**

ولكنْ؛ أين المُتَّعِظُون؟! وأين المعتبرون؟!

وانظُر -**في تفاوُت مراتب أهل البِدع**-: «دَرْء التَّعارُض» (١/ ١٥٣- ١٥٥)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧).

٥- وفي بيان أَثَر (الظروف) على إظهار المنهج، والدعوة إليه، والالتزام به: يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩) -ردًّا على زَعْمِ مَن شكَّكَ ببعض أهل السُّنَّة -زاعِماً أنه (يتَسَتَّرُ بمذهب السلف)؛ فقال:

«إن أردتَ بـ (التستُّر): الاستخفاءَ بمذهب السلف:

فيُقال: ليس مذهبُ السَّلَفِ مِـمَّا يُتَسَتَّر به إلا في بلاد أهل البدع -مثل بلاد الرافضة والخوارج-؛ **فإن المؤمن المسْتَضْعَفَ -هناك- قد يكتُم إيمانَهُ واستنانَه**؛ كما كَتَمَ مؤمنُ آلِ فرعون إيمانَه [كما في (سورة غافر)، آية:٢٨]، وكما كان كثيرٌ من المؤمنين يكتُم إيمانه -**حين كانوا في دار الحرب**-:

فإن كان هؤلاء في بلدٍ أنت لك فيه سلطانٌ -وقد تستَّروا بمذهب السلف-؛ فقد ذَمَمْتَ نفسَك؛ حيثُ كُنتَ مِن طائفةٍ يُسْتَرُ مذهبُ السلفِ عندهم.

وإن كنتَ من المُسْتَضْعَفِين المُسْتَتِرين بمذهب السَّلَف؛ فلا معنى لذمِّ نفسك...»[1].

٦- وَفِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٣/ ٣١٣) -بَعْدَ ذِكْرِ شَيْخِ الإِسْلاَم ضَرْبَ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لِصَبِيغٍ -لَـمَّا سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى (الذَّارِيَات)-؛ قَال -رَحِمَهُ الله-:

«وَقَدْ تَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ فِي تَفْسِيرِهَا؛ مِثْلُ: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِب مَعَ ابْنِ الكَوَّاء

(١) وللكلام تتمَّة، انظُر (ص٢٠٨).

-لـمَّا سَأَلَهُ عَنْهَا-؛ كَرِهَ سُؤَالَهُ لِمَا رَآهُ مِنْ قَصْدِه؛ **لَكِنْ عَلِيّ كَانَـتْ رَعِيَّتُـهُ مُلْتَوِيَـةً عَلَيْه، لَمْ يَكُنْ مُطَاعاً فِيهِم طَاعَةَ عُمَرَ حَتَّى يُؤَدِّبَه**».

قُلْتُ:

قِصَّةُ صَبِيغ: رَوَاهَا الدَّارِمِي (١٤٤)، وَأَحْمَد فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَة» (٧١٧)، وَالآجُرِّي فِي «الشَّرِيعَة» (١/ ٨٠)، وَعَبْد الرزَّاق فِي «الْمُصَنَّف» (٢٠٩٠٦)، وَفِي «تَفْسِيره» (٢/ ٢٤٩)، وَابْنُ بَطَّة فِي «الإِبَانَة الكُبْرَى» (٣٤٢) -وَغَيْرِهِما-:

وَأَمَّا قِصَّةُ ابْنِ الكَوَّاء: فَقَـدْ رَوَاهَـا عَبْـدُ الـرَّزَّاق فِي «تَفْـسِيرِه» (٣/ ٢٤١)، وَالشَّاشِي فِي «مُسْنَدِه» (٦٢٠)، وَابْنُ جَرِير فِي «تَفْسِيرِه» (٢٦/ ١٨٦)، وَالحَـاكِم فِي «مُسْتَدْرَكِه» (٢/ ٥٠٦).

وَصَحَّحَهَا ابْنُ كَثِير فِي «تَفْسِيرِه» (١٣/ ٢٠٧).

قلتُ:

ولعلَّ أوضحَ مِن ذلك -كُلِّه- كلامٌ لشيخِنا الإمام العلَّامة المحدِّث الفقيـه الألبانيّ -رحمه الله- وهُو مَن هو-؛ حيثُ قال في بعضِ «أجوبتِه»-:

٧- «إذا وَجَدْنَا في بعض عبارات السلف في الحُكم على مَن وَاقَعَ بدعـة بأنـه مبتدع؛ فهو مِن باب التحذير، وليس من باب الاعتقاد.

ولعلَّهُ يَحْسُنُ -بهذه المناسبة- ذِكْرُ الأثر المعروف عن الإمام مالكٍ، لَمَّا جـاءَهُ سائلٌ، قال: يا مالك: ما الاستواء؟ قال: «الاستواءُ معلـومٌ، والكيـفُ مجهـولٌ،

والسؤالُ عنه بدعةٌ، أَخْرِجُوا الرَّجُل؛ فإنَّهُ مُبتدعٌ»[1].

فهُو ما صارَ مُبتدِعاً بمجرَّدِ ما سألَ عن الاستواء!

إنَّما أرادَ أن يفهمَ شيئاً، لكنْ خَشِيَ الإمامُ مالكٌ أنْ يرميَ مِن وراء ذلك مخالفةَ العقيدةِ السلفيةِ، فقال: أَخْرِجُوا الرَّجُلَ؛ فإنَّهُ مبتدعٌ.

وانظُروا -الآن- كيف الوسائلُ تختلف:

هل ترى أنت وأنا -وبكرٌ، وعَمْرٌو، وزيدٌ -إلى آخره- لو سَأَلَنَا واحدٌ مِن المسلمين -أو من خاصة المسلمين- مثلَ هذا السؤال؛ نجيبُه بنفس جواب مالك؟! ونُلحقه بتمام كلام مالك؟! فنقول: **أخرجوا الرجل فإنَّهُ مبتدع؟**

لا؛ لماذا؟

لأن الزمن اختلف، فالوسائلُ التي كانت -يومئذٍ- مقبولةً، اليومَ ليست مقبولةً؛ لأنها تضرُّ أكثرَ مما تنفع».

قلتُ:

... وهو كلامٌ **فصلٌ جَزْل.. لا لهوٌ ولا هَزْل!**- لو فُهِمَ حَقَّ الفَهْمِ، وما صُودِرَ بسوءِ الوَهْم-!

---

(١) رواهُ الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وأبو نُعَيْم في «الحِلية» (٦/ ٣٢٦)، والخَطَّابي في «الغُنْيَة عن الكلام وأهلِه» (ص١٩)، وأبو الشيخ في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢١٤) -وغيرهم-.

وصحَّح سندَهُ الذهبيُّ في «تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ٢٠٩)، وابنُ حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٧).

... ولْنُقارِنْ بين زمانِنا -هذا- وقد عمَّتْ فيه الفُرْقَة، وتَشَتَّتَتْ فيه الكلمةُ، وتَفَتَّتَتْ فيه الوحدةُ-، وبين زمان مشايخِنا (الكِبار) -الثلاثة- وما كان فيه مِن اتِّفاق وارتفاق!!

... إنَّ فرقَ ما بين الزمانَيْن هو -نفسُه- فرقُ ما بين (الرِّفْق) و(العُنْف)!!! -في الاتِّجاهَيْن-!

وعليه؛ فإنَّ «هذا الزمنَ يحتاجُ مِنَّا إلى فقهٍ جديد -اليومَ-، وهو **(فقه القوة والضعف)**.

ولا يُمكِن أنْ يُنَزِّلَ فقيهٌ أو عالِمٌ أو داعيةٌ- أحوالَهُ الإسلاميَّةَ -دائماً- في **مستوىً واحدٍ** [دون تَمْيِيزٍ] بقوَّة المُسلمين، أو ضعفِهم، أو بلدٍ تظهرُ فيه قوَّةُ الإسلام، وفي بلدٍ يظهرُ فيه ضعفُ الإسلام، وضعفُ الدُّعاة، وضعفُ أهل الإسلام».

كما قال صديقُنا الفاضلُ، العلّامةُ المُتَفَنِّنُ، الوزيرُ الأثير، فضيلة الأستاذ الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -زادَهُ اللهُ إنعاماً، وإكراماً- في بعضِ «توجيهاتِهِ»...

فأين أولئك الغُلاةُ منها؟!

وأين العجِلُون المُتَسَرِّعُون عنها؟!

* * * * *

... ونَخْتم ما نحنُ فيه -مِنْ هَذِهِ (المُقَدِّمَة)- ولـو طالَـتْ-: بِـمَا أَوْصَى بِهِ الأَخُ الشَّيْخُ سُلْطَانُ العِيدِ[١] -نَفَـعَ اللهُ بـه- فِي رِسَالَتِهِ «**النَّصِيحَة..**» -إِخْوَانَهُ (السَّلَفِيِّين) فِي كُلِّ مَكان-؛ قائِلاً -مَا مُلَخَّصُهُ-:

١- «**أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَك، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُك، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِك**»[٢].

٢- خَفِ المَقَامَ بَيْنَ يَدَي اللهَ -جَلَّ وَعلا-.

---

(١) وقد جَرَحَ -جزاهُ اللهُ خيراً- بـ(**الجرح المُفَسّر**) (**المُقنِع**) -**بالتكـذيب**- بعـضَ (أهـل التشغيب!) -مِن دُعاةِ الغُلُوِّ المُريب-!

ومَعَ ذلك؛ أعرضَ عن جَرْحِهِ -هذا- أصحابُ هذا المجروحِ وإخوانُهُ!!

وما ذلك إلّا لأنَّهُ لمْ يُوافِق الهَوَى الطائر بهم!!

في الوقتِ ألذي هُم قـد أقـاموا الـدُّنيا (!) -ولم يكـادوا يُقعِـدُونَها!- في الانتِـصارِ لـدعوى (**وُجوب قبول الجـرح المفـسّر**) -خَـبْطَ لَـزْقٍ!-، دون ضـوابطها المعلومـة، ومِـن غـيرِ شُروطِهـا المرقومة!!!

فأيُّ تناقُضٍ أعجبُ؟!

ولهم -على كافّة درجاتِهم وَرُتَبِهم- تناقُضاتٌ وغرائبُ!

أغايــةُ (الحــقّ أنْ تُقْــصُوا مُخــالِفَكُم)   يا أُمَّـةً ضَـحِكَتْ مِـن جهلِهـا الأُمَـمُ؟!!

(٢) هذا **نصُّ** حديثٍ نَبَوِيٍّ صحيح:

رواهُ الترمذيُّ (٢٤٠٦) والبيهقيُّ في «الشُّعَب» (٨٠٥) -وغيرُهما- عن عبد الله بن عَمْرو.

وفي البابِ عن عُقبةَ بنِ عامِرٍ.

وانظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٨٩٠).

وَاحْذَرْ غايَةَ الحَذَرِ مِنَ **الوُقُوعِ فِي أَعْراضِ إِخْوَانِكَ السَّلَفِيِّين، أَوْ تَبْدِيعِهِم، أَوْ تَضْلِيلِهِم، أَوْ تَجْهِيلِهِم، أَوْ إِخْرَاجِهِم مِنَ السَّلَفِيَّة**، وَأَرْجِعْ هَذِهِ الأُمُورَ الكِبَارَ إِلى **العُلَمَاءِ الكِبَار**[1].

٣- احْذَرِ النَّمَّامِينَ **المُنْدَسِّين بَيْنَ صُفُوفِ السَّلَفِيِّين**، بِقَصْدِ الإِفْسَادِ وَإِثَارَةِ الفَوْضَى[2].

وَلاَ يَغُرَّكَ انْتِسَابُهُم -أَوْ تَحَزُّبُهُم- لِعَالِمٍ مِنَ العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين؛ فَإِنَّ مَشَايِخَنا (ابْنَ بَاز، وَالأَلْبَانِيَّ، وَابْنَ عُثَيْمِين -وَغَيْرَهُم-) بُرَآءُ[3] مِن هَؤُلاءِ **الَّذِينَ يَتَسَتَّرُونَ بِهِم**،

---

(١) قَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا فِي هَذا الوصفِ مِن تفصيل وتأصيل (ص١٥٦ -فما بعد)-؛ **فَإِنَّ (البَعْضَ) يَحْصُرُ (العُلَمَاء الكِبَار) فِي أُنَاسٍ مَخْصُوصِين -عنده! تَحَكُّماً -بِغَيْرِ بَيِّنَة!-؛ مِمَّا يَزِيدُ الفُرْقَة، وَيُضَاعِفُ المِحْنَة**...

وَفِي هَذَا بَلاَءٌ عَظِيمٌ..

فـ(العُلماء الكِبار) -يا هذا- موجودون؛ غيرُ ما تحصُرُ، وأكثرُ مِمَّا تذكُرُ!

ثمَّ؛ ألا تَرى -بربِّك- أنَّ هناك مِمَّن يُقالُ فيهم: **(علماءُ كِبار)؛ هم مُبتدعةٌ (كِبار)، أو ذوو جاه (كِبار)** -حَسْبُ- عندي وعندك؟!! **أَوْ مَنْ هُوَ (كَبِيرٌ) عِنْدَ غَيْرِك: لَيْسَ (كَبِيراً) -عِنْدَك-! أَو العَكْس!!**

وانظُر -تمثيلاً- ما سيأتي (ص٣١٨).

وَلِشَيْخِ الإِسلاَمِ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٠/ ٢٩١) -في نقدِ مثل هذه المفاضلات- كَلِمَةٌ غَالِيَةٌ؛ فَانْظُرْهَا.

(٢) كَمِثْلِ حالِ بعضِ مَن أَشَرْتُ إليهم -قريباً-!

(٣) وَيَأْتِي وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلاَءِ (الهُوج!) -**جَاهِلٌ لَجُوج!**- لِيَعْكِسَ القَضِيَّة، وَيَزِيدَ فِي البَلِيَّة -**قَائِلاً -أو ناقِلاً!**- بِحُمْقٍ بالِغ، وَجَهْلٍ دَامِغٍ سابغٍ-: **(الأَلْبَانِي بَرِيءٌ مِنْ تَلاَمِيذِه)!!!**

هَكَذا -ضربةَ لازِبٍ-كَمَا يُقَال-!!

وَالتَّارِيخُ شَاهِدٌ لاَ يَكْذِبُ؛ **لَكِنَّ المُعَاصَرَةَ حِرْمَان!!**

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ... =

وَيُخَالِفُونَ مَذْهَبَهُم وطَرِيقتَهُم، وَحِرْصَهُم عَلَى جَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّينَ[1].

٤- إِذَا جَاءَكَ مِنْ أَحَدِ البُلْدَانِ مَنْ يُشَنِّعُ عَلى إِخْوَانِهِ، وَيَنْقُلُ خِلافَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُم مِنْ نُصْرَةِ السُّنَّة: **فَلاَ تُصَدِّقُه، بَلْ تَثَبَّتْ مِنَ الشَّيْخِ المُتَكَلَّم فِيهِ** -مُبَاشَرَة-.

وَلاَ تَكُنْ عَوْناً فِي **نَشْرِ الشَّائِعَات**، فَيَنَالَكَ نَصِيبٌ مِنَ الإِثْم.

وَفِي الحَدِيث: «**كَفَى بِالمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِع**»[2].

= **قد تُنكِرُ العَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِن رَمَدٍ**
ويُنْكِرُ الفَمُ طَعْمَ الماءِ مِن سَقَمِ !

(١) هَذَا مِعْيَارُ حُبِّنَا لِمَشَايِخِنا، وَمِيزَانُ الْتِزَامِنَا بِمَنْهَجِهِم، وَأَخْلاَقِهِم..

وَكَمْ -وَكَمْ- كُنَّا نَسْمَعُ شَيْخَنا الإِمَامَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ الله- يَقُول: (**مِنْ ثِمَارِهِم تَعْرِفُونَهُم**) ...

وَ(ثِمَارُ!) أُولَئِك -كَمَا يَشْهَدُ (وَيُشَاهِدُ) كُلُّ عَاقِلٍ-: عَوْسَجٌ وَحَنْظَل!!

وَنَحْنُ عَنْ ذَا -بِحَمْدِ الله- بِأَبْعَدِ مَنْزِل..

بَلْ مَا غَاظَهُم (!) مِنَّا -ووجَّه زَنَابِيرَهُم (أَيْ: دبابيرَهم!) علينا!- **إِلاَّ عَدَمُ سُلُوكِنَا مَسَالِكَهُم الرَّدِيَّة، وَصَنَائِعَهُم الغَضَبِيَّة، وَطَرَائِقَهُم (الحِزْبِيَّة)**...

وَقَدْ قِيلَ -قَدِيماً-: (**لاَ تُثِيرُوا الزَّنَابِير؛ فَتَلْدَغَكُم، وَلاَ تُخَاطِبُوا السُّفَهَاء؛ فَيَشْتِمُوكُم**) -كَمَا فِي «تَفْسِيرِ الرَّازِي» (٢/ ١٣٤)-.

وما أكثرَ ما سمِعنا شيخَنا الإمامَ الألبانيَّ -رحمهُ اللهُ- يقولُ: «**قال الحائطُ للمِسمار: لِمَ تَشُقُّنِي؟! قال: سَلْ مَن يَدُقُّنِي**»!!

(٢) رواهُ الإمامُ مُسلمٌ في مقدِّمَةِ «صحيحِه» (١/ ١٠) عن ابنِ مسعودٍ.

وروَى -قَبْلَهُ- عن الإمام مالِكٍ قولَه:

«**اعلمْ أنَّهُ ليس يَسْلَمُ رجُلٌ حدَّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ، ولا يكونُ إماماً -أبداً- وهو يُحدِّثُ بكُلِّ ما سَمِعَ**».

٥- كُـنْ -أَخِـي- مِمَّـن يَـسْعَى لِلإِصْـلاَحِ بَـيْنَ الإِخْـوَان، وَلَمِّ الـشَّمْل، وَرَأْبِ الصَّدْع، وَتَخْفِيـفِ آثَـار هَـذِهِ الفِتْنَـة قَـوْلاً وَعَمـلاً، وَاللهُ لاَ يُـضِيعُ أَجْـرَ المُصْلِحِين المُحْسِنِين.

٦- الاشْتِغَالُ بِالعِلْمِ النَّافِعِ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ خَيْرٌ عِنْدَ اللهِ وَأَبْقَى، وَخَيْرٌ مِـنْ **أَنْ تَزُجَّ بِنَفْسِكَ فِي خُصُومَاتٍ عِلْمِيَّةٍ لاَ تُحْسِنُهَا**.

وَحَسْبُكَ أَنْ تُحِيلَ فِي دَقَائِقِ هَذِهِ المَسَائِلِ إِلَى **العُلَمَاءِ الكِبَار**.

٧- احْرِص عَلَى إِظْهَارِ فَضَائِلِ إِخْوَانِك، وَادْعُ لَهُـمْ بِظَهْـرِ الغَيْـب، وَتَجَنَّب **أُسْلُوبَ بَعْضِ الحَمْقَى**[١]؛ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ أَخُوهُ السَّلَفِيُّ بَادَرَ -لِيَصْعَدَ عَلَى كَتِفَيْهِ- قَائِلاً: **فُلاَنٌ عَلَيْهِ مُلاحَظَات!**

سُبْحَانَ الله! **وَمِنْ مِنَّا لَيْسَ عِنْدَهُ تَقْصِير؟!**

٨- اِسْأَلْ رَبَّكَ حُسْنَ الخِتَام، **وَالثَّبَاتَ عَلَى السُّنَّة**، وَتَعَوَّذْ بِـهِ مِـنَ الفِـتَنِ مَـا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَن».

فـ«**والله؛ لا نخافُ على دعوتِنا إِلَّا مِن أنفُسِنا**»[٢]...

٩- إِيَّاك والمشاغبةَ والتشغيب؛ فهو فِعْلُ كُلِّ شَكَّاكٍ مريب:

---

(١) **وقد كَثُرُوا وتكاثَرُوا!!!**

(٢) مِن كلامِ العلَّامةِ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ-؛ فيما نقله عنه تلميذُه الأخُ الشَّيْخُ محمد الإمام -وفَّقَهُ اللهُ- في كتابِهِ «التنبيه الحَسَن في موقف المسلم مِن الفِتن» (ص٦٨).

قال ابنُ حزم في «الفِصَل» (٢/ ١٠٢):

«**فكُلُّ ما ثَبَتَ بِبرهانٍ؛ فعُورضَ بشيءٍ: فإنَّما هو تشغيبٌ** -بلا شَكٍّ-».

وعَرَّفَ الجُويني في «البُرهان» (٢/ ٨٤٣) **(التشغيب)** بأَنَّهُ:

«**الكلامُ غير المُستنِد إلى مأخذ**».

وما أجملَ ما قالَهُ العلاّمةُ السِّراجُ البُلْقِينيّ في «محاسن الاصطِلاح» (ص١٧٦):

«**الانتهاضُ بمجرَّدِ الاعتراض: مِن جُملة الأمراض**».

لذا؛ وصفها العلاّمةُ ابنُ حزم في «الإحكام» (٣/ ٣٥٥) بأنَّها:

(كلامُ الجهل، والتكلُّم بغير علم)...

وقال في موضعٍ آخَرَ -منه- (١/ ٣٧):

«**الشغَب: تمويهٌ بحجَّةِ باطلٍ، بقضيَّةٍ -أو قضايا- فاسدة؛ تقودُ إلى الباطل**».

وعليه؛ «**فإنَّ المُشَغِّبَ لا يستحقُّ جواباً:**

فإنْ لجَّ وتمادَى في غَيِّهِ: أُعْرِضَ عنهُ؛ لأن أهلَ العلمِ إنَّما يتكلَّمُونَ على ما فيه حُجَّةٌ أو شُبهةٌ؛ **فإذا عَرِيَ الجدلُ عن الأمرين إلى الشغَب لم يكن فيه فائدةٌ**، وكان الأَوْلَى بذي الرأي الأصيل والعقل الرصين: **أنْ يصونَ نفسَه، ويرغبَ بوقتِه عن التضييعِ معه**، ولا سيَّما إذا كان الاشتغالُ به **مما يُوهِمُ الحاضرين** أنَّ صاحبَهُ

سالكٌ لطريقِ الحجَّةِ! فإنَّهُ ربَّما كان ذلك بما يُرى منه مِن **حُسن العبارة**، والاغترار بإقبالِ خصمِه عليه بالمناظرة!

فحَقُّ مثلِ هذا: أنْ يُبيِّنَ له: أنَّهُ على **جهةِ المشاغبةِ**، دونَ طريقِ الحُجَّةِ أو الشبهة» -كما في «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٨٢)-.

واللهُ -وحدَهُ- المُستعانُ...

* * * * *

وبعد: فإنَّهُ ليس يَخفَى على مَن يُعايِشُ النَّاسَ، ويَتَعانَى المُعاملةَ معهم -على تنوُّعِ طبقاتِهم، واختلافِ درجاتِهم -أنَّهم- ساعةَ الخِلافِ- تَعْظُمُ فيهم رغبةُ العُقولِ في النَّصْر، ويشْتَدُّ بهم «**حِرْصُ النُّفوسِ على الانتصار؛ ولو كان بِتَصَيُّدِ الشُّبُهاتِ البعيدة، وتعسُّفِ الاسْتِدلالاتِ**»[1] العجيبة، -إلَّا مَن رَحِمَ اللهُ-...

ومِن أعْجَبِ شيءٍ يكونُ: أنَّ الكثيرَ مِن (النَّاس) قد يتناقلونَ كلماتٍ[2]، ويتجاذَبونَ أقوالاً؛ ليْسُوا هُم في ثَبْتٍ مِنها، أو ثِقَةٍ بها؛ وإنَّما يجِدُ الواحدُ منهم قولاً «**يُشاعُ، ويُتَحَدَّثُ به عندَهُ؛ فيُقِرُّهُ، ويسمعُهُ، ويَسْتَوْشِيه**»[3]!

---

(١) كما قالهُ صاحبُ «**ظاهرة الإرجاء!**» (٢/ ٤٥٣)-على مذهب (**رَمَتْنِي بدائِها وانْسَلَّتْ**)!!-!!

وانظُر ردِّي عليه -كَامِلاً- في كتابي «**الدُّرَر المتلألِئة بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِرْيَةَ مُوافَقَتِهِ المُرْجِئَة**».

(٢) قد تكونُ (عُنواناً) لكتاب! أو كلمةً مِن جواب!! فينقلونَها -مِن غير تحقُّق- أهي خطأٌ أم صواب؟!!

ومثلُ هذا الصَّنِيع لا يضُرُّ إلَّا صاحبَه...

وأمَّا المَقُولُ فيه الكلامُ؛ فإنَّهُ لا يتأثَّر، ولا يتكَدَّر..

بل يُكَرِّرُ:

لا أُبالي أَضَجَّ بالقَدْحِ غُمْرٌ   أمْ لَحَانِي عن ظَهْرِ غَيْبٍ جَهُولُ!

(٣) قطعةٌ مِن حديثِ الإفْكِ؛ رواهُ البخاريُّ (٤١٤١)، ومسلمٌ (٢٧٧٠).

هكذا .. **بلا تَرَوٍّ، ولا تَأَنٍّ**... وإنَّما مِن باب التَّسْفِيه والتشويه -لَيْسَ إلاَّ-!

«فَلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- امرؤٌ على نفسِهِ، **ولْيُفَكِّرْ في أنَّ اللهَ -تعالى- سائلٌ سمعَهُ وبصرَهُ وفؤادَهُ**[1] **عمَّا قالَهُ ممَّا لا يقينَ**[2] **عندهُ به.**

ومَن قَطَعَ على إنسانٍ بأمرٍ لمْ يُوْقِفْهُ عليه: فقد واقعَ المحذور، وحَصَلَ له الإثمُ في ذلك»[3] -وَالشُّرُور-.

وطالبُ العلمِ المُريدُ للحقِّ، الراغبُ به -ولو على نفسِه- يعلمُ أنَّ اللهَ رقيبٌ عليه، شهيدٌ على قلبِه؛ فلا يُبْدِي خلافَ ما يُسِرُّ، ولا يُعْلِنُ غيرَ ما يكتتمُ..

فلا يُزخرِفُ قولاً، ولا يُزَيِّنُ لفظاً -يُريدُ به إبطالَ حقٍّ أو إحقاقَ باطلٍ-؛ لأنَّ اللهَ به عليمٌ، وله سميعٌ بصيرٌ؛ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾.

ولا أجدُ مِن مُقابلةٍ أذكُرُها، أو مُوازَنةٍ أُشيرُ إليها -لِبيانِ الفَرْقِ بين فئةِ المُستوي حالُهُ -ظاهراً وباطِناً-؛ وبينَ فئةِ المُدَّعي خِلافَ ما هو عليه- بجَدَلِهِ، أو زُخْرُفِ قولِه، أو التلاعُبِ بكلامِه-: أحسنَ مِن كلماتِ ذاك الصَّحابيِّ الجَلِيل؛ التائبِ، العائدِ، الراغبِ، الذي عَظُمَ عندهُ ذنبُهُ، وكَبُرَ عليه حالُهُ، فجاءَ مُبادِراً إلى النبيِّ ﷺ؛ يقولُ له **بلسانٍ صادقٍ، وكلامٍ واثقٍ:**

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾...

(٢) **أَيْنَ هُوَ (اليَقِينُ) مِن أَكْثَرِ المُتَدَاوِلِ -الآن- بَيْنَ الرَّعَاع -بِلاَ اقْتِنَاع-؟!**

(٣) «النُّبَذ في أصول الفِقه» (ص٤٦) للإمامِ أبي محمد ابنِ حَزْم.

«والله لو جَلَسْتُ عند غيرِكَ مِن أهل الدُّنيا: لرأيتُ أنْ سأخرجُ مِن سَخَطِهِ بعُذْرٍ!

ولقد أُعْطِيتُ جَدَلاً، ولكنِّي -والله- لقد علمتُ:

لَئِنْ حدَّثْتُكَ -اليومَ- حديثَ كذِبٍ تَرْضى به عَنِّي: ليُوشِكَنَّ اللهُ أنْ يُسْخِطَكَ عليَّ.

ولَئِنْ حدَّثْتُكَ حديثَ صِدْقٍ تجدُ عليَّ فيه: إنِّي لأرجو فيه عَفْوَ الله»(١).

.. فهذا هو المِعْيارُ الشَّرْعِيُّ، والميزانُ الأُخْرَوِيُّ؛ الذي تُوْزَنُ به الأُمورُ، وتُضْبَطُ خِلالَهُ المواقفُ...

ولئن كان الصِّدقُ (قد) يُوقِعُ صاحبَه -حيناً- بشيءٍ مِن الابتلاء: فما هذا إلا بسبب **غِرَّةِ المؤمن وصفائِهِ؛ وهو -بِمِنَّةِ ربِّهِ وتوفيقِهِ- إلى خيرٍ قادمٌ، وعلى بِرٍّ مُقْبِلٌ...**

وإذا كان البَهْتُ والرَّيْبُ قد يُعْلِي ذِكْرَ المُتَلَبِّسِ به -حيناً- لِـخِبِّهِ- ويرفَعُهُ؛ فإنَّهُ سيكونُ آخِذاً له إلى مجرَّةِ الهاوِيَة... ليكونَ السُّقوطُ -له- أشدّ، إنْ لمْ يُقِرَّ بالحقِّ، أو يُرَدّ...

«والحقُّ دائماً في انتصار، وعُلُوٍّ، وازْدِياد، والباطلُ في انخِفاض، وسَفالٍ، ونَفاد»(٢).

---

(١) قطعةٌ مِن حديثِ المُخَلَّفِين -رضي اللهُ عنهم-؛ رواهُ البخاريُّ (٤٤١٨)، ومسلمٌ (٢٧٦٩).

(٢) «الانتصار» (ص٢٦٤ و٢٨٤) لابن عبد الهادي.

«وما أَسَرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أبْداها اللهُ على صَفَحاتِ وَجْهِه، وفلَتَاتِ لسانِه»[١].

ونبيُّ الإسلامِ -عليه الصلاة والسلام- يقولُ: **«المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ، والفاجِرُ خِبٌّ لئيمٌ»**[٢].

... «فَاللهَ! اللهَ!

عَلَيْكُم بِالجَماعَةِ وَالائْتِلافِ عَلَى طَاعَةِ الله وَرَسُولِهِ، وَالجِهَاد[٣] فِي سَبِيلِهِ؛ يَجْمَعِ اللهُ قُلُوبَكُم، وَيُكَفِّرْ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُم، وَيَحْصُلْ لَكُمْ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧٢)، وَ«الجَوَاب الصَّحِيح» (٦/ ٤٨٧) -وَغَيْرُهُما-.

وَنَسَبَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلى سيِّدنا عُثْمان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-!

وَلَمْ أَجِدْ لَهُ سَنَداً صَحِيحاً -بَعْدَ بَحْثٍ-!

(٢) رواهُ أبو داود (٤٧٩٠)، والترمذيُّ (١٩٦٤)، وأحمد (٩١٠٧)، والحاكِم (١٢٨)، والبخاريُّ في «الأدب المُفرد» (٤١٨) عن أبي هريرةَ.

وانظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٣٥).

... فَمِن أَيِّ الصِّنْفَيْنِ -أَنَا وَأَنْتَ- أُخَيَّ؟!!

﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ ..

(نَرْجُو) أَنْ نَكُونَ -أجمعين- مِنَ الصِّنْفِ الأَوَّلِ -باليقين-...

وَالله -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ ..

و... حُسْنُ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ العَمَل!!

(٣) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة في المحبَّة» (ص١٣٢-١٣٣):

«لا بُدَّ في الإيمان مِن التعاون والتناصُر على فِعْل ما يحبُّه اللهُ -تعالى-، ودفع ما يُبْغِضُه اللهُ -تعالى-.

وهذا هو الجهادُ في سبيلِه».

وانْظُر أَنْواعَ الجِهَاد؛ فِي: «زَاد المَعَاد» (٣/ ٩).

أَعَانَنا اللهُ وَإِيَّاكُم عَلَى طَاعَتِهِ وَعِبادَتِه، وَصَرَفَ عَنَّا وَعَنْكُم سَبِيلَ مَعْصِيَتِه.

وَآتَانا وَإِيَّاكُم ﴿فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾، وَوَقَانا عَذَابَ النَّار.

وَجَعَلَنَا وَإِيَّاكُم مِمَّن رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَأَعَدَّ لَهُ جَنَّاتِ النَّعِيم، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير.

وَهُوَ حَسْبُنا وَنِعْمَ الوَكِيل.

وَالحَمْدُ لله وَحْدَه، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ -وَسَلَّم-»[1].

* * * * *

(١) «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٤٢٣)، لِشَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّة.

قال العبدُ الفقير إلى ربِّه العليِّ القدير (*علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري*) -عفا اللهُ عنهُ -مُسْتَعِيناً بالله-وَحْدَه-:

قد تَمَّ الفراغُ مِن (أصلِ) هذه (المقدِّمَةِ)، ومُراجعتِها، مع غُروبِ شمسِ يومِ الجُمُعَةِ، الثانيَ عَشَرَ مِن شهرِ رمضان (١٤٢٩هـ).

وأنا أُهَيِّئُ نفسي للسَّفَرِ إلى بيتِ الله الحرام لأداء العُمرة؛ سائلاً اللهَ -تعالى- أنْ يتقبَّلَها منِّي -وسائرَ عَمَلِي-؛ إنَّهُ -سبحانَه- وليُّ ذلك والقادِرُ عليه.

ثُمَّ زدتُ عليها، وراجعتُها، ودقَّقْتُها -في أيَّامٍ وأيَّام-؛ آخِرُها الأيام الأخيرة مِن شهرِ ذي القَعْدَة -مِن السَّنَةِ نفسِها- قُبَيْلَ سَفَرِي للحَجِّ- يسَّرَهُ اللهُ لي، وتقبَّلَهُ مِنِّي-.





بـــداية

النصيحــة

بقلم

عالم جليل، يُرْشِد (أخاً له) إلـــى سواءِ السَّبيل

-بالحُجَّةِ والدَّلِيل-



بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، وعلى آلِهِ وصحبِه ومَن اتَّبَع هُدَاه.

أمَّا بعدُ:

فَإِنَّ أَهَمَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ وَيُفْهَمَ -فِي بَابِ (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ)- **بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الحَدِيث، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ**[1] -فِيمَا بَيْنَهُم-ابْتِداءً- الإِجابَةُ عَنْ سُؤَال:

(١) فأصحابُ البدعِ والمبتدعةُ ليسوا مِنْ أَهْلِ هذا الباب، وليسوا هم مُتبَوَّءاً للصواب... وإنَّما كلامُنا لدُعاة السُّنَّة الأصحاب.

فلا تُغالِط نفسَك -أَيُّهَا المُتَرَبِّصُ المُرْتَاب-! فتحملَ أيًّا مِن كلامي على مَنْحَى الشَّكِّ والارتياب -بالتَّباب-!

(١)

هل يشترط على الجارح بيان أسباب الجرح؟

وَالجَوابُ أَنْ يُقال:

١- مِن **الباطلِ** قولُ القائل: «لا يُشْتَرَطُ هذا بالنسبة لأسبابِ الجَرْحِ؛ إذ بيانُ أسبابِ الجَرْحِ والتَّعديلِ في عِلْمِ الرِّوَايَةِ!

وليس في كلامِ المُخَالِفِينَ في مناهجِهم، وفي سُلوكِيَّاتِهِمْ»[١]!!

فَإِذَا وُجِدَ أشخاصٌ مُعَيَّنون مَشْهُورُون عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهِم عُلَمَاءُ -في نَظَرِ النَّاسِ[٢]-؛ فَلاَ يَجُوزُ إِخْراجُهُم مِنَ السَّلَفِيَّةِ-بِسُهُولَة-!

---

(١) وللشيخ **ربيع بن هادي** -حفظه الله- مقالٌ هامٌّ -عُنوانُه-: «**الإسناد خَصِيصَةُ هذه الأُمَّة، والجرح والتعديل قائمٌ في الرواة ما بقي هذا الدين**».

(٢) ولهذا اعتبارُهُ وقيمتُهُ؛ فتنبَّه.

وَهَذَا مِنْ مُرَاعَاةِ الزَّمَانِ وَالمَكَان، وَاخْتِلاف الأَعْرَاف عِنْدَ الحُكْم على الأَعْيَان.

وَهُوَ فِقْهٌ دَقِيقٌ؛ لاَ يُدْرِكُ مَرَامِيَهُ وَأَبْعَادَهُ إلاَّ القَلِيلُون...

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّة» (٤/ ١٣٥):

«الذي يَدُلُّ على فضيلةِ العُلماء: ما اشْتَهَرَ مِن عِلْمِهِمْ عند النَّاس، وما ظَهَرَ مِن آثارِ كلامِهم وكُتُبِهم».

وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهِم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ[1].

فَإِذَا لَمْ يُؤْتَ بالأدِلَّةِ وأسبابِ هذا الجَرْحِ رَأَى الناسُ أَنَّ هَذا ظُلْمٌ لهم، وَتَعَدٍّ عَلَيْهِم، وَطَعْنٌ فِي دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فَصَارَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِم مُتَّهَماً عند الناسِ؛ فيحتاجُ إلى اسْتِبْرَاءِ دينِهِ وعِرْضِه[2].

وَأَقُولُ لَك -أَيُّها الجَارِح-:

---

(١) **فَلَوْ قِيل: التثبُّتُ -هُنا- مرفوض!**

لكان هذا هو المرفوض!! وعكسُهُ هو المفروض...

وفي «السُّنَّة» (٥١٣) -للخَلَّال- عن أبي جعفر حمدان بنِ عليٍّ، أنه سمِعَ الإمامَ أحمدَ، قال -في مسألة تفضيل أبي بكرٍ وعُمَرَ ثُمّ الوُقوف!-:

وكان يحيى بنُ سعيد يقول: عُمَر وقِف، وأنا أقِف.

قال أبو عبد الله: وما سمعتُ أنا هذا مِن يحيى، حدَّثني به أبو عُبَيد عنه، وما سألتُ أنا عن هذا أحداً!

وما أصنعُ بهذا؟!

قال أبو جعفر: فقُلتُ: يا أبا عبد الله! مَن قال: أبو بكر وعمر؛ هو عندك مِن أهل السُّنَّة؟

قال: **لا تُوقِفْنِي هكذا، كيف نصنعُ بأهلِ الكوفةِ؟!**

قال أبو جعفر: وحدَّثَنِي عنه [أي: عن الإمام أحمد] أبو السَّرِيِّ عبدُوسُ بنُ عبد الواحدِ، قال: **إخراجُ الناسِ مِن السُّنَّةِ شديدٌ.**

وفي هذا الخبرِ ثلاثُ فوائدَ:

١- أهميَّة التثبُّت، والرواية عن الثقة.

٢- عدم التوسُّع في موضوع الامتحان.

٣- التوقِّي الشديد في حُكم الإخراج مِن أهل السُّنَّة.

وانظُر -في أصل مسألة التفضيل- «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٥).

(٢) وَهَذَا هُوَ **الأَصْلُ الأَوَّلُ** -فِي هَذا الباب-.

إِنْ لَمْ تفعلْ -**مُبَيِّناً بالحُجَّةِ والبيِّنَةِ والدَّلِيل**- طَعَنَ فيك الناسُ -ولَنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُك- بهذا الطَّعنِ-؛ **فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ**[1]!

---

(١) والتي قد لا تكونُ إلا انتصاراً لداعيةِ الهوى!!

وَلِلتَّارِيخ -وَالإِنْصَاف- ابْتِداءً- **أَقُول**:

قرأتُ فتوى للشيخ عبد الله الجِبْرِين -رحمهُ اللهُ- وهو عضو (**هيئة كبار العلماء**)، وعضو (**اللجنة الدائمة للإفتاء**) -سابقاً- في (موقِعِه الرسميّ) -على الإنترنت- (برقم:١١٠٨) يقولُ فيها:

« **ربيع المدخلي** ليس هو مقبولَ الكلام في الجرح والتعديل؛ فإنَّ له أخطاءً في كتُبِهِ، تدلُّ على جهلِه -أو تجاهُلِهِ- بما يقولُ...»!!

قلتُ:

وَقَدْ أَثْنَى الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي المَدْخَلِي فِي كِتَابِهِ «الإِرْهَاب» (ص١٠٧) عَلَى الشَّيْخ ابْن جِبْرِين -حَفِظَهُما الله-؛ قَائِلاً:

«الشَّيْخُ عَبْدُ الله[بنُ جِبْرِين] مِنَ **العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين** -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ-».

وبعد وفاتِهِ -رحمهُ اللهُ- أَثْنَى عليه سماحةُ الشيخُ المُفتِي عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وفضيلةُ الشيخ صالح الفوزان -حفظهُما الله-.

وَمَعَ ذَلِكَ أَقُول:

إذْ لم يُبَيِّن الشيخ ابنُ جِبرين -رحمهُ اللهُ- دليلَ ذلك -**المقنع**-، وَحُجَّتَهُ البُرْهانِيَّةَ؛ فكلامُه غيرُ مقبولٍ!

نقولُ هذا له ولغيره، وفي هذا وغيره! **فالحُجَّةُ بالحُجَّةِ، والدَّليلُ بالدَّليل**.

ولو فَتَحْنا بابَ التَّراشُقِ بالتُّهَم -جِزافاً-: لكان بابَ شرٍّ مُشْرَعاً -عظيماً- لا يُغْلَقُ...

نَعَمْ؛ **كُلٌّ رَادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْه**، وَلاَ طَاعَة إِلاَّ بِشَرْعِيَّةِ القَنَاعَة؛ وَإِلاَّ:

لَبِسَتْنا حِزْبِيَّةُ أَيَّةِ حَرَكَةٍ أَوْ جَمَاعَة -سواءً بسواءٍ-!! =

ولا يُحْسَمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ **(المُقْنِعَةِ)** [١] بهذا الإخراجِ مِنَ السَّلَفِيَّة.

وقد تُطَالِبُ -أنت نفسُك!- بذِكْرِ الأسبابِ -إنْ جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو أَخْرَجَكَ مِن السَّلَفِيَّةِ-!

٢- ومِن هذا -أيضاً- أنْ يُقالَ: إذا تعارضَ جَرْحٌ مُبْهَمٌ، وتَعْدِيلٌ: فالرَّاجِحُ -وَلاَ بُدَّ- تفسيرُ هذا الجَرْحِ المُبْهَمِ.

وَلاَ شَكَّ أَنَّ الاشْتِهَارَ بالدِّينِ والسُّنَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والدعوةِ لها أقْوَى مِن التعديل الصادر مِنْ عالِمٍ أو عَالِمَيْن[٢].

والكلامُ في المُخالِفِين -وفي مناهِجِهم وسُلوكيَّاتِهم- مِن أَهَمِّ ما يَدْخُلُ في

= **فهَدَادَيْكَ -أَيُّهَا المُدَّعِي- وحَنَانَيْك**..

ومِن ناحيةٍ أُخرَى:

ما موقفُ الطاعِنِينَ بسلفيَّةِ الشيخ الجبرين -مع أنَّ لنا مآخذَ عليه!- مِن ثناءِ أُولئكَ المشايخ السلفيِّين عليه؟!

ولماذا لا يتَّخِذُونَ منهُم موقفاً كالذي اتَّخَذُوهُ مِنَّا؟!

أو لِنَقْلِبَ السُّؤالَ-: لماذا لم يتَّخِذُوا مِنَّا موقِفاً كالذي اتَّخَذُوهُ منهُم؟!

(١) فقد يكونُ بعضُها غيرَ مُقْنِع؛ كما أشارَ العلَّامَةُ المُعَلِّمِي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧) إلى وجودِ **(جرح مفسَّر بما لا يقدح)**؛ فتأمَّلْ.

وهذا الكلامُ الجليل يُبيِّنُ حُكمَ أمرَيْن (مهمَّيْن):

الأول: لُزُوم بيان أسباب الجرح مِن قِبَلِ (الجارِح).

الثاني: أنَّ هذا (اللُّزومَ) ليسَ ذا صِلَةٍ -حَتْماً- بوُجوب قَبولِ (جرحِه)؛ **فقد لا يُقْتَنَعُ به؛ فيُرَدُّ!**

وانظُر ما تقدَّم (ص٢١٥ و٢٣١).

(٢) **فَكَيْفَ إِذَا كَانَا مُجْتَمِعَيْنِ؟! وَكَانَ التَّعْدِيلُ مِنْ عِدَّةِ (عُلَمَاء) -لاَ وَاحِدٍ، وَلاَ اثْنَيْنِ-!**

بابِ الجَرْحِ؛ لأنَّ هناك تَلازُماً بين الأشخاصِ ومناهجِهم؛ **فالَّذي يَطْعَنُ في منهجِ الشخصِ يَطْعَنُ فيه.**

ولِذا؛ تَرَى السَّلَفَ يُبيِّنُونَ -بالأَدِلَّةِ[1]- ضَلالَ أَهْلِ البِدَعِ، وفسادَ مناهجِهم.

وَلَـهُمْ في ذلك المؤلَّفاتُ التي لا تُحْصَى -وسيأتي ذِكْرُ بعضِها-.

وأَرَى أَنَّهُ لا مَنَاصَ مِن ذِكْرِ بعضِ كلماتٍ لأهلِ العِلْمِ في اشْتِراطِ تفسيرِ الجَرْحِ المُبْهَمِ، وَرَدِّ بَعْضِ أنواعِ الجَرْحِ [2]، فأقولُ:

---

(١) ليس بمُجَرَّد الدعاوى، والتهويل، **والتشويش! والتَّحْرِيش!!**

ولا تُقبَل الدعوى -أصلاً- إلا ببيِّنَة.

وبشرط أن تكونَ البيِّنةُ ظاهرةً واضحةً مُدَلَّلَةً..

ولا يُغْمَزُ بالمُطالِبِ بها، والمُتَثَبِّتِ منها!

وإلا؛ لَزِمَنا قَبولُ قول المُتَخَالِفَيْنِ -كيفما كان-!

فيُقال -حينئذٍ-: **تعارَضا؛ فتَساقَطَا...**

وانظُر «النُّكَت على مقدمة ابن الصَّلاح» (٣/ ٣٥٩) -للزركشي-، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٤٥) -للحافظ ابن حَجَر-.

(٢) أيْ: **حَتَّى لَوْ كَانَ مُفَسَّراً -أَحْياناً-.**

فَمَا كَانَ جَرْحاً قَادِحاً عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ (قَدْ) لاَ يَكُونُ كَذَلِكَ عِنْدَ آخَرين.

وَهَذِهِ بَدَهِيَّةٌ لاَ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ -فَضْلاً عَنْ حَشْدٍ لأَدِلَّةٍ-!

فلا أدري (!) كيف جعلَها (**البعضُ!**) مسألةَ خلافٍ مُعتبَر!

وإلاَّ؛ فَهَلْ يُقَال: إنَّ اخْتِلافَ عُلَماءِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل فِي (قَبُولِ التَّعْدِيل) -حَسْبُ-، أَوْ فِي **(الجَرْحِ المُبْهَم) -فقط-؟!**

هذا جِدُّ بعيد، بل هو -في الحالِ والمآل- طعنٌ بهم شديد..

والحقُّ ما ذكرتُهُ؛ فهو نَظَرٌ حَقٌّ وَسَدِيد: =

رَجَّحَ ابنُ الصَّلَاحِ [(١)] أنَّ التَّعديلَ مقبولٌ مِنْ غيرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ.

وأنَّ الجَرْحَ لا يُقْبَلُ إلاَّ مُفَسَّراً مُبَيَّنَ السَّبَبِ؛ **لأنَّ الناسَ يَخْتَلِفُونَ فيما يَجْرَحُ وما لا يَجْرَحُ**[(٢)].

= ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ -دونَ المُجادِلِ العَنيد-!

ألا ترى -مَثَلاً- أنَّ المُتَشَدِّدَ في الجرحِ (قد) يُرَدُّ جرحُهُ مع (تفسيره) له!!

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الثَّانِي**؛ فَافْهَم.

(١) فِي «عُلُوم الحَدِيث» (ص٩٦).

(٢) وَهَذا دَلِيلٌ ظاهرٌ قويٌّ على مَا ذَكَرْتُهُ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ حَوْلَ (**الجَرْحِ المُفَسَّر**)، وَاخْتِلافِ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ فِيه -قبولاً وردًّا-.

لِذا؛ أَلَّفَ الإمامُ أبو حفص ابن شاهين كِتابَهُ: «**ذِكْر مَن اختلف العُلَماءُ ونُقَّادُ الحديثِ فيه**» -مطبوع-.

وأَلَّفَ الإمامُ ابنُ حِبَّان كِتابَهُ: «**الفَصْل بين النَّقَلة**» -كما في «الثِّقات» (١/ ١٣) -له-، وقد قال -فيه- عنه-:

«وإنَّما أذكُرُ في هذا الكتاب الشيخَ بعدَ الشيخِ -وقد ضعَّفَهُ بعضُ أئمَّتِنا، ووثَّقَهُ بعضُهُم-:

- فمَن صحَّ عندِي منهم أنَّهُ ثقةٌ -(**بالدَّلائلِ النيِّرة**) التي بيَّنْتُها في كتابِ «**الفَصْل بين النَّقَلَة**»- أدخلتُهُ في هذا الكتابِ؛ لأنَّهُ يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ.

- ومَن صحَّ عندِي -منهم- أنَّهُ ضعيفٌ -(**بالبراهين الواضحة**) التي ذكرتُها في كتاب «**الفَصْل بين النَّقلة**» - لم أذكُرْهُ في هذا الكتابِ؛ لكنِّي أدخلتُهُ في «كتاب الضعفاء بالعِلَل»؛ لأنَّهُ لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ..».

فرَبَطَ أمرَ (الجرح) و(التعديل) بـ(**الدلائل النيِّرة**)، و(**البراهين الواضحة**)...

وقد تقدَّمَ (ص٢١٨) ذِكْرُ كِتابَي الإمامِ الذَّهَبِيِّ: «**الرُّوَاةُ الثِّقَاتُ المُتكلَّمُ فِيهِم بِمَا لا يُوجِبُ الرَّدّ**»، و«**مَنْ تُكُلِّمَ فِيه وَهُوَ مُوَثَّقٌ**».

وفي رسالة «**اختلاف أقوال النُّقَّاد في الرواة المُخْتَلَف فيهم**» -للدكتور سعدي الهاشمي-:=

وَنَقَلَ عنِ الخطيبِ أنَّ هذا مذهبُ أئِمَّـةِ الحـديثِ ونُقَّـادِهِ -مِثْـلِ البُخَـارِيِّ ومُسْلِم- وغيرِهما-.

وَلِذَلك؛ احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِجماعةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الجَـرْحُ لَــهُمْ -كعِكْرِمَـةَ - مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ[1] -رضي الله عنهما- وَذَكَرَ آخَرِينَ-.

ثُمَّ قالَ: واحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بنِ سَعِيد[2]، وجماعةٍ -اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فيهم-. وهكذا فَعَلَ أَبُو داود السِّجِسْتَانِيُّ.

وذَلِكَ دَالٌّ على أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الجَرْحَ لا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ[3].

=تفصيلٌ نافعٌ؛ فلْتُنْظَرْ.

بل لو سألتُ:

هل (واقعُ) علم الجرحِ والتعديلِ -في كتُبِهِ المشهورة المنظورةِ- قَائِمٌ (أكثرُهُ) على (الإجماع)، أو (**الخِلاف**)؟!

وهل مَبْناهُ على (النَّصّ)، أم على (**الاجتهاد**)؟!

وهل هو (فَرْض عين) أم (فَرْض **كِفاية**)؟!

... فالجوابُ -على كُلٍّ- واضحٌ بلا (خِلاف)!

(١) انظُر (المقدمة) (ص٢١٧).

(٢) انْظُر تَرْجَمَتَه فِي «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٩).

(٣) **بل حتَّى (المفسَّرُ) منه؛ قد يَقبلُهُ البعضُ، ويردُّه بعضٌ آخَرُ** -بحَسَبِ القناعةِ بحُجَّـةِ هـذا التفسير- كما تقدَّمت الإشارة إليه- **بالدَّلِيل والتمثيـل**-؛ وإلَّا لَمـا كـان -أَصْـلاً- اخـتلافٌ بيـنهم -ولو قليل-!

فإنْ وُجِدَ؛ فَالوَاجِبُ -كما أشرتُ- أَنْ يَكُونَ هُوَ الأقلَّ، بينما الواقعُ أنَّهُ الأكثرُ**!!!**

وفي «المجـروحين» (٢/ ٢٤٩) -لابـنِ حِبَّـان- ردًّا عـلى بعـضِ المُتَكَلِّمِـين في (الجـرح=

ومَذَاهِبُ النُّقَّادِ للرِّجالِ غامضةٌ ومختلِفَةٌ[١].

وَذُكِرَ عَنْ شُعْبَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ[٢]، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ.

مَعَ أَنَّ شُعْبَةَ إِمَامٌ فِي الحَدِيثِ وَنَقْدِ الرِّجَالِ؛ لَكِنَّ نَقْدَهُ -هُنَا- لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لأَنَّ مِثْلَ هَذَا **لا يُعَدُّ مِن أَسْبَابِ الجَرْحِ المُسْقِطَةِ للعَدَالَةِ**[٣].

وَذُكِرَتْ قِصَّةٌ عَنْ مُسْلِمِ بن إِبْرَاهِيمَ، وأَنَّهُ جَرَحَ صالحاً المُرِّيَّ بِمَا لا يُعَدُّ مِن أَسْبَابِ الجَرْحِ[٤] -وَإِنْ كَانَ المُرِّيُّ قَد ضُعِّفَ بِغَيْرِ هَذَا السَّبَب-.

=والتعديل)، وإشارةً إلى (تناقُضِهِم)، قال:

«**ولم يُنصِف** مَن تَرَكَ حمَّاد بن سَلَمَة، وسِماك بن حَرب، وداودَ بنَ أبي هند، واحتجَّ بابنِ أخي الزُّهْرِيّ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار!».

... مع أنَّ تَرْكَ مَن تركَ حديثَ هؤلاء إنَّما كان -عندهُم- بـ(الجرح المُفَسَّر) -ولا بُدَّ-؛ ليس تعَدِّياً واعتداءً!!

(١) وَهَذا -وَحْدَهُ- يَكْفِي لِقَمْعِ المُتطَفِّلِين عَلَى هَذا العِلْمِ؛ مِمَّن لاَ يَعْرِفُ أُصُولَهُ مِنْ فُرُوعِه؛ فَضْلاً عَنْ إِدْرَاكِ فُنُونِ (**غَوامِضِهِ وَمُخْتَلِفِهِ**)!

فَهَذا العِلْمُ لَهُ أَهْلُهُ، وَأَصْحَابُهُ، المُخْتَصُّونَ فِيه، القَادِرُونَ عَلَيْه؛ -ومع ذلك قد يُخطئون!-، فكيف بمن هَبَّ وَدَرَج -مِمَّن عَوِرَ أو عَرَج!-...

وَهَذا **أَصْلٌ ثَالِثٌ**؛ فَتَدَبَّرْه.

(٢) انظُر (المقدمة) (ص٢٢١).

(٣) **مَعَ أَنَّهُ -عِنْدَهُ- مُفسَّر، بَلْ -له- مُقْنِع! فَتَأَمَّلْ.**

فهُناكَ -إذن- (أسباب جرح) = مسقطة للعدالة، وهُناك (أسباب جرح) = غير مسقطة للعدالة.

(٤) أَيْ: المُفَسَّرَة بما يقدحُ.

فقد يكون ثمَّةَ (تفسيرٌ) بما لا يقدحُ -إذَنْ-!

وَمِمَّا جُرِحَ بِهِ عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّفْرِيَّةِ الخَوَارِج.

وَقَد جَرَحَهُ بِذَلِكَ بَعْضُ الأَئِمَّةِ **-وَلَمْ يَقْبَلِ البُخَارِيُّ جَرْحَهُمْ؛ لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ-**[1].

---

(١) فَثَمَّةَ تفسيرٌ للجرح، وحُجَّةٌ -إذَن-؛ لَكِنَّ البُخارِيَّ ردَّ ذلك واسْتَضْعَفَها!!

فَهَلْ إِذَا تَكَرَّرَ هَذا الاختلافُ -قَبُولاً ورَدًّا- **فِي تَارِيخِ عَالَمِ النَّقْدِ**-أَو الجَرْح- حاضراً، أو مُستقبَلاً- يَكُونُ سَبَباً فِي الخُصُومَةِ، أَو الإِسْقَاط، أَو التَّنَازُع بَيْنَ هَؤُلاء المُخْتَلِفِينَ أَنْفُسِهِم **-وهُم على منهجِ صِدْقٍ واحِد، واعتقادٍ واحِدٍ حقٍّ-؟!**

وَهَل لَـمَّا خَالَفَ البُخَارِيُّ -فِي ذَا- مَنْ خَالَفَ -مِمَّن جَرَحَ وَطَعَن-؛ كَانَ ذَلِكَ سَبَباً فِي إِسْقَاطِ البُخَارِيِّ -مع الإقرار بالفارق!- أَو اسْتِئْصَالِه، أَو الطَّعْنِ بِه؟!

مَعَ التَّذْكِيرِ أَنَّ مَوْضُوعَ الإِمَامِ البُخارِيِّ -هُنا- **مَوْضُوعٌ عَقَائِدِيٌّ!!**

وهذا عينُ ما أُكرِّرُهُ **-دائماً-** وقد انْتَقَدَهُ عَلَيَّ **(بعضُ النَّاس!)** -بغير حَقٍّ-: **(لا نَجْعَلُ اختلافَنا في غيرِنا سَبَباً للخِلافِ بينَنا)**...

وجَلِيٌّ -جِدًّا- أنَّ مُرادِي بـ**(اختلافنا)**؛ أي: أهل السُّنَّة، ودُعاة مَنهج السَّلَف.

«**وهٰذا؛ نَرى (العُلَماء) -مع اختلافِهم (الشديد) في بعض المسائل - لا يُضَلِّلُ بعضُهم بعضاً، ولا يُبدِّعُ بعضُهم بعضاً**».

كما في «صلاة التراويح» (ص٣٦-٣٧) -لشيخِنا الإمام الهُمام-.

وقال الشيخُ **ربيعُ بن هادي** - أعانَهُ اللهُ- في بعضِ «**مقالاتِه**» -مُشيراً إلى بعضِ المُبتدعةِ (عندَه)، وما وَقَعَ مِن خِلافٍ فيه (مِن غيرِه)-:

«**فلماذا هذا الخلافُ القائمُ الذي يُضحِكُ الأعداء؟!**

أرجو إنصافَ إخوانِكم الذين لمْ يتبيَّنْ لهم خطأٌ إلى الآن، وكفَّ الأَلْسُنِ عنهم، بل احترامَهم، وإظهارَ براءَتِهم».

والشواهدُ -والشهودُ- مِن سِيَرَ السَّلَفِ، وأئمّة العلمِ على بابِ **(المعذرة) الشَّرْعِيِّ -عند الاختلاف-** أكثرُ مِن أنْ تُحْصَر؛ أكتفي بذلك (خَبَرٍ) واحدٍ، ذي عبرةٍ: =

= ففي «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٢٧):

«قال أبو زكريا غلامُ أحمدَ بن أبي خَيْثَمَةَ: كنتُ جالساً في مسجد الجامع -بالرَّصافة-، مما يلي سَويقة نصر -عند بيت الزيت-، وكان أبو خَيْثَمَة يُصلِّي صلواتِهِ هناك، وكان يركعُ بين الظهر والعصرِ، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلَّى الظهرَ وطرحَ نفسَه بإزائِه، فجاءه رسولُ أحمد بن حنبل، فأوجز في صلاتِه، وجلس، فقال له:

أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يَقْرَأُ عليك السلامَ، ويقولُ لك: هُوذَا تُكثر الحديثَ عن عُبيد الله بن موسى العَبْسي، وأنا وأنت سمعناهُ يتناولُ مُعاويةَ بن أبي سفيان **(وقد تركتُ الحديثَ عنه)!**

قال: فرفعَ يحيى بن مَعين رأسَهُ، وقال للرسول: اِقْرَأْ على أبي عبد الله السلامَ، وقُل له: يحيى ابنُ معين يَقْرَأُ عليك السلامَ، ويقولُ لك: أنا وأنت سمعنا عبدَ الرزاقِ يتناولُ عثمانَ بنَ عفَّانَ **(فاترك الحديثَ عنه)**، فإنَّ عثمانَ أفضلُ من معاويةَ**!»!**

قلتُ:

فاختلفا، ولكنْ: ما تنازعا، بَلْهَ أن يُسقِط أحدُهما الآخرَ، أو يُخَذِّلَ عنه، أو يهجرُه، أو يُضلِّلَهُ، أو يُؤَلِّبَ عليه**!!**

مع أنَّ الأوّل (ألزم) الثَّاني، والثَّانيَ عَكَسَ (إلزامَه) عليه، وردّ كلامَه إليه**!!**

وليس ذا -وَلا ذا- بالأمرِ الهيِّنِ، أو اليسيرِ**!!!**

... وأمَّا الثناءُ العَطِرُ المُتبادَلُ بين الإمامَيْنِ أحمدَ وابنِ مَعِين -رحمهما اللهُ- على اختلافِهما**!**-؛ فهو أشهرُ مِن أن يُذكرَ، وأكبرُ مِن أن يُسْطَرَ...

فانظُر -له- مَثَلاً-: «تاريخ بغداد» (١٤ و١٧)، و«سير النبلاء» (١١/ ١٩٧).

وفي «سؤالات البَرْقانِي» (٥٤٢) أنَّهُ سأَلَ الدارَقُطْنِيَّ عن محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفةَ-، فقالَ:

«قال يحيى بن معين: كذّاب.

وقال فيه أحمد -يعني: ابنَ حنبلٍ- نحوَ هذا.

وقال أبو الحسن [الدارقطني]: **وعندي: لا يستحقُّ الترك!**». =

قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمنِ المُعَلِّمِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» (صفحة:ج):

«**وَقَد كَانَ مِن أَكَابِرِ المُحَدِّثِين وَأَجَلِّهِمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ؛ فَلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ**[1]».

قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيّ -**وَهُوَ مِن أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ**-:

«أَبُو نُعَيْم وَعَفَّان صَدُوقَانِ، وَلا أَقْبَلُ كَلامَهُمَا فِي الرِّجَالِ؛ هَؤُلاءِ **لا يَدَعُونَ أَحَداً إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ!**»[2].

= ... فخالَفَهُما.

وهذا -نفسُهُ- معنى ما أُكَرِّرُهُ -**دائماً**- مِن قولي: «**لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا (الاجتهادي المعتبر = نحن أهل السنة) في غيرنا (ممن خالف السنة: من مُبتدع، أو سُنِّيّ وقعَ في بدعة): سبباً في الخلافِ بيننا (نحن أهل السُّنَّة)**»؛ بل **نتناصحُ** بالعلم والحقّ، **ونتواصى** بالصبر والمرحمة... .

والعجبُ ممَّن زَعَم قراءةَ كتابي -هذا-(!) في الوقت الذي ينقُلُ -فيه- عنّي خلافَ صريحِ قولي، وفصيحِ بيانِي!

وأمَّا تلكم **القاعدةُ الإخوانيَّةُ الحزبيَّةُ (البنَّائيَّةُ) الظالمةُ المظلمةُ** -الَّتي قُوِّلْناها بغيرِ حقٍّ-: «نتعاون فيما **اتفقنا** عليه، ويعذر بعضُنا بعضاً فيما **اختلفنا** فيه»!!: فباطلةٌ -**صدوراً وورُوداً**-!!

... لكنَّ المُتَعَسِّفَ -طُرًّا- لنْ يُنْصِف!

وَهَذا هُو **الأَصْلُ الرَّابِعُ** -فِي هَذا البَاب-.

(١) **وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَبَباً -قَطُّ- لِأَنْ يُقَالَ فِي أَحَدٍ مِنْهُم: (مَائِع)، أَو: (ضَائِع)، أَو: (مِسْكِين)، أو: (مُتَفَلْسِف)!!**

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الكَلِمَاتِ الشَّنِيعَة -وَالتَّصَرُّفَاتِ المُرِيعَة- الَّتِي لَمْ نَرَ لَهَا نَظَائِرَ -فِي مِثْلِ مَا قِيلَت فيهِ -حديثاً- فِي تَارِيخِ (عِلْمِ الحَدِيث) -قَدِيماً-!

وَهَذا **أَصْلٌ خَامِسٌ** -مُهِمٌّ-.

(٢) فَحَرِيٌّ بِنا -أَهْلَ الحَدِيث، وَدَعَاةَ مَنْهَجِ السَّلَف- أَنْ **لا نُحَجِّرَ دَعْوَتَنا السَّلَفِيَّةَ المُبارَكَةَ**

-الشاملة-، وَمَنْهَجنا العِلْمِيَّ العَظِيمَ-الدَّاعِيَ إلى عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِح، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا الكَرِيم ﷺ، وَالحَثَّ عَلَيْهِما، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِما-، ونَحْصُرَهُما -فَقَط- فِي (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ) -وَمَا إِلَيْهِما-!

نَعَم؛ **هَذِهِ أُصُولٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا**؛ لَكِنْ: أساسُ الدعوةِ السَّلَفِيَّةِ، و رأسُ مالها: الدعوةُ إلى (لا إله إلا الله)، وما تهدي إليه، وما تجمعُ الخَلْقَ عليه:

فقد أخرج الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» (برقم:١٢١) عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- أَنَّهُ قالَ: «**إنَّ أفضلَ ما نُعِدُّ: شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله**».

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٦)-: «وفضائلُ هذه الكلمةِ، وحقائقُها -**وموقعُها من الدِّين**- فوقَ ما يصفُه الواصفون، ويعرفُه العارفون.

وهي حقيقةُ الأمرِ -كُلِّه- كما قال -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]».

وقال الإمامُ ابنُ القيِّم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٣١١-بتحقيقي):

«**لا ريبَ أنَّ أجَلَّ معلومٍ وأعظمَهُ وأكبَرَهُ فهو اللهُ الذي لا إله إلا هو ربُّ العالَمِين، وقيُّومُ السماواتِ والأراضين.**

ولا ريبَ أنَّ العلمَ به وبأسمائِه وصفاتِه وأفعالِه **أجلُّ العُلومِ، وأفضلُها.**

ونسبتُهُ إلى سائر العلومِ كنسبةِ معلومِه إلى سائر المعلوماتِ.

وكما أنَّ العِلْمَ به **أجَلُّ العلُومِ وأشرفُها؛ فهو أصلُها -كُلِّها-**؛ كما أنَّ كُلَّ موجودٍ فهو مستندٌ في وجودِه إلى الملك الحقّ المبين، ومفتقرٌ إليه في تحقيقِ ذاتِه وأينيَّتِهِ، **وكُلُّ عِلْمٍ فهو تابعٌ للعلْمِ به، مفتقرٌ في تحقيق ذاتِه إليه.**

فالعلمُ به أصلُ كُلّ علمٍ، كما أَنَّهُ -سبحانه- ربُّ كُلّ شيءٍ ومليكُه ومُوْجِدُهُ».

وَأُكَرِّرُ:

(النَّقْدُ) و(الجرحُ) أَصْلاَنِ مُهِمَّانِ جَلِيلاَنِ -لا يُنْكَران-؛ لَكِنَّ كَلاَمِي فِي أَنْ لا نُحَوِّلَ الدعوةَ إلى العقيدةِ لتكونَ فرعاً -**مع أنَّها أصلُ الأصولِ**-؛ حتى لا يَكُونَ شُغْلُنا إِلاَّ بِهِمَا، وَلاَ اشْتِهَارُنا إِلاَّ فِيهِما!!

وَإِلاَّ قِيلَ فِينَا مَا قِيلَ فِيمَن قَبْلَنا -مِنْ بَابِ أَوْلَى- وهم أعلمُ وأعظمُ-: **(لا يَدَعُونَ أَحَداً إِلاَّ**=

وَأَبُو نُعَيْم وَعَفَّان مِن الأَجِلَّةِ[(١)].

والكَلِمَةُ المَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ كَلَامِهِمَا فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لا نَكَادُ نَجِدُ فِي كُتُبِ الفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِن كَلَامِهِمَا!

=**وَقَعُوا فِيه)!!**

وما أَقْوَى (!) ما رواهُ الميَّانَجِيُّ في «أماليه» (ص٧٨-٧٩) -بسندِه-: أنَّ الإمامَ أحمدَ قال: «**ما رأيتُ أحداً تكلَّمَ في النَّاس -وعابَهُم- إلا سَقَطَ**».

وقد نَقَلَ هذه الكلمةَ ابنُ مفلحٍ في «الآداب الشرعيّة» (٢/ ١٤٠)، وشرَحَها قائلاً:

«والمُرادُ بذلك -واللهُ أعلمُ-: **عدمُ التَّثَبُّتُ**، والغِيبَةُ بغير حقّ».

فكيف إذا كانا مُجتمِعَيْنِ؟!

وَلِلْعِظَةِ وَالِاعْتِبَارِ: أَنْقُلُ مَا ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ -مِمَّا يُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيه- مِنْ وَقَائِعَ مُرَّة -ذَاتِ عِبْرَة- فِي كتابِه «فَتْح المُغِيث» (٤/ ٤٣٦)؛ حَيْثُ قال -وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامَ أَبَا شَامَة، وأثْنَى عليه -ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ كان:

«**كَثِيرَ الوَقِيعَةِ فِي العُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ، وأَكَابِرِ النَّاس -وَالطَّعْنِ عَلَيْهِم، وَالتَّنَقُّصِ لَهُم، وَذِكْرِ مَسَاوِيهِم، وَكَوْنِهِ عِنْدَ نَفْسِهِ عَظِيماً-: فَصَارَ سَاقِطاً مِنْ أَعْيُنِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاس**، مِمَّن عَلِمَ مِنْهُ ذَلِك، وَتَكَلَّمُوا فِيه.

وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى امْتِحَانِهِ بِدُخُولِ رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ عَلَيْهِ دَارَهُ فِي صُورَةِ مُسْتَفْتِيَيْنِ، فَضَرَبَاهُ ضَرْباً مُبَرِّحاً، إِلَى أَنْ عِيلَ صَبْرُهُ، وَلَمْ يُغِثْهُ أَحَد!

وَنَحْوُهُ مَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ العَصْرِيِّين -**مِمَّن لَمْ يَبْلُغ فِي العِلْم مَبْلَغَ الَّذِي قَبْلَهُ!** -بِيَقِين-؛ فَإِنَّهُ أَكْثَرَ الوَقِيعَةَ فِي النَّاس بِدُونِ تَدَبُّرٍ وَلاَ قِيَاس، فَأُبْعِدَ عَنِ البَلَد، وَتَزَايَدَ بِهِ الأَلَمُ وَالنَّكَد.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَمَا كَفّ: حَتَّى ثَقُلَ عَلَى الكَافَّةِ وَمَا خَفّ... فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَات، وَما اشْتَفَى مِنْ تِلْكَ النِّكَايَات، **وَاللهُ -تَعَالَى- يَقِينا شُرُورَ أَنْفُسِنا، وَحَصَائِدَ أَلْسِنَتِنا**».

وَهَذا **أَصْلٌ سَادِسٌ** -جَلِيل-؛ فَلْنَحْذَرْ...

(١) **فَرُدَّ -بِالحَقّ- قَوْلُهُمَا، وَاعْتُبِرَتْ -بِالإِنْصافِ- مَكَانَتُهُمَا...**

عَدْلٌ وَبِرّ؛ لاَ ظُلْمٌ مُسْتَمِرّ!!!

وَلا فَرْقَ -فِي هَذَا التَّجْرِيحِ- بَيْنَ الجَـرْحِ فِي العَدَالَـةِ -بِالفِـسْقِ أَو البِدْعَـةِ- وَغَيْرِهَا-، وبَيْنَ الجَرْحِ فِي الحِفْـظِ والـضَّبْطِ-؛ كَقَـوْلِهِم: سَيِّءُ الحِفْـظِ، أَو: كَثِـير الغَلَطِ، أَو: كَثِير الغَفْلَةِ -ونَحْوِ ذَلِكَ-.

قَالَ ابْن الجُنَيْدِ الخُتَّلي: سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «كَانَ أَبُو نُعَيْم إِذَا ذَكَرَ إِنْسَاناً، فَقَالَ: هُوَ جَيِّدٌ -وأَثْنَى عَلَيْهِ-؛ **فَهُوَ شِيعِيٌّ!** وَإِذَا قَالَ: فُلانٌ كَانَ مُرْجِئـاً؛ فَـاعْلَمْ **أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة!**» [(١)].

---

(١) «المِيزَان» (٣/ ٣٥٠).

قُلْتُ: تَأَمَّلْ هَذا الكَلاَمَ المَنْهَجِيَّ القَوِيَّ، وَقَارِنْهُ بِأَحْوَالِ بَعْضِ (**المُتَعَجِّلِينَ**) -اليَـوْمَ- مِمَّـن إِذَا خُولِفَ قَوْلُهُم فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ رَاوٍ، أَوْ مُتَكَلَّم فِيه: **هَاجُوا وَمَاجُوا، واضْطَرَبُوا، وَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا!**

مَعَ اتِّفَاقِ المُخالَفِ وَالمُخَالِف -كِلَيْهِمَا- فِي أُصُولِ العَقِيـدَةِ وَالمَـنْهَج -جُمْلَـةً وَتَفْـصِيلاً-؛ إِنَّـما الخِلافُ -حَسْبُ!- فِي تَنْزِيلِ أُصُولِ النَّقْدِ -هذه- **عَلَى فَرْدٍ بِعَيْنِهِ** -أو أكثرَ- **مِمَّن تُكُلِّمَ فِيه!!**

فَهَلْ عُدَّ هَذا -يَوْماً- بَيْنَ (أَهْلِ العِلْم = أهل السُّنَّة)- سَبِيلاً لِلتَّدابُرِ وَالتَّبَاغُض؟!

وَهَذا **أَصْلٌ سَابِعٌ** -فِي هَذا البَاب-.

وها هُنا نقلان مُهِمَّان، قويَّان، جليلان؛ يكشفان **المعنى التطبيقي لِـمَا** كنـتُ قلتُـه، وشرحتُـهُ، ووضَّحْتُه -ممَّا أبى إخوانُنا الغُلاة إلّا تشويهَه، والتهويشَ عليه-، وهو قولي: (**لا نجعل اختلافَنا في غيرِنا سبباً للاختلاف بيننا؛ وإنَّما نتناصح، ونتواصَى بالحقِّ والصبر**):

أولهما: قال أُستاذُنا العلّامـةُ الـشيخُ **محمـد بـنُ صـالح العُثَيْمِـين** في «لقـاء البـاب المفتـوح» (رقم:١٣٠):

«لا أرَى أنْ يكونَ النزاعُ والخصومةُ بين الشباب المُسلم في **رَجُلٍ مُعَيَّنٍ** -لا (سيِّد قطب)، ولا غير (سيِّد قطب)-...

وأمّا أنْ تكونَ الخُصومةُ والنـزاعُ بـين الـشباب والأخـذُ الـردّ في **رجـلٍ معـيَّنٍ**: فهـذا غلـطٌ وخطأٌ عظيمٌ...

فلـذلك فأنـا أَنْهَـى الـشبابَ أنْ يكـونَ مـدارُ نـزاعُهُم وخـصوماتِهم عـلى شـخصٍ معـيَّنٍ -أيًّا كانَ-...

=

= ويجبُ التحذيرُ مِن أيِّ باطلٍ كُتِبَ أو سُمِعَ -سواءٌ مِن هذا أو مِن هذا؛ مِن أيِّ إنسانٍ-.

هذه نصيحتي لإخواننا.

ولا ينبغي أنْ يكونَ الحديثُ والمُخاصمةُ والأخذُ والردُّ في **شخصٍ بعينِهِ**...

ولذلك؛ أنا أرى أنَّ الحقَّ يُؤخذُ مِن كُلِّ إنسانٍ، والباطلَ يُردُّ مِن كُلِّ إنسانٍ، وأنَّهُ **لا ينبغي لنا -بل لا يجوزُ لنا- أنْ نجعلَ مدارَ الخُصومةِ والنزاعِ والتفرُّقِ والاختلافِ هو أسماءَ الرجالِ**».

ثانيهما: قال فضيلةُ الشيخ الدكتور **ربيع بن هادي** -بتاريخ: ٢٣/ ٨/ ١٤٢٤هـ -ما نصُّهُ-:

«أنا لا أُريدُ الغُلُوَّ في أحدٍ، لا في رسولِ الله، ولا في الصحابة، ولا في التابعين، ولا في ابنِ تيميَّةَ، ولا ابن القيِّم، ولا ابن عبد الوهَّاب، ولا الشيخ العبَّاد، **ولا الشيخ ربيع**، ولا طُلَّاب العِلم -مثل عبد المالك- ولا أمثال هؤلاء.

غُلُوٌّ أنْ تُنَزِّلَ إنساناً فوقَ منزلتِهِ، فالغُلُوُّ يجبُ أن يُحارَبَ.

الآن ينقسمُ السلفيُّون لأدنَى سببٍ، وأنا -في هذه المناسبةِ- أنصحُهُم بالأُخُوَّةِ في الله، وأنْ لا يفترقوا مِن أجلِ الشيخ عبد المالك، ولا الشيخ فالح؛ لا يفترقون؛ نحنُ كُنَّا في أيَّامٍ يحصُلُ مُشاجرةٌ بين الألبانيِّ وبين بعضِ المشائخ -والله- ما [نفترقُ]..

الآن كُلَّما تَقول: هذا فُلان؛ افترَقْنا؛ كُلَّما تقول على فُلان الثاني؛ افترقنا.

هذه طريقةٌ سفيهةٌ، هذه طريقةٌ جاهليَّةٌ!!

نحنُ ضدَّ هذه الطريقةِ **أبداً**.

اختلفَ الشيخُ فالحٌ والشيخُ عبد المالك وما أدرِي مَن**!!!**

لا نَفْتَرِق.

فأنا أوصيكم بتقوَى الله، والاعتصام بكتابِ الله وسُنَّةِ الرسول: أنْ نكونَ على مستوى هذه الدعوة مِن **العُقولِ الناضجةِ الواعيةِ، والقُلوبِ الثابتةِ** التي لا تتذبْذَبُ.

انظُروا في بريطانيا: **يفترقون مِن أجلِ فُلان وفُلان!** في فرنسا **يفترقون** مِن أجل فُلان وفُلان**!** في الإمارات **يفترقون** مِن أجلِ فُلان وفُلان**!** فتَرَى جسماً يهتَرِئ بكُلِّ سُهولة**!!**

فأنا أوصيك -أخي- وأوصي إخوانك **العُقلاء** -أنْ يتركوا هذه الطريقة، لا يتعصَّبُوا لفُلان ولا فُلان، ولما تجيء تقولُ له فُلان وفُلان ما تبغاها؛ لماذا؟! =

فَهَذَا أَبُو نُعَيْم -عَلَى فَضْلِهِ وَجَلَالَتِهِ، وثَنَاءِ الإِمَامِ أَحْمَد -وَغَيْرِهِ- عَلَيْـهِ-: لا يُقْبَلُ مِنْهُ جَرْحٌ وَلا تَعْدِيلٌ[1].

وَمَعَ أَنَّ جَرْحَهُ -هُنَا- **في العَقِيدَةِ**[2]: فَلَمْ يَقْبَلْهُ لا يَحْيَى بـنُ مَعِـين، وَلا ابْـنُ

= **هذا تعصُّب**...

فاتركوا هذه الأساليبَ، نحن نسعى أنْ يكون فالح وعبد المالك أخوَيْن، نحن نُريدُ أنْ نُنْهِـي هذه المشكلة، فيظهر في الساحة تعصُّبٌ لفُلان وفُلان! **والنتيجة أنَّنا نفترِق!**

ولا ينبغي هذا:

افترَقُوا مِن أجلِ أبي الحَسَن...

افترَقُوا مِن أجلِ عدنان...

افترقُوا مِن أجلِ فُلان... مِن أجل فُلان!! **لأنَّهُ ما فيه حلمٌ، ما فيه حكمةٌ.**

الدعوة السلفيَّة تحتاج إلى **عِلم**، تحتاج إلى **حكمة**، تحتاج إلى **ثبات**، تحتاج إلى **أخلاق عالية.**

والله إنَّ الألبانيَّ منذُ أنْ عرَفْناهُ يحصُلُ خلافاتٌ بينَهُ وبين غيره!! ما نتعصَّب له ولا لغيرِهِ.

فنحنُ ننصحُكُم بهذه النصيحةِ الطيبةِ.

باركَ اللهُ فيكم، وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكُم».

قلتُ:

فواللـهِ؛ لا أُريدُ بكلِمَتِي تلكَ غيرَ هذا المعنى؛ فإنْ لمْ أُحسِن التعبير (!): فاللهُ عَفُوٌّ غَفُورٌ.

وهذا **مُرادِي**، وهذا مقصدِي...

(١) **ولم يُقَلْ: ضائع! أو: مسكين! أو: مائع! أو: مُتَفَلْسِف!!**

بل بَقِيَ (على فضلِه، وجلالتِه، والثَّناءِ عليه)...

(٢) فهل هو -في حُكْمِهِ- ظالم؟!

أمْ أنَّهُ قال بما ظَهَرَ له، ولو خالَفَ أو خُولِفَ؟!

وربُّنا -تعالى- يقول: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥].

وأقولُها -الآنَ- (مُتَنَزِّلاً!)- لِكُلِّ مَن أرادَ أنْ (يُلْزِمَني!) بتبديعِ مَـن يَـرى (هـو) -ولا أرَى=

المَدِينِيّ -وَلا غَيْرُهُمَا-.

وَكَذلِكَ عَفَّان بن مُسْلِم -رَحِمَهُ اللهُ- **عَلَى فَضْلِهِ، وَدِينِهِ، وَعِلْمِهِ- لَمْ يَقْبَلْ أَئِمَّةُ النَّقْدِ مِنْهُ جَرْحاً وَلا تَعْدِيلاً**[1].

ويُشِيرُ كَلَامُ الْمُعَلِّمِي إِلى أَنَّ لَهُمَا نُظَرَاءَ.

=**(أنا)!- تبديعَهُ:**

سأكتبُ تبديعاً لمن بدَّعْتَهُ؛ ولكنْ: بلفظِ: (بناءً على **أوامر! وضغوط! وَتَهْدِيد! وَوَعِيد**: الشيخ (فلان!) فقد **بدَّعْتُ** فُلاناً و.. و...)!!

فلو فعلتُ؛ ماذا تُراه قائلاً؟!!

وانظُر ما سيأتي -تعليقاً- (ص٣٩١-٣٩٢)-.

... وَلاَ أَرَى هَذا **(الإِلْزَام)** -مِن أيٍّ كان!- هكذا- **إِلاَّ أَثَراً سَيِّئاً مِنْ آثَارِ عَدَمِ الفَهْمِ الصحيح لِقَوْلِ الله -تَعَالَى-**: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ .

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة:

«**فَالبَغْيُ مَذْمُومٌ مُطْلَقاً**؛ سَوَاءٌ كَانَ فِي أَنْ **يُلْزِمَ الإِنْسَانُ النَّاسَ بِمَا لاَ يَلْزَمُهُم**، وَيَذُمَّهُم عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ بِأَنْ يَذُمَّهُم عَلَى مَا هُمْ مَعْذُورُونَ -وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُم خَطَأَهُم- فِيه.

فَمَنْ ذَمَّ النَّاسَ وعابَهُم عَلَى مَا لَمْ يَذُمَّهُم اللهُ -تَعَالَى-، وَيُعاقِبْهُم عَلَيْهِ: فَقَدْ بَغَى عَلَيْهِم؛ لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ هَوَاه».

كَمَا فِي «دَرْء تَعَارُض العَقْلِ وَالنَّقْل» (٨/ ٤٠٨).

قلتُ: والاستدلالُ بالآيةِ الكريمةِ واضحٌ جليٌّ؛ **فتشغيب البعضِ على ذلك: لا وزن له!**

وكلامُ شيخِ الإِسلام صريحٌ في الاستدلالِ بما تدلُّ عليه الآيةُ الكريمةُ -رُوحاً ومضموناً-.

وانظُر «الاستقامة» (١/ ٣١) -له- رحمهُ اللهُ-.

وَانْظُر مَا تَقَدَّمَ -فِي (المُقَدِّمَة)- (ص١٢٤).

(١) دُونَ تَرْتِيب -أَوْ تَرَتُّب- جَرْحٍ -أو إسقاطٍ- له، أَوْ طَعْنٍ فِي (فضلِه، ودينِه، وعلمِه)!

وَمِن المُسْتَغْرَبِ -جِدًّا- قَوْلُ مَن قَال عَن بَيَان أَسْبَابِ الجَرْحِ- بالنِّسْبَةِ للتَّبْدِيعِ- أَنَّهُ: مَا يُشْتَرَطُ!- أَيْ: عِنْدَ مُعَارَضَةِ التَّعْدِيل لِلْجَرْحِ، أَو مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِن واقِعِهِ -سَلَفاً- أَنَّهُ سَلَفِيٌّ، وَمَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ النَّاسُ-!!

والمُسْتَغْرَبُ -أَكْثَرَ- دَعْوَى أَنَّ بَيَانَ أَسْبَابِ الجَرْح خَاصٌّ بِعِلْمِ الرِّوَايَةِ!

وَهذَا الرَّأْيُ لا يَقُولُهُ أئِمَّةُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ-حَسَبَ عِلْمِي-.

فَيُقَالُ لِهَذا الصِّنْف مِن النَّاقِدِين:

إن كُنْتُمْ وَقَفْتُمْ هؤُلَاءِ الأَئِمَّةِ عَلَى تَفرقَةٍ واضِحَةٍ، أَو تَفْرقَة راجِحَة -لِبَعْضِهِمْ- بالأَدِلَّةِ-؛ فأَنَا أَسْتَفِيدُ، وَأَشْكُرُ لَكُمْ ذَلِكَ[1].

عَلَى أَنَّنِي أَخْشَى أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى هَذا القَوْلِ مَفَاسِدُ كَبِيرَةٌ:

---

(١) **هَذا دَأْبُ المُنْصِف مِنْ أَهْلِ العِلْم مِنْ أَهْلِ السُّنَّة: قَبُولُ الحَقّ، والتَّواضُعُ، وَالأَدَبُ، وَالتَّخَلُّقُ بِأَخْلاَقِ العُلَماءِ الرَّبَّانِيِّين؛ وَإِنْ قُوبِلَ -مِمَّن خالَفَهُ- بِالسَّفَه، وَالتَّسْفِيه..و.. و..**

فـ:

.. عِنْد الله تَجْتَمِعُ الخُصُومُ!

وقال الحافظُ ابنُ رجب في «الحِكَم الجديرة بالإذاعة..» (ص٦٩):

«وكذلك المشايخُ والعارِفون؛ كانوا يُوصُون بقَبُول الحقِّ مِن كل مَن قال الحقَّ -صغيراً كان أو كبيراً-، وينقادون له».

... فليس يخلو (الصغيرُ) من صواب..

وليس ينجو (الكبيرُ) مِن خطأ!

ولفضيلةِ الشيخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ المَوْلَى- مقالٌ مُسَدَّدٌ عنوانُهُ: «**قَبُولُ النُّصْح، والانقياد للحقِّ: مِن الواجبات العظيمةِ على المسلمين -جميعاً-**».

وَانْظُر مَا تَقَدَّمَ -فِي (المُقَدِّمَة)- (ص١٥٦).

فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ يُبَدِّعُ **عَالِماً مَشْهُوراً بِالسَّلَفِيَّةِ** -مِثْل الأَلْبَانِيّ، أو ابْن بَاز، أَو السَّعْدِيّ، أَو المُعَلِّمِي -**أَو أَيّ سَلَفِيٍّ**[1] **اشْتَهَر بالسَّلَفِيَّةِ مِن الأَحْيَاءِ**-؛ كالشَّيْخ الفَوْزَان، والشَّيْخ زَيْد بن هَادِي المَدْخَلِي، أَو الشَّيْخ أَحْمَد بن يَحْيَى النَّجْمِي[2]، أَو الشَّيْخ مُحَمَّد بن عَبْد الوَهَّاب البَنَّا...، فَقِيلَ لهـذَا الرَّجُل: بَيِّنْ أسبابَ تَبْدِيعِ هَؤُلاء، أَو مَن بُدِّعَ مِنْهُمْ؟

فَقَالَ: لا يُشْتَرَطُ -هُنَا- في بَابِ التَّبْدِيع بَيَانُ أسبابِ الجَرْح[3]! ثُمَّ أَصَرَّ عَلَى

(١) ولو لم يكن (كبيراً)...

(٢) وقد تُوُفِّيَ -قريباً- رحمهُ اللهُ-.

ووفَّقَني اللهُ -تعالى- لكتابةِ رِثاءٍ وثَناءٍ عليه -مع علمي ببعض ما ردَّهُ عليَّ -رَحِمَهُ الله- ممّا لا أراهُ صواباً-.

رحمهُ اللهُ -تعالى- وعفا عنه.

أَقُولُ هَذا؛ لِأَنِّي أَعْلَمُ -جيِّداً- أَنَّ «**وُقُوعَ الاخْتِلافِ بَيْنَ النَّاسِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ -لاَ بُدَّ مِنْهُ-؛ لِتَفَاوُتِ إِرادَاتِهِم وَأَفْهَامِهِم، وَقُوَى إِدْراكِهِم.**

وَلَكِنَّ المَذْمُومَ بَغْيُ بَعْضِهِم عَلَى بَعْض، وَعُدْوَانُهُ.

وَإِلاَّ؛ فَإِذَا كَانَ الاخْتِلاَفُ عَلَى وَجْهٍ لاَ يُؤَدِّي إِلى التَّبَايُنِ وَالتَّحَزُّب، وَكُلٌّ مِنَ المُخْتَلِفِينَ قَصْدُهُ طَاعَةُ الله وَرَسُولِه، لَمْ يَضُرَّ ذَلِك الاخْتِلاَف، فَإِنَّهُ أَمْرٌ لاَ بُدَّ مِنْهُ فِي النَّشْأَةِ الإِنْسَانِيَّةِ».

كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ في «الصَّوَاعِق المُرْسَلَة» (٢/ ٥١٩).

... **فَأَيْنَ الغُلاَةُ وَأَهْلُ التَّشْدِيدِ -غَيْرِ السَّدِيد-** مِنْ هذا الكلام النافع الرشيد، البَرِّ المُفيد؟!

(٣) **المُقْنِعة.**

وإلَّا؛ فليس كُلُّ سببٍ يُذكَرُ صواباً..

وهذا فيما إذا لمْ يكُن الجرحُ مبهماً ولا يُقابِلُهُ أيُّ تعديلٍ مُعْتَبَر..

ثُمَّ، ألا ترى أنَّ هنالك مَن يتَّهِمُ شيخَنا الألبانيّ بالإرجاء؟!

... فهذا سببٌ!

وَهُنَاكَ مَنْ يَتَّهِمُهُ -رَحِمَهُ الله- بِالنَّقِيض: **بِالخَارِجِيَّة!!** =

هَذَا التَّبْدِيع، فَهَلْ يُسَلِّمُ لَهُ النَّاسُ ذَلِكَ؟!

وَهَلْ نَتَصَوَّرُ أَن يَسْلَمَ أَحَدٌ مِن السَّلَفِيِّينَ [١] مِن هَذَا التَّبْدِيع الَّـذِي سَـيَتَرَتَّبُ عَلَى قَوْلِهِم هَذَا؟!

أَرْجُو التَّدَبُّرَ والتَّفْكِيرَ العَمِيقَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ، ثُمَّ المُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ تُجَاهَ هَذِهِ القَاعِدَةِ الخَطِيرَةِ؛ لأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ شَبَابٍ يُسْقِطُونَ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ يُسْقِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً[٢]!

= ... وَهَذا سَبَبٌ -أَيْضاً-!

لكنْ؛ **أين هُمَا -كِلاهُما- مِن الحق والصواب، والدليل والبرهان؟!**

فلا بُدَّ مِن تقييد بيان (الأسباب)، أو (تفسير الجرح): بـ(**ما يُقنِع**)...

(١) وَهَذا عَيْنُ مَاجَرَى -وَيَجْرِي!- عَلَى قَدَمٍ وَسَاق -بلا أخلاق-! **فلَمْ (يَكَدْ) يَسْلَمُ مِن ذا أحَدٌ -على الإطلاق-!**

ولَئِنْ سَكَتَ (!) مَنْ سَكَتَ -مِنْ هَذا الصِّنْفِ المُتَعَنِّت!- عَنِ الإعْلاَنِ بِتَبْدِيعِ بَعْضِ مشاهير السَّلَفِيَّةِ -المَعْرُوفِينَ بتارِيخِهِم-، وَالمُجاهَرَةِ بِمُخاصَمَتِه: فَإِنَّنا نَرَى (منهم) فِي المَجَالِسِ -وَعَلَى صَفَحَاتِ الإِنْتَرْنِت!!- **بِدَاياتِ شَرَرِ الشَّرِّ وَشَرَارِه** -تَلْمِيحاً تَارَةً- وَتَصْرِيحاً -تَارَةً أُخْرَى-!

وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنْ **أَبْوَاق -بِلا خَلاق-!**

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِيضَ نَارٍ ... وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ضِرامُ
فَإِنْ لَمْ يُطْفِهَا عُقَلاءُ قَوْمِي ... يَكُونُ وَقودَهَا (ظُلْمٌ ظَلامُ)

(٢) صَدَقْتَ -وَاللهِ- وَبَرَرْتَ..

وَهَذا هُوَ التَّارِيخُ -**بَعْدَ نَحْوِ خَمْسِ سَنَوات**- مِن أوانِ كتابةِ هذه (**النَّصيحة**)- يُثْبِتُ هَذا التَّحْذِير، وَيَكْشِفُ أَثَرَهُ الخَطِير..

فَهَلْ مِنْ تَفْكِيرٍ، وَتَدْبِيرٍ؟!

... وهَذِهِ -بَعْدُ- صَرْخَةُ نَذِير.

وَإِلاَّ؛ فَالآتِي أَعْظَمُ -بِكَثِير-: شَرٌّ مُسْتَطِير، وَبَلاءٌ كَبِير..

ولا لُطْفَ إلَّا مِن ربِّنا العليم الخبير...



(٢)

المخالفة في الجرح والتعديل

وَمِمَّا وَقَعَ فيه **المُتَشَدِّدُونَ** -بِغَيْرِ حَقٍّ- اليَوْمَ-:

الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ -فِي بَابِ الجَرْح-[1]؛ عَلَى اعْتِبارِ أَن يَجْرَح الجَارِحُ بِمَا لا يُعْتَبَرُ جَرْحاً عِنْدَ غَيْرِه[2]!!

حَتَّى قَالَ قَائِلُهُم -دُونَ صَوَاب-، وَزَعَمَ زَاعِمُهُم -بِغَيْرِ حَقّ-:

---

(١) **كِدْتُ** أَنْ أَقُول: **الجَرْح وَالتَّجْرِيح!**

... وذلك بِسَبَبِ ما غَلَبَ فِي (الوَاقِع) مِنْ ذَلِك؛ دُونَ أَنْ يَكُونَ لـ (التَّعْدِيل) مَكَانٌ مُعْتَبَرٌ فِي هَذا العِلْمِ -**تَطْبِيقِيًّا**- ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾، فَإِلَى الله المُشْتَكَى.

وعليه؛ فـ**(الإنكار على مَن يخالف غيرَه- في بابِ الجرح)- اجتهاداً سائغاً**-: إنكارٌ باطلٌ، وردٌّ عاطِلٌ...

(٢) وأُكَرِّرُ -الآنَ- فأقولُ:

هذا معنىً لطيفٌ لِمَا أُكَرِّرُهُ -دائماً- مِن قَولي: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا **(الاجتهاديَّ المُعْتبَر = نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّةِ)** فِي غَيْرِنا **(مِمَّن خَالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة)**: سَبَباً فِي الخِلاَفِ بَيْنَنا **(نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّة)**».

بَلْ **نَتَنَاصَحُ** بالعِلمِ والحَقِّ، **وَنَتَواصَى** بِالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَة...

أَعُوذُ بالله! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ظالمةٌ، قَاعِدَةٌ ضَلَّلَت الأُمَّةَ!! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ابْتَدَعُوهَا -هُمْ-!

فَأَقُولُ لِهَذا الزَّاعِمُ:

سَامَحَكَ اللهُ...

هَذِهِ قَاعِدَةُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ، ولَيْسَتْ بِظَالِمَةٍ، بَلْ هِيَ مِن صَمِيمِ العَدْلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الإِسْلامُ؛ لأَنَّ العَالِمَ قَد يُخْطِئُ فِي الجَرْحِ أَو فِي التَّعْدِيلِ[1]، فَيُصَحِّحُ

---

(١) **فَلَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُوماً إِلاَّ النَّبِيَّ الكَرِيم** -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيم- مَهْما كَانَ كَبِيراً هَذا المُتَكَلِّمُ أَوْ ذَاك-.

وَعَلَيْه؛ **فَإِنَّ تَخْطِئَةَ الجَارِحِ -فِي بَعْضِ مَا جَرَحَ-، أَوْ تَصْحِيحَهُ فِي بعضِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ خَطَؤُهُ فِيه: لَيْسَت -بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الأَحْوَال- طَعْناً فِيهِ، أَوْ تَقْلِيلاً مِنْ مَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ**..

وفي «**نصيحة** إسحاق بن أحمدَ العَلْثِيِّ لابن الجوزيّ» -ضمن «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٥٢-٤٥٣) -لابن رجب- قولُهُ -له-:

«بيننا وبينك كتابُ الله، وسُنَّةُ رسولِهِ؛ قال الله -تعالى-: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، **ولمْ يقُل: إلى ابن الجوزي!**»..

قُلْتُ: **وَلاَ: إِلَى غَيْرِهِ مِن وَلِيٍّ أَوْ شَفيع؛ لا في شتاءٍ ولا في ربيع!-!**

ولَقَدْ قُلْتُ مِثْلَ هَذا القَوْلِ -قريباً- لـ(**بعضِ النَّاسِ!**)؛ ممَّن أراد (إلزامي) بأقوالِهِ، وإلحاقي بحالِه-**وشَدَّد وتشَدَّد، وهدَّدَ وتوعَّد!**- فكان هذا آخِرَ كلامِي (الوَدَاعِيِّ) له!!!

... وَقَدْ (نَصَحْتُهُ) -أَعَانَهُ الله- فِي اللَّحْظَةِ نَفْسِها- حَقَّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِم- بِقِرَاءَةِ هَذِهِ «**النَّصِيحَة**» -النَّافِعَة- الَّتِي هِيَ أَصْلُ هَذا الكِتَاب -عَلَى الصَّوَاب-؛ **لَعَلَّ وَعَسَى!!**

والأصلُ: **أنَّ الخِلافَ -لو احْتَدَّ!- أنْ لا يستمرَّ -مِن جهةٍ-، وأن لا يَصِلَ إلى القُلوبِ -مِن جهةٍ أُخرى-**:

رَوَى الخَلَّالُ في «السُّنَّة» (ص٧١٥) عن سعيد بن المسيّب؛ قال: =

أَخُوهُ خَطَأَهُ -فِي هَذَا أَو هَذَا-.

وَقَد يَجْرَحُ العَالِمُ بِغَيْرِ جَارِحٍ[1]؛ فَيَرُدُّ العُلَمَاءُ النُّقَّادُ جَرْحَهُ -إِنْصَافاً[2]- لِـمَنْ

= شهدتُ عليًّا وعُثمانَ -**وكان بينهما نزغٌ مِن الشَّيْطان**-، فما ترك واحدٌ منهما لصاحبِه شيئاً إلا قالَه!

فلو شئتُ أنْ أَقُصَّ عليكُم ما قالا لفعلتُ!!

ثم لم يَبْرَحا حتَّى اصْطَلَحا، واستغفرَ كُلُّ واحدٍ منهُما لصاحِبه.

وقد رَوَى البخاريُّ في «صحيحِه» (٤٣٦٦) عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، قال:

كادَ الخيِّران أن يهلِكا -أي: أبو بكر وعُمر-؛ رَفَعَا أصواتَهُما عند النبيِّ ﷺ...

فقال أبو بكرٍ لعُمَر: **ما أردتَ إلَّا خِلافِي.**

فقال عُمر: **ما أردتُ خِلافَك...**

فارْتَفَعَتْ أصواتُهُما...

قلتُ:

ولم يُؤَثِّرْ ذا -قليلاً أو كثيراً- على عظيمِ صِلَتِهِما ومكانتِهِما، وكبيرِ أُخُوَّتِهِما ومنزلتِهِما...

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الثَّامِنُ** -هُنا-.

(١) مَعَ أَنَّهُ يَرَاهُ جَارِحاً -ولا بُدَّ- وَإِلاَّ: مَا جَرَحَ بِه!

فَتَدَبَّرْ -أَخِي- هَذِه، وَارِبطْهَا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِشَارَاتٍ مُهِمَّات، وتنبيهاتٍ مُفيدات.

(٢) نَعَم؛ إِنْصَافاً...

فَالرَّسُولُ ﷺ يَقُول: «**أَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِك: تَكُنْ مُؤْمِناً**» -وقد تقدَّمَ تخريجُهُ-.

وأَمَّا التنفيرُ مِن (الإنصاف) بادِّعاء أَنَّهُ: (تمييع!): فهذا بلاءٌ فظيع، وباطلٌ شنيع...

وَمِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ -كَمَا هُوَ حَالُ (البَعْض!) -اليَوْمَ- أَنْ يُلْحَقَ هَذا (المُنْصِفُ) بِذَاكَ (المُبَدَّع!)؛ لِمُجَرَّد أَنَّهُ خَالَفَ جَارِحاً، أَو لَمْ يَرَ رَأْيَهُ!!

مَعَ أَنَّهُ مُوافِقٌ لِلمُبَدِّع -ذاك- فِي نَوْعِ البِدْعَة التي بَدَّعَ بها؛ لَكِنَّهُ يُخالِفُهُ فِي تَنْزِيلِهَا عَلَى عين هَذا المُبَدَّع -أَوْ ذَاك-!!

فهل هكذا كان السلفُ؟!

وهل هكذا كانت أخلاقُهم، وعلُومُهم، ومناهجُهم؟!

وَهَذا **أَصْلٌ تَاسِع...**

وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الجَرْحُ-.

وَقَدْ مَرَّتْ بِكَ بَعْضُ الأَمْثِلَةِ.

نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ الجَارِحُ مِن العُلَمَاءِ الأُمَنَاءِ العَارِفِينَ بِأَسْبَابِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ، والمُعْتَرِضُ جَاهِلاً أَو صَاحِبَ هَوىً[1]؛ فَلا عِبْرَةَ بِاعْتِرَاضِهِ.

---

(١) وهَذا حَقٌّ مَحْضٌ.

وَإِنَّما العِبْرَةُ فِي تَحْقِيقِ هَذا المَنَاطِ -وَاقِعِيًّا-: فِي صَوَابِ تَنْزِيلِ (الجَهْل)، أَوْ (الهَوَى) عَلَى (هَذا)، أَوْ (ذَاك)!

وَلَيْسَ بِخافٍ أَنَّ ادِّعَاءَ الجَهْلِ أَوْ الهَوَى فِي (زَيْد)، أَوْ (عُبَيْد) - بغيرِ (تَقْوَى)، وبِدُونِ حُجَّةٍ تَقْوَى - قَدْ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالحَوْرِ بَعْدَ الكَوْر!

فكيف إذا كان ادِّعاءُ (الجهل)، و(الهوى) صادراً مِن جاهلٍ صاحِب هوى!!؟

أوردها (سعدٌ) وسعدٌ مُشْتَمِلْ ما هكذا يا (سعدُ) تُوْرَدُ الإِبِلْ

ومِن أعجبِ ما سمعتُ -قريباً- **مِمَّا أَضْحَكَنِي!**- عند مُناقشتي لـ(**بعضِ النَّـاسِ!**) -قريبـاً-: قولُهُ -في وَجْهِي-أمامِي- بَعْدَ أَخْذٍ وَرَدٍّ!-: (**أنت لستَ مِن تلاميذ الألبانيّ!**) -**مُغاضِباً**-!!

هكذا (قالَها!) **أمامِي!!** -وهو غاضبٌ؛ وأنا ضاحِكٌ-!

فماذا تُرَاهُ قائلاً (**خَلْفِي**)؟!

مع معرفتِهِ الجازِمة(!) بملازمتي لشيخِنا -**مُلاَزَمَةً بَرَّةً -بِحَمْدِ الله**- نحواً مِن (**رُبع قَرنٍ**) مِـن الزمان -بالدليل والبُرهان-.

... في الوقت الذي يَفْخَرُ (هُوَ!) -ويتفاخَر!- بِالاِنْتِسَابِ إلى شيخِنا -**وَالتَّلْمَـذَةِ عليـه!**-! وحُقَّ له!- مع كونِهِ لمْ يكدْ يصلُ ذَلِكَ مِنه -**مَعَهُ!**- إلى نَحْوِ عُشْرِ (ربع القرن!) -**وذلك قَبْلَ نَحْـوِ (نِصْفِ قَرْن)!**-!! ولكنْ:

ليست الأحلامُ في حين الرضا إنمـا الأحلامُ في حالِ الغَضَبْ!

كما في «الاستذكار» (٨/ ٢٨٦) -لابنِ عبدِ البَرِّ-.

وانظُر -لمعرفةِ بعضِ وجوهِ هذا وأدلَّته-: «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٧٢٠)، و«السلسلة=

=الضعيفة» (١/ ٧)، و«التعليقات الرضيَّة» (١/ ٤)، و«حكم تارك الصلاة» (ص٢٥).

... وفي كتابي «**سُؤالات الحلبي لشيخِهِ الإمام الألبانيّ**» الواقِع -في (١٢٠٠) صفحة، و(مُقَدِّمَتِهِ) البالغةِ نحواً من (٧٠) صفحةً-: بيانٌ أطولُ..

(**تنبيهٌ**): لـمَّا أعيى إخوانَنا الغُلاةَ إقامةُ أدنَى حُجَّة (!) على نفي تلمذتي **الحقيقيَّة التاريخيَّة** لشيخِنا: ذَهَبُوا إلى منحىً آخرَ أشنعَ وأبعدَ!!!

فقالوا: لئنْ كنتَ تلميذَهُ؛ **فقد خالفتَ منهجَهُ!!**

وهُم -في ذلك- أبعدُ وأبعدُ؛ فوفاؤُنا لشيخِنا ومنهجِهِ (بالحقِّ) واضحٌ لا يحتاجُ إلى أيِّ دليل؛ مِن أجل ذلك رمانا مَن رمانا بالتُّهْمَةِ (**الفاشِيَّة**): (**الألبانيَّة**)!!!

ونحنُ مِن كِلا هاتَيْن التُّهْمَتَيْن -بُرَآء-...

وعلى أيٍّ؛ فإنَّ التلمذةَ أو الصحبةَ بدون الوفاءِ الحقِّ: لا وزنَ لها، ولا حقيقةَ لِوُجودِها:

فهذا الشيخ **محمد شقرة** -غفر الله له- صاحَبَ شيخَنا نحواً مِن أربعين سنةً -حتّى عُرِفَ به!-؛ فماذا أفادَهُ ذلك -كُلُّه- وقد طَعَنَ به، وبمنهجِهِ، وقَلَبَ له ظهرَ المِجَنّ؟!

ونحنُ فارقناهُ -بعد مُناصحات عدَّة- على إثْرِ ذلك، وبسببِهِ!

ثُمَّ؛ يأتي دعيٌّ مِن الأدعياءِ ليقولُ: «ما عَرَفْنا الحلبيّ إلّا تلميذاً لشقرة»!!

وهي دعوى تُنادي على نفسِها وحامِلِها بالويل والثُّبور، وعظائم الأُمور..

بل سمعتُ بأذنيّ (!) مِن (بعضِ النَّاس!): أنَّهُ سَوَّغَ سكوتَهُ (!) عن **انحرافات محمد شقرة**، وعدم ردِّه عليه؛ بحجَّة أنَّه دَرَّسَهُ **اللغةَ العربيَّة** (!) في الجامعةِ الإسلاميَّة -قبل أكثر مِن أربعين سنة-**!!** وَفاءً له**!!!!**

فأيُّ الفريقين أحقُّ بالردِّ **إن كُنتُم تعلمون؟!**

(**تنبيه ثانٍ**): كَتَبَ أخونا المكرّم وتلميذُنا الفاضلُ الشيخُ أبو طلحة عُمر بن إبراهيم كتاباً بعُنوان: «**الجواب الإعلاني على مَن نَفَى تلمذة.. علي الحلبيّ على شيخِهِ الإمام الألباني**» -وهو مطبوعٌ-.

وانظُر ما تقدَّم (ص٧٩).



(٣)

بين الجرح والبدعة

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ (جَرْحِ الرُّواة)، أَو (التَّبْدِيع لِلأَشْخَاص)؛ وَالاكْتِفاءُ بِالجَرْحِ المُجْمَل -فِي التَّبْدِيع-؛ فَنَقُول:

أَيُّ جَرْحٍ أَقْوَى مِن التَّبْدِيعِ[1]؟!

وَلَوْ رَاجَعَ أَيُّ أَحَدٍ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ، أَوْ كُتُبَ الجَرْحِ الخَاصَّةَ بِالجَرْحِ؛ فَسَيَرَاهَا مُكْتَظَّةً **بِجَرْحِ أَهْلِ البِدَعِ بِبِدَعِهِمْ**.

وَمِنْهَا:

كِتَابُ «الضُّعَفَاءِ» لِلْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ «المَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّان، وَكِتَابُ «الكَامِل» لِابْنِ عَدِيّ، وَكِتَابُ «أَحْوَال الرِّجَال» لِلْجُوْزَجَانِيّ، و«الضُّعَفَاء» لِابْنِ

---

(١) وثَمَّةَ مقالٌ بديع لفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- عُنوانُه: «**أهل البِدع يدخُلونَ في جرح أئمَّة الحديث دُخولاً أَوَّلِيًّا**»...

ومَن حَمَّلَ (بعضَ) كلامِي -في هذا الباب- ما لا يحملُهُ- بتكلُّفٍ ظاهرٍ، وتمحُّلٍ جَليٍّ-؛ فقد أَبْطَلَ!!

إذْ مبنى كُلِّ (نقدِه) -الهزيلِ- مِن أَوَّلِ نَظْرَةٍ- على (تَمْرِيط!) الكلام!! والإلزامات -واللوازِم!- الفاشلة! وبِالفُهوم الباطلة!

الجَوْزِيّ، و«تَهْذِيبُ الكَمَالِ»-وَفُرُوعُهُ- وَمِنْهَا: «تَهْذِيب التَّهْذِيب» لِابْنِ حَجَر، و«التَّقْرِيب» -لَهُ-، وَكُتُب الذَّهَبِيّ: «المِيزَان»، وَ«الدِّيوَان»، وَ«المُغْنِي».

بَلْ عِلْمُ الجَرْحِ الشَّامِلُ لأهْلِ البِدَعِ-وَغَيْرِهم- هُوَ عِلْمٌ خَاصٌّ -كَمَا قَالَ ذَلِكَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدُ الله-.

وانْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- حَيْثُ قَالَ-:

«وَالمَقْصُودُ: أَنَّ العُلَمَاءَ -كُلَّهُمْ- مُتَّفِقُونَ أَنَّ الكَذِبَ في الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ في سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ القِبْلَةِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ المُصَنَّفَةَ في أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ والنَّقَلَةِ، وَأَحْوَالِهِمْ - مِثْلَ كُتُب يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وَعَلِيِّ بنِ المَدِينِيّ، ويَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، والبُخَارِيّ، وَأَبِي زُرْعَة، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِي، وَالنَّسَائِيّ، وَأَبِي حَاتِم ابن حِبَّان، وَأَبِي أَحْمَد ابن عَدِيّ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَإِبْرَاهِيمَ بن يَعْقُوب الجُوْزَجَانِيّ السَّعْدِيّ، ويَعْقُوبَ بن سُفْيَان الفَسَوِيّ، وَأَحْمَدَ بن عَبْد الله بن صَالِح العِجْلِيّ، والعُقَيلِيّ، وَمُحَمَّد بن عَبْد الله بْن عَمَّار المَوْصِلِيّ، وَالحَاكِم النَّيْسَابُورِيّ، وَالحَافِظ عَبْد الغَنِيّ ابن سَعِيد المِصْرِيّ -وأمْثَالِ هَؤُلاء الَّذِينَ هُمْ **جَهَابِذَةٌ ونُقَّادُ**، وأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَال الإِسْنَاد-: **رَأَى** المَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالكَذِبِ[1] -في الشِّيعَةِ- **أَكْثَرَ** مِنْهُمْ في

---

(١) ولفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -وَفَّقَهُ اللهُ- مقالٌ حَسَنٌ بعُنوان: «**خطورة الكذب، وآثارُهُ السَّيِّئة**».

وآخرُ بعُنوان: «**أهميَّة الصِّدق وضرورتُهُ لِقِيام الدِّين والدُّنيا**». =

جَمِيع الطَّوَائِفِ»[(١)].

وَهذَا أَبُو إِسْحَاق الجُوْزَجَانِيُّ يُصَدِّرُ كِتَابَهُ في الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ [(٢)] بأَهْلِ البِدَعِ؛ فَقَد بَدَأَ بِالخَوَارِجِ -إِذْ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ ظَهَرَتْ في الإِسْلامِ-، ثُمَّ ذَكَرَ تِسْعَةً مِن رُؤُوسِهِمْ.

ثُمَّ ثَنَّى بالسَّبَئِيَّةِ، ثُمَّ المُخْتَارِيَّةِ، والرَّافِضَةِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ عِبَارَاتِهِ -فِيهِم-: كَانَ فُلَانٌ مُخْتَارِيًّا؛ وَ:كَانَ فُلَانٌ غَالِياً مُفْرِطاً، وَ: كَانَ فُلَانٌ صَاحِبَ رَايَةِ المُخْتَارِ[(٣)]، وَ: كَانَ فُلَانٌ زَائِغاً، وَ: فُلانٌ كَذَّابٌ، و: كَذَّابٌ شَتَّامٌ.

وَكَذلِكَ ابْنُ حِبَّانَ صَدَّرَ كِتَابَهُ فِي «المَجْرُوحِينَ» بِبَيَانِ أَنْوَاعِ المَجْرُوحِينَ، وجَعَلَ فِي طَلِيعَتِهِم: الزَّنَادِقَةَ والرَّافِضَةَ.

فكَيْفَ يُوْرِدُ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةُ الرَّافِضَةَ -وَغَيْرَهم مِنْ أَهْلِ البِدَعِ- في كُتُبِ الجَرْحِ إِذَا كَانَ (التَّبْدِيعُ) لا يَدْخُلُ فِي بَابِ (الجَرْحِ)؟!!

= فـ:

اللهمّ اجعلنا مِن الصادقين، ونجِّنا مِن الكذب والكاذبين...

وربُّنا يقولُ: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[التوبة:١١٩]..

(١) «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (١/ ٦٦) لابْنِ تَيْمِيَّة.

(٢) وَاسْمُهُ: «أَحْوَالُ الرِّجَال»، وبَعْضُهُم يُسَمِّيه: «الشَّجَرَة» -وَخُولِفَ فِي ذَلِك-!

(٣) انْظُرْ -لِلفَائِدَة- شَرْحَ هَذا وَبَيَانَهُ فِي «تَهْذِيب السُّنَن» (١/ ٢٤٣) -لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّم-.

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- مُبيِّناً (فَائِدَةَ) الرِّوَايَةِ عَن ثِقَاتِ أَهْلِ البِدَعِ[1]-:

«وَلَكِنَّ فَائِدَةَ ذِكْرِنَا كَثِيراً مِنَ الثِّقَاتِ الَّذِينَ فِيهِم أَدْنَى بِدْعَةٍ، أَو لَهُمْ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ -فِي سَعَةِ عِلْمِهِمْ-: أَنَّ غَيْرَهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُمْ وَأَوْثَقُ -إِذَا عَارَضَهُمْ وَخَالَفَهُمْ-.

فَزِنِ الأَشْيَاءَ بِالعَدْلِ والوَرَعِ»[2].

يَعْنِي: أَنَّ الثِّقَةَ السُّنِّيَّ أَعْظَمُ وَزْناً وَأَرْجَحُ مِمَّنْ نَقَضَتْهُ البِدْعَةُ؛ لأَنَّهَا جِرْحَةٌ فِيهِ؛ فَتُرَجَّحُ رِوَايَةُ الثِّقَة السُّنِّي عَلَى رِوَايَة الثِّقَة الَّذِي عِنْدَهُ بِدْعَةٌ.

وَهذَا مِن العَدْلِ[3] الَّذِي شَرَعَهُ اللهُ.

---

(١) وَنَحْنُ -هُنَا- فِي هذا الزمان!- لَسْنا فِي وَارِدِ (**الرِّوايَةِ عَنْ ثِقَاتِ أَهْلِ البِدَعِ!**)؛ فَإِنَّنا (**مُتَّفِقُونَ**) عَلَى عَدَمِ الرِّوايَةِ عَنْهُم، وَلاَ الأَخْذِ مِنْهُم، وَلاَ النَّقْلِ مِنْ كُتُبِهِم -**إِلَّا بضوابطَ مُعَيَّنَةٍ**-، وَلاَ الإِشَادَةِ بِهِم!!

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنَّنا نَرَى مِنَ (البَعْضِ) أَنَّ أَيَّ مُخالَفَةٍ لِرأْيٍ -ما- فِي (حُكْمٍ) -لاَ أَقُول: (أَهْلِ البِدَعِ)!- إِنَّما: فيمَن وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ (أَهْلِ السُّنَّة)، وَدُعاةِ عَقِيدَةِ السَّلَف- تَكَادُ تَكُونُ -بل تكونُ- سَبِيلاً لِهَجْرِه، وَقَطْعِهِ، وَبَتْرِه، وَإِسْقَاطِه، واستئصالِه!!

وهذا المَلْحَظُ -فِي الموقِفِ مِن (أهل البِدع)- مِن فوارِق (عِلم الجرح والتعديل)- المؤصَّل قديماً- ، وبين تطبيقاتِه المعاصرة!!

وَفِي كِتَابِي «**القَوَاعِد النَّاصِرَة..**» مَزِيدُ تَأْصِيلٍ وَتَمْثِيل.

فانْتَظِرْهُ...

(٢) «المِيزَان» (٣/ ١٤١).

(٣) وَ(قَدْ) يُفْهَمُ كَلاَمُ الإِمَام الذَّهَبِيّ -السَّابِق-: «**فَزِن الأَشْيَاءَ بِالعَدْلِ وَالوَرَع**»: عَلَى وجهٍ آخَرَ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالبِدْعَةِ، وَأَنَّ وُقُوعَ أُولَئِكَ الرُّواةِ بِالبِدْعَةِ لَيْسَ سَبِيلاً تُرَدُّ بِهِ=

وجَعَلَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الرُّوَاةَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الأُولَى: الصَّحَابَة.

والثَّانِية: مَن أُكِّدَ مَدْحُهُ بـ (أَفْعَل)؛ كَـ (أَوْثَق) النَّاسِ.

أَو تَكَرَّرَت الصِّفَةُ لَفْظاً؛ كَـ(ثِقَة ثِقَة)؛ أَو مَعْنىً؛ كـ (ثِقَة حَافِظ).

والثَّالِثَة: مِن أُفْرِدَ بِصِفَة؛ كَـ (ثِقَة)، أَو: (مُتْقِن)، أَو: (ثَبْت)، أَو: (عَدْل).

والرَّابِعَة: مَن قَصُرَ عَن الثَّالِثَة -قليلاً-، وإِلَيْهِ الإِشَارَة بـ: (صَدُوق)،أَو: (لا بَأْسَ بِهِ)، أَو: (لَيْسَ بِهِ بَأْس).

والخَامِسَة: مَن قَصُرَ عَن الرَّابِعَة -قَلِيلاً-، وَإِلَيْهِ الإِشَارَة بِـ: (صَدُوق سَيِّئ الحِفْظِ)، أَو: (صَدُوق يَهِمُ)، أَو: (لَهُ أَوْهَام)، أَو: (يُخْطِئ).

وَيَلْتَحِقُ بِذلِكَ مَن رُمِيَ بِنَوْعٍ مِن البِدْعَةِ؛ كالتَّشَيُّعِ، والقَدَرِ، والنَّصْبِ، والإِرْجَاءِ، والتَّجَهُّمِ -مَعَ بَيَان الدَّاعِيَة [1] -وَغَيْره-».

=أَحَاديثُهُم، وَرِوايَاتُهُم..

بَلْ هَذا مَا أَرَاهُ أَرْجَحَ، وَأَقْرَبَ إِلى سِياقِ كَلاَمِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ -وَاللهُ أَعْلَم-.

وَهو -أَيْضاً- (**مِنَ العَدْلِ الَّذِي شَرَعَهُ الله**) -وَلاَ يَتَعارَضُ المَعْنَيَانِ-؛ فتأَمَّلْ.

وَهُوَ مِثْلُ (عُمُومِ) قَوْلِهِ -رحمهُ اللهُ- فِي «السِّيَر» (٨/ ٤٤٨): «**وَالكَلاَمُ فِي الرِّجَال لاَ يَجُوزُ إِلاَّ لِتَامِّ المَعْرِفَة، تَامِّ الوَرَع**».

(١) وَحَتَّى (الدَّاعِيَة) مِنْهُم؛ كَانَ يَرْوِي عَنْهُ بَعْضُ كِبارِ أَئِمَّة الحَدِيث؛ كَرِوايَةِ الإِمَامِ البُخارِي فِي «صَحِيحِه» عَنْ **عِمْرَان بن حِطَّان الخَارِجِي!** -وَانْظُر «رِجَال البُخارِي» (٢/ ٥٧٤)-.

وأَلَّفَ -حديثاً- محمد إبراهيم الموصلي كتابَهُ «**الرُّواة الذين وثَّقَهُم الذَّهَبِيُّ في «ميزان**=

فَتَرَاهُ جَعَلَ أَهْلَ البِدَعِ فِي المَرْتَبَةِ الخَامِسَة الَّتِي عُرفت أهلُها مِن مُنْطَلَقِ تَقْدِيمِ السُّنِّيِّ عَلَى مَن تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ.

لِذَا؛ تَرَاه يَقُول:

فُلَانٌ رُمِيَ بِالقَدَرِ.

فُلَان رُمِيَ بِالإِرْجَاءِ.

فُلَانٌ رُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ.

- وَهُم كُثُرٌ فِي كِتَابِهِ -.

وَقَد عَلِمْتَ -أَيُّها الأَخُ المُوَفَّقُ- أَنَّ العُلَمَاءَ أَدْخَلُوا أَهْلَ البِدَعِ الغَلِيظَةِ فِي كُتُبِ الجَرْحِ، ولَمْ يُعَارِضْهُمْ أَحَدٌ -أَيْضاً-؛ **فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الكَلَامَ فِي أَهْلِ البِدَعِ لا يُسَمَّى: جَرْحاً**[1]**؟!!!**

=**الاعتدال»، وقد تكلَّمَ فيهم بعضُ النُّقَّادُ مِن حيثُ البدعة»** -مطبوعٌ-.

قلتُ: ولمْ يكُنْ هذا -قَطُّ-يَوْماً- **سبيلَ طَعْنٍ** بالإمامِ الذَّهَبِيِّ؛ لمخالفَتِه هذا الإمامَ أو ذاك **-حتى لو أخطأ-!**

وقد قال -رحمهُ اللهُ- أي: الذهبيُّ- في «السِّيَر» (١٤/ ٣٧٤):

«ولو أنَّ كُلَّ (مَن) أخطأ في اجتهادِه -مع صِحَّةِ إيمانِه، وتَوَخِّيه لاتِّباعِ الحَقِّ- أَهْدَرْنَاه، وبدَّعْناه: لَقَلَّ مَن يَسْلَمُ مِن **(الأئِمَّةِ)** مَعَنا».

(١) نعم؛ هو (جَرْحٌ) -بيقين-.

وإنْ قالَ بعضُ (العلماءِ) غيرَ ذلك - أو ما يُفهَم منه عكسُ ذلك**!**-؛ فقد نقل اللكنويُّ في «الرفع والتكميل» (ص٥) عن **العلَّامةِ ابنِ المُرابطِ** -تُوُفِّيَ سَنَةَ (٤٨٥هـ)، وَمُتَرْجَم فِي «العِبَر» (١/ ٢٥٤)- قولَه: =

= «**قد دُوِّنت الأخبارُ؛ وما بقي للتجريح فائدة**»**!**

ومِن مشهور «فتاوى» الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- قولُهُ -كَمَا فِي مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ عَلَى «الإِنْتَرْنِت» (رقم ١٣٤١٥)-:

«**المُبتدِع يُذكَرُ ليُحْذَر؛ ما هو مِن باب الجرح والتعديل**».

وفي كلامٍ آخرَ -له -وفَّقهُ اللهُ- قولُهُ:

«ما نعلمُ أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر**!**

علماءُ الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..

ولكنْ؛ كلامُهم موجودٌ في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-.

والجرحُ والتعديلُ في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرحُ والتعديل في سبِّ الناس وتنقُّصهم: فلان فيه كذا**!** وفلان فيه كذا**!** ومدحُ بعض الناس، وسبُّ بعض الناس**!!**

هذا من الغِيبة والنميمة، **وليس من الجرح والتعديل**».

قلتُ:

وَالصَّوَابُ: مَا فَوْقَ -بِيَقِين-، وَهُوَ الأَوَّل، وَالَّذِي عَلَيْهِ المُعَوَّل:

فقد قال الحافظُ ابنُ رجَب الحنبليُّ في «الفَرْق بين النصيحة والتعيير» (ص٨-بتحقيقي):

«**ولا فَرق** بين الطَّعْنِ في رواةِ حُفَّاظِ الحديثِ -ولا التمييز بين مَن تُقْبَلُ روايتُه منهم ومَن لا تُقبل- وبين تَبْيين خطأ مَن أخطأ في فهم معاني الكتاب والسُّنَّة، وتأوَّلَ شيئاً منها على غيرِ تأويلِه، وتمسَّكَ بما لا يُتَمَسَّك به، ليُحَذِّر مِن الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمعَ العلماءُ على جوازِ ذلك -أيضاً-».



(٤)

الجرح والتعديل، وحفظ الدين

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ عُلُومَ الحَدِيثِ -وَمِنْهَا: (الجَرْحُ والتَّعْدِيل)- مِن أَعْظَمِ وَسَائِلِ[1] حِفْظِ الدِّينِ وَحِمَايَتِهِ[2]؛ إِذْ فِيهِ بَيَانُ الثِّقَاتِ العُدُولِ الَّذِينَ أَهَّلَهُمُ اللهُ لِتَلَقِّي الدِّينِ، وَحِفْظِهِ، وَتَبْلِيغِهِ.

وَفِيهِ حِمَايَةٌ مِن دَسِّ الزَّنَادِقَةِ[3] والمُلْحِدِين، وَغُلَاة المُبْتَدِعِين، وَمِنْ وَهْمِ الوَاهِمِين، وإِفْكِ الكَذَّابِين.

وكُتُبُ (السُّنَّةِ)[4] -العَقَائِد- قَائِمَةٌ عَلَى مَنْهَجِ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ.

---

(١) انظُر ما تقدَّم -في المقدِّمة- (ص١٣٥) -مُطَوَّلاً- حَوْل (**مَشْرُوعِيَّة الجَرْح وَالتَّعْدِيل**).

(٢) وللشيخ **ربيع بن هادي** -حفظه اللهُ- رسالةٌ بعُنوان: «**أئمة الجرح والتعديل هُم حُماة الدِّين مِن كَيْدِ المُلْحِدِين**».

(٣) وَقَدْ قِيلَ -قَدِيماً-: **لَوْلا أَصْحَابُ الدَّفَاتِر، وَحَمَلَةُ المَحَابِر؛ لَخَطَبَتِ الزَّنادِقَةُ عَلَى المَنَابِر**..
فَلله دَرُّهُم، وَعَلَيْهِ أَجْرُهُم.
وَانْظُر «ذَمّ الكَلاَمِ وَأَهْلِهِ» (٤٠٢)، وَ«أَدَب الإِمْلاَءِ» (ص١٥٣)، وَ«سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاَء» (١٠/ ٧٠).

(٤) مِثْل: «السُّنَّة» لِلإِمَامِ أَحْمَد، وَ«السُّنَّة» لابْنِهِ عَبْدِ الله، وَ«السُّنَّة» لِلخَلاَّل، وَ«السُّنَّة» لابْنِ=

والَّذِي لا يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِهِمْ في نَقْدِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَنَقْدِ النِّحَلِ والآرَاءِ: لا يَخْرُجُ عَن حُكْمِ الظُّنُونِ والهَوَى[1].

=نَصْر.. -وَغَيْرِها-.

وَهِيَ -جَمِيعاً- مِنْ كُتُبِ العَقَائِدِ السَّلَفِيَّة.

(١) نَعَم؛ لَكِنْ؛ هم -**على اتفاقِهم في الأصولِ السَّلَفِيَّة**- قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُم فِي تَنْزِيلِ الحُكْمِ **بِبِدْعَةٍ -مَا-** مَعْرُوفَةٍ مُقَرَّرَة- عَلَى **عَيْنِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ -بِذَاتِهِ-**.

وَهَذا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ كَثِيرٌ -جِدًّا-.

وَلَيْسَ هَذا -قَطُّ- باباً يُبَدِّعُ فِيهِ بَعْضُهُم بَعْضاً-، أَوْ يَطْعَنُ بَعْضُهُم في بَعْضٍ -فَضْلاً عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِك**!**-.

ومِن أمثلة ذلك:

تبديع الإمام أحمد للكرابيسيِّ -وهو مشهورٌ جدًّا-؛ حتى قال -ناصحاً لبعض مَن سأله عنه-:

«إيَّاك، إيَّاك، إيَّاك وهذا الكرابيسيَّ**!**

لا تُكَلِّمْهُ، ولا تُكَلِّم مَن يُكَلِّمُهُ».

كما في «تاريخ بغداد» (٨/ ٥٦٥)، و«الكامل» (٢/ ٣٦٥).

مع كون هذا الكرابيسيّ -مع أحمدَ-نفسِهِ**!**- **زَمِيلَيْ تلمذةٍ عند الإمام الشافعيّ**، ومِن الرواة عنه.

كما ذكر ذلك البيهقي في «بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي» (ص١٠١).

بل قال ابنُ حجر في «التهذيب» (١/ ٤٣٢): «**مِن كِبار أصحاب الشافعيّ**».

وقال المُعَلِّمِيّ في «التنكيل» (رقم:٨٤):

«أما الرواية؛ فلمْ أرَ مَن غَمَزَهُ فيها».

وبعكسِ خبرِ (الكرابيسِيّ) -هذا-:

ما رواهُ الإمامُ ابنُ بطَّة في «الإبانة الكُبرى» (رقم:٤٢١): أنَّ سُفيان الثَّوْرِيَّ لَمَّا قيلَ لـه في الرَّبِيعِ بنِ صَبيح: إنَّ بِطانَتَهُ القَدَرِيَّةُ؛ قال: «**إذن؛ هو قَدَرِيٌّ**».

مع أنَّ الإمامَ أحمدَ يقولُ في الرَّبيع -هذا-: =

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ اللهُ- خِلَال كَلَامِهِ عَن الفِرَقِ، وَالحَدِيثِ عَنْهَا، وَتَحْرِيم القَوْلِ عَلَى اللهِ بِغَيْرِ عِلْم-:

«وَأَيْضاً؛ فكَثِيرٌ مِن النَّاس يُخْبِرُ عَن هَذِهِ الفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَوَى، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ، والمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتْبُوعِهِ -المُوَالِيَةَ لَهُ[1]- هُمْ أَهْلَ السُّنَّة! وَيَجْعَلُ مَن خَالَفَهَا أَهْلَ البِدَع!

وَهذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ لا يَكُونُ مَتْبُوعُهُمْ إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، الَّذِي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ . إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾؛ **فَهُوَ الَّذِي يَجِب تَصْدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا (أَخْبَرَ)، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ.**

= **«لا بأسَ به، رجلٌ صالحٌ».**

وكذا قال الإمامان أبو زُرْعَة، وأبو حاتم.

وقال شُعبةُ بن الحجَّاج:

«الرَّبيعُ مِن ساداتِ المُسلمين» -وعَظَّمَهُ-.

وكذا قال العُقَيْلِيُّ.

وانظُر «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٩-٩٤).

(١) اللهُ أَكْبَر..

رَحِمَ اللهُ شَيْخَ الإِسْلاَمِ؛ كَأَنَّهُ يَكْتُبُ عَنْ (بَعْضِ!) وَاقِعِنا..

وهذه الموالاةُ الظالمةُ العمياءُ -تحت أيِّ اسمٍ!- لا تُوجدُ إلا في **الثُّكْنات العسكريَّة**...

وفي **الدَّهاليز السِّرِّيَّة**...

وفي **الأساليب الحِزْبيَّة**...

وفي **الطُّرُق الصُّوفيَّة**...

... ولا وُجودَ لها -في قليلٍ أو كثير- في الدعوة السَّلَفِيَّة!!! شاءَ مَن شاءَ، وأبَى مَن أبَى!

وَلَيْسَت هَذِهِ المَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِن الأَئِمَّة؛ بَلْ كُلُّ أَحَد مِن النَّاس يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَك(١)...

ثُمَّ وَاصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَنْقُدُ التَّعَصُّبَ لِلأَشْخَاصِ (٢)، وَيُبَيِّنُ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ أَحَقُّ النَّاسِ بِأَن يَكُونُوا هُمُ الفِرْقَةَ النَّاجِيةَ؛ فَهُمُ:

«**الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولَ الله** ﷺ، وَهُم أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزاً بَيْنَ صَحِيحِ سُنَّتِه، وَسَقِيمِهَا.

وَأَئِمَّتُهُم فُقَهَاءُ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا؛ اتِّبَاعاً لَهَا، وَتَصْدِيقاً وَعَمَلاً، وَحُبًّا وَمُوَالَاةً لِمَنْ وَالَاهَا، وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا»(٣).

وَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَإِنَّ مَن يَتَحَدَّثُ عَنِ الفِرَقِ -عَلَى خِلَافِ **مَنْهَجِ** (٤) **أَهْلِ**

---

(١) وَلاَ يَكْفِي -كَمَا لاَ يَخْفَى- تَأْصِيلُ هَذا الكَلاَمِ المُحَقَّقِ بِـ(**لِسَان المَقَال**)! -كما هو شأنُ (البعض!)- مَعَ مُخَالَفَتِهِ وَمُنَاقَضَتِهِ بِـ(**لِسَان الحَال**) -كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً-!

وَمَنْ فَعَلَ -أَوْ فُعِلَ بِهِ، أو مَعَهُ!-؛ فَلْيَرْجِع، وَلْيُرَاجِع..

(٢) وَهِيَ آفَةُ الآفَات، وَبَلِيَّةُ البَلِيَّات -**اليَوْم؛ بَلْ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ يَوْم!**-، وَبِسَبَبِهَا تَفَرَّقَ (القَوْم)، وَعَظُمَ الصَّدُّ وَاللَّوْم...

وقال الشيخُ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفوائد» (ص٢٦١): «**إِيَّاكَ والتعصُّب الذَّميم، وسوءَ الظَّنِّ الذي لا يُبنى على أساس، وحاسِب نفسَك، وسدِّد نقصَك**».

ولفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- رسالةٌ لطيفةٌ بعُنوان: «**التعصُّب الذميم وآثاره**».

ورأيتُ -قريباً- لبعضِ مُتعصِّبَةِ الشيوخ (!) كِتاباً في ذمِّ (التعصُّب!)؛ لا أدري كيف سيلْقَى وجهَ الله -تعالى- فيه- إنْ لمْ يرجِعْ عن غَيِّهِ وتعصُّبه الكريه-!!

(٣) «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٤) وَمِنَ الحَقِّ اليَقِينِيِّ -الذي لا ينبغي المُماراةُ به-: **أَنَّ الخِلافَ السُّنِّيِّ فِي (تَطْبِيقِ) بعض**=

الحَدِيثِ -في الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ- لا بُدَّ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَـوَى؛ لأَنَّـهُ لا مَنْهَجَ لَدَيْهِ يُثْبِتُ بِهِ مَا يُـدِينُ بِـهِ هَـذِهِ الفِرْقَـةَ أَو تِلْـكَ، ويَنْفِـي عَنْهَـا مَـا لَـيْسَ مِن مَذْهَبِهَا.

فَقَد يَكُونُ فِي أَهْلِ الكَلَامِ مَن يُؤَلِّفُ المَقَالَاتِ فِي الفِرَقِ والنِّحَلِ، **وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ وَلا مَنْهَجٌ يُثْبِتُ وَيَنْفِي عَلَى أَسَاسِهِ،** فيَتَكَلَّمُ عَن تِلْكَ الفِرَقِ بِغَيْرِ عِلْمٍ -بَلْ باتِّبَاعِ الظَّنِّ والهَوَى-، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وَلا يَتَكَلَّمُ بِحَقٍّ وَعَدْلٍ وإِنْـصَافٍ مَـن لَمْ يَأْخُـذْ بمَـنْهَجِ أَهْـلِ الحَـدِيثِ[1] في

=**وُجوهِ المَنْهَجِ؛ لا يُعَدُّ خِلافاً فِي (أصلِ) المَنْهَجِ**؛ وَإِلاَّ لكانَ لا يكادُ يُوجدُ اثنان مِنْ أَهْلِ الحَـدِيثِ- قَدِيماً أَوْ حَدِيثاً- **إلاَّ وَهُما مُتَهاجِران، مُتَخاصِمَان** -لِـمَا هو معلومٌ مُقَرَّرٌ مِـن خِـلافِ أهـلِ الحـديث -الكثير- في بابِ النَّقْدِ والجرحِ -وهو كثيرٌ-!

وَهَذا -مِن قبلُ -قَطُّ- لَمْ يَكُن..

وَأَرْجُو -مِنْ بَعْدُ- أَنْ لاَ يَكُون! وإنْ كان هو الأكثرَ -اليومَ!- وبحالِ الجُنون-!!!

(١) وعليه -بحمد الله- **نَشَأْتُ**، ومِن لُبانة أئمَّته وكُبرائه **رَضَعْتُ**، ولمن خالفه **عاديتُ**، ولمـن التزمهُ **والَيْتُ**..

بهذا الحقِّ رَضيتُ، وبأنواره استضأتُ، وإليه دَعَوْتُ...

... فاللهم اجعلْ خاتِـمَتي عليه -**غيرَ مُبَدِّل ولا مُغَيِّر**- يا بديعَ السماوات والأرض-.

ومَن رَماني بغيرِ ذلك -في قليلٍ أو كثيرٍ-؛ فأنا خصيمُهُ يومَ الدِّين، بين يَدَي ربِّ العـالمين؛ إِلَّا أنْ يستحلَّني -بيقين-.

نعم؛ أنا -كغيري مِن البشر!- **أُخْطِئُ وأُصيبُ...**

ولكنِّي أبذُلُ وُسْعِي في معرفةِ الحقِّ، وإنْ قصَّرتُ-باجتهادٍ- دُونَه... =

الجَرْحِ والتَّعْدِيل؛ الَّذِي بِهِ يُبَيَّنُ الصَّحِيحُ مِن السَّقِيمِ مِن حَدِيث رَسُول الله ﷺ، ويُمَيَّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ مِن السَّقِيمِ فِيمَا يُنْسَبُ إِلَى الفِرَقِ وَأَهْل النِّحَل.

فَالَّذِي يَتَكَلَّمُ في أَهْل البِدَع، ويَتَكَلَّمُ في المَنْهَج، ويَتَكَلَّمُ في العَقِيدَةِ -وَهُوَ لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ- لا يَكُون إِمَاماً عَالماً، وَلَيْسَ أَمَامَهُ إِلَّا التَّقْلِيد؛ فَيَقُول: قَالَ فُلَان! وَقَالَ فُلَان! بِغَيْرِ عِلْم-!

مِثْلُ مَن يُقَلِّدُ في الفِقْه[1] مَذْهباً، ويَتَعَصَّبُ لَهُ، ويَنْقُلُ أَحْكَاماً عَن هَذَا

= والله العاصمُ -وحدَهُ-.

وقد قال الإمام أحمدُ بنُ حنبل:

«كُلُّ رجلٍ ثبَتَتْ عدالتُه، لم يُقْبَل فيه تجريحُ أحدٍ، حتى يتبيَّن ذلك عليه **بأمرٍ لا يَحْتَمِلُ غيرَ جَرْحِه**».

كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).

وقال الإمامُ ابنُ جرير الطَّبَرِيُّ:

«لو كان كلُّ مَن ادُّعِيَ عليه مذهبٌ من المذاهب الرَّديئة، ثَبَتَ عليه ما ادُّعِيَ عليه -وسَقَطَتْ عدالتُه، وبطَلَتْ شهادتُهُ بذلك-: لَلَزِمَ تَرْكُ أكثر مُحدِّثي الأمصار، **لأنَّهُ ما منهم أحدٌ إلا وقد نَسَبَهُ قومٌ إلى ما يُرغَبُ به عنه.**

ومَن ثَبَتَتْ عدالتُه لم يُقْبَلْ فيه الجرح.

وما تسقطُ العدالةُ بالظَّنِّ».

كما في «هدي الساري» (ص٤٢٨)، وَ«تَهْذِيب الكَمَال» (٢٠/ ٢٧٩)، وَ«سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاَء» (٥/ ٢٠).

والله المُستعانُ...

(١) وهذه لَفْتَةٌ جميلةٌ فيها فائدتان:

الأولى: ذمُّ التقليد في باب **المنهج والرجال**، كما هو مذمومٌ في باب الفقه، والتعصُّب لأئمَّتِهِ.=

المَذْهَب -وَفِيهِ مَا يُقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ-، وَهُوَ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ المَقْبُولِ والمَرْدُودِ!!

فَلا هَذَا المُقَلِّدُ في الفِقْهِ -وَلا ذَاكَ المُقَلِّدُ في العَقِيدَةِ- يَصْلُحُ لِلنَّقْدِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيل[1]**، والتَّبْدِيع والتَّضْلِيل!**

والأَسْلَمُ لَهُ أَن يُقَلِّدَ[2] أَهْلَ الحَدِيث، لأَنَّ عقَائِدَهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ والسَّقِيم؛ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ الَّذِي اسْتَمَدُّوهُ مِن مَنْهَجِ الجَرْحِ والتَّعْدِيل.

= **الثانية**: أنَّ كِلا بابَيِ **(الفقه)** و**(الرجال)** واحدٌ -في مواضيع **الإجماع**، **والخلاف**، والتقليد، والتثبُّت -**بغيرِ فَرْقٍ**-.

(١) أَيْنَ هَذا التَّعْدِيلُ -اليَوْم- فِي قاموسِ (**مُتَشَدِّدِي**) الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل و(غُلاتِهم)؟!

(كِدْتُ) أَنْ لاَ أَرَاهُ إِلاَّ فِي كِتَاب، أَوْ لَيْسَ بِصَواب!!

وما (قد) يكادُ يكونُ -مِن ذلك- موجوداً (اليومَ) فقد يُنْقَضُ غداً؛ كما نُقِضَ بالأمسِ!!

وما حالُ (**إخوان الأمس**) = (**أعداء اليوم**) -وللأسف الشديد- عن الناظِرِ -ببعيد-!

وَلَيْسَ هَذا بِرَشِيدٍ وَلاَ سَدِيد...

وأَذْكُرُ -جيِّداً- أَنَّنِي (نصحتُ) -قديماً- (**بعضَ النَّاس!**) حول شخصٍ كان يُزَكِّيه -جِدًّا-، وكُنَّا نعرفُ عنهُ انحرافاً منهجيًّا واضِحاً!!

فقال -**مُغاضِباً- كعادتِه!**-: (هو سلفيٌّ أكثرَ منكم)!!

ولَـمْ تَكَدْ بعضُ الشُّهورِ تَمَضِي إلا وهو يَطْعَنُ فيه، ويُسْقِطُه!!

فأيُّ حالتَيْهِ أَقْرَبُ للصَّواب، وأبعدُ عن العَجَلَةِ والارْتِياب؟!

وقد قالَ الإمامُ ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (٢/ ١٥٦): «**الغضبُ غُولٌ يغتالُ العقلَ كما تغتالُهُ الخمرُ**»!

(٢) هذا ليس مِن باب الإرشاد، أو التجويز لأصل التقليد.

وإنَّما هو حِكايةُ الواقع فيمَن (جازَ) له التقليدُ -بشرطِهِ-أي: إن كان ولا بُدّ-، وانظُر (ص٧٤).

إذَنْ؛ قَاعِـدَة أَنَّـهُ: (لا بُـدَّ مِـن بَيَـان أَسْبَابِ الجَـرْح عِنْـدَ تَعَـارُضِ الجَـرْحِ والتَّعْدِيلِ): قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَهِيَ مِن قَوَاعِدِ أَهْل السُّنَّة -دُونَ رَيْب-، ويَجِبُ تَطْبِيقُهَا حِينَ يُبَـدَّعُ مُـسْلِمٌ اشْتَهَرَ بالسَّلَفِيَّةِ[١]! أَو يُفَسَّقُ! أَو يُرْمَى بِالكُفْرِ! أَو الجَاسُوسِيَّةِ والعَمَالَةِ[٢]!

أَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ عَالِمٌ -أَو مُتَعَـالِمٌ- يَرْمِـي شَـيْخاً سَـلَفِيًّا بِالبِدْعَـةِ أَو الفِـسْقِ -أَو...إِلَخ-؛ أَتَقْبَلُ مِنْهُ هَذَا، أَو تُسَلِّمُ لَهُ بِه، وَلا تُطَالِبُهُ بِبَيَانِ سَبَبِ هَذَا التَّبْـدِيعِ أَو التَّفْسِيقِ، وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ والبُرْهَانِ عَلَى دَعْوَاه[٣]؟!!

فَكَلامُنا مُتَعَلِّقٌ فِيما إِذا جُرِحَ شَخْصٌ اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُ سَلَفِيٌّ -وَهُوَ يَدَّعِيهَا[٤]-

---

(١) **فَحُرْمَةُ الْمُسْلِمِ عَظِيمَةٌ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذا الْمُسْلِمُ عَالِماً -أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ-؟!**

فَكَيْـفَ إِذا كَـانَ سَـلَفِيًّا -**بَلْـهَ أَنْ يَكُـونَ دَاعِيـاً مِـنْ دُعَـاةِ مَـنْهجِ الـسَّلَف** -مـشهوراً بـهِ، معروفاً بسببه-؟! ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾...

(٢) **ما أَجْرَأَهم على الله، وعلى عباد الله!**

أولئك الذين يطعنُون بغير حقٍّ ولا هُدى؛ إنما بالظنون، والهوى!

(٣) قد يُجاب عن هذا السُّؤال -هُنا- بما (قد) يُوقِعُ المجيبَ في الحَيْرَةِ والانْتِقَاد-**في كِلتا الحالتَيْن!**-:

- **فإذا سلَّم به -بدون بيِّنة!-** على اعتبار أنَّ القائل عالمٌ(كبير!)-: فسيكون ذلك سبباً للقَـدْحِ في سلفيَّة هذا الشيخ السلفيّ المُتكَلَّم فيه!!

- **وإذا لم يُسلِّم به -طالباً البيِّنةَ، و(التثبُّتَ)-**؛ فسيكون ذلك سـبباً لِلقَـدْحِ في هـذا المعـترض -نفسِه-؛ على اعتبار أنه يُطالب عالماً (كبيراً) **ببيِّنةِ قولِه!**

وهذا عند البعض (جريمة!)؟! **فما الصواب -يا أُولي الألباب-؟!**

(٤) أَيْ: يَقُولُ بِها، وَيُعْرَفُ بِهَا.

وانظُر (المقدمة) (ص٢٠٧) -**وهو مُهِمّ**-.

وَلَيْس إِنْساناً اشْتَهَرَ -مَثَلاً- بالرَّفْض، أَو التَّصَوُّف، أو القُبُورِيَّة، أَو الحِزْبِيَّة.

لَوْ جِئْتَ -يا أَخِي- إِلى **(تَلاَمِيذِ)** أَيِّ عَالِمٍ مِن عُلَمَاء السُّنَّةِ -مِثْل: ابْن بَاز، أَو **الأَلْبَانِيّ**(١)، أَو ابْن عُثَيْمِين، أَو الفَوْزَان -وَأَقْدَمْتَ عَلَى الطَّعْـنِ في وَاحِـدٍ مِـنْهُم-

---

(١) جَزَى اللهُ -تَعَالَى- خَيْراً -**كَثِيراً**- فَضِيلَةَ الشَّيْخِ (الكَاتِـبِ) فِي دِفاعِـهِ وَذَبِّـهِ عَنَّـا -**نَحْـنُ تَلامِيذَ الشَّيْخ الأَلْبَانِيِّ**-.

مَعَ أَنَّ الطعنَ -اليومَ- **في تلاميذ الشيخ الألبانيّ** -جُملةً وتفصيلاً- شديد! **فَلِماذا الآن؟!**

... حتى تخلُوَ ساحةُ الدعوة للصُّغَراءِ!!!

خلا لكِ الجَوُّ فـبيضي واصفُري ونَـقِّري مـا شِـئْـتِ أن تُـنَقِّـري!

أم أنَّ **(وراءَ الأكَمة ما وراءَها)؟!**

كَيْفَ يكونُ هَذا، وَقَدْ قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩):

«والنُّصوصُ التي في كتابِ الله، وسُنَّةِ رسولِهِ، وأصحابِه: في فضلِ الـشَّام -وأهْـلِ الغَـرْبِ- على **نجد، والعِراق، وسائرِ أهلِ المشرقِ** -أكثرُ مِن أنْ تُذْكَرَ هُنا...

والنَّبِيُّ ﷺ مَيَّزَ أهلَ الشَّام بالقيامِ بأمرِ الله -دائماً- إلى آخِـرِ الـدَّهْرِ، وبـأنَّ الطائفـةَ المنـصورةَ فيهم إلى آخِرِ الدَّهْرِ.

فهو إخبارٌ عن أمرٍ **دائمٍ مستمرٍّ** فيهم -**مع الكثرةِ والقوةِ**-.

وهذا الوصفُ ليس **لغيرِ الشَّامِ** مِن أرضِ الإسلام»؟!!

قلتُ: هذا (الوصفُ) لأهلِ العِلْمِ والقُدْوَةِ منهم؛ لا الجَهَلَةُ الطَّغام -بينهم!-!

وانظُر رسالتي «**الأسئلة الشاميَّة**» (ص١٤-٢٤) مبحث: «**الإيمان والشام**».

(تنبيهٌ): لا يُقالُ: هذا الدفاعُ كان (قبل!) تغيُّر موقفِ (تلاميذ الألبانيّ) ومنهجِهِم!!!

فالجوابُ: واللـهِ ما ازدادُوا إلّا ثباتاً -بحمدِ الله-؛ لكنَّ **(بعضَ النَّاس!)** غَلَوْا!!!

وكُلُّ دعوَى بخلافِ ذلك: إمَّا **سوءُ فَهْم**، أو **سوءُ قصد!!**

وقد يجتمعان!!!

وعلى ضوءِ ذلك أقولُ: قد **نُخالفُ** شيئاً مِن **(الغُلُوِّ)** الذي الْتَصَقَ بعضُهُ بالـدَّعْوَةِ الـسلفيَّةِ،=

مِمّن يُعْتَقَدُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مِن أَهْـل الـسُّنَّة الـسَّلَفِيِّين، ويُعْتَقَـدُ أَنَّهُـمْ يُحَـارِبُونَ البِـدَع وأَهْلَهَا، وبَدَّعْتَ[١] وَاحِداً مِن **(تَلامِيذِهِ)**؛ أَتُسَلِّمُ لَكَ هَذِهِ القَاعِدَةُ الَّتِي تُفَرِّقُ بِهَا بَيْنَ الكَلَامِ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ، والكَلَامِ فِي بَابِ التَّبْدِيعِ؟!!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْ هَؤلاءِ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ (بيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ عِنْدَ تَعَارُضِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ -أَو عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الأَسْبَابِ-) قَاعِدَةٌ بَاطِلَةٌ؟!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْهُم عَلَى أَنَّ مَن قَالَ بِهَذِهِ القَاعِدَة قَد أَضَلَّ النَّاسَ بِهَا؟!!

ثُمَّ؛ إِذَا كَانَ البَحْثُ فِي (اشْتِرَاطِ بيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ) -نَظَرِيًّا-؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَـنِ البَحْثِ فِي وَاقِعٍ -مَا- أَقْرَبَ مَا يَكُـونُ فِتْنَـةً مُـشْتَعِلَةً[٢]، كَثُـرَ فِيهَـا الجِـدَالُ، والقِيـلُ والقَالُ، والتَّبْدِيعُ والتَّضْلِيلُ -مِن أَطْرَافٍ كُلُّ طَرَفٍ يَدَّعِي [٣] أَنَّهُ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ-.

=فأفسدَ وجهَهَا، وأساءَ إلى بهجتِها...

فإنْ قُصِدَ بـ(التغيُّر) هذا الأمرُ؛ فنِعِمَّا هُو...

(١) وهذا -وللأسف- جَار (حَارّ)!

فمَنْ ذا سيُوقِفُه؟! أو يكونُ (قَامِعاً) له؟!

(٢) ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾.

(٣) وَهَذِهِ -وَاللهِ- المُصِيبَةُ الكُبْرَى: **أَنْ يَنْشَغِلَ دُعاةُ أَهْلِ الـسُّنَّةِ بِبَعْـضِهِم الـبَعْض، وَيَطْعَـنَ بَعْضُهُم فِي بَعْض**، وَيَمْلؤُوا صَفَحاتِ (الإِنْتَرْنِت) بِمَا يُـشْمِتُ بِهِـم أَعْـدَاءَهُم مِـنْ **(أَهْـلِ الـرَّفْض، وَالتَّصَوُّف، وَالقُبُورِيَّة، وَالحِزْبِيَّة)** -وغيرِهم -جَمْعاً وَافْتِرَاقاً-!

وَلا شكَّ أَنَّ تَجْنِيبَ -وَتَجَنُّبَ- (شَمَاتَة الأَعْدَاء) مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ عَال، لاَ يُنْكِرُهُ إِلاَّ الجُهَّال!

وَلاَ نَلْتَفِتُ عَلَى ذَلِكَ بِقِيلٍ وَقَال، أَوْ بِجِدَالٍ خَال؛ أَوْ بِبَاطِلٍ مِن الاسْتِدْلاَل!

فَذا -كُلُّهُ- ضَلال...

وَهَذا **أَصْلٌ عَاشِرٌ** -غَايَةٌ فِي الأَهَمِّيَّةِ-؛ رَضِيَ بِهِ مَنْ رَضِي، وَسَخَطِ مِنْه مَنْ سَخِط... =

وَعَلَى ضَوْءِ ذَا؛ فَإِنَّ القَوْلَ الحَقَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ:

إِذَا وَقَعَ مِن طَرَفٍ -أَو مِن أطرافٍ -وَبِخاصَّةٍ أَهْلَ السُّنَّةِ- تَبْدِيعٌ أَو تَضْلِيلٌ؛ فلا بُدَّ مِن بَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ **بَيَاناً شَافِياً**(١) **تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ، وَيُقْطَعُ بِهِ دَابِرُ الفِتْنَةِ**، وَيَظْهَرُ للنَّاسِ أَنَّ أَحْكَامَ الطَّرَفِ **المُبَدِّعِ** قَامَتْ عَلَى عِلْمٍ وَحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ -فِي الطَّرَفِ **المُبَدَّعِ**-.

ثُمَّ أَقُولُ لَكَ -أَيُّهَا الجَارِح-:

أَلا تَرَى أَنَّ مَن يُخَاصِمُونَكَ يَدَّعُونَ(٢) **أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ -حَقًّا-؛**

= وَقَدْ روى أبو نُعَيْم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٣) عن الإمام الشافعيّ قولَه لتلميذٍ له:

«يا (ربيع): رِضا النَّاس غايةٌ لا تُدْرَك؛ **فعليك بما يُصْلِحُكَ؛ فالْزَمْهُ**؛ فإنَّهُ لا سبيلَ إلى رِضاهم».

ولقد طلبتُ رِضَى البَرِيَّةِ جاهداً ... فإذا رِضاهُمْ غايَةٌ لا تُدْرَكُ!

وانظُر «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٢)، و«السياسة التي يُريدُها السلفيُّون» (ص٣٩-٤١) -لفضيلةِ الأخ الشيخ مشهور سلمان -نَفَعَ اللهُ به -**وهو مهم**-.

(١) وَمَا لَمْ يَكُن سَبِيلُهُ هَذا الشِّفَاءَ وَالوُضُوحَ؛ فَالأَصْلُ -فِيهِ- إِعْمَالُ قاعِدَةِ (**التَّعاوُنِ الشَّرْعِيِّ**)، وَالتَّواصِي بِالحَقِّ وَالصَّبْر، **وَالتَّنَاصُح** -فيه-؛ حتى (**تَقُومَ بِهِ الحُجَّة**)، وتظهر المَحَجَّة، أو: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾...

ودَعْكَ مِن قاعدةِ: (... **ويعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه**)! وقاعدةِ: (**نُصَحِّحُ ولا نُجَرِّح**)! -اللَّتَيْنِ قُوِّلْنَاهُما (!) بِغَيْرِ حَقّ-!!

فَهُما -كَمَا بَيَّنْتُ-قَدِيماً- على غير ما نقولُ؛ فَكِلْتاهُما إمَّا باطلٌ، أو بابٌ إلى الباطل...

وَذَا **أَصْلٌ حَادِيَ عَشَرَ**؛ نَتَحَسَّسُه، وَلاَ نَكادُ نَجِدُهُ..

فَإِنْ وُجِد؛ فَأَيْنَ هُوَ -بالله-؟!

(٢) **وهكذا في سائرِ الخُصومات التي تُلْبَسُ لَبُوسَ العلمِ والدِّين! وَبِخاصَّةٍ بَيْنَ (البعضِ) مِن (السَّلَفِيِّين)-!**

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾؛ وَإِلاَّ: فَهِي عَاصِفَةٌ كَاسِفَة!

والسَّلَفِيُّونَ -صِدْقاً-، وَأَنَّكَ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَنَّـك ظَـالِمٌ وَحَاقِـدٌ وَحَاسِـدٌ -وَلَهُـمْ صَوْلَاتٌ وَجَوْلَاتٌ -هُنَا وَهُنَاك-؟!!

فَلَوْ بَدَّعُوكَ -وَمَنْ مَعَكَ- وَضَلَّلُوكُمْ، وَطَعَنُوا فِيكُمْ بِمَا يَشَاؤُونَ، فَاسْـتَنْكَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وطَالَبُوهُمْ بِبَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْـدِيعِ والتَّـضْلِيلِ، والطَّعْـنِ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِأَنَّهُمْ: **لا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ الأَسْبَابِ!!!**

فَهَلْ تَقْبَلُ ذَلِكَ -بِدَعْوَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ (الجَرْحِ) وَ(التَّبْدِيع)- الَّـذِي تُؤَكِّـدُهُ، وَتُضَلِّلُ مَن لا يَقُولُ بِهِ؟!!

بَلْ تَرَى -**وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد**- أَنَّ مَـن يَقُـولُ بِاشْـتِرَاطِ بَيَـانِ الأَسْـبَابِ قَـد أَضَلُّوا العَالَـمَ!!

وَخُلاَصَة القَوْلِ -فِي مَوْضُوعِ (الجَرْح)-؛ أَنَّهُ:

لا بُدَّ مِن تَفْسِيرِ [1] الجَرْحِ المُجْمَلِ -كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ أَئِمَّة النَّقْد، وَالجَـرْح والتَّعْدِيل-، وَلا سِيَّمَا فِي هَذَا الوَقْت [2] الَّذِي كَثُـرَتْ فِيـهِ الفِـتَنُ، والإِشَـاعَاتُ، والقِيلُ والقَالُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ التَّعَصُّبَاتُ!-وَلا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الجَـرْحُ فِـيمَن اشْـتَهَرَ بِالسَّلَفِيَّةِ-[3].

---

(١) حَتَّى مَعَ هَذا: قَدْ يُخْتَلَفُ فِيه -قَبُولاً أَوْ رَفْضاً- كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ أمثلتِه، وَبيانُهُ -مِراراً-.

(٢) وَهَذِهِ نَظْرَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ تَرْبَوِيَّةٌ رَائِعَةٌ.

وَمِمَّا آخَذَ بِهِ الشَّيْخُ **رَبِيعُ بْنُ هَادِي** -وَفَّقَـهُ الله- بَعْـضَ خُـصُومِهِ: أَنَّـهُ «**لاَ يُراعِـي مَـصْلَحَةَ الدَّعْوَة**» -كَمَا فِي «المَجْمُوع الوَاضِح..» (ص١٣٠) -له-.

(٣) **والشأنُ هنا جِدُّ دقيق، حريٌّ بالتحقُّقِ والتحقيق؛ فتأمَّلْهُ -ناجِياً من التَّفريق والتشقيق-!**

وَمِنْ بَابِ «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[١]؛ فَإِنِّي أُوصِي كُلَّ أَخٍ فِي اللهِ -تَعَالَى- بِالرُّجُوعِ إِلَى الصَّوَابِ -فِي هَذِهِ المَسَائِلِ- إِلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي التَّفْصِيلِ والبَيَانِ -فِي نَقْدِ أَهْلِ البِدَعِ وَأَهْلِ الأَخْطَاءِ-؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خَطَأُ **المُجْتَهِدِينَ**[٢]، وتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُبْتَدِعِين والمُجْرِمين.

---

(١) رَوَاهُ البُخَارِي (١٣)، وَمُسْلِم (٤٥) عَنْ أَنَس.

(٢) **وَهَذا تَفْرِيقٌ مُهِمٌّ -غايةً-**؛ فَهَلْ يُسَوَّى بَيْنَ (السُّنِّيِّ المُجْتَهِد) -إِذَا أَخْطأَ-، وَبَيْنَ (المُبْتَدِع المُخالِف) -إِذَا غَلِط-؟!

وَهَلْ -ابْتِداءً- أُصُولُ هَذا كَأُصُولِ ذَاكَ؟! ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾؟!

وَلَكِنْ؛ أَيْنَ وَاقِعُ **(الحَالِ)** -فِي كثيرٍ مِن الأَفْعَالِ وَالأحوال- مِنْ لِسَان **(المَقَال)**؟!

وما أجملَ كلامَ فضيلةِ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ- في مُحاضرةٍ له -بعُنوان-: «**اللِّين والشِّدَّة، في الرَّدِّ على المبتدعة**»؛ قال:

«إذا كان الرجل سُنِّيًا وأخطأ: يحكُمون على فعلِه بأَنَّهُ خطأ -إنْ لَزِمَ-.

نعم؛ إذا كان بدعةً: حكموا على فعلِه بأنَّه بدعة، **ولا يحكمون عليه بأنَّه مبتدع**.

وإذا كان الرجلُ فاضلاً وأخطأ -أو ابتدع بدعةً-؛ **فينبغي أن تُغْمَرَ فيها له مِن فضائلَ**.

لكن؛ إذا كان الرجلُ **فاسقاً** -أو كان الرجلُ **مبتدعاً**-، يدعو إلى البدع، ويؤيِّدُها، ويُنفقُ عليها: **فهذا يُحَذِّرون منه**».

قلتُ: فهلْ هذا يتوافقُ مَعَ ما يجري -اليومَ- مِن جهةِ بعضِ المُتصدِّرين المُتهَوِّرين، المُتَتَرِّسين وراء اسم **(الشيخ ربيع)**؟!

وقال الإمامُ ابنُ القَيِّم في «المدارج» (٢/ ٣٩): «**فلو كان كُلُّ مَن أخطأَ -أو غَلِطَ- تُرِك جُملةً، وأُهْدِرَتْ مَحاسِنُهُ: لَفَسَدَت العلومُ والصِّناعاتُ، وتعطَّلَتْ معالِمُها**».

قُلْتُ: أخشى أنْ يأتيَ شقِيٌّ، أو غَبِيٌّ؛ فيتَّهِمَ هذا الإمامَ الربَّانيّ بمنهج (الموازنات) الشَّيْطانِيّ!!

وليس ذا بعيداً عن سفاهة بعض هؤلاء المُتَشَدِّدِين و(الغُلاة) -هَداهُمُ اللهُ-...

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الثَّانِيَ عَشَرَ**؛ فَلاَ تَنْسَهُ...

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ:

إِنَّ إِصْدَارَ الأَحْكَامِ عَلَى أَشْخَاصٍ يَنْتَمُونَ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -وأَصْوَاتُهُمْ تُدَوِّي بِأَنَّهُمْ هُمُ السَّلَفِيُّونَ- بِدُونِ بَيَانِ أَسْبَابٍ[١]، وَبِدُونِ حُجَجٍ وَبَرَاهِينَ-: قَدْ سَبَّبَ أَضْرَاراً عَظِيمَةً، وَفُرْقَةً كَبِيرَةً فِي (كُلِّ) البُلْدَانِ[٢] .

فيَجِبُ إِطْفَاءُ هَـذِهِ الفِتَنِ؛ **بِإِبْرازِ الحُجَجِ والبَرَاهِين** الَّتِي تُبَيِّنُ للنَّاس، وَ(**تُقْنِعُهُم**)[٣] بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الأَحْكَامِ وَصَوَابِهَا، أَو الاعْتِذَارِ عَن هَذِهِ الأَحْكَامِ[٤].

---

(١) **مُقْنِعَة** (بِحُجَجِها)، **وَقَوِيَّة** (بِبراهينِها)...

وإلَّا؛ فـ(**مَكانَك راوِحْ**)!! -كما كان يقولُ شيخُنا الألبانيُّ -كثيراً-.

(٢) وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

يا ابْنَ الكِرامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعا!

... فَهَذِهِ (فِلِسْطِينُ) -السَّلِيبُ- **لاَ يَتَجاوَزُ عَدَدُ السَّلَفِيِّينَ فِيهَا بِضْعَ عَشَرات!!** -فوقَ مَا يُعانُونَهُ مِنْ سَطْوَةِ المُحْتَلّ، وتربُّص العَدُوِّ، وَغَضْبَةِ المُخالِف، وَفِتْنَةِ التَّحَزُّب.. و.. و-.

فَإِنَّ الفُرْقَةَ ضَرَبَتْهُم، بَلْ أَهْلَكَتْهُم، وشَتَّتَتْهُم!! حَتَّى وَصَلَ الأَمْرُ ببعضِ المُتنافِرين إِلَى مراكز الشُّرطَة! بَلْ إِلَى الوِشَايَةِ (بإخوانِهم!) إِلَى **اليَهُود المُحْتَلِّين**، واستعدائِهم عليهم -**بالكذب المُشين**-!!

وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ بِسَبَبِ الغَفْلَةِ عَنْ هَذِهِ **الأُصُولِ العِلْمِيَّةِ العَالِيَة**، وَالَّتِي لَن يُدْرِكَهَا **الهُوج**، وَلا المُجَادِلُ **اللَّجُوج**، أَو الأَحْمَقُ **المَمْجُوج!!!** وانظُر (المقدمة) (ص١٢٣).

(٣) نعم؛ **تُقْنِعُهُم**؛ وإلَّا؛ فلا فائدةَ مِن أيِّ حُجَّةٍ لا إقناعَ فيها.

(٤) سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

نَحْنُ الآنَ -وَلِلأَسَف!- لَسْنا فِي وَارِدِ تَقْدِيم (الاعْتِذَار)!! إِذْ يَكَادُ يَكُونُ هَذا أَعَزَّ مِنْ عَنْقاءِ مُغْرِبٍ -كَمَا يُقَال-!

وَلَكِنَّ الَّذِي نَطْلُبُهُ -وَنُطَالِبُ بِه: أَنَّه **إِذَا (وُجِدَ!) مِن (أَحَدٍ) اعْتِذَارٌ: أَنْ يُواجَهَ اعتِذارُهُ بِالقَبُول، وَالرِّضَا، وَالتَّيْسِير، أو -على الأقلِّ- بعدمِ الرَّفْض! وَالتَّشْكِيك!!** =

أَلا تَرَى -أَيُّها الجَارِحُ- أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ قَد **أَقَامُوا الحُجَجَ والبَرَاهِينَ** عَلَى ضَلَالِ الفِرَقِ -مِن رَوَافِض وَجَهْمِيَّةٍ، وَمُعْتَزِلَةٍ وَخَوَارِجَ، وَقَدَرِيَّةٍ وَمُرْجِئَةٍ -وَغَيْرِهم-.

ولَمْ يَكْتَفُوا -رَحِمَهُم الله- بِإِصْدَارِ الأَحْكَام عَلَى الطَّوَائِفِ وَالأَفْرَادِ بِدُونِ إِقَامَةِ **الحُجَجِ**[1] **والبَرَاهِين** الكَافِيَة و(**المُقْنِعَة**)[2].

بَلْ أَلَّفُوا المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةَ الوَاسِعَةَ فِي بَيَان الحَقّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّة والجَمَاعَةِ، وبَيَانِ الضَّلَالِ الَّذِي عَلَيْهِ تِلْكَ الفِرَقُ وَالأَفْرَادُ.

فانْظُرْ إِلَى «رَدِّ» الإِمَامِ أَحْمَد عَلَى الجَهْمِيَّةِ، وَ«رَدِّ» عُثْمَان بن سَعِيد الدَّارِمِيِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ، و«الرَّدِّ عَلَى بِشْرٍ المَرِيسِيِّ»، و«كِتَابِ السُّنَّةِ» لعَبْدِ الله بن أَحْمَد،

= حَتَّى نَكُونَ أَعواناً لأُولاءِ عَلَى الشَّيْطَان؛ لاَ أَنْ نَكُونَ «**أَعْواناً لِلشَّيْطَانِ**» عَلَيْهِم!!

وَرَحِمَ اللهُ مَنْ قَال:

اِقْبَلْ مَعَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِراً ... إِنْ بَرَّ عِنْدَكَ فِيما قَالَ أَوْ فَجَرا

فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ أَرْضَاكَ ظَاهِرُهُ ... وَقَدْ أَجَلَّكَ مَنْ يَعْصِيكَ مُسْتَتِرا

وفي صحيفة «المسلمون» (عدد٥٣٠): كلامٌ لشيخِنا ابنِ باز في: «**أن يَحترمَ المؤمنُ أخاهُ إذا اعتذَرَ له، ويقبلَ عُذْرَه -إذا أمكنَ ذلك-، ويُحسِنَ به الظَّنَّ -حيثُ أمكنَ ذلك-؛ حِرصاً على سلامةِ القلوبِ مِن البغضاء، ورغبةً في جَمْعِ الكلمة على الخير**».

وَأَهْلُ السُّنَّة: «**أَعْلَمُ بِالحَقّ، وَأَرْحَمُ بِالخَلْق**» -كَمَا فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ١٥٨)-.

(١) **وَهَذا شَرْطٌ عَالٍ غَالٍ -وقد تكرَّر-؛ فَإِيَّاكَ أَنْ تَنْسَاه، أَوْ تُغالِطَ فِيه..**

وَهُوَ الأَصْلُ الثَّالِثَ عَشَر.

(٢) **نعم؛ المُقْنِعة.**

و«السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ، و«الشَّرِيعَةِ» لِلآجُرِّيِّ، و«الإِبَانَتَيْنِ»[(١)] لابْنِ بَطَّةَ، و«شَرْحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلَّالَكَائِيِّ، و«الحُجَّة» لِلأَصْبَهَانِيِّ -وَغَيْرِهَا مِنَ المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةِ-.

وانْظُر إِلَى مُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ كـ«المِنْهَاج» -في الرَّدِّ عَلَى الرَّوَافِضِ-، و«دَرْء تَعَارُضِ العَقْلِ والنَّقْل» -في الرَّدِّ عَلَى الأَشَاعِرَة-، و«نَقْض التَّأْسِيس» -في الرَّدِّ عَلَى الرَّازِي- في الدَّرَجَةِ الأُولَى-، و«الرَّدِّ عَلَى البَكْرِيِّ»، و«الرَّدِّ عَلَى الإِخْنَائِيِّ»، وكتاب «الفَتَاوَى الكُبْرَى».

وانْظُر «مَجْمُوع الفَتَاوَى» -لَهُ-.

وَكَم رَدَّ -رَحِمَهُ الله- عَلَى الصُّوفِيَّةِ -وَلا سِيَّمَا ابْنَ عَرَبِيّ وَابْنَ سَبْعِين والتِّلِمْسَانِيِّ- رُدُوداً مُفَصَّلَةً مُبَيَّنَةً، قَائِمَةً عَلَى الحُجَجِ والبَرَاهِينِ!

وَكَذلِكَ كُتُب ابْنِ القَيِّم؛ كـ«الصَّوَاعِقِ المُرْسَلَةِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ»، و«شِفَاءِ العَلِيلِ في مَسَائِلِ القَضَاءِ وَالقَدَرِ والحكمةِ والتَّعْلِيل»...

وانْظُرْ إِلَى رُدُودِ[(٢)] أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ مُنْذُ قَامَتْ دَعْوَةُ الإِمَامِ مُحَمَّد بْن

---

(١) «الصُّغْرَى»، وَ«الكُبْرَى».

وَقَدْ وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- لتحقيق ونَشْرِ «الصُّغْرَى» -مِنْهُما-.

وبدأتُ -مُنذُ أكثرَ مِن سَنتَيْن-ولله الحَمْدُ- بشرحِها فِي مجَالِس عِلْمِيَّةٍ -جَامِعَةٍ- **قاربتِ السبعينَ مجلساً**، وَلَمْ نَصِل إلى نِصْفِ الكِتَابِ -بَعْدُ-.

فاللهُ المُسْتَعَان على التَّمام.

(٢) وقد وفَّقَنِي اللهُ -تعالى- منذُ بواكير طَلَبي للعِلم، وبداياتي في التأليف والتحقيق -**للردِّ**=

=على عَدَدٍ مِن المُخالفين (المُبْتدِعين) -استقلالاً، أو تضمُّناً-؛ منهم: الغُماري، والغزالي، وأبوغُـدَّة، والكوثري، وسيِّد قُطُب -وَلِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ كِتَابَانِ مُسْتَقِلاَّن -مَطْبُوعَان-، وسَلمان العودة، وسَـفَر الحوالي، ومحمد أبو رحيّم، وأبو بصير، والسَّقَّاف.. و.. و...

فضلاً عـن رُدودي عـلى الجماعـات، والأحـزاب، والفِـرَق، والأفكـار المُنحرِفـة.. و... و... -والتي قاربَتْ العشرين كِتاباً-!!

ثم يأتي مَن يتقوَّلُ عليَّ (!) أنِّي لا أُؤْمِنُ بعِلْمِ (الجرحِ والتعديل)!!

ولو اسْتَعْمَلَ هَذَا المُتَقَوِّلُ -معي-أدنى (!) درجاتِ حُسن الظَّنّ: لَتَـيَقَّنَ أَنَّـهُ -عـلى افـتِراضِ ورودِ شيءٍ مِن هذا اللفظ على لساني!! -فإنَّ الواجبَ عليه -وَلاَ بُدَّ- حملُ حقيقة مقـصودي عـلى حالي وواقعي؛ لا على مُجَرَّد لفظي!!

وَلْنُقارِنْ فَعَائلَ هؤلاء -سوءَ ظَنٍّ- بصنيع الأئمة الكُبراء -حُسْنَ ظَنٍّ-:

فقد روى ابنُ أبي حاتم في «مناقِب الشافعي» (ص٢٧٤) عن الربيع بن سُليمان؛ قال:

«دخلتُ على الشافعيِّ -وهو مريضٌ-، فقُلتُ له: قَوَّى اللهُ ضَعْفَكَ.

فقال: لو قَوَّى ضَعْفِي: قَتَلَنِي!

فقلتُ: والله؛ ما أردتُ إلَّا الخيرَ!

قال: أعلمُ أنَّك لو (شَتَمْتَنِي): لمْ تُرِدْ إلَّا الخيرَ».

قلتُ: وَقَدْ أَوْرَدَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الرَّدِّ عَـلَى البَكْـرِي» (٢/ ٦٦٤) خَـبَرَ الـشَّافِعِيِّ وَتِلْمِيذِه -هذا-، ثُمَّ قَال:

«فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ نَظَرَ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظ، وَهُوَ نَفْسُ الضَّعْفِ، وَالرَّبِيعُ قَصَدَ أَنْ يُسَمِّي الـضَّعِيفَ: ضَعْفاً، كَمَا يُسَمَّى العَادِلُ: عَدْلاً.

ثُمَّ لَـمَّا عَلِمَ الشَّافِعِيُّ بِحُسْنِ قَصْدِهِ أَوْجَبَ أَنْ يَقُول: لَوْ سَبَبْتَنِي صَرِيحاً -أَيْ: صَرِيحاً فِي اللُّغَـة- لَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ إِلاَّ خَيْراً؛ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِحُسْنِ قَصْدِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ سُوءَ العِبَارَةِ مُنْتَقَصاً.

وَقَدْ يَسْبِقُ اللِّسَانُ بِغَيْرِ مَا يَقْصِدُ القَلْبُ، كَمَا يَقُولُ الدَّاعِي -مِنَ الفَرَح-: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي، وَأَنَا رَبُّك» [رَوَاهُ مُسْلِم (٢٧٧٤) عَنْ أَنَس]، وَلَمْ يُؤَاخِذْهُ اللهُ -تَعَالَى-.

قُلْتُ: ومَن عايَشَ أخاهُ دَهْراً مِن السِّنين -قد يصلُ إلى الثلاثين!- أَوْلَى وأَوْلَى أنْ يكونَ عندهُ=

عَبْد الوَهَّاب -رَحِمَهُ الله-، وَيَكْفِيكَ -مِنْهَا- «الدُّرَرُ السَّنِيَّة».

أَتُرَى -سَدَّدَكَ الله- لَوْ كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً، واحْتِجَاجُهُمْ هَزِيلاً -وَحَاشَاهُم مِن ذَلِكَ-، أَو اكْتَفَوْا بِإِصْدَارِ الأَحْكَامِ- فَقَالُوا: الطَّائِفَةُ الفُلَانِيَّةُ

=**حُسْنُ الظَّنّ -هذا-، بَلْ وأَزْيَدُ...**

بَدَلاً مِن أخذِه بسوءِ الظَّنّ، وَظُلْمِهِ، وَتَجاوُزِ حَقِّهِ، **وتقويله ما لمْ يُرِدْ!**

... ومَن أَهْدَرَ أُخُوَّةَ أكثرَ مِن رُبْعِ قَرْنٍ بسبب (**بادرةٍ**) ذات اجتهاد، أو (**نادرةٍ**) -في غير اعتقاد-: فقد فارَقَ -في هذا- السَّداد، وكثَّرَ الأضداد**!!**

وليس هذا -ألبتّةَ- في هذا! -ذا فِطْنَةٍ سَدَاد...

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

عَرَفْتَ قَدْرِيَ ثُمَّ أَنْكَرْتَهُ ... فَمَا عَدَا بِاللهِ مِمَّا بَدَا

فِي كُلِّ يَوْمٍ لَكَ بِي مَوْقِفٌ ... أَسْرَفْتَ بِالقَوْلِ بِسُوءِ البَدَا

أَمْسِ الثَّنَا وَاليَوْمَ لَوْءُ الأَذَى ... يَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْف تُضْحِي غَدَا؟!

وَانْظُر -للفائدة- «الزَّاهِر فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاس» (٨/ ٧٥) لابْنِ الأَنْبَارِي.

... فكيف الشَّأْنُ -إذاً- بما رواهُ الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (برقم:٣٥٨)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامِل» (٥/ ٣١١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٩٢)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعَفاء» (١٠٨٢) -وغيرُهم- عن أبي صالحٍ محمد بن إسماعيلَ الضِّرارِيِّ، قال:

بَلَغَنَا -ونحنُ بصنعاءَ، عند عبد الرَّزَّاق- أنَّ أصحابَنا -يَحيى بنَ مَعين وأحمدَ بن حنبلَ -وغيرَهما- تركوا حديثَ عبد الرَّزَّاق وكرهوه! **فدخَلَنا مِن ذلك غمٌّ شديد،** وقُلنا: **أَنْفَقْنَا ورَحَلْنَا وتعِبنا!!** فلمْ أَزَلْ في غمٍّ مِن ذلك إلى وقْت الحجِّ، فخرجتُ إلى مكَّةَ، فلقيتُ بها يحيى بنَ مَعين، فقلتُ له: يا أبا زكريَّا، **ما نزلَ بنا مِن شيءٍ بَلَغَنَا عنكُم في عبد الرزَّاق؟** قال: ما هو؟ قلتُ: بَلَغَنَا أنَّكُم تركتُم حديثَهُ ورغبتُم عنه!؟ قال لي: يا أبا صالح! **لو ارتدَّ عبدُ الرزَّاق عن الإسلام ما تَرَكْنَا حديثَه!**

... ففي هذا الخبر بعضُ (مُبالغةٍ) في (حُسن الظنِّ)!

ولكنَّه -كيفما كان الأمرُ- أقلُّ شرًّا -**وأحسنُ عاقبةً**- مِن (المُغالَبَةِ) في (سوء الظَّنِّ)!!

جَهْمِيَّة ضَالَّة! وَ: فُلانٌ جَهْمِيٌّ! وَ: فُلانٌ صُوفِيٌّ قُبُورِيٌّ! وَ: فُلانٌ مِن أَهْلِ وِحْدَةِ الوُجُودِ والحُلُولِ! و: الرَّوَافِضُ أَهْلُ ضَلَالٍ وَغُلُوٍّ، ويُكَفِّرُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ! و: القَدَرِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ مِن الفِرَقِ الضَّالَّة!- أَو كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً-: فَإِذَا طُولِبُوا بِالحُجَجِ والبَرَاهِينِ؛ وبَيَانِ أَسْبَابِ تَضْلِيلِ هَذِهِ الفِرَقِ؛ قَالُوا: مَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ! بل هذِهِ قَاعِدَةٌ ضَالَّةٌ تُضِلُّ الأُمَّةَ!!

أَتُرَى؛ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ أَكَانُوا قَد قَامُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ، وَقَمْعِ الضَّلَالِ والإِلْحَادِ والبِدَعِ؟!

الجَوَابُ: لا، وَأَلْف لا.

وَالوَاجِبُ الحَتْمُ عَلَى مَن يَنْتَقِدُ المُشْتَهِرِينَ بِالسُّنَّةِ[1] أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَجٍ أَقْوَى وَأَوْضَحَ.

فَعَلَى مَن يَتَصَدَّى لِنَقْدِ البِدَعِ وَأَهْلِهَا أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَسْلُكَ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ **-فِي الدِّقَّةِ فِي النَّقْدِ[2]، وَالجَرْحِ، وَفِي إِقَامَةِ**

---

(١) **دُونَ تَفْرِيقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَالِماً (كَبِيراً)، أَوْ عَالِماً -فَقَط!-، أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ -مُتَقَدِّماً أو ناشئاً-، أَوْ دَاعِياً إِلَى الله عَلَى بَصِيرَة -كُلُّ ذَلِكَ ضِمْنَ إِطَارِ مَنْهَجِ السَّلَف- ولا بُدّ-.**

فحُرمةُ المؤمنُ -بصفتِه (مؤمناً)- كائناً مَن كان- عظيمةٌ.

نَعَم؛ تزدادُ عَظَمَتُهُ بازْدِيادِ عِلْمِهِ، وَعَمَلِهِ، **واشتِهارِه بالسُّنَّةِ**؛ فَتَأَمَّلْ...

وانظُر «صحيح الترغيب» (٢٤٤١).

(٢) وَأَكْثَرُ النَّاسِ -اليَوْم- إِلاَّ مَنْ رَحِمَ الله- مُفْتَقِدٌ لِلدِّقَّة العلميَّة! ومُفْتَقِرٌ إلى النقد الجيِّد!!

وَلَيْتَ الأَمْرَ وَقَفَ عَلَى ذَلِك -لَهَانَ الخَطْبُ-؛ بَلْ نرى كثيرين -وللأسف- قد دَخَلُوا -وَداخَلُوا!- نِيَّاتِ الآخَرِين، وَمَقاصِدَهُم، وَحَمَّلُوا كَلامَهُم أَسْوأَ تحميل -بغير الجميل-!...

فَوَاغَوْثَاه...

الحُجَجِ والبَرَاهِين-؛ لِبَيَانِ مَا عَلَيْهِ هُوَ مِن حَقّ، وَمَا عَلَيْهِ مَن يَنْتَقِدُهُمْ -مِن الفِرَقِ والأَحْزَابِ وَالأَفْرَادِ والمُخْطِئِينَ- .

وَفَهْمُ هَذِهِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ أَعْظَمُ بَابٍ لِتَصْحِيحِ فُهُومِ الشَّبَابِ السَّلَفِيّ -الَّذِينَ فَرَّقَهُم الاخْتِلَافُ، والقِيلُ والقَالُ-[1].

وَمِنْ أَسْبَابِ هَذا الاخْتِلافِ -أَيْضاً-: عَدَمُ الانْضِبَاطِ الدَّقِيقِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ -مِن بَعْضِ النَّاسِ-؛ **إِمَّا بِتَشَدُّدٍ زَائِدٍ، وَإِمَّا بِتَسَاهُلٍ ضَارٍّ**[2].

---

(١) وَلاَ يَزَالُ -فَوَا أَسَفِي الشَّدِيد-!

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢١)»:

(وهذا التفريقُ الذي حَصَلَ مِن الأُمَّة -**علمائِها، ومشايخِها، وأُمرائِها، وكبرائِها**- هو الذي أوْجَبَ **تسَلُّطَ الأعداء عليها**؛ وذلك بتركِهم العملَ بطاعةِ الله ورسوله...

فمتى تَرَكَ النَّاسُ بعضَ ما أمرَهم اللهُ به وَقَعَتْ بينهم العداوةُ والبغضاءُ.

وإذا تفرَّقَ القومُ فَسَدُوا وهَلَكُوا.

وإذا اجتمعوا صَلَحُوا ومَلَكُوا؛ فإن «**الجماعة رحمة، والفُرقة عذاب**»).

وانظُر (ص١٧٤) -لتخريجِ الحديث-.

(٢) **وَأَحْلاَهُما مُرٌّ، وَخَيْرُهُما شَرٌّ**...

وَمِنْ أَعْجَبِ العَجَبِ -سُبحْانَكَ ربِّي-: **أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَتَّهِمُ غَيْرَهُ بِالتَّمَيُّعِ وَالتَّسَاهُلِ؛ اتُّهِمَ -نَفْسُهُ- بِذَلِك(!)**.

وَلَمْ يَكُن هَذا -بِالنِّسْبَةِ لَهُ- سَبِيلاً -أَوْ رَادِعاً- يُراجِعُ فِيه اتِّهَامَهُ لِغَيْرِهِ؛ لِيَؤُولَ بِهِ -ولو بعدَ حينٍ- إِلى إِبْطَالِ اتِّهامِ غَيْرِهِ لَهُ!!

و(**الجزاءُ مِن جِنسِ العَمَلِ**)!

... ولكِنْ؛ لا يزالُ -ثَمَّةَ- فُسْحةُ أَمَلٍ...

وَدِينُ الله الَّذِي ارْتَضَاهُ؛ هُوَ: **الوَسَطُ بَيْنَ الإِفْرَاطِ والتَّفْرِيطِ**، وَهُوَ الَّذِي الْتَزَمَهُ سَلَفُنَا الصَّالِحُ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ مِن أَئِمَّةِ الإِسْلامِ وَأَعْلَامِ السُّنَّةِ -رَحِمَهُمُ اللهُ -تَعَالَى-.

ويَجِبُ عَلَيْنَا -جَمِيعاً- الْتِزَامُهُ، والعَضُّ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋



(٥)

طبقات أئمة الجرح والتعديل

تَقْسِيمُ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ إِلَى: **مُتَشَدِّدِينَ، وَمُتَوَسِّطِينَ، وَمُتَسَاهِلِينَ**: أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَأَصْلٌ مُهِمٌّ مِنْ أُصُولِهِم..

وَفِي تأْصِيلِ هَذا بَيَانٌ عِلْمِيٌّ دقيقٌ:

١- عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ في الجَرْحِ -سَوَاءٌ كَانَ الجَرْحُ بالتَّبْدِيعِ- أَو غَيْرِه- **يُوزَنُ اخْتِلَافُهُم بِمِيزَانِ العَدْلِ**[1]:

(١) **فلا نُسْقِطُ هذا لِتَشَدُّدِهِ!**

ولا نَبْتُرُ ذاك لتساهُلِه!

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

وقد قال الصحابيُّ الجليلُ أميرُ المؤمنين- معاويةُ بن أبي سُفيان -رضي اللهُ عنه-: «إيَّاكُم والفتنةَ؛ فلا تَهُمُّوا بها؛ فإنَّها تُفسِدُ المعيشةَ، وتُكَدِّرُ النِّعْمَةَ، **وتُورِثُ الاستئصالَ**».

«تَارِيخ دِمَشْق» (٥٩/ ١٥٤)، وَ«السِّيَر» (٣/ ١٤٨-١٤٩)، وَ«البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٨/ ١٣٢).

ورحِمَ اللهُ الإمامَ أحمدَ -القائلَ-:

«اترُك ما أخطأ، وخُذ ما أصاب». =

فَمَن كَانَ مِنْهُمْ مَعَهُ **الْحُجَّةُ والبُرْهَان** أُخِذَ بِقَوْلِهِ[١] -**سَوَاءٌ كَانَ مُتَشَدِّداً، أَو مُتَوَسِّطاً، أَو مُتَسَاهِلاً**[٢]-.

٢- لا يَصِحُّ القَوْلُ بِأَنَّهُ يُصَارُ إِلَى قَوْلِ المُتَشَدِّدِ-مُطْلَقاً- **لأَنَّهُ مُتَشَدِّدٌ**؛ فَيُقَدَّمُ قَوْلُهُ لأَجْلِ شِدَّتِهِ[٣]!!

= كما في «آداب الشافعي» (ص٤٤) -لابن أبي حاتم-، و«الحِلية» (٩/ ٩٦) لأبي نُعَيْم.

وفي «تاريخ نجد» (١/ ١٥٥) -لابنِ غَنَّام-، وَ«الدُّرَر السَّنِيَّة» (١٠/ ٥٧)- عن **الإمام محمد ابن عبد الوهاب** -رحمه الله-، قولُهُ -لِـمَنْ خطَّأَه في بعضِ القولِ-:

«.. **فإذا تحقَّقْتُم الخطأَ: بيِّنْتُمُوه، ولم تُهْدِروا جميعَ المحاسِن لأجل مسألةٍ، أو مئةٍ، أو مئتَيْن -أخطأتُ فيهنّ-؛ فإنِّي لا أدَّعي العِصمةَ**».

ومِن ذلك -أيضاً-: قولُ الإمام ابن رجب في مقدمة كتابهِ «القواعد الفقهية الكُبرى» (ص٤):

«**والمُنْصِفُ مَن اغْتَفَرَ قليلَ خطأ المرء في كثير صوابه**».

قلتُ:

... **والمُتَعَسِّفُ؟!!!**

لا دواءَ له؛ إلا رحمةُ ربِّهِ -إنْ أدْرَكَتْهُ-...

(١) مِن غيرِ اشتِراط أن يكونَ مِن (الكِبار) -أو مَن دُونَهم-!

فلا كبيرَ في العِلمِ إلَّا العلمُ...

وانظُر ما تقدَّمَ (ص١٥٦-١٦٣).

(٢) وَهَذا هُوَ الحَقُّ الصُّرَاح؛ فَلا تُخالِفْهُ لِقولِ مَن جَاءَ أَوْ مَنْ رَاح!

وذلك في كُلِّ اختلاف؛ **وإيَّاك والاعتِساف!**

(٣) وَاليَوْمَ: غَدَا -في كثيرٍ مِن الحالات!- التَّشَدُّدُ هُوَ المِعْيَار، وَصَارَ ذُو العَدْلِ وَالمِيزان أَشْبَهَ بِالمُبْطِلِ وَالعَيَّار.

... **فَيَا لَلْعَار!**

فَهَذَا أَمْرٌ لا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ -حَسَبَ عِلْمِي-، بَلْ هُوَ أَمْرٌ **يَتَعَارَضُ مَعَ العَدْلِ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ السَّمَاوَات وَالأَرْض، وَيَتَعَارَضُ مَعَ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ**.

وَمَا إِخَالُ الصَّوَابَ يَأْتِي -غَالِباً- إِلَّا مَعَ **المُتَوَسِّطِينَ**[1]؛ لِأَنَّهُم يَنْطَلِقُونَ مِن الأَنَاةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللهُ، وَمِنَ الرِّفْقِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ -«**إن الله رفيقٌ يحبُّ الرفقَ في الأمرِ كُلِّه**»-[2].

وَالمُتَشَدِّدُونَ قَد يَفْقِدُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ -أَو بَعْضَهَا-!

وَلِهَذَا؛ نَشَأَتْ مَشَاكِلُ عَنِ الشِّدَّةِ؛ مِثْلُ: مُشْكِلَةِ الغُلُوِّ[3]، والخُرُوجِ، والتَّكْفِيرِ[4]، والتَّبْدِيعِ -بِغَيْرِ حُجَجٍ وَلا بَرَاهِينَ-، وَمُخَالَفَاتِ العُلَمَاءِ -بَلْ

---

(١) وَمَدْحُ التَّوَسُّطِ (الشَّرْعِيِّ)، وَالقَدْحُ فِي (التَّشَدُّدِ)-غَيْرِ الشَّرْعِيّ- يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ **الأَصْلَ الرَّابِعَ عَشَرَ**.

فَلاَ يَغِبْ عَنْك.

وانظُر «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩٦)، و(١٠/ ٣٧٩)، و(١٩/ ١٧٧)، و«مِنهاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٣/ ٤٦٨).

(٢) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الاسْتِتَابَة» (٦٩٢٧)، وَمُسْلِمٌ حَدِيث (٢١٦٥).

(٣) قَالَ العَلاَّمَةُ ابْنُ الوَزِيرِ فِي «العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (٧/ ١٥٢):

«**فَاحْذَرُوا مَوَاقِعَ الغُلُوّ، فَإِنَّهَا أَسَاسُ البِدْعَة -نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ-**».

وَقَالَ -رَحِمَهُ الله- (١/ ٣٣٠):

«**وَالتَّعَنُّتُ وَالغُلُوُّ فِي الأُمُور: يَجُرُّ الإِنْسَانَ إِلى مَا لاَ يَقْصِدُ!**

وَيَجُرُّ إِلَيْهِ مَا يَكْرَهُ!!

وَلِهَذا جَاءَت السُّنَّة بِالاعْتِدَال فِي جَمِيعِ الأُمُور».

(٤) وإنَّنا لَنَحْمَدُ اللهَ -تعالى- أنَّ سائرَ النَّاسِ -مِن جميعِ الأجناس!- يشهدونَ أنَّ **(السَّلَفِيِّين) هم أكثرُ النَّاسِ ردًّا للتكفيرِ المُنْفَلِتِ، والخُروجِ المُتَفَلِّتِ**...

وانظُر (المقدمة) (ص٢٤١).

والطَّعْـنِ فِـيهِمْ، وَمُحَاوَلَـةِ إِسْـقَاطِهِمْ -كَـمَا جَـرَى سَـابِقاً- وَيَجْـرِي الآنَ- في بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ[1].

وَهذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ جَلِيّ.

٣- نَعَمْ؛ أَهْلُ البِدَعِ يَصِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالشِّدَّةِ؛ لِيُنَفِّرُوا النَّاسَ عَن الحَقِّ!

وَمَعَ ذَلِكَ: يُوْجَدُ في عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَن وُصِفَ بالشِّدَّةِ؛ وَصَفَهُمْ بِذلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ[2]، لا أَهْلُ البِدَعِ.

---

(١) وهذا مِمَّا يُدْمِي القلوبَ، ويُفَطِّرُ الأكبادَ...

وهو -كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٢٥)-:

«فالبِدَعُ تكونُ في أوَّلِها شِبْراً، ثم تكثُرُ في الأَتْبَاع؛ حتى تصيرَ أذرُعاً، وأميالاً، وفراسِخَ»!

وقال -رحمهُ اللهُ- في «بُغْيَة المُرتاد» (ص٤٥١):

«إذا كان الغَلَطُ شِبْراً؛ صارَ في الأَتْباعِ ذِراعاً، ثم باعاً..»!

فأين هُم (عُقَلاءُ العُلَماء) حتَّى يجتثُّوا هـذه الفتنـةَ مِـن جُـذورِها؛ قَبْـلَ أنْ ننظُـرَ حولَنـا فـلا نَرى غيرَنا!!!

(٢) وَأَذْكُرُ -جَيِّداً- أَنَّ شَيْخَنا الشَّيْخَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ الله- كَانَ يَصِفُ بَعْضَ أَفاضِـلِ شُـيُوخِ أَهْلِ السُّنَّةِ: بِالشِّدَّة وَالتَّشَدُّد-مَعَ كُلِّ الحُبِّ والتَّوَدُّد-.

... ومِن (لفظ) كلامِ شيخِنا -رحمه اللهُ- فيه- في بعضِ «مجالِسه»-نُصْحاً لَه:

«... لو يتلطَّف في أسلوبِه يكونُ أنفعَ للجمهور مِن الناس -سواءٌ كانوا معه أو عليه-».

وَكَانَ هَذا الشَّيْخُ الفَاضِلُ- أَيَّدَهُ الله- كَثِيراً مَا يَطْلُبُ مِنِّي -شخـصيًّا- أَنْ أُرَاجِـعَ شَـيْخَنا فِي هَذا الوَصْف؛ مُعَلِّلاً ذلك بقَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ البِدَعِ فِيما يُثَوِّرُونَـهُ -**أَوْ يَـشْمَتُونَ بِـهِ**-، أَوْ يَسْتَغِلُّونَهُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّة!

ومَطْلَبُهُ -سدَّدَهُ اللهُ-بِـلاَ شَـكٍّ- مَقْـصَدٌ شَرْعِـيٌّ مُـسَدَّدٌ؛ «**لِأَنَّ أُمْنِيَّـةَ أَهْـلِ الفِـسْقِ، وَأَهْـلِ الإِلْـحَادِ: أَنْ يَخْتَلِفَ أَصْحَابُ الخَيْرِ**». =

وَهُم قِلَّـةٌ بالنِّسْبَةِ لِـلآلافِ مِـن أَئِمَّـةِ الحَـدِيثِ والفِقْـهِ؛ الَّـذِينَ يَتَّـصِفُونَ بِالاعْتِدَالِ والتَّوَسُّطِ والرِّفْقِ؛ الأَمْرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ؛ حَيْـثُ كَـانَ رَحِيماً رَفِيقاً ﷺ-، وَهُوَ القَائِلُ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَـا لا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ، وَمَا لا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ**»[1].

ومِن ذلك: قَوْلُـهُ ﷺ -مِـن حَـدِيثِ عَائِـشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَـا-، قَـالَ: «**إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلا يُنْزَعُ مِن شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**»[2].

عَلَى أَنَّ شِدَّةَ هَؤُلاءِ لَيْسَتْ هِـيَ الـشِّدَّةَ الَّتِـي يَتَـصَوَّرُهَا الجَهَلَـةُ؛ إِذْ هَـؤُلاءِ مَعْـدُودُونَ فِي (**العُلَـمَاءِ العُقَـلاَءِ**)[3]، الُمتَحَلِّـينَ بِـالأَخْلاَقِ العَالِيَـةِ، وَكَـانُوا

= كما في «الشَّرْحُ المُمْتِع» (٢/ ١٠١)-لِسَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخ ابْن عُثَيْمِين-.

وفي «صحيح البُخاريّ» (٢٩٥٩): وَصْفُ الـصحابيِّ الجليـل المِسْوَر بـن مَخْرَمَـة -رَضِيَ اللهُ عَنْه- بأَنَّهُ: «**كان في خُلُقِهِ شِدَّة**».

فكان ماذا؟!؟

رضِيَ اللهُ عنهُ وأرضاه، وجمَعَنا -جميعاً- وإيَّاه في جَنَّةِ الله...

نَعَـم؛ **لَمْ يَتَرَاجَـعْ شَـيْخُنا عَـنْ وَصْـفِهِ لـذاك الـشَّيْخِ الفَاضِـلِ بالـشِّدَّة** -مَـعَ احْتِرامِـهِ لَـهُ، وَتَقْدِيرِهِ إِيَّاه-...

وظَنِّي -وأرجو أنْ يكونَ صواباً- أَنَّه لَمْ يَتَغَيَّرْ قَلْبُ ذَلِكَ الشَّيْخِ الفَاضِلِ - فيما أَحْسِبُ- عَـلَى أُسْتَاذِنا وَشَيْخِنا-بِسَبَبِ نَقْدِهِ لَهُ -مع اعتبارِه ذلك -مِن شيخِنا- (**وجهةَ نَظَرٍ**)!!

والله؛ نُرِيدُ مِثْلَ هَذِهِ القُلُوب ...

لا بالمقلوب!

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في كِتَاب (البِرِّ والصِّلَةِ) حديث (٢٥٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في كِتَاب (البِرِّ والصِّلَةِ) حَدِيث (٢٥٩٤).

(٣) وليس المقصودُ أنَّ مِن العُلماء مَن ليسوا عُقَلاء! =

يَسْتَخْدِمُونَ الشِّدَّةَ في مَوْضِعِهَا الْمُنَاسِبِ، وَلَيْسَتْ أَصْلاً[١] في حَيَاتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ، وَلَيْسَتْ شِدَّتُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ -كَمَا يَفْعَلُهُ الآنَ بَعْضُ الْمُرَاهِقِينَ الْمَشْبُوهِينَ-[٢].

= ولكنَّ (بعضَ) تصرُّفاتِهم القائمةِ على عَدَم تقدير المصالحِ والمفاسد -أحياناً- تُؤَثِّرُ في مَسْلِكِيَّاتِهم، وتهُزُّ إحكامَ أَحْكَامِ مَواقِفِهِم!

(تنبيه): ذكرتُ هذا التعليقَ -هُنا- دَفْعاً لمنهجٍ باطلٍ سار -**غَيْرِ سَارّ**-! يبني عليه (الكثيرون) مَسْلِكِيَّاتِهم الْمُتَشَنِّجَةَ الحادَّةَ على اللَّوازِمِ الباطلة، وعلى مفاهيمِ المخالَفَةِ -الْمُخالِفَةِ- غيرِ اللازمة!!

والحقُّ أنَّ «**لازِمَ المذهب لا يجبُ أن يكون مذهباً، بل أكثرُ الناس يقولون أقوالاً، ولا يلتزمون لوازِمَها**» -كما قال شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٦١)-.

(١) **كأنِّي أرى -اليومَ- كُلَّ مَن ليس ذا شِدَّةٍ: مُتَّهَماً في منهجِه، ومطعوناً في علمِه، ومهضوماً في حقِّه!! فيُقال فيه: مميِّع! مُضَيِّع! ساقِط! مُتفلسِف!!**

وَالعَجَبُ أَنَّهُمْ (!) يَقُولُونَ -مَعَ كُلِّ ذَلِك!-: «**لاَ نُبَدِّعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ الْمُبْتَدِع**»!!

مَعَ أَنِّي هُدِّدْتُ (!) -شَخْصِيًّا- مِنْ قِبَلِ (**بَعْضِ النَّاس!**) -بِقَوْلِهِ لِي-: «**إِذَا لَمْ تُسْقِط (...) أَسْقَطْنَاك**»!

فَواعَجَباً!! ما الفرقُ بين ذاك (الْمُسْتَنْكَر)، وهذا (الْمُقَرّ)!؟؟

(٢) هُمْ كَذَلِكَ -وَالله-: مُراهِقُون، مَشْبُوهُون!!

وَقَدْ بَدأُوا يَكْثُرُونَ -**وَيَتكاثَرُون!**-؛ وَذَلِكَ لَـمَّا وَجَدُوا تَرْحِيباً بِهِم، وَتأْيِيداً لَهُم مِنْ قِبَلِ بَعْضِ أَفَاضِلِ أَهْلِ العِلْمِ، **فَبَاضُوا، وَفَرَّخُوا! وتعاظَمُوا وشَمَخُوا!!**

وَلَسْتُ بِحَاجَةٍ لِذِكْرِ الأَسْماءِ (!) -هُنا-؛ فَإِنَّ سَاحَاتِ (الإِنْتَرْنِت) تَعُجُّ بِصَفْحَاتِهِم، وَقَبِيحِ صِفاتِهِم.. فانْظُرْ: تَرَ!

فَلاَ لِلسُّنَّةِ (هؤلاء) نَصَرُوا، وَلاَ لِلبِدْعَةِ -بصنيعِهِم!- كَسَرُوا..

بَلْ أَعَانُوا -وَالله- أَهْلَ البِدَعِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّة!!

فضلاً عن سُكوت (كثيرٍ) منهم عن (أهل البدع)، وانشِغالِهِم -ليلَ نهارَ- بتعقُّب أهل السُّنَّة، والتعصُّبِ عليهم!!

ولو لَزِمُوا جادَّةَ الشرع لأفلحوا، وأَنْجَحُوا...

هدانا اللهُ وإياهم سواءَ السَّبيل...

وَكَانَ مِن أَقْوَمِ الدُّعَاةِ إِلَى الله بِهَذِهِ الصِّفَاتِ[1]: الشَّيْخُ ابْنُ بَـاز -رَحِمَـهُ اللهُ- وَهُوَ مَشْهُورٌ بِذلِكَ[2]-، والشَّيْخُ عَبْدُ الله القَرْعَاوِيُّ[3] -رَحِمَـهُ الله-؛ **فَلَقَـد كَـانَ حَكِيماً رَفِيقاً، لا يُوَاجِهُ النَّاسَ بِسُوءٍ وَلا فُحْشٍ.**

وَلَقَدْ انْتَشَرَتْ [4] **دَعْوَتُهُ بِهَذِهِ الحِكْمَةِ** -مِـن الـيَمَنِ، إِلَى مَكَّـة وَنَجْـرَانَ- فِي

---

(١) مِن العِلمِ والحلمِ، والحِكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، والأَناةِ والعفوِ والرِّفْقِ، والعفوِ والـصَّفحِ -كما هي أعلاهُ-.

«وَهَذا -كُلُّهُ- لاَ يَمْنَعُ مِنْ نَصِيحَةِ مَنْ أَخْطأَ مِنْ أَهْـلِ العِلْـمِ، أَو الـدُّعَاةِ إِلى الله فِي شَيْءٍ مِـن عَمَلِهِ، أَوْ دَعْوَتِهِ، أَوْ سِيرَتِهِ.

بَلْ يَجِبُ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الخَيْرِ، وَيُرْشَدَ إِلَى الحَـقِّ **بِأُسْلُوبٍ حَسَنٍ؛ لاَ بِاللَّمْزِ، وَسُوءِ الظَّـنِّ، وَالأُسْلُوبِ العَنِيفِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنَفِّرُ مِنَ الحَقِّ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْعُو إِلَيْه.**

وَلِهَذا؛ قَال -عَزَّ وَجَلَّ- لِرَسُولَيْهِ مُوسَى وَهَارُونَ -لَـمَّا بَعَـثَهُما إِلى أَكْفَـرِ الخَلْـقِ فِي زَمَانِـه-: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤]-».

كَمَا هُوَ نَصُّ كَلاَمِ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْنِ بَاز -نفسِه-رَحِمَهُ الله- فِي «فَتَاوِيه» (٢/ ٣٥٠).

قلتُ: وفي هذه الآيةِ الكريمةِ عبرةٌ بالغةٌ:

فاللهُ -عَزَّ وجَلَّ- يعلمُ أنَّ فِرعونَ لن يتذكَّرَ، ولن يخشَى، وأنَّ خاتمتَهُ الكُفْرُ؛ ومَـعَ ذلـك أَمَـرَ هذيْن النبيَّيْنِ الكريمَيْن، بالقولِ اللَّيِّنِ، والكلمة الطيِّبة -تعليماً للأمَّة، وإرشاداً لدُعاتِها-:

فليسَ (**داعٍ**) خيراً مِن هذا النبيِّ الكَريم، وأخيهِ...

وليسَ (**مدعوٌّ**) أكفرَ مِن (فرعونَ) المَثْبُور -وَذَوِيه-...

(٢) انظُر (المقدمة) (ص١٣٠).

(٣) تُوفِّيَ سَنَةَ (١٣٨٩) -رحمهُ اللهُ-، وهو (**صاحب النهـضة التعليميَّـة في جـازان**) -كـما في كتابِ «المبتدأ والخبر لعلماء القرن الرابع عشر» (٤/ ٣٣٧) -للشيخ إبراهيم السيف-.

وانظُر «علماء نجد..» (٤/ ٣٩٨) -للبسَّام-.

(٤) **وَنَحْنُ نَرَى -الآنَ-وَلِلأَسَفِ- أَقُولُها بكُلِّ أسىً!- أَنَّ دَعْوَةَ السَّلَفِ فِي تَقَهْقُـرٍ وَانْـدِحَار**؛=

زَمَنٍ قَصِيرٍ-.

وَقَضَى -بَعْدَ عَوْنِ الله- **بِدَعْوَتِهِ الحَكِيمَةِ**- عَلَى كَثِيرٍ مِن مَظَاهِرِ الجَهْلِ وَالشِّرْكِ والبِدَعِ.

وَكَانَ مِن أَبْعَدِ النَّاسِ عَن الشِّدَّةِ والتَّنْفِيرِ.

وَكَانَ يُشْبِهُهُ فِي أَخْلَاقِهِ -**الحِلْمِ والحِكْمَةِ والأَنَاةِ والرِّفْقِ**[1]-: تِلْمِيذُهُ النَّجِيبُ الشَّيْخُ حَافِظُ بن أَحْمَد الحَكَمِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ فَقَد سَاعَدَ فِي نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ شَيْخَهُ القَرْعَاوِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ **بِهَذِهِ الأَخْلَاقِ**، وبِالعِلْمِ الَّذِي بَثَّهُ.

وَكَانَا لا يَسُبَّان، بَلْ وَلا يَهْجُرَان[2] أَحَداً-حَسَبَ عِلْمِي-.

=**بِسَبَبِ هذا الذي أَصَابَهَا مِنْ تَفَرُّقٍ، وَاخْتِلاف، وَتَدَابُرٍ، وانهيار!**

وَإِلاَّ -بِالله عَلَيْك- **إِنْ كُنْتَ مُنْصِفاً**- سَمِّ لِي بَلَداً وَاحِداً لَيْسَ فِيهِ هَذَا التَّفَرُّقُ، أو ذَلِكَ التَّشَرْذُمُ -**بِسَبَبِ الغُلُوِّ فِي التَّبْدِيع، وَعَدَمِ الانْضِباطِ بِالرِّفْق**- مِنَ الحِجَاز وَنَجْد، إِلَى الخَلِيج، إِلَى الشَّام، إِلَى الشَّرْقِ الأَقْصَى، فَأُورُوبَّا، وَأَمْرِيكا-!!

وَإِنِّي لأَتَكَلَّمُ عَنْ خِبْرَةٍ وَدِرايَة، لاَ عَنْ جَهْلٍ، وتسرُّعٍ، وَغِوايَة...

وَرَبِّي يَشْهَد..

ولكنَّ الأَمَلَ بالله -تعالى- عظيمٌ: أَنْ ينْقَمِعَ هذا الغُلُوُّ، ويَهْتَدِيَ أصحابُهُ، وأن يُفْتَحَ لأهلِ الحقِّ -بالحقِّ- بابُهُ...

(١) نَخْشَى (!) أَنْ يَأْتِيَنا غَالٍ -اليَوْمَ- لِيَصِفَ أَصْحَابَ هَذِهِ الصِّفَاتِ العَزِيزَةِ بِالتَّمَيُّعِ، والتَّمْيِيعِ، والتَّضْيِيعِ، والمسكنةِ -**والفلسفة!**-؛ لِيُرَتِّبَ عَلَى ذَلِكَ -بَعْدُ- إِسْقاطَهُم، وَاسْتِئْصَالَهُم!

وَلَيْسَ هَذا ببعيد عَنْ هَذا الصِّنْفِ الشديد -غير السَّديد- هداهُمُ اللهُ-...

(٢) أَقُولُ هَذَا لِمَنْ كَانَ عَالِماً قَوِيَّ الشَّخْصِيَّةِ، مُؤَثِّراً فِي أَهْلِ الأَهْوَاءِ.

أَمَّا الجَاهِلُ -أَو الضَّعِيفُ الشَّخْصِيَّة- الَّذِي تَخْطَفُهُ الشُّبَهُ؛ فَعَلَيْهِ أَن يَبْتَعِدَ عَن أَهْلِ البِدَعِ=

=-وَلا سِيَّما دُعَاتهم- حَذَراً مِن الوُقُوعِ في فِتْنَتِهِمْ -كَما حَصَلَ لِكَثِيرٍ مِن ضُعَفَاءِ النُّفُوسِ- (مِنْه).

قُلْتُ: وَهَذا الابْتِعَادُ مِنْ باب (**الهَجْر الوِقائِي**) -كَما يَقُولُ العُلَماءُ- وانظُر -لـه- «التمهيد» (٦/ ١١٩) -لابنِ عبد البَرِّ-.

وَلاَ يَجُوزُ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- لِذاك الضَّعِيف (!) أَنْ يَجْعَلَ شُغْلَهُ الشَّاغِلَ الجرحَ، والتجريحَ، والتَّبْدِيعَ؛ وَالهَجْرَ؛ ثُمَّ الهَجْرَ وَالتَّبْدِيعَ لِكُلِّ مَن لَمْ يُبَدِّعْه!!

بَلْ يُقَالُ لِمثْلِهِ: **لَيْسَ هَذَا بِعُشِّكِ فَادْرُجِي**...

فَحَسْبُ الضَّعِيف -وَهُوَ مُقَلِّدٌ- بِلا رَيْب- أَنْ يَظَلَّ مُقَلِّداً؛ لاَ مُقَلِّداً وَمُجْتَهِداً -فِي آن-!!

فإِنْ تَرَقَّى إلى درجة (الاتِّباع)؛ فهذا شأنٌ آخَرُ...

وانظُر -لِزاماً- (المقدمة) (ص١٨١ و٢٤٣).

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الخَامِسَ عَشَر**...

وقارِن بما سيأتي (ص٤١٥) -**وهُو مهم**-؛ ممَّا يُخالِفُ ذا!

(**تنبيه**): كان شيخُنا الألبانيُّ -مع استعمالِه الهجْرَ-، يقول: «**هذا الزمان ليس زمانَ هَجْر**»!

ومقصودُه في ذلك -ابتداءً-: أنَّ كثيراً مِن النُّفوس لمْ يستقِرَّ فيها الإيمانُ الصِّدْقُ، والعلمُ الحقُّ؛ حتى تُفَرِّقَ بين (الهجر الشرعيّ)، و(الهجر الشخصي) -فضلاً عن مسألة الترجيح بين المصالح والمفاسد التي أقمتُ عليها كتابِي هذا-!

ومَن فَهِمَ مِن كلام شيخِنا غيرَ ذلك؛ فقد أخطأ!

وانظُر (المقدمة) (ص١٩٦).

فكم مِن أَحَدٍ -وللأسف الشديد- (حوَّلَ!) أمراضَهُ الشَّخصيَّة إلى وقائعَ شرعيَّة -زوراً وبُهتاناً-؛ كاذِباً على نفسِه!!! وليس هذا بعجيبٍ(!) ممَّن يكذبُ، ويتحرَّى الكذِبَ، بل يحلفُ على الكذب!!

فهذا قد فُرِغَ منه!!!

... فقد تقرَّرَ أنَّ: «**مِنْ عُقُوبَةِ الكاذب أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ صِدْقُهُ**» -كَمَا تقدَّمَ (ص٢٩٤)-.

ولكنَّ العجيبَ -**الذي لا ينقضي العَجَبُ منه، وَالوَلَه**!- شأْنُ مَنْ يعرفُ **أَحْوَالَه، وأوحالَه**؛ ثم لا يزالُ مَعَه (!) -مُناصِراً لَه-؛ **فماذا أوحى لَه؟!!!**

وَيَأْتيها الجَاهِلُ والفَاسِقُ والزَّيْـدِيُّ والـصُّوفِيُّ[(١)]؛ فَيَتَعَـامَلَانِ مَعَهُـمْ بِـالعِلْمِ والحِلْمِ، والرِّفْقِ والحِكْمَةِ،وَهِيَ الأُمُورُ الَّتِي تَجْعَلُ هَذِهِ الأَصْنَافَ تَقْبَـلُ[(٢)] الحَـقَّ، وَتَعْتَنِقُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الخَالِصَةَ.

فَلْيَكُنْ مَـنْهَجُ الرَّسُـولِ الحَكِـيم ﷺ نُـصْبَ أَعْيُنِنَـا: «**يَـسِّرُوا وَلا تُعَـسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّرُوا**»[(٣)].

وَكَذلِكَ؛ لِيَكُنْ نُصْبَ أَعْيُنِنَـا أَحَادِيـثُ الرِّفْـقِ، وآيَـاتُ وَأَحَادِيـثُ الـصَّبْرِ والحِلْمِ، والحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، والعَفْوِ والصَّفْحِ.

وهِيَ الأُمُورُ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُ الله -تَعَالَى- في رَسُولِهِ الكَرِيمِ -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَأَتَمُّ التَّسْليم-: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم:٤].

وَلْنَحْذَرْ مَا حَذَّرَ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْهُ -مِـن العُنْـفِ والـشِّدَّةِ والتَّنْفِـيرِ-، وَلا نَجْعَلْ ذَلِكَ مَنْهَجاً[(٤)].

---

(١) ولو فَعَلَ هذا الفِعْلَ -اليومَ- أحدٌ (مِنَّا) -لظروفٍ خاصَّة، أو أحـوالٍ مُعَيَّنَـة-: **سَـيُتَّهَمُ بالتَّمْييع، ومُهادنةِ أهل البدع...**

وسيكونُ جزاؤُهُ -بَعْدُ-: الطَّرْدَ، والإسقاط، والهجر، والاستئصال!

ألم نَقُلْ: ثُكْنَة عسكريَّة؟!

وانظُر (المقدِّمة) (ص١٩٠).

(٢) **وأضدادُها: ضِدّها؛ فانتبِهْ!**

(٣) أَخْرَجَـهُ البُخَـارِيُّ في كِتَـابِ (الجِهَـادِ) حَـدِيث (٣٠٣٨)، وَمُـسْلِمٌ -أَيْـضاً- حَدِيث (١٧٣٣).

(٤) **فَهَذا الحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفاءُ فَدَعْنِي مِنْ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ!**

وَقَد يَلْجَأُ العَاقِلُ الحَكِيمُ إِلَى الشِّدَّةِ المَشْرُوعَةِ[١] إِذَا انْسَدَّتْ في وَجْهِهِ سُبُلُ الحِكْمَةِ والرِّفْقِ، وَسُبُلُ التَّيْسِيرِ؛ فَحِينَهَا يَسْتَعْمِلُ الشِّدَّةَ الَّتِي يَسْمَحُ بِهَا الشَّرْعُ الحَكِيمُ[٢]، **وَلا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ** إِلَى مَا يُوْقِعُهُ في الإِثْمِ؛ فيَكُونُ حَكِيماً في هَذَا التَّصَرُّفِ -مَحْمُوداً عَلَيْهِ- عِنْدَ الله وعِنْدَ العُقَلَاءِ-.

وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعُهُ.

---

(١) أَحْياناً...

وَرَحِمَ اللهُ سَمَاحَةَ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بن بَاز-القَائِل فِي «مَجْمُوعِ فَتَاوِيه» (٣/ ٢٠٤)-:

«**الشَّرِيعَةُ الكَامِلَةُ** جاءَت باللِّينِ فِي مَحَلِّهِ، وَالشِّدَّةِ فِي مَحَلِّهَا:

فَلاَ يَجُوزُ لِلمُسْلِمِ أَنْ يَتَجاهَلَ ذَلِك.

وَلاَ يَجُوزُ -أَيْضاً- أَنْ يُوضَعَ اللِّينُ فِي مَحَلِّ الشِّدَّةِ، وَلاَ الشِّدَّةُ فِي مَحَلِّ اللِّينِ.

وَلاَ يَنْبَغِي -أَيْضاً- أَنْ يُنْسَبَ إِلى الشَّرِيعَةِ أَنَّهَا جَاءَتْ بِاللِّينِ -فَقَط-، وَلاَ أَنَّها جاءَتْ بِالشِّدَّةِ -فَقَط-؛ بَلْ هِيَ شَرِيعَةٌ حَكِيمَةٌ كَامِلَةٌ صَالِحَةٌ لِكُلِّ زَمانٍ وَمَكَان، وَلإِصْلاَحِ جَمِيعِ الأُمَّة؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بِالأَمْرَيْنِ -معاً-، وَاتَّسَمَتْ بِالعَدْلِ وَالسَّمَاحَة».

قُلْتُ:

فَالأَمْرُ كَمَا قِيلَ -قَدِيماً-:

وَوَضْعُ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالعُلَى

مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

وكيفما كان الأَمْرُ؛ **فَاتِّخَاذُ الشِّدَّةِ مَنْهَجاً -وأصلاً-: بَاطِلٌ بَاطِلٌ**..

(٢) دون ظُلم أو تَعَدّ، أو تجاوُزِ حَدّ!

بغير قالٍ وقيل، وما ليس عليه أدْنَى تَعْويل!!

وانظُر: (المقدِّمة) (ص٢٢٨).

وَمَا (**أَوْسَعَ**)[1] مَوَاضِعَ الرِّفْقِ وَالحِكْمَـةِ والتَّيْـسِيرِ! فَهِـيَ الأَصْـلُ في دَعْـوَةِ الرُّسُلِ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-.

وَإِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّام- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ في شَيْءٍ.

والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَـسْعَى أَهْلُهَـا إِلَى إِسْـقَاطِ [2] هَـؤُلاءِ الـدُّعَاةِ، وَإِبْعَـادِهِمْ عَـن سَـاحَة الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ مُمَيِّعُونَ[3]!

---

(١) إِيَّاكَ -**أيُّها المتصيِّد المتربِّصُ!**- واتِّهامَ قائلِ هذا الكلامِ **بالمُيوعة، أو التمييع، أو التهاون!!**
أو أَنَّهُ مِن الدُّعاة إلى (**المنهج الواسع الأَفْيَح!**) -ذاك!-؛ دون تحسين الظنِّ بـه، وحَمْـلِ كلامِـه على أفضلِ وُجوهِه...

... فإنْ فَعَلْتَ؛ فأنت مريض..وحالُكَ في الحضيض!!
وداؤُكَ **التحريض**؛ بما نفسُكَ به **تَفيض!**
وهو هلاكٌ **عريض**، وخُلُقٌ **بغيض**..

(٢) **هُنا البَلِيَّة -جَلِيَّة-؛** ويُمارِسُها -وللأسف- **بَعْضُ إِخْوَانِنا (!) دُعاة السَّلَفِيَّة!**
فَلْيَرْجِعُوا إِلَى الحَقِّ -بِالكُلِّيَّة-، وَلْيَتْرُكُوا الغُلُوَّ، وَقَباحَتَهُ الغَبِيَّة!
نَصِيحَةَ مُشْفِقٍ -وَالله- بصِدْقِ نِيَّة، وحُسن طَوِيَّة...

(٣) **وَهِيَ التهمةُ البـاردةُ (!) الَّتِـي نُرْمَـى بِهَـا -اليَـوْم!- مِـنَ (الـبَعْضِ!)- بِـسَبَبِ مُخَالَفَتِنَـا (الاجْتِهادِيَّة) فِي عَدَمِ الحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الأَعْيَانِ -مِـن (أهـل الـسُّنَّة) المـواقعين لـبعض الخطـأ، أو البدعة- بِأَنَّهُم مُبْتَدِعَة!!**

وإذْ نَفْعَلُ ذلك -أحياناً-؛ فمِن باب **الرِّضا بالسَّلامةِ الشرعيَّةِ**، وَاحْتِمالِ الخطأِ **-وَلَوْ بالعفو-!**

ورحِمَ اللهُ الإمامَ الليثَ بنَ سعدٍ -القائلَ-: «**إذا جاء الاختلافُ أَخَذْنَا فيه بالأحوَطِ**» -كما في «جامع بيان العلم» (١٦٩٦)-. =

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

= و«استعمالُ التَوَقِّي أَحْوَطُ مِن فَرَطات الأقدام» -كما في «أدب المفتي والمستفتي» (١/ ١٢) -لابنِ الصَّلاح-.

وهذانِ النصَّانِ يُنَزَّلانِ فيما إذا تساوت الحُجَج، ولم يظهر الراجحُ؛ فكيف إذا ظَهَرَ الراجحُ، ثُمَّ أُلْزِمَ صاحبُهُ بنقيضِه!!؟؟

وانظُر فوائدَ حولَ (**الاحتياط**) في «زاد المعاد» (٢/ ١٩٦)، و«إغاثة اللَّهفان» (١/ ١٦٢)، و«الروح» (ص٢٥٦).

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص٢٠٦).

فَأَيْنَ ذاكَ الغُلُوّ: مِنْ مَنْهَجِ السَّلَف ذي السَّدادِ والعُلُوّ؟!

وَالله، وَتَالله، وَبِالله: لَيْسَ ذاك مِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ في شَيْءٍ.

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ **بَيِّنَةٌ علميَّة، أو حُجَّةٌ شرعيَّة أَنَّ** مُخالَفَةَ أَحَدٍ لِأَحَدٍ في الحُكْمِ عَلَى سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ: أَنَّهُ -بِذا- يُبَدَّع**!!** فلْيأْتِنا بها؛ وَنَحْنُ لِلْحَقِّ مُذْعِنُون، ولأنوارِه مُنقادُون.

وَلَيْسَ بَيْنَنا وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاوَة -وَاللهُ يَشْهَد-، وملائكتُهُ يشهدون...

لَيْسَ البَلِيَّةُ فِي أَيَّامِنا عَجَبُ ... بَلِ السَّلامَةُ فِيهَا أَعْجَبُ العَجَبِ!

«ولقد أحسنَ الإمامُ أبو عمرِو بنُ العلاءِ -رحمهُ اللهُ-تعالى- حيثُ يقولُ: (**لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ ما تُعُجِّبَ مِن العَجَبِ!!**)» -كما في رسالة «المَوْرِد في عمل المولد» -للفاكِهانيِّ- (ص٢٦- بتحقيقي)-.

(تنبيه):

نَشَرَتْ هذه الرسالةَ: مكتبةُ المعارف -**في الرياض**- سَنَةَ (١٤٠٧هـ) -قبل نحو مِن عشرين عاماً-.

ثم أعادتْ نَشْرَها -قبل عشر سنوات- بتحقيقي نفسِهِ- (سنة١٤٢١هـ) -**رئاسةُ إداراتِ البُحوث العلمية، والإفتاء -في الرياض-** ضمن «رسائل في حُكم الاحتفال بالمولد النبويّ» (١/ ٥-١٤) -وكانت أولَ رسالةٍ فيه- والحمدُ لله-.

فجزاهُم اللهُ خيراً.

فَصَارُوا -بِهَذَا الأُسْلُوبِ- أَكْبَرَ عَوْنٍ لِخُصُومِ السُّنَّةِ وأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا(١).

فَانْتَبِهْ للأَلاعيبِ وَالمَكَايِدِ والدَّسَائِسِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا خُصُومُ السُّنَّةِ -وَلا سِيَّمَا في هَذَا العَصْرِ-.

*** * * * ***

(١) وَالتَّارِيخُ -اليَوْم- بَعْدَ سَنَواتٍ خَمْسٍ كَامِلات! -مِن كتابة هذه (النصيحة)- يَتَكَرَّرُ(!)؛ فَهَا هُم أُولاَءِ يَتَّهِمُونَنا بِالتَّمْيِيع!

وَأَهْلُ الأَهْوَاءِ يَسْتَغِلُّونَ ذَلِكَ للحِشْد والتَّجْمِيع!!

وهذا -وربِّ الكعبةِ- بلاءٌ فظيع، وجُرْمٌ شنيع...

(٦)

حكم التقليد

أَمَّا تَعْرِيفُهُ؛ فَهُوَ: **قَبُولُ قَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ.**

وَهذا هُوَ الَّذِي يُنْكِرُهُ الإِسْلَامُ وَعُلَمَاؤُهُ عَلَى مُتَعَصِّبَةِ العَقَائِدِ والمَذَاهِبِ؛ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ أَقْوَالَ الرِّجَالِ عَلَى نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَيَعْلَمُ كُلُّ مُتَمَسِّكٍ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ اللهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ الأَنْبِيَاءِ، واتِّبَاعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، واتِّبَاعَ مَا جَاءَ بِهِ مِن كِتَابٍ وَسُنَّةٍ -فِي نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِن القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ-.

منها:

قَوْلُهُ -تعَالَى-: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣].

وَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾[آل عمران:١٠٣].

فَهَذِهِ النُّصُوصُ -كُلُّهَا- تُبْطِلُ التَّقْلِيدَ، وَتُحَرِّمُهُ.

وَقَالَ -تَعَالَى- فِي ذَمِّ الْمُقَلِّدِينَ-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[البقرة:١٧٠].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزُّخرُف:٢٣].

وَقَد اسْتَدَلَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ والإِسْلَامِ بِهَذِهِ الآيَاتِ -وَنَظَائِرِهَا- **عَلَى تَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَى مَن يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْهَمَ نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ** -سَوَاءٌ كَانَ مِن أَهْلِ الاجْتِهَادِ، أَو مِن أَهْلِ الاتِّبَاعِ-.

وَقَرَّرُوا أَنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْعَاجِزِ عَن إِدْرَاكِ الحَقِّ مِن الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ كَالمَيْتَةِ(١)؛ أَصْلُهَا حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُهَا.

وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي نَظَرٍ: أَنَّ أَئِمَّةَ الإِسْلامِ حَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ أَن يُقَلِّدُوهُمْ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَن يَقُولُ: لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَن يَأْخُذَ بِقَوْلِي حَتَّى يَعْلَمَ مِن أَيْنَ أَخَذْتُ.

يَقُولُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «**إِذَا خالَفَ قَوْلِي قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عُرْضَ الحَائِطِ!**».

وَيَقُولُ الإِمَامُ أَحْمَد: «لا تُقَلِّدْنِي، وَلا تُقَلِّدْ مَالِكاً، وَلا الأَوْزَاعِيَّ، وَخُذْ مِن حَيْثُ أَخَذُوا».

---

(١) كما قال ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (٢/ ٣٤٤).

وَقَرَّرَ عُلَمَاؤُنَا -أَئِمَّةُ السُّنَّةِ- القَاعِدَةَ المَعْرُوفَةَ المَنْسُوبَةَ [١] إِلَى الإِمَامِ مَالِكٍ: «**كُلٌّ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ؛ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ**».

وَقَالُوا: «إِذَا جَاءَ نَهْرُ الله بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِل»[٢].

كُلُّ ذَلِكَ -مِنْهُمْ- مُحَارَبَةً لِلتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -وَهُوَ يُجِيبُ عَن سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ حَوْلَ التَّقْلِيدِ-:

«الحَمْدُ لله.

قَد ثَبَتَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والإِجْمَاعِ أَنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- فَرَضَ عَلَى الخَلْقِ طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ، **ولَمْ يُوجِبْ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ طَاعَةَ أَحَدٍ بِعَيْنِهِ**[٣] **فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ به وَيَنْهَى عَنْهُ؛ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ**.

---

(١) **هِيَ صَحِيحَةٌ عَنْهُ -بِلاَ شَكٍّ-.**

فَانْظُر -لِتَحْقِيقِ ذَلِك- مُقَدِّمَةَ كتابِ «صِفَة صَلاَةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص٤٥-٥٧) -لِشَيْخِنا الإِمَام الأَلْبَانِي-رَحِمَهُ الله-.

وَسَائِرُ النُّصُوصِ عَنِ الأَئِمَّةِ -المَسُوقَةِ هُنا- مَجْمُوعَةٌ وَمُخَرَّجَةٌ -فِيه-.

(٢) انْظُر -فِي شَرْحِ هَـذا المَثَـل- كِتَـابَ «ثِـمَار القُلُـوب فِي المُضَافِ والمَنْسُوب» (١/ ٣١). -لِلثَّعَالِبِي-.

(٣) في حَقِّ أيِّ إنسان -كائناً مَن كان-؛ لا واجباً شرعيًّا! ولا فرضاً واقِعِيًّا؛ لا منهجيًّا! ولا حِزبيًّا! ولا عسكريًّا! ولا صُوفيًّا!!

وانظُر (المقدمة) (ص١١٣).

حَتَّى كَانَ صِدِّيقُ الأُمَّةِ وَأَفْضَلُهَا -بَعْد نَبِيِّهَا- يَقُولُ: أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللهَ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللهَ؛ فَلا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ[١].

واتَّفَقُوا -كُلُّهُمْ- عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُوماً[٢] فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ.

وَلِهَذَا؛ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِن الأَئِمَّةِ: كُلُّ أَحَدٍ مِن النَّاسِ يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ.

وَهَؤُلَاءِ الأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- قَد نَهَوُا النَّاسَ عَن تَقْلِيدِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ.

وَذلِكَ هُوَ الوَاجِبُ عَلَيْهِمْ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَذَا رَأْيِي، وَهذَا أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ؛ فَمَن جَاءَ بِرَأْيٍ خَيْرٍ مِنْهُ قَبِلْنَاهُ.

وَلِهَذَا؛ لَـمَّا اجْتَمَعَ أَفْضَلُ أَصْحَابِهِ -أَبُو يُوسُف- بِمَالِكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ الصَّاعِ، وَصَدَقَةِ الخَضْرَوَات، وَمَسْأَلَةِ الأَجْنَاسِ[٣]، فَأَخْبَرَهُ مَالِكٌ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ

---

(١) «تَارِيخ دِمَشْق» (٣٠/ ٣٠٢) لابْنِ عَسَاكِر.

وَأَوْرَدَ الخَبَرَ الإمامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٦/ ٣٠١)، وَقَال: «وَهَذا إِسْنادٌ صَحِيح».

(٢) وبعضُ المتعصِّبَة (!) لا يَقْبَلُونَ -أَلْبَتَّةَ- **إمَّا حالاً أو مقالاً!** - أنْ يُخَطَّأَ أمامَهم (إمامُهم!)؛ بينما لو خُطِّئ **أبو بكرٍ وعُمر، أو أبو حنيفةَ والشّافِعِيُّ**: لكانَ هذا -عندَهُم- مِن أسْهَل ما يكون!!

(٣) هِيَ مِنْ مَسَائِلِ الفِقْهِ الخِلافِيَّةِ؛ تُراجع فِي الكُتُبِ المُطَوَّلاَت.

وانظُر -لها- «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤).

السُّنَّةُ في ذَلِكَ، فَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ يا أَبَا عَبْدِ الله، وَلَوْ رَأَى صَاحِبِي مَا رَأَيْتُ؛ لَرَجَعَ إِلَى قَوْلِكَ كَمَا رَجَعْتُ[1].

وَمَالِكٌ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَاعْرِضُوا قَوْلِي عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -أَو كَلَاماً هَذَا مَعْنَاهُ-.

والشَّافِعِيُّ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الحَدِيثُ؛ فاضْرِبُوا بِقَوْلِي الحَائِطَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الحُجَّةَ مَوْضُوعَةً عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَهِيَ قَوْلِي.

وَفِي «مُخْتَصَرِ المُزَنِيِّ» -لَـمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ اخْتَصَرَهُ مِن مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِـمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَذْهَبِهِ-، قَالَ[2]: مَعَ إِعْلَامِهِ نَهْيَهُ عَن تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِن العُلَمَاءِ.

وَالإِمَامُ أَحْمَد كَانَ يَقُولُ: لا تُقَلِّدُونِي، وَلا تُقَلِّدُوا مَالِكاً، وَلا الشَّافِعِيَّ، وَلا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَمَا تَعَلَّمْنَا.

وَكَانَ يَقُولُ: مِن قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرِّجَالَ.

وَقَالَ: **لا تُقَلِّدْ دِينَكَ الرِّجَالَ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِن أَن يَغْلَطُوا.**

---

(١) هذا هو الإنصافُ؛ فأين هو -اليومَ-؟!

وأقولُ:

والله لستُ مُتشائماً؛ لكنَّ الوقائعَ المنظورةَ المشهودةَ المشهورةَ المكرورةَ المغرورةَ: تجعلُني أُردِّدُ التحذير تِلْوَ التحذير...

... لعلَّ وعسى!

﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾.

(٢) فِي أَوَّلِ صَفْحَة -وفي أوَّل سُطورٍ -مِنها-!

وَقَد ثَبَتَ في «الصَّحِيحِ» [(١)] عَن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَـنْ يُـرِدِ اللهُ بِـهِ خَـيْراً؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

وَلَازِمُ ذَلِكَ: أَنَّ مَن لَمْ يُفَقِّهْهُ اللهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَـيْراً، فَيَكُـونُ التَّفَقُّـهُ فِي الدِّينِ فَرْضاً.

والتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ[(٢)]؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ: لَمْ يَكُنْ مُتَفَقِّهاً فِي الدِّينِ.

لَكِنْ؛ مِنَ النَّاسِ مَن قَد يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي جَمِيـعِ أُمُـورِهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَن مَعْرِفَتِهِ، لا كُلُّ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ -مِن التَّفَقُّهِ-.

ويَلْزَمُهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا القَادِرُ عَلَى الاسْتِدْلالِ؛ فَقِيل: يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ -مُطْلَقاً-[(٣)].

---

(١) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٧١)، وَمُسْلِم (١٠٣٧) عَنْ مُعاوِيَة.

(٢) انظُر «المسوَّدة» (ص٥٧١) -لآل تيميَّة-.

(٣) وَبَعْضُ الَّذِينَ يُطَالَبُونَ بِالتَّقْلِيدِ -اليَوْمَ- مِنْ قِبَلِ بَعْـضِ الجَـارِحِين!- هُـمْ مِـن طُـلَّابِ العِلْمِ، القَادِرِينَ عَلَى الاسْتِدْلالِ.

وَبَعْضُهُمْ مُدَرِّسُونَ فِي الجَامِعَاتِ -وَغَيْرِهَا-.

وَمِنْهُمْ طُلَّابٌ وَفَّقَهُمُ اللهُ لِقَبُولِهِ.

وفِيهِمْ أَهْلُ أَهْوَاءٍ تَرَكُوا الحَقّ -وَهُمْ يَعْرِفُونَهُ-، واتَّبَعُوا البَاطِلَ!

فَهَؤُلَاءِ -أَجْمَعُون- لا يُقَالُ لَـهُمْ: لا بُدَّ أَن تُقَلِّدُوا؛ وَإِلَّا تَكُونُوا قَد كَـذَّبْتُمُ الكِتَـابَ والـسُّنَّةَ! وَكَذَّبْتُمُ الإِسْلَامَ!!!

أَو يُقَالُ لَـهُمْ: نَسَفْتُم الرِّسَالَاتِ! =

وَقِيل: يَجُوزُ -مُطْلَقاً-.

وَقِيل: يَجُوزُ عِنْدَ الحَاجَةِ -كَمَا إِذَا ضاق الوَقْتُ عَن الاسْتِدْلالِ-.

وَهذَا القَوْلُ أَعْدَلُ الأَقْوالِ.

والاجْتِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَمْراً وَاحِداً لا يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ والانْقِسَامَ، بَلْ قَد يَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِداً في فَنٍّ -أَو بَابٍ، أَو مَسْأَلَةٍ- دُونَ فَنٍّ وَبَابٍ وَمَسْأَلَةٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ فَاجْتِهَادُهُ بِحَسَبِ وُسْعِهِ»[1].

= لا يُقَالُ لَـهُمْ هَذَا وَلا ذَاكَ!!

وَإِنَّمَا يُقَالُ لَـهُمْ:

عَلَيْكُمْ أَن تَنْظُرُوا في الأَدِلَّةِ، وتَأْخُذُوا بِهَا؛ كَمَا فَعَلَ العُلَمَاءُ وَطُلَّابُ الحَقِّ الصَّادِقُون، وَلا يَجُوزُ لَكُمْ أَن تُخَالِفُوا العُلَمَاءَ الَّذِينَ حَكَمُوا عَلَى فُلَانٍ أَو فُلَانٍ -**بِالأَدِلَّةِ الوَاضِحَةِ والبَرَاهِين القَاطِعَةِ**-.

فَهَذَا هُوَ المَنْطِقُ الَّذِي قَرَّرَهُ القُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَعُلَمَاءُ الإِسْلامِ، بِخِلَافِ ما يُقَرِّرُهُ بَعْضُ الخَارِجِين، وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ -مِن التَّقْلِيدِ الأَعْمَى-؛ مُخَالِفِين في ذَلِكَ هَذَا المَنْهَجَ العَظِيمَ. (**مِنه**).

قُلْتُ: قَوْلُهُ: «**بِالأَدِلَّة الوَاضِحَة، وَالبَرَاهِين القَاطِعَة**»؛ أَي:

إِذَا اقْتَنَعُوا بِهَا، وَظَهَرَ لَهُم وَجْهُ الحَقِّ فِيهَا -كما تقدَّم تقييدُهُ بذلك -مِراراً- منه!-.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِها -وَهَذا مُمكِنٌ جِدًّا- وَإِلاَّ مَا حَصَلَ اخْتِلافٌ -قَطُّ-؛ فَلاَ سَبِيلَ معهم إِلاَّ النُّصْح والتفاهُم، وَالتَّواصِي بِالحَقِّ وَالتَّوَاصِي بِالصَّبْر..

وَأَمَّا **إِلْزامُهُم** بِمَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِهِ، **وَأَطْرُهُم** عَلَى أَن يَقُولُوا بِمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِه -أَطْراً-: فهذا وَجْهٌ آخَرُ لذَلِكَ التَّقْلِيدِ -بل أقبحُ-!!

ثُمَّ؛ لَوْ كَانَ الجَرْحُ -مِنْ حَيْثُ الواقِعُ- (**واضحاً قاطعاً**) لَمَا اخْتَلَفُوا فِيه -أصلاً-؛ **فَتَأَمَّلْ**...

وقارِن بما تقدَّم (ص٣٣١).

(١) «مَجْمُوع فَتَاوَى شَيْخ الإِسْلام» (٢٠/ ٢١٠-٢١٢).

وَكَمْ أَلَّفَ العُلَمَاءُ مِن المُؤَلَّفَاتِ في ذَمِّ التَّقْلِيدِ، وَحَذَّرُوا مِنْهُ، وَدَعَوُا النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!

وَعَلَيْه؛ فَإِنَّ رِسَالَاتِ الرُّسُلِ مَا جَاءَتْ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ وَمُقْتَضَيَاتِهِ، وَجَاءَتْ بِهَدْمِ التَّقْلِيدِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِن أُصُولِ الشِّرْكِ فِي أُمَمِ الضَّلَالِ -كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ القُرْآنُ-.

والعُلَمَاءُ فِي دِينِنَا مَا يُتَّبَعُون إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَتْ أَقْوَالُهُمْ إِلَى نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ[1]؛ فَإِذَا خَالَفَتْ أَقْوَالُهم النُّصُوصَ: وَجَبَ مُخَالَفَتُهَا وَرَدُّهَا، وَإِذَا فَقَدَت[2] الأَدِلَّةَ لا يَلْزَمُ أَحَداً اتِّبَاعُهُمْ.

والعُلَمَاءُ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ-رَحِمَهُ اللهُ-: «**يُحْتَجُّ لَهُمْ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ**»[3].

نَعَمْ؛ النَّوَازِلُ العَظِيمَةُ لا يَنْهَضُ لِمُوَاجَهَتِهَا وإِصْدَارِ الفَتَاوَى فِيهَا إِلَّا العُلَمَاءُ الأَفْذَاذُ، **وَلَكِنّ ذَلِكَ لا يَمْنَعُ غَيْرَهُمْ مِن طُلَّابِ العِلْمِ أَن يَعْرِفُوا حُجَجَهُمْ وَبَرَاهِينَهُمْ الَّتِي اسْتَنَدُوا إِلَيْهَا، وانْطَلَقُوا مِنْهَا -فِي فَتَاوَاهُم-.**

فَمَنْ رَكَّزَ فِي دَعْوَتِهِ عَلَى دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّقْلِيدِ - غَيْرَ مُسْتَثْنٍ إِلَّا المُجْتَهِدِينَ-: فَقَدْ نَسِيَ حَثَّ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والصَّحَابَةِ وأَئِمَّةِ الهُدَى النَّاسَ عَلَى

(١) بهذا -وله- يُحْتَرَمُ العُلماء، وبِهِ يُقدَّرون...

(٢) أي: أقوالُهُم.

(٣) كما في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢).

اتِّبَاعِ الحَقِّ، واتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، **وَأَنَّ العِصْمَةَ مِن الضَّلَالِ والفِتَنِ إِنَّـمَا هِـيَ في اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لا في التَّقْلِيدِ:**

قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي -أَبَداً-: كِتَابَ الله، وَسُنَّتِي**»[1].

وَأَقْوالُ الأَئِمَّة فِي مُحَارَبَةِ التَّقْلِيدِ، وَحَثّهِمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، تَزْخَرُ بِهَا الكُتُبُ.

وَلْيَنْظُر الدُّعاةُ إِلى التَّقْلِيد -عَلَى الأَقَلِّ- مَا قَرَّرَهُ ابْنُ القَيِّم في كُتُبِهِ -وَمِنْهَا: «إِعْلَام المُوَقِّعِين»[2]-؛ حَيْثُ رَدَّ عَلَى دُعَاةِ التَّقْلِيدِ شُبُهَاتِهِمُ البَاطِلَةَ بِوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ وَجْهاً، كُلُّ وَجْه يَنْطَوِي عَلَى عَدَدٍ مِن الحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِلْبَاطِلِ.

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّم؛ فَإِنَّ قَوْلَ القَائِل: «الشَّرْعُ يُلْزِمُنِي أَنْ لاَ أُقَلِّدَ عَالِماً مِن العُلَمَاءِ -مَهْمَا كَانَتْ مَرْتَبَتُهُ[3]-»: قَوْلٌ حَقٌّ...

وَمَنْ خَالَفَ هَذا التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ؛ فَقَدْ خَالَفَ الأَئِمَّةَ المُجْتَهِدِينَ، الَّذِينَ

---

(١) انْظُر «هِدايَة الرُّواة» (١٨٤ -بتحقيقي)، وَ«السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (رقم: ١٧٦١).

(٢) (٣/ ٤٤٧-٤٥٣ -تحقيق فضيلة الأخ الشيخ مشهور حسن).

(٣) ومسائلُ العلمِ -في ذلك- جميعاً- سواءٌ؛ فتنبَّه...

يَنْهَوْنَ النَّاسَ -غَيْرَ الْمُجْتَهِدِينَ- عَن تَقْلِيدِهِمْ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَيَحُثُّونَهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشَدَّ الحَثِّ.

فَلَوْ كَانَ الأَئِمَّةُ يَرَوْنَ رَأْيَ هَذا الدَّاعِي إِلى التَّقْلِيدِ؛ لَرَأَيْتَ الكُتُبَ تَزْخَرُ بِحَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّقْلِيدِ.

وَلَكِنَّ الوَاقِعَ بِعَكْسِ ذَلِكَ -كَمَا يَرَاهُ البُصَرَاءُ-!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَاكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيد يَطْعَنُ فِي المَانِعِ مِنَ التَّقْلِيد أَشَدَّ الطَّعْنِ؟!! كَمِثْلِ قَوْلِهِ -فِيه-:

«وَالله إِنَّ هَذَا الشَّخْصَ لَهُوَ مِن الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ! كَيْفَ لا يَكُونُ مِن الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ يُؤَصِّلُ لِلأُمَّةِ أُصُولاً، وَيُقَعِّدُ لَهَا قَوَاعِدَ[1]، وَيُدَافِعُ

(١) ما أسهلَ -اليومَ- أن يَتَّهِمَ أيُّ واحدٍ (!) أيَّ أحدٍ (!) بأَنَّهُ: (**يُؤَصِّلُ للأُمَّةِ أصولاً، ويُقَعِّدُ لها قواعد! أَوْ تَأْصِيلاَت**)!! ثُمَّ يَصِفَها بِأَنَّهَا: (**فَاسِدَة!**)، وَ: (**إِجْرَامِيَّة!**)، و: (**ضالَّة!**)، و..و..!!

والعبرةُ في ذلك: بالفهم الصحيح، والنقد الجيِّد:

فإنْ لمْ يكُن الفهمُ صحيحاً: **سَقَطَ النقد!**

وإذا لمْ يكن النقدُ جيِّداً: **فَشِلَتِ الدَّعْوَى!!**

... وأيُّ بلاء أشدُّ مِن الادِّعاء!؟

ورحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القيِّم لَمَّا قالَ في «مدارج السالكين» (١/ ٤٨٩):

«**وهل آفةُ النَّاسِ إلاَّ النَّاسُ!؟**».

وقال -رحمهُ اللهُ- في «شِفاء العليل» (ص١٤): «وكُلُّ مَن أصَّلَ أصلاً لم يُؤَصِّلْهُ اللهُ ورسولُه قادَهُ قَسْراً إلى ردِّ السُّنَّةِ وتحريفِها عن مواضعِها، **فلذلك لم يُؤَصِّلْ حزبُ الله ورسولِه أصلاً غيرَ ما جاء به الرسولُ**، فهو أصلُهم الذي عليه يُعَوِّلُونَ، وجَنَّتُهُم التي إليها يُرْجَعُون».

وقال الحافظُ السَّخَاوِيُّ في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٥-٤٣٦) -في صدد كلامِه على خطورة=

عَنْهَا، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا هِيَ الحَقُّ، وَيَدَّعِي أَنَّهَا هِيَ الدِّين، وأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَتَّبِعَهَا!!

=الجرح والتعديل-:

«**واحْذَرْ -أيُّها المُتَصَدِّي لذلك، المقتفي فيه أثرَ مَن تقدَّم-، مِن غَرَضٍ أو هَـوىً؛ يَحْمِلُـك كُـلٌّ منهما على التحامل والانحراف، وتَرْكِ الإنصاف، أو الإطراء والافتراء!**

فذلك شرُّ الأُمور التي تدخُلُ -على القائمِ بذلك- الآفةُ منها.

والمتقدِّمون سالمون منه -**غالباً**-، منزَّهونَ عنه؛ لوُفور دِيانَتهم، بخلاف المتأخِّرين، فإنَّـهُ ربَّـما يقعُ ذلك في تواريخِهم.

وهو مجانبٌ لأهل الدين وطرائقهم.

فالجرحُ والتعديل خَطِرٌ:

- لأنَّك إنْ عدَّلْتَ بغير تثبُّت، كنتَ كالمُثْبِت حُكماً ليس بثابت، فيُخشَى عليـك أن تـدخُلَ في زُمرة «**مَن رَوَى حديثاً وهو يُظَنُّ أَنَّهُ كَذِب**».

- وإنْ جَرَّحْتَ بغير تحرُّز، أقدمتَ على الطَّعْنِ في مُسْلِم بريء مِن ذلك، وَوَسَمْتَهُ بمِيْسَم سوء يَبْقَى عليه عارُهُ أبداً!

... **فالجرحُ خَطَرٌ أيُّ خَطَر!** فإن فيه مع حقِّ الله -تعالى- ورسولِهِ ﷺ: حقَّ آدمي.

ولِـمَا في الجرح مِن الخطر: لـمَّا جيءَ للتقي ابن دقيق العيد بالمَحْضَر المُكْتَتَب في التقيِّ ابن بنتِ الأعزّ، ليَكْتُبَ فيه؛ امتنَعَ أَشدَّ امتناع -**مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة**-؛ بل وأغلـظَ علـيهم في الكلام! وقال:

«ما يَحِلُّ لي أن أكتبَ فيه»، ورَدَّه.

فتزايدَتْ جلالتُه بذلك، وعُدَّ في وُفُور دِيانته وأمانته، وانتفع ابنُ بنتِ الأعزّ بذلك.

وكيف لا؟! والتقيُّ ابنُ دقيق العيد هو القائل -مما أَحْسَنَ فيه-: **أعراضُ المسلمين حُفرةٌ مِـن حُفَرِ النَّار، وَقَفَ على شَفيرِها طائفتانِ من الناس: المحدِّثون، والحُكَّام..**».

قلت:

- حديثُ: «**مَن روى حديثاً..**»: رواه مسلمٌ -في (مقدمة) «صحيحِه»(١/ ٧) -.

- وكلمةُ ابن دقيق العِيد: في كتابه «الاقتراح» (٣٤٤).

- والتقيُّ ابن بنت الأعزّ: توفي سَنَةَ (٦٩٥هـ)، ترجمه ابنُ شاكرٍ الكُتُبِيُّ في «فَوات الوَفَيَـات» (٢/ ٢٧٩).

هَذَا هُوَ الضَّلَالُ المُبِينُ!

وَعَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ مِن هَذَا الجَاهِـلِ -وَأَمْثَـالِ هَـذَا الجَاهِـلِ- أَنْ يُـضِلَّنَا عَـنْ سَبِيلِ رَبِّنَا»!!!

أقولُ:

... وَكُلُّ هَذا تَحْذِيرٌ بَاطِل، وَقَوْلٌ عَنِ الحَقِّ عَاطِل..

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مِن حَمَلَةِ العِلْمِ، وَمِنَ الدُّعَاةِ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ؟!

فكيفَ إذا كان ضِدَّ أَهْل البِدَعِ والأَحْزَابِ -جَمِيعِهَـا- مِـن إِخْوَانِيَّـةٍ عَالَمِيَّـةٍ، وَالقُطْبِيِّينَ، وَالسُّرُورِيِّينَ، وَالتَّكْفِيرِيِّينَ[1]-وَغَيْرِهِمْ -؟!!

وأمَّا كونُ هذا -أو ذاك- عِنْدَهُ بَعْضُ الأَخْطَـاءِ: فَهَـذا يَـسْتَدْعِي المُنَاصَـحَةَ الأَخَوِيَّةَ[2]؛ لا هَذِهِ الحَرْبَ الشَّدِيدَةَ الَّتِي شَـنَّهَا عَلَيْـهِ ذَاكَ الـدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيـد!!

---

(١) وهذا ما نَشَأْنا عليه -في الرَّدِّ على هؤلاء-، وعُرِفنا به، ومُؤلَّفاتُنـا -فِي رَدِّ بَاطِـلِ هَـؤُلاَءِ- دالَّةٌ عليه -بحمد الله-.

بل انتقَدَنا أُناسٌ (!) بسبب كثرة الردّ والنقد! -وَلَمْ نَأْبَهْ بِهِم-...

ويأتي آخَرون -في آخِرِ الزمن!- لِيَتَّهِمُونا بمُداهنة هؤلاء، ومُوافقة ما عندهم من بلاء!!

عنزة ولو طارت!!! فإلى الله المُشْتكى مِنْ سُوءِ صَنائِعِهِم، وَقَبِيحِ فَعَائِلِهِم...

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

(٢) هَذَا هُوَ القَلْبُ الكَبِيرُ.

لاَ المُتَرَبِّصُ، المُتَصَيِّدُ، المُتَنَمِّر، الَّذِي يَنْتَظِرُ الهَفْوَة، بَلْ يفرحُ بالزَّلَّة، وَيَنْتَشِي لَهَا، ويَسْعَى إِلَيْهَـا، وَيَجْمَعُ فِكْرَهُ عَلَيْها، ويُغلق كُلَّ بابٍ دونَها!!

وفي «حِلية الأولياء» (٤/ ٣٢٠)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» (٤/ ٣٠٨) عن الشَّعْبِيّ، قال:

«لو أَصبتُ تسعاً وتسعين، وأخطأتُ واحدةً: لأخذوا الواحدة، وتركوا التسعَ والتسعين». =

وَهذَا التَّضْلِيلَ والتَّجْهِيلَ؛ مِمَّا يَكُونُ سَبَباً فِي تَفْرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَشْتِيتِهِمْ.

مَـعَ التَّنْبِيـهِ -بَعْـدُ- إِلَى أَنَّ مَرْتَبَـةَ الاجْتِهَـادِ -الَّتِـي يُقَرِّرُهَـا الفُقَهَـاءُ والأُصُولِيُّونَ- لا أَعْرِفُ -الآنَ- عَالِماً يَدَّعِيهَا! وَمَعَ ذَلِكَ: لا يُـضَيِّقُونَ الخِنَـاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلا عَلَى الأَذْكِيَاءِ مِن طَلَبَـةِ العِلْـمِ، فَيَحُولُـونَ بَيْـنَهُمْ وبَـيْنَ اتِّبَـاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والتَّفَقُّهِ فِي نُصُوصِهِمَا.

= وهذا عكسُ الحقِّ وخلافُه:

ففي «مِفتاح دار السعادة» (١/ ١٧٦) -للإمام ابن القَيِّم-:

«وإذا الحبيبُ أتى بِذَنْبٍ واحدٍ ... جاءَتْ مَـحاسِنُهُ بألـفِ شفيعِ»

وَالمُؤْمِنُون عَذَّارُون، والمُنافِقُونَ عَثَّارُون...

(فائدة):

لمْ يَقبل النبيُّ ﷺ أنْ يُقال في ناقتِه: «خَلأَتِ القَصْوَاء»! -أيْ: وقفَتْ وتَقَهْقَـرَت-؛ لَـمَّا قالـه فيها بعضُ أصحابِه! قائلاً ﷺ: «**ما خَلأَت القَصْواءُ، وما ذاك لها بخُلُـق، ولكـن: حبَسَها حـابسُ الفيل**» -كما في «صحيح البخاريّ» (٢٧٣١)-.

وقال الإمامُ ابنُ بَطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٨/ ١٢٦):

«فيه دليلٌ على أن الأخلاقَ المعروفةَ مِن (الحيوان) -كُلَّها- يُحكَمُ بها على الطارئ الشَّاذّ منها؛ **وكذلك في (الناس): إذا نُسِبَ إنسانٌ إلى غير خُلُقِه المعلوم في هفوةٍ كانت منه لمْ يُحْكَم بها**».

وقال الحافظُ في «الفتح» (٥/ ٣٣٥):

«وفي الحديثِ: جوازُ الحُكْمِ على الشَّيْءِ بما عُرِفَ مِن عادتِه وإنْ جازَ أنْ يطْرَأَ عليهِ غيرُه.

فإذا وَقَعَ مِن شخصٍ هفوةٌ لا يُعْهَدُ منه مثلُهـا لا يُنْـسَبُ إليهـا، ويُـرَدُّ عـلى مَـن نَـسَبَهُ إليهـا، ومعذرة مَن نسبه إليها ممَّن لا يَعْرِفُ صورة حالِه؛ لأنَّ خلاء القصواء لولا خارق العـادة لكـان مـا ظنَّهُ الصحابة صحيحاً ولمْ يُعاتِبْهُم النبيُّ ﷺ على ذلك؛ لِعُذْرِهِم في ظَنِّهم».

... فاللهَ اللهَ في عبادِ الله...

بَلْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والاعْتِصَامِ بِهِمَا، وَيَرَوْنَ وُجُوبَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ -جَمِيعاً-، وَيُحَذِّرُونَهُمْ مِن مُخَالَفَتِهِمَا.

وأرجو أنَّ الجَارِحَ -إِذَا فَهِمَ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ- يُدْرِكُ خُطُورَةَ أَسَالِيبِهِ، وَأَحْكَامِهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمُجَاوَزَتِهِ لِلْحَقِّ والعَدْلِ، وَيُدْرِكُ خُطُورَةَ مُجَارَاتِهِ لِلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي تَفْرِيقِ السَّلَفِيِّينَ، وَضَرْبِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ!

وَقَد تَحَقَّقَ لَهُمْ مَا يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيَصْبُونَ إِلَيْهِ[1]...

* * * * *

(١) وَلاَ بُدَّ أَنْ أَقُول -وَبِالله أَصُولُ وَأَجُول-:

نَحْنُ(!) إِذَا سَلَكْنَا (بَعْضَ!) أَسَالِيبِ (هَؤُلاء) -مِنْ غُلَواءَ، وَشِدَّة-؛ فَسَيُصِيبُنا أَكْثَرَ مِمَّا أصابَهم، وسنقعُ في أَكْثَرَ مِمَّا حَذَّرْنَاهُم مِنْه، وَوَقَعُوا بِه..

لِأَنَّنا نَعْرِفُ الحَقَّ، وَنُقِرُّ بِهِ، وقد حَذَّرْنا مِن خِلافِهِ ونقيضِهِ...

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾..

بَيْنَما أُولَئِك: يَجْهَلُون، وَيُغَالِطُون، وَيُكابِرُون..

وَيَفْعَلُونَ مَعَ غَيْرِهِم مَا لاَ يُحِبُّونَ أَن يُفْعَلَ مَعَهُم!

وَلَيْسَ أيٌّ مِن هَذا مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ الإِيمانِ فِي شَيْء..

فَتَأَنَّ..

(٧)

حكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة

رَبَطَ اللهُ -تعالى- النَّاسَ -جميعاً- بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِن كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَأَمَرَ مَن لا يَفْقَهُ نُصُوصَهُمَا أَن يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ الذِّكْرِ -أَي: العُلَمَاء بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-، فَعَادَ الأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ.

فَهَلْ إِذَا اكْتَفَى شَخْصٌ[1] -ما- في مُلِمَّةٍ نَزَلَتْ بِهِ- بِعَالِمٍ وَاحِدٍ- في نَظَرِهِ- مِن بَيْنِ عَشَرَاتِ- أَو مِئَاتِ- العُلَمَاءِ؛ يَثِقُ بِهِ، وَبِعِلْمِهِ وَدِينِهِ، وَإِدْرَاكِهِ لِمِثْلِ هَذِهِ المُشْكِلَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ وبِغَيْرِهِ-: يَكُونُ قَد عَمِلَ بِمُقْتَضَى قَوْل الله -تَعَالَى-: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ -بِاعْتِبَارِهِ رَضِيَ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَن يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِن أَهْلِ العِلْم-؟!

فَإِنْ قَالَ الجَارِحُ المُعْتَرِضُ: لا يَكْفِي هَذَا؛ بَلْ قَد كَذَّبَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَذَّبَ بِالإِسْلَامِ -بِالرُّجُوعِ إِلَى وَاحِدٍ -فَقَطْ-!

(١) بشرط أن يكونَ مُقَلِّداً، أو عاجزاً عن إدراك العلم -في هذه المسألة -أو تلك-!

فَنَقُولُ: مَن سَبَقَكَ إِلَى هَذَا القَوْل والحُكْم مِن العُلَمَاء -مِن الصَّحَابَةِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا-؟!

ثُمَّ؛ هَبْ أَنَّ هَذا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَحَدٍ مِن العُلَمَاء -أصلاً-! بل سَرَقَ وَزَنَى وشَرِبَ الخَمْرَ، وَقَتَلَ النَّفْسَ -غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ-؛ أَيُقَالُ فيهِ:

إِنَّهُ عَاصٍ فَاسِقٌ، وَمُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ بالنَّارِ الَّتِي تَوَعَّدَ اللهُ بِهَا مُرْتَكِبَ هَذِهِ الكَبَائِرِ -مَعَ دُخُولِهِ تَحْت مَشِيئَةِ الله؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَا عَنْهُ-؟!

أَو يُقَالُ فِيهِ: هَذَا يُكَذِّبُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَ: هذَا يُكَذِّبُ الإِسْلامَ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَن يَرْجِعُ إِلَى عَالِمٍ[1] -مَا- مُكَذِّباً لله وَلِرَسُولِهِ ولِلْإِسْلَامِ؟! وَيَكُونُ قَد حَصَرَ العِلْمَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، وانْتَهَى إِلَى ضَيْعَةٍ، وَصَارَ مَجْنُوناً؟!!

ثُمَّ؛ نَسْأَلُ هَذَا الجَارِحَ المُعارِضَ -نَفْسَه-:

مَا حُكْمُكَ فِي أُنَاسٍ اتَّخَذُوكَ -أَنْتَ- إِمَاماً، وَمَرْجِعاً وَحِيداً، وَنَفَّرُوا عَن العُلَمَاءِ؛ فَإِن عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أقوالُ غيرِك رَفَضُوهَا[2]؟!!

---

(١) **دونَ تعصُّبٍ له! ومِن غيرِ تبعيَّةٍ عمياءَ لأقوالِه!!**

(٢) هذا هو امتحانُ **(الشهوة الخفيّة)** -كما يُقال-!

والأمرُ فيه -لِزاماً- مبنيٌّ على مِثْلِ قولِ الله -تعالى-: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة:١٤-١٥].

وقد قال العلّامةُ المُعَلِّمي اليماني في «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص٢٥-٢٦) -في شيءٍ=

=مِن ذاك-:

«**مسالكُ الهَوى أكثرُ مِن أن تُحصى:**

وقد جَرَّبْتُ نفسي أنني رُبَّما أنظُرُ في القضية زاعماً أنه لا هوى لي! فَيَلُوحُ لي فيها معنى، فـأُقرِّرُهُ تقريراً يُعجبني، ثم يلوحُ لي ما يَخدِشُ في ذاك المعنى!

فأجدُنِي أتبرَّمُ بذلك الخادشِ، وتُنازعني نفسي إلى تكلُّف الجواب عنه، وغَضِّ النظر عن مناقشة ذاك الجواب!

وإنما هذا لأني لما قرَّرْتُ ذاك المعنى -أولاً- تقريراً أعجبني -صرتُ أهوى صِحَّتَهُ!

هذا مع أنه لمْ يَعْلَمْ بِهِ أحدٌ مِن الناس؛ فكيف إذا كنتُ قد أذعتُهُ في الناس، ثم لاح لي الخدشُ!؟

فكيف لو لم يَلُحْ لي الخدشُ، ولكنّ رجلاً آخر اعْتَرَضَ عليَّ به**!؟**

فكيف لو كان المعترضُ ممَّن أكرهه؟!».

وبعدُ:

فما جوابُ السُّؤالِ -الأساسِ-؟!



(٨)
هـل سكوت بعض أهـل العلم -أحياناً- مراعاةً للمصالح والمفاسد-؛ أمر سائغ، أو خيانة؟

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ وَسُلُوكُهُ: مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ سُكُوتِ العُلَمَاءِ عَن بعضِ الأُمُورِ الَّتِي قَدْ يُفْتِي غَيْرُهُم فِيهَا؛ فَلَعَلَّهُ يَكُونُ عِنْدَهُم الحُجَّةُ (**المُقْنِعَةُ**)، وَيُعْرَفُ صَوَابُ مَوْقِفِهِمْ!

وَمِثْلُ هَذِهِ المَشَاكِلِ: يَنْبَغِي أَن تُعْرَضَ عَلَى العُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ فِي مُشَاوَرَتِهِمْ خَيْراً كَثِيراً؛ فَقَد يُرَجِّحُونَ الكَلَامَ فِيهَا، وَقَد يُرَجِّحُونَ عَدَمَ الرَّدِّ المُعْلَنِ[١]، وَيُؤْثِرُونَ

---

(١) **وهل هذا الترجيحُ -القائمُ على المصلحة- خاصٌّ بالعُلماءِ -فقط-؟!**

أم هو فيمَن دونَهم -مِن باب أَوْلى-؟!

ولماذا لا نرى -هذه الأيام- إلا الإلزام -وما بُني عليه مِن خِصام -على الدوام!- **دون اعتبارٍ لهذا الكلام؟!!**

فضلاً عن اختلافِ وجوه الترجيح -**في تقدير المصالح والمفاسد**- مِن بلدٍ إلى بلدٍ، ومِن زمانٍ إلى زمانٍ، ومِن شخصٍ على شخص!

قال العزُّ بنُ عبد السَّلام في «القواعد الصُّغْرَى» (ص٨٢):

«وأكثر المصالح والمفاسد لا وقوفَ على مقاديرِها، وتحديدِها؟ وإنما تُعرَفُ -تقريباً-=

تَوْجِيهَ النَّصَائِحِ:

- فَإِمَّا أَن يَسْتَفِيدَ المَنْصُوحُ.

- وَإِمَّا أَن يُعَانِدَ[1]، فَيَكُونَ قَد عَرَّضَ نَفْسَهُ لِنَقْدِ العُلَمَاءِ، وَلِإِسْقَاطِ نَفْسِهِ.

فَبِمِثْلِ هَذِهِ الأَسْبَابِ[2] نَضْمَنُ وِحْدَةَ الكَلِمَةِ فِي دَعْوَتِنا، وَمَعَ إِخْوانِنا، وَأَبنائِنا، وَمَشايِخِنا، وَيَسْلَمُ الشَّبَابُ مِن التَّفَرُّقِ والتَّمَزُّقِ -مِمَّا حَصَلَ فِعْلاً، وَكَانَ شَدِيداً -بِسَبَبِ التَّفَرُّدِ والتَّسَرُّعِ-.

=**لعزَّةِ الوقوفِ على تحديدها**».

وانظُر (ص٤١٦-٤١٧) -فيما سيأتي-.

(١) وَلَكِنْ؛ كَيْفَ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَجَاوَبْ مَعَ نَصِيحَةٍ -مَا- بأَنَّهُ (مُعانِد) **-وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ سُنِّيًّا سَلَفِيًّا -مَعْرُوفاً-!؟!**

فَهَلْ كُلُّ مَن لم يتجاوَبْ يكون كَذَلِك؟! وَهَلْ مِنْ شَرْطِ النَّاصِحِ أَنْ يَكُونَ مُصِيباً -دَائِماً-؟!

وَهَل الصَّبْرُ على هَذا خَيْرٌ، أَم إِسْقاطُهُ واسْتِئْصَالُهُ هو الخيرُ؟!

وَهَل الحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ؟!

أَمْ أَنَّهُ قَد يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ البُلْدَانِ وَالأَحْوَال؟!

وَهَل النَّاس -جَمِيعاً- فِي ذَلِكَ سَواء؟!

... أَسْئِلَة مُتَعَدِّدَة لاَ بُدَّ مِنْ الإجابة عليها، وَمَعْرِفَةِ الحَقِّ فِيهَا **-قَبْلَ إِصْدار الأحكام، والإصرار على الكلام-!!**

(٢) وبغيرِها: لن نَخْرُجَ مِن فتنةٍ إلا وتلحقُنا أُخرى!!

كما هو واضحٌ للعَيَان -الآن- في جميع البُلدان-!

طعنٌ بلا بُرهان، وقولٌ بالظَّنِّ والهَذَيان **-بَلْ وَالبُهْتَان-.. آفتانِ مُدَمِّرتان!!!**

.. لقد ضجَّت -مِن ذا- صُدورُ أهل الإيمان، وتزلزلَتْ مِن هولِه الأركان!

أَقُولُ:

أَمَّا استدلالُ (البعضِ) بِبَعْضِ نُصُوصِ السُّنَّةِ وَالسِّيرَةِ عَلَى نَفْيِ مَبْدأ (**مُراعَاة المَصَالِح وَالمَفَاسِد**)؛ فالعكسُ هو الصحيحُ!

بل يُقالُ -فِيه-:

كَانَ المُشْرِكُونَ يَقْتَرِحُونَ إِبْطَالَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى التَّوْحِيدِ مِن أَسَاسِهَا، وَإِقَامَةَ دَوْلَةِ الشِّرْكِ عَلَى أَنْقَاضِهَا.

وَهذَا مَطْلَبٌ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ أَضْعَفُ النَّاسِ عَقِيدَةً وَإِيمَاناً، فَضْلاً عَن الأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِم الصَّلاةُ وَالسَّلام-؛ فَكَيْفَ بِسَيِّدِهِم ﷺ ؟!!

وَمِثَالُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَاءَ الكَعْبَةِ[1]: مِن بَاب: **تَرْكِ مَصْلَحَةٍ مَرْجُوحَةٍ لِدَرْءِ مَفْسَدَةٍ كَبِيرَةٍ، دَرْؤُهَا هُوَ الرَّاجِحُ وَالمُقَدَّمُ.**

وَهَذِهِ **المَفْسَدَةُ** هِيَ: خَشْيَةُ أَنْ تَرْتَدَّ قُرَيْشٌ -وَغَيْرُهُمْ مِن العَرَبِ-؛ لِمَكَانَةِ الكَعْبَةِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَنُفُوسِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ؛ إِذْ هِيَ مَصْدَرُ فَخْرِهِمْ واعْتِزَازِهِمْ.

فَعَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ -هَذَا- تَقْعِيدٌ لِقَاعِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وتَأْصِيلٌ مَتِينٌ لأُمَّتِهِ؛ لِيُوَاجِهُوا بِهِ الأَحْدَاثَ وَالمَشَاكِلَ الدِّينِيَّةَ والسِّيَاسِيَّةَ والاجْتِمَاعِيَّةَ -وَغَيْرَهَا-.

إِذَنْ؛ فَتَرْكُ الرَّسُولِ ﷺ لهَذَا العَمَلِ لَيْسَ مِن بَابِ تَرْكِ عَمَلٍ فَرْعِيّ

(١) كَمَا رَوَاهُ البُخَارِي (١٢٦)، وَمُسْلم (١٣٢٢).

-كَمَا قِيل!-، **وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلْفِتْنَةِ، وَتَأْصِيلٌ لِلْأُمَّةِ؛ لِتُوَاجِهَ بِهِ الأَخْطَارَ والمَشَاكِلَ والفِتَنَ**(١).

وَ(**دَرْءُ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المَصَالِحِ**)(٢)، وَ(**سَدُّ الذَّرَائِعِ**)(٣)-المُفْضِيَةِ إِلَى الأَضْرَارِ وَالمَفَاسِدِ-: **مِن الأُصُولِ العَظِيمَةِ الَّتِي لا يَقُومُ الإِسْلامُ وَحَيَاةُ المُسْلِمِينَ إِلَّا عَلَيْهِمَا**.

خُذْ -مَثَلاً- قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]:

فَإِنَّ سَبَّ أَوْثَانِ المُشْرِكِينَ حَقٌّ، وَقُرْبَةٌ إِلَى الله، وَإِهَانَةٌ لِلْأَنْدَاد، **لَكِنْ؛ لَـمَّا كَانَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ كُبْرَى -هِيَ سَبُّ الله-: وَجَبَ تَرْكُهُ**.

---

(١) لماذا -إذن- لا تُراعى فوارقُ الزَّمان والمكان -في الحُكْمِ عَلَى الأعيان -في مِثلِ هذا-؛ فترى (الجميعَ!) يُؤْخَذونَ بحُكْمٍ واحدٍ! وكأنَّ ظروفَهُم واحدةٌ، وتقديراتِهم واحدةٌ؟!

وهذا ظُلْمٌ بَيِّن، وَجَوْرٌ غَيْرُ هَيِّن...

وبخاصَّةٍ «**أنَّ الآراءَ تختلفُ في معرفةِ الصالحِ والأصلح، والفاسد والأفسد، وفي معرفة خير الخيرَيْن، وشرِّ الشَّرَّيْن**» -كما في «القواعد الصُّغْرَى» (ص١٠٧) للعِزِّ بنِ عبدِ السَّلام-.

وانظُر ما تقدَّم -في (المقدمة) - (ص٢٩٥).

(٢) انْظُر «المُوافَقَات» (١/ ١٩٥و٢٤٣)، وَ(٢/ ١٥١و ٣٣٣و ٣٨٩)، و(٣/ ١٩٠و ٢٤١)، و(٤/ ٢٧٢- طَبْعَة دراز).

(٣) انْظُر «مَجْمُوع الفَتَاوى» (٣٢/ ٢٢٥- ٢٢٨)، وَ «إِعْلَام المُوقِّعِين» (٣/ ١٣٤-١٦٥ - طبعة طه عبد الرؤوف سعد).

فَلَيْسَ هَذَا العَمَلُ -إِذَنْ- مِن بَاب الفُرُوعِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِن بَابِ **الأُصُولِ وَالعَقَائِدِ.**

وَكَذَلِك: صَلاَةُ الصَّحَابَةِ وَرَاءَ عُثْمَان وَهُوَ يُتِمُّ[1] في صَلاَةٍ كَانَ يَقْصُرُهَا رَسُولُ الله ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، لَيْسَت مِن بَابِ التَّنَازُلِ عَن سُنَّةٍ أَو عَمَلٍ فَرْعِيٍّ، وَإِنَّمَا مِن بَابِ **(دَرْءِ المَفَاسِدِ الكُبْرَى)**.

فَلَوْ تَرَكُوا الصَّلاَةَ خَلْفَ إِمَامِ المُسْلِمِينَ: لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الخِلَافِ، والتَّنَازُعِ، وَافْتِرَاقِ الأُمَّةِ، وَسَفْكِ الدِّمَاءِ.

ثُمّ؛ أَلَيْسَ المُشْرِكُونَ -أَنْفُسُهُمْ- قَد اقْتَرَحُوا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أُمُوراً -يَوْمَ صُلْحِ الحُدَيْبِيَة[2]-؛ لِلتَّنَازُلِ عَنْهَا؟!

فَلِأَجْلِ المَصَالِحِ والمَفَاسِدِ الَّتِي رَاعَاهَا اسْتَجَابَ لَهُمْ فِيهَا؛ وَهِيَ مِن أُصُولِ الأُصُول[3].

---

(١) رَوَاهُ البُخَارِي (١٠٨٤)، وَمُسْلِم (٦٥٩) عَن ابْن مَسْعُود.

وَفِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُود -فِي بَعْضِ الرِّوَايَات-: «**الخِلافُ شَرّ**» - كَمَا فِي «صَحِيح سُنَن أَبِي دَاوُد» (١٧٢٦) -لِشَيْخِنا-.

فأين فِقْهُ هذا التأصيلِ السَّلَفِيِّ في هذا الزَّمان؟!

وأين العاملُ به -العادلُ فيهِ- في ذا الأوان؟!

وانظُر ما تقدَّم (ص١٧٤).

(٢) كما سَيَأْتِي -قَرِيباً-.

(٣) دون تنازُلٍ، أو تهاوُنٍ؛ فالأمرُ دقيقٌ جدًّا.

وَمَا ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ إِلاَّ لأَنَّ مِن وَرَاء ذَلِكَ **مَصَالِحَ عَظِيمَةً**، مِنْهَا: النَّصْرُ العَزِيزُ، والفَتْحُ المُبِينُ، واقْتِلَاعُ جُذُورِ الشِّرْكِ والكُفْرِ.

وَهُوَ ﷺ بِهذَا الصُّلْحِ العَظِيم- كَانَ يَشْرَعُ قَوَاعِدَ الصُّلْحِ والسِّلْم، وَقَوَاعِدَ المُعَاهَدَاتِ بَيْنَ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وبَيْنَ أَعْدَائِهَا.

وَقَدْ قَالَ -تَعَالَى- إِشَادَةً بِهذَا الصُّلْحِ-: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا . وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا . هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:١-٤].

لأَنَّ المُؤْمِنِينَ كَانَ قَد نَزَلَ بِهِمْ مِن الغَمِّ والكَرْبِ بِسَبَبِ الصُّلْحِ -الَّذِي ظَاهِرُهُ ضَيْمٌ وَظُلْمٌ، وَبَاطِنُهُ العِزَّةُ والنَّصْرُ- الشَّيْءُ الكَثِيرُ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ فَوْق مَدَارِكِ البَشَرِ؛ مِمَّا أَطْلَعَ اللهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ الكَرِيم ﷺ.

وَقَدْ كَانَ ﷺ يَتَلَقَّى شُرُوطَ المُشْرِكِين الظَّالِمَةَ المُتَغَطْرِسَةَ بِصَدْرٍ رَحْب، وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الثِّقَةِ بِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الله -سُبْحَانَه-، وَنَصْرِ رَبِّهِ.

وَرَوَى البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» -فِي كِتَابِ (الشروط) (حَدِيث:٢٧٣١-٢٧٣٢) -مِن حَدِيث المِسْوَر بن مَخْرَمَة وَمَرْوَان- فِي قِصَّةِ غَزْوَة الحُدَيْبِيَة-:

أَنَّهُ لَـمَّا جَاءَ مَنْدُوبُ قُرَيْش سُهَيْلُ بن عَمْرو، وَقَالَ: هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَاباً، فَدَعَا رَسُولُ الله ﷺ الكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيم**».

فَقَالَ سُهَيْل: أَمَّا (الرَّحْمنُ)؛ فَوَالله مَا أَدْرِي مَا هِيَ! وَلَكِن اكْتُبْ: «بِاسْمِكَ

اللّٰهُمَّ» -كَمَا كُنْتَ تَكْتُب-، فَقَالَ المُسْلِمُونَ: وَالله لا نَكْتُبُهَا إِلَّا: «بِسْمِ الله الرَّحْمن الرَّحِيم»، فَقَالَ النَّبِيُّ: «**اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللّٰهُمَّ**»، ثُمَّ قَالَ:

«**هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله**».

فَقَالَ سُهَيْل: وَالله لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ الله مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ، وَلا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِن اكْتُب: «مُحَمَّد بن عَبْد الله»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**والله إِنِّي لَرَسُولُ الله -وَإِنْ كَذَبْتُمُونِي-، اكْتُبْ: مُحَمَّد بن عَبْد الله**».

... **فَهَلْ هَذَا التَّصَرُّفُ، وَهذِهِ المُوَافَقَةُ والتَّسَامُحُ، كَانَتْ فِي أُمُورٍ يَسِيرَة، أَو كَانَتْ فِي أُمُورٍ كَبِيرَة، وَأُصُول عَظِيمَة؟!**

لَكِنْ؛ فَعَلَها رَسُولُ الله ﷺ لأَجْلِ أَنَّ وَرَاءَهَا مَا لا يُدْرِكُهُ العَقْلُ مِن نَصْرِ الإِسْلامِ، وَظُهُورِهِ عَلَى الكُفْرِ وَالشِّرْكِ.

إِنَّ فَوَائِدَ هَذَا الصُّلْح لَعَظِيمَةٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمُ -رَحِمَهُ الله- فِي «زَاد المَعَاد».

ونَخْتَارُ مِنْهَا مَا يُنَاسِبُ المَقَامَ:

قَالَ ابْنُ القَيِّم -رَحِمَهُ الله- فِي «زَاد المَعَاد» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) -فِي فَوَائِدِ صُلْحِ الحُدَيْبِيَة-:

«مِنْهَا: جَوَازُ ابْتِدَاءِ الإِمَامِ بِطَلَبِ صُلْحِ العَدُوِّ -**إِذَا رَأَى المَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ**-، وَلا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى أَن يَكُونَ ابْتِدَاءُ الطَّلَبِ مِنْهُم.

وَمِنْهَا: احْتِمَالُ قِلَّةِ أَدَبِ رَسُولِ الكُفَّارِ، وَجَهْلِهِ، وَجَفْوَتِهِ، وَلا يُقَابَلُ عَلَى ذَلِكَ؛ **لِـمَا فِيهِ مِن المَصْلَحَةِ العَامَّةِ**.

وَمِنْهَا: أَنَّ مُصَالحَةَ المُشْرِكِينَ بِبَعْضِ مَا فِيهِ ضَيْمٌ عَلَى المُسْلِمِينَ -**لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَدَفْعِ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ**-؛ فَفِيهِ: **دَفْعُ أَعْلَى المَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا**»[1] ا.هـ.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٣/ ٣٠٩-٣١٠):

«الإِشَارَةُ إِلَى بَعْض الحِكَمِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا هَذِهِ الهُدْنَةُ -وَهِيَ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ مِن أَن يُحِيطَ بِهَا إِلَّا اللهُ الَّذِي أَحْكَمَ أَسْبَابَهَا، فَوَقَعَتِ الغَايَةُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ-:

فَمِنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ مُقَدِّمَةً بَيْنَ يَدَي الفَتْحِ الأَعْظَمِ الَّذِي أَعَزَّ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ وَجُنْدَهُ، وَدَخَلَ النَّاسُ -بِهِ- فِي دِينِ الله أَفْوَاجاً.

فَكَانَتْ هَذِهِ الهُدْنَةُ بَاباً لَهُ، وَمِفْتَاحاً، وَمُؤْذِناً بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَهذِهِ عَادَةُ اللهِ فِي الأُمُورِ العِظَامِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا -قَدَراً وَشَرْعاً-: أَنْ يُوَطِّئَ لَـهَا بَيْنَ يَدَيْهَا مُقَدِّمَاتٍ وَتَوْطِئَاتٍ تُؤذِنُ بِهَا، وتَدُلُّ عَلَيْهَا.

---

(١) **وهذا أصلٌ فقهيٌّ عامٌّ -كما قرَّرَهُ عُلَماءُ الإسلام** -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ-؛ منهم: الإمامُ ابنُ القيِّم في «روضة المُحِبِّين» (ص١٣١) -مهمّ-، و«القواعد الحِسان في تفسير القرآن» (رقم:٣٥) -للسَّعْدِي-، و«الأشباه والنظائر» (١/ ٤١) -لابنِ السُّبْكِيّ-، و«فتح الباري» (١/ ٣٢٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١٠/ ١٤٣).

ولكنْ؛ **أَيْنَ هَذا الفِقْهُ -اليَوْمَ- مِنْ أُولَئِكَ الغُلاَة المُتَشَدِّدِين -هُنا، وهُناك، وهُنالك! -غَفَرَ اللهُ لنا ولهم- الَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ المَصَالِحَ وَالمَفَاسد؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُرَجِّحُوا الأَعْلَى مِنْهُما -جَلْباً، أَوْ دَفْعاً- بِحَسَبِ الظُّروفِ وَالوَقَائع؟!**

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الهُدْنَةَ كَانَتْ مِن أَعْظَمِ الفُتُوحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَمِنَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَاخْتَلَطَ المُسْلِمُونَ بِالكُفَّارِ، وَبَادَؤُوهُمْ بِالدَّعْوَةِ، وأَسْمَعُوهُم القُرْآنَ، وَنَاظَرُوهُمْ عَلَى الإِسْلامِ جَهْرَةً -آمِنِينَ-.

وَظَهَرَ مَن كَانَ مُخْتَفِياً بِالإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مُدَّةِ الهُدْنَةِ مَن شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْخُلَ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ اللهُ: ﴿**فَتْحًا مُّبِينًا**﴾.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ[1]: قَضَيْنَا لَكَ قَضَاءً عَظِيماً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ[2]: هُوَ مَا قَضَى اللهُ لَهُ بِالحُدَيْبِيَةِ».

قَالَ الحَافِظُ فِي «الفَتْح» (٥/ ٣٥٢): «فِيهِ جَوَازُ بَعْضِ المُسَامَحَةِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، واحْتِمَالُ الضَّيْمِ فِيهِ -**مَا لَمْ يَكُنْ قَادِحاً فِي أَصْلِهِ**-؛ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ **طَرِيقاً لِلسَّلَامَةِ فِي الحَالِ، والصَّلَاحِ فِي المآلِ**-؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ ضَعْفِ المُسْلِمِينَ، أَو قُوَّتِهِمْ».

أَقُولُ:

لَقَدْ تَسَامَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الصُّلْحِ فِي أُمُورٍ عَظِيمَةٍ مِن أُصُولٍ وَفُرُوعٍ:

فَمِنَ الأُصُولِ الَّتِي تَسَامَحَ فِيهَا ﷺ:

عَدَمُ كِتَابَةِ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»، والأَخْذُ بِمَا اقْتَرَحَهُ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو:

---

(١) «غريب القرآن» (ص٤١٢) -له-.

(٢) «تفسيره» (٢/ ٦٠١).

(بِاسْمِكَ اللّٰهُمَّ)! مَعَ غَضَبِ الصَّحَابَةِ، وَحَلِفِهِمْ بِالله أَنَّهُ لا يُكْتَبُ إِلَّا: «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»!

وَتَسَامَحَ ﷺ في عَدَمِ كِتَابَةِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله»، -وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِن أَرْكَانِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَصْلِ الإِسْلامِ-، وَكَتَبَ مَا أَصَرَّ عَلَيْهِ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو -مَنْدُوبُ قُرَيشٍ-: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله).

... إِلَى شُرُوطٍ مُجْحِفَةٍ أُخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ يَرُدُّ مَن جَاءَهُ مِن مَكَّةَ مُسْلِماً، وَلا تَرُدُّ قُرَيْشٌ مَن جَاءَهَا مِن المَدِينَةِ، مِمَّا زَادَ الصَّحَابَةَ حَنَقاً وَغَيْظاً، حَتَّى قَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وَهُوَ يُخَاطِبُ النَّبِيَّ ﷺ-: أَلَسْتَ نَبِيَّ الله حَقًّا؟

فَقَالَ رَسُول الله: «**بَلَى**».

فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟!

فَقَالَ رَسُولُ الله: «**بَلَى**».

فَقَالَ عُمَر: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِينِنَا؟!!

فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنِّي رَسُولُ الله، وَلَسْتُ عَاصِيَهُ، وَهُوَ نَاصِرِي**»[1].

لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُدْرِكُ مَا لا يُدْرِكُهُ عُمَرُ -الفَارُوقُ العَبْقَرِيُّ- وَلا غَيْرُهُ-.

ثُمَّ أَقُولُ:

مَا رَأْيُكُمْ في هَذَا التَّسَامُحِ الَّذِي قَامَ عَلَى **جَلْبِ المَصَالِحِ وَدَرْءِ المَفَاسِدِ**؛ أَلَيْسَ

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٥٨١).

لَنَا في رَسُولِ الله ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ(١)؟!

فلَعَلَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ تَرَى سُكُوتَهُمْ تَنَازُلاً -وَرُبَّمَا رَأَيْتَهُ كِتْمَاناً وَخِيَانَةً!- أَبْعَدُ نَظَراً مِنْكَ، وَأَعْرَفُ بِالمَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ، وَأَعْرَفُ بِالقَوَاعِدِ والأُصُولِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى المَوَاقِفِ والتَّصَرُّفَاتِ.

وَإِلَى الله المُشْتَكَى مِن تَسَرُّعَاتٍ وَمُبَادَرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا أَيُّ الْتِفَاتٍ إِلَى هَذِهِ

---

(١) نعم -والله- **حُبًّا وكَرامة**-؛ وإلَّا؛ خِبْنَا وخَسِرْنا...

على أنِّي أذكرُ شيئاً مهمًّا -يُستفادُ من الحديث نفسِه- في موضوع (**المصالح والمفاسد**)-:

إنَّ تقديرَ المصالح والمفاسد أمرٌ ليس قطعيًّا؛ فقد تختلفُ فيه الأفكار، وتتردَّدُ فيه الأنظار.

ولا مَخْرَجَ مِن ذلك -بِالحَقِّ- إلا التفاهُم، والتباحُث، والتناصُح، والتواصي.

وَقَدْ قالَ الشيخُ عبيدٌ الجابريُّ -وَفَّقَهُ اللهُ- في «**أصولٌ وقواعِدُ في المنهجِ السَّلَفِيِّ**»:

«النصيحةُ لها حدٌّ محدودٌ؛ فالشّخصُ المبتدعُ: إذا رأيتَ أنَّ قُرْبَكَ يُؤَثِّرُ فيه، ويكسرُ حِدَّتَهُ في البِدعة، ويقرِّبُهُ إلى السَّلَفِيَّةِ: **فعليكَ به؛ كُن معه.**

لكنْ؛ إذا لم يكنْ نُصحُك نافعاً له، ولا مُفيداً؛ فانفُض يديك منه، ثم -بعد ذلك- عامِلْهُ بما يستحقُّ: قد يُهجَر، وقد لا يُهجَر، ولكنَّهُ يُحَذَّرُ مِن أفكارِه.

هذا أمرٌ راجعٌ إلى (**قاعدةِ النَّظَرِ في المفاسدِ والمصالحِ**) المترتِّبةِ على ذلك».

قلتُ: وَهَذَا كَلامٌ دَقِيق؛ بَلْ غَايَةٌ فِي التَّحْقِيق.

ولكنَّنَا نتساءَل -حولَ (**بعضِ النَّاس!**)-: أينَ التطبيق -مع الأسف العميق-؟!!

... فكيف إذا كان هذا الأمرُ ليس في حقِّ (مبتدعٍ)، وإنَّما هو في حقِّ **سُنِّيٍّ وَقَعَ في خطأٍ، أو بدعة** -حَسْبُ-؟!

ومِن المُقَرَّر -**عند مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ أهل السُّنَّة**-: أَنَّهُ **ليس كُلُّ مَن وَقَعَ في بِدعةٍ صار مُبتدعاً**...

إلَّا عند غُلاة التَّبْدِيع، والمُتشدِّدين -بغيرِ حقّ- في التجريح!

وقارِن بما تقدَّم (ص٣٨٠-٣٨١) - **وهو مهمّ-؛ مِمَّا خالَفَ ذا!!**

وما هُنا -لا شَكَّ- أضبطُ...

الأُمُورِ العَظِيمَةِ، فَأَذَاقَت الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الأَمَرَّيْنِ، وَأَوْقَعَتْهَا في غُرْبَةٍ وَكُرْبَةٍ[1].

---

(١) أَقُولُ -بَعْدَ هَذا التَّأْصِيل الجَمِيل، والبحثِ الجَلِيل-:

هَل المَصَالِحُ وَالمَفَاسِدُ -وُجُوداً وَعَدَماً- فِي دَرَجَة وَاحِدَة؟

وَهَل إِدْراكُهَا وَالوُقُوفُ عَلى مآلاتِها ذو نَمَطٍ وَاحِد؟

وَهَلْ مَا جَازَ لِلعُلَماءِ يَجُوزُ لِطُلاَّبِ العِلْمِ -بِحَسَب وَقَائِعِهِم وَظُرُوفِهِم-، أَمْ لاَ يَجُوز؟

أَلَيْسَ جَوازُهُ لهؤلاء -مِنْ بَابِ أَوْلَى- مَع التَّدْقِيقِ المنهجيِّ، وَالتَّأَنِّي العِلميِّ؟

وَهَل المَسَائِلُ الَّتِي تُراعَى فِيهَا **المَصَالِحُ وَالمَفَاسِدُ** مَحْدُودَةٌ؛ أَمْ أَنَّهَا تَتَجَدَّدُ -وتتعدَّد- **بِحَسَبِ الأَحْوَال؟**

وَهَل البُلْدَان، وَالظُّرُوف لَها دَوْرٌ فِي هَذا البَاب؟!

وَهَلْ ظُرُوفُ (مَكَّة) كَظُرُوفِ (الرِّياض)؟!

وَهَل ظُرُوفُ (جيزَان!) كَظُرُوفِ (عمَّان!)؟!

وَهَلْ ظُرُوفُ (تونُس) كَظُرُوفِ (دِمَشْق)؟!

... كَظُرُوفِ (العِراق) -وما أدراكَ ما (العراق)!-؟!

... (فلسطين)؟!

... (لِيبيا)؟!

... (مِصْر)؟!

... (أَمْرِيكا)؟!

... (أوروبَّا)؟!

وهَلْ مُحاسَبَةُ (الجَمِيع) -بِنَمَطٍ وَاحِدٍ، وَظَرْفٍ وَاحِدٍ، وَ(أَحْكَام) وَاحِدَة- تَلْتَقِي -مِنْ قَرِيب أَوْ مِنْ بَعِيد- **قَاعِدَةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِد** -العَظِيمَةَ- هَذه؟!

وَهَل يُسَوِّغُ الاخْتِلافُ فِي الحُكْمِ عَلَى شَخْصٍ -مَا- بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع) -مَثَلاً- إِقَامَةَ الدُّنْيا وَعَدَمَ إِقْعَادِها -كَمَا يُقَال!-؟!

ثُمَّ يُنْصَبُ عَلَى ذَلِكَ الاختلافِ -أو المُخالَفةِ-، **الوَلاءُ وَالبَرَاء، وَالهَجْرُ وَالعِدَاء، وَالبُغْض وَالبَلاء، وَالسَّرَّاءُ وَالضَّرَّاء؟!** =

= ذُو الحَزْمِ لاَ يَبْتَدِي أَمْراً يَهُمُّ بِهِ   حَتَّى يُطالِعَ مَا تَبْدُو عَوَاقِبُـهُ

مع التنبيه -مُكَرَّراً- إلى أنَّ المختلِفَيْن في هذه الجزئية -فيما أردتُ- مُتَّفِقان -تماماً- في أصـول **المنهج السَّلَفِيِّ، والعقيدة السَّلَفِيَّة** -جميعاً-!!!

اعْذِرُونِي -إِذَا سَارَعْتُ بِالإِجَابَةِ- قَائِلاً:

لاَ أَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ -كَذَلِك- لَيْسَ هُوَ ذَا صِلَةٍ بِمَوْضُوعِ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ -فقَط-؛ بَلْ أَقُول:

إِنَّهُ لَيْسَ ذَا صِلَةٍ بِأَيِّ عَقْلٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ عُرْفٍ، أَوْ مُعامَلَة!!!

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّقول المهمَّة المتعلِّقة **بتأثير (الزمان) و(المكان) على الأحكام** -فيما نحـن فيـه- **(المَسْأَلَة الرَّابِعَة عَشْرَة)** -مِن المُقَدِّمَة-.



(٩)

هــل نهي الجهال عن الخوض في الفتن يخالف ما جاءت بـه الرسل، وترده العقول؟

كَمِثْلِ قَوْلِ القَائِلِ -للجُهَّال، أو عامَّة الشباب-نَاصِحاً-:

(لا تَدْخُلُوا في هَذِهِ الفِتْنَةِ)...

و: **(هذَا خِلافٌ بَـيْنَ المشَايِخِ)**[(١)]...

و: **(مَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ)...**

و: **(مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُر مَعَ مَن الحَقّ، وَيَأْخُذ بِـما يُـؤَدِّي إِلَيْـهِ اجْتِهَـادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ)...**

---

(١) ففي بعض الخلافات (الحادَّة = الحارَّة) -هذه الأيام- بين (بعض المـشايخ) -**مِـن إخـوان الأمس، أعداء اليوم!- وقد بدَّعَ بعضُهم بعضاً!** -وَقَفَ مشايخ آخرون -ممَّن لهم بِهِـمَا كبـيرُ صِـلَة!- موقفَ الحياد! ولم يتدخَّلوا بينهما، ولم ينتصروا لأحدٍ منهما -**رضاً بالسَّلامة**-!!

فما موقفُ (الغُلاة = المتشدِّدين) من هذا الصَّنيع؟!

ولماذا الانتقائيَّةُ؛ فيُسْكَتُ عن أحَد، ويُتَكَلَّمُ في آخَرَ؟!

وما ضوابطُ كُلٍّ؟!

... فَثَمَّةَ مَنْ يُناقِضُ هَذَا التوجيهَ وَيَرْفُضُه؛ بَلْ يَجْعَلُهُ **(مُيُوعَة)!!!**

وبالمثال يتَّضحُ الاستدلال:

فقد وَقَعَ هَذا الطَّعْنُ -بالمُيُوعَةِ! -فِعلاً- فِي بَعْضِ أَفاضِلِ طَلَبَةِ العِلْمِ الجَزائِرِيِّين[1]؛ مِمَّن كَانَ الرِّفْقُ بِهِ أَوْلَى؛ لأَنَّ الشِّدَّةَ عَلَيْهِ[2] زَادَت القَضِيَّةَ تَأَزُّماً.

---

(١) فَهَلِ **(الشَّامِيُّون)** غَيْرُ (الجَزَائِرِيِّين)؟!

و(المِصْرِيُّونَ) غَيْرُ **(السُّعُودِيِّين)؟!**

و(القَرِيبُون) غَيْرُ (البَعِيدِين)؟!

وَمَا ضَوابِطُ كُلٍّ؟!؟

أم أنَّ المَنَاطَ واحدٌ، والثمرةَ واحدةٌ؟!

راجياً -مِن صميم قلبي- أنْ لا يكونَ **للعُنْصُرِيَّةِ** -المقيتة-، و**(الإقليميَّةِ)** -البغيضةِ- في **(الدعوة السلفية)** -أو بعضِ حَمَلَتِها- موقعُ قَلَم، أو موضعُ قَدَم:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة في المحبة» (ص١٣٣):

«**فلا يُفَرَّقُ بين المؤمنين لأجل ما يتميَّزُ به بعضُهم عن بعض؛ مثل الأنساب والبُلْدان...**

بل يُعطَى كُلٌّ مِن ذلك حقَّه -كما أَمَرَ اللهُ ورسولُهُ-».

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٢٢):

«**فمَن تعصَّبَ لأهلِ بلدتِه، أو مذهبِه، أو طريقتِه، أو قرابتِه، أو لأصدقائِه -دونَ غيرِهم-: كانت فيه شُعْبَةٌ مِن الجاهلية**؛ حتى يكونَ المؤمنون كما أمرهم اللهُ -تعالى- معتصمين بحبلِه، وكتابِه، وسنة رسوله».

أمْ أنَّ الأمرَ(!) -**فِي بَعْضِ الأَمْرِ!**- على معنى النَّصّ القرآني: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾!!؟؟

(٢) وعلى غيره!

بَلْ إنَّ **الطَّعْنَ** فِيهِ أَدَّى إِلَى **فِتْنَةٍ كَبِيرَةٍ** في (الجَزَائِرِ) وَ(فَرَنْسَا)[1]، **حَيْثُ فَرَّقَتِ السَّلَفِيِّينَ شَذَرَ مَذَر، وَجَعَلَتْ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيداً.**

لَقَدْ بُذِلَتْ جُهُودٌ عَظِيمَةٌ في نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ في (فَرَنْسَا) -مِن نَشْرِ الكُتُبِ النَّافِعَةِ، وَالأَشْرِطَةِ، والمُحَاضَرَاتِ السَّلَفِيَّةِ-، تِلْكُم الجُهُودُ الَّتِي تُوَضِّحُ المَنْهَجَ السَّلَفِيَّ، وَتَدْحَضُ ضَلَالَاتِ وَأَبَاطِيلَ أَهْلِ الأَهْوَاء.

فاجْتَمَعَ عَلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ أَعْدَادٌ كَبِيرَةٌ -**مُتَّفِقَةً عَلَى الحَقِّ، مُتَعَاوِنَةً عَلَى الحَقِّ، مُتَآخِيَةً في الله**-؛ الأَمْرُ الَّذِي كَبَتَ أَهْلَ البَاطِلِ -مِن جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَالإِخْوَانِ -وفَصَائِلِهِمْ-، وَذلِكَ **مِمَّا** يُسَاعِدُ عَلَى انْتِشَارِ السَّلَفِيَّةِ.

وَلَـمَّا طُعِنَ فِي طَالِبِ العِلْمِ الجَزَائِرِيِّ -هذا -**بِالمُيُوعَة**[2]: جَاءَتِ **الفِتَنُ**، واشْتَعَلَتْ نِيرَانُ **الفُرْقَةِ الَّتِي أَوْقَفَتِ الدَّعْوَةَ وَدَمَّرَتْهَا**[3]، **وَجَعَلَتْ بَأْسَ أَهْلِهَا بَيْنَهُمْ!**

---

(١) بل وفي غيرهما -كثير- مِن بلادِ العَرَب والعَجَم!!

(٢) فَكَيْفَ إِذَا قِيلَ -فِيه-: **سَاقِطٌ؟! مِسْكِينٌ؟! ضَائِعٌ، مُتَفَلْسِف؟!**

وبسببِ ماذا؟!

بسبب مُخالفةِ حُكْمٍ بالبدعةِ -**ضمن اجتهادٍ سُنِّيٍّ سائغٍ**- على شخصٍ، أَوْ أَشْخَاصٍ!

وكيف وقد أُلحِقَ بهذا الطالب (الجزائريِّ): **سعوديُّون، وشاميُّون**، ومصريُّون؟!

و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾...

(٣) وهذا يحدثُ -الآن- **ولا يزالُ يحدُثُ** -في دُولٍ أُخرى، وأماكنَ شتَّى -والحبلُ على الجرَّار- كما يُقال-!!

... إلا أن يتدارَكَنا اللهُ -تعالى- برحمتِه -وهو العليُّ المُتَعَال-.

وَلَقَدْ تَعِبَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِن مُعَالَجَةِ آثَارِ كَلَامِ مَن لا يَنْظُرُ في العَوَاقِبِ، وَلا يُرَاعِي المَصَالِحَ وَالمَفَاسِدَ، وَلا يَسْتَخْدِمُ الرِّفْقَ والحِكْمَةَ[1] -تِلْكُمُ الأُصُولُ العَظِيمَةُ الَّتِي يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَلا تَقُومُ لِلدَّعْوَةِ قَائِمَةٌ إِلَّا بِهَا-.

وَمَعَ الأَسَفِ؛ إِنَّ كُلَّ مَن يُدْرِكُ حَجْمَ هَذِهِ المُعْضِلَةِ، وَيَنْصُرُ هَذِهِ المُعَالَجَاتِ المَشْرُوعَةَ: يُرْمَى بِالتَّمْيِيعِ، وأَحْزَابِ التَّمْيِيعِ[2]...

- فَقَوْلُ النَّاصِحِ لِلشَّبَابِ: **(لا تَدْخُلُوا في الفِتْنَةِ):**

لا يَنْبَغِي الاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ؛ **فَإِنَّ كَثِيراً مِن الشَّبَابِ إِذَا خَاضُوا في الفِتْنَةِ جَرَفَتْهُمْ، أَو مَزَّقَتْهُمْ!**[3]

---

(١) نَعَم -واللهِ-؛ فلا يزالُ أولئك **(يُتْعِبُون)**، وهؤلاء **(يَتْعَبُون)!**
و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾...

(٢) **وَمَا أَكْثَرَ التُّهَمَ الجَاهِزَةَ -اليَوْم- زيادةً على (التَّمْيِيع!) -مِن هُنا وهُنا!-:**
هَذَا مُرْجِئٌ!
هَذَا مُضَيِّعٌ!
هَذَا مُقَلِّدٌ!
هَذَا سَاقِطٌ!
هذا مُتَفَلْسِف!
وَاللهُ -تعالى- يَقُول: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ...
فلن نَيْأَسَ، ولن نَبْأَس -بِإِذْنِ الله -عَزَّ شأْنُهُ-.
غَفَرَ اللهُ للجميع...

(٣) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٣٧):
«الواجبُ أمرُ العامَّةِ بالجُمَل الثَّابِتَةِ بالنَّصِّ والإجماعِ، **ومنعُهُم مِن الخوضِ في التفصيل الذي يُوقِعُ بينهم الفُرقة والاختلاف**؛ فإنَّ الفُرقة والاختلاف مِن أعظم ما نهى اللهُ عنهُ ورسولُه».

وَقَد حَصَلَ هَذَا -فِعلاً-...

فَالأَسْلَمُ لَـهُم: البُعْدُ عَنْهَا، وَعَدَمُ الخَوْضِ فِيهَـا، والحِفَـاظُ عَـلَى عَقِيـدَتِهِمْ، وَأُخُوَّتِهِم في الله، وَأَنْ يَدَعُوا العِلَاجَ لِلْعُلَمَاءِ[1].

---

(١) وَهَذَا -بِذَاتِهِ- أَصْلٌ مِنْ أَهَمِّ الأُصُولِ المنهجيَّة -**وهو الأصلُ السادسُ عشرَ**-...

وَالَّذِي نَرَاهُ -اليَوْم- عَكْسُ ذَلِكَ -مِنْ جِهَتَيْن-:

١- أَنَّ (أكثر) السَّاحَةِ مُفَرَّغَةٌ لِلشَّبَاب، وَلِلجُهَلاء؛ يَخُوضُونَ فِيهَا، وَيَسْرَحُونَ، وَيَمْرَحُون!

٢- أَنَّ لِنَفَرٍ مِن الشَّباب -وَبعضِ الجُهَلاَءِ-وللأسف- تَأْثِيراً عَلَى بَعْـضِ المَـشَايِخِ الأَفَاضِـل؛ بِحَيْثُ يَكَادُ يَكُونُ لَهُم حُكْمٌ ظاهرٌ عَلَيْهِم، وَأَثَرٌ بالِغٌ فِيهِم!!!

... **ولئِن كان هذا الكلامُ صعباً (!) -شيئاً ما-؛ لكنَّهُ واقعٌ -وللأسف-:**

ويُؤَيِّدُهُ: ما في «صحيح البُخاري» (٣٦٩١) عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«**ما بَعَثَ اللهُ مِن نبيٍّ ولا استخلفَ مِن خليفةٍ إلَّا كانت له بِطانَتـان: بِطانـةٌ تـأمُرُهُ بـالمعروفِ، وتحُضُّهُ عليه، وبطانةٌ تأمرُهُ بالشرِّ، وتحضُّهُ عليه، والمعصومُ مَن عَصَمَهُ اللهُ**».

ويُؤَيِّدُهُ -كذلك-: ما رواهُ البُخاريُّ(٢٥٣٤)، ومسلم(١٧١٣) عن أمِّ سَلَمَةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«**إنَّكُم تختصمونَ إليَّ، ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّتِهِ مِن بعضٍ؛ فأقضي له على نحو مـا أسمعُ منه..**» - بأبي هُو وأُمِّي ﷺ -.

وانظُر ما تقدَّم (ص٤١).

وفي كلامٍ للشيخ ربيع بن هادي -وَفَّقَهُ الله- في «**نصيحتِهِ لأهل اليمن**» -قال- ما نَصُّهُ-:

«وقد اتَّصَلَ عليَّ الشيخُ مُقبل [بن هادي الوادعيّ] مرَّةً، قال: بلغني أنَّـكَ تقـولُ: في حلقاتِنـا حزبيُّون؟! فقلتُ: **أنا ما أذكُرُ أنِّي قُلْتُ هذا!** لكن؛ أقولُ لك -الآن-: نعم**!** أؤكِّدُ لك هذا.

فإنَّ أهل الفِتَن يجعلونَ بطانةً لكلِّ شخصيَّة مهمَّة؛ فجَعَلُوا للشيخ الألبانيّ بطانةً، وللشيخ ابن باز بطانةً، والرجالَ الأُمراءَ بِطانةً، وكُلَّ عالمٍ جعلوا له بطانةً؛ ليتوصَّلُوا إلى أهدافِهم مِن خلالِ هذه البطانات، فلا نأمن الدَّسَّ.

يا إخوة**!**: أنْ يكونَ هُناكَ ولو اثنان أو ثلاثة في كُلِّ جبهة- اثنان... ثلاثة- مِـن أهـل الفـتن=

وَمِنَ المَعْلُومِ لِكُلِّ ذِي نَظَر: أَنَّ كَثِيراً مِن الصَّحَابَةِ تَوَقَّفُوا عَن المُشَارَكَةِ في فِتْنَةِ (الجَمَلِ) وَ(صِفِّين) -مِنْهُمْ :سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأُسَامَةُ ابنُ زَيْدٍ[1]-.

- وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاصِح: **(وَمَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ)**:

=مدسوسين...»!

ثُمَّ قالَ -حفظهُ اللهُ- مُحَذِّراً-:

«.. **لا نأمَنُ أنْ يكونَ هُناكَ مَنْ هُو مدسوسٌ مِنْ قبلِ الأعداءِ، ولو كان عدَدُهُم قليلاً، ولا نستبعدُ.**

ولا يستبعدُ هذا إلّا مَن لا يعرفُ تأريخَ الإسلامِ.

فاندسَّ المنافِقُونَ في عهدِ الرسولِ ﷺ -والعددُ قليلٌ!- في غزوةِ أحُدٍ انْفَصَلَ عبدُ الله بن أُبَيّ بثلاثمائةٍ مِن ألفٍ!».

ثُمَّ خَتَمَ -قائلاً-:

«.. في جيشِ عليِّ بنِ أبي طالب كان فيه أُناسٌ **مَدْسُوسُون** -باركَ اللهُ فيكم-، أشعَلُوا نارَ الفتنةِ، وصارعوا بين الإخوةِ، بين عليّ -رضي اللهُ عنهُ- ومعه مجموعةٌ مِن الصحابةِ -مِن جهةٍ-، وبين الزُّبَيْر وطلحة -مِن جهةٍ أُخرى-.

في ذلك العهدِ الزاهر! **في أول الدعوةِ السلفيَّةِ!** كيف الآنَ نأمَنُ أنْ **يَدُسَّ** الأعداءُ في صفوفِنا مَن يفرِّقونَنا».

قلتُ: وأحسِبُ أنَّ (المحذِّرَ) يجبُ أنْ يكونَ أوَّلَ المُحاذِرِين!

(١) انظُر «فتح الباري» (١٣/ ٣٤)، و«منهاج السُّنَّة النبوية» (٦/ ٣٣٣).

وما أجملَ ما روى ابنُ سعد في «طبقاته» (٧/ ١٤٣) عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، قال:

«لبِثْتُ في فتنة ابن الزبير سبعَ سنين؛ ما خبَّرْتُ! ولا اسْتَخْبَرْتُ! **وما سلمتُ**»...

فكيف بمَن خاض؟! وتناولَ الأعراض؟!!

فَلاَ شَكَّ أَنَّ كَثِيراً مِمَّنْ لا يَعْنِيهُمُ الأَمْرُ -والمُغْرِضِينَ- قَد يَخُوضُونَ فِي الفِتْنَةِ لِيَزِيدُوهَا اشْتِعَالاً!

وَهذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ!

فَالأَسْلَمُ لِلدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا: أَن لا يَدْخُلَ هَؤُلاءِ فِي الأَمْرِ.

- وَكَذلِكَ قَوْلُ النَّاصِح: (**وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرُ مَعَ مَنِ الحَقّ، وَيَأْخُذ بِما يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ**[1]):

وَهذَا كَلَامٌ حَقٌّ لِـمَنْ هُوَ مُؤَهَّلٌ لِلنَّظَرِ والحُكْم -مَعَ تَجَرُّدِهِ لله-[2].

إِذَنْ؛ فَالحُكْمُ عَلَى كَلاَمِ النَّاصِحِ -هَذا- بِأَنَّهُ: مُيُوعَةٌ: حُكْمٌ فِيهِ تَهْوِيلٌ؛ لا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -بِحَالٍ مِن الأَحْوَالِ-.

---

(١) تأمَّل قولَه: «**بما يؤدِّي إليه اجتهادُهُ**»، وقولَهُ: «**ويقْتَنِعُ به**»...
وقارِنْهُ بحالِ مَن يريدُ إلزامَ الآخرين برأيه -بالقوة- **ومِن غير اجتهاد، ولا قناعة!**-..
مع أنَّ المبدأ العسكريَّ (!) المشهورَ: (نفِّذ [ثُمَّ] ناقِش)!
أمَّا (هذا!): فيُريدُها -أخيراً-: (**نفِّذ ولا تُناقش**)!!!

(٢) وَ(التجرُّد لله): **عَمَلٌ قَلْبِيٌّ صِرْفٌ**؛ لاَ يَعْلَمُ حقيقتَهُ إِلَّا رَبُّ العَالَمِين -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-؛ الَّذِي ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾، وَهُوَ -وَحْدَهُ- سُبْحَانَه- ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾.
وَظَاهِرٌ -مِنْ هَذِهِ النُّقْطَةِ الأَخِيرَة- أَنَّ مِثْلَ هَذا النَّظَرِ الحـقِّ **لا يجـوزُ** أن يُرَتَّبَ عليه -قطُّ- أَمْرانِ مُتَبايِنَان -كُلَّاً أو بعضاً-:
الأول: الإِلْزَامُ برأْيٍ مُعَيَّن.
الثاني: التُّهْمَةُ -عند المُخالَفة- بِالتَّمَيُّعِ وَالتَّمْييع..
فَضْلاً عَنْ الهَجْرِ وَالتَّبْدِيع!!



(١٠)

لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؟

إِنَّ العُلَمَاءَ الفُقَهَاءَ النَّاصِحِينَ قَدْ يَسْكُتُونَ عَن أَشْخَاصٍ وَأَشْيَاءَ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِلْمَصَالِحِ والمَفَاسِدِ[1].

فَقَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَى الكَلَامِ فِي شَخْصٍ مَفَاسِدُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِن مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ[2].

---

(١) قارِن بما تقدّم (ص٨٨ و١٢٣ و١٢٧ و٣٧٧ و٤٠٦ و٤٠٩ و٤١١ و٤١٥).

(٢) وَهَذا أَصْلٌ أَصِيل، **يَرُدُّ كَيْدَ كُلِّ دَخِيل، وَيَنْقُضُ مَذَاهِبَ القَالِ وَالقِيل**...

وهو الأصلُ **السَّابعَ عَشَرَ**.

فهلْ نُلزِمُ (كُلَّ أحد) في (كُلِّ بلد) أن يتكلَّم في (كُلِّ منْتَقَد)!!؟

... **دون مُراعاة لفوارق الزمان، والمكان، والأعيان!!**

ودون النظر إلى ما (قد) يترتَّب على هذا القولِ -أو ذاك- مِن **مفاسدَ أو مصالح!!**

وما (**قد يترتَّب على الكلام في شخصٍ**) مِن (مفاسد) ممَّا قد يكونُ (**أعظمَ بكثير من مفسدة السُّكوت عنه**): هو الدَّافِعُنِي (**في بعض الحالات**) إلى أنْ لا أرى الصوابَ فيها تبديعَ -أَو انْتِقَادَ!- هذا الداعي، أو هذا الطالبَ للعلم، أو هذا العالمَ -ممَّن هُم مِن دُعاة المنهج السَّلَفِيّ-!

وأرى أنَّ إبقاءَهُ على أصل (السَّلَفِيَّة) هو الأصلُ بلا ملامَة، بل هو بابُ الحِيطَةِ والسَّلامة...

فلئن خالَفَنِي -في هذا- غيري؛ فلا أقلَّ مِن أن يعذِرَني -معذرةً شرعيَّةً- كما تقدَّمَ بيانُهُ-!!

فَقَد سَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ عَن ذِكْرِ أَسْمَاء المُنَافِقِين، ولَمْ يُخْبِرْ بِأَسْمَائِهِمْ -أَو بَعْضِهَا- إِلَّا حُذَيْفَةَ[1].

وَمَتَى كَانَ ﷺ يَصْعَدُ عَلَى المِنْبَرِ، وَيَقُولُ: فَلانٌ مُنَافِقٌ، وَ: فُلانٌ مُنَافِقٌ؟!!

كُلّ ذَلِكَ مُرَاعَاةً مِنْهُ ﷺ لِلْمَصَالِحِ والمَفَاسِدِ.

وَكَانَ قَتَلَةُ عُثْمَان[2] في جَيْشِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وَمَا طَعَنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ البَاقِينَ في عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-، وَلا أَحَدٌ مِن (عُقَلَاءِ) التَّابِعِينَ! وَمَا كَانُوا يَرْكُضُونَ بِالتَّشْهِيرِ بِعَلِيٍّ! والأَحْكَامِ عَلَى هَؤُلاءِ القَتَلَة!

وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِعْذَاراً، وَإِنْصَافاً لِعَلِيّ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُمْ مِن جَيْشِهِ -أَو عَاقَبَهُمْ-: **لَتَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا**: الحُرُوبُ، وَسَفْكُ الدِّمَاءِ -وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِن وَهَنِ الأُمَّةِ وَضَعْفِهَا-...

فَهَذَا العَمَلُ -مِنْهُ- مِن بَابِ ارْتِكَابِ أَدْنَى المَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَكْبَرِهِمَا.

وَهذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ لِمَاذَا لَمْ يُبَيِّنَا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ -وَغَيْرِهِ-[3]؟!

---

(١) انظُر «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و(٤٣٨١)، و(٦٦٩٦)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» (٢/ ٣٦٤) للإمام الذَّهَبِيّ.

(٢) انْظُر «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٧/ ٤٧٧)، وَ«مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٤/ ٣١٧-٤٦٦)، وَ(٥/ ٥١٥-٥١٧)، وَ (٦/ ٢٨٠-٢٩٦)، وَ «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٧/ ١٨٩-٣١٣)، وَ«العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (ص١٥٠-١٧١).

(٣) انظُر (المقدمة) (ص١٢٤).

وأَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ لَمْ يُبَيِّنُوا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ والقَسْطَلَّانِيِّ والبَيْهَقِيِّ والسُّيُوطِيِّ -وَغَيْرِهِمْ-؟

فَلا تَظُنَّ أَنَّ كُلَّ تَصْرِيحٍ نَصِيحَةٌ، وَلا كُلَّ سُكُوتٍ غِشٌّ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ(١).

والعَاقِلُ الْمُنْصِفُ البَصِيرُ يُدْرِكُ مَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- الكَلَامُ، ومَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- السُّكُوتُ(٢).

وَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ -مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً- أَنْ يَرْجِعَ فِي كَثِيرٍ مِن الأُمُورِ إِلَى إِخْوَانِهِ، لِيَسْتَشِيرَهُمْ، وَيَسْتَنِيرَ بِآرَائِهِمْ(٣).

*** * * * ***

---

(١) **وَهَذا حَقٌّ صَرِيح، وَنَهْجٌ صَحِيح، ووجهٌ -بالحقِّ- صَبيح..**
وَهُوَ أَصْلٌ مُهِمٌّ -جِدًّا- مِنْ أُصُول الدَّعْوَة إِلى الله -تَعَالَى- عَلَى بَصِيرَة -.
وهو الأصلُ **الثامنَ عَشَرَ -هُنا-**.
فافْهَمْهُ، ولا تَغِبْ عنه، ولا تُغَيِّبْهُ عنك...
(٢) وهذا هو الأصلُ **التَّاسعَ عَشَرَ**.
(٣) وهو ما نَحْرِصُ عليه -دوماً- **تكامُلاً؛ لا تآكُلاً!!**
وهذا هو الأصلُ **العشرون**، وبه تَمامُ هذه الأصول المهمَّة الصحيحة -المُستفادة مِن هذه «النَّصيحة»-.



(١١)

ليس من الإرجـاء...

فأقولُ:

١- يَنْبَغِي نُصْحُ طَلَبَةِ العِلْمِ، وَالشَّبَاب بِعَدَمِ الخَـوْضِ في مُـصْطَلَح (جِـنْسِ العَمَلِ)[1]؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يَخُضْ فِيهِ السَّلَفُ -فِيمَا أَعْلَمُ-.

(١) وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ لأَنَّهُ بَابُ فِتْنَةٍ، وَلُبَابُ مِحْنَة!

مَعَ عَدَمِ اتِّفَاقِ القَائِلِين بِهِ -أنفُسِهم!- عَلَى تَعْرِيفٍ وَاضِحٍ لَهُ! فَكَيْفَ الْمُنْكِرُون؟!

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِـرْتَ مُغَرِّباً شَتَّانَ بَيْـنَ مُشَرِّقٍ وَمُـغَـرِّبِ!

ولقد ناقشتُ عدداً مِن (أُولئك) -لا بأس بـه -عـلى اخـتلاف طبقـاتِهم العِلميَّـة!- في هـذا المصطلح(!)؛ فلم أرَ (أكثرهم!) إلا مُضطرباً مُتلجلجاً!!

ولعلَّ منشأ هذا الغَلَطِ والخَلْط -عنـدَهُم- مَـا ذكـره شـيخُ الإسـلام في «مجمـوع الفتـاوى» (١٢/ ١١٤):

«**إن كثيراً مِن نزاع الناس سببُه ألفاظٌ مجملةٌ، ومعانٍ مُشْتَبَهَةٌ، حتى تجدَ الـرجُلَيْن يتخاصـمان، ويتعاديان على إطلاق ألفاظٍ ونفيها! ولو سُئل كلٌّ منهما عن معنى ما قاله؟ لم يتصوَّره؛ فضلاً عن أنْ يعرفَ دليلَه!**».

ويُشبِهُ مُصطلحَ (**ترك جنس العمل**) -ويُفَسِّرُهُ- عند بعض أصحابِه وأهلِهِ -مُصطلحُ (**تـرك العمل بالكُلِّيَّة**) -سواءً بسواءٍ-!

وها هُنا نصٌّ مِن كلامِ **شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة** -رحمهُ اللهُ- يُرجِـعُ هـذه المسألةَ إلى مـسألةِ=

والأَوْلَى: الْتِزَامُ مَا قَرَّرَهُ وَآمَنَ بِهِ السَّلَفُ؛ مِن أَنَّ:

الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ؛ قَوْلُ القَلْبِ واللِّسَانِ، وَعَمَلُ القَلْبِ والجَوَارِحِ.

وأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بالمَعْصِيَةِ.

ثُمَّ: الإِيمَانُ بِأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ[1]؛ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ: «**يَخْرُج مِن النَّار مَن قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ، أَو أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِن إِيمَان**».

٢- مَذْهَبُ غُلَاةِ المُرْجِئَةِ -في الإِيمَانِ- هُوَ: المَعْرِفَةُ[2].

وعِنْدَ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ -وَمِنْهُم الأَشَاعِرَةُ-.

وعِنْدَ مُرْجِئَةِ الفُقَهَاءِ: الإِيمَانُ تَصْدِيقٌ بِالقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ.

=**خِلافٍ سُنِّيٍّ مُعتبر**؛ وهي مسألةُ (**ترك الصلاة**)؛ فقد قال -رحمهُ اللهُ- في «شرح العُمدة» (٢/ ٨٦):

«**الإيمانُ عند أهل السُّنَّة والجماعة قولٌ وعملٌ** -كما دلَّ عليه الكتابُ، والسُّنَّةُ، وأجمع عليه السلفُ، وعلى ما هو مُقَرَّرٌ في موضعِهِ-:

فالقولُ: تصديقُ الرسولِ، والعملُ: تصديقُ القولِ؛ **فإذا خَلا العبدُ عن العملِ -بالكُلِّيَّة- لم يكن مُؤمناً**.

والقولُ الذي يصيرُ به مؤمناً قولٌ مخصوصٌ، **وهو الشهادتان**.

فكذلك **العملُ**؛ هو: **الصلاةُ**».

قلتُ: وهذا نصٌّ قاطعٌ لكلِّ نزاعٍ...

(١) انْظُرْهَا -مَجْمُوعَةً- فِي كِتَابِ «الشَّفَاعَة» (ص١٣٠) لِلشَّيْخِ العلاَّمةِ مُقْبِل بن هَادِي الوَادِعِي -رَحِمَهُ الله-.

(٢) انظُر فائدةً مهمةً حول (**المعرفة**) -هذه- في «فتح الباري» (١/ ٨-٩) لابن رجب الحنبلي.

وعِنْدَ كُلِّ هَذِهِ الأَصْنَافِ -المُبْتَدِعَة- أَنَّ العَمَلَ لَيْسَ مِن الإِيمان! وَأَنَّ الإِيمَانَ لا يَزِيدُ وَلا يَنْقُصُ[١]!

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ أَحَدٌ يَقُولُ فِي تَارِكِ (جِنْسِ العَمَلِ): إِنَّهُ نَاقِصُ الإِيمَانِ! أَو: مُرْتَكِبُ الكَبِيرَةِ نَاقِصُ الإِيمَانِ! فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ: إِنَّهُ قَد وَافَقَ المُرْجِئَةَ!!

لأَنَّ المُرْجِئَةَ لا يَقُولُونَ لا بِزِيَادَةِ الإِيمَانِ وَلا بِنُقْصَانِهِ -أَصْلاً-!

بَلْ مُرْتَكِبُ الكَبَائِرِ -عِنْدَهُمْ- كَامِلُ الإِيمَانِ!

بَلْ -عندهم- إِيمَانُ أَفْسَقِ النَّاسِ مِثْلُ إِيمان جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ !

وَهذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ عِنْدَ طُلَّابِ العِلْمِ[٢].

---

(١) نبرأُ إلى الله -تعالى- مِن هذه الأصناف -والأوصاف!-...

(٢) **هَذا التَّقْرير -عَلَى وَجَازَتِهِ- كَافٍ شاف...**

لِأَهْلِ الإِنْصَاف..

وفي كتابي «**التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة**» بَيانٌ واف...

لَكِنْ؛ أَيْنَ هُم؟! لاَ نراهُم فِي مَدائنَ، وَلاَ فَيَاف!

﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾، وهو -سبحانه- حَسْبِي...

كَتَبْتُ فِي هَذَا البَابِ -**وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مَسَائِل (الإِيمَان)، وَ(الكُفْر)، وَ(التَّكْفِير)**- أكثرَ مِن عشرة كتب -غيرِ المقالات!- في مِئَاتِ الصَّفَحات -دُونَ مُبَالَغَات!-.

وَشَرَحْتُ فِيهَا **عَقِيدَتِي**، وَبَيَّنْتُ فِيهَا **مَنْهَجِي**؛ مِن:

- **أنَّ** الإيمانَ (قولٌ، وعملٌ، واعتقاد).
- **وأنّه** (يزيدُ بالطاعةِ، وينقصُ بالمعصية).
- **وأنَّ** الكُفْرَ -أيضاً- يقعُ في (القول، والعمل، والاعتقاد). =

= - **وأنَّه** -أي: الكفر- أنواع؛ فمنه: (الإباء، والإعراض، والجُحود، والاستحلال، والنفاق...).
- **وأنَّهُ** ليس محصوراً بالجحود ولا الاستحلال...
- **وأنَّهُ** (أصغر)، و(أكبر)...
... وَبِذا -مِن قبلُ ومِن بعدُ- أكونُ قد:
- **نَقَضْتُ عَلَى المُرْجِئَةِ بَاطِلَهُم**..
- **وَنَاقَضْتُ الخَوارِجَ وَضَلالَـهُم**...
وَنَصَرْتُ السُّنَّةَ السَّنِيَّةَ -**بِأَقْوَى الحُجَجِ، وَبِلا لَجَج**- ولله الحمدُ-.
وَلاَ زَالَ أَقْوامٌ -**سادِرين!!**- عَلَى مَذْهَب (**عَنْـزَة وَلَـو طَـارَت!**) -سَـائِرِين-يَقُولُـونَ: مُرْجِـئ! مُرْجِئ!! -كُلَّ وَقْتٍ وَحِين-!
لا يَمْحُوها عَنَّا -عِنْدَهُم!- ولا مَاءُ السَّمَاء!!!
... ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ .
لكنَّها التُّهَمُ الجاهزة -غيرُ الجائزة-؛ مِن باب (**اضربْ واهْرُب**)!!!

(١٢)

أدنى حد للإيمان

رَوَى البُخَارِيُّ في «صَحِيحِهِ» -في كِتَابِ (التَّوْحِيدِ) (٧٠٧١)-، عَن أَنَسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ:

«**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يا رَبِّ أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ**».

فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ الله ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى -فِي «البُخَارِيِّ» (٧٠٧٢)-: «**فَأَقُولُ: يا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي! فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِن إِيمَانٍ، فَأُخْرِجُهُ مِن النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ**».

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَد بَيَّنَ أَدْنَى حَدِّ الْإِيمَانِ بَيَاناً شَافِياً كَافِياً[1].

---

(١) وَلِلأَخِ الدُّكْتُور الشَّيْخ أَحْمَد (**بن صَالِح**) الزَّهْرَانِي -نَفَعَ اللهُ بِهِ- كِتَابٌ قَوِيٌّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة؛ عُنْوانُهُ: «**تَرْكُ العَمَلِ الظَّاهِر، وَأَثَرُهُ فِي الإِيمَان**» -مَطْبُوع-.

وَمِنْ بَابِ الفَائِدَة -**النَّادِرَة**- أَنْقُلُ كَلاماً عَزِيزاً لِشَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّة فِي هَذِهِ المَسْأَلَة -نَقَلَهُ=

=الأخُ الزَّهْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ -هَذَا- (ص٥٣-٥٤) عَن الإِمَامِ أَبِي بَكْر ابنِ المُحِبّ الصَّامِت -وهو مِنْ خَواصِّ تَلاَمِيذ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة- فِي كِتَابِه «**إِثْبَات أَحَادِيث الصِّفَات**» -وهو مخطوطٌ-؛ قال:

«حَدِيثُ: «**شَفعَت المَلاَئِكَة، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِين، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ لِيُخْرِجَ مِنْهَا قَوْماً لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً -قَطُّ- قَدْ عَادُوا حُمَماً**» [مُتَّفَقٌ عليه].

قَالَ شَيْخُنا [يَعْنِي: ابْنَ تَيْمِيَّة]:

«لَيْسَ فِي الحَدِيثِ نَفْيُ إِيمَانِهِم، **وَإِنَّمَا فِيهِ نَفْيُ عَمَلِهِم الخَيْرَ**.

وَفِي الحَدِيثِ الآخَر: «**يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَان**» [مُتَّفَقٌ عليه].

وَقَدْ يَحْصُلُ فِي قَلْبِ العَبْدِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَان -**وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْمَل خَيْراً**-.

وَنَفْيُ العَمَلِ -أَيْضاً- لاَ يَقْتَضِي نَفْيَ القَوْلِ، بَلْ يُقَالُ -فِيمَن شَهِدَ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَمَاتَ وَلَمْ يَعْمَل بِجَوَارِحِهِ -قَطُّ-: **إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً**؛ فَإِنَّ العَمَلَ قَدْ لاَ يَدْخُلُ فِيهِ القَوْلُ، لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾.

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّفْيِ إِيمَانُ القَلْبِ وَاللِّسَان لَمْ يَكُن فِي ذَلِكَ مَا يُنَاقِضُ القُرْآن».

قُلْتُ: وَقَدْ تُوُفِّيَ العَلاَّمَةُ ابْنُ المُحِبّ الصَّامِت -هذا- سَنَةَ (٧٨٩هـ).

وَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَر فِي «إِنْبَاء الغُمْر بِأَبْنَاءِ العُمْر» (١/ ٣٤٤)، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -فيه-:

«وَبَيَّضَ مِنْ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ كَثِيراً، وَكَانَ مُعْتَنِياً بِهِ، مُحِبًّا فِيمَن يُحِبُّه».

وَلِتَمَامِ الفَائِدَة؛ فَإِنَّ هَذا الكِتَاب -«**إِثْبَات أَحَادِيث الصِّفَات**»- تَحت الطَّبع، بِتَحْقِيقِ الأَخ عَمَّار بن سَعِيد تمالت الجَزَائِريّ.

ويُنْتَظَرُ أَنْ يَقَعَ تحقيقُهُ له فِي خَمْسِ مُجَلَّدَات..

وَمِنَ الأَخِ المُحَقِّق -نفسِه- جزاهُ اللهُ خيراً- كَانَت -أصلاً- هَذِه الفَائِدَةُ...

وإنِّي لأذكُرُ -**للتاريخ، والأمانة**- أنَّ أوَّلَ مَن أوقَفَنِي على هذا النقل العزيز هو الشيخُ **ربيع ابن هادي** -وفَّقَهُ اللهُ-، وذلك قبل أكثرَ من خمس سنوات.

وكنتُ -حينذاك- في زيارة علميَّة لمدينة (الرياض) -عند بعض الأفاضل-، فأرسلَ لنا فَضِيلَتُهُ -فَرِحاً- صورةً عنها -عبر (الفاكس)-.

فجزاهُ اللهُ خيراً، وزادَهُ فضلاً وبِرًّا...

(١٣)
وأخيراً..

الوَاجِبُ عَلَى عُلَماءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعاتِهَا: أَنْ يَنْصَحُوا، وَيُعَالِجُوا، ويَسْعَوْا لإِزَالَةِ الشُّبَهِ، وَجَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّينَ -بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ- مَادِّيًّا وَمَعْنَوِيًّا-.

وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ نَأى عَنْهُم أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي هَذِهِ الأُمُورِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا، وَيُعَانُونَ -فِي سَبِيلِ القِيَامِ بِهَا- مِن المَشَاكِلِ والمَصَاعِبِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ.

وَ«**يَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ**»[1]، وَ«**إِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ مِنَ الغَنَمِ القَاصِيَةَ**[2]».

---

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ (٢١٦٦) وَالحَاكِم (١/ ٢٠١) وَالنَّسَائِي (٤٠٢٠)، وَابْنُ حِبَّان (٤٥٧٧) -عَن عَرفَجَة بن شُرَيْح الأشجعيّ-.

وفي لفظٍ: «.. **على الجماعة**».

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «ظِلاَلِ الجَنَّة» (٨١).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٥٤٧)، وَالنَّسَائِي (٨٤٧)، وَأَحْمَد (٢١٧٥٨)، وَابْنُ خُزَيْمَة (١٤٨٦)، وَابْنُ حِبَّان (٢١٠١) عَن أَبِي الدَّرْدَاء.

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «صَحِيح التَّرْغِيب» (٤٢٧).

وَأَهْتَبِلُهَا فُرْصَةً أَقُولُهَا **لِكُلِّ أَخٍ سَلَفِيٍّ** -فِي كُلِّ مَكَان-:

١- أَدْعُوكَ -يَا أَخِي- إِلَى أَنْ تَضَعَ يَدَكَ فِي يَدِ إِخْوَانِكَ، **وَأَنْ تُحْسِنَ بِهِمُ الظَّنَّ**[1]، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ فِيهِمْ مَن يَهُمُّهُ أَمْرُ الدَّعْوَةِ مِثْلكَ -وَأَكْثَر-.

٢- أَدْعُوكَ إِلَى الجِدِّ فِي عِلَاجِ مَا جَرَى فِي هَذِهِ الأَيَّامِ مِن فِتَنٍ.

وَمِنْ هَذَا العِلَاجِ: **نَقْدُ الأَحْكَامِ والقَوَاعِدِ المُخَالِفَةِ لِلمَنْهَجِ السَّلَفِيّ**، والتي تَرَتَّبَ عَلَيْهَا **إِضْرَارٌ بِالدَّعْوَةِ والشَّبَابِ**[2].

٣- أَدْعُوكَ إِلَى السَّعْيِ فِي جَمْعِ الكَلِمَةِ، وَالثَّنَاءِ عَلَى إِخْوَانِكَ -بما يستحقُّون-،

---

(١) قال العلَّامةُ السُّبْكِيُّ في «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٥٣):

«وينبغي لك -أيها المسترشدُ- أن تسلكَ سبيلَ الأدبِ مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظرَ إلى كلام بعضِهم في بعض؛ **إلا إذا أتى ببرهان واضح.**

ثم إن قَدَرْتَ على التأويل، وتحسين الظنّ: فدُونَك، وإلا؛ فاضرِب صفحاً عمَّا جرى بينهم، فإنَّك لم تُخلَق لهذا؛ **فاشتغِل بما يَعْنِيك، ودَعْ ما لا يَعْنِيك.**

ولا يزالُ طالبُ العلم -عندي- نبيلاً حتى يخوضَ فيما جَرى بين السَّلَفِ الماضين، ويَقْضِي لبعضِهم على بعض!».

(٢) وثَمَّةَ **تساؤلٌ مشروعٌ**؛ ينبغي استرعاءُ النَّظر له؛ وهو:

ما الذي يُوقعُ الفتنَ بين الناس، ويُفرِّقُ الدُّعاةَ، ويكبِتُ الدعوةَ:

-**لزوم السلامةِ**، وأخذُ الحِيطةِ، **والتأنِّي في الحُكْمِ**، وحِفْظُ اللِّسان؟!

- **أم التبديع**، والتجريح، والقَدْح، والخَوض، والجفاء، والعَجَلَة؟!

الجوابُ واضح، والحقُّ -فيه- لائح.

قضى اللهُ أنَّ البَغْيَ يصرعُ أهلَهُ وأنَّ على الباغي تدورُ الدَّوائرُ!

وَالعَجَبُ: أَنَّ الرِّضَا بِالسَّلامَةِ -عِنْدَ عَدَمِ القَنَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ- صارَ هو المذمومَ -اليومَ-!!

والتَّصَدِّي لِـمَنْ يَطْعَنُ[1] فِيهِمْ، وَيَرْمِيهِمْ بِالتَّمْيِيعِ! وَيَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَحْزَابُ التَّمْيِيعِ!

---

(١) «فرحِمَ اللهُ امرءاً قَهَرَ هواه، وأطاع الإنصافَ وقوَّاه، ولم يتعمَّد العَنَتَ، ولا قَصَدَ قَصْدَ مَن إذا رأى حَسَناً سَتَرَهُ، وعَيْباً أظهَرَهُ وَنَشَرَه.

ولْيتأمَّلْه بعين الإنصاف، لا بعين الحسد والانحراف.

فمَن طلب عَيْباً وَجَدَّ: وَجَدَ، وَمَن افتقَدَ زَلَلَ أخيهِ بعين الرِّضا والإنصاف فَقَدْ فَقَدَ.

والكمالُ مُحال لغير ذي الجلال».

كذا في «فيض القدير» (١/ ١٣) -للمُناوي-.

قُلْتُ:

وَمَا كَتَبْتُ الَّذِي كَتَبْتُ إلاَّ أَدَاءً لَلوَاجِب، وَلَـمَّا لِشَمْلِ (الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة)، وَدُعَاتِهَا، وَحَمَلَتِهَا، وَأَبْنَائِهَا، وَجَمْعاً لِلْكَلِمَة -**وَاللهُ يَشْهَدُ وَيَعْلَمُ**-.

وَلَسْتُ مُبَالِياً بِأُولَئِكَ النَّفَرِ الَّـذِين لاَ يَهْـدأُ لَهُـم بَـالٌ إلَّا بِـاخْتِلاقِ (الخُصُومَات)، وَصِنَاعَةِ (الأَعْدَاء) -صَبَاحَ مَسَاء-!

ومِمَّا عَلِقَ بالذهن -قديماً- قولُ بعضِ أئمةِ السَّلَفِ: **«ليس العاقلُ الذي يُكَثِّرُ أعداءَهُ»!**

فـ(هَؤُلاَءِ) «**يَبْتَغُونَ لِلْبُرَآءِ العَنَت**»؛ بِمَا يَتَقَوَّلُونَ عَلَـيْهِم، وَيتَـأَوَّلُونَ كَلاَمَهُـم، وَيَتَـدَخَّلُونَ فِي مَقَاصِدِهِم -بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِين-، وَقَوْلِ غَيْرِ اليَقِين- مِنْ غَيْرِ (تَثَبُّتٍ) وَلاَ تَبْيِين-.

وَإِنِّي عَلَى (مِثْلِ) اليَقِينِ -**وأرجو أنْ لا يكونَهُ!**- أَنَّهُم **(قد)** يُشْهِرُونَ فِي وَجْهِي(!) سَكَاكِينَ التَّشْكِيك! وَخَناجِرَ الطَّعْن!! وَبَنَادِقَ التَّبْدِيع!!!

وَلعلَّهُم (!) يَقُولُون:

«هَذَا **تَغَيَّرَ مَنْهَجُهُ**»!

«هَذَا يُدَافِعُ عَن **المُبْتَدِعَة**»!

«هَذَا يُسْقِطُ **العُلَمَاء**»!

«هَذَا **يَطْعَنُ** بالسَّلَفِيِّين»!

«هذا **يُناصر** الحِزبيِّين»!!

«هَذَا **يُقَعِّدُ** قَوَاعِدَ بَاطِلَة»! =

= «... مُبْتَدَعَة»!

«... فَاسِدَة»!

بَلْ (قَدْ) يُقَال -وقد قيل في غيري!-:

«قَوَاعِدُهُ لَمْ يَخْتَرِعْهَا أَحَدٌ حَتَّى الشَّيْطَان»!!

«قَواعِدُهُ يُمْكِن مَا خَطَرَتْ عَلى بَالِ إِبْلِيس»!!

... إلى غيرِ ذلك مِن (إطلاقاتٍ) ظالمةٍ لأحكامٍ جائرةٍ؛ تُخالِفُ الحقَّ وأهلَه.

ورَحِمَ اللهُ يعقوبَ أبا يوسُفَ -عليهما السلام-؛ فما حالُ الذِّئْبِ المُفتَرَى (عنَّا!) ببعيدٍ!!!

وانظُر ما تقدَّم (ص٩٩).

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ «مِن براهين المُحِقّ: أن يكونَ عدلاً في مدحِه، عدلاً في ذمِّه لا يحملُه الهوى -عند وجودِ المرادِ- على الإفراطِ في المدحِ، ولا يحملُه الهوى- عند تعذُّر المقصودِ - على نسيان الفضائل والمناقب، وتعديد المساوي والمثالب» -كما قال ابنُ شيخ الحزَّامين -المُتَوَفَّى سَنَةَ (٧١١هـ)- في «التذكِرة والاعتبار» (ص٤٨- بتحقيقي)-.

(فَائِدَة): انْظُر فِي ضَبْطِ نِسْبَة (ابْنِ شَيْخِ الحَزَّامِين) -وَقَدْ أَجْهَدَنِي ضَبْطُهَا!- «تَوْضِيح المُشْتَبَه» (٣/ ١٦٥) -لابْنِ نَاصِرِ الدِّين-، وَ«مُعْجَم البُلْدَان» -لِيَاقُوت- (٢/ ٢٥٢)، وَ«مُعْجَم الشُّيُوخ» (١/ ٢٩) -لِلذَّهَبِي-.

أَقُول:

بل (قد) يصلُ الأمرُ (بهؤلاء) المُجَرِّحِين -تهويشاً، وتحطيباً، وتحطيماً -إلى أن يقولوا (!):

«يُدافعُ عن سيِّد قُطُب!»!

... كُلُّ ذَلِكَ لأَنِّي خَالَفْتُهُم فِي تَبْدِيعِهِم وَتَضْلِيلِهِم لِـ(بعضٍ) مَنْ أَدِينُ اللهَ -تَعَالَى- بِأَنَّهُ سُنِّيٌّ ذو أخطاء، وَهُمْ يَقُولُون: بَلْ مُبْتَدِع -بلا تَأَنٍّ وَلاَ استِثْنَاء-!!

مَعَ أَنَّ الأَصْلَ فِي الإِنْكَار -إن كان ولا بُدَّ!- أَنْ يَكُونَ مِنِّي عَلَيْهِم!! وَلَكِنْ...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ -فِي مَوَاضِعَ عِدَّة مِنْ هَذا الكِتَاب- بَيَانُ نَقْضِ هَذا الإِلْزَام، وَمَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِن كَلاَم، وَخِصَام!

وهذه -كُلُّها- فعائلُ وخِصالٌ لا يقومُ بها إلَّا أهلُ الغُلُوِّ! =

= فمَن وَصَفَ (هؤلاء) بسَبَبِ غُلَوائهم، وتشدُّدِهم -بـ(**أفراخ الحدَّاديَّة**): لم يُبْعِدْ!!

وهذا الوصفُ يُشبه -جدًّا- ما قاله -في هذا الصنف!- فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- في مجلس لَهُ عُنْوانُهُ «**الحُبّ في الله والاعتصام بحبله**»:

«يوجد عند بعض الشّباب السلفيّ **شِدَّةٌ** تُشبه (**الحدَّادِيَّة**)!!

فهذه تُتْرَك...».

ثم قال -في المجلس نفسِه-:

«**إذا سقط الواحدُ مِنَّا يكونُ أخوه له مثلَ الطبيب**؛ يأخذ هذا المريضَ إلى المستشفى، يُعالجُه باللُّطْفِ والحِكمة.

هُناك أناسٌ عندهم **شِدَّة وحِدَّة**؛ إذا سَقَطَ الإنسانُ: أجهزوا عليه -**مع الأسف الشديد**-!

ابتعِدوا عن هذه **الشِّدَّة المُهْلِكة**، وعن التَّساهل المضيِّع للحَقّ، **وتراحموا فيما بينكم، وتناصحوا بالحكمةِ والموعظةِ الحسنة**..».

قلتُ:

بل (منهم) -**يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ**- مَن (يُجْهِزُ) على (مُخالِفِهِ) قبل السُّقوط!! ومنهم -بالعكس!- مَن يُسقِطُه، تحسُّساً وتجسُّساً-، ثم يُجْهِزُ عليه!!

هدانا اللهُ، وإياكُم، وإيَّاهم -سواءَ السَّبِيلِ-.

أَقُول:

إنَّ إدراكَ هَذا **المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ الوَسَطِ الحَقِّ** -فِي الحُكْمِ بالبِدْعَةِ عَلَى الأَشْخَاصِ -وُجُوداً وَعَدَماً؛ دون غُلُوٍّ ولا تقصير- يُحتاجُ لتقريرِه شديدُ معاناةٍ، وكبيرُ صبرٍ؛ وهذا ما وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- إليه بَعْدَ أَنْ «**مَضَتْ بِيَ الأَيَّامُ، وَأَثْخَنَتْنِي التَّجَارِبُ، وَهَلَكَ رِجَالٌ، وَنَشَأَتْ رِجَالٌ، فَرَأَيْتُ وَسَمِعْتُ، وَرَضِيتُ وَسَخِطْتُ، وَعَلِمْتُ مِنْ أَسْرَارِ (الصِّرَاع) مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَم!**

فَصَارَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ لاَ أَتَلَجْلَجَ، أَوْ أُحجِمَ، أَوْ أُجَمْجِمَ، أَوْ أُدَارِي» -كَمَا قَال الأُسْتَاذ مَحْمُود شَاكِر -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «أَبَاطِيل وَأَسْمَار» (ص١٠)- وبهِ اقْتَدَيْتُ-.

فَالأَمْرُ هُدىً وَدِين، وَحَقٌّ وَيَقِين...

وإنِّي لأَحمدُ اللهَ -تعالى- أنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ ليست (دُكَّاناً شعبيَّة)! ولا (بطاقة شخصيَّة)!=

=ولا (تابعيَّة)، أو (جِنسيَّة)!!! وإلَّا: كانت مصيبةً وبَلِيَّة!

وَحَرَصْتُ فِي هذا الكتاب -سَواءٌ فِي المُقَدِّمَة، أَو التَّعْلِيقَات- عِنْدَ النَّقْدِ- عَلَى تَجَنُّبِ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الأَعْيَان؛ حِرْصاً عَلَى أَنْ لاَ أَجْرَحَ أَحَداً، أَوْ أُسِيءَ إِلَى أَيِّ إنسان!

وَلَوْ (فَهِمَ) أَيٌّ مِنَ الطَّاعِنِين-وَقَدْ بَدَأُوا يَنْفُثُونَ سُمُومَهُم عَبْرَ نَشَرَاتٍ مَكْتُومَة! أَوْ مَوَاقِعَ (عَنْكَبُوتِيَّة) -مَعْلُومَة!-: كَلاَمِي، وَقَارَنُوهُ بِتَارِيخِي، وَضَبَطُوهُ عَلَى وَاقِعِي، وَمُؤَلَّفَاتِي، وَرُدُودِي: لَعَرَفُوا -مُوقِنِينَ- كَمْ كَانُوا لِي ظَالِمِين، وَلِكَلاَمِي وَمَقْصَدِي مُحَرِّفِين مُغَيِّرِين!!

فَمَا أُجْمِلَ مِنْ كَلاَمِ أَهْلِ السُّنَّة -أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَتَوَفَّانِي عَلَيْها، كَمَا أَحْيَانِي عَلَيْهَا-: **يَجِبُ مُعَامَلَتُهُ بِالعَدْلِ وَالقِسْطَاس**؛ لاَ بِالظُّلْم وَالإِبْلاَس -بِإِفْلاس-!

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم -فِي مِثْلِ هَذَا المَقَام- فِي كتابِه «الاسْتِقَامَة» (١/ ٩٢) -مُعَلِّقاً على كلامٍ للجُنَيْد -انْتَقَدَهُ-:

«**وَالمُحِقُّ يَحْمِلُهُ مَحْمَلاً حَسَناً، وَغَيْرُ المُحِقِّ يَدْخُلُ فِي أَشْيَاء!**».

فَـ«**الاعْتِبَارُ بِطَرِيقَةِ القَائِل، وَسِيرَتِه، وَمَذْهَبِه، وَمَا يَدْعُو إِلَيْه، وَيُنَاظِرُ عَنْه**».

كَمَا فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (٣/ ٥٢١) -لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّم-.

.. مَع الاعتراف -مِن قَبْلُ ومِن بعدُ- **أَنِّي أُخْطِئ** -وغيري كذلك-**!!**

فـ«**كَيْفَ يُعْصَمُ مِنَ الخَطَأ مَنْ خُلِقَ ظَلُوماً جَهُولاً؟!**

وَلَكِن؛ مَنْ عُدَّت غَلَطَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّن عُدَّتْ إِصَابَاتُهُ».

كَمَا قَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّم فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (٢/ ٥٢٢).

وقال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٣٨):

«**والإنسانُ خُلِقَ ظلوماً جَهولاً**؛ فالأصلُ فيه عدمُ العلم، وميلُه إلى ما يهواهُ مِن الشَّرِّ، فيحتاجُ -دائماً- إلى **عِلم مفصَّل يزولُ به جهلُه، وعدل في محبَّتِه وبُغضِه، ورضاهُ وغضبِه، وفعلِه وتركِه**، وإعطائِه ومنعِه، وأكلِه وشربِه، ونومِه ويقظتِه.

فكُلُّ ما يقولُه ويعملُه يحتاجُ فيه إلى **عِلم ينافي جهلَه، وعدلٍ يُنافي ظُلمَه**؛ فإنْ لمْ يَمُنَّ اللهُ عليه **بالعِلم المُفَصَّل والعدلِ المُفَصَّل** وإلَّا كان فيه مِن الجهلِ والظلمِ ما يخرُجُ به عن الصِّراطِ المستقيم».

وأقولُ -بعدُ-: وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاء، بَلْ حُبٌّ -واللهِ- وَوَلاَء.. =

= مَعَ التَّذْكِير -خِتَاماً- بِمَا قَالَهُ سَمَاحَةُ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بنِ بَاز -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمَوع الفَتَاوَى» (٨/ ٣٧٦)-لَهُ-:

«**هَذَا العَصْرُ عَصْرُ الرِّفْقِ، وَالصَّبْرِ، وَالحِكْمَةِ؛ وَلَيْسَ عَصْرَ الشِّدَّة.**

النَّاسُ أَكْثَرُهُم فِي جَهْلٍ، فِي غَفْلَةٍ، وَإِيثَارٍ لِلدُّنْيَا.

فَلاَ بُدَّ مِنَ الصَّبرِ، وَلاَ بُدَّ مِنَ الرِّفْق؛ حَتَّى تَصِلَ الدَّعْوَة، وَحَتَّى يُبَلَّغَ النَّاسُ، وَحَتَّى يُعَلَّمُوا».

«**فالحاجةُ إلى السَّماحةِ والصَّبْرِ عامَّةٌ لجميع بني آدَمَ؛ لا تقومُ مصلحةُ دينِهم، ولا دُنياهم إلَّا بها**».

كما قال شيخُ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٤).

قلتُ:

وهذه الكلماتُ الغاليات، العاليات: لا تتعارضُ -أَلْبَتَّةَ- مَعَ ما يمكنُ أن يكونَ قد صَدَرَ مِنِّي -في هذا الكتاب- مِن بعضِ (**خَشِنِ**) الكلامِ، أو شيءٍ مِن (**شدَّةٍ**) في المَلام؛ فذلك -والله- مِن حِرْصِي عَلَى أَنْ أَهُزَّ قلوبَ مَن يُمارسُ هذا الغُلُوَّ، أو يراهُ ويأنَسُ به، أو يسكُتُ عنه؛ فضلاً عَمَّن يُشَجِّعُهُ!

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾.

فلئنِ استمَرَّ هذا النَّفَسُ -هكذا- في (الدعوة السلفية)؛ فعليها العَفاءُ والسَّلام!

وكيفما كان الأمرُ -والحمدُ لله- فلم يَصِلْ (**شديدُ**) كلامي، و(**خَشِنُ**) لفظي -فِي أَقْصَاه!-: إلى أنْ:

أُبَدِّعَ...

أو أُسْقِطَ..

أو أسْتَأْصِلَ..

أو أُضَلِّلَ...

حتى لا يُقالَ فيَّ -بالباطلِ-: **أَنِّي أطعَنُ في السَّلَفِيِّين!**

فالسَّلَفِيُّون -كغيرِهم مِن بني آدم- يُخطِئون ويُصيبون!

فكيف يكونُ نقدُ بعضِ سُلوكيَّاتٍ منهم -أو مِن بعضِهم- طعْناً فيهم؟!!

﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾... =

= بل إنِّي أرى أنَّ السُّكوتَ عن أخطاءِ بعضِنا بعضاً -**نحن السَّلَفِيِّين**- قد يُدخِلُنا في مُشابهةِ مَن قال اللهُ -تعالى- فيهم -مُبَكِّتاً لهم-: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾...

وهذه -ساعتئذٍ- الطامَّةُ الكُبرى!

نعم؛ بالرِّفْقِ، واللِّين، والكلمةِ الطَّيِّبة -ما استطَعْنا إلى ذلك سبيلاً-، وبحَسَبِ ما سيأتي -قريباً- مِن كلام شيخِ الإسلام -الإمام-.

وغايةُ ما قلتُهُ وذَكَرْتُهُ -بمِنَّةِ الله- لا يخرُجُ عن أُصولِ ما يُسَمَّى -اليومَ- بـ**(النقد الذاتي)**؛ حتى لا تغرَقَ السَّفينة!

وهو -كُلُّهُ- لا يتجاوَزُ -بحالٍ- ما قاله شيخُ الإسلامِ مِن عَذْبِ القولِ والكلامِ -معالجةً لبعض الأحداث والحوادث- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٣-٥٤)-:

«**تعلمونَ أنَّ ما يجري مِن نوع تغليظٍ، أو تخشينٍ على بعض الأصحاب والإخوان: فليس ذلك غضاضةً، ولا نقصاً في حقِّ صاحبِه، ولا حصَلَ بسببِ ذلك تغيُّرٌ مِنَّا، ولا بُغْضٌ**.

بل هو -بعد ما عُومِلَ به مِن التغليظِ والتخشينِ-، أَرْفَعُ قَدْراً، وأنْبَهُ ذِكْراً، وأَحَبُّ، وأعْظَمُ.

وإنَّما هذه الأمورُ هي مِن **مصالح المؤمنين**، التي يُصْلِحُ اللهُ بها بعضَهم ببعض، **فإنَّ المؤمنَ للمؤمنِ كاليدَيْن؛ تغسلُ إحداهُما الأخرى، وقد لا ينقلعُ الوسخُ إلَّا بنوعٍ مِن الخُشونةِ؛ لكنَّ ذلك يُوجِبُ مِن النظافةِ، والنُعومةِ، ما نَحْمَدُ معه ذلك التخشينَ**.

وتعلمون: أنَّا -جميعاً- **متعاونون على البرِّ والتَّقْوَى**، واجبٌ علينا نصرُ بعضِنا بعضاً -أعظمَ ممَّا كان، وأشدَّ-؛ **فمَن رامَ أنْ يُؤْذيَ بعضَ الأصحابِ، أو الإخوانِ، لما قد يظنُّه مِن نوعِ تخشينٍ عُومِلَ به: فهو الغالِطُ!**

وكذلك؛ مَن ظنَّ أنَّ المؤمنين يَبْخَلُونَ عمَّا أُمِرُوا به مِن **التعاوُن والتناصر**؛ فقد ظنَّ ظنَّ سَوْء ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾.

وما غابَ عنَّا أحدٌ مِن الجماعةِ، أو قدِمَ إلينا -الساعةَ- أو قَبْل السَّاعة- **إلَّا ومنزلتُهُ عندنا -اليومَ- أعظمُ مما كانت، وأَجَلُّ، وأرْفَعُ**.

وتعلمونَ -رضي الله عنكم-: أنَّ ما دُونَ هذه القضيَّةِ مِن الحوادث يقعُ فيها **مِن اجتهادِ**=

لأَنَّ هَذَا الصِّنْفَ قَد جَنَى عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا جِنَايَةً كَبِيرَةً، وَشَوَّهُوهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ[1].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

=الآراءِ، واختلافِ الأهواء، وتنوُّعِ أحوالِ أهلِ الإيمان، وما لا بُدَّ منه مِن نزغات الشيطان- ما لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَعْرَى عنه نوعُ الإنسان، وقد قال -تعالى-: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا . لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣]».

قلتُ:

وَلْيُعْلَمْ أَنَّ كَلاَمِي -كُلَّهُ- إِنَّمَا هُوَ مُوَجَّهٌ (لِأَهْلِ السُّنَّة)، وَ(لِدُعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَف)، وَلِحَمَلَةِ هَـذِهِ (العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ المُبَارَكَة)- إِذَا أَخْطَأَ وَاحِدُهُم، أَوْ زَلَّ بَعْضُهُم-.

﴿قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾...

لاَ لِمُبْتَدِعٍ شَقِيٍّ، وَلاَ لِضَالٍّ غَيْرِ نَقِيٍّ..

لاَ تَرْوِيجاً لِبِدْعَة، وَلاَ دِفَاعاً عَنْ مُبْتَدِعَة!!

﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾...

... فلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- كلُّ ناظرٍ فيه، ولْيَنْظُرْهُ نظرةَ نَصَفَةٍ لا تَشْويه!

مع أَنِّي على (يقين) أَنَّهُ «إذا نَفَرَتِ النُّفُوسُ: عَمِيَتِ القُلُوبُ، وخَمَدَتِ الخَواطِرُ، وانْسَدَّتْ أبوابُ الفوائد».

كما قال العلَّامةُ أبو الوَفاء ابنُ عقيل في «الواضح» (١/ ٥٢٨).

... فإلى الله -وحدَهُ- المُشْتَكى، وَفِيهِ -سُبْحَانَهُ- خَلَفٌ- وَهُوَ المُسْتَعَان-.

(١) ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾...

وَ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ ...



(١٤)

وختاماً...

فَمَا كَتَبْنَا هَذا إلاَّ نُصْحاً لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ لِلْمَـنْهَجِ السَّلَفِيِّ وَأَهْلِهِ؛ انْطِلَاقاً مِن المَنْهَجِ الحَقِّ؛ القَائِمِ عَلَى العَدْلِ[(١)]، وَعَلَى كِتَابِ الله، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَتَطْبِيقِ السَّلَفِ.

---

(١) وقال الشيخُ العلاّمةُ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب -كما في «الـدُّرَر السَّنِيَّة» (٤/ ٣٤٩) مُوَجِّهاً إخوانَه-:

«... بلَغَني أنَّكُم اختلفتُم في مسائلَ؛ [مِمَّا] أدَّى إلى **التَّنازُعِ والجدالِ!**

وليس هذا شأنَ طلابِ الآخرةِ؛ فاتَّقوا اللهَ، **وتأدَّبوا بآدابِ العِلم**، واطلُبوا ثوابَ الله في تعلُّمِهِ وتعليمِه، وأَتْبِعُوا العِلْمَ بالعملِ؛ فإنَّهُ ثمرتُه، والسببُ في حصولِه.

وكونوا مُتعاونين على البرِّ والتَّقْوى.

ومِن علاماتِ **إخلاصِ طالب العِلم**: أنْ يكونَ صَمُوتاً عمَّا لا يَعْنِيه، مُتَـذَلِّلاً لربِّـه، مُتواضِعاً لعبادتِه؛ مُتَوَرِّعاً مُتَأَدِّباً، **لا يُبالي ظَهَرَ الحقُّ على لسانِه، أو لسانِ غيرِه.**

لا ينتصرُ ولا يفخرُ، ولا يحقدُ ولا يحسُدُ، ولا يميلُ به الهوى، ولا يركنُ إلى زينةِ الدُّنْيا».

أَمَّا «**مَنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ ظُلْمُ خَصْمِهِ؛ فَلَيْسَ يَنْبَغِـي أَنْ يُكَلَّـم، إلاَّ أَنْ يَرْجِـعَ إِلى الإنْـصَاف**».

-كَمَا قَالَ العَلاَّمَةُ أَبُو الوَفَاء ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الوَاضِحِ فِي أُصُولِ الفِقْه» (١/ ٥١٦)-.

أَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ، رَبَّ العَـرْشِ العَظِـيمِ: أَنْ يُوَفِّقَنَـا -جَمِيعـاً لِتَحْقِيـقِ هَـذِهِ المَطَالِبِ- إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ-.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ -وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ- وَسَلَّمَ[1].

---

(١) وَلاَ أَرَى -خِتاماً لِتَعْلِيقَاتِي هَذِهِ- أَجْمَلَ مِمَّا كَتَبَهُ فَضِيلَةُ الأَخ الصديقِ، الأُسْتَاذ الدُّكْتُور الشَّيْخ إِبْراهِيم الرُّحَيْلِي -جَزَاهُ اللهُ خَيْراً- فِي رِسَالَتِهِ «**النَّصِيحَة**» (ص٣٤-٣٥):

«وَمِنَ **الأَخْطَاءِ الشَّائِعَة** -عِنْدَمَا يَصْدُرُ رَدٌّ مِنْ عَالِمٍ عَلَى مُخَالِفٍ، أَوْ فَتْوَى بِالتَّحْذِيرِ مِنْ خَطَأٍ-: **مُطَالَبَةُ** كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ المُنْتَسِبِينَ لِلسُّنَّةِ، وَالعُلَمَاء، وَطَلَبَةِ العِلْم: بَيَـانَ مَـوْقِفِهِم مِـنْ ذَلِـكَ الـرَّدّ**!** أَوْ تِلْكَ الفَتْوَى**!!**

بَلْ وَصَلَ الأَمْرُ إِلَى أَنْ يُطالَبَ طَلَبَةُ العِلْمِ الصِّغَار -**بَلِ العَوَامّ!**- بِتَحْدِيدِ مَوْقِفِهِم مِـنَ الـرَّادِّ، وَالمَرْدُودِ عَلَيْه**!**

ثُمَّ يَعْقِدُونَ -عَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ- الوَلاَءَ وَالبَرَاء، وَيَتَهاجَرُ النَّاسُ بِسَبَبِ ذَلِك؛ حَتَّى لَـرُبَّمَا هَجَـرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ بَعْضَ شُيُوخِهِم الَّذِينَ اسْـتَفَادُوا مِـنْهُم العِلْـمَ وَالعَقِيـدَةَ الـصَّحِيحَةَ -سِـنِينَ طَوِيلَـة -بِسَبَبِ ذَلِك-!

وَلُرَبَّمَا عَمَّتِ الفِتْنَةُ البُيُوتَ؛ فَتَجِـدُ الأَخَ يَهْجُـرُ أَخَـاهُ، وَالابْـنَ يَجْفُـو وَالِدَيْـهِ، وَرُبَّـمَا طُلِّقَـتِ الزَّوْجَةُ، وَفُرِّقَ الأَطْفَالُ بِسَبَبِ ذَلِك**!**

وَأَمَّا إِذَا مَا نَظَرْتَ إِلَى المُجْتَمَع؛ **فَتَجِدُ أَنَّهُ انْقَسَمَ إِلَى طَـائِفَتَيْنِ -أَوْ أَكْثَـر-؛ كُـلُّ طَائِفَـةٍ تُكِيـلُ لِلأُخْرَى التُّهَم، وَتُوجِبُ الهَجْرَ لَهَا!**

وَكُلُّ هَذَا بَيْنَ المُنْتَسِبِين لِلسُّنَّةِ؛ مِمَّن لاَ تَسْتَطِيعُ طَائِفَةٌ أَنْ تَقْدَحَ فِي عَقِيدَةِ الطَّائِفَةِ الأُخْرَى -وَفِي سَلاَمَةِ مَنْهَجِهَا- **قَبْلَ أَنْ يَنْشأَ هَذا الخِلاَف!**

وَهَذا مَرْجِعُهُ: إِمَّا إِلَى **الجَهْلِ** المُفْرِطِ بِالسُّنَّةِ، وَقَواعِدِ الإِنْكَارِ عِنْـدَ أَهْـلِ الـسُّنَّة، أَوْ إِلَى **الهَـوَى** -نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ-»...

قُلْتُ:

وَإِذْ آنَ الأَوَان لِوَقْـفِ القَلَـمِ مِـنَ الجَرَيَـان، وَأَتَـى وَقْـتُ سُـكونِ القِرْطَـاس -بَعْـدَ هَـذا=

=الأَسَاس-؛ فَإِنِّي عَلَى مَعْرِفَةٍ حَازِمَةٍ لازِمَةٍ أَنَّ: «**الحَـقَّ ثَقِيـلٌ... وَأَنَّ البَاطِـلَ خَفِيـفٌ**» -«الزُّهْـد» (٤٩٩) للإِمَام هَنَّاد بن السَّرِيّ-؛ فَلَيْسَ سَهْلاً أَخْذُهُ، وَلاَ يَسِيراً عَطاؤُهُ..

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنَّنا مَأْمُورُونَ بِبَيانِهِ، مُلْزَمُونَ بِتِبْيَانِه؛ كَما قَال ﷺ: «**لاَ يَمْنَعَنَّ رَجُلاً هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ الحَقَّ إِذَا عَلِمَـهُ، أَوْ شَـهِدَهُ، أَوْ سَـمِعَهُ**» -«السِّلْـسِلَة الـصَّحِيحَة» (١٦٨) -لِـشَيْخِنا الإِمَـام الأَلْبَانِي- رَحِمَهُ الله-.

وَمَا ذَلِكَ كَذَلِك -شَرْعاً وَدِيانَةً- إلاَّ لِأَنَّ «**لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقالاً**» -رَوَاهُ البُخَارِي: (٢١٨٣)، وَمُسْلِم (١٢٠) عن النبيِّ ﷺ-؛ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ -حَتْمٌ-حَتْماً- الصَّدْعُ بِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِـسَبَبِهِ -«**وَإِنْ كَانَ مُرًّا**» -«صَحِيح التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (٢٢٣٣) و(٢٨٦٨)-.

وَرَبُّ العَالَمِين -سُبْحَانَهُ- يَقُول:

...﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ -قَلِيلَه وَكَثِيرَه، صَغِيرَه وَكَبِيرَه-.

وما أجمَلَ ما قالهُ الحافظُ السُّيوطِيُّ -المتوفَّى سنة (٩١١هـ) في خاتِمَةِ كتابِـه «الإتقـان في عُلـوم القرآن» (٦/ ٢٤٥٥) -لـمَّا ذَكَرَ شيئاً مِن محاسِن كتابِه-:

«على أنِّي لا أبيعُهُ بشرطِ **البراءةِ مِن كُلِّ عيبٍ**، ولا أدَّعِي أنه جمعُ سلامةٍ!

كيف، والبشرُ محلُّ النَّقْصِ -بلا ريب-؟!

هذا وإنِّي في زمانٍ (!) ملأ اللهُ قلوبَ أهليه من الحَسَد، وغَلَبَ عليهم اللُّؤمُ حتى جـرى مـنهم مجرى الدّمِ مِن الجسد:

وإذا أرادَ اللهُ نَـــشْـرَ فضيـلـةٍ   طُوِيَتْ أتاحَ لـها لـسانَ حَسُـــودِ

لولا اشتعالُ النَّارِ فيما جاورتْ   ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

قومٌ غَلَبَ عليهم الجهلُ وطَمَّهُم، وأعماهُم حُبُّ الرِّئاسةِ وأصمَّهُم.

قد نَكَبُوا عن عِلمِ الشَّرِيعةِ ونَسُوهُ، وأَكَبُّوا على عِلم الفلاسفة وتدارسُوه.

يريدُ الإنسانُ مِنهم أنْ يتقدَّمَ، ويَأْبَى اللهُ إلَّا أنْ يزيدَهُ تأخيراً.

ويبغي العِزَّةَ، ولا عِلْمَ عندَهُ فلا يجدُ له وليًّا ولا نصيراً.

أَتَمْشِي القوافِي تحتَ غيرِ لوائِنا   ونـحــنُ عـلى قُـوَّالـها أُمَــراءُ =

= ومع ذلك؛ فلا ترى إلَّا **أُنوفاً مُشَمِّرَة، وقلوباً عن الحقِّ** مُستكبرة، وأقوالاً تَصْدُرُ عنهُم **مُفتراةً مُزَوَّرَة!**

كُلَّما هَدَيْتَهُم إلى الحقِّ كان **أصَمَّ وأعمى لهم**، كأنَّ اللهُ لمْ يُوَكِّلْ بهم حافِظين يضبطون أقوالَهم وأعمالَهم، **فالعالمُ بينَهم مَوْجومٌ تتلاعبُ به الجُهَّالُ والصِّبْيان! والكاملُ عندهُم مذمومٌ داخلٌ في كِفَّةِ النُّقْصان!**

وأيْمُ الله، إنَّ هذا لَـهُوَ الزَّمانُ الذي يَلْزَمُ فيه السُّكُوتُ، والمصير **حِلْساً مِن أحلاسِ البيوت، وردُّ العِلْمِ إلى العمل**، لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «**مَن عَلِمَ عِلماً فكتمَهُ؛ أَلْـجَمُهُ اللهُ بِلِجامٍ مِن نار**».

ولله دَرُّ القائل:

اِدْأَبْ على جَمْعِ الفضائلِ جاهداً ... وأَدِمْ لها تَعَبَ القَريحةِ والجَسَدْ

واقصِدْ بها وَجْهَ الإلهِ ونَفْعَ مَن ... بَلَغَتْهُ مِمَّنْ جَدَّ فيها واجْتَهَدْ

واتْرُك كلامَ الحاسِدِين وبَغْيَهُم ... هَمَلاً فبعدَ الموتِ ينقطعُ الحَسَدْ

وأنا أضرَعُ إلى الله -جلَّ جلالُه، وعَزَّ سُلطانُه- كما مَنَّ بإتمام هذا الكتاب، أن يُتِمَّ النِّعْمَةَ بقَبولِه، وأنْ يجعلَنا مِن السَّابقين الأوَّلِين مِن أتْباعِ رسولِه، وألَّا يُخَيِّبَ سَعْيَنا، فهو الجَوادُ الذي لا يُخَيِّب مَن أمَّلَه، ولا يُخْذَلُ مَن انْقَطَعَ عَمَّنْ سِواه، وأَمَّ له».

قُلْتُ: وهذا كلامُهُ قبلَ أكثرَ مِن خمسةِ قرونٍ -مِن الزَّمانِ-؛ فكيف الآن؟**!**

وحديثُ «كَتْم العِلم»: رواهُ أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذيُّ (٢٦٤٩) عن أبي هريرةَ.

ورواهُ ابنُ ماجه (٢٦٤) عن أنس.

ورواهُ ابنُ حِبَّان (٩٦) عن عبد الله بن عمرو.

وغيرُهُم عن غيرِهم.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيح الترغيب» (٢٦٤٩).

وبعد

فقد قال العلاّمةُ ابنُ أميرِ الحاج في «التقرير والتحبير» (٣/ ٢٨٥):

«**فـالحَقُّ أَنْ لا يُبْنَـى الجَـدَلُ إلاّ عَـلَى وَجْـهِ الإِرْشَـادِ وَالاسْتِرْشَـادِ، لا لِلغَلَبَةِ وَالاسْتِدْلالِ.**

وَالْوَاجِبُ: رَدُّ الجَمِيعِ إِلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

وَكَيْـفَ لا؟! وَالجَـدَلُ مَـأْمُورٌ بِـهِ -بِـالحَقِّ- كَـمَا دَلَّ عَلَيْـهِ الْقُـرْآنُ، وَفَعَلَـهُ الصَّحَابَةُ وَالسَّلَفُ.

ثُمَّ -كَمَا فِي «الْوَاضِحِ»-: **لَوْلا مَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْكَارِ الْبَاطِلِ، وَاسْتِنْقَاذِ الهَالِـكِ -بِالاجْتِهَادِ فِي رَدِّهِ عَنْ ضَلالَتِهِ-: لَمَا حَسُنَتِ المُجَادَلَةُ** -لِلإِيحَاشِ فِيهَا -غَالِبًا-.

وَإِذَا نَفَرَت النُّفُوسُ: عَمِيَتِ الْقُلُوبُ، وَخَمَدَتِ الخَـوَاطِرُ، وَانْـسَدَّتْ أَبْـوَابُ الْفَوَائِدِ، وَلَكِنْ: فِيهَا أَعْظَـمُ المَنْفَعَـةِ إِذَا قُـصِدَ بِهَـا نُـصْرَةُ الحَـقِّ، وَالتَّقَـوِّي عَـلَى الاجْتِهَادِ.

وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ قَصْدِ المُغَالَبَةِ وَبَيَانِ الْفَرَاهَةِ [النشاط والحِـذْق]؛ فَـضْلاً عَـنْ قَصْدِ التَّغْطِيَةِ عَلَى الحَقِّ، وَتَرْوِيجِ الْبَاطِلِ بِآفَةٍ مِنْ الافَـاتِ؛ مِـنْ مُحَابَـاةٍ لأَرْبَـابِ المَنَاصِبِ؛ تَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ، أَوْ مُنَاضَلَةً مَرْدُودَةً -دَوْمًـا- لِحُـصُولِ المَنْزِلَـةِ فِي قُلُـوبِ

الْعَوَامّ وَالتَّعْظِيمِ لَدَيْهِمْ **-إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقُصُودِ الْمُحَرَّمَةِ أَوْ الْمَكْرُوهَةِ-**.

وَمَنْ بَانَ لَهُ سُوءُ قَصْدِ خَصْمِهِ: فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ أَدَّى إِلَى: مَكْرُوهٍ؛ فَمَكْرُوهٌ، وَ: مُحَرَّمٍ؛ فَمُحَرَّمٌ؛ لأنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾، وَقَالَ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: **وَهَذَا أَدَبٌ حَسَنٌ؛ عَلَّمَهُ الله -تَعَالَى- عِبَادَهُ؛ لِيَرُدُّوا بِهِ مَنْ جَادَلَ تَعَنُّتًا، فَلا يُجِيبُوهُ.**

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ اجْتِمَاعَ جَمْعٍ مُتَجَادِلِينَ فِي مَسْأَلَةٍ -مَعَ أَنَّ كُلاًّ مِنْهُمْ **لا يَطْمَعُ أَنْ يَرْجِعَ إِذَا ظَهَرَتْ لَهُ الْحُجَّةُ، وَلا فِيهِ مُؤَانَسَةٌ وَمَوَدَّةٌ وَتَوْطِئَةُ الْقُلُوبِ لِوَعْيِ الْحَقِّ؛ بَلْ هُوَ عَلَى الضِّدِّ**-: مَحْمَلُ مَا رَوَى أَبُو دَاوُد وَابْنُ مَاجه وَالتِّرْمِذِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- عَنْ أَبِي أُمَامَةَ -مَرْفُوعًا-:

«مَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ مُبْطِلٌ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَهُ وَهُوَ مُحِقٌّ بُنِيَ لَهُ فِي وَسَطِهَا، وَمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلاهَا».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ[1].

يُقَالُ: مَارَى يُمَارِي مُمَارَاةً وَمِرَاءً، أَيْ: جَادَلَ، وَالْمِرَاءُ: اسْتِخْرَاجُ غَضَبِ الْمُجَادِلِ؛ مِنْ: مَرَيْت الشَّاةَ: اسْتَخْرَجْت لَبَنَهَا.

---

(١) وكذا في «صحيح الترغيب» (١٣٨) -لشيخنا-.

وَفِي «الْوَاضِحِ»: وَاحْذَر الْكَلامَ فِي مَجَالِسِ الْخَوْفِ -أَوْ الَّتِي **لا إِنْصَافَ فِيهَا**-، وَكَلامَ مَنْ تَخَافُهُ، أَوْ تَبْغُضُهُ، أَوْ لا يَفْهَمُ عَنْك، **وَاسْتِصْغَارَ الخَصْمِ**.

وَلا يَنْبَغِي كَلامُ مَنْ عَادَتُهُ ظُلْمُ خَصْمِهِ، وَالْهُزْءُ، وَالتَّشَفِّي لِعَدَاوَتِهِ، وَالْمُتَرَصِّدُ لِلْمَسَاوِئِ، وَالتَّحْرِيفُ، وَالتَّزَيُّدُ، وَالْبَهْتُ.

وَكُلُّ جَدَلٍ وَقَعَ فِيهِ ظُلْمُ الخَصْمِ اخْتَلَّ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْتَرَزَ مِنْهُ.

وَقَدِّرْ فِي نَفْسِك الصَّبْرَ وَالْحِلْمَ؛ وَلا يُنْقَضُ بِالْحِلْمِ إلاّ عِنْدَ جَاهِلٍ، وَلا بِالصَّبْرِ عَلَى شَغَبِ السَّائِلِ إلاّ عِنْدَ غَبِيٍّ؛ **وَتَرْتَفِعُ فِي نُفُوسِ الْعُلَمَاءِ، وَتَنْبُلُ عِنْدَ أَهْلِ الجَدَلِ**.

وَمَنْ خَاضَ فِي الشَّغَبِ تَعَوَّدَهُ، وَمَنْ تَعَوَّدَهُ حُرِمَ الإصَابَةَ، وَاسْتُدْرِجَ إِلَيْهِ، وَمَنْ عُرِفَ بِهِ سَقَطَ سُقُوطَ الذَّرَّةِ!

وَفِي رَدِّ الْغَضَبِ: الظَّفَرُ.

وَلا رَأْيَ لِغَضْبَانَ.

وَالْغَالِبُ فِي السَّفَهِ: **الأَسْفَهُ**، كَالْغَالِبِ بِالْعِلْمِ: **الأَعْلَمُ**.

وَمَعَ هَذَا؛ **فَلا أَحَدَ يَسْلَمُ مِنْ (الانْقِطَاعِ)** -إلاّ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ-...

وَأَدَبُ الجَدَلِ يَزِينُ صَاحِبَهُ، وَتَرْكُهُ يَشِينُهُ.

وَلا يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ لِمَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ حَظْوَةٍ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ **رَفِيعًا** عِنْدَ الجُهَّالِ: فَهُوَ **سَاقِطٌ** عِنْدَ أُولِي الأَلْبَابِ»[1].

---

(١) وانظُر: «أصول الفقه» (٣/ ١٤٢٣) -لابنِ مُفلح-، و«الواضح» (١/ ٥١٠) -لابنِ عَقِيل-.

ونُردِّدُ -في خِضَمِّ (هـذا) **الجِـدال، والقِيـلِ والقـال**- مـع الإمـام الـشافعيِّ -رحمهُ اللهُ- قولَهُ في «جُمّاعِ العِلم» (رقم: ٥٤): «وليستْ تَدخُلُنِي أَنَفَةٌ مِن إظهارِ الانتقال عمّا كُنتُ أَرَى إلى غيرِهِ -**إذا بانَـتِ الحُجَّـةُ فيـه**-؛ بـل أتـدَيَّنُ بـأنَّ عَـلَيَّ **الرُّجُوعَ** عمَّا كُنتُ أَرَى ما رأيتُ **الحقَّ**».

... وهذا مِن أجَلِّ علاماتِ أهلِ الإنصافِ؛ **حتَّى لو ظُلِمُوا، وبُغِيَ علـيهم**؛ فإنَّ ذلك لنْ يحرفَهُم عن **قَبُولِ الحقِّ**، والالتزامِ به، والدعوةِ إليه.

وهذا -كيفما كان- لا يتعارضُ -مِن جهةٍ أُخْرَى- مع ردِّ ظُلْمِ الظالمِ إليـه، وقلبِهِ عليهِ؛ «فإنَّ تمكينَ البشرِ **مِن اسـتيفاءِ حَقِّـهِ** -ممَّـن بَغَـى عليـه- مِـن جُملـةِ مصالحِ الإنسانِ، **ولولا ذلك لَمَاتَت النُّفـوسُ غَـمًّا**، ثُـمَّ إليـه الخِـيَرَةُ في (**العَفْـو**) و(الانتقام)؛ فقد تترجَّحُ عندهُ مصلحةُ (الانتقـام)، فيكـونُ فـاعِلاً لأمْـرٍ مُبـاحٍ وحظٍّ جائز»[1].

ومَن رَجَّحَ -عند نفسِهِ- مصلحةَ (**العفو**)؛ فهذا -بلا رَيْـبَ- الأبْعَـدُ عـن **الهوَى**، والأدْنَى إلى **الهُدى**.

فالواجبُ الحَتْمُ على سائرِ المُسلمينَ أنْ يسلُكُوا **سبيلَ أسلافِهِم الصالحين** في اتِّباعِ (السُّنَّة)، واجتنابِ (البدعة)، وفي لُزُومِ (الجماعة)، ومُجانَبَةِ (الفُرقة).

«ولهذا وَصَفَ [النبيُّ ﷺ] الفِرْقَـةَ الناجِيَـةَ بأنَّهـا: (أهـلُ الـسُّنَّةِ والجماعـة) **-وهُم الجمهورُ الأكبرُ، والسوادُ الأعظمُ-**.

---

(١) «الصارِم المسلول» (ص٤٩٩- طبعة محمد محيي الدِّين عبد الحميـد) -لـشيخِ الإسـلام ابن تيميَّةَ-.

وأمَّا الفِرَقُ الباقيةُ؛ فإنَّهُم أهلُ الشُّذوذِ **والتفرُّقِ** والبِدَعِ والأهواءِ.

ولا تبلُغُ الفِرقةُ -مِن هؤلاء- قريباً مِن مبلغِ الفِرقةِ الناجيةِ، فضلاً عن أنْ تكونَ بقَدْرِها، بل قد تكونُ الفِرقةُ -منها- **في غايةِ القِلَّةِ**[1]**!**

وشِعارُ هذه الفِرَقِ: مُفارقةُ الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ؛ **فمَنْ قالَ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ كان مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ**»[2].

... واللهُ وليُّ التوفيق.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(١) وأحكامُ (الغُلاةِ) النَّقْدِيَّةُ -جَرْحاً وتجريحاً-اليومَ!- جعلت أهلَ الفرقةِ الناجيةِ هُم الأقلَّ!

نعم؛ لـ(الغُرْبَةِ) شأنٌ آخَرُ؛ فتنبَّهْ...

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٥-٣٤٦) -لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة- رحمهُ اللهُ-.

وانظُر ما تقدَّمَ (ص١٠٥ و٢٨٥).

قلت:

... بعد هذه الجولة العميقة -**المطوّلة**- في جِنان العِلم، ورِياض العُلماء، ونصوص الشرع، ودلائله الحكيمة، وتطبيقات السلف، ودقائق أحكامهم؛ **أقولُ**:

إنَّ الخِلافَ الجاريَ -**بكُلِّ ما بُنِيَ عليه (!)، وأُلْحِقَ به، وحُمِّلَهُ (!)** مِن مسائلَ -صِغاراً أَمْ كِباراً- إنَّما هو راجعٌ -كُلُّهُ- إلى **مسألةٍ واحدةٍ**[1] -فقط- هي -شاءَ مَن شاءَ! وأبى مَن أبى!!-: **نَقْدُ بعض الشخصيات! والطعنُ في بعضِ الهيئات!**

وجُلُّ ذلك النقد -إنْ لمْ يكنْ كُلّه- ممّا هو داخلٌ في دائرة (**الاجتهاد**) الذي لا يجوزُ (**الإلزامُ**)[2] به إلّا لمن ظَهَرَ له الحقُّ (**والْتَزَمَه**)[3] -هو -**بالقناعةِ الشرعيَّة**-، وإلّا: **فبإجماعٍ مُعتبَرٍ** لا ينبغي الخُروجُ عنه -أو عليه-.

وعليه؛ فإنِّي على مثلِ اليقينِ: **أنّا لو وافَقْنا المخالِفَ في تبديعِ مَن بدَّعَ، وفي إسقاطِ مَن أسقطَ، وفي هُجرانِ مَن هَجَر**: لأعادوا (!) إلينا جميع الألقاب (!) التي نزعوها منَّا! ولمْ يرتضوها لنا!!! ولَرَجَعْنا -فيهم- **مُقَدَّمِين!**-كما كُنَّا مِن قبلُ -**عندهُم**-! ولَسُحِبَتْ ألفاظُ الهَجْر، والزَّجْر، والتمييع، والتشنيع، والتفلسُف؛ التي رُمينا **بغيرِ حقٍّ** -فيها-!!

---

(١) وقد (**صَرَّحَ!**) بهذا بعضُهُم -كأنَّها فَلْتَةُ قَلَمٍ-!!

(٢) كرَّرْنا -مِراراً- أنَّ (**الإلزامَ**) الذي ننفيهِ ليس هو الانتصارَ لما يُعتَقَدُ أنَّه الحقّ، وتشييدَ الدلائل عليه، والدعوةَ إليه بقوة وثبات.

وإنّما هو ما يُبنَى عليه مِن **هَجْرٍ، وإسقاطٍ، وتفريقٍ، وتبديعٍ** -وما في معنى ذلك-.

(٣) فَرْقٌ بين (**الإلزام**) -للغير-، و(**الالتزام**) -للنفس-؛ فتنبَّهْ.

وخِلال **السنوات العشرة الأخيرة** -لـمَّا عَلَا موضوعُ **الجـرحِ** (!) -وغَـلا!- كانت سائرُ المُناقَشات **(والمُناصحات)** بيني وبين فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ-عند زِياراتِي له- في أنَّهُ كان **(يُبَدِّع)** بعضاً مِـن **أهـلِ العِلـم وطلبـة العِلم** ممَّن لا يزالُونَ هُم عندي **(سَلَفِيِّين)**؛ فكان الفراقُ على هذا الصِّنف -بهذه الطريقةِ -**أكثرَ ما يكونُ**-!

حتَّى كَتَبْنَا (!) -**مع شيوخٍ آخَرين**- بعضَ البيانات والأوراق المتضمِّنَةِ عَدَمَ إلزامِنا! أو الضغط علينا (!) بالتبديع!! مع أهميَّة **مُواصَلَةِ** النُّصح لهم، **واستمرار** الإنكارِ عليهم -فيما يظهرُ لنا خطؤُهُم فيه-....

وهذا ما نحنُ عليـه -**والحمـدُ لله**- أوَّلاً وأخـيراً-، ومـع **(كُـلِّ الـسَّلَفِيِّين)** -في كُلِّ مكان-.

مع التنبيهِ -**خِتاماً**- إلى أمرٍ مهمٍّ جدًّا، وهو:

أنَّ وَصْفَنا لِـمَنْ خالَفَنا -مِـن بعـضِ إخوانِنـا- بـ(الغُـلاةِ): **لـيس لأنَّهُـم يُبَـدِّعُونَ، ويُجَرِّحُـون، ويَتَّهِمُـون!!** فهـذا شـأنٌ يتـدَيَّنُونَ اللهَ -تعـالى- بـه -واللهُ حسيبُهُم-؛ حتَّى لو كَفَّرُوا مَن كَفَّرُوا!!

وواجبُنا -**كما هُو واجبُ غيرِنا**- سـواءً بـسواءٍ-: دراسـةُ مـا يقولـون -أو غيرُهُم-، ثُمَّ التجاوُبُ معهم:

- **بالموافقةِ**؛ إنْ وافَقُوا الصَّوابَ.

- **والمُناصحَةِ**؛ إنْ خالَفُوا الصوابَ.

وأمَّا وَصْفُنا لهم بهذا الوَصْفِ؛ فَلِكَوْنِهِم يشنُّونَ الحربَ -بلا هوادةَ!- على إخوانِهِم السلفيِّين -**عقيدةً ومنهجاً**- ممّن (قد) **يُخالفونَهُم** -حَسْبُ- في نَقْدِهِم لِبعضِ **الشخصيَّات!** أو **الهيئات!!**

فتراهُم -لِذا- يطعنُون فيهم، ويُجرِّحُونَهُم، ويتَّهِمُونَهُم بشتَّى التُّهَم!

فمِن هُنا حُقَّ لنا تلقيبُهم بـ**(الغُلاة)** -مع حِرْصِنا على إبْقاءِ **أُخُوَّتِهم** لنا!-.

وحرصُنا على رضا الحقِّ -سبحانه- أوْلَى بألفِ مرَّةٍ ومَرَّة مِن استرضاءِ الخَلْق!

وقد قال **الإمامُ الشافعيُّ** -رحمهُ اللهُ- كما في «شُعَب الإيمان» (٦٩٢٢)-:

«لو اجتهدتَ كُلَّ الجهد على أنْ تُرضِيَ النَّاسَ -كُلَّهُم-؛ **فلا سبيلَ.**

فأَخْلِصْ عَمَلَكَ ونيَّتَكَ لله -عزَّ وجَلَّ-».

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القيِّمِ القائلَ في «الفوائد»(ص٤٢١- «فوائده»- بتعليقي):

«... إذا حدَّثَتْكَ نفسُكَ بطلبِ الإخلاصِ فأَقْبِلْ على الطَّمَعِ -أوَّلاً- فاذْبَحْهُ بسكِّينِ اليأس، **وأقْبِل على المدحِ والثَّناءِ فازْهَدْ فيهما زُهْدَ عُشَّاق الدُّنيا في الآخرةِ.**

فإذا استقامَ لَكَ ذَبْحُ الطَّمَعِ والزُّهْدُ في الثَّناءِ والمدحِ: **سَهُلَ عليكَ الإخلاصُ**».

ثُمَّ قال -رحمهُ اللهُ-:

«وأمَّا الزُّهدُ في الثَّناءِ والمدحِ؛ فيُسَهِّلُهُ عليكَ علمُكَ أنَّهُ ليسَ أحدٌ ينفعُ مدحُهُ ويَزِينُ، ويضرُّ ذمُّهُ ويَشينُ إلّا اللهُ -وحدَهُ-» ربُّ العالَمين....

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾...

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(تنبيه أخير):

أرسلتُ هذا الكتابَ -**قبلَ طبعِه**- إلى عددٍ مِن أهلِ العِلْمِ -وطُلَّابِه- **داخِلَ بلدِنا الأُرْدُنِّ وخارِجَه**-؛ لأستفيدَ مِن ملاحظاتِهم، وتوجيهاتِهم، وفوائدِهم:

- فكثيرونَ قد **فعلوا**؛ فاستفدتُ..

- وعددٌ قد **تَخَوَّفُوا**؛ فتعجَّبْتُ..

- وقليلٌ قد **أحْجَمُوا**؛ فسكتُّ!

... وممَّنْ أرسلتُ لهم الكتابَ -وهُم كثير-: فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -أيَّدَهُ اللهُ-، وشَفَعْتُ كتابي -له- برسالةٍ (خاصَّةٍ)؛ أطلبُ منهُ -فيها-:

- أيَّ مُلاحظةٍ علميَّةٍ على الكِتاب -تقويماً أو إثراءً-.

- الظَّفَرَ بمُقدِّمَة علميَّة عليه؛ تُعينُ على **لَمِّ شَمْلِ السَّلَفِيِّين، وجمع كلمتِهم، وضَمِّ مُنْفَرِط عِقْدِهِم** -بالعِلم الأمين، والرِّفْقِ واللِّين-...

مُحَرِّضاً إيَّاهُ -وفَّقَهُ اللهُ لهُداه[1]- على أنْ يتجاوبَ مع هذا المطلب العالي، وأنْ

---

(١) ومِن تواضُعِ الشيخِ **ربيعٍ** -وفَّقَهُ اللهُ-: أنَّهُ طَلَبَ مِنِّي -قبلَ أكثرَ مِن خمسةَ عشرَ عاماً- أنْ أكتبَ مقدِّمةً لكتابِه «**أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية**» -وذلك قبل طبعِه-، فاعتذرتُ -وَقْتَها- جِدًّا؛ لمعْرِفَتِي موقعَ نفسي -فجزاهُ اللهُ خيراً-...

يكونَ ذلك -منهُ- في أقربِ وقتٍ وحين؛ لنُلْحِقَ ما نرَى عليه **(الدليلَ المُقنعَ)** -مِن مُلاحظاتِه[1]- في الطَّبْعَةِ الثَّانيَةِ[2] مِن هذا الكتاب -واللهُ الهادي للصواب-.

قلت:

وقد انْتَهَيْتُ مِنْ كِتَابَةِ هَذا الكِتَاب -وَالتَّعْلِيق عَلَيْه -وَاللهُ المُسْتَعَان- قُبَيْلَ عَصْرِ يَوْمِ الأَرْبِعَاء، العَاشِرِ مِن رَمَضَان (سَنَةَ ١٤٢٩هـ).

ثُمَّ دقَّقْتُ فيه، وتأمَّلْتُهُ -أكثرَ-، وزِدتُ عليه، ونقَّحْتُهُ: في مجالس أُخَر -بعد عودتي -والفضلُ لله- من سفر العُمرة- مِن شهر رمضان، ثُمَّ شَوَّال، إلى أواخِرِ أيَّامِ شهرِ ذي القَعْدة، ثُمَّ -في طبعتِهِ الثانية -في أيّامٍ أُخَرَ مِن شهرِ ذي الحجَّة (سنة ١٤٣٠هـ)-.

﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾...

وكَتَب

عَلي بن حسن بن عَلي بن عبد الحَميد

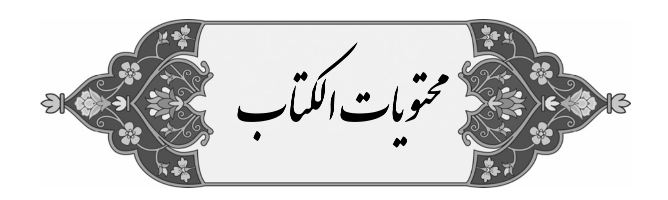
الحلبيّ الأثريّ

عَمَّان - الأُرْدُن/ مَدِينَة طَارِق - حَيّ الشَّهِيد

---

(١) ولقد وَرَدَنِي خَبَرُ الثِّقَةِ (!) مِن ثلاثةِ طُرُقٍ -مُختلِفَة الزَّمان، والمكان، والأعيان -مِن مصر، والعراق، وفلسطين- عن فضيلة الشيخ **ربيع المدخلِيّ**- غَفَرَ اللهُ لـه- إلى ما قُبَيْل شهر رمضان (١٤٣٠هـ)-: **أَنَّهُ لمْ يقرأ الكتابَ!** ومرَّةً قال: **لم يقرأ الكتابَ كُلّه!! فهَلْ قرأه -بعدها-؟!** ... ذلك ما نرجو!

(٢) وقد استفدتُ مِن (كُلِّ) مُلاحظةٍ وَرَدَتْنِي -مِن كبيرٍ أو صغير-؛ فجَزَى اللهُ كُلًّا منهُم بحَسَبِ نيَّتِهِ -واللهُ يعلمُ أَنِّي نظرتُ في هذه الملاحظاتِ نظرةَ المُستفيدِ مِن الخَلْقِ، المستزِيدِ للحقِّ-.


محتويات الكتاب

* * * * *

كلمةٌ مُضيئةٌ

* إِنَّ الـشِّدَّةَ -الَّتِـي نَـشَأَتْ هَـذِهِ الأَيَّـام- لَيْـسَتْ مِـن الـسَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ!!!

والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَـاحَةِ الـدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ (مُمَيِّعُونَ)!

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا بِهَذَا الأُسْـلُوبِ أَكْـبَرَ عَـوْنٍ لِخُـصُومِ الـسُّنَّةِ وأَهْلِهَـا، عَـلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا...

* فَإِذَا وُجِدَ أشخاصٌ مُعَيَّنون مَـشْهُورُون عنـد النَّـاسِ بالـسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهم عُلَمَاءُ -في نَظَرِ النَّاسِ-؛ فَلاَ يَجُوزُ إِخْراجُهُم مِـنَ السَّلَفِيَّةِ-بِسُهُولَة-!

وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهِم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ...

* فيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الفِتَنِ؛ بإِبْرازِ (الحُجَجِ والبَرَاهِـين) الَّتِـي تُبَـيِّنُ للنَّاس، وَ(تُقْنِعُهُم) بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الأَحْكَـام وَصَـوَابِهَا، أَو الاعْتِـذَارِ عَـن هَذِهِ الأَحْكَامِ!